



Copyright © King Saud University



٢٢٩

فتحة القفار

٢

احمد بن قاسم العبادي

٢١٧٢  
ف. ق.



سعر هذا المجلد

٢٥

بما من الله عليه  
الشيخ

الجزء الثاني من شرح غاية  
الاختصار للشيخ الامام احمد  
ابن قاسم العبادي رحمه  
الله تعالى ونفعنا به  
به اجمعين امين  
نارب العالمين

من فضل الله عليه  
العباد احمد بن قاسم  
نطق

على علمه عليه السلام  
عبد الرحمن بن محمد بن احمد  
عبد الله الشافعي  
في دار السلام

في دار السلام  
المكتبة  
الملك

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
الكتاب فتح الغفار  
الرقم ٣١٩  
تاريخ النسخ  
عدد الأوراق ٥٦٦ (الجزء الثاني) القياس  
ملاحظات

٢١٧٣  
هـ. ق

فتح الغفار بكشف مخبآت غاية الاختصار، تأليف  
ابن القاسم، احمد بن قاسم - ٥٩٩٢ هـ. كتب في  
القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٢٣٩

جزءان (٢٧٥+٣٠٠ ق)، ٢٠٢٢ س، ٢٠٢٥×١٥ سم  
نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، بآخر الجزء الأول نقص.  
الأعلام ١: ١٨٩، الأهرية ٢: ٥٦٦

١- المذهب الشافعي، فقه المذاهب الاسلامية  
٢- المؤلف  
٣- تاريخ النسخ ج - شرح ابن  
تأليف غاية الاختصار والتقريب.



بسم الله الرحمن الرحيم  
**كتاب البيوع** أي أنواع البيع وهو يطلق على قيم  
الشر وهو التملك المخصوص وعلى العقد المركب من الأيجاب  
والقبول وهو الاوفى بالترجمة وعلى العلقه الحاصلة عن  
الايجاب والقبول وهو المراد في نحو قولك اجزت البيع  
وفسخته اذ لا ينصور اجازة لنفس العقد او فسخه  
**وغيرها من المعاملات** يحتمل ان يريد بها التصرفات  
المالية بين اثنين فاكثر كالسلم والرهن والشركة  
والاجارة. فنحو الاقرار والغصب زيادة على ما في الترجمة  
ويحتمل ان يريد بها التصرفات المتعلقة بالمال مطلقا فلا  
زيادة لكن لا يخفى ما في اطلاق المعاملة على نحو الاقرار والغصب  
بل على نحو الصلح والوكالة. من البعد **البيوع** أي مجموع  
أنواع البيع **ثلاثة اشياء** أي أنواع احدها **بيع عين**  
**مشاهدة** عند العقد او قبله اذ الم يغلب التغير  
الى وقته وكان ذا كرا حال العقد لاوصافه التي  
شاهدناها فلوجوده متغيرا عما شاهد عليه تخير فان  
اختلفا في التغير صدق المشتري وخير ولعل محله اذا  
تغير بغير كمال والا فلا يتجه التخيير والظاهر فيما لو عقد  
قبل مضي مدة يغلب فيها التغير لكن بعد العلم بحصوله  
عدم الصحة وعلى هذا لو شاهد الثمرة قبل بدو صلاحها  
عند العقد قبل مضي مدة يغلب فيها التغير صح ولا خيار

لوتبين بدو صلاحها عند العقد لان تغيرها الى كمال  
بخلاف ما لو عقد بعد العلم بدو صلاحه وتشرط  
مشاهدة كل عين على ما يليق بها كان يشاهد في الدار  
البيوت والسقوف والمسطوح والجدران والمستحم  
والبالوعة وفي المرقب ماعدا العورة واللسان والا  
سنان وفي الدابة ماعدا اللسان والاسنان حتى  
تسعرها فيجب رفع نحو السرج والاكاف وظاهر اعتبار  
مشاهدة باطن قدم المرقب وحافر الدابة وهو ما قاله  
بعضهم لكن الاوجه ما قاله غيره من عدم اعتبار  
ذلك وبه افتى بعض شيوخنا في الامة ومثلها غيرها  
كما ظاهر وفي الثوب جميع احد وجهيه ان لم يختلف  
لكر باس وجميع وجهيه ان اختلف كديباج منقش  
ولباط وفي الكتاب والمصحف والورق البياض جميع  
الاوراق ويكفي مشاهدة بعضها ولو خين انفصاله  
عنها بشرط ادخاله في بيعها وان لم يردده اليها ان دل  
على بائنها كبعض صبرة نحو البر والسعير مما لا يختلف  
اجزائه غالبا كظاهرها او جزئ منفصل منها بخلاف  
الرهان والسفرجل **فما يميز** من الجواز يعني الحل والصحة  
معا والثاني **بيع مسمى** بغير لفظ السلم **وصرف**  
بما يبين قدره وجنسه وصفته كثوب كان طوله وعرضه  
وصفته كذا كاي **في الذمة** وهي لغة العهد والامانة



واصطلاح الذات والنفس إطلاقا لا اسم الحال علي  
المحل وقال ابن عبد السلام هي معني مقدر في المحل  
يصلح للاكرام والاكثر امرار قال وعليه الميت له ذمة  
باقية لانه يلزم الدين ويلتزم له انتهي ولا ينافيه  
قولهم ذمة الميت خربة لانه بالنسبة للمستقبل  
خاصة وكان عبارة الفرافية عليهما استعارة  
للارتباط والتعلق **فجاء** بالمعني المذكور لكن يجب  
تعيين راس راس المال في المجلس اذا كان في الذمة  
ليخرج عن بيع الدين بالدين فانه محتج وخارج ببيان القدر  
وما بعده ما اذا لم يبين ذلك او بعضه كبعثك زنة  
هذه الحصاة ذهبا او ثوبا طوله وعرضه كذا ولم يرد  
فالباع باطل وكقولك في الذمة المعين فلا يكفي وصفه  
واذا سلمت ببيع المبيع الموصوف لزمه قبوله **اذا وجد**  
**الصفة** لذلك الشيء **عليها** اي علي الوجه الذي  
وصف المبيع به ان طابقت الوصف المشروط بخلاف  
ماله وجدت علي خلافه لا يلزم القبول بل لا يجوز ان  
اختلف الجنس والنوع لا يتعويض ان جوزناه هنا  
اي في المبيع في الذمة وبما تقر ويعلم ما في كلامه من  
الايهام وكأنه لم يبال ببال به لظهور المراد والثالث  
بيع غير غائبة اي **لم تشاهد** من العاقدين  
اواحدهما المشاهدة اللابئة كما تقدم **فلا يجوز**

بالمعني

بالمعني السابق لما فيه من الغرر نعم يتسامح في نقاع  
الكرز فلا يشترط روية شيء منه كما صح في الرخصة  
وغيرها لان بقاؤه فيه من مصلحة ولانه يشق رؤية  
فعلم امتناع عقد الاعمي علي معين كقبضه واقتباضه  
وساير المقررات فيه بخلافه علي ما في الذمة نعم له ان  
يشترى نفسه ويوجرها لانه لا يجزئها وان يكاتب  
ملكه تغليبا للعتق وقياسه كما قاله الرزكشي صحة  
شرايه من يعتق عليه وبيع العبد من نفسه وقضية  
ذلك كما قاله بعضهم جريانه في البصير ايضا حتى يبع  
منه المكاتبه وما بعدها بلا روية فليتامل ولا يصح  
البيع الا بايجاب وقبول باللفظ او ما قام مقامه كاشارة  
الاخرس صرحا كان كل منهما كبعثك في الايجاب  
او ابتعت في القبول او كناية كجعلته لك واجعله  
لي **ويصح بيع كل شيء طاهر** او يمكن تطهيره بالغسل  
فلا يصح بيع نجس العين ولا المتنجس الذي لا يمكن  
تطهيره كذلك كالمابع وكالما القليل مطلقا والكثير  
المتغير والاجر المحزون بالزبل لانه في معنى نجس العين  
وان امكن طهر الما القليل بالمكاثرة والكثير بزوال  
التغير لانه من باب الاحالة كالخمر يمكن تطهيره بالخلل  
بخلاف الثوب المتنجس لما لا يستمر ما يشترط رويته  
منه والمال الذي ظنت طهارته بالاجتهاد والدار المنية



بالاجر المذكور فيصح بيعها لان البناء انما يدخل في بيعها  
تبعاً للظاهر كالخمر والخشب **منتفع به** شرطاً عاماً ولو مالاً  
كما وتراب ولو معدنهما وامكن تحصيلهما بلا تعب ولا  
موتة وكضيق وضيق وفهد وفيل وطاووس وعندليب  
وعلق ورقيق زمن وحشيش صغير لمنفعة الاكل في  
الاولين والصيد في الثالث والقتال في الرابع والا  
سقاء بالصورة في الخامس والصوت في السادس  
وامتصاص الدم في السابع والتعقب بالعتق في الثامن  
ونحو الركوب المتوقع في الاخير **مملوك** للعاقدا وموكله  
فيه مولى ولو في الواقع فلا يصح بيع ما ليس بمملوك  
كاحد الثلاثة وان اجازته المالك ويصح بيع ما هو  
مملوك كاحدهم في الواقع وان ظنه العاقد بخلافه  
كان باع مال مورثة بظنه حياً فبان موته او مال غيره  
بقصد التعدي فيه فبان انه وكله في بيعه او انه  
وليه عند العقد في الجميع وقد علم مما تقدم اشتراط  
كونه معلوماً عينا او صفة ومما ياتي في الغرر اشتراط  
كونه مقدوراً على تسليمه او تسليمه **ولا يصح بيع**  
**عين نجسة** وان امكن طهرها بالاستحالة ككلب  
وخنزير وجلد ميتة لانه عليه الصلاة والسلام  
نهى عن ثمن الكلب وقال ان الله حرم بيع الخمر والميتة  
والخنزير ورواه الشيطان والمعنى فيها نجاسة عينها

ولا

ولا بيع ما لا منفعة فيه شرعاً كاسد وزيب  
ومر ونحو حيتي بر والة لهو ولو من نقد بخلاف  
انية النقد لانه قد يجوز استعمالها فان قلت والة  
الله قد يجوز استعمالها للشفاء من بعض الامراض  
قلت هو حالة ضرورة والة النقد يجوز استعمالها  
بمجرد الحاجة **والربا في الذهب والفضة** مضروبين  
كانا ولا وهو اخذ اموال ياتي ببيع كل منهما بجنسه مع التقا  
الاتي او تأجيل العوضين او احدهما او الزام العقد بتفريق  
او غيره قبل التقابض او بيع احدهما بالآخر مع التأجيل  
او الاكزام المذكورين وفي **المطعمات** وهي ما طعم  
قصد لطعم الادميين بان كان اظهر مقاصده الطعم  
اقتياناً كبيراً وشعباً وفولاً وذرراً وارزاً وتفكهها كتمر و  
زبيب وتين او تدابيراً كالحلح وسقونياً وزعفران وهو  
وهو ان يبيع للجنس منها مع احد الامور المذكورة او باخر  
منها مع احد الاخرين **حرام** كقوله تعالى وحرم الربا بل هو  
كبيرة للوعيد الشديد عليه **ولا يجوز** اي لا يحل ولا يصح  
بيع الذهب بالذهب ولا بيع الفضة كذلك باي  
بالفضة في سائر احوالها **الا** حالة كون كل من الذهب  
بالذهب والفضة بالفضة **متماثلاً** بان يماثل احد العوضين  
الاخر فقد بان بان يكون كل منهما حالاً مفقوضاً للمعوضه  
او وكيله في قبضه او وارثه قبل لزوم العقد ولو من احد

مثل



الجانبين فقط كما هو ظاهر بمفارقة المتعوض مجلس  
 العقد او الوارث مجلس بلوغ الخبر او اختيارهما  
 لزومه فان انتفى شيء من ذلك بان بيع مع التقاض  
 او التاجيل ولو لاحد العوضين وان قل الاجل و  
 تقابضا قبل لزوم العقد او مع التفرق اي بالاختيار  
 اخذ مما ذكر وفي باب الخيار وان نقل السبكي وغيره  
 عن الصمري انه لا فرق قبل التقابض او مع اختيار  
 لزوم العقد ولو من احدها فقط على ما سبق قبل  
 التقابض وان تقابضا قبل التفرق فسد البيع  
 وانما انتم الربا كما يعلم مما سياتي ايضا وطريقهما  
 في دفع الائم اذا ارادوا التفرق قبل التقابض ان  
 يتفاسخا قبله ولو حصل لزوم العقد تفرقا واختيار  
 بعد تقابض البعض فقط صح العقد فيه فقط وهل  
 يتخير المشتري وجوه بحث بعضهم مجيئها في البايع  
 ثالثها يتخير ان جهل انفساخ البيع ولو ادعى  
 احدهما التفرق قبل القبض بجميعه فان قام الآخر  
 بينه قدمت والمراد بالقبض هنا الحقيقي فلا تكفي  
 الحوالة وان حصل القبض بها في المجلس ومثلها  
 الا بر او يكفي الاستقلال بقبض العوض المعين وان  
 كان للبايع حق الجنس **ولا يجوز** اي لا يحل ولا يصح بيع  
 ما ابتاعه ولا نحوه من التمرات كالهبة والنصد

والكفاة

والكفاة والاجارة ولو من البايع بخلاف نحو عتقه  
 وايلاده واباحته للفقراء ان اشتراه جزاء **حتى يقبضه**  
 ولو استقلا لا ان كان الثمن موجلا وان حل او حالا كله  
 او بعضه وسلم الحال المستحقه مع التقدير بكيل او وزن  
 او خردق فيما بيع مقدرا كبعتك هذه الصبرة كل صاع بدينار  
 او بعتكها بعشرة على انها عشرة اصع وذلك للنهي  
 عن بيع المبيع قبل قبضه كما في الصحيحين وغيرهما نعم ان  
 باعه للبايع بعين الثمن او بمثله اذا كان في الذمة او كان  
 قد تلف صح وكان اقالة فان قبضه على ما ذكر جاز بيعه  
 وغيره من التمرات **ولا بيع اللحم** ولو من سمك وجراد  
**بالحيوان** الحي ولو كان من غير جنسه سواء فيه الا دمي  
 وغيره والمأكول وغيره كبيع لحم البقر ببقر او ابل او حمار  
 او سمك او جراد او عبد للنهي عن ذلك رواه الترمذي  
 من سلا وروي الحاكم والبيهقي وصححه اسناده النهي  
 عن بيع الشاة باللحم وكاللحم الالية والطحال والقلب  
 والكلىة والرية والكبد والشحم والسنام والجلد والمأكول  
 قبل دبعه ان كان مما يوق كل غالبا او ما بيع السمك الحي  
 بمثله فان جوزنا ابتلاعه حيا لم يجز والاجاز قاله  
 المتولي وخبر باللحم وما الحق به اللبن والبيض فيجوز  
 بيعهما بالحيوان نعم ان كان فيه مثله من جنسه كما في بيع  
 لبن شاة بشاة في ضرعها لبن وبيع بيضة دجاجة

او ببيع  
 او ببيع



بدجاجة فيها بيضه لم يطع للربا **ويجوز** اي يحل ويصح  
**بيع الذهب بالفضة** حالة كونه متفاضلا معهما  
بالوزن بان يفضل احدهما عن الاخر فيه **نقدا** بان  
يكون كل منهما حالاً لا مقبوضاً قبل لزوم العقد علي  
ما سبق **وكذلك** اي ومثل الذهب **المطعمات**  
وتقدم بيانها في انها **لا يجوز بيع** شيء من الجنس  
**منها بمثله** اي بشيء من ذلك الجنس كبيع بربر  
الاحالة كون مجموعهما **متماثلاً** بان يساوي  
احدهما الاخر في الكيل ان كان مكيلاً كالحبوب والادوية  
دهان والالبان او الوزن ان كان موزوناً كالسمن  
للجامد وكل ما هو اكبر جرماً من التمر كالبيض والجوز  
**نقدا** بان يكون كل منهما حالاً لا مقبوضاً قبل اللزوم  
كما سبق فيجوز نعيم قد يشتمل على ما يمنع العلم بالهما  
ثمة فيمتنع بيعه بمثله مطلقاً كالدقيق والخبز ونحو  
المعقود والمشوي لتفاوت الاول في النعومة  
وما بعده في تأثير النار ولا يضر تأثير تمييز كعسل  
وشمع يميزان عن الشمع واللبن **ويجوز بيع** الشيء من  
**الجنس منها بغيره** اي بشيء من جنس آخر كبيع بر  
بشعير وبيع دهن سمسم بكسبه الخياص من  
الدهن حالة كون مجموعهما **متفاضلاً** بان يفضل  
احدهما الاخر في الكيل ان كان مكيلاً او الوزن ان

كان

كان موزوناً **نقدا** اي حالاً لا مقبوضاً قبل اللزوم كما سبق  
ويحتمل انه استعمال النقدي في هذه المواضع في معنى  
المقبوض ايضاً والعبرة في كون الشيء مكيلاً او موزوناً  
بغالب عادة الجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم يعرف الجاز كما قاله المتولي ثم يزون ما هو اكبر  
جرماً من التمر ثم بعاده ببلد البيع ثم بالغالب فيها ثم  
بأسبه الاشياء ولا يكفي وجود التماثل في الواقع بل  
لابد من العلم به حتى لو تباعا ربوا بجنسه جزاً فالجز  
يصح وان خرجا سداً انعم لو تباعا صبرة باخرهما بعتين  
فيه الكيل كما يلة او كيلة بكيل او مما يعتبر فيه الوزن  
موازنة او وزناً بوزن صحيح ان خرجتا سداً وان تفرقا  
بعد قبض الجملتين بلا كيل او وزن وان جهلا قبل  
التفرق التفرق كونهما سداً كما هو ظاهر كلامهم فكانهم  
قولهما كما يلة او كيلة بكيل او موازنة ووزناً بوزن  
منزلة العلم حالة العقد بالمساواة والعبرة في مماثلة  
الثمار والحبوب واللحم بحالة خفافتها كما سيأتي ويعتبر  
خلو اللحم من عظم وملح يظهر في الوزن ولا يعتبر في الثمار  
والحبوب تنافي خفافتها بخلاف اللحم لانه موزون ومطلق  
الرطوبة تؤثر في الوزن دون الكيل ولو بيع الموزون كيلة  
او الكيل وزناً لم يصح **ولا يجوز** اي لا يحل ولا يصح بيع  
الغرض لصحة النية عنه وهو كما قال الماوردي ما تردد



بين متقاربين اقلية ما اخو فرها وقيل ما انطوت عنا  
عاقبته وذلك كبيع الغائب والمجوز عن تسلم حسا  
او شرعا كما المصوب الذي لا يقدر واحد منهما علي  
تخليصه بلامنة ومشقة شديدة والمرهون بعد  
قبضه بغير اذن مرتنة **والمبتايان** اي كل منهما  
**بالخيار** بفسخ البيع واجازته وان استعقب البيع  
العتق كان يكن المبيع اصل المشتري او فرع فلا يحكم  
بعقده حتى ينقطع خيارهما او خيار البائع فقط بما  
سياتي في تبين عتقه من حين الشراء **اما ثم يتفرقا**  
من مجلس العقد عن اختيار بايديهما معا وان مكنا سني  
او بنى بينهما جدارا ولو بفعلاهما او امرهما خلا فالجمع  
او قاما ونماتيا اباما فان تفرقا كذلك ولو بفارقة  
احدها المجلس دون الاخر بطل خيارهما فان كانا في دار  
صغيرة فالتفرق يخرج احدهما منها او صعودها سطحها  
او كيرة فانتقال احدهما صغرها الي صغرتها او بيت من  
بينهما او في صحرا او سوا فيبان يولي احدهما ظهره وبشي  
قليل ولو جن احدها او اغني عليه اومات في المجلس  
قام وليه في الاولين ووارثه او وليه في الثالثة مقامه  
فيثبت له الخيار في مجلس علمه ولو غير مجلس العقد وان  
تعدد الوارث فيثبت لكل منهم ولا يبطل خيار احد  
منهم الا بفارقة جميعهم مجلس العلم ولو فسخ بعضهم

واجاز

واجاز الباقيون قدم الفسخ ولو حصل فسخ او اجازة منهم  
او من بعضهم قبل العلم بموت المورث كان نافذا علي الاوجه في  
الاجازة وقا لما في البسيط وخلا فالامام وقوله الاجازة  
رضي وانا يتحقق مع العلم برده ما صحوه من صحة بيع  
الوارث مال مورثه فلانا حياته فيبان موته مع توقف البيع  
علي الرضي ويثبت الخيار للعاقدة الاخر مادام في مجلس العقد  
فان فارقة او فارق جميع الورثة مجلسهم سقط خياره وخيا  
ولو كان فراق العاقدة الاخر قبل علم الورثة فدخل ينقطع خيارهم  
ايضا كما لو هرب احد العاقدين ومنع الاخر من اتباعه فان  
عدم علمهم بمنزلة المنع من الاتباع ولا يعارض ذلك انهم  
عللو بطلان خيار صاحب الهارب بتمكنه من الفسخ بالقول  
وهذا عين مقصور فيما نحن فيه لانهم عللوه ايضا بان الهارب  
فارق مختارا والاصل ان كل مستقل بالعلية فيثبت  
الحكم مع كل منهما فيه نظرا لعل الانقطاع اقرب ولو  
اشترى الولي لطفله فبلغ رشيدا في المجلس لم ينتقل  
له الخيار بل يبقى له علي الاوجه ولومات الوكيل في المجلس  
انتقل لموكله وهل جنونه كونه فيه نظر وخروج بالاقتدار مالى  
اكره احدهما علي التفرق فلا ينقطع خياره وان لم يسد فمه  
واما الاخر فان منع من الخروج معه بقي خياره ايضا والا  
فلا نعم لو كان الاكراه بحق كما اذا غصب احدهما موضع العقد  
فاكره علي الخروج منه انقطع خياره وظاهر انقطاع خيار الاخر

رهم



نعم ان خرج معه بحيث بعد ان مجتمعين فظاهر بقا خيارها  
ولو هرب احدهما ولم يتبعه الاخر فان امتنع من اتباعه  
بطل خيارهما فان تبعه دام خيارهما ما لم يتباعدوا وعن  
بعضهم عصيان المهارب لا بطلاله على الاخر حقا لازما  
والظاهر خلافه كما هو ظاهر وكثيرا ما تخايرها تخايرنا  
العقد او اجزائه او الزمناء او اجزائها ابطال الخيار او افساده  
فلو قال احدهما لصاحبه اختر انقطع خيار القابل وان  
لم يختص صاحبه لتضمنه الرضي باللزوم ولو اختار احدهما  
لزومه سقط خياره وبقي خيار الاخر ويستثنى بيع الرقيق  
من نفسه فلا خيار فيه لانه عقد عتاقه وهذا الخيار  
يسمى خيار المجلس والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم  
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا او يقول احدهما للاخر اختر  
رواه البخاري وقوله او يقول قال النووي منصوب باو  
بتقدير الا او الي ان ولو كان معطوفا لجرمه فقال او يقل  
قال شيخنا شهاب الدين المعني علي العطف اذ الخيار ثابت  
لهما في مدة انتفا التفرق او مدة انتفا قول احدهما للاخر  
اختر فيقتضي ثبوته في الاولى وان انتقت الحالة الثانية  
بان قال احدهما للاخر اختر وثبوته في الثانية وان انتقت  
الاولى بان تفرقا والتخلص عنهما بما قاله النووي رحمه الله  
انتهى فان قلت لاحاجة لذلك مع قول الائمة ان العطف  
باو بعد النفي يكون نفيا لكل من المتعاطفات للاحدهما

ان هو

قلت

قلت هذا يجب استعمال اللغة وقضية اهل وضعها ان  
النفي لاحدهما كما قرره الرضي فزعم ان العطف جار علي  
اصل الرضخ فما قاله النووي قاطع لذلك **ولهما اي**  
للمتبايعين **ان يستترطا** في العقد ومثله زمن الخيار  
لهما او لاحدهما وان كان كافرا والمبيع رقيقه المسلم او  
لاجنبى كالرقيق المبيع قال الزركشي والاقرب استترطا  
بلوغه لارشده انتهى وفيما لو كان عبد المر ياذن له سيده  
وجهران ولا يبعد ترجيح الجواز **الخيار** في البيع بين مسخروا و  
بالنسبة لكل المبيع او بعضه معين كما حد العبد بن علي  
التعيين فيجوز الفسخ فيه وحده وان تفرقت الصفقة لتضمن  
الشرط الرضي بذلك واذا خيرا الاجنبى لم يتخير الشرط نعم  
الوكيل منهما او من احدهما ليس له شرطه لغير نفسه من صاحبه  
او غيره الا باذن موكله وعليه رعاية المصلحة في الفسخ  
والاجازة وله كل منهما وان منعه الموكل بخلاف الاجنبى  
لا يلزمه رعاية المصلحة بناء على ان شرط الخيار له تملك  
لا توكيد وهو الارجح ومن ثم لو عزل نفسه لم ينغزل كما  
قاله البغوي وقياسه انه لو عزل لاه لم ينغزل ولومات  
ثبت الخيار للشارط او مات الوكيل فلموكله وهل يخفى الجنون  
فيهما كما لموت فيه نظر ولو اطلق احد العاقدين شرط  
الخيار ولم يصغه لهما او لاحدهما اختص به اخذ مما صححه  
في الروضة فيما اذا اطلقه الوكيل انه يثبت له دون موكله



والعاقدا الآخر ويستثنى من جواز شرط الخيار بيع من يعتق علي  
المشتري فلا يجوز فيه شرط الخيار له وحده وبيع الربوي وما يخاف  
فساده في مدة الخيار والسلم فلا يجوز فيه شرط الخيار مطلقا حيث  
جاز شرط الخيار بشرطه تقديره بمدة معلومة متوالية متصلة بما  
لشرط وان يكون **الي ثلاثة ايام** بلياليها فاقل من الشرط فان  
اطلق او قدر بمدة مجهولة او متفرقة او منفصلة عن الشرط او  
زايدة على الثلاثة ايام بطل العقد ولو شرط لاحدهما يوم وللآخر  
يومان او ثلاثة جاز ولو قال الي يوم او ساعة صح وحمل علي  
يوم العقد ففي اليوم وقال في شرح المذهب ان كان العقد  
من نصف الليل ثبت الخيار الي ان يتنصف النهار من اليوم  
الثاني وتدخل الليلة في حكم الخيار للضرورة وان كان العقد  
في الليل ثبت الخيار الي غروب الشمس من اليوم المتصل بذلك  
الليل قاله المتولي وغيره انتهى وظاهر دخول الليلة في  
الخيار تبعا لليوم لضرورة اتصال المدة بالشرط وان لم  
يشترط دخولها وعليه مشي ابن العماد ورد ما وقع لبعضهم  
انها لا تدخل الا بشرط دخولها وقضية ما ذكر انه لو كاف  
العقد وقت الفجر وشرط الخيار الي ثلاثة ايام ثم تدخل  
الليلة الاخيرة اذ لا ضرورة الي دخولها ولا هي مسمى الثلاثة  
ايام بخلاف نظيره من مسح الخف وقد نبه علي ذلك في  
المهمات قال الدوياني ولو شرط خيار يوم اي ثلاثان  
احدهما في اثنائه فزاد مع الاخر خيار يوم اخر احتمل وجهين

اشبههما

اشبههما الجواز انتهى وهو ظاهر ولو اسقط ذو الخيار  
ثلاثة ايام خيار الاول سقط الكل واسقطا الثالث  
لم يسقط ما قبله او الثاني بشرط ان يبقى الثالث سقط  
خيار اليومين جميعا وظاهر كلامهم بقا البيع في هذه  
الصورة وتوقف فيه بعض المتأخرين في الاولى ومثلها  
البقية وظاهر كلامهم انه لو شرط في المجلس بعد مضي يوم  
العقد خيار ثلاثة ايام صح ولا مانع منه ولا ينافيه ان  
المشروط في المجلس كالمشروط في العقد فهو بمنزلة ما لو  
شرط في العقد خيار الاربعة وهو باطل لان الظاهر ان  
المراد بكونه كالمشروط في العقد الاعتداد به ووجوب  
الاحتراز فيه عن مقصده العقد لا اعتبار بالثلاث  
من وقت العقد ايضا ثم رايته نقل في الحادى ان ابن  
الرفعة ابداهما في الغا الشرط وصحته فيما اذا  
شرط الخيار بعد مضي ثلاثة ايام في المجلس وان النوي  
جزم في شرح المذهب باننا اذا قلنا المدة من حين الشرط  
وظاهر كلامهم انه لا يجوز شرط زيادة علي ثلاثة ايام  
ولو علي التدرج ولهذا قال الماوردي لو تباعا بغير  
خيار فقبل اقترقهما شرطا في العقد خيار يوم ثبت  
لهما خيار اليوم ولو افترقا ثم اجتمعا قبل مضيه فزاد  
في الخيار يوم اخر ثبت لهما الخيار فان اجتمعا فيه فزاد  
في الخيار يوم اخر ثبت لهما الخيار فان اجتمعا فيه فزاد



رابعاً بطل البيع لأنها لو شرط ذلك في العقد بطل فكذا إذا  
المقاه بالعقد **وإذا وجد بالمبيع عيب** قبل القبض  
وإن لم يكن عند العقد وكذا بعد القبض إذا كان الخيار للبائع  
وحده كما قال السبكي كابن الرفعة أنه القياس بناء على  
انفساخ العقد بتلفه حينئذ كما رجحه الشيخان وهو  
ما نقص العين نقصاً يفوت به غرض صحيح أو قيمتها  
وغلب في جنسها عدمه كخصا الحيوان وإن نزلت به  
قيمتها وجاحه وعضه ونحوه ونحو الرقيق ومثاله المستحکم  
بخلاف الحاصل بعارض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع سحر  
وبوله بالفراش حيث لا يعتاد من مثله وكذا زناه وسرقة  
ورده وجبايته عند ابقائه غير بخلاف ما لا يفوت  
به غرض صحيح كقطع أصبع زائدة وقلقة يسيرة من  
فخذ أو ساق لا تضر شئنا ولا تقوت غرضنا وما لا يغلب في  
جنسها عدمه كقطع سنن في الكبر وتيوبه في وانها  
في الأمة ومن ذلك ترك الصلاة وخصا غيب لادمي لأن  
لغلتهما كما هو **ظاهر المشتري** بنفسه أو وكيله إذا كان  
المبيع في يده ولو بعد نزولها عنها وعوده إليها بنحو بيع  
أوهبة ولم يحدث فيه عنده عيب باق عند الرد  
بالعيب فورا إن كان معينا في العقد بان يبادر حال العلم  
على العادة فلا يكلف العبد في الشئ والركض في الركوب ليرد  
ولو علم وهو يصلي أو يأكل أو يقضي حاجة علمه تأخيرة حتى

يفرغ

يفرغ أو وقد دخل وقت هذه الأمور فله الاستغناء  
بها فحتى يصح على المبيع أو وكيله في ذلك وله الرفع إلى الحاكم  
ليفسخ عنه ثم يستحضر الخصم ويرد عليه ولو قدر على الاستهاد  
حال ذهابه إلى المبيع أو الحاكم أو حال توكيله في الرد أو عذره  
على الفسخ ولو لعدول واحد لزمه فإن تركه سقط حقه  
ولا يحتاج بعده إلى الاتيان إلى أحدهما على الأوجه ولولقي  
أحدهما قبل الآخر فالأوجه أنه إن كان هو المبيع جاز  
العدول عنه أو الحاكم فلا وإن كان المبيع غائبا ولا وكيل  
له هناك رفع الأمر إلى الحاكم بأن يدعي شراء ذلك الشئ من  
فلان الغائب بثمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب وأنه فسخ  
البيع ويقيم البينة بذلك ويحلفه أن الأمر جري كذلك  
ويحكم بالرد على الغائب ويبقى الثمن ديناً عليه ويأخذ المبيع  
ويصفه عند عدل ويقضي الدين من مال الغائب فإن لم  
يجد له سوى المبيع باعه فيه والظاهر كما قاله الزركشي  
أن الرفع إلى الحاكم ليفسخ عنه يكفي فيه الغيبة عن البلد  
أي وبلد عن المجلس وإن قلت أما القضي به وفضل الأمر  
فلا بد فيه من شروط القضا على الغائب فلا يقضي عليه  
مع قرب المسافة ولا يباع ماله إلا لتعزرا وتوارود خل في  
قوله المشتري وكيل غيره في الشراء فله الرد بالعيب نعم  
إن اشتراه بعين مال الموكل أو رضي به الموكل أو قصر في  
الرد فلا رد له وفارق فسخه بخيار المجلس وإن رضي الموكل



باختصاص خيار المجلس بالوكيل بخلاف ما لو رضي به الوكيل  
او قصر في الرد فلهو كمال الرد ان سماه الوكيل في العقد  
او نواه وصدقه المبيع والا وقع المثل للوكيل وخرج بما  
تقرر ما اذا لم يكن المبيع في يد المشتري فلا رد حينئذ  
ثم ان كان ما يوسا او في حكم المايوس من عوده كاف  
مات او اعتقه او عتق بالشر الكونه اصله او فرعه  
او زوجه ولم يرض المبيع باخذة مزوجا رجع بالارش  
على المبيع وهو جزء من ثمنه نسبتا اليه نسبة ما نقص  
العيب من قيمته سليما اليها والا كان باعه او وهبه  
او رهنه او كاتبه كتابة صحيحة صحيحة او غصب منه  
او ابقى في يده او اجرة ولم يرض المبيع به مسلوب  
المنفعة مدة الاجارة فلا ارش له ايضا لانه يكره  
اليه ثبوت نعمه ان كان العيب في السابق غير الباقي فله  
الرد للباس من رده واما لو حدث عنده عيب وهو ما يش  
الرد غالبا فيسقط رده القهري ثم ان رضي به المبيع رده  
المشتري او قنع به والا فليض المشتري ارش الحادث وهو  
ما بين قيمته مع العيب القديم وقيمته معها الى المبيع وانه  
او يغرب المبيع ارش القديم ولا يرد فان اتفقا على احد  
الامرين فذاك والا جيب من طلب الامساك ومحل ذلك  
اذا علم المبيع ثورا بالحادث ليختار ما تقدم فان اخرا غلا  
بلا عذر فلا رده ولا ارش وما لو زال العيب القديم

او اخر

او اخر الرد بلا عذر فيسقط حقه ويصدق بيمينه ان  
ادعى جهله بثبوت الرد ان اسلم قريبا او فشا بعيده عن  
العلم او جهله يكون الرد على الفور ان خفي ذلك على مثله  
ولا يجوز ان لا يحل ولا يصح بيع الثمرة والمواد الجنس دون  
اصلها حيث لم يكن مقطوعا ولا جافا مطلقا عن شرط  
القطع **الابعد بدو صاحبها** وعلامته في المتلونة كالبلع  
والعنب اخذها في الثمرة او السواد او الصفرة وفي غيرها  
كالعنب الا يفيض لبنها وتوتيرها وهو صفاؤها وجريان  
الماء فيها فيجوز بيعها مطلقا وبشرط قلعها وبشرط ابقاها  
فان شرط قطعها لزمه الوفاة ان لم يسامح المبيع بالترك  
الي او ان الحد اذا لم يقطع حتى مضت فان كان المبيع  
طالبه بالقطع لزمه اجرتها والا فلا قاله الخوارزمي  
وان لم يشترط قطعها جاز ابقاؤها الى وقت جذاذها  
المعتاد ولو قبل نضجها وكان اصلها المقبوض امانة مع  
المشتري بخلاف ما لو قبض المشتري نحو الممن في ظرف المبيع  
فانه مضمون عليه لتمكنه من التسليم في غير ذلك ولزم المبيع سقيه  
بقدر ما ينمو به ويسم من الفساد فان شرطه على المشتري  
فسد المبيع ويعتبر في شرط القطع كونه منجزا فلا يكفي شرطه  
بعد يوم مثلا ولا يغني اعتياده عن شرطه ولو تراصيا  
بعد شرط القطع بتركه جاز ولو بيعت الثمرة مع اصلها  
صفقة واحدة لم يجز شرط القطع او صفقتين وجب

مع



او على اصل مقلوع او جاف لم يجب شرط القطع لانها  
لا تبقى عليها فيصير كشرط القطع ولو كان الاصل  
للمشتري لم يجب الوفا بالشروط وبدء الصلاح في  
البعض كالكل وكبيعها قبل بدو صلاحها ببيعها بعدة  
اذا غلب تلاحقها واختلاط حادتها بالموجو كالتين  
ولا يجوز بيع ما يثبت فيه الربا اي حرمة العقد عليه  
مع انتفا الشروط السابقة في محله بخسسه لشي منه  
حال كونه وطبا وان لم يكن مما يجب سوا كان ذلك الشيء  
رطبا ايضا ولا فلا يباع في غير العرايا رطب برطب  
ولا تمر ولا عنب بعنب ولا زبيب ولا طري لم يقر بطريه  
ولا يجافه للجهل الان بالمماثلة وقت الخلف الا  
اللبن فيجوز بيعه بجنسه كيلا وان كان رطبا سوا  
فيه الحليب وغيره ما لم يغلب بالنار ولا اثر لكون ما يحق  
المكيل من الخائف اكثر وزنا والا الممن فيجوز بيعه بجنسه  
وان كاف وطبا وزنا ان كان جامدا او كيلا ان كان مابعا  
على ما جزم به الفقهاء واستحسنه في الشرح الصغير  
والا المحيض الخالص من الما ونحوه فيجوز بيع بعضه ببعض  
وان كان رطبا وقد يشمله اللبن بخلاف المشوب بخو الما  
فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص الجهل بالمماثلة والا  
العصير والخل فيجوز بيع عصير نخل الرطب او العنب  
بجنسه وان كان رطبا اما ببيع غير جنسه فيجوز مطلقا

كالرطب

كالرطب لولا العنب او الزبيب والقثا بالباذنجان او الخيار  
وكحل الرطب بخلا العنب او خل الزبيب وفي الخلول مسائل  
كثير ضابطها كما يعلم بما ملها انه ان اتحد الجنس بشرط  
انتفا الما من الجانبين وان اختلف اشترط انتفاؤه من احدهما  
**فصل في السلم** ويقال له السلم وهو بيع موصوف  
في الذمة بلفظ السلم او نحوه ومنه لفظ الصلح على ما هو قضيته  
عدم السلم من اقسام الصلح **وبيع السلم** حاله كونه  
حالا او حاله كونه **موجلا** على الاسناد المجازي فيهما كما هو  
ظاهر وذلك بان يصرح بالحلول او التاجيل فان اطلق  
انعقد حالا كالتن في البيع المطلق ولو لحاقه اجلا في  
المجلس لحق او ذكر الاجلا ثم اسقطاه في المجلس سقط اما  
الموجلا فلورود النص به كخبر الصحيحين من اسلف في  
شي فليسلف في كيلا معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم  
واما الحال فبالقياس عليه بجامع دفع المخرج في احضار  
البيع مكان العقد اي مثلا واو لي لانه ابعد عن المخر ولما منع  
ولا ينافيه مفهوم قوله في الخبر الى اجل معلوم لانه خرج مخرج  
الغالب فلا مفهوم له كما تقر في الاصول ولو سلم فيجوز  
ان يكون مجموع الموصوف وصفته قيدا واحدا او يرد به  
اخراج المجهول لا لال ايضا ولا نعتين ان كان موجلا  
بقترينة ما قبله مع مساعدة المعنى فان تقدس في كيلا  
معلوم ان كان مكيلا ووزن معلوم ان كان موزونا بديل



جواز الاسم في المعدود والمذروع وظاهرا منه مع التصريح  
بذلك القيد لا يكون في قياس الحال تغيير الحكم النفي فكذا  
مع تقديره له ليل لأن المقدر كذلك كما ذكرنا هو مشهور  
على أن غاية ما يلزم تغيير مفهوم النفي بالقياس هو جاز  
عندنا لا سيما في الأحاد ولا أن محل البيع يجب أن يكون مملوكا  
مقدورا للتسليم والمسلم فيه ليس كذلك لأنه معدوم إلا أن  
الشارع رخص فيه بأقامة ما هو سبب القدرة على التسليم  
وهو أجل مقام حقيقة القدرة وجعله خلفا عنها فحكم  
الأصل الذي هو الاسم الموجب بشتمل على جعل أجل المعلوم  
خلفا عن وجود المسلم فيه وعن القدرة عليه وقياس الحال  
عليه تغيير هذا الحكم إذ ليس فيه جعل أجل خلفا عن الوجوب  
ومن شرط القياس تعدية الحكم من غير تغيير لا نالنا  
أن الشارع أقام أجل مقام ما ذكر بل اسقط ما ذكر  
حال العقد تخفيفا وإبقاء به عند وجوب التسليم وهو  
وقت الحلول وعلى هذا فليس في قياس الحال تغيير الحكم  
ولو سلمنا ذلك فليس اللازم في الحال إلا اعتبار القدرة  
حال العقد وهو أولي بالجواز لأنه رجوع إلى الأصل  
دون الخلف فغاية الأمر نترك الخلف إلى الأصل ولا  
محذور فيه وإنما المحذور والخروج عن الأصل والخلف  
جميعا ولا يضر عدم وجود محل البيع لأن ربطه بالذمة  
قام شرعا مقام وجوده بدليل جواز كون نحو الثمن

في الذمة وإذا علت ذلك ظهر لك فساد دعواهم فساد القيا  
من وجهين اشترنا اليه ما وإنما يصح الاسم حال كان أو مولا  
فيما تكامل فيه خمس شرائط الأولى أن يكون مضبوطا  
في نفسه بالصفة لا تضابطها فيأتي ضبطه بها وذلك  
كالجوب كالارز في قشره الأسفل والادهان الغير المطيبة  
بطيب خالطها بخلاف ما تروح سمسما به والدقيق و  
السويق والنشا والتبن والنخالة إذا انضبطت بالكيل  
ولم يكن تفاوتا فيه والبرود لأن تخطيطها مضبوط الأعص  
البنن والأكسية والليود والمليوس من نحو القمص والسراريات  
بخلاف غير المضبوط والمليوس من نحو القمص والسراريات  
وكالمعول من الجباب والكيزان والمنابر والمخروط المختلف  
الأعلى والأسفل مثلا وروس الحيوان والجلود على هيئتها  
بخلاف قطع الجلود يجوز الاسم فيها وزنا لأن المقصود  
جملتها فجعل تفاوتا عفوا وبوحد من ذلك عدم صحته  
في نحو القول المدرس من عدم انضباطه والثاني أن يكون  
جنسا لم يختلط به غيره مما يمكن مقصودا فيه ولم ينضبط  
في القدرة والصفة فلا يصح في المختلط المقصود الأركان  
الذي لا ينضبط كالهرسية والحلوي والمحنات والكسك  
والمنظلة المخلوطة بالشعير والسفينة والحفاف والنعال  
لاختلاف وجهيها وحشوها والعبارة لا تنفي بذكر أوضاعها  
واقادارها أما الحفاف المتخذة من شيء واحد ومثلها



الفعال قال السبكي فان كان من جلد ومنعنا السم فيه وهو  
الاصح امتنع وان جوزه ناه فيظهر جوازه اذا لم يختل جلد  
وقطع قطعاً مضبوطة وان كان من غير جلد فكالمشايب  
المخيلة التي جود الصمري السم فيها بخلاف المختلط  
المقصود الاركان المنضبط كالمعتالي وهو المركب من قطن  
وحبر والخز وهو المركب من ابريسم ووبرا وصوف والنوب  
المعول عليه بالابرة من غير جنسه والمختلط بما لا يقصد  
في نفسه كخل التمر والزبيب والجبن والاقط والسمك المملوح  
لاختلافها من المائي الاول والمالح فيما بعده مع زيادة الاتحة  
في الثاني والثالث ويسير الدقيق ايضا في الثالث غير  
مقصوده في نفسها والثالث ان يكون **لم تدخله النار**  
**لا حالته** بان تؤثر فيه تاثيراً لا ينضبط فلا يصح في خبز  
ولا مطبوخ ولا مشوي ولا مقلي باختلاف الغرض باختلاف  
تاثيرها وتعذر الضبط ويصح الماورد ونحو العسل المصفي  
بالتار والشمع والاجر والقند والحذف والفحم للطافة نار  
المذكورات وانضباطها وكذا السكر والقانيد والديس  
واللبا كما مال الي ترجيحها في الروضة وصرح به في تصحيح  
التبيين لكن كلام الرازي يميل الى المنع كما في الربا وجره  
به في الانوار واعتمده الاسنوي قال شيخ مشايخنا  
ويؤيد الاول صحة السم في الاجر كما صححه الشيخان  
وعليه يفرق بين الباين بضيق باب الربا انتهى نعم الاجر

الذي

16  
الذي لم يكمل نفعه واحمر بعضه واصفر بعضه يستنع  
السم فيه كما نقله الماوردي عن اصحابنا قال السبكي وهو  
الظاهر لا اختلافه قال الاذرع والظاهر جوازه في المسوط  
لان النار لا تعمل فيه عملاً له تاثير وصرح الامام بجواز  
بيع الما المغلي بثله وقياسه جواز السم فيه بالاولي  
وخرج بالنار وما دخلته الشمس فلا اشكال في صحة  
السم فيه والرابع والخامس ان لا يكون معيناً ولا من معين  
فلا يصح السم في ثمرة هذا البستان ولا في قدر كذا من ثمرة للغير  
لانه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء نعم لو كان من معين يؤمن  
انقطاعه كثر ناحية كثير صح السم فيه وان لم يفد تنوعاً  
لانه لا ينقطع غالباً لتريق الاضمار **لصحة السم فيه اي**  
فيما تكامل فيه الشروط المذكورة **ثمانية شرائط** والفرق  
بينها وبين الخمسة السابقة كما دل عليه صيغته ان المعبر  
في هذه وجودها في المعقود عليه في الواقع وهو اي مجموع  
الثمانية الاول منه ان يصفه بعد اي مع ذكر جنسه كالتمر  
والبر والابل والريق والقطن والكتان في الثياب ونوعه كالبر  
في من التمر والسم من البر والمصرية من الابل والتمري والجشي  
من الرقيق وقد يغني ذكر النوع كالصان والمعر عن ذكر الجنس  
كالغنم ولو اختلف صنف النوع وجب ذكره كخطالي اورومي ولو  
تبين النوع بالاضافة الى قسم او بلد كنتاج بني فلان اغت  
الاضافة اليهم ان لم يغفر وجوده بان كثر نتاجهم والام يصح



بالصفات التي تختلف بها الثمن مما يغلب قصده ولا يدل  
الاصل على عدمه ولا يودي الى غرة الوجود كقول كل من التمر  
والبر كاحمر او ابيض وكبر كجاة او صغيرها وبلده ككي  
او مدني او عتقه او حداثته وكون الجفاف على الخلاء او  
بعد الجذاذ فان الاول ابقى والثاني اصفي قاله الماوردي  
قال السبكي وسحب ان يبين عتيق عام او عامين فان اطلق  
فالمض الجوز وينزل على سمي العتيق وكاللون في الابل كاحمر  
او اسود وذكر رتمها او ان شتها وسنها كابن مخاض او ابن لبن  
ولا يشترط ذكر القدر على ما نقله الرافعي عن اتفاق الاصحاب  
وان خولن فيه كاللون في الرقيق كاحمر او اسود مع وصف  
بياضه بسمرة او شقرة وسواده بصفا او كدرة فان لم يختلف  
اللون كونه لم يجز لو صفه وذكر رتمه او ان شته وقدره طولا  
او قصرا او ربعا وسنه كابن ست او سبع او محتم قال الاذري  
والظاهر ان المراد به اول علم الاحتلام او وقته والافان  
عشرين سنة محتم انتهى ويحمل على التقريب فان شرط تحد  
كابن ست بلا زيادة ولا نقصان له بخلاف رتمه ويصدق  
الرقيق في احتلامه والرقيق البالغ في سنة والميد البالغ  
في سن صغير عليه قال شيخ مشايخنا وطاهر ان محل قصد  
اذا كانا مسلمين عاقلين انتهى وهو شامل لمسئلة الاحتلام  
وهو محتمل فان لم يبلغ الرقيق ولا علم السيد رجع الى قول  
الدلائل بظنهم وكبله نسج الثياب ان اختلف به الغرض

وطولها

وطولها وعرضها ودقة غزلها او غلظها وصفافة نسجها  
اورقة ونعومنها او خشونتها ولا يجب شرط المقصور او  
الخام فان اطلق حمل على الخام فان احضر المقصور كان اولى قاله  
الشيخ ابو حامد وقضيته وجوب قبوله قال السبكي وغيره  
الا ان يختلف الغرض به فلا يجب قبوله ولا يجوز ان يذكر نسج  
رجل بعينه الا ان يضاف اليه اضافة تعريف او غير ارادة  
نسجه فيجوز قاله الماوردي بخلاف الصفات التي لا يختلف بها  
الثمن ككون حذاء الثمر او حصاد البر من بني فلان والصفات  
التي لا يغلب قصدها وهي ما يتساع الناس باعمالها غالبا  
وبعدون ذكرها استقصا ومبالغة كالمساحة وسمن الجارية  
والصفات التي يدل على اصل عدمها ككون الرقيق قويا على  
العمل على العمل او كاتبا فلا يجب ذكرها والصفات التي تودي  
الى غرة الوجود كوصف كل عضو على جباله باوصافه المقصودة  
فلا يجوز ذكرها والثاني ان يذكر قدره بما ابي بوجه ينفي  
الجهالة اي جهل المتعاقدين به عنه كالكيل في المكيل والوزن  
في الموزون والذرع في المذروع والعدي في المعدود ونعم يجوز وزن  
المكيل وكيل الموزون كذا اطلقه الاصحاب وحمله الامام  
عليه ما بعد الكيل في مثله ضابطا فيه بخلاف نحو فتات  
المسك والعنبر لان للقدم اليسير منه مائة كبيرة والكيل  
لا يعد ضابطا فيه حكاه عنه الرافعي واقره ثم ذكر انه يجوز السلم  
في اللآلئ المصغرة اذا علم وجودها كيلا ووزننا قال في الروضة



هذا مخالف لما تقدم عن الامام فانه اختار هنا ما تقدم من  
اطلاق الاصحاب ومنع الملقين المخالفة لان مخي فئات المسك  
والعنبر انما بعد الكيل فيه ضابطا لكثرة التفاوت بالثقل  
على المحل وتركه وفي اللؤلؤ لا يحصل بذلك تفاوت كالقمح  
والفول وجزم النووي في تصحيحه بما قاله الامام واستثنى  
للرجاني وغيره المنقذين ايضا فلا يسم فيهما الا وزنا ولا  
يجوز الجمع بين الكيل والوزن كناية صلا حنطة علي ان وزنها  
كذا ولا بين الزرع والوزن في ثوب موصوف لان ذلك يورث  
الى عزة الوجود ولو اسلم ولو اسلم في معدود مذروع كسط  
اعتبر مع العد الزرع كما هو معلوم وما لا يتاقي ضبطه بالكيل  
ولا بالعد كالبطيخ والمان والبيض والبقول ومخوها مما يتجاني  
في الكيل ويكثر التفاوت فيه يتعين فيه الوزن وحده  
فلا يجوز ضم العد اليه لانه يحتاج معه الى ذكر الحجم وذلك  
يورث غرر الوجود والكلام في الوزن كله واحدة اما لو اسلم  
في عدد من البطيخ مثلا كناية بالوزن في الجميع دون كل واحد  
فيجوز اتقاها كما قاله السبكي وغيره وفيه نظر لانه يورث الى  
عزة الوجود وان لم يعتبر ذكر الكيل والوزن على هذا التقدير  
ايضا ولعل الاوجه المنع كما هو قضية اطلاقهم ويشترط  
في اللبن ذكر عدده وطول كل لبنه وعرضها ونخاستها وانه  
من طين معروف وبني ذكر وزن كل لبنه لانه يتضرب  
بالاختيار ولا يغزر وجودها والامر في وزنها على التقريب ولو

17  
عين مكيلا او نحو فان لم يكن معتادا فسد العقد للغدر فانه  
قد يتلف قبل قبض ما في الذمة فيؤدي الى التنازع بخلاف ما لو  
قال بعثك ملاء هذا الكوز من هذه الصبرة فانه يبيع لعدم  
الغرر وان كان معتادا صح العقد ولغا التعيين **والمالك** انه  
**ان كان من جلا ذكر العاقد وقت محله** بكسر اللام اي حوله  
بحيث يكون معلوما لهما كالي العيد او ربيع ويجعل على ما يليه  
من العبد بن او الربيعين فيجلب اول جزء منه فان ذكر وقتا مجزئا  
كالي الحصاد او قدوم الحاج لم يبيع وكذا لو قال يجلب في يوم الجمعة  
او في رمضان او في اول رمضان او اخره علي ما نقله الشيخان في  
الثالثة والرابعة عن الاصحاب ثم نقل عن الامام والبخاري  
انه ينبغي ان يبيع ويجعل على الجزء الاول من كل نصف كما في النفس  
قال في الشرح الصغير وهو الاقوي واعتمده جميع من الاكابر المتأخرين  
منهم السبكي والاسنوي ونقلوه عن المنص وجميع من الاصحاب  
**والرابع ان يكون موجودا بحيث يتاقي تسليمه بالصفة**  
**المعتبرة** ولو لم يحل اخرا عتيد نقله منه للبيع يحل التسليم  
**عند الاستحقاق للتسليم** وذلك في السلم للمال بالعقد  
وفي الموجد محلول **الا جلا غالبا** فلو اسلم في منقطع عند  
الاستحقاق كالوطب في المشترا او فيما لا يوجد عند الاستحقاق  
الانا واكلهم الصيد بنوع او وقت العزة وكالذي الكبار  
لندرتها باستقصا اوصافها من ذكر حجم وشكل ووزن  
وصفا وكامة ونحو ولدها الندرة اجتماعها بالصفات المعتبرة



او فيما لم يعتد نقله للبيع بحمل التسليم بان كان نقله اليه  
نادرا او لغير البيع كالهدي او لم ينقل اصلا لم يصح وافهم  
كلامه انه لا يكفي الوجود اذا لم ينته الى حد الغلبة وان كان  
كثيرا وخرج بتقيد اللابي بالكبار وهي ما يطلب للتزوين  
الصغار وهي ما يطلب للتداوي فيجوز السلم فيها كالاو  
زنا ادا عم وجودها كاعلم مما سبق ويجوز السلم في البلور  
بخلاف العقيق لاختلاف اجماره قاله الماوردي فلو كان مما  
يوجد عند الاستحقاق غالبا لكن عرض انقطاعه وقت اللول  
لم يفسخ العقد بخلاف تلك المبيع لان السلم فيه يتعلق بالذمة  
وتجبر المسلم على النزاح بين الفسخ والمصبر حتى يوجد فان اجاز  
ثم بداله الفسخ فله ذلك ولو اسقط حقه من الفسخ لم يسقط  
ولو علم قبل اللول الانقطاع عنده فلا خيار في الحال اذ لم يجز وقت  
وجوب التسليم والخامس ان يذكر موضع قبضه ان كان  
موجلا وكان لحمله مونة او كان موضع العقد لا يصلح للقبض  
لتفاوت الاغراض فيما يراى من الامكنة في ذلك فان لم يكن لحمله  
مونة وكان موضع العقد صالحا للقبض لم يشترط ذلك ويتعين  
موضع العقد للقبض للعرف فان كان حاله يشترط ذكر موضع  
قبضه ويتعين موضع العقد له وان كان لحمله مونة ولم يصلح  
موضع العقد للقبض علي ما اقتضاه كلام الشيخين للعرف  
لكن قال ابن الرفعة فيما اذا لم يصلح موضع العقد للقبض  
الظاهر انه يشترط التعيين وهو ظاهر كلام الامة انتهى

فان

فان عينا غير جاز وتعين بخلاف المبيع المعين والفرق ان السلم  
يقبل التأجيل فقبل شرط يتضمن تاخير قبضه بخلاف البيع ومن  
هنا كان الثمن في الذمة كالمسلم فيه والثمن المعين كالمبيع المعين  
وقال في التهمة كل عوض كاجرة وصدائق وعوض خلع ملتزم في  
الذمة غير منجل حكمة كالمسلم الحال فان ذكر موضع قبضه جاز  
وتعين والا تعين موضع العقد لانه يقبل التأجيل كالمسلم فيه  
ويكفي في ذكر موضع القبض ان يقول سلمه لي في بلد كذا الا ان  
تكون كبيرة كبغداد والبصرة ويكفي احضاره في اولها ولا يكفى  
احضاره في منزله ولو خرج المعين عن الصلاحية تعين اقرب  
موضع صالح اليه والمراد بموضع العقد تلك المحلة لانفس  
موضع العقد والسادس ان يكون الثمن وهو راس المال  
**معلوما** برويته ان كان معينا ومعرفة قدره وجنسه و  
صفته ان كان في الذمة كالثمن في البيع **والسابع ان يتقيا**  
اي راس المال **قبل النثر** من مجلس العقد بان يسلمه  
المسلم ويتسلمه المسلم اليه فعبير عن ذلك بالتقابض تسامحا  
مع ظهور المراد لا يقال ظاهر كلامه ان المراد قبض المسلم اليه  
راس المال وقبض المسلم المسلم فيه وهو غير صحيح لانا نقول  
هذا الظاهر غير مراد بقرينة سابقة كقوله وان يذكر  
موضع قبضه فلا اشكال نعم قضية كلامه باعتبار ما فسر  
به اعتبار الاتباض من المسلم حتى لا يكفي استبداد المسلم اليه  
بالقبض بغير اختياره وارتضاء بعض المتأخرين اخذ من

بضا



تعبير لك الشئين وغيرهما بالاقباض لكن الظاهر خلافه  
كما في الربا بل ادلى والتعبير بالاقباض جري على الغالب فلو  
تفرقا قبل القبض فسد العقد وكذا الرخاير اقباله او  
بعد قبض البعض او بعد قبض جميعه ثم ايداعه عند المسلم  
جاز وكذا بعد قبضه ثم رده اليه عن دين كما هو خذ من  
كلام الشيخين في باز الربا وان نقلاهنا عن الروايات واقره  
خلافه ولو اسلم اليه ما في ذمة او صالح عن راس المال  
لم يصح وكذا الرأبيل براس المال او عليه نعم ان قبضه  
المسلم في المحال عليه او من المسلم اليه بعد قبضه باذنه  
وسلمه اليه في المجلس في الاولي او امر المسلم اليه المسلم  
بالسليم الى المحال ففعل في المجلس في الثانية صح  
والحوالة فاسدة بكونه قدس ولو كان راس المال منفعة  
فقبضها بقبض العين وان كان الاعتبار هنا القبض  
الحقيقي لانه الممكن في قبضها والثامن ان يكون  
**العقد ناجزا اي لا يدخله خيار الشرط بخلاف**  
خيار المجلس فان شرط فيه خيار لم يصح ولا بد من حلول  
راس المال كما صرح به القاضي ابو الطيب ولا يعني شرط  
تسليمه في المجلس كما لا يخفى **فصل في الرهن** وهو  
لغة الثبوت وشرعا جعل عين مال وثيقة بدين  
ليست في منها عند تعذر وفايه ويطلق بمعنى العين  
المذكورة **وكلاما** اي شئ من الاعيان **جاز بيعه جاز**

وكلا

14  
وكلاما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه لان المقصود البيع لاستيفاء  
الدين وما لا يجوز بيعه يتعد مرتبة ذلك فيجوز رهن المهرن  
والمحارب والجاني المتعلق برقبته قصاص او بدمته لارتبته  
مال ولا يجوز ولا يجوز رهن ام الولد والمكاتب والموتوف  
والمرهون والمبيع قبل قبضه وقد يجوز البيع دون الرهن  
كالمدبر وان كان الدين حالا والمعلق عتقه بصفة لم  
يعلم حلول الدين قبلها ولم يشترط بيعه قبل وجود الصفة  
وما يسح فسادا اذا لم يمكن تجفيفه وان كان الدين  
موجلا لا يحتمل حلوله قبل فسادا ولم يشترط بيعه عند  
خوف فسادا وجعل ثمنه رهنا وقد يجوز الرهن دون البيع  
كرهن مصحف ورفيق مسلم من كان كافرا وسلاح من خرب  
لكن لا تقض هذه الاشياء عند المرتن بل عند عدل وكرهن  
الام دون ولدها الذي لا يميز ورهن ولدها دونها لكن  
لا يباع المرهون وحده عند الحاجة حذرا من التفريق بل  
يباعان معا ويقوم المرهون منهما وحده مع ملاحظة  
كونه حاضرا او محض نائم يقو مع الآخر فالن ايد قيمة  
الآخر وبوزن الثمن عليهما بتلك النسبة فباخضر المرهون  
تعلق به حق المرتن وكرهن المستعار لرهنه مع امتناع بيع  
المستعار ولو لبيعه كما هو معلوم فالمراد يجوز الرهن وعدم  
جوازه في الضابط الجواز وعدمه في الجملة او بالنظر لاذات  
العين مع قطع النظر عن العوارض المختلف مدركها بحسب



المباين ولا يجوز رهن غير الاعيان كالمنافع وان كان الدين حالا  
لانها قد تنلق كلها او بعضها فلا يحصل بها توفى وكالديون  
وان صحنا بيعها لعدم القدرة على تسليمها والكلام في  
الابتداء فلا ينافي صحة رهنها في الاتي على وجه التبعية كما هو  
جواب المهرن ففداه المهرن باذن الراهن ليكون رهنه بالدين  
والفدا او انفق المهرن عليه بشرطه ليكون رهنه بالدين  
والنفقة وكما لو جنى على المهرن فان بدله في نعمة الجاني يحكم عليه  
بالرهن رهن لا امتناع الا برأيه فتأمل وانما يجوز رهن ما جاز  
بيعه كما تقرر في **الديون** اي عليها فلا يجوز رهنه  
بالاعيان ولا ينافيها ولو مضمونة كما لمخصومة والمبيعة  
والمعارة لانها لا تستوفى من مثن المهرن وذلك مخالف  
لغرض الرهن عند البيع ودخل في الديون المنافع فيصح  
الرهن بها وانما يجوز في الديون **اذا استقر ثبوتها**  
اي وجودها في **الذمة** بان تكون لازمة ولو ما لا كالقرض  
بعد قبضه والتمن بعد لزوم الدين البيع او قبضه والاجرة  
قبل الانتفاع في اجارة العين والصدقة قبل الدخول والمنفعة  
في اجارة الذمة والزكاة بعد تلف المال بعد الحول والتمن فلا  
يجوز الرهن على غير الثابت كدين القرض قبل عقده ولا غير  
اللازم كنجوم الكتابة وجعل الجعالة قبل النزاع من العمار وقد  
يؤخذ من ذلك عدم جواز الرهن على دين القرض بعد العقد  
وقبل القبض لعدم ملكه بعد وتوقف ملكه على امر اخر وهو

القبض

القبض فكيف يكون ثابتا لازما ولو ما لا وبوده عدم جواز  
الرهن بالتمن في زمن خيار البائع فقط لعدم ملكه ولا ينافي  
ذلك الجواز في مسألة المزع لا اعتقارهم ثبوت الدين فيها  
فيها كما صرحوا به وكان المصنف انما زاد لفظ الثبوت نظرا  
لما قاله الاسنوي وغيره من انه لا يغني عن الثابت اللازم  
لان الثبوت معناه الوجود في الحال والضرورة وعدم صفه  
للمدين في نفسه لا يتوقف صدقه على وجود الدين كما يقال  
دين القرض لازم ودين الكتابة غير لازم فلو اقتصر على الدين  
اللازم لورد عليه ما سيقضه ونحو مما لم يثبت انتهى لكن  
لما لا ان يقول ما ذكره مسلم بحسب المفهوم دون الافراد  
التي الكلام فيها اذ لا معنى للدين الا ما ترتب في الذمة ولا  
للزومه الا وجوب الخروج عن عهده بشرطه فلا يصح  
الدين ولا اللازم غير الموجود فليتأمل ويشترط ايضا ان  
يكون الديون معلومة لهما قدرا وصفة فلو جرها لهما واحدا  
لم يصح ذكره المتولي وغيره ونحو الام يشهد له **والراهن**  
المالك وكذا الوكيل بالاذن والولي بالمصلحة كما هو معلوم  
**الرجوع فيه** اي في بفسخه او في المهرن بفسخ عقد الرهن  
ولو بما يتضمن الفسخ كتصرف بزيل الملك من نحو بيع واعتناق  
واصداف وهبة ورهن مقبوضين وكاحتيال وكناية وتدبير  
وهبة ورهن غير مقبوضين كما نقله السبكي وغيره عن النصيب  
والاصحاب واعتمده ولا ينافيه تقييد الشيخين بالمقبوضين



لان غرضها تمثيل ما يزيل الملك حقيقة او حكما ولا يكون بغير  
المقبض او بغير التصديق والاحتراز وقضية ذلك جواز رهنه  
من المدين قبل القبض بدو اخر فيلزم الثاني بالقبض ويبطل  
الاول وهو ظاهر اذ لا فرق بين المدين وغيره في ذلك لان الحق  
الوطني والتزويج وابق المهر ونجارته وان حل الدين قبل  
انقضائها وموت العاقد بن وجوبها واعماها فيقوم  
في الموت ورثة الراهن والمدين مقامهما في الاقتباس والقبض  
وفي غير من ينظر في امر المجنون والمغني عليه وقضية ذلك  
ان الوارث يقوم مقام الراهن في الاقتباس وان كان على التركة  
دين حتى يقوم المدين على بقية الغرما ووجه انه وجد سبب  
التخصيص قبل سبب تعلق الدين بالتركة والوارث خليفة الورث  
وبوافقه ما لو جرح بفلس قبل القبض فانه لا يكون رجوعا مع تعلق  
حقوق الغرما بما له لكن خالف للبلقيني فقال اذا كان هناك دين  
لم يقدم المدين به وان اقتبض الوارث لتعلق حق الغرما بجميع  
التركة بالموت وليس للوارث التخصيص وفي اقتباضه تخصيص  
انتهى بجواز الرجوع فيه ما دام **لم يقبضه** بضم اوله اي الرهن  
بمعنى المهرن للمدين بتسليمه له عن جهة الرهن فان اطلق  
فوجهان احدهما نعم كرفع المبيع والثاني لا بل هو ودعة لان  
تسليم المبيع واجب بخلاف المهرن او تسليم المدين له مع اذنه  
له في قبضه عن جهة الرهن فان اطلق لم يعمل جريان الوهرن  
المذكورين وسوا في كل من التسليم والتسلم اكان بنفسه او نائيه

لكن

لكن يستنع على المدين انا بته من له الاقتباس ورقيقه غير كاتبة  
ومبعضه في نية لما فيه من اتحاد القابض والمقبض وبوجه  
منه جواز انا بته من ليس له الاقتباس وان كان هو العاقد  
كوكيله في مجرد العقد وولي بطلت ولا بته قبل القبض ولو ركه  
من له الاقتباس ليس كل في القبض فينبغي جوازه ان قال له  
وكل عني او اطلق ولو رهن ما بيد عني امانة او مضمو منا  
فالقبض مخفي من يمكن فيه قبضه مع اذنه فيه ولا يبر المدين  
من ضمانه بارتها نه لان الرهن وان كان عقدا امانة الا ان  
الغرض منه التوثيق وهو لا ينافي الضمان ولا ببراءته من  
ضمانه وهو في يده لان العين لا يبر عنها اذ لا يبر اسقاط  
ما في الذمة او عليك ولا ببراءته عن ضمان ما ثبت في الذمة  
بعد تلفه لانه ابراء عالم يثبت بخلاف ابداء يبراه لانه  
ينافي الضمان فانه لو تعدي في الودعة لم يبق امينا نعم  
لو اذن له الراهن بعد قبضه في امساكه ومضت مدة الامكا  
فنقل الروايات في حليته عن بعض الاصحاب انه يصير  
رهنا ويؤول الضمان قال وهو الاختيار كما لو ابراه من  
ضمان الغصب ثم رهنه او استرده بعد رهنه ثم اقتبضه  
انتهى ولا يخفي ما فيه مع ان ما ذكره في الا برائين ما سبق  
انقلا ما اذا اقتبضه كما نقرر فيمنع رجوعه فيه بما ذكر  
ويجزم رهنه ووطيه وان امن الحبل وكل تقرب بزيل  
الملك كالوقف والاعتاق او ينقصه كالترويج والاجارة



ان كان الدين حالا او يحل قبل انقضاء مدتها بخلاف ما اذا  
كان يحل بعد انقضاءها او معه ولا تنفذ هذه التصرفات  
الا اعتناق المورس واحباله فينفذ ان ويغير القيمة وقت  
الاعتناق والاحبال وتكون رهنا مكانه وهل يحكم قبل  
الغرم بكونها موهنة في تناقض فيه وفي الارش في زمة  
الحاجي اذا كان هو الراهن كلام شيخ مشايخنا والحكم بذلك  
غير بعيد بخلاف المعسر نعم ان انفك بغير بيع نفذ الا يلاذ  
دون الاعتناق وان انفك بيع لم ينفذ الا يلاذ الا ملك  
الامة بعد فان ملك بعضها نفذ الا يلاذ فيه وسرب  
النفوذ الي ان كان مورس حينئذ فيما يظهر فان اليسر بعد  
الملك ففيه نظر ويظهر النفوذ للحكم بثبوت الا يلاذ في  
حقه بجرم الاحبال وانما تخلف للمانع وقد زال والمراد بالمو  
بقيمة الموهون فان اليسر ببعضها نفذ فيما اليسر بقيمته  
نعم ذكر البلقيني فيما لو كان الدين حالا وكان اقل من القيمة  
ان ينبغي ان يكتفي بيساره بالدين لانه حق المرتين فينبغي  
ان يؤخذ ويؤتي حالا قال فعليه المعتبر عندي ان يكون  
الراهن مورس اقل الامرين من قيمة الموهون ومن الدين  
انتهى وقضية تقييده بالحال وقوله فينبغي ان يؤخذ ويؤتي  
حالا اعتبار القيمة في الموجل مطلقا والفرق لا يحل واذا نفذنا  
اعتناق المورس لسر كان اقدامه عليه جائزا كما انقضاء كلام  
الرافعي وغيره وكذا كلام الشافعي كما قاله البلقيني وغيره

وان

وان نقول عن الامام خلافه وهل يجري ذلك في الاحبال فيجوز  
وطي المورس بقصد او يفرق بان الوطي لا يستلزم الاحبال  
فيه نظره قد يوجه الاول بانتفا الضرب بكل تقدير والكلام كله  
حيث لم ياذن المرتين ويقع التصرف معه فان اذن لم يمتنع  
شي من التصرفات فيحل الوطي فان لم يحل فالرهن بحاله وان احل  
او اعتق او باع نفذت وبطل الرهن وله الرجوع عن الاذن في  
الهبة او الرهن قبل القبض وليس له الرجوع عن اذنه في البيع  
بعده ولو في مدة الخيار وان وقع التصرف معه بالبيع او غير مجاز  
كما صرح به الامام او غيره لان في معنى الاذن نعم اذا ابتد الراهن  
بالايحاب ففي الصحة ترد حكاية الامام عن شيخه لانه لم يمكن اذ  
ذاك ما ذرونا فيه وحكي في البسيط فيه وجهين ونظرة بمسئلة صحوا  
فيها الجواز قال شيخ مشايخنا وكان البيع والرهن فسخا للرهن قال  
وما ذكره من امتناع الرهن منه بدني لغير صورته ان يرهن به  
الموهون مع بقارهنيته بالاول فهو كما لو اذن في رهنية من غير  
مع بقارهنيته بدنيه انتهى وقوله مع بقارهنيته بالاول اي بان يهرج  
بذلك بخلاف ما اذا صرح بالفسخ او اطلق بدله قوله وكان البيع والرهن فسخا  
لرهن لكن قضية قوله لو شهد شاهدان انه رهن بالف ثم بالعين لم تسمع  
حتى يقول لا فسخا انتهى انه لا بد في صحة الرهن الثاني من التصريح بفسخ الاول  
فليتأمل الموهون من حيث انه من موهون امانة بيد المرتين فخر الرهن من  
راهنه اي من ضمانه ومن ثم لا يضمن المرتين لا قبل البراءة من الدين ولا بعدها الا  
المتعد فيه والاستثناء من مودة بعد البراءة من الدين ولا يسقط بتلفه شي من



دينه ولو استعاره المدين كان مضيقا عليه كسائر المعاري ولو قبض شيئا من  
الرهن فلا ضمان او اقرضه بشرط ان يضمنه فسد الرهن ولا ضمان اذا فسد  
كالرهن كمن مضى في الضمان وعدمه وفيما ذكره اشار الى ان اليد على المهر  
للمدين وهو كذلك نعم قد يستع كونهما له كان شرطا وضعه عند ثالث  
او كان رقيقا مسلما او مسلما او المدين كان في الوضوء او المدين حر في وضع  
عند عدل او جارية تشبه المدين بمسوح او امرأة غير ثقة او ذكر اجنبي فحل  
وليس خلية او امرأتان يوثق معهما عليهما القياس لاكتفاء الواحدة فتوضع  
عند محرهما او نحو امرأة ثقة او ذكر اجنبي عند له عنده من ذكر الخنثى كالأمة  
لكن لا يوضع عند امرأة اجنبية وحيث كانت اليد للمدين فلا تنال الا الانتفاع  
الراهن اذ المدينان بغير استرداد مع الاستداده على الاسترداد لا انتفاع ان  
اتهمه كان يكون دارا يسكنها او دابة يركبها او عبدا يخدمه ويرد الدابة ولا  
لعبد الى المدين ليدلوا بشرط استرداد الامانة من غشيانها كونه محرما  
او ثقة وله اهل بخلاف ما يتاخر بغير استرداد كان يكون عبدا يخط و اراد  
منه الخياطة **واذا بقي الراهن بعض الحق** او يري منه بآوارث او  
اعتياض او غير ذلك **لم يخرج من الرهن** اي المهر من الرهن **حتى يفي بحجبه**  
او يبرأ منه بآوارث او اعتياض او غير ذلك بالاجماع كما قاله ابن المنذر  
ولانه وثيقة للكل والخبر بالشهادة فلو تلق المعوض او تقرق في الويلين  
قبل القبض او تقايلا عاد الرهن نعم لو تعدد الرهن العقد كان رهن نصق  
عبد في ضعفه وباقيه في اخري ثم يري من حصته احد العقد يري او مستحق  
الدين كان رهن عبد امن اثنين بدنيهما عليه صفقة واحدة وان اتحد  
جهة دينهما كما في اصل الروضة ثم يري من دين احدهما او المدين كان

رهن اثنان من واحد دينه عليهما وان اتحدوا كليهما ثم يري احدهما انفك  
من الرهن بقدر حصته البراءة واستشكله شيخ مشايخنا في الثانية بان ما اخذه  
احدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف حصته من الرهن اخذه  
ثم اجاب بان ما هنا محله اذ لم يتحد جهة دينهما او اذ كانت البراءة بما  
لا يبرالا بالاختصاص اجاب غيره بان ما يخصه مما قبضه ينفك بقدره فقط  
من حصته الموهونة فان كانت البراءة بالبراءة انفك جميع حصته ولا اشكال  
ثم اعترض المشتق الاول من جواب الشيخ بانه ينافيه ما مر عن اصل الروضة  
ونقول برده على جوابه ان كلا منهما في حصته كالغريم الواحد بالنسبة  
لجملة الرهن فكما لا ينفك هناك شيء من الرهن بالبراءة من البعض فكذلك  
هنا بل هو بالنسبة لخصه غريم واحد والخصه هي جملة الرهن بالنسبة  
اليده وقد تقرر انه لا ينفك شيء من الرهن بالبراءة من البعض ولعمري  
ان هذا في غايه الوضع وعلينا اعتراضه اننا لانسم المناقاة لجواز ان  
المشار اليه بقول الشيخ ما هنا صورة ما اذا اخذ احدهما من الدين  
قدر حصته المذكور في قوله يشكرك بان ما اخذه احدهما من الدين لا اصل  
المسئلة وكانه قال هذه الصورة التي استعملت محلها اذ لم يتحد جهة  
الدين وما تقدم عن اصل الروضة ليس نصا في انفكالك البعض عند  
اتحاد الدين بالبراءة عن دين احدهما بسائر طرق البراءة لجواز ان  
يخص بالنسبة لذلك بغير الاختصاص فلينا مل ولو استعار عبدا او  
عبد يري استحق قيمتهما من مال الدين ليرهنه او ليرهنهما ففعل  
ثم قضى النصف من الدين وقصد فكذلك نصف العبد او احد العبدتين  
او اطلق ثم جعله عن ذلك انفك الرهن عنه فظهر ان تعدد المالك



بخلاف ما اذا قصد الشروع او اطلق ثم جعله عنهما او لم يعرف  
حاله وقيد الزكشي المسئلة بان ياذن كل منهما في رهن نصيبه  
بنصف الدين فيرهن المستعير للجميع بجميع الدين فلو قال اعزتك  
العبد لقرهه بدينك فلا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا  
منهما رضي برهن للجميع بجميع الدين قال شيخنا شيخنا وما قاله  
موافق لقوله المتولي وغيره لو رهن اثنان عبدهما بدين لرجل  
على اخر لا ينفك حصته احدهما بدفع شي من الدين لان نصيب كل  
منهما رهن بجميع الدين لكن الفرق بين رهن المالك ورهن المستعير  
لا بوجوه وصحة رهن الجميع بجميع الدين على خلاف اذن المالك ممنوعة  
انتهى قال شيخنا الرمي المعتمد في المسئلتين خلاف ما قاله الزكشي  
والمتولي **فصل في الحج بفتح الحاء** وهو نوعان حجر شرع لغيره وحجر  
شرع لصلحة نفسه وقد اشار المصنف الى النوعين في قوله **والحج**  
وهو لغة المنع وشرعا المنع من النفقات المالية **عليه** على  
**الصبي** التام للصبي حتى يبلغ رشيدا ويحصل البلوغ باستكمال  
خمس عشرة سنة قمرية تجدد بديهة من تمام الاتصال او خروج المني  
او الحيض بعد استكمال تسع سنين قمرية اي من تمام الانفصال تقويمية  
في الحيض وكذا في المني على الظاهر عند شيخنا شيخنا من تردد الاستسكان  
او بينات شعر يحتاج في الزاوية الى حلق بعد استكمال تسع سنين على  
عانة الكافر ومن جهل اسلامه دون من علم اسلامه لكنه ليس  
بلوغا حقيقة بل دليل على البلوغ اي بالنسبة والاحتياط على المنج  
كما قاله الاسنوي ولهذا لم يحتلم وشهد عدلان بان عمره دون

حنة عشرة لم يحتلم ببلوغه بالانبات كما قاله الماوردي ويجوز  
النظر الى العانة للشهادة بها عند الحاجة الى معرفة البلوغ بها  
للفسورة واما الجبل والولادة فليس واحد منهما بلوغا وانما البلوغ  
بالانزال والولادة المسبقة بالجبل دليل عليه ولهذا يحكم بالبلوغ  
قبلها ستة اشهر وشي حتى لو انت المطلق بولد يلحق الزوج حكم  
ببلوغها قبل الطلاق وفي هذا الكلام تصريح بعدم توقف البلوغ على  
بروز المنى خارج الفرج ولا عبرة بنبات شعر الابط والمحية والشارب  
ونقل الصوت ومنهود الثدي ونق طرف اللقوم وانفراق الامرين  
وغبرها ولو ادعى البلوغ بالمني او ادعته بالحيض صدق بلا يمين  
ولو في خصوصية نعم ان كان من الغزاة وطلب سهمه المقاتلة او  
انبات اسمه في الدين ان حلف عند المهمة ولو سبي ولد الكافر فادعي  
انه استعمل الانبات بالدوا صدق بيمينه لدفع القتل عنه  
بخلاف ولد الكافر اذا طوى بالجزية فادعي ذلك لا يصدق وذلك للاحتياط  
بحفظ المال على المسلمين في الحالين والرشد صلاح الدين والمال ويعتبر  
في الكافر دينه فصلاح الدين بان لا يفعل محرما يبطل العدالة وصلاح  
المال بان لا يبدد فيه وسيا في التقدير ولا بد من اختبار رشيد الصبي  
ليعرف في الدين بمشاهدة حاله في العبادات بقليله وبالواجبات  
واجتنابه المحظورات والمشبهات وفي المال يختلن بالمراتب فيختبر  
ولد التاجر بالبيع والشرا والمساكنة فيهما وولد الزارع بالزراعة  
والثقة على القوام بها والمرأة بما يتعلق بالغزل والقطن وصوف  
الاطمة عن الهرة ونحوها بحسب العادة ويعتبر نكرو الاختبار مرة فاكث



بمجرد يحصل الظن برسده ووقته قبل البلوغ فلا يصح عقده بل  
يقتضي في المباشرة فاذا اراد العقد الولي والولي ان يدفع اليه  
المال اليما كسبه فان تلقى في يده فلا ضمان على الولي ولا منافاة بين  
ما نرج به كلام المصنف من نزول الحجر الصبي ببلوغه مطلقا وبين ما تقدم  
من التقييد ببلوغه رشدا لان الاول بالنظر للحج الصبا فقط والثاني  
بالنظر للصبي مطلقا والاول اولى كما قاله الشيخان لان الصبا سبب مستقل  
فما بالبلوغ يزول الحجر المتعلق به ويخلفه حجر السفه ان كان واذا بلغ رشدا  
انقضى حجره بنفس البلوغ والرسد واعطى ما له بلا توقف على فاء القاضي  
فهم ان انكروا له دعواه انه بلغ رشدا لم يترك الحجر عنه ولا يخلف  
الولي كالمقاضي والوصي والقيم يجامع ان كلا من ادعى انغزاله ولان  
الرسد يوقف عليه بالاختبار فلا يثبت بقوله وان اخذناه باقراره  
في رفع ولا يثبت قال الاذرعى ولان الاصل بعرض قوله بل المظاهر  
ايضا لان الغالب في قبيبي العهد بالبلوغ عدم الرسد فالقول قوله  
في دوام الحجر الا ان تقوم بينه بالرسد وقضية ذلك فيما لو كان  
الصبي غايبا وعلم الولي ببلوغه دون رسده ان للولي التصرف في ماله  
استصفا بالاصل لكن افتى السبكي وتبعه الاستنوي وغيره بخلافه  
اخذ من فساد الاجارة في الزايد فيما لو اجر الولي الصبي زمنا يزيد  
على بلوغه بالسنة فانه يدل على عدم الاكتفاء بالاصل واعتمد جميع  
شيوخنا الاول وتكلفوا الفرق ويؤخذ مما ذكر انه لو اقر الولي برسده  
انغزاله ولا يثبت رسده على مجرد جنونه الي ان يثبت فينكح  
بمجرد الافاقه والحق القاضي بالجنون النائم والاخرس الذي لا يفهم

قال

٩٤  
قال الاذرعى وفيه نظر اذ لا يقبل احد ان النائم يتصرف عليه وليه  
واما الاخرس المذكور فانه لا يعقل وان احتج الى اقامة احد مقامه  
فينبغي ان يكون هو الحاكم انتهى وظاهر ان مراد القاضي الحاقها به في  
مجرد الحجر عليهما لا في المقرض عليهما ايضا لوضوح ان احدا لا يقف  
على النائم واما الاخرس المذكور فقد تردد الاستنوي فيمن يكن وليه  
وبحث الجوزي ان موضع التردد فيمن عرض له هذا الاخرس بعد  
الصبا اذ لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشدا وهذا ليس كذلك  
انتهى وبحث غيره في موضع التردد ان وليه ولي المجنون وقد يقال  
ان كان لفظ يفهم في كلام القاضي مضارع فهم لم يجبه الا ان يكون  
وليهم هو ولي المجنون قبل البلوغ وبعده لانه مجنون او في معناه وان كان  
مضارع افهم بالالف بان كان لا اشارة له مفهومة مطلقا مع وجود  
عقله وادراكه فهذا اعاقلة قطعاً لكنه لا يتأتى منه التصرف لعدم  
شرطه من العبادرة وما يقوم مقامها وهو الذي ينبغي ان يكون محل  
التردد ولا يبعد ان يجعل وليه ولي المجنون مطلقا لما قاله به فانه غيره  
قطعا فليتأمل ولو كان المجنون ادني تمييز كان كالصبي المميز في الحجر عليه  
في التصرفات المالية كما نقله الشيخان عن التتمة واقره ولا اشكال فيه بنا  
على ان المراد تمييز لا يحصل به تمام الفهم والتصرف **وعلى السيد اي المميز**  
**وهو المضيح** اي لجنسه بخبر ربه عينا في بحر واقفاة في محرولو  
صغيرة او احتمال عني فاحش في المعاملة اي جهلا كما قال بعضهم  
وهو ظاهر ليجرح به ما لو اركبه لغير قصد الحياطة والافراق به اذ  
لا يترقب فيه وهو لا يحتمل غالبا بخلاف اليسير كبيع مايساوي عشرة



بتسعة وبخلاف صرفه في وجوه الخير كالصدقات وفك الرقاب وبناء المساجد  
والمدارس فليس يتبذره وكذا في الطعام والملابس التي لا تليق بحاله والا  
كتار من شري الجاري والاستمتاع بهن وتبينه ان ذلك ليس بحرام وهو  
كذلك الا ان صرفه في ذلك بطريق الاقتراض له وليس معه ولا له ما يرجو  
لوفائه ولا يتوقف حجر السفينة على حجر الحاكم ان بلغ سفينة فان طرأ السفينة  
بعد البلوغ رشيد اتوقف عليه واذا صار رشيد ارتفع الحجر غير  
توقف على الحاكم في الاولاد ون الثاني وله يدكر الفاسق اذا لا حجر عليه ان  
بلغ فاسقا بغير حجوا كما علم مما سبق ومن حجر عليه لسفنه طرأ فولي الحاكم  
او مقارن للبلوغ او الجنون وان طرأ فولي له وليه في الصغير وهو الاب ثم  
الجد ثم وصي الاب ثم وصي الجد ثم الحاكم بنفسه او امينه وعلى المفلس اي  
الذي ارتكبه **الدينون** والمراد بها الجنس اي دينون الادميين اللازمة  
لحالة بان زادت على ماله العيني المتمكن من الادامته او الدين ان كان حالا  
على ماله مقربة او عليه يئنة وان كان ماله من غير ما خلا فالابن الرقعة وقوله  
لا فائدة في الحجر مردوبانه له فوايد كنع المقر فيه بان المرتين والمقر  
فيما يحدث ومنه يوحى انه يحجر على الوارث اذا زاد دينه على نصيبه من  
التركة وان كانت موهنة شرعا بدين المورث وذلك بان يحجر عليه الحاكم  
بطلبه اي او طلب وليه ان كان ذا ولي فيما يظهر او طلب الغرماء او اولياءهم  
او طلب بعضهم ان كان دينه قدما يحجر به وان لم يختص اثر الحجر به او  
بغير طلب لئلا الدين يسجد او جهته علامة كالفقير كما قاله الاذري وغيره  
لو تغير رشيد من صبي او مجنون او مجور بسفنه وجوبه وان لم يتعذر البيع  
حالا وقول السبكي انه حينئذ ضرر بلا فائدة مردوبانه له فوايد كما تقدم

نعم

نعم

نعم هو جائز فقط في الاول كما قال الاذري انه الظاهر وتبعه غيره قال نعم  
يظهر المقرر بوجوب اجابته حيث يتوجه على الحاكم الحجر نظر المجورين ومن  
المقتاه بهما انتهى وكذا في الاخيرة اذا كان هناك ولي وله يطلب كما جزم  
به الناشري وغيره وظاهر ما تقر وعدم الوجوب في المسجد وان كان له  
ناظر له يطلب وكان الفري حينئذ بينه وبين غير الرشيد اذا كان له ولي  
وله يطلب ان الحق في المسجد بحسب المعنى المجردة وصورة الحجر يطلب المفلس كما  
قاله السبكي ان ثبت الدين بدعي الغرماء او المينة او الاقرار او علم القاضي فيطلب  
الدينون الحجر دون الغرماء والالم كيف طلبه ولو لم يدع الغرماء فمقتضى كلام ابن  
الرفعة تخرج الحجر على الحكم بالعلم انتهى قال ابن الرفعة وهل يلحق في لفظ الحجر  
منع المقر او يعتبر ان يقول حجر بالمفلس اذ منع المقر من احكام الحجر فلا  
يقع به الحجر وجهان ولا يخفى ان الاوجه الاول وان الذي من احكام الحجر ليس هو  
المنع من المقر بل هو امتناع المقر على ان لا نسلم امتناع وقوع الحجر بظاهر  
من احكامه لا يقال فيه دور وتأخر حكم عنه لاننا نقول انما يلزم الدور ولو اراد  
بوقوعه به جعله تابعا له في الثبوت وليس كذلك وانما المراد الوقوع  
باعتبار الدلالة بانه جعله كناية عنه ولا يتوهم حينئذ دور والالزم  
في كناية به وهو باطل قطعا وخروج بدوين الادميين دينون الله تعالى  
فلا حجر بها كما اطلعه الواقع في الايمان واعتمده الاسنوي لكن حمله جمع على  
ما اذا لم تكن فورية والاجر بها وكذا دينون الادميين اذا كانت جائزة كنجوى  
الكتابة او موجهة او ناقصة عن ماله او مساوية له نعم الممتنع من الاداء  
الحجر عليه بطلب خصمه وان زاد ماله لكنه ليس بحجر فليس بماله اذا كان  
متافع او لا يمكن من الادامته كمغصوب وغايب او دينام من جلا او على



معسر ومكسر لا بينة عليه فلا يعتبر زيادة الدين عليه بل يكفي زيادتها  
عليه ما عداه وان تعلق حق الغرماء به حتى بالموجب قبل حلوله وان قال <sup>سنوي</sup> لا  
الظاهر عدم التعلق فيمتنع المقر فيه حتى بالابرامنه في صور الدين  
ودخل في قول المصنف الديون النافع وهو متجه فيجبر لاجلها وديون  
الغائبين لكن المعروف انه لا يجبر بها لان القاضي لا يستوفي ما لهم في  
الذم قال الفارقي ومحلّه اذا كان المدينون ثقة مليا والائتمار المظني  
للكام قبضه قطعا ذكره في المصنف قال وكلام الشافعي في الام يدل  
على ان الدين اذا كان به رهن يقبضه الحاكم اذا سال المدين ذلك لغرض  
فكذلك كما هو واضح بخلاف ما اذا لم يسال كما لو لم يكن به رهن بل او لا  
والقياس حيث سأل الحاكم قبضه جاز للجزء بل وجوبه وحيث جبر على  
المفلس باع الحاكم ماله بثمن مثله ما لا من نقد بل بدينه وقسمه بين غرمائه  
وينفق عليه وعلى مولاه ويكسوم نفقة المعسرين وكسوتهم الى ان يقسم  
كماله فاذا استغنى بكسب صرفه في ذلك فان لم يكن ثم من ماله ويسلم اليه  
النفقة يوما بيوم نعم الزوجة المتجدة في زمن الحجر لا ينفق عليها وفارقت  
الولد المتجدد بانه لا اختيار له فيه ولو له الذي اقرب نفسه بوجوب  
الاقرار به وفارق اقراره بالولد اقرارا لنفسه به حيث ينفق في الاول  
على الولد من ماله وفي الثاني ينفق عليه من بيت المال بان اقرارا لنفسه  
بالمال وبما يقتضيه لا يقبل بخلاف اقرار المفلس وتوقف الزكشي فيما لو  
اشترى امة في ذمته بعد الحجر واولدها وقتلنا بنفوذ ايلاده وهل  
تكون نفقتها كنفقة الزوجة الحادثة قال شيخ مشايخنا والارجد كما  
اقتضاه كلامهم لا لقدرة الزوجة الحادثة على النسخ بخلاف ام الولد

ولا ينفق على قريبه الا بعد طلبه قياسا على الولي حيث لا ينفق على قريب  
الصبي الا بعد طلبه وان كان القريب طفلا او مجنونا او عاجزا عن  
الارسال كزمن فقياس ما ذكره في ولي الصبي لانفاق عليه بلا طلب  
ولا ينفق الحجر ولو برضوا الغرماء الا بفك القاضي ولا بد من بيع ماله من  
ثبوت كونه ملكه كما قاله ابن الرفعة تبع للقاضي ابي الطيب والماوردي  
وايده شيخ مشايخنا بان الشراكا لوطيلين من الحاكم قسمة شئ بايديهم  
لا يجبرهم حتى يثبت ملكهم وقد حكم السبكي فيه وجريه ورجح الاكفا  
بالميد قال وهو قول العبادي قال الزركشي والاذري وافقي ابن الصلاح  
بما يوافقه والاجماع الفعلي عليه انتهى وعليه ففرق هذا مسألة الشراكا  
المذكورة بتعلق الحق هنا بالغير وقد يتأخر لعدم مساعدة البينة  
وعلى **المريض المحض عليه** من الموضع بان كان يخاف منه الموت وانما الحجر  
**فيما زاد على الثلث** فلا ينفذ تبرعه فيه الا ان اجازة الورثة كما سيايت  
بخلاف الثلث لا يتوقف نفوذ تبرعه فيه على اجازتهم الا ان كان المتبرع عليه  
وارثا كما سيايت نعم ان كان عليه مستغرق حجر عليه في جميع تركته  
كما قاله جمع لكثرة بالنسبة للتبرعات والافلور في بعض الغرماء  
لم يراجعه غيره وان لم يبق ماله يدينه كما قاله الشيخان وعلي  
**العبد المكلف الرشيد ومثله الامة الذي لم ياذر من قبل في**  
**التجارة** فلا يصح تصرفه المالي بشرا او غيره فان اذن له فيها  
جاز تصرفه بحسب الاذن فلا يتجاوز ما نص عليه السيد من نوع المال  
ووقت ومكان فان لم ينص على شئ تصرف في كل الانواع والازمنة  
والامكنة ولد بالاذن في التجارة لازمها كسر المنياب وطبها وحمل



المتاع الى الطائفة والرد بالعيب لا التصرف في رقبته ببيع او غيره  
ولا في منفعة باجازه او غيرها ولا فيما اكتسبه بنحو احتطاب  
واصطياد وقبول هبة بالتجارة فيه او غيرها ولا نكاح ولا اقتران  
على الوجه من تردد فيه للقاضي ولا تصديق ولا تصرف للغير  
وكالة ولن يجعل او غير ذلك ولو اذن له في تصرف معين فله  
فعله دون غيره قال الاسنوي نعم هل يجري في اشتراط قبوله  
باللفظ الخلاف المذكور في الوكالة فيه نظر انتهى اي والمصحيح <sup>هناك</sup>  
عدم الاشتراط بل لا يضر رده ولا ينفذ عزله نفسه لان ذلك استخدام  
وهو يبطل الاذن بنحو جنون احدها او اغنايه فيه نظر ولعل القياس  
البطلان الخروج عن الاهلية اما غير التصرف المالي فنه ما لا يصلح  
منه وان اذن سيده كالولايات والشهادات ومنه ما ينفذ وان  
لم ياذن كالعبادات والطلاق والخلع وخروج بالملك الرشيد غيره  
فلا يصح تصرفه المالي وان اذن سيده نعم للسفيه قبول نحو  
الهبة والوصية واذنها سيده عن القبول ويدخل الموهوب والوصي  
به في ملك السيد قهر او يسر المال له لا للرفيق نعم ان كان ما ذكر بعضا  
للسيد يجب عليه نفقته حال القبول لنحو مائة او صغر لم يصح القبول  
كذا ذكر ذلك شيخ مشايخنا كغيره فيحتمل ان ما ذكره في الوهبة بني  
على غير ما ياتي عن الشيخين في المرسفية ويحتمل ان يكون مبنيا عليه  
ايضا ويغرق فليتامل **وتصرف المصبي والمجنون والسفيه بنحو**  
**بيع او شر او لولي الذمة او هبة او ايجار او اقتراض او اعتاق**  
**ولو باذن اوليائهم غير صحيح** ولا ضمان عليهم فيما قبضوا ببيع

او نحوه

او نحوه لا قبل كمالهم ولا بعده تلف في ايديهم او تلفه علم عالمهم  
من عاملمهم او جهله ومعلوم انه يجوز استرداد ما دام باقيا هذا  
اذا قبضهم المالك الرشيد او قبضوه باذنه وتلف قبل المطالبة  
برده والامتناع منه فان قبضوه بغير اذنه او قبضهم غير رشيد  
من صبي او مجنون او سفيه وتلف مطلقا فيهما او قبضهم رشيد  
وتلف بعد المطالبة والامتناع من ردهم فعليهم ضمانه ونفقة  
كلام الشيخين في السفيه وبه صرح الامام والغزالي عدم ضمانه  
ظاهرا وباطنا لكن الذي نص عليه في الام في باب الاقرار انه يضمن  
بعد انفكاك الحجر عنه قال شيخ مشايخنا وغيره وهو الموافق لما  
مر في البيع في نظيره من المصبي انتهى وقد يجاب بان المصحيح في المصبي  
عدم الضمان ايضا نعم ان بقي ما قبضوه بايديهم بعد الكمال الحكم  
الامانة الشرعية او يضمنه مطلقا وان فرط في حفظه او لضمان  
مطلقا لم ارفيه شيئا وقد بوجه الاول بان اليد قبل الكمال لما كانت  
غير ضامنة وكانت بعدة حكيمية اشبه ما لقته الرخ في داره مثلا  
وقد بوجه الثاني بان اليد انما انتفى عنها الضمان قبل الكمال للنقص  
وقد زال بالكمال فليتامل وعلى من قبض منهم شيئا ما ذكر ضمانه  
تلف عنده او تلفه بخلاف ما لو اودعهم احد شيئا فيضمنه بالانلا  
دون التلف ولو اودعوا شيئا كان ضامنا ولا يبرأ الا بالرد الى الولي  
وشمل التصرف بالتدبير والوصية لكنهما صحيحان من السفيه  
دونهما النكاح وقبوله صحيح من السفيه فقط باذن وليه وله  
التوكيل فيه لاني الايجاب وقبض دينه باذن وليه وعقد الجزية



بدينار والصلح عن ثوب لزمه ولو باكثر من الدية وقبول الهبة دون  
 الوصية كما اقتضاه كلام الشيخين وجزم به في الروض خلافا لما جزم  
 به الماوردي والرويان والراجح ان الامام انه الذي عليه الاكثر واختاره  
 المسكي والاسنوني من صحة قبول الوصية وعلى الاول فالفرق ان قبول الهبة  
 مردية وقد لا يجد الرابي حينئذ فلو منعناه القبول فنعمانات عليه  
 ولا كذا الوصية وعلى الثاني قال الماوردي لا يحوز تسليم الموهوب  
 والموصي به اليه فان سلمها اليه ضمن الموصي به دون الموهوب لانه ملك  
 الموصي به بقبوله بخلاف الموهوب وبحث في المطلب جواب تسليم الموهوب  
 اليه اذ كان ثم من ينزعه منه عقب تسليمه من ولي او حاكم قال الامام  
 ولو امتنع الرابي وعشرة من اجعته في المطاع ونحوها وانتهى الي الضرورة  
 فالوجه عندي الاقرار **ونصف المفلس المحجور** عليه المالى المبتدأ المنقذ لماله  
 في الحياة **يصح** حاله كونه من حيث مودعه **في الذمة** وتقدم معناها اول  
 كتاب البيع بان يكون مودعه ما في الذمة كما في البيع سلما والشراب ثمن  
 في ذمته ويثبت البيع والتمن في ذمته **دون اعيان ماله** حتى المتجدد بعد  
 الحجر بالاصطياذ واما باب وقبول وصية ونحو ذلك فلا يصح تصرفه في  
 اعيانه ببيع ولو غرمائه بدو نعم نعم اذن الحاكم في بيعها لهم بدو  
 صح او اعتاق او كتابة او هبة او رهن او غير ذلك نعم يصح وينفذ  
 استبداده على ما قاله القاضي والغزالي واعتمده ابن الرفعة في  
 المطلبين البلقيني في النصيحة والتدريس كالمريض والمسفيه وفارق  
 عدم نفوذ ابلاد الراهن المعسر بان حجر الرهن اقوى بدليل تقدم  
 حق المدين على مودع التجهيز والمفلس يقدم بها على الغرماء لكن راجح

السبي

السبي والاذرعي عدم نفوذ كالأهني واستثنى بعضهم ايضا تصرفه  
 في نحو ثياب بدنه قال الاذرعي ويجب ان يستثنى من منع الشرا بالعين  
 ما لو دفع له الحاكم كل يوم نفقة له ولعياله فاشترى بها فانه  
 يصح جزما فيما يظهر واما راليه بعضهم انتهى ودخل في اعيان  
 امواله نحو المغصن به والمنافع والديون بصفتها المقسومة حالة  
 او من جلة ومنها ارض جناية وجب له حتى يمتنع الا بواضعها تقدم  
 ويمتنع الماسحة بصفة مقسومة في استيفائها لان المراد باعيان  
 ماله ما ليس في ذمته من املاكه فخرج بالمحجور عليه غير المحجور عليه  
 فيصح تصرفه وان زاد الدين على ماله وامتنع من ادائه مع حله له  
 والمطالبة به على المنقول خلافا لمن وهم فيه وبالمالي غير كنعان وطلاق  
 ونود وعنف عنه بجانا وبالمبتدأ المالى اشترى شيئا قبل الحجر مطلقا او  
 بعده في ذمته فوجده بعد الحجر معييا فله رده ان كان فيه غبطة  
 ولا يلزمه ذلك كما صرح به القاضي والدارمي واستشكل بان من اشترى  
 في صحة شيئا مريض واطلع فيه على عيب والغبطة في رده فلم يرد حسب  
 ما نقصه العيب من الثلث فدل على انه تقويت وقضيته لزوم الرد  
 هنا وفاق بان حجر المريض اقوى بدليل ان اذن الورثة في تصرف المريض  
 قبل موته لا يفيد شيئا واذن الغرماء فيما يفعله المفلس بغيره الصحة  
 اي على وجه او المراد ان له دخلا فيها لانهم اذا انضم اليه اذن الحاكم  
 صح ولو اذن الحاكم فقط لم يصح فان مع من الرد حدوث عيب عنده  
 لزوم الارش ولم يملك استقاطه ولو لم يكن في الرد غبطة امتنع وكذا  
 اذ لم تكن غبطة لافي الرد ولا في الامساك على الوجه وله ولو



بلا غبطة كل من الفسخ والنيار والجازة والموت اجازته لما فعل  
مورثه مما يحتاج اليها بناء على الاصح انها تنقذ كمانه عليه الملقين  
واعراضه عن نصيبه من الغنيمة قبل القسمة واختيار المثلث وبقي  
الحياة حتى الوصية والتدبير فان فضل عن الدين ما يتقدان من  
ثلثه بعد الموت نفذا او الافلا والتبادر من التصرف ما لا يشمل الاقرار  
اما الاقرار فان كان بعين كدبعة وعارية ومغصوب او بدين  
اتلاف او جنابة مطلقا او بدين لزمه قبل الحجر ولو بمعاملة او بغير  
مال كغيب قبل اقراره في حقه وحق الغير ما يتم المقر له العين  
في صورتها ونظام الغير ما بدينه في صورة وينفق على المقر بنسبه  
في صورته كما ذكره الاسنوي بخلاف ما اذا كان بدين لزمه بعد الحجر  
بمعاملة فلا يقبل في حق الغير فان اطلق الاقرار فلم يسنده الي  
معاملة او غيرها او اسنده الي معاملة ولم يسنده الي ما قبل الحجر  
ولا الي ما بعده قال الرافعي فقياس المذهب التزبيل على الاقرار وجعله  
كما لو اسنده الي ما بعد الحجر قال في الروضة هذا ظاهر ان تعذرت  
مراجعة المقر فان امكنت فينسخي ان تراجع لانه يقبل اقراره **وتصرف**  
**المريض المتقدم** وهو الموقوف عليه **فيما زاد على الثلث** مما فيه تبرع  
كوصية ووقف وتصدق وهبة ومحاباة في بيع **موقوف على اجازة**  
**الورثة** لدان اجازوه نفذا او ردوه بطل او اجازوا بعضه  
وردوا بعضه او اجاز بعضهم كله او بعضه ورد باقيهم كله او  
بعضه فكل حكمه ولعرفته ذلك عمل يطلب من وصايا المطلق  
وقوله **من بعده** اي من بعد موته قيد في كلام من الاجازة والورثة

بل ومن الثلث ايضا فالعبرة في الملائمة بما بعد الموت حتى لو تصرف  
فيما زاد على الثلث عند الوصية دون وقت الموت كان استفاد قبل  
موته ما لا يخرج به تصرفه من الثلث لم يتوقف على الاجازة او تصرف  
في قدر الثلث فاقبل عند الوصية دون وقت الموت كان هلك ما عدا  
ما تصرف فيه او بعضه توقف على الاجازة ولو اجاز الورثة او بعضهم  
قبل الموت وردوا بعده فالعبرة بالرد او انعكس الحال فالعبرة  
بالاجازة ولو اجاز او رد من هو وارث قبل الموت غير وارث  
بعده كاخ حجب بابن حادث فلا عبرة بالاجازة او رده ولو انعكس  
الحال كان كان الابن موجودا ثم مات قبل موت ابيه اعتبر ولو  
كان الوارث غير مطلق التصرف لم يصح اجازته ولا اجازة وليه  
ولا اجازة للحاكم بل يبطل ذلك المتبرع كما افني به السبي لكن بحث  
حمله على ما اذا لم يتوقع اهليته والوقوف الامر اليها على ما سياتي  
في باب الوصية ولو لم يرثه الابيت المال بطل في الزايد لان الحق  
للمسلمين فلا يجوز ومنه يعلم ان المؤمن لو اوصى بجميع ورثته  
حريون فما له في فالحق فيه للمسلمين او لم يكن الوارث جازا بطلت  
في قدر ما يخص غيره من الزايد هذا كله اذا كان المتصرف له اجنبيا  
فان كان وارثا توقف على اجازة بقية الورثة حتى في قدر الثلث فاقبل  
فان اجازوا فاسمهم في الباقي ولو اوصى لكل من اجنبي ووارث بثلث  
ماله او نصفه مثلا ورد الورثة الزايد على الثلث من غير تقيد  
للرد باحدى الوصيتين فلا اجنبي في الصورتين ثلث ولا شيء للوارث  
بالوصية فان ردوا وصية الوارث فقط فلا اجنبي الثلث فيها والوارث



الثالث أو النصف وإن أجاز بعضهم الوصيتين أو أحدهما نفذت تجارته  
في حقه فقط **وتصرف العبد** المألي إذا لم يؤذن له في التجارة ومثله  
الامة باطل كما تقدم وما لزم بسببه كبدل ما اتبعه أو اقترضه  
وتلق قبضه أياه في يده بانطلاق أو دونه **يكون في ذمته** ولا  
يتعلق برقبته ولا بكسبه كبقية أموال السيد **يتبع به بعد**  
**العتق** لا قبله لأنه لا يملك شيئا وإن تلقى في يد السيد أو في يد  
أجنبي بعد قبضه هو ضمن المالك من شأن العبد وسيد بل ومن  
الأجنبي في صورته لكن إنما يطالب بالعبد بعد عتقه فلو بقي نحو المبيع  
بسيدة أو يد سيدة استردته مالكه قال الأسنوي في شرح المنهاج  
واعلم أن السنين في اللغة للطلب فقوله ويستردده معناه أن له  
طلب رده وحينه فيؤخذ منه أن منة الرد تجب على من في يده  
العين لأن كل من وجب عليه الرد كانت المنة عليه وبوبه الإيجاب  
هنا أن الضمان ثابت عليه فكذلك المنة وما دل عليه كلامه من  
الإيجاب واضح أن كان في يد السيد فإن كان في يد العبد فنية نظر  
لأنه لا يمكن أخذها الآن من رقبته ولا أكسابه استرعى ولو لم يدخل  
في يد السيد فلا ضمان عليه وإن رآه معه فاهله حتى تلقى لأنه قد  
برضى مستحقه ولم ياذن هو فيه وبهذا يفارق ذلك ما لو أطلع سيدة  
على لقطه في يده أو أهله وأعرض عنه فأنلفها أو تلقت عنده أو  
استحفظه أياها وهو غير أمين فانه يتعلق الضمان بالعبد أي برقبته  
كما انصهر به البلقيني ويصرح به ما يأتي اتفاقا وسائر أموال السيد كما  
لوراه يتلق ما لا لغيره وله بمنعه حتى لو هلك العبد لا يسقط الضمان

الضمان

الضمان ولو أفلس السيد قدم مالك اللقطه في العبد على سائر الغرما  
بخلاف ما لو استحفظه أياها ليعرفها وهو أمين إذ بده كيدته فهو  
كاللقطه ابتداء أو استعان به في نفع فيها بخلاف العبد المأذون له  
في التجارة فتصرفه صحيح كما تقدم وما لزم بسببه يتعلق بما حصل  
قبل الحجر عليه من مال التجارة أصلا ودخا وأكسابه ولو نادرة كاحتفاظ  
واصطياد وقبول هبة ووصية لا برقبته ولا أرش الجناية عليه ولا  
مهر المأذونة وأولادها ولا باقي أموال السيد ولا ذمته وإن اعتقه  
أو باعه أو قتله ولا شيء معه ولا كسب المأذون بعد الحجر فإن فضل  
من الدين شيء يتعلق بذمته يطالب به بعد العتق ولا ينفى ما ذكر من  
أن ذلك لا يتعلق بذمته السيد أنه يطالب به لما سيأتي اتفاقا ولو تصرف السيد  
فيما بيده وعليه دين بغير إذنه أو أذن الغرماء لم يبيع ولزمه بدله أن لم  
يذه على قدر الدين والافتقار أو بإذنه واذنهم صحيح وتعلق بذمته  
العبد فإن لم يكن عليه دين فللسيد المقر في يده وإن لم يقدم  
الحجر عليه ولو خرج ما باعه المأذون مستحقا ولو تلقى العرض في يده أو  
غيرها طوبى ببذله وإن عتق لأنه المباش للعتق وكذا السيد في  
الأصح وإن كان في يد العبد وقالان العقد له قال شيخ مشايخنا ولا  
ينفيه ما سيأتي من أنه لا يتعلق بذمته إذ لا يلزم من المطالبة بشي  
ثبوته في الذمة بدليل مطالبة القريب بنفقة قريبه والمهر بنفقة  
المضطر واللعيط إذا لم يكن له مال والمراد أنه يطالب بغير دي مما في  
يد العبد لا من غيره ولو مما كسبه العبد بعد الحجر عليه وصار كالوارث  
في التركة يطالب بالوفاء بقدرها فقط ذكره البلقيني وغيره وقايله



مطالبة اذ لم يكن في يد العبد مال احتمال انه يورثه لان له به علة  
في الجملة وان لم يلزم ذمته فان اداه بريت ذمته المعبود والا فلا شيء  
وما صرح به من عدم لزومه ذمة السيد واضح ان لم يكن ذلك المبيع  
دخل في يد السيد والا فهو غائب وان جهل الحال كما تقرر في محله فكيف  
لا يلزم ذمته ويجوز له ترك الاداء اذ لم يكن في يد العبد وفان لم  
وكسبه فيما ذكر الموكلة ورب مال القراض فيطالبان بذلك كما يطالب  
به الوكيل والعامل ولو بعد غلتهما سوا دفع رب المال اليهما الثمن  
ام لا فلو غرم العبد بعد العتق لم يرجع به علي السيد لان ما غرمه  
مستحق بالتصرف السابق علي عتقه وتقدم السبب كقدم السبب  
فالمغرم بعد العتق كما لمغرم قبله وقضية ذلك ان الوكيل والعامل  
لو غرما لم يرجعا لكن صرح في باب الوكالة بان القرار علي الموكلة ويقر  
بان العلة في العبد اقوي ملكه عينه ومنفعة امالة واما العامل  
فهو وكيل قبل ظهور المخرج شريك بعده فليجرح حكمه وان العبد لو  
غرم بعد العتق فيما لو يقر في غير اذن سيده وتلقا لما خذ في يد السيد  
لم يرجع علي السيد ايضا لانه لو غرم قبل العتق لم يرجع فليراجع وبطلان  
كل من السيد والعبد بثن المبيع ومثلها الوكيل والموكلة ومحل ذلك  
في البيع الصحيح لان الاذن لا يتناول الفاسد فالما ذون في الفاسد  
كغير الما ذون فيتعلق الثمن بذمته لا بكسبه صرح به البغوي ولو  
اذن لبعده في استتمام غيره فاستامها فتلفت في يده فعلق ضمانها  
بذمة السيد وقال الامام الاقليسي انه لا يتعلق بذمة السيد وفي فتاوى  
القاضي انه لو استتمام عبدا باذن سيده وتلقا في الطريق ضمنه السيد

ولو جأ

ولو جأ عبد الي رجل وقال ارسلني سيدي لتعطيني ثوبا من ثيابك  
حتى يراه ليشتريه فصدقه ودفعه اليه فهو كمن لو اودع درة  
عند عبد فانلفها او تلفت في يده قاله القاضي في فتاويه فان كان  
ممنوعا اذا تبين صدقه علي السيد دل علي عدم ضمان السيد  
وكان موافقا لما تقدم عن الامام ولو ارسل رجلا الي بزاز ليأخذ  
منه ثوبا يسوق ما تلقى في الطريق ضمنه المرسلا دون الرسول  
كما سياتي في الوكالة عن قضية كلام البغوي ويقرق بين الرسول  
والعبد حيث يضمن في السوم كما تقدم بقوة العلة فيه كما تقدم  
وبخلاف انلاف العبد ونحوه مما ثبتت بغير اختيار او بابه فيتعلق  
برقبته ولو اودع ثوبا فانلفه تعلق بدله برقبته وان اذن له  
السيد في الابداع والانلاف هذا ما تلخص من نزاع في المسئلة  
**فصل في المصالح** وهو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به  
ذلك **ويصح المصالح** لقوله تعالى والمصالح وخبر بن حبان وصححه  
المصالح جازين بين المسلمين الاصلح احل حراما او حرم حلالا ولا الكفار  
كالمسلمين فيه وانما خصهم بالذكر لانقيادهم الي الاحكام غالبا  
ولفظه بتعدي غالبا بمن وعن المتروك ويعلي والبال لما خذ  
وانما يصح **مع الاقرار** اي اقرار المدعي عليه بالمدعي به كما في الميمن  
المردودة وان انكر بعد الاقرار كما نقله السبكي عن الماوردي  
وهو ظاهر لثبوت الحق بالاقرار وعدم قبول الانكار او كان الاقرار  
حكما فلا يصح مع انكاره وكذا مع سكوت كما افهمه كلام المصنف  
وصرح به في المطلب عن سليم الرازي وغيره نعم لو اقام المدعي



بينة بعد الانكار صلح الصلح اي الواقع بعدها لتبين الحق بها  
كسوته بالاقرار قاله الماوردي ووافقه القزويني بعد القضاء بالملك  
واستشكله قبله لانه سبيل الى الطعن ولو انكر فصيح ثم اقر  
كان الصلح باطلا قاله الماوردي اي لان شرط صحة الصلح الاقرار  
وهو منتف حال العقد فاندفع قول الاسنوي اذا اقر بانه كان  
ملكاً للمصالح حين الصلح فينبغي الصحة لاتفاقيهما على ان العقد  
جوي بشرطه في علمهما وفي نفس الامر انتهى او ثم قال له بريت من  
الحق او ابرائك عنه او كان المدعي عينا فقال ملكها فله العود  
الى المدعي ولا يجرى الاخذ بالاقرار للعالم بانه مستند الى ما جري ذكر  
ذلك في الانوار ولو ادعى عليه عينا فقال رددتها اليك ثم صالحه ففي  
فتاوي البغوي ان كانت في يده امانة لم يبيع الصلح لان القول قوله  
فيكون صلحا على انكار وان كانت مضمونة فقوله في الرد غير مقبول وقد  
اقر باللعان فيصح الصلح قاله وبحثنا بطلانه فانه لم يقر ان عليه شيئا  
واذا صلح على الانكار وكان المدعي محققا له باطنا ان ياخذ ما بذله  
له قاله الماوردي وقرضه في صلح الخطيئة احتراز عما اذا صلح  
على غير المدعي فقيه كما قال الاسنوي ما ياتي في مسألة الظفر ولا يتصور  
صلح على قدر المدعي من جنسه ولو كان المنكر قد وقع الارض المدعاة  
فصلح عنه اجنبي جاز لانه بذل مال في قرية ولو بذل للمنكر ما لا يفسد  
ففعلا كان الصلح فاسدا لئلا يبايع على فاسد وهذا يمكن بذكره مقرا وحيث  
قال شيخنا او جرحها لا وبه جزم ابن حزم وعلمه لانه اقرار  
بشرط ولو ذكر المنكر اجنبي في الصلح عنه مع التوكلاي فله المصالحة

عنه بعد

عنه بعد ذلك بشرطه قاله في الانوار ولو صلح من انكار ثم قال بريت  
من الحق او ابرائك عنه او كان المدعي عينا فقال ملكها فله العود الى المدعي  
ولا يجرى الاخذ بالاقرار بالعالم لانه مستند الى ما جري انتهى والوجه خلافه في  
ابرائك حيث قصد به الانشاء او اطلق وقد اطلق الراعي وغيره انه لو  
ابرأ المدعي عليه وهو منكر وقتنا لا يفتقر الى ابراء القبول صلح لانه مستقل  
به وهو شامل لما اذا جرت مصالحة وان قال بعضهم الظاهر انه حيث  
لم يجر مصالحة واقفي النروي بانه لو استقر في دينه من مال مرام له به وابرأه  
فان ابرأه استينافا لم يبيع والذين باقوا في دينه او ابرأه اسقاط سقط والذي  
ينجيه ان المراد ببراءة الاستيناف الحكم بالبراءة لوجود الاستيناف وماله الاقرار  
بها لاحقية الاسقاط والا فلا وجه للاسقاط ولا به ايضا في صحة  
الصلح من سبق خصومة وان لم يكن عند الحاكم لان لفظه يستعملها فلما قال  
من غير سبقها صالحا لحي عن دارك بكذا لم يبيع نعم ان نوب اليه البيع صح فهو  
كناية فيه ولو قال لفرعيه بلا خصومة ابرئي من دينك علي كذا فابرأه جاز  
واذا يبيع الصلح مع ما ذكر في الاموال اي يبيعها عنها ومنها المنافع  
وقد صرح الراعي في الوصايا بشمول اسم الاموال لها وما يفيض اليها من  
الحقوق التي تقع من غيرها كالقود في نفس ومادونها فالصلح مستحقه  
منه على شيء مع تمكن لو صالح منه علي مال بلفظ البيع لم يبيع اذا دخله فيه  
بخلاف غير الاموال وما يفيض اليها كالحق القذف نعم قال السبكي يبيع الصلح  
على منافع الكلاب مدة معلومة انتهى قال بعضهم وفيه بما انظر انتهى وكما  
الكلاب غيرها من الاختصاصات كملوك الميمنة كما هو ظاهر ويمكن دفع  
التظربانه لاسانع من جواز اخذ المال في مقابلة اسقاط حقه له من



الاختصاص مدة او مطلقا وليس فيه مقابلة الاختصاص بالمال فليتام  
وهو اي الصلح باعتبار الواقع منه غالبا **نوعان ابر او مضاوضة**  
فالابر اما فيه اقتصار من حقه الدين **على بعضه** المعين  
كصفه وبيع بلفظ نحو الابراو الخط والاسقاط والصلح نحو ابرائك  
من خمسمائة من الالف الذي لي عليك او حططتها او اسقطتها عنك  
وصالحتك علي الباقي ولا يشترط في ذلك قبول ونحو صالحتك عن  
الالف الذي لي عليك علي خمسمائة لكن يشترط القبول في ذلك  
فلو عين الخمسمائة صلح ايضا كما قاله جمع منهم البغوي واقضاه  
كلام الشيخين وقال الامام لا يبيع وتبعه الاسوي وجرم به  
في الدوزخ ولا يبيع بلفظ البيع **ولا يجوز** اي لا يحل ولا يبيع  
**فعله** اي الابرا **على شرط** نحو ابرائك من خمسة الى العشرة التي  
لي عليك وصالحتك علي الباقي او صالحتك من العشرة التي لي  
عليك علي خمسة ان دخلت الدار او ابراتي من كذا او **المقارنة**  
ما فيه **عدول من حقه** من حق الدين او العبر **الى غيره** من  
عين او دين كان صالح من دار او دينار معين او في الذمة علي  
ثوب او عشرة دراهم علي التعيين او في الذمة **ويجزي عليه** اي  
علي المعاوضة وذكر الضمير باعتبار انها صلح او علي العدو ولا حكم  
**البيع** اي احكامه لانها من افاده وان لم تكن بصيغة المشهورة  
فيثبت فيه الشفعة والخيار والرد بالعيب ومنع القرض قبل  
القبض واشترط التقاضي في العوضين في المجلس ان اتفقا في  
علة الربامع التساوي في معيار الشرع ان اتحد جنسهما الربوي

كما لو صالح في الف درهم معينة علي الف درهم اخري معينة او في  
الذمة وانه لا مانع من ذلك كما هو ظاهر وتعيين العوض في المجلس  
فيما لو صالح من دين علي اخي لم يوفقه في علة الربا وكون الدين  
المصالح عليه مما يجوز الاعتياض عنه كدين القرض والاتلاف  
وثمن المبيع بخلاف دين السلم ونحوه وشمل قوله الي عينه العدو  
الي الموصوف بصفة السلم كما لو صالح من عين او دين علي عبد او  
ثوب موصوف كذلك فيكون سائما تعتبر فيه احكامه ومن هنا  
يعلم انعقاد السلم بلفظ الصلح وان اقتصر في بابة علي اعتبار  
كونه بلفظ السلم او السلم وفي الروضة واصلها انه لو كان له  
في يد رجل الف درهم وخمسون دينارا فضا له من ذلك علي  
الذي درهم لم يجوز لو كان المبلغ المذكور دينارا فضا له منه علي  
الذي درهم جاز والفرق انه اذا كان في الذمة فلا ضرورة  
في تقدير المعاوضة فيه فيجعل مستوفيا لاحد الايتين ومضا  
عن الدنانير الالف الاخري واذا كان معين كان الصلح عنه اعتبارا  
وكانه باع الف درهم وخمسين دينارا با الف درهم وهو من صور مد  
عجوة بخلاف مسألة الامام السابقة لان الصلح فيها صلح حططة  
فيبعد فيها الاعتياض **ويجوز للانسان** السلم ولو تغير اذن  
الامام ان يشرع اي يخرج **روشنا في طريق نافذ بالمعجزة**  
ويجوز عنه بالشارع وان اخذ اكثر هو الطريق اي او جميعها  
هو ظاهر لا يفتقر **المأو به** في مروره فيه ضررا لا يحتمل عادة اي لا يتضرر به  
فيما يظهر بان يرفعه بحيث يمر تحته المار متعبا قال الماوردي



وعلى راسه لخمولة العالية وكذا المصلح مع الكنية نوقه  
على البعير ان كان من الفرسان والقوافل لانه قد يتفق ذلك ولو  
اخرج الى وضع الرمح على الكف لم يضرب بشرط ان لا يظلم الموضع  
عند اكثر الاصحاب اي اظلاما لا يحتمل عادة على ما مر فان اشع  
فيه ما يتقرر المار به او غرس فيه شجرة او بني فيه دكة وان  
اذن فيها الامام وكانا بغنا دارة ولم يتصر بهما المار لم يحز  
لان شغل المكان بذلك مانع من الطروق وقد تزدحم المارة  
فيصطكون به وقد استشكل هذا التعليل بحجج ازرع من الشجرة  
في المسجد مع الكراهة واجب بان يحمله اذا كان لعموم المسلمين  
بدليل انهم لا يمنعون من الاكل من ثمارها وان غرسها بالمسجد  
ليصرف ريعها له فالمصلحة عامة ايضا بخلاف ما هنا وقضية  
كما قال شيخ مشايخنا جواز مثل ذلك في الشارع حيث لا يتقرر  
انتهى اي بالنسبة للشجرة فقط فيما يظهر لظهور الفرق بينهما  
وبين الدكة نعم ذكرنا في الجنايات انه يحوز حفر البئر في الشارع لمصلحة  
نفسه باذن الامام حيث لا ضرر وقد يفرق بان الحاجة الى الماء  
اكد والفرق بين الجنائز والدكة حيث فصل في الاول دون الثاني  
واضح لكن نقل الشيخان في الجنايات عن اكثر من ان للامام  
مدخلا في اقطاع السوراع وانه يحوز للمقطع ان يبني فيه ويتملكه  
وقد يجاب بان غاية ذلك ثبوت خلاف في المسئلة اعتمادا  
كغيرها منه ما هنا وقضية كلام المستفاد انه لا فرق في الطريق  
الثان فيما تقر بين ما احبب طريقا وما وقفه ما لکه طريقا هو

والاوجه ومقتضي كلام الشيخين وسئل القاضي عن  
رفع الترات عن الطرق الواسع وضرب اللبن وانخذ الكيزان  
وباعها ولا ضرر على الناس فاجاب بانه مكروه واذا فعل  
وباع لا يفسد العقد انتهى ولعله في غير الموقوف ولا منع ايضا  
مما يحتمل عادة كحج الطين اذا بقي مقدار مرور الناس والما  
الحجارة فيه للعمارة اذا تركت بقدر نقلها وربط الدواب  
فيه بقدر حاجة النزول والركوب والوش الحقيق بخلاف ما لا  
يحتمل كالقا القمامات والتراب والحجارة والحفر التي يوجه  
الارض والوش المفروط ومثله ارسال المامن المباريب الى الطرق  
الضيقة والقا النجاسة فيه كما قال الزكسي قال بل هو في معنى  
التحريم انتهى والوجه تقييده بالضرر ضررا لا يحتمل عادة كالموتة حيث  
فعل مانع منه ازاله الحاكم دون الاحاد كما في المطلب نحو الفتنة  
فان امت لم يبعده الجواز لهم ايضا نعم لهم المطالبة بازالة كما قاله سلم  
لانه من ازالة المنكر وخرج بالمسلم غيره فلا يجوز له الاشراع مطلقا وان  
جاز له الاستطراد لانه كاعلان بانه على بنيان او ابلغ ويؤخذ منه  
ما يحثه الاذرع من اختصاص المنع بشرا عينا بخلاف سوارعهم المنع  
في دارنا وافتى ابو زرعة اخذ من ذلك بمنعه من البروز في البحر بينا به  
على المسلمين قال الجرجاني وغيره ولا يجوز الاشراع في هو المسجد والحق به  
الاذرع ما قرب منه كدروسة ورباط وتردد في المحرم المقبرة ولعل الاوجه  
المنع حيث لم تخصص به ولو انه دم روضته فسبقه جاره الى وضع اخر  
في محاذاته صار احق وان كان بحيث يمنع اعادة الاول ومع غزم صاحبه



على اعادته نعم لو بني دارا في موات وجعل لها روضا ثم بنا اخذ ارا  
بمحاذاة واستمر الشارع استمر حتى الاول وان انهدم روضه فليس له  
وضع روضي اي يعارض حقه الا باذنه لمسبق حقه بالاحياء وله  
اخراج روضي تحت روضي جاره وكذا فقه ان لم يضر المار عليه  
ومقابلته ان لم يبطل انتفاع صاحبه ولو اخذ روضا الى ملكه ثم  
سبل ما تحته شارعاً وهو يضر المارة امر برفعه على ما يحته الزكشي  
**ولا يجوز** اي اشباع الروضي **في الدار المشتركة** وهو غالباً الطريق غير  
النافذ لا لغير الشركاء ولا لبعضهم **الا باذن** من له حق في محل الشارع  
من كل الشركاء فيه او بعضهم في الموردين فان كان فيهم ناقص يصيب  
او غيره فلا بد من اذنه بعد كماله كما افتي البغوي في الطفل ومثله  
غيره كما هو واضح تضرر رواده ام لا وهم من نفذت ابوابهم اليه  
والمراد كما اخذه الزكشي من كلام غيره من له المرور فيه الى ملكه  
ولو نجي بدار حائز الامن لا صفة جدارهم ويختص شركه كل منهم  
بما بين بابه ورأس الدرب فكل المنع فيما له فيه شركه دون غيره  
وكالشركاء الملتزمي ان تضرر كما افتي به البغوي ونقله في الكفاية  
وغيرها عن ابي الفضل التيمي ومثله الحرمي له بالمنفعة ولا يجوز  
الصالح على الاشباع بما لا يضر الهوي لا بفرد بالبيع وكلا شرع غيره  
ما تقدم امتناعه في الشارع وكذا ما تقدم جواره فيه من كلامه  
بتسامح به عادة فيما يظهر بخلاف ما يتسامح به كذلك وقد جازوا  
لغير الشركاء فيه دخوله بغير اذنه لانه من الحلال المستفاد بقراءة  
الحال الزكشي وقفته انه لا يجوز اذا كان فيه محجور عليه لامتناع

25  
الا باحة منه ومن وليه وقد تقرر الشيخ امين الدين في مسائل قريبة من ذلك  
كما شرب من انهارهم انتهى والمظاهر وفاق الشيخ مشايخنا كغيره الجوار وان  
كان الودع خلافه ومن ذلك ماله الا صاحب من انه يجوز المرور عليك  
غيره اذا لم يضر به طريقاً للناس وظاهر كما قال ان محله فيما جرت العادة  
بالمساحة بالمرور فيه وقول القاضي ليس لغيرهم الجلوس فيه بغير اذنه  
يتعين حمله على ما لا يسامح به ويجوز لبعض الشركاء دخوله وان لم ياذن  
الباقون بل وان منعوا بخلافه في الرصبة المشتركة لان التوقف على  
الاذن هنا يودي لتعطيل الاملاك بخلافه ثم قاله القاضي ولو  
وقف احد م داره مسجد او كان هناك مسجد قد يم شاركه المسلمون  
في المرور اليه فيمنعون من السد والقصة صرح به الشيخان وكما  
لمسجد فيما ذكره ما سبل او وقف على جهة عامة كبير ومدرسة و  
بنه على ذلك الزكشي **يجوز** لبعض الشركاء ولو بغير اذن الباقي **تقديم الباب**  
**لداره في الدار المشتركة** الى جهة راسه بان يفتح اخر اقرب الى راسه  
من الاول مع استطرافه منه ان سد الاول بان لم يستطرق منه  
لشركه بعض حقه فان لم يسد الاول بان استطرق منه ايضا لم  
يجز الا باذن ممن بابه ابعد من الجديد نسوافية مقابل القديم  
وما بينهما وكذا ممن بابه مقابل الجديد على ما صرح به شيخنا  
وذلك للتقرر بزيادة الزعمة ووقوف الدواب بخلاف من بابه اقرب  
من الجديد اذ لا حق له في محل الفتح **ولا يجوز** له تأخير اي الباب الى جهة  
سفل الدرب وان سد الاول **الا باذن** ممن بابه ابعد من القديم  
بخلاف من بابه اقرب منه او مقابله كما نقله في الروضة في الثانية عن



الامام واقره وعبر عنه بالباب المفتوح ومن تازع فيه بان المقابل  
للمفتوح مشارك في القدر المفتوح فيه فله المنع فقد فهم ان المراد به  
الجديد بدليل ما عليه وليس كذلك وليس لغير اهل الدرب فتح  
باب فيه للاستطراق منه الا برضاهم بخلاف فتحه لغير الاستطراق  
نعم ان كان فيه مسجد قديم جاز ولو بغير رضاهم فحقه للاستطراق لانه  
حينئذ كالشارع والكلام في مجرد الفتح للاستطراق فاصحبه نحو  
بروز بعينه او اسكنه في الطريق او جعل راجع عليه من خارج  
كان كالوثن كما هو ظاهر فيفصل فيه بين المضرووعه وحيث  
جاز الفتح او الاشراع بالاذن فرجع الاذن بعد الاشراع او الفتح  
جاز في الاولى مطلقا ولا يلزمه برجوعه شي كما قاله الامام فيما اذا  
كان الماذون اجنيا بخلاف رجوعه في ارض اعرها لبا او غرس  
فانه لا يتبع مجانا قال الشافعي والقياس ان لا فرق و فرق غيرهما  
بان الرجوع هناك يترتب عليه القطع وهو خسارة فلم يحز  
الرجوع مجانا بخلافه هنا لا يترتب عليه خسارة لعدم اقتضائه  
لزوم سد الباب وخسارة فتحه انما يترتب على الاذن لا على  
الرجوع مع ان فتحه لا يتوقف على الاذن وانما المتوقف عليه  
الاستطراق ويؤخذ منه ان الحكم كذلك اذا كان الماذون شركيا  
وهو ظاهر وامتنع في الثابتة اذا كان الماذون شركيا ولو صالح  
بما على الاشراع والفتح امتنع في الاول لان الهوى لا يباع مفردا  
وجاز في الثاني لانه انتفاع بالارض ثم ان قدر امدته فهو لجازة  
وان اطلق او اشترط التابيد فهو بيع جز شايع من الدرب وكل

ذلك

27  
ذلك كما قال الاذرعى اذا لم يكن بالدرب مسجد او نحو كدار موقوفه على  
معين او غيره والا فلا يجوز اذ البيع لا يتصور في الموقوف فحقوقه  
قال وما الاجارة فيتحقق فيها تفصيل لا يخفى على الفقيه استقراجه انتهى  
وظاهره هو اذ الاجارة على التفصيل وان كان نحو المسجد فديما فليتامر  
**فصل في الحوالة بفتح الحاء** اقسم من كسرهما من التحويل والانتقال  
وهي شرعا عقد يقتضي نقل دين من ذمة الى ذمة وبطلان على انتقاله  
من ذمة الى اخرى **وشرائط صحة الحوالة اربعة** احدها **رضي المحدث** والمراد  
به الايجاب وان لم يكن بلفظ الحوالة فيكفي ما يوردي معناه كاحلك  
بعشرتك علي علي فلان بعشرتي عليه او نقلت حقلك الي فلان  
او جعلت ما استحقته علي فلان لك او ملكك الدين الذي عليه  
بحقك قال المتولي وهل تنعقد بلفظ البيع ان راعينا اللفظ لم  
تنعقد والمعنى انعقدت كالبيع بلفظ السلم انتهى والمرجح غالبا  
اعتبار اللفظ وقضيته عدم الانعقاد هنا ولو قال احلتك علي  
فلان بكذا ولم يقل بالدين الذي لك علي قال شيخنا خاف من  
كناية كما يؤخذ من كلامهم واخر الباب وصرح الملقيني وغيره  
بتصحيحه انتهى وفيه نظر لانه اراد بكلامهم واخر الباب قولهم  
في هذه الصورة انه لو ادعى رب الدين انه اراد الوكالة صدق  
بيمينه لانه اعرف بارادته وهو لا يد لما ذكره لان اكثر ما لزمه  
منه قبل هذه المبيعة المصروف عن الحوالة ومجرد ذلك لا يقتضي  
كونها كناية لان قبول المصروف لا ينافي الصراحة بل قوة عبارتهم في  
هذه الصورة تدل على ان الانصراف عن الحوالة انما هو عند ارادته



وقضية ذلك الحمل على الحوالة عند الاطلاق كما يدرك ذلك بالتأمل  
المصادق ومن ثم اعتمد اكابر شيوخنا الصراحة وانما عبر بالرضي دون  
الايجاب مع انه المراد تنبيهها على عدم وجوبها ولو بطلب المحال دفعا  
لتوهم وجوبها لكونها طريقا الى الخروج من الحق الواجب في الجملة والثاني  
قبول **المحال** وعبر به دون الرضي تنبيهها على المراد برضي المحال لا المفهوم  
من القبول ما كان مع الايجاب ولم يعكس لان دلالة القبول على الايجاب  
اتم من عكسه اذ قد ينفرد الايجاب عن اعتبار القبول مطلقا بخلاف  
القبول ونبه بجعله من المشرط على عدم وجوبه اذ شرط الصحة  
انما يجب لغيره ولم يثبت وجوبه هنا فلا يجب قبول المحال لكنه  
يستحب ان احيل على ملي اي وفي طب المال كما يحسنه الاذرعى وعليه  
حمل خبرنا اذا حيل احدكم على ملي فليحتل لان الحوالة معاوضة فهي  
كسائر المعاوضات وافهم سكوتة عن المحال عليه انه لا يشترط رضاه  
وهو الصحيح **والمالك كمن الدين** المصادق بالمحال به والمحال عليه  
اي ان يكون كل منهما دينيا مثليا او متقوما **استقر في الزمة** فلا يصح  
بغير الدين من عين او غيرها كمن ما يستكثر به ولا عليه ولا بغير  
المستقر كدين السلم ولا عليه وما ذكره من اشتراط الاستقرار ذكره  
الشيخان ايضا واعتز من عليهما بانه لا يستقيم لان الاجرة قبل مضي  
المدة والمصدق قبل الدخول والموت والتمن قبل قبض المبيع وغير  
ذلك غير مستقرة ومع ذلك تقع الحوالة بهما وعليها واجب بان المراد  
بالمستقر هنا ما يحى زبجه لاننا من انفساخ العقد فيه بقلبه او  
تلف مقابله وقد يحمل المستقر في الزمة على الثابت فيها الاحتراز

عن نحو

عن نحو ما سيقضه لكن يحتاج حينئذ لتقييده باللازم واستناد بن السلم  
وقد يحمل على الثابت اللازم ولو بالاول بنفسه فيدخل ضمن المبيع ولو في  
زمن الخيار ويخرج نحو ما سيقضه وجعل الحوالة قبل الفراغ ولا بد من استئذان  
دين السلم **والرابع اتفاق ما في زمة المحيل** مما احيل به وما في ذمة  
المحال عليه مما احيل عليه في الواقع وعلم العاقد بن في القدر **والجنس**  
كان يكون كل منهما عشرة دراهم او دنانير **والنوع** بان يتفقا في نحو  
الصحة والجودة **والملل والناسيل** بان يتفقا في احدهما فان اختلفا  
في شي من ذلك لم تقع الحوالة وافهم كلامه انه لا يشترط اتفاقهما في  
جواز المطالبة بهما حتى لو تذر عدم المطالبة بدنيه هو حيث ينعقد  
تذرك جازت الحوالة به وعليه بشرط حلول الدين الاخر بنا على  
بقائه على حلوله وان امتنعت المطالبة به وهو الاوجه والظاهر  
وفاقا لبعضهم جواز مطالبة المحيل في الحال لان المذرك لا تعلق له به  
ولا في الرهن والضمان وهو كذلك بل لو احواله بدين او على دين به رهن  
او ضامن انفك الرهن وبري الضامن لان الحوالة كالقبض بدليل  
سقوط جنس المبيع والزوجة فيما اذا احتال المشتري بالتمن والزوج  
بالصدق وفارق المحال الوارث في نظيره من ذلك بان الوارث  
خليقة مورثه فيما ثبت له من الحقوق فلو تقايل في الحوالة بنا على  
جواز الاقالة فيها كما رجحه البلقيني كما نحو ازرمي وان كان العمدة  
خلاله كما جزم به الرازي لم يعد الضمان والرهن لا ينقطع حكمها بالحالة  
فلا يعودان الا بتجدد رافقي بعضهم بعودها خطأ الركني في ولو  
اقربان الدين المكتسب على فلان لزبد وكان به رهن ثبت للمقر له بصفته



كما اختلف في النوري وليس الضمان هنا كالرهن لانه يشترط لصحة معرفة  
 المضمون له دون وكيله كذا قيل وفيه نظر لانه لا يمتنع مع ذلك معرفة الضامن  
 للمضمون له والقياس عند من لا يكتفي بمعرفة الوكيل من اخذ الضامن للمقر  
 له حيث ثبت ضمان ذلك الدين ولم يثبت ما يمتنع صحته وافهم تعبيره  
 بذمة المحال عليه اعتبار شخص محال عليه فلا تقع الحوالة على تركه الميت  
 وهو ما اختلف به جمع متأخرين اخذوا من قول الاصحاب لا بد في الحوالة من  
 ثلاثة اشخاص بخلافها على ذمة الميت فتصح على اصح الوجهين  
 ولا ينافي قولهم لازمة للميت لانه بالنسبة للمستقبل خاصة  
 ولو كانت التركة ديننا لم تقع الحوالة عليها ايضا على الراجح  
 وان تردد فيه الرزكشي لانها ان وقعت على ذمة المدين فهو  
 ليس بدين للمجبر فهو حوالة على من لا ين عليه او على نفس الدين  
 فلا محال عليه وهذه الديون في حكم الاعيان وما ذكره  
 المصنف من الشروط الاربعة متحققة بالنسبة الى الولي  
 محيلا او محتملا او محالا عليه وقد ذكر المرعشي انه لو كان له  
 طفلين على اخيه مال فاحاطه الاب بماله على اخيه على نفسه او  
 على ابن اخر له صغير اي وقيل له جاز ونحوه بعضهم امتناع  
 قبول الولي الحوالة بماله مرابه للتغيب ونحوه الحوالة على  
 الطفل تجوز ويطلب الولي بالتسليم لكن الراجح الجواز عند  
 ظهور المصلحة **وتبرأ بها** اي بالحالة بمجرد هازمة **المجبر** عن دين  
 المحال و ذمة المحال عليه من دين المجبر ونحوه بن المحال و ذمة المحال  
 عليه فلا يبعث الى المجبر الحق ولا تعذر الحق بنى اقله من المحال عليه او

انكاره الحق والحوالة او مودة او شهر دها لم يرجع المحال على المجبر وان جبر  
 ما ذكره او شرط الرجوع به بل تفسد الحوالة بشرطه كما رجحه الاثر وغيره من اوجه  
 اطلاقها في الروضة واصلها لانه شرط مخالف مقتضاها ولا خيار له وان بان المحال عليه  
 معسرا وقد شرط يساره او بان عبدا لغير المجبر بل يطلبه بعد العتق فان بان  
 عبدا للمجبر لم يقع الحوالة وان كان له في ذمته دين قبل ملكه له لسقوطه عنه  
 بملكه وفيه نظر لانهم ذكروا في موضع اخر ان الملك الطاري على الدين بغير سبب الرب  
 لا يسقطه بخلافه بسببه يسقطه اي بالنسبة لقد رجحه منه لانه غنمة  
 وفي المطلب ان قبول المحال الحوالة من غير اعتراف بالدين متضمن لاستجماع  
 شرائط الصحة فنأخذ بذلك لو انكر المحال عليه وهله تخلف المجبر انه  
 لا يعلم برأيه وجهان او جهرا ما نعم وفاقا لنسخ مشايخنا وغيره **فصل**  
**في ضمان الدين المستقر في الذمة** كمن المبيع بعد قبضه والاجر  
 بعد مضي المدة ولو تجرد اعتراف الضامن حقا قال شخص لزيد على عمرو انا  
 ضامنك فانكر عمرو فلزيد مطالبة الضامن في الاصح كما ذكره الشيخان او اخر  
 الاقرار وافهم كلامه ان غير المستقر في الذمة كالمودعة والموت والتمن  
 قبل قبض المبيع والاخرة قبل مضي المدة لا يصح ضمانها لكن المعروف خلافا ولهذا  
 اقتصر الشيخان في الدين على اشتراط كونه ثابتا للاحتراز عما سيجب بنحو قرض  
 لازما او صابرا الى اللزوم بنفسه لكون الاصل في دفعه اللزوم كالتمن  
 في مدة الخيار حيث لم يمنع نقل الملك الى البائع والا فهو ضمان ما لم يجب  
 للاحتراز عن نحو غنم الكفاية وجعل للجمالة قبل الفراغ من العمل ومصرح بان  
 لا فرق بين ان يكون مستقرا او لا وما حكيا في ذلك خلافا وقد يجب ان  
 في المفهوم تفصيلا او تحال المستقرة على الذمة ولو مالا او على



الثابتة بقربنة اقتضاه فيما يأتي على تقي صحة ضمان ما لم يجب لكن يحتاج  
الى زيادة قيد الزوم ودخل في الدين المتافع الثابتة في الزمة بعقد الاجارة  
ولا ترد الاعيان المضمومة بحيث يجمع ضمانها وليست ديونها اما لان الدين  
لقب عين مودول بالمشتق فلا مفهوم له اولان في المفهوم تفصيلا وانما  
يجمع ضمان الدين المذكورة **اذا علم قدرها** للضامن فلا يجمع ضمان  
المجهول كما سياتي قال الراعي لانه اثبات مال في الزمة بعقد فاشبه البيع  
والاجارة ويؤخذ منه اشتراط العلم بالجنس والصفة ايضا ولا بد منه  
ومرج بالصفة بالنسبة للحلول والتأجيل ومقدار الاجل او خلق  
الطبري ولا بد ايضا من كونها معينة فلا يجمع ضمان احد الدينين على  
الاخر **اذا قال الغرض** لا يجمع ضمان ما لا يتبرع به كالتصاغر والسفعة  
وحد العتق ولا يرد ذلك على المصنف لان اسم الدين لا يشمل **لصالح الحق**  
بنفسه او نايبه **مطالبة من شام الضامن والمضون عنه** جميعهما او  
مجموعهما بأكال الحق او بعضه فلا تسقط مطالبة المضون عنه ولا يبرأ  
بالضمان بل الوضمن بشرط برانه كان الضمان باطلا لمخالفة الشرط  
مقتضى الضمان ويؤخذ منه البطلان ايضا بشرط عدم مطالبة وانما  
يطالب كلا منهما **اذا كان الضمان على ما** اي الوجه الذي **ينهاه**  
من كونه ضمان الدين المستقرة في الزمة المعلومة فان لم يكن كذلك  
لم يطالب الضامن لعدم صحة الضمان وللضامن باذن المضون عنه  
او وليه مطالبة صاحب الحق بايرابه او اخذ حقه من تركه المضون  
عنه لانها قد تلتصق فلا يجد مرجعا اذا غرم ومطالبة المضون عنه  
بتخليصه بالادان ان طوبى لكن ليس له حبه وان حبس قال في

المطلب

المطلب ولا ملازمته انتهى وفائدة المطالبة حينئذ احضاره مجلس  
الحكم ونفيقه اذا استعطف وكان المضون عنه محجورا بنحو صغر او جنون  
طوبى وليه قبل رشده وطوبى هو بعد وقام اذن وليه حال الحجر  
مقام اذنه كما يحسنه بعضهم فلما قال المحجور معدما فالظاهر كما قاله  
الاذري في الصبي ان الولي لا يطالب بخلاصه بخلاف ما اذا لم يطالب  
ليس له المطالبة بالتخليص لكن له كما في الشامل وغيره وهو احد الوجهين  
في التهمة ان يقول لصاحب الحق اما ان تظالمني بحقك او تبريني عنه  
اي فاذا طالبه فله حينئذ مطالبة المضون عنه بالتخليص  
والظاهر انه ليس له حبس صاحب الحق ولا ملازمته هنا ولا فيها  
تقدم وهما فائدة المطالبة حينئذ ما تقدم في مطالبة المضون عنه  
فيه نظر ولو كان الضمان بلا اذن لم يكن للضامن شيء مما ذكر **واذا غرم**  
**الضامن** اي ادى الحق للمستحق من ماله لا من سهم الغارمين ولم يعرف  
الاداعى جهة الضمان كقصد التبرع باذنين المضون عنه ولو  
بعد الدرع من غير نية علميا يحسنه بعضهم ولا عرض ما يوجب  
الاداعى غير جهة الضمان كالوضن عن اصله باذنه صدق وجته  
ثم ظهر قبل الدخول ما يوجب الاعفاء واستغنى من تسليم نفسها  
حتى تقبض المصدق فاداه الضامن كما يحسنه البلقيني وكما لو نذ بعد الضمان  
بالاذن اذ ادب فلان فطوبى فاداه كما يحسنه بعضهم وقد يتوقف  
في انعقاد التذرع من جهة ان الادا واجب بالضمان وضمان الواجب  
لا ينعقد مرجع جواز **اعلى المضون عنه** بمثل ما اداه صورة بشرط ان  
احدهما اذا كان الضمان والقضا اي ادا الحق باذنه فيهما وان لم يشترط



الرجوع او وهبه صاحب الحق ما ادا اليه بخلاف ما لو قال له وهبتك  
الدين الذي ضمنته الي فلا رجوع لانه كالابرا فان كان الضامن  
بازنه والقضا بغير اذنه فواجه اصحابها انه يرجع مطلقا نعم  
ان ثبت الضمان بالبينة وهو مستكن كان ادعي علي زيد وغايب القا  
وان كلا منهما ضمن ما علي الاخر بازنه فانكر زيد فاقام المدعي بينة  
وعزمه لم يرجع زيد علي الغايب بالنصف لكونه مكذبا بالبينة  
فهو مظلوم زعمه فلا يرجع الي غير ظالمه وكذا لو قال للمستحق سلمك  
المغفون عنه الحق ولم يثبت ثم ادعاه فلا رجوع وان كان  
القضا بازنه والضمان بغير اذنه لم يرجع في الاصح فلو اذن في  
القضا بشرط الرجوع رجع في الاصح ففي مفهوم الشرط تفصيل  
ولو ضمن بالاذن ونهاه عن الادا فان كان المنهي بعد الضمان لم يرد  
او قبله وبعد الاذن كان رجوعا عنه او مع الاذن كان مفسدا  
له ذكر ذلك الاسني وثانيهما الاشهاد علي الاذا او كونه بحفرة  
المغفون عنه او نهيه عن الاشهاد ويكفي اشهاد مستورين  
ورجل الجاني معه وكالاذا احوالة الضامن للمستحق وحوالة  
المستحق عليه وارث الضامن للدين ومصالحة عنه بعوض فله  
الرجوع في جميع هذه الصور ان ضمن بالاذن او ادعي بالاذن  
بشرط الرجوع الا في الارث فله الرجوع مطلقا لان الحق صار له  
وهو باق في ذمة المغفون عنه والرجوع في مسألة الصلح بالاقول  
من الدين وقيمة ما صالح به يوم الصلح ان اختلفت الجنس فلو  
صالح من عشرة دراهم علي ثوب قيمته خمسة او من خمسة دراهم

عليه

علي ثوب

علي ثوب قيمته عشرة رجوع بخمسة ولو باعه ثوب بقيمته عشرة  
بعشرة قدر الدين ونقصا ما رجع بالعشرة وكذا لو قال بعثتك بما  
ضمنته لك علي المختار في الروضة واعترض الرجوع بالعشرة في  
هذين بان الوجه الرجوع بالاقل كما في مسألة الصلح لانه يبيع وثوب  
شيخ مشايخنا بان لفظ الصلح بعشر بقناعة المستحق عن الكثير  
بالقليل ثم نظرنه فان اختلفت الصفة كان ادعي الصلح عن  
المكسرة او المكسرة عن الصلح رجوع بالمكسرة فيها وظاهر جعل  
الحوالة كالاذا ثبت الرجوع قبل دفع الحال عليه للمحتال  
ويكون توجيهه بان الحوالة تقتضي انتقال الحق وفراغ ذمة المحيل  
نعم تردد بعض المتأخرين فيما لو احوال المستحق علي الضامن ومال  
الي عدم الرجوع لانه لم يغير شيئا وهو محتمل ولا يصح ضمان المحيل  
لما تقدم نعم يصح ضمان ابل الدية مع الجهل بصفته لانها معلومة  
السن والعدد ويرجع في صفته الي غالب ابل البلد ولو قال  
ضمنت دراهمك عليه مع جهله بقدرها ففي صحة في ثلاث  
منها لدخولها في اللفظ بكل حال وجها ان اصحابها علي ما اقتضاه  
كلام الشيخين في تفويض المصداق الاول وان اقتضي كلامها هنا  
ان الاصح الثاني ولا ضمان ما لم يحيا او يثبت كنفقة الغد لنحو  
الزوجة والمائة التي ستجب بنحو بيع او قرض لان الضمان  
وشيقة فلا يسبق الحق كالشهادة الادراك المبيع ويعبر عنه  
بالعمدة بفتح الدال وفتح الواو اسكانها فيصح ضمانه مع  
عدم الوجوب للحاجة وتبين كون الثمن حقا ثابتا للمغفون

Copy

University



له عند الثمن بظهور الاستحقاق لا ينافي ان هذا من ضمان ماله  
يجب كما اقتضاه الاستحسان لانه ذكر بصحته ظاهر قبل  
التيين علي ان تبين ما ذكر لا يصح في نحو ظهور الاستحقاق بالشفعة  
وذلك بان يضمن للمشتري الثمن بعد قبضه لو خرج المبيع مستحقا  
ولو بشفعة فان لم يقبض له يبيع ضمانه لانه انما يضمن ما دخل  
في ضمان المضمون عنه ولزمه رده بالتقدير المذكور ومن  
الفاظه ان يقول للمشتري ضمانته لك عهدته او دركه او  
خلاصك منه ولو قال ضمانت لك خلاص البيع لم يبيع لانه لا يستقبل  
بتخليصه اذا استحق ولو ضمن عهدة الثمن وخلاص البيع معا مع  
في العهدة دون الخلاص واصل الدرك المتبعة اي المطالبة والمحل  
كما قال الجرجيري ومعلوم ان المضمون هو الثمن لا نفس المتبعة فالدرك  
هنا انما يعني الثمن او علي حذف المضاف اي اذا درك المبيع وهو الحق  
الواجب للمشتري عند ادراكه مستحقا وهو الثمن ووجه تسميته  
بالدرك كونه مضمونا بتقدير الدرك اي ادراك المستحق عين ماله  
ومطالبته وموaxذته به وكدر المبيع فيما ذكر درك الثمن فيصح  
ضمانه مع عدم وجوبه بان يضمن للبائع المبيع بعد قبضه لو خرج  
الثمن مستحقا وكما يبيع ضمان الفساد بان يضمن الثمن او المبيع  
بتقدير فساد البيع بغير الاستحقاق وضمان ردة الثمن او المبيع  
بان شرط كونه من نوع كذا فيضمن عنه ضمان يرجع عليه المضمون  
له مما شرط وضمان عيب المبيع او الثمن وضمان نقص الصفة التي  
وزنها الثمن او المبيع وهل تتدرج الاربع في ضمان الدرك او

يبيع ضمان الدرك مع

العهد عنه

العهد عنه اطلاقه نحو ضمانت لك درك او عهدة الثمن او المبيع  
من غير ذكر استحقاق او فساد او ردة او عيب او نقص صفة  
حتى يطالب الضامن لو فساد البيع بغير الاستحقاق او لاجل ان  
في الغرض بلا تصحيح صحح منهما في الشرح الصغير والروضة الثاني لان  
المتبادر منه الرجوع بسبب الاستحقاق ولو اختلف البائع والمشتري  
في نقص صفة الثمن صدق البائع بيمينه فاذا اختلف طالب المشتري بالنقص  
ولا يطالب الضامن لان الاصل براءة ذمة الا اذا عترف او قامت بينة  
ولو اختلف البائع والضامن صدق الضامن لان الاصل براءة ذمته بخلاف  
المشتري فان ذمته كانت مشغولة ذكر ذلك في الروضة واصلاحها  
**فصل في كفالة البدن وتسمي كفالة الزوج والكفالة بالبدن**  
ولو بدن صبي او مجنون او مجنون او ميت او غايب ولو موضع لا يلزم  
الحضور منه الى المجلس الحكم وكالبدن ما لا يبقى الشخص بدونه كالراس  
والروح والجزء الشايع بخلاف ما يبقى بدونه كاليد والرجل كما صححه  
في التنبيه واقره النووي في تصحيحه **جائزة** اي حلال صحيحة للمالك  
اليها لكن يشترط كون صاحبه معينا ورضاه بالكفالة ومعرفة  
الكفيل له بخلاف المكفول له تشترط معرفته دون رضاه فان المكفول  
غير مكلف اشترط اذن وليه ويطالبه الكفيل باحضاره عند الحاجة  
اليه او ميتا فيظهر كافي المطلب اشترط اذن وارثه قال الاسنوي  
ولا بد من اذن جميع الورثة ونازعه الا ذرعي قال ولا احب احدا  
يقول اذامات عن اب وزوجة واولاد انه يعتبر اذ الجميع ولا يكفي  
اذن الاب لاسيما اذا كان الميت تحت حجره بسفه او غيره وما





يقول الاسنوي لو كان الاولاد صغارا اشتري والواحدة ما قاله  
الاسنوي لكن بعد حمله علي ما اذا لم يكن الميت محجورا والا اعتبر اذن  
وليده كابييه دون بقية ورثته واذا اعتبر اذن الجميع فالعبرة بولي  
الناصر منهم لقيامه مقامه او عبدا او سفيها فظاهر كلامهم اعتبار  
اذنه حتي لا يكتفي اذن السيد والولي وبعث الاذني اعتبار اذن  
ولي السفية دون والوجه في العبد اعتبار اذن سيده وفي السفية  
اعتبار اذنه ان لم يترب علي الكفالة فوان كسب او حاجة الي موته  
احضار والا اعتبر اذن وليه ومعلوم انه لا يصح اذنه الا عند  
المصلحة كما يترتب فانه المتعلقة بدوامه ونحو الكفالة اذا كان علي  
الكفول به اي بيده **حق** يوجب عليه حضور مجلس الحكم عند  
الطلب او علي غيره احضاره اليه فتصح بيد الكفيل والاحير المعين  
ومن ادعي عليه فانكر وانصرف قبل الحكم ويبدن العبد الا بقول ولا  
ويلزم الكفيل السعي في احضاره ويبدن المرأة لزوجها ولن ادعي  
زوجيتها ويبدن الميت قبل الدفن للشهادة علي عينه ولا تصح  
بيدن من لا حق عليه ولا من عليه حق غير لازم كخيم كناية وانما يحزر  
اذا كان عليه حق **كادمي** ولو عتقه كقتصاص واحد قدف وتعزير  
فلا تصح بيد من عليه حق الله تعالى كخمر وزنا وسرقة لانه  
يسعي في دفعه ما لم يكن نعم تصح بيد من عليه زكاة لاجلها  
كي تصح ضمانها وفي معناها الكفارة وقضية اطلاقه اذا  
كان الحق ما لا عدم استرط علم الكفيل بقدره وهو الصحيح ولو  
مان الملقول لم يطالب الكفيل بالمال ولو شرط ان يغفر المال ان

فات

فات التسليم لم تقع الكفالة وتقع الكفالة ايضا بالاعيان بان يضمن  
رد الاعيان المضمونة بنحو غصب او استعارة وسوم ومنها الامانة بعد  
الحيانة فيها فان تلفت او تعذر رد هالم يلزمه قيمتها ولا يحزر  
ضمان قيمتها لو تلفت ولا ضمان غير المضمونة كالوديعة الباقية علي  
الامانة **فصل** في الشركة بكسر الشين واسكان الواو حكى فتح الشين  
وكسر الواو اسكانها وهي لغة الاختلاط وشراعتون الحق في شئ  
لاثنين فاكسر علي جهة الشرع والمقصود هناك ما قاله الرازي هو  
الشركة التي تحدث بالاختيار لقصد المصروف وتخصيل الارباح  
والشركة لتصح **خمس** شرائط احدها ان تكون **واردة علي ناض**  
بتشديد الضاد من **الدرهم** **والدينار** ولو مغشوشة ان استقر  
في البلد واجرهما علي الاصح في الرخصة والناس هو الدرهم والدينار  
خاصة كما قاله اهل اللغة فمن البيان فلا تجوز علي متقوم كالسياب  
الا فيما ياتي وفي جوارها علي مثلي اخر كفتح وحديد قولان اظهرهما  
عند الشافعي وغيرهما الجواز **والثاني ان يتفقا** اي الممالان في  
الجنس فلو اختلفا فيه كحنطة وشعير او درهم ودينار لم تقع  
والنوع فلو اختلفا فيه كحنطة حمراء وحنطة بيضاء ودرهم صحيحة  
ودرهم مكسورة او مثقوبة وغير مثقوبة او جديدة وعتيقة  
لم تقع ولا يشترط اتقاها في القدر ولا تساوي الاجز في القيمة  
فلو كان لاحدهما قنير قيمته مائة والاخر قنير قيمته خمسون  
صححت الشركة وكانت اثلاثا **والثالث ان يخلط** اي المشتركان  
المالين بحيث لا يتميزان حتي عندهما وان ذكر فيه الويلاني احتماليين



ولعل تركه للعلم به من اشتراط الاتفاق في الجنس والصفة فانه مع  
 الاتفاق فيهما لا يبقى بعد خلطهما تمييز ويشترط تقدم الخلط على  
 العقد وفي تقديم هذا الشرط على ما بعده رمز اليه ولا يشترط  
 العلم بقدر كل منهما عند العقد اذا امكن معرفته بعده بمراجعة  
 حساب او غيره ويصح تصرفهما قبل العلم قال الشيخان ولو روي  
 عروضا واشتروها فقد ملكوها شايعة وذلك ابلغ من  
 الخلط فاذا انضم اليه الاذن في التصرف ثم العقد ولم يذال المزمع  
 والاصحاب الحيلة في الشركة في العوض المتقومة ان بيع كل واحد  
 نصف عرضه بنصف عرض الاخر سواء تجانس العرضان او اختلفا  
 يصير كل واحد منهما مشتركا بينهما فيقتضا وبما ياذن كل واحد  
 لصاحبه في التصرف وقال في التتمة يصير العرضان مشتركين ويكون  
 التصرف فيهما بالاذن لكن لا يثبت احكام الشركة في الثمن حتي يتاتوا  
 عقدا وهو ناض ومقتضي اطلاق الجهر بوثوق الشركة واحكامها  
 وهو الصحيح انتهى **والرابع ان ياذن كل واحد منهما لصاحبه**  
**في التصرف** بالبيع والشر المحصل له السلطة على التصرف ولا يشترط  
 تعيين ما يتصرف فيه ولا التعميم فيه بل يجوز الاطلاق لكن لو عين  
 جنسا لم يتصرفا لما دون في غيره ولا يشترط فيما عينه ان يتم  
 وجوده لانه توكل بذكره الحامل في غيره فان اذن احدهما فقط لصاحبه  
 كفي في حصول الشركة لكن لا يتصرف الاذن الا في نصيب نفسه قال  
 السبكي قال الاصحاب فهذه الصورة ليست بشركة ولا قراض  
 بل هي ايضا في نصيب الاخر بان يعمل فيه بحالنا قال وهذا الكلام من

الاصحاب

الاصحاب يشتر ان عقد الشركة عند الاطلاق يقتضي استحقاقها  
 في العمل والربح وهو كذلك فلا يسمى عقد شركة الا بذلك سواء اشترطنا  
 صريح الاذن ام اكتفينا بدلالة اشتراكنا عليه انتهى ولو شرط  
 احدهما على صاحبه ان لا يتصرف في نصيب نفسه لم يصح العقد لما  
 فيه من الحجر على المال في ملكه واقرهم كلامه انه لا يكفي قرضها اشتراكا  
 عن الاذن وهو كذلك لقصوره عنه واحتمال كونه اخبارا عن حصول  
 الشركة في المال ولا يلزم من حصولها جواز التصرف كما في المال الموروث  
 نعم لو ثبت بقولها اشتراكا الاذن في التصرف كفي كما جزم به السبكي وانه  
 لو وجد مجرد الاذن مع بقية الشروط بدون صيغة اشتراكا ونحوها  
 كفي وهو متجه **والخامس ان يكون النزع والخسران على قدر**  
**المالين باعتبار القيمة لا الاجزاء كما سبقت الاشارة اليه فتاوي**  
**العمال** اتفاقا وفيه بان يشترط ذلك او يسكتا عنه فان شرط خلافه فسدت  
 الشركة لكن التصرف صحيح للاذن ويقسم الربح على قدر المالين وكل منهما  
 اجرة مثل عمله في مال صاحبه على تفصيل في المطولات **وكل واحد منهما**  
**فسخهما وعزل صاحبه متى شافا** فان فسخها احدهما بطلت وانعزل  
 وان عزل احدهما فقط صاحبه كان قال عز لئن عرفت ان تصرف  
 في نصيبه لم ينغزل العازل بل صاحبه فقط لعدم ما يقتضي عزله بخلاف  
 صاحبه فللعازل التصرف في الجميع والمعزول في نصيبه فقط ومتى  
 مات احدهما او جن او اغنى عليه او طرأ عليه حجر سفه او فلس حيث  
 لا ينفذ التصرف منهما او طرأ استرقاق او رهن كما بحثه الاسوي بطلت  
 فصل في الوكالة بفتح الواو وكسر هاء وهي لغة التقويض وشرعا تقويض



شخص امره الى اخر فيما يقبل النيابة وكلاما بالرفع جاز للانسان مثلا  
التصرف فيه بنفسه بملك او غيره جاز له ان يوكله فيه غيره او  
يتوكله فيه عن غيره وكلاما لا يجوز للانسان مثلا التصرف فيه كذلك  
لا يجوز له ان يوكله فيه ولا ان يتوكله فيه فلا يجوز التوكيل ولا التوكل  
من عيني مكلن الا المتعدي بسكره ولا من امره في عقد بكاح ولا من فاسق  
في تزويج والمراد انه لا بد غالبا في التوكيل بالتصرف في شيء من عكس الموكل  
من مباشرة التصرف في ذلك الشيء وان اقتضت عبارته خلاف ذلك  
فيجوز للولي التوكيل بالتصرف في مال موليه عن نفسه او موليه وكذا  
عنهما معا فيما يظهر وفائده عن موليه ولو مع نفسه فيما يظهر  
انه لو كمل لم ينقل الوكيل بخلافه عن الولي والمكلى الرشيد ان يتوكله  
في التصرف بالبيع ونحوه ولا يجوز التوكيل او التوكل من عيني مكلن  
الا المتعدي بسكره ولا من امره في عقد نكاح ولا من فاسق في  
تزوج ويجوز ان من عبد وفاسق وسفيه في قبول النكاح دون  
ايجابه وقد يمتنع التوكيل والتوكل وان جاز التصرف كما في غير  
المجهول اذا اذنت له موليته في النكاح ومنته عن التوكيل والولي  
اذا اراد توكيل فاسق في بيع اموال موليه والوكيل اذا اراد التوكيل  
فيما يقدر عليه ويليق به وقد يسوغان وان لم يجز التصرف كما في  
مستحق فصاص طرف او حد قذف فان له التوكيل في استيفاءهما وان  
امتنع عليه بنفسه وكما المحرم له ان يتوكله عن الحلال في التوكيل في النكاح  
وان يوكله فيه ان قال بعد التحلل او اطلق بخلاف ما اذا قيد بحال  
الاحرام وقد يتوهم نظير هذا التفصيل في الصبي والسفيه حتى

يجوز

University

Copy



عليه بسفه او قل فيهما لا ينفذ معهما وفي الاخير اشكال لان الحجر بالفسل  
لا يورث في التصرف عن غيره لانه لا ينافي التصرف في اموال غيره مطلقا الا ان  
يصور بنحو ما لو وكل زيد في شئ بشئ بعين من اعيان زيد فحجر علي زيد  
بالفسل وفيه نظر لا مكانه اتيانه بذلك التصرف بعد فك حجره مع بقا ملك  
العين فان فرض انه قيد التصرف الموكل فيه بوقت معين وقع الحجر فيه <sup>تفاس</sup> فالأش  
لن وان وقت التصرف دون مجرد الحجر قال ابن الرفعة والصلاب ان الموت ليس  
بانعزال بل ينتهي الوكالة به كالنكاح انتهى ويمكن ان يجاب بانهم ارادوا بالاعزل  
والانقضاء ما يسهل الانتهاء ولا يتوقف انقضاء الوكيل على نحو علمه بعزل الموكل  
قال في الروضة واصطفاها وينبغي للموكل اذا عزل الوكيل في غيبته ان يشهد  
عليه العزل لان قوله بعد تصرف الوكيل كنت غزلة لا يقبل وحله اذا انكر  
الوكيل العزل القول الواقع في اخلاف الموكل والوكيل ولو صدق الموكل  
في البيع ونحوه ولكن قال كنت غزلة قبل ان تصرف وقال الوكيل بل كان  
العزل بعد التصرف فهو كالموكل قال الزوج راجعتك قبل انقضاء العدة  
وقالت انقضت عدي قبل ان يراجعني انتهى وينبغي كما قال شيخ  
مشايخنا ان يكون هذا بالنسبة اليهما اما بالنسبة الي المالك كما  
لمشوي من الوكيل فلا يصح للموكل في حقه مطلقا وفي ذكر العدة  
اشعارا باعتبار الصيغة فيها فلا تتعقد الا بايجاب من الموكلا  
كوكلتك بكذا او فرضت المالك كذا او بيع او اعتق كذا اسو كان شافيه  
ام كتابة ام رسالة لكن لا يشترط فيها قبول لغظا بل يكفي عدم الورد  
حتى لو قال لا اقبل ولا افعل بطلت فلو رد ثم ندم واراد ان يفعل لم يجر  
ولو وكله وهو لا يعلم ثبتت وكالته حتى لو تصرف قبل العلم ثم بان <sup>وكلا</sup>

مع تصرفه <sup>الوكيل</sup> يجعل او متبرعا <sup>امين</sup> فيما يقبضه بجهة الوكالة من  
نحو ثمن وان لم ينص له على قبضه اذا كان حالا لانه يملكه بالتوكيل  
في البيع لانه من توابعه بخلاف الموكل لا يملك قبضه الا باذن مستأنف  
وحق وكل في قبضه بخلاف التوكيل في اثباته لا يملك به قبضه فلو وكل  
في طلبه قال الروياني فالقياس انه ليس له قبضه وظاهر المذهب له  
قبضه انتهى وافتى ابن الصلاح بانه لو وكله بالمطالبة بحقوقه دخل  
فيها ما يتجدد ودخل فيما يقبضه ما يقبضه عن جهة مضنية وفي  
فتاوي البغوي لو بعث رسولا الى بزاز ليأخذ ثوبا اي سني ما ففعل  
ثم انكر المرسل هل يجب الضمان على الرسول قال ان اخبر البزاز باني  
رسول فلان فصدقه فدفع اليه لا ضمان على الرسول اي لو تلف  
في يده انتهى ومقتضاه كما قال بعضهم انه لو لم ينكر المرسل  
ضمنه دون الرسول <sup>فيما يصرف</sup> في نحو المبيع واد الحق والصدقة  
الموكل فيها ولكننا مبنا فيما ذكر يقبل قوله بيمينه في تلف المارورة  
على الموكل وان كان يجعل <sup>ولا يضمن</sup> ما يقبضه ولا ما يصرفه فيما ذكر  
الا بتفريط منه فيه كان ركب الدابة او لبس الثوب او سلم المبيع قبل  
قبض الثمن الحال او الثمن الحال قبل قبض المبيع او ضاع الثوب على الولا  
وجعل سبب ضياعه هو سرقة او سقوطه او نسيانه بموضع او  
تسليمه للمشتري كما في فتاوي البغوي او امتنع من التخلية بين  
الموكل وماله بعد طلبه فلو كان مشغولا بنحو طعام او صلاة  
او خاف فوت جماعة او جمعه قال الروياني او كان مشغولا بشئ او بيع  
يتصرف بتركه او كان ليلا وهو في الدكان فله ان يصبر الى ان يفرغ



ولا ياتم بهذا التأخير فلو تلف في هذه المدة فقد روي الامام والغزالي  
عن الاصحاب انه لا يضمن وهو ما في كتب العراقيين وفصل الامام  
فقال ان تلف في مدة التأخير بسبب يتلف به لو كان عند المالك  
لم يضمن وان من التأخير ضمن واختاره الغزالي وحمل ما نقله عنهم  
عليه ولو تلف بعد التأخير فادعي الموكل ان التأخير بلا عذر وادعي  
الوكيل انه بعذر او قال له تعالى بني صدق الوكيل ولو وكله بالبيع  
فاخره حتى تلف او بتسليم مال الي فلان فاخر مع القدرة حتى تلف  
لم يضمن ولو دفع ثوبا الي بزاز ليسبعه جاز له الدفع الي الدلال ليعرضه  
علي البيع كما في الانوار وفيه انه لو دفع دابة الي دلال ليسبعها فركبها  
لا لا انتفاع لم يضمن فان اراد ان يركبها لمصلحة نحو حفظها او غيرها  
فوافقه ولا ينعزل الوكيل بالتقريب كما يشعر به استناده مع  
التقريب على الضمان بل يصره تصرفه ولا يلزم من ارتفاع الامانة ارتفاع  
اصل الوكالة كالمهرن بخلاف الوديعة لانها محض ائتمان واذا  
باع وسلم المبيع زال عنه الضمان لانه اخرج من يده باذن المالك  
ولا يزول بجر البيع والتمن الذي يقبضه غير مضمون عليه لانه  
لم يتعد فيه ولو رد عليه المبيع بعيب عاد الضمان ولو دفع اليه درهم  
لينصدق بها فتصدق ونوي نفسه لغت نيته ووقع الصدقة  
للأمر والمنفي ضمان الاستقرار لانه المتبادر من اطلاق الضمان  
والافتقار يكون طريقا في الضمان بدون تقريب كما لو وكله بالبيع  
فباع وقبض الثمن فتلف في يده او يد موكله ثم خرج المبيع مستحقا فان  
المستحق يرجع بالثمن علي من شأنها والقرار علي الموكل او وكله

بالشرا

بالشرا فقبض المبيع وتلف في يده او يد موكله ثم بان مستحقا فلم يستحق  
مطالبة من شأنها بدل المبيع من مثل او قيمة والقهر علي الموكل ولو كان  
الشرا فاسدا وتلف المبيع في يده او يد موكله ضمنه لما كره ورجع علي موكله  
لان قرار الضمان عليه كما قاله الشيخان واستشكل فيما اذا تلف في يده  
باز الصواب عدم الوجع لان الشرا فاسد غير ما ذون فيه ولو اذن فيه  
فلا عبرة بالاذن واجاب شيخ مشايخنا بان فاسد كل عقد كصحاحه  
في الضمان وعدمه وبان يده فيما وكل فيه كيد موكله امينة او وكله بالبيع  
فباع يضمن في الذمة واستوفاه ودفعه الي الموكل وخرج مستحقا او يعيبا  
فرد له الموكل ان يطالب المشتري بالثمن وله ان يعزم الوكيل لا صار  
مسما للمبيع قبل اخذ عوضه وفيما يعزمه ونجها ان احصها فبمئة  
العين لانه قوتها والثاني الثمن لان حقه انتقل اليه فان قلنا بالاول  
فاخذ منه القيمة طالب الوكيل المشتري بالثمن فاذا اخذه دفعه  
الي الموكل واسترد القيمة **ولا يجوز** للوكيل في البيع والشرا عند اطلاق  
الموكل بان لم يقيد بتمن ولا حلول ولا تاجيل ولا نقد واقتصر علي مجرد الاذن  
في البيع والشرا **البيع** ولا ان **يشترى** **الا بثلاثة** شرائط احدها  
ان يكون البيع او الشرا **بتمن** **المثل** فاكثري الاول وفاقلي في الثاني  
حسب ما يمكن فان نقص عنه في الاول بقدر يتسامح به في المعاملة  
غالب الم بضر وحله فيما يظهر حيث لم يوجد واغلب بالنمام وان اؤهم  
كلام شيخ مشايخنا فله اذ لا وجه ليقولوا ان عن الزيادة مع  
وجود باذنها او زاد عليه في الثاني بالقدر المذكور فكما لو نقص عنه  
في الاول فيما يظهر لكن هل محله عند الجهل بالحلال والالام بيع



ايضا اوحى لا يتاى الشرايدونه وان علم الحال فيه نظر ولعل الثاني  
اقرب والثاني ان يكون الثمن **نقد** اي حالا والثالث ان يكون  
البيع او الشراء **نقد البلد** اي في بلد البيع لا بلد التوكيل نعم  
ان سافر بما وكل فيه الى بلد غير اذن وباعه فيها اعتبر نقد  
بلد حقه ان يبيع فيها كذا قررره شيخ مشايخنا نجما للسياكي  
وغیره والاوجه انهم ارادوا ببلد البيع ما يبيع البيع فيه من  
غير ضمان لا مطلقا كما يفهمه الاستدراك المذكور وقد تلخص  
من كلام الشيخين انه لو قال بيع في بلد كذا تعين البيع فيه <sup>بطل</sup>  
في غيره ان لم يقدر الثمن او نهاه عن البيع في غيره والامح البيع  
في غيره وان صار ضمانا بالنقل وانه لو اطلق التوكيل في البيع  
في بلد فيبيع فيه فان نقله الى غيره ضمن اي وان صح البيع وبلد  
البيع بلد الشراء في صورة الشراء فيما يظهر قيا ساعلي صورة البيع  
وهو مقتضى كلام المصنف وان لم اره نصا فان كان بالبلد نقداً  
لزمه في صورة البيع وكذا في صورة الشراء فيما يظهر قيا ساعليها  
البيع باغلبها فان استوى باثبات نعمها فان استوى باخيار بينهما  
فان باع بهما معا فالامام والمغر الى جاز وان كان في عقد واحد  
فان نقص عن ثمن المثل مثلاً في صورة البيع او زاد عليه في صورة  
الشراء او باع بموكل او بغير نقد البلد لم يصح البيع او الشراء لكنه  
لا يصير ضمانا للبيع او الثمن ما لم يسلم للمشتري او المبيع فان  
سلم ضمن فيستردده ان بقي والاغرم الموكل بدله من شأمن  
الوكيل والمشتري او المبيع والقرار عليه واذا استردده فله

بيعه بالاذن السابق بخلاف ما لو رد عليه بعيب اوفسخ والخيار  
المشتري وحده لا يبيعه ثانيا الا باذن جديد له جود العقد  
الصحيح الناقل للملك هنا لا هناك اي في صورة البيع وقضية  
اطلاق المصنف امتناع البيع بغير نقد البلد وان كان الخط  
للموكل ولا حظ له في غيره وبالموكل وان كان لحفظ الثمن بوثقة  
في الحال او كان الوقت وقت نهب او سرقة والشراء بالموكل لكن  
الذي في الروضة واصحابها انه لو اشترى الوكيل بالشراء مطلقا  
نسبته بثمن مثله نقد اجاز لانه زاد خيرا او للموكل بقرع ذمته  
بالتجديد انتهى فيمكن حمل ما اقتضاه كلام المصنف على ما الى  
زادت النسبة على النقد وبغير نقد البلد وان كان الخط  
للموكل ولا خط له في غيره ولا يبعد الفرق بين الشراء والبيع  
في هذا وبما في شرح كلامه يعلم من ان تقييده بثمن المثل انما  
هو للاحتراز في صورة البيع عن النقصان فقط ولانه يمتنع النقص  
عنه وان لم يوجد راعب فيه بخلاف ما زاد فليس له الاقتصار  
عليه مع وجود راعب بزيادة بل لو ظهر راعب بها قبل لزوم  
العقد وجب فسخ البيع فان لم يفسخه انفسخ نعم ان عين  
المشتري او نهاه عن الزيادة امتنعت الزيادة عليه وفي صورة  
المشتري عن الزيادة عليه فقط فله النقص عنه وان عين الموكل  
البائع بل يجب بقدر الامكان كما هو ظاهره وخرج باطلاق الموكل  
ما لو قيد بشي مما تقدم فيبيع نعم ان وجد راعب بزيادة علي  
عينه تعين البيع بها ان لم ينهه عنها ولا عين المشتري



والا امتنع البيع بها او قال له بع بالوجل فباع بالمال او بوجل بلجل  
اقصر بقيته من جلا بذلك الاجل او بالتمن الذي قدره له الموكل  
ولا غرض للموكل في ذلك الاجل او اشترى بحال فاشترى بوجل بقيمة  
الحال ولا غرض للموكل صريح والا فلا وحيث قيد بالاجل فان بين  
قدره فذلك والا عمل بالعرف في مثل ذلك المبيع فان لم يكن  
فيه عرف فبالانفع للموكل فان لم يكن انفع تخير وقياس وجوب  
الشهاد على عامل القراض في البيع بالوجل وجوبه هنا  
وبه صرح القاضي قال فان تركه ضمن وقال الموداني اذا باعه  
الي مدة قلنا يجب الاشهاد فلم يشهد لكن اخذ خطه فكماضي  
البلديري العمل بالخط هل يضمن بمحتمل وجري والمذهب انه  
يضمن استي واذا حل الاجل لم يكن له قبض الثمن الا باذن جديده  
بخلاف ما لم وكل بالبيع مطلقا فله قبض الثمن الحال ان لم ينفعه  
من قبضه **ولا يجوز** للوكيل في البيع او الشراء **ان يبيع** ولا ان  
يشترى ما وكل في بيعه او شرايه **من نفسه** ولا موليه وان اذن  
الموكل وقد راع الثمن ونهى عن الزيادة لتصاد عرض الاسترخاء  
فيها والاستقصا للموكل ولان الاصل امتناع اتخاذ الموجب  
والقابل وان انتفت التهمة ولهذا لو وكله ليهب من نفسه  
لم يبيع وان انتفت التهمة فاندفع ما بحثه ابن الوفعة وعنه  
هنا فلو اشترى من نفسه وسله الموكل فالتفده ضمنه بخلاف  
ما لو اشترى الوصي من نفسه طعاما لمجىءه واطعمه اياه  
لا يضمنه المجيء وكنتفسه وموليه عبدة الماذون له في

التجارة

التجارة وان كان مديونا والحق به عامله في القراض اذا باعه لجهة  
القراءة وخرج بهم غيرهم كالكاملين من اصوله ونوعه واصول موكله  
وفروعهم وموكلهم وكوليه الذي ليس تحت حجره فله البيع لو ائده  
له وقيد اخذ من كلام النوري في تعليقه على التنبية بما اذا قدر  
الموكل الثمن ومنع من الزيادة ولو ترك في تزويج او استيفاء غير قطع  
سرقة او قصاص او دين من نفسه لم يجز وكذا في قطع سرقة من نفسه  
كما صرح به الشيخان هنا لكنهما صرحا في باب استيفاء القصاص  
بخلافه او في طريقه عقد لم يجز وله اختيار احدهما او في ابرافسه  
او اعتاقها او العفو عنها من القصاص وحده القذف جاز وفي صورة  
الابرا قال ابن سريج يشترط ابرافسه في الحال فان اخر لم يبيع لان  
فيه معنى التملك وقال السبكي ينبغي ان لا يشترط العفو ولا سيما ان  
كان ذلك بلفظ الوكالة **ولا يجوز** لمن وكل في خصومة ان **يقول على**  
**موكله** المدعي عليه او المدعي بما يبطل حقه من نحو قبض او ابراء او  
قبول حوالة او مصالحة او تاجيل حق سوا اقر في مجلس الحكم ام في  
غيره كما لا يجوز ابراءه ولا مصالحة لان اسم الخصومة لا يتناولها  
ولا تعدله بينة المدعي ومثله تعدله بينة المدعي عليه لانه  
كالأقرا وفي كونه قاطعا وليس للوكيل قطع الخصومة بالاختيار وينفعل  
بالاقرار والتعد بل دون الابرا والمصالحة ووكيل المدعي يدعي ويحلف  
الحضم او يقيم البينة ويثبت عدالتها ويطلب الحكم وينفعل سائر  
ما هو وسيلة الى الاثبات ووكيل المدعي عليه ينكر ويطلب في الشهادة  
ويدفع جهده وتقبل شهادته الوكيل على الموكل وكذلك فيما ليس



وكيل فيلانيما هو وكيل فيه الا ان عزل قبل الخوض في الخصومة ولو  
اعترف الخصم بالوكالة فللوكيل اختصاصته لكن ليس للحاكم ان يحكم بالوكالة  
كما قاله المجوهري المهورى وللخصم ان يعتنع من اختصاصه حتى يقيم بينة  
بوكالة قال وفائدة جواز الخاصة مع جواز الاستناع فيها الزام الخ  
للوكيل لا دفعه للوكيل اي لانه قد يجيب الى الخاصة فيلزم الحق بحكم الحاكم  
ولا يجب عليه دفعه للوكيل بدون اثبات وكالة قال شيخ مشايخنا واهل  
من فوائده ايضا انه لو اقام بينة بوكالة لا يحتاج الخصم في الزامه الخصم  
بالدفع للوكيل الى اعادة الدعوى بخلاف ما لو لم يعترف بها فلا حاجة  
لكن له تخليفه انه لا يعلمها ان ادعى انه وكيل في الخصومة لا ان  
ادعى انه وكيل في الاستيفاء لانه لو صدقه لم يلزمه دفع الحق اليه  
وللوكيل اثبات الوكالة في غيبة الخصم ولو في البلد ولو بدون  
نصب مسخر وتقدم دعوى حق الوكالة على الخصم واذا سمع القاضي  
دعوى الوكيل قبل اثبات الوكالة ظانا انه يدعي لنفسه ثم اثبت  
وكالته استأنف الدعوى قاله القاضي قلت ولعل الجمع بين هذا وما  
تقرر قبله المصريح بصحة الدعوى قبل اثبات الوكالة ان ذلك  
عند علم القاضي بانه يدعي بالوكالة بخلاف هذا ولو اثبت المدعي  
المال في وجه وكيل الغائب فحضره ادعى عزله وانكر وكالة لم يسمع  
منه لان الحكم على الغائب جائز قلت فهل يقيد بما اذا توفرت شروط  
الحكم على الغائب الا يا ذم اي الوكالة في الاقرار عليه فيجوز لانه  
قول يلزم به الشرافة شبه الشرا وسائر تصرفات وقيل لا يجوز لانه  
اخبار عن حق فلا يقبل التوكيد كالشهادة قال الشيخان وغيرها

وهو الاصح

وهو الاصح عند الاكثرين وعليه فهل يجعل مقرا بنفس التوكيد وجهان  
احدهما نعم وهو قول ابن القاضي واختاره الامام وفي الروضة انه اصح عند الاكثرين  
وصورته ان يقول وكلتك لتقر عني فلان بكذا اقول لم يقر عني لم يخبر كما قاله  
القاضي ولو قال اقر فلان علي بالف لم يكن اقرا قطعا صرح به صاحب التعيين  
او اقر عني فلان بالف له علي فواقرار قطعا كما نقله في زيادة الروضة عن  
الجرجاني وغيره **فصل** في الاقرار وهو لغة الانبات من قول النبي يقول اقرا  
اذا ثبت وشرا اخبار عن حق سابق لغيره عليه **والمقرب** **ضربان** **حق الله**  
فعالي المحض كالحق في الزنا والشرب والقطع في السرقة والمخاربة **وهو الاصح**  
المحض كدين المعاملات والمال الماخوذ بسرقة او مخاربة ومهر من اقترانه اكرها  
علي الزنا والقصاص وحد القذف وغير المحض كالزكاة والكفارة ومال المسجد  
فحق **استعلي المحض** **ببيع الرجوع** **في غير الاقرار** **بمخوفه** كزيت اوردت او  
ما زنت او لاحد علي كما قاله الماوردي قال مع احتمال فيه او اتركوني كما قاله  
صاحب التقريب وقال القموني يظهر تحريجه على الخلاف في قوله لا تقموا  
على الحد ولا اريد الحد الا مع المنع او فاخذته فطنته زنا اي او ما سرت  
مطلقا او من حوزة ولو في ثمانية فيسقط كلما وباقية وذلك كقوله صلى  
الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات وهذه شبهة لجواز صدقه في الرجوع  
ولتقرضه صلى الله عليه وسلم لما عزم بالرجوع بقوله لعلك قبلت لعلك  
لمست اباك جنون فلو قتل المحض فعلي قاتله المحض بعد رجوعه الدية  
لا القصاص لاختلاف العلما في سقوط الحد بالرجوع او تم الامام حديث  
رجع في ثمانية مع علمه بسقوطه فعليه المال لا القصاص لما ذكره لكن هل  
يجب عليه نصف الدية لانه مات من مضمون وغيره او القسط من توزيع



الدية على السياط قولان اقربها كما قال شيخ مشايخنا الثاني كما لو ضربه زابدا  
عليه القذوفات ولو شهدوا باقراره فكذبهم ولو قبل الحكم به كان قال  
ما اقررت لم يقبل لانه تكذيب للشهود والقاضي او كذب نفسه في اقراره  
فقبل ولو قال لا اتحد وفيه او امتنع من تسليم نفسه او هرب فليس يرجع لكن  
يكن عنه في الحال فان رجع والاخذ فان لم يكن عنه فمان فلا ضمان ولو  
اقر بالزنا مثلا وقامت البينة عليه ثم رجع عن اقراره فهل يسقط  
لله لانه لا اثر للبينة مع الاقرار وقد بطل او لا بقا حجة البينة كالم  
شهد عليه ثمانية فرد اربعة وجهان قال الماوردي الامع عندي  
اعتبار اسبقها قال شيخ مشايخنا وينبغي تقييد محل الخلاف بما قبل  
الحكم او بعده وقد اسند اليهما معا واطلق فان كان بعده وقد  
اسند الي احدهما فقط فهو المعتبر قطعا ثم راي الزركشي اشار  
الي بعض ذلك اشترى وظاهرا حيث اعتبر الاقرار فاسقطه بالرجوع  
جاز العمل بالبينة بشرطها وقد يجبه حيث لم يسند الحكم الي خصوص  
احدهما اعتبار البينة مطلقا لانها في حق الله اقوي من الاقرار لقبول  
الرجوع عنه بخلاف حق الادمي فان الاقرار فيه اقوي ولهذا ثبت  
به من غير حكم بخلاف البينة فيكون هو المعتبر والحكم مسندا اليه  
مطلقا ولو اقر بالسرقه ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمي لا يقطع  
ولو اقر بالزنا ثم قال حددت ففي قبول قوله في الحد احتمالا لان للروايات  
قال بعضهم في باب البغاة من الرافعي عن التتمة ان من عليه حد  
اذا ادعى انه اقيم عليه صدق ان كان اثنه باقيا على يده وكذا ان  
لم يكن اذا ثبت باقراره وسكت عليه الرافعي وهو جزم منه باحد

الاحتمالين

الاحتمالين انتهى وقد علم مما تقدم في شرح كلامه ان فائدة الرجوع عن الاقرار  
بالسرقه والمحاربة سقوط القطع وتحتم القتل دون المال واصل القتل وعن  
الاقرار باكراهها على الزنا او بالزنا بها حد الزنا لا سهرها في الاول ووجه قد فيها  
في الثاني واقتضارا لمصنف على صحة الرجوع لا ينافي استحبابه الذي رخصه  
في الرخصة في الاقرار بالزنا والشرب ومثلها غيرها من متعلقات حقوق  
الله تعالى كما هو ظاهر نصيب للمقر بالسرقه رجوع ليسقط القطع دون  
المال نحو لم يسرقه من حرز ولا ينافي استحباب الرجوع كما قال الزركشي  
ما ذكره في الشهادات ان من ظهر عليه حد استحجب له ان ياتي  
الامام ليقيم عليه لفوات الست لان المراد بالظهور ان يطلع على زنايه  
من لا يثبت الزنا بشهادته فيستحب له ذلك اما المقر فيستحب له الرجوع  
لما روي كما يستحب الرجوع عن الاقرار يستحب الست على نفسه بان لا  
يظهر المعصية لحد او بعذر فافلها رها خلافا لمسحبه اما التحدث  
بها تفكرها او مجاهرة فحرام قطعا وترك الشاهد الشهادة بها ان  
راه مصلحة وكذا ان لم يبر مصلحة فيها على الاوجه عند شيخ مشايخنا  
فان ر المصلحة في الشهادة شهد ومحل استحبان تركها اذا لم يتعلق  
بتركها ايجاب حد على الغير فان تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا  
لزم الرابع الاداويج وللغاضي التعريض لمن جهل وجوب الحد بان اسلم  
قريبا او اسلم بعيدا عن العلما ممن اثم بما يوجب شيئا من حقوق الله  
بان ينكر ما اثم به ستر المقيح ان لم يكن بينة والا لم يجزه التعريض  
لما فيه من تكذيب الشهود ومن اقر بذلك بالرجوع عن اقراره وان كان  
عالمًا بجواز الرجوع وللشهود بالتقوى ان راه مصلحة والا لم يجز ولا



بعرض ما يستحق الادمي من عقوبة او غيرها فلا يعرض في السرقة  
بما يسقط الغرم وانما يسعى في دفع القطع كما انه في حقوق الله تعالى  
يستحب السرور في حقوق العباد يجب الاظهار والتعريض كقوله في  
الزنا لعلك لامت وفي شرب الخمر لعلك ما علمته خمر وفي السرقة لعلك  
سرق من غير حرز وخرج به المخرج كقوله ارجع عن الاقرار فبحم لانه  
امر بالكذب **وحق الادمي مطلقا لا يصح الرجوع عن الاقرار به ولا يجوز**  
**كتمه** بل يجب الاقرار به ليس في منه ولا كتم الشهادة به مطلقا  
ولا التعويض بما يسقطه كما تقدم والفروق ان حق الله تعالى مبني  
على المسامحة وحق الادمي على المشاحة نعم ان صدقة المقر له في الرجوع  
بطل الاقرار ان لم يتعلق به حق الله تعالى فان تعلق به كما لو اقر بحرية  
عبد ثم رجع وصدقه العبد او ادعي جارية وحكم له بما يمينه فاولاها  
ثم كذب نفسه وقال ليس لي وصدقه الجارية لم يبطل الحرية في الاولى  
ولم يحكم بترك الولد في الثانية ولا ترد الجارية على المدعي عليه في الاصح ولو  
اقر بنسب بالغ ثم رجع وصدقه ففي قبول رجوعه وجهان ورجح منها  
صاحب الودع تبع للقرآن وغيره المنع قال الماوردي واختلف  
اصحابنا في المقر به فقيل كلما جازت المطالبة به وقيل كلما جاز  
الانتفاع به وهو اصح انتهى وقوله جازت المطالبة به اي عند  
تلفه كما هو ظاهر وحسين بن زيد يظهر التقات بين القولين وتقتصر  
صحة الاقرار مطلقا **الاقلية** شرائط البلوغ فلا يصح اقرار  
صبي نعم من اقر بالبلوغ باحتمال او حيفي ممكن صدق بلايين  
وان قرض ذلك في خصومة بنحو بطلان نكره لانه لا يعرف الا من جهته

فلو بلغ

فلو بلغ مبلغا يقطع فيه ببلوغه قال الامام فالظاهر ايضا انه لا يخلو  
انه كان بالغاً حينئذ لانتمها الخصومة ولو ادعي الغايري البلوغ بالا  
حتلام وطلب سهمه عن المقاتلة خلق وجوباً ان انهم واخذ السهم  
فان لم يخلو لم ياخذ شيئا واستشكل الاسوي تخليفه هنا بعد  
تخليفه للبلوغ وان فرضت خصومة كما مر واجاب شيخ مشايخنا بان  
الكلام هناك في وجود البلوغ في الحال وهناك في وجوده فيما سمي لان  
صورتهما ان ينازع المصبي بعد انقضاء الحرب في بلوغه اي مع وجود بلوغه  
في الحال ويحتمل ان يؤخذ ما هنا على اطلاقه ويجاب باستثنا  
ذلك لمصلحة الاحتياط لمزاحة الغائبين ويرد عليه انه قد يتوفر  
هناك ادعي الاحتياط مع انهم يلتفتوا اليه اما البلوغ بالسن  
فلا يثبت الا بيمينه خيرة تذكر عدد السنين لا خلافا لائمة  
فيه نعم بوجه الاكتفاء باطلاق الفقيه الموافق فلو شهدت بانه  
بالغ ولم يعينوا اباي وجده بلغ سمعت كما في الانوار في اخر الشها  
دات عن القفال ولو اطلق الاقرار بالبلوغ ولم يعين انه بالاحتلام او  
السن ففي قبوله وجهان قال الاذرعي والمختار استفساره انتهى ولا  
يبعد ترجيح القبول حملا على البرهنة المقبولة منه ولو اقر ثم ادعي انه  
صغير مع الامكان صدق من غير يمين او ثم ادعي انه كان صغيرا  
حينئذ واحتمل صدق بيمينه وعلى المقر له فيهما اليمنة ببلوغه  
بالسن او بمشاهدة التزال وباقراره بالبلوغ فلو انتهى في الاولى  
الى حالة يتحقق بلوغه فيها ورام خصمه تخليفه انه كان حين الاقرار  
صبياً لم يخلو كما اخذ ما تقدم اولا عن الامام ولو رجع واقر انه



كان بالغاحينيد قال الامام يقبل وفي كلام الاصحاب ما يدل على انه  
لا يقبل وطريق قبوله ان يدعي انه بلغ بعد ذلك ولو اقر انه بالغ ثم  
ادعي انه غير بالغ لم يرجع اليه ولو باع شيئا وادعي المشتري انه صغير  
والبيع فاسد قال ابن الصباغ ينبغي ان لا يخلف لان المدعي بقربان  
اليمين لا يستحق عليه لصغر فان ادعي عليه بعد بلوغه انه كان  
صغيرا حينئذ خلق وفي فتاوي القاضي لو ادعي ما لا من جهة صبي  
فقال المدعي عليه من تدعي من جهته بالغ فقال لا القيم اخلف انك  
لا تعلم انه صغير فلم يخلف قالوا لا يخلف وهل يخلف الصبي انه  
صغير فيه وجهان وهذه المسائل في مختصر الكفاية والتجريد  
**والعقل** اي التمييز فلا يصح اقرار من زال عقله بنحو جنون او  
اعما او نوم او سكر لم ينعقد به كان اكره على شرب المسكر وتناوله  
لدوا او لظنه ما فان قلنا ي بده صح اقراره فلو اقام بيينة بزوال  
عقله حين الاقرار استلزم تفسير زواله او عرف له حاله الجنون  
وافاقه فاقر ثم ادعي انه كان في جنونه قبل في الاصح الا ان تقوم  
بيينة بخلافه ولو اقر في صحته انه فعل شيئا في حالة جنونه  
فان كان حقا بدنيكا لقصاص لزمه الحال دون العقوبة او  
مالبا لزمه **والاختيار** فلا يصح اقرار مكره كن ضرب ليقر فلو ضرب  
ليصدح اقراره حال الضرب وبعده نقله في الروضة عن الحكم  
السلطانية واستشكله ولو ادعي بعد الاقرار انه كان مكرها  
فان وجدت امارا على الاكراه من نحو حبس او ترسيم صدق  
بيمينه والا فلا وانما تثبت الامارة باعتراف المقر او

بالبينة

اعارته الابه انتهى ووجه الوجهين عدم الضمان اخذ من قاعدة ان  
ناسد كل عقد كسعيحه وما ذكره الماوردي في الرهن هو الموافقة  
لاشترط الاصحاب كون المرهون به دينيا قال بعضهم ومنع اخذ  
الضمين بالعين خلا للراجح المعروف في بابيه وقال بعضهم الظاهر  
تحصيل هذا بالابتداء وما ذكره الاصحاب هناك في الروام انتهى وفيه  
نظروا الاوجه ان كلام الماوردي يخالف لما ذكره في ضمان الاعيان  
كما تقدم في فصل الكفالة بدليل تعليله بما ذكره ولو كانت العارية  
عبدن فقتل احدهما الاخر عمدا فاقضى المالك ضمن المستعير  
فيمتها كما قال ابو شيكل وغيره وفرن وغيره بين هذا ونظيره من  
الغصب بان المستعار يقضى رقبته دون جنابته والمغصوب يقضى  
رقبته وجنابته فاذا اقتضى المالك من المغصوب فقد استوفى متعلق  
المغصب وسقط عن الغاصب حكم الغصب في الرقبة وفي هذه الجنابة  
واذا اقتضى المعير فقد استوفى شيئا لا يتعلق به بالعارية ولا يضمنه  
المستعير فيبقى حكم العارية بحاله وهو ضمان العبدن فليتأمل  
وظاهر كلام المصنف كغيره ان العارية مضمونة بالقيمة وان  
كانت مثلية كالخشب والحجرو به جزم في الانوار واقتضاء كلام  
جميع وقال ابن ابي عمرون يضمن المثل بالمثلي وجري عليه السبكي ومحل  
ضمان العارية اذا لم يكن المعير مستحقا للمنفعة فقط كسائر موصفي  
له بها فان كانت الاجارة فاسدة ضمتا والقوار على المستعير كما صرح  
به البغوي ومن هنا يعلم الجواز الاعارة لما لا المنفعة فقط لكن  
بشروط كون المستعير ممن يجوز ابداع تلك العين عنده كما يجتهد



الاذن قال ووجه ظاهر ولم اره فضا اما اذا تلفت بالاستعمال المأذون  
فيه كان سحاق الثوب او انما حقه باللبس وتلذذ الدابة بالجماع والركوب  
المعتاد وانكسار السبق في القتال فليس غير مضمون عليه ولو اختلفا  
هل تلفت بالاستعمال المأذون فيه او بغيره فالوجه وفاقا لما انفي  
به بعض مشايخنا ان القول قول المستعير لان الاصل براءة ذمته ولا  
يرد عليه ان يده به ضمان لانه بمعنى انها سبب في الضمان اذا وجد  
سببه وهو التلف بغير الاذن لا بمعنى انها سبب للتلف على الاطلاق  
ولا يضمن ثياب العاوية كتياب الماخوذ بالسوم لانه لم ياخذها  
لاستعمال ولا سوم ولا ولدها حتى لو تبعتها ولدها او ولدت عنده  
كان امانة شرعية فاذا امكن من رده ولم يرده ضمنه ويضمن كاف  
الدابة وغيره **فصل** في الغصب وحقيقته كما في الاثر او ضمانا  
وانما الاستيلاء على مال غيره عدوانا وضمانا فقط الاستيلاء عليه  
اي بغير اذن بلا تعدد كلبيس ثوب مودع غلطا وانما فقط الاستيلاء على  
محترم لا مالمية له عدوانا وخرج بقولنا بغير اذن استيلاء على الوكيل  
والمودع والمتاجر والمستعير والمرتب **ومن غصب** من اهل الضمان  
ما لا يمتثل الاحرار ذلك بان نقل المنقول لا يمتثل بقصد حتى نظر ليشر به  
او بحد مثله او ركب الدابة او جلس على الفراش ولو بلا نقل ولا قصد  
استيلاء اولم يدخلها لكنه اخرجها عن داره ودخلها وان لم يقصد الاستيلاء  
اولم يدخلها لكنه صار بعد استيلائها او دخل دار غائب يقصد  
الاستيلاء ولو ضعيفا لا بعد استيلائها على صاحبها او ركوب الدابة استخدام  
العبد كما قال ابن كج وبوافقه قول القاضي فبين اعطي عبدا انسان شيا

ليوصله

52  
بالبينة او باليمين المودودة والكراهة لمزيد لا بقدر في اقراره  
لغيره ولو تعارض بيننا الكراهة واختيار قدمت بينة الاكراه  
لان معها زيادة علم الا ان تشهد بينة الاختيار بانه كاف  
مكرها وزال الاكراه ثم اقر فتقدم على بينة الاكراه لذلك  
**وان كان اقراره** ومثله الاختصاص كما هو ظاهر **اعتبر فيه**  
ليصح شرط رابع وهو **الرشد** ولو حكما فلا يصح اقراره بحجور وسفه  
بما لا يصح بغيره كاتلاف المال وجناية ترحيله ويلزمه ما وجب  
بدلك ولا يرد على المصنف لان المقرب ليس مالا وانما استتبع  
المال وبطلان اقراره بالتصرف كالباع معلوم مما ذكره في الحرجان  
تصرفه غير صحيح ولا يشترط التعرض لهذه الشروط في صحة  
الشهادة بالاقرار ويكفي ان الظاهر وقع الشهادة على الاقرار  
الصحيح قال الشيخان قال الاصحاب وما يكتب في الوثائق انه  
اقر طابعا في صحة عقله ويلوغه احتياطا وقضيه كلامه  
صحة اقراره بحجور الفلسفي ذلك صحيح لان اقراره بالمال صحيح  
مطلقا وان رد في بعض الصور بالنسبة للغير ما حتى لا يتراحبهم المقصر  
له كما تقدم بيانه في محله واما بطلان اقراره بالتصرف في  
اعيان ماله فمعلوم مما ذكر في الحرجان انه لا يصح تصرفه في اعيان ماله  
وصحة اقراره الرقيق وذلك ايضا صحيح فان اقراره صحيح مطلقا  
وان رد في بعض الصور بالنسبة الى السيد حتى لا يتعلق به ولا يكسبه  
بل يذم منه هو يطالب به اذا اعتق فان اقر بما يوجب حد الزنا او شرا  
وسرقة او قصاص كقتل وقطع فهو مقبول فان عفي عن القصاص



بما يتعلق برقبته وان كذبه السيد ولا ينزع في السرقة المالا في يده  
او يدعيه الا ان صدقه السيد فان كان بالغاً فان صدقه السيد  
بيع فيه ان لم يختر فداه فان فضل شي من المال بعد البيع لم  
يبتع به بعد العتق والا تعلق بذمته يبتع به بعد العتق وان  
اقر بما لا وما يوجب كالتلف فكذلك فان صدقه السيد تعلق  
وبن الاتلاف برقبته ببيع فيه ما لم يختر فداه ودين المعاملة بذمته  
يبتع به اذا عتق والا تعلقا بذمته يبتع بهما اذا عتق فان  
كان ما ذونا له في التجارة واقر قبل الحجر عليه او مع تصديق السيد  
له بدين صرح بان سبب التجارة او بان ما في يده من الاعيان مقبوض  
بسوم او بعقد فسخ بنحو عيب او اقالة او خيار قبل في حق السيد  
وتعلق بما في يده من مال التجارة وبالكسبه حتى المجددة قبل عتقه  
فان فضل شي طوي به بعد العتق والا فكغير الماذون في تفصيله  
المتقدم لانه فيما بدا ما ذكر لا يزيد عليه وصحة اقرار المكاتب  
وذلك صحيح ايضا فانه كالحرفي قبول اقراره في المدين والمال  
وبوردي مما في يده فان عجز نفسه ولا مال معه فديون معاملته  
يود بها بعد عتقه وارش جنابة في رقبة تودي من مئنه واقرار  
المبعض وذلك صحيح ايضا لكن ان اقر بدين اتلاف فهو فيما يقابل  
جزء الحرية كالحرفي يقضي مما ملكه مطلقا وفيما يقابل جزء الرق كالتبقي  
فان صدقه السيد تعلق بجزء الرق والا فبذمته او بدين معاملة  
قال في الروضة كاصلها فمتي صحى تصرفه قبلنا اقراره عليه و  
قضينا لا مما في يده ومتي لم نصحى فافراة كقرار العبد وحاصله

كما هو ظاهر قبول اقراره مطلقا بقدر ما يقابل حرسته حتى يقضى مما ملكه  
مطلقا وفي قدر ما يقابل رقه هذه التفصيل قال شيخنا في مشايخنا والظاهر ان  
ما لزم ذمته في نصفه الرقيق لا يجب تاخير المطالبة به الى العتق لانها انما  
اخرت في كامل الرق لعدم ملكه والمبعض ملك انتهى وقد ينظر فيه بان  
ما يده مختص بجزء الحرية لاحق فيه لجزء الرق القوي متعلق الرق فقد  
يقع وجوب تاخير المطالبة الى العتق مطلقا واعلم ان تصحيح تصرف المبعض  
ثابت مطلقا لان حكمه حكم الاقرار جزما في صحة تصرفه بالبيع ونحوه كما  
صرحوا بذلك نعم ان كان بينه وبين سيده مهابة توفى المقر في نوبة  
سيده على ذمته وحينئذ فلا يخفى انه لا وجه لقبول اقراره على اذالم تكن  
مهابة او كان في نوبة نفسه لان تصرفه في هذين المالبين لا ينافي السيد  
وانما يتعلق بنفسه فحكمه فيما يتعلق بقدر الرق فيه كما لعبد ايضا  
فلعل ما ذكره محول على ما اذا كان بينه ما مهابة فان اقر في نوبة السيد  
قبل الحجر عليه قبل في حقه ايضا والا فلا بخلاف ما اذا لم تكن مهابة  
او كانت النوبة لنفسه فان القياس ان يقال ان لم يستنه السيد في  
التصرف لم يقبل اقراره عليه والاحتكام كالوكيل الحر لاستقلاله حينئذ  
فلتأمل والمراد بدين المعاملة حيث لم يقع التلاف في المثل والقيمة  
لا التمس على الاصح في التقوم وحيث صححت كما في الماذون والمبعض  
نفس الثمن مثلا ولو اقر العبد بما للسيد لم يصح قال البغوي فان بان  
انه كان حرا صح ولو اقر بعد العتق بالتلاف مال قبله لزمه المال وظاهره  
لزم جميعه وان كان اكثر من قيمته مع انه لو اقر حال الرق واقتضى المال  
بيعه لم يلزم ما زاد على قيمته وقد بوجه ذلك بان الحق لم يرتبط هنا



الا بالذمة وانما ينظر الى القيمة اذا تعلق بالرقبة لئلا يجمع التعلق بها  
وبالذمة جميعا وكذا الواقع وشيئا بجبانته في الصغير قال الملقني  
وينبغي تقييده بما اذا لم يكن علي وجه يسقط عن المحجور عليه فان كان  
كذلك كالتقراض والمبيع فلا ينبغي ان يواخذ به قال البغوي كلما يقبل  
اقرار العبد فيه فالدعوى فيه تكون على العبد وما لا يقبل كالمال  
المتعلق برقبته اذا صدقه السيد فالدعوى على السيد فلو ادعى في  
هذا على العبد ان كانت له بينة سمعت كذا في الروضة هنا عن البغوي  
قال الاسدي والراجح انها لا تسمع على العبد كما ذكره في الدعوى بانته  
ولو اقر الامام بما رويت المال نفذ اقراره كما في الاثر وعن المذهب  
اقرار الولي يسع شي من اموال محجور كما لا يزيد قبل او بانه لم يقبل او اقر  
من تحت يده مال الجبهة وقف هو ناظر به لم يسمع اقراره قال ابن الصلاح  
ولو قسمه على رباب الوقف بعد ذلك لم يغرر قطعاً ولا يخرج على قول  
الغرم بالجلولة لان اليد ليست له كما لو اقر ان الدار التي كانت في يد  
زيد لعمر واسترني وظاهر انه لو حصل ذلك في ملكه بعد عمل حينئذ يفتقر  
اقراره ويمكن ان يفارق مسألة الامام بقدرته على تعليق اموال بين  
المال بجائنا وقول المصنف وتفتقر صحة الاقرار الى ثلاثة شرائط لا ينافي  
افتقاره الى زيادة عليها مما هو مبين في المطولات **واذا اقر من**  
**وجدت فيه تلك الشرائط ابتدا اوجوب باعني دعوى بجهل كقول**  
**له على شي او كذا اوافق مع لان الاختيار يقع بينهما كما يقع مفصلاً**  
**ووجب عليه بيانه ورجع اليه في بيان** بينهما بين بقول وجبة شعير  
وقع باذمخانة وحدث فذوق وحق شفعة ووديعه ونجس يقتني

ككلب

ككلب معلم وغير محترم لا ورسلام وعبادة مريض الا في له على حق ولا بما  
يحرر اقتناه كخنزير وكلب لا تنفع فيه وحق غير محترمة فان قال له عنده  
شيء مع بيانه بذلك ولو قال له على مال ولو مع وصفه بخير عظيم او  
خطير او كثير او اكثر من مال فلان او مما شهد به الشهود او حكم به  
الحاكم قبل بيانه باقل ما ينمو وكذا بما لا يتمول من المال كتمرة وخبث بر  
كما تلاء عن حكاية الامام عن العرفيين واقراره لا بما لا يتمول ككلب  
وحلدميته فان امتنع من البيان فان لم يكن معرفته بدون جبن فان مات  
قبل البيان بين وارثه فان امتنع فقبل بوقفاً اقل متمول من التركة والظاهر  
جميعها وان امكن معرفته بدون جبن فذلك بان يحمله على معرف  
فيرجع اليه وهو قانع احدها غير حسابي كقوله له على من الدراهم  
زنت هذا الصخرة او قد ما باع به فلان فريسه والثاني حسابي  
وله طريق محله المطولات وحيث بين ما يقبل فكذلك المقر له  
انه حقه فليبين المقر له جنس حقه وقدره وصفته وليدع به  
ويحلف المقر على نفيه فان كان ما بين به من جنس المدعي به كان بين  
بماية درهم وادعى المقر له بماية درهم فان صدقه على ارادة الماية  
ثبتت وحلف المقر على نفي الزيادة وان كذبه بان قال له بل اردت  
ما بين حلتي انه لم يرددها وانه لا يلزمه الاماية فلو نكاه عن هذه  
اليامين حلتي المقر له انه يستحق المائتين ولا يحلف على الارادة لانه  
لا يعلمها وان لم يكن من جنسه كان بين بماية درهم فادعى خمسين  
ديناراً فان صدقه على ارادة الماية او كذبه في اركانها بان قال له  
انما اردت الخمسين ووافقه فيها على ان الماية عليه ثبتت لانها فيها



عليها وان لم يوافق عليها فبطل الاقرار بها كان في الصور  
 الاربع مدعي الحسين فيخلق المقر على نفسه في الاربع وعلى ثلث اركانها  
 في صورتي الكذب **ويصح الاستئذان في الاقرار** كغيره لان الاستئذان  
 معهود في القرآن وغيره وفيما اذا كان بخير اذ اوانه المعروفة كاستئذان  
 او احط او اذ ارك كذا وجهان قال في المطلب وحقيقة الخلاف  
 راجعة الى ان الاعتبار باللفظ او بمعناه ووجه المنع انه وعد  
 بالاستئذان انتهى والوجه الصحة قال الروياني او قال علي درهم  
 دانقا فمقتوله الا انفا وانما يصح **اذا اتصل به** اي بالقرار اي  
 بصيغته بحيث يعد معه كلاما واحدا فلو فصل بينهما بكلام اجنبي او  
 سكوت لم يصح فلا يفيد شيئا نعم يغتفر الفصل اليسر بسكينة تنفس  
 او عجا وتذكر او انقطاع صوت كما نص عليه في الام قال الشيخان والاتصال  
 المشروط هنا ابلغ مما بين الايجاب والقبول لانه يحتمل بين كلام الا  
 تين ما لا يحتمل بين كلام الواحد انتهى فيض هذا الفصل اليسر  
 عذر مما تقدم وان لم يضر هناك ويشترط فيه ايضا ان يقصده قبل  
 فراغ صيغة الاقرار وان لم يقارن اولها بان تاحرفان تقدم  
 فله يسقط اعتبار هذا الشرط بحصول الارتباط بالمستئذن المتقدم  
 اولافيه نظر ولعل الاقرب الثاني وعليه فله يشترط قصد الاخر به  
 قبل التلفظ به او تكفي مفارنته للتلفظ به فيه نظر والوجه الثاني  
 وعليه فله يعتبر بمقارنته لجميع اللفظ او يكفي مقارنته لبعضه  
 فيه نظر ولعل الاقرب الثاني وان يسمع به غيره قال في الانوار  
 والا فالقول للمقر له بيمينه اي في ثلث الاثبات به بخلاف ثلثي مجرد

له  
 اي الاستئذان

السماع

السماع فلا اثر له وان لا يستغرق المستئذن منه كعشرة الاثلاثة او الا  
 سبعة فان استغرقه كعشرة الا عشرة لم يجمع فلو عقب المستئذن بما  
 يخرج به عن الاستغراق بخوله على عشرة الا عشرة الا خمسة صح الا  
 ستئذان فيلزمه خمسة لان عشرة الاخفة عشرة لزمه خمسة والغني ما حصل به  
 فلو قال له على عشرة الاخفة الا عشرة لزمه خمسة والغني ما حصل به  
 الاستغراق ولا يجمع المغفر لاني المستئذن ولا في المستئذن منه فلو قال  
 له على درهم ودرهم ودرهم الا درهمين او له على درهمان ودرهم الا  
 درهمين لزمه ثلاثة لان المستئذن منه اذا لم يجمع مغفره كان الدرهم  
 الواحد مستئذني من درهم واحد وهو مستغرق فيلحقوا في هذا  
 تخصيص الاستئذان بالرجوع للاخير من المتعاطفات بالواو وتضمن  
 القاعدة في مثله الرجوع للجميع فيكون اللازم في الصورة الثانية  
 درهمان فقط فلا بد من تخصيصها بما يخرج نحو ذلك ونحوه على  
 ثلاثة دراهم الا درهمين او درهمين او ثلاثة الا درهمين  
 ودرهمين لزمه درهم لان المستئذن اذا لم يجمع مغفره لم يبلغ الا  
 ما حصل به الاستغراق وهو درهم ولو قال له على المن درهم  
 ومائة دينار الا خمسين قال الماوردي والرويان ان اراد  
 بالخمسين المستئذنا جنسا غير الدراهم والدينارين فيل او اراد احد  
 الجنس او معا قبل منه وان فات البيان عاد اليهما وعلى هذا  
 هل يعود الاستئذان الى كل منهما فيسقط خمسون دينارا  
 وخمسون درهما او يعي دالهما نصفين فيسقط خمسة و  
 عشرون من كل جنس وجهان قال الاسنوي في الكواكب

لهم



صحح الروابي الاول ولم يصحح الماوردي شيئا انتهى وقضية ذلك ان  
 العود اليهما مختص بحالة فقد البيان بخلاف ما اذا اراد جبا  
 اخر او احد الجنتين وفيه خفا لان ارادة ذلك لا تنافي العود اليهما  
 ولا تقتضي الاختصاص باحدهما او بالجميع قلت هما في المعنى  
 واحد كما لا يخفى فلا فائدة في تعيين احدهما ومنع الاخر ومن هنا  
 يظهر تخصيص ما تقدم من تخصيص الاستثناء بالآخر من التفتت  
 بما اذا اتخذ نوع المستثنى منه فليتامر ولا فرق في صحة الاستثناء  
 بين تاخير المستثنى منه وتقديمه كما اطلقه المصنف فلو قال له  
 علي الا عشرة مائة صح ولا بين الاثبات والتفي كما اطلقه ايضا وهو  
 من الاثبات نفى ومن التفي اثبات فلو قال له علي عشرة الا ثمانية  
 الا اربعة لزمه ستة ولو قال له علي عشرة الا خمسة لم يلزمه  
 شيء لان عشرة الا خمسة خمسة فكانه قال ليس له علي خمسة  
 ولو قال له ليس له علي شيء الا عشرة لزمه عشرة ولو قال له  
 علي شيء الا خمسة لزمه تفسير الشيء بما يزيد علي خمسة فان قلت  
 الزيادة لتلزمه تلك الزيادة ولو قال له علي عشرة الا خمسة  
 او عشرة الا خمسة الا عشرة لزمه خمسة ونفي ما حصل به  
 الاستغراق ومنه يستفاد بطلان الاستغراق وان كان  
 في الاثبات وال لزوم وفيه تغليب عليه وهو اي الاقرار بهما  
 او غيره لا جني او وارث في حال الصحة والقرار في حال المرض  
 للموت كذلك سوا في الاعتداد بهما وعدم ترجيح تقديم  
 احدهما علي الاخر لان الظاهر انه محق ولا يقصد حرمان بعض

ليس مع

الورثة فانه انتهى الي حالة يصدق فيها الكذب ويتوب  
 فيها الفاجر حتى لو اقر في صحته لرجل بدين ثم في مرضه لآخر  
 بدين استوى يا في المضاربة في التركة بنسبة دينهما او اقر في  
 صحته بدين لرجل ثم في مرضه بعين لآخر قدم ذوا العين بها  
 وان لم يوجد غيرها فم للورثة في الحال الثاني في تحليق المقوله  
 ان باطن الامر كظاهره فان نكلا حلفوا وسقط اثر الاقرار كما اعتمد  
 ذلك الا ذرعي وغيره وان حكى عن القفال خلافه ولو اقر بدين  
 واقباضها في الصحة ولو اقر في المرض فذلك  
 لكنه وصية اوله بقيد بصحة او مرض او قال في عين معرفته  
 فهذه ملك فلان حمل علي حال المرض لان الحادث يقدر بان  
 رين وكذا لو اقر باعناق او ابراء بتقييد ولا يرد ذلك علي  
 قوله سوا كما هو واضح **فصل** في العارية بتشدد اليها  
 وقد تخفف وهي اسم لما يعار وللعقد **كل ما يمكن الانتفاع به**  
 انتفاعا جازيا فانه المتبادر شرعا من الاطلاق فخرج ما لا ينتفع  
 به كحار من وكذا الجحش صغير علي ما هو قضيه قول الجواهر  
 ما جازت اجارته جازت اعارته وما لا فلا وعلي هذا فالمراد  
 امكان الانتفاع به حالا وقضية ذلك امتناع اعارة الارض  
 للزراعة اذا لم يثبت الاشتغال بها ولا بعد ما فيها حالا وقد  
 يفرق ويحتمل الاكتفاء في العارية المقيدة بمدة بيات الانتفاع  
 في بعضها والفرق بين العارية والاجارة في مثل هذا المقادير  
 يمكن وعلي هذا تصح اجارة الجحش المذكورة مدة يتاين فيها



الانتفاع به وما ينتفع به انتفاعا محرما كالات الملاحم وكبارية  
للمتعة اما اعارتها للخدمة فجائزة ان كان المستعير محرما او  
امراة او ممسوحا او كان يستعيرها من مستاجرها او الموصي  
له بمنفعتها او زوجها وتكون مضمونة عليه ولو لبلا الجان  
يسلمها مالكها وكذا ان كانت هي صغيرة لا تشتهى او تبعة  
كما صححه في الورقة والا فلا تجوز لكنها تصح كما قاله الغزالي  
وجزم به ابن الرفعة وعلمه بان المنع في ذلك لغيره كالبيع وق  
النداء وجعلنا بآية الصحة عدم وجوب الاجرة لكن قال الشيخان  
يشبه ان يغال بالفساد كالاجارة للمنفعة المحرمة وهو الذي  
يشعر به اطلاق المحرم في الجواز و فرق الاسنوي بين عدم  
الجواز هنا وجواز اجارتها والوصية بمنفعتها للاجنبي علي  
ما دل عليه عموم كلامهم ان المستاجر والموصي له يمكن ان  
المنفعة فيعبران ويوجزان بان يخلوها ان امتنع عليهما  
الانتفاع بانفسهما والاعارة اباحة له فقط واذالم يستبح  
لنفسه لم تكن له فائدة وبحث الاذرعى تحريم اعارة الغلام  
الجميل للخدمة من عرف بالفجور بالغلمان والجارية الحسنى من  
عرفت بسحق او قيادة ونظر في جواز اعارة الامة الكافرة من  
المسلمة لخدمتها التي لا تنفك عن رويتها وقال الزركشي لا  
لاستئجارها فانه انما يحرم نظر الزايد علي ما يبدوا من المهنة  
وفيما واذلك يمكن معه الخدمة وما ذكره من انه انما يحرم نظرا  
لزايد احد راين في ذلك ثابتهما انه يحرم نظرا جميع بدنها

وقضية امتناع العارية كالاجنبي ولو موصى الاجنبي ولم  
يجد من يخدمه الا امراة فاستعارها لذلك صح للضرورة ان قال  
الاسنوي وسكنوا عن اعارة العبد للراة وهو كعكسه بلا  
شك ولو كان المستعير او المعار خنثي حرمت اعارته احتيا  
وفي صحتها ما تقدم عن الغزالي وغيره مع بقاينه في الجملة  
كعبد ودابة ودار وثوب وان تلف بالاستعمال بعض  
اجزائه فخرج ما لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاك عينه  
كالاطعمة للاكل والشموع للوقود والصابون للغسل وكذا  
النقود علي الاصح لكن قال الشيخان السابق الي الفهم من كلام  
الاصحاب ان الخلاف اذا اطلق اعارتهما فاما اذا صرح بالاعارة  
للتزيين فينبغي ان يقطع بالصحة وبه صرح المتولي وبحث  
شيخ مشايخنا الحاق الاطعمة بها في ذلك والضرب علي صورتها  
بالثوبين ونبة اعارتهما للتزيين بالتصريح باعارتهما فان  
قلت هلاصحت اعارة نحو الشمع كاعارة الثياب لان  
فنا اجزايه بوقوده كفتنا اجزا الثياب بلبسها وقد صحت  
اعارتهما لو مطلقة بحيث تقضي جميع اجزاها بالاستعمال  
ومجرد شربة الفنا هنا وبطوة هناك لا ينهض فارقا قلت  
الفرق بينهما ان نحو الوقود لا يتقوم الا بفنا الاجز انخلان  
اللبس يتقوم بدونه وان افضي اليه بواسطة التكرار و  
لاستمرار فتعامله والمراد بالجواز في قوله جائز اجارة او استعارته  
هو الحلال الصادق بالكراهة كما في اعارة الوقيق المسلم للكافر



واستعارة الكافر له واعارة امة قبيحة او صغيرة لا تشترى لا  
جني وكذا ايعارها فيما يظهر وبالوجوب كما في اعارة الثوب لدفع  
اذي حر او برد واستعارته لذلك والظاهر ان له طلب الاجرة  
اذا لا يلزمه بذل ملكه مجانا وان وجب بذله كما يجب اطعام المظفر  
مع جواز طلب البذل ثم ان وجد عقد بلفظ الاجارة فان صح وجب  
المسمى وان لا فاجرة المثل او بلفظ العارية فهل هو عارية نظر اللفظ  
فيكون تجايزا من الجانبين او اجارة نظر المعنى ينبغي ان يجري فيه ما قاله  
فيما لو عقدت الوكالة بلفظها وشرط فيها جعل معلوم وقد رجع صا  
حب الرض هناك تبع الدروري انهما وكالة فيكون الاصح هنا انها اعارة  
لكن يظهر هنا انها عارية فاسدة وان كانت الوكالة صحيحة لان  
الوكالة لا تنافي في العوض بخلاف العارية ثم رايت الشيخ هنا ذكر اني  
نحو قوله اعتركت دارى شهر من اليوم بعشرة دراهم هل هو عارية  
فاسدة او اجارة صحيحة وجهاين واقتضى كلامهما كما قال الاسنوي  
تعليل الثاني اعتبارا بالمعنى وبه جزم في الانوار لا بقول اذ اذى  
طلب الاجرة الى الاجارة الصحيحة او الفاسدة تارة والعارية  
الفاسدة اخرى فافى قولهم بوجوب العارية فيما ذكر ولا شبهه ان  
امرادهم العارية الصحيحة لا ناقول لا منافاة لان المراد انه يجب  
العارية وتكون صحيحة حيث لم يطلب اجرة فان طلبها ادى للمال  
الى ما ذكرنا وهذا في غايه الرضوخ والمراد بالمنافع في قوله اذا كانت  
منافعة اي اعير لها ما ينتفع به منه الشامل للاعيان لا ما يتقابلها  
فقط والا لزم فساد واستدراك حمل قوله اثارا لا اعيانا كالخنة

في العبد

في العبد واللبس في الثوب والسكنى في الدار والمنبر والاغسال بالمال  
وسنن العورة به اذا كان كدرا فقد صرح الاسنوي بعقوبة اعارته  
لذلك قال فان الشروط فيه موجودة والمقدار الذي يتشرب به  
العبد من ضرر الاستعمال بمثابة الاجر المنسحقه من الثوب عنده  
انتهى ويمكن الفرق بينهما اخذ مما قدمناه في الفرق بين التوقيد  
والليس وقضية ما وجه به انه لو كان الما يسير بحيث يستهلكه  
المنبر به بالكلية لم تقع العارية وهو قريب ولو اعاد ما قبله  
لفعل بخسه كما في الغسلة الاولى من المغلطة فهل تقع العارة  
لا مكان الانتفاع مع بقاء العين والانتفاع بها في نحو اطعام اربعة  
الامر انه يلزم تنجس الماء وهو جائز لمثل هذا الغرض او لا يجوز لان  
التقيس اتلف للعين شرعا وهو كالتلف فيها حافيه نظر وقضية اطلاق  
المصنف كغيره الاول فخرجت الاعارة لاستفادة الاعيان فلا  
تقع لكن ذكر الشيخان في الروضة واصلها انه لو دفع شاة الى رجل  
وقال ملكك درهما ونسلها فهي هبة فاسدة وما حصل في يده  
من الدر والنسل كما لمقبوض بالمهبة الفاسدة والشاة مضى بالعا  
رية الفاسدة ولو قال ايجت لك درهما ونسلها فهو جهران احدهما انه  
كقوله ملكك والثاني انها اباحة صحيحة والشاة عارية صحيحة  
وبه قطع المتولي زاد في الروضة هذا الصبح واختاره القاضي ابو  
الطيب وصاحب الشامل وحكم هذان والمتولي بالصحة فيما اذا اعاد  
الشاة لياخذ نسلها او اعارة شجرة لياخذ ثمرها قال لا فعلي هذا قد  
تكون العارية لاستفادة عين وليس من شرطها ان يكون المقصود



بحرود المنفعة بخلاف الاجارة انتهى وعلى هذا فالشرط في العارية  
ان لا يقتضي المقصود بها استهلاك عينها الا ان يكون المقصود  
بها العين فتصح اعارة الدواة للكتابة بمدادها دون اعارة  
مدادها للكتابة منه ودون اعارة بعض الاجسام لحكها والا  
كحال ما يتصل منه او اكله للتداوي به مثلا كما صح اعارة  
الشاة للبنها والشمعة لشمزها دون اعارة نفس اللبن والشمعة  
ثم رايه الاسنوي لما ذكر مسألة الشاة والشمعة قال وقياسه للجواز  
في الكتابة من الدواة الا ان يفرق بالاستحالة في انتهى والاوجه ملتقة  
ولان لم تأثر هذا الفرق هنا **وبحور العارية** حالة كونها مطلقا عن  
التقييد بمدة **ومقيدها** معلومة وانما ذكر الحال ميلا الى الجانب المعني  
فان العارية هنا بمعنى العقد وفي الحالين للمعبر الرجوع متى شا  
وللمستعير الرد متى شافري جازية من الجانبين فتتفسخ بموت  
احدهما وجنونه واعنائه والمجر عليه بسفه وكذا بالحجر على المعبر  
بفلس كما بحثه شيخ مشايخنا واذا انفسخت او انتهت لزوم  
المستعير او ورثته ان كان ميتا او وليه ان جن او حجر عليه بسفه  
ردها فورا وان لم تطلب كما لو طيرت الريح ثوبا الى داره وان  
كان الرد هناك بالتولية فان اخذ الورثة فان كان لعدم تمكنهم  
منه فهي مضمونة في تركه المستعير ولا اجرة والا فري مضمونة عليهم  
مع الاجرة وموت الرد في هذه الحالة عليهم وفي الاولى على التركة  
فان لم تكن تركه فليس عليهم غير التولية وكالورثة فيما ذكره الولد  
ولو انتفع المستعير بعده رجوع المعبر جاهلا به لم تلزمه

الاجرة

الاجرة واستشكل بان الضمان لا يختلف بالجهل وعدمه واجاب  
الزركشي بان ذلك عند عدم تسليط المالك وهنا بخلافه فالاصل  
بقا تسليطه وبانه المقصر بترك الاعلام وقضيته انه لو انتفع  
بعد موته او نحو جنونه جاهلا به لزمته الاجرة اذ لا اعتداد بما  
سقطت تسليطه مع خروجه عن اهلية الاباحة مع انتفاع  
تقصيره بترك الاعلام وهو غير بعيد وقد تلزم من الجانبين  
كان كفن اجني ميتا بنا على الامع من بقا الكفن على ملك الاجني  
فيمتنع الرجوع قبل الدفن وبعده او استعار ارضا الوفن ميت  
وقد منع في قبره فيمتنع الرجوع ولو قبل مواريثه ولا اجرة ايضا  
كما صرح به الماوردي والبقوي وغيرهما لان العرف عرفا بده والميت  
لامال ويؤخذ منه عدم الاجرة ايضا في مسألة الكفن السابقة او  
استقارة سفينة فطرح فيها مالا وهي في اللجة او آلة لسقي محترم  
وبخشي هلاكه او ثوبا لبودي فيها مكن به وقد اهرم بها فيمتنع الرجوع  
في الثلاثة مع الاجرة كما بحثه في المطلب في الاولى والمبينة في معناها  
وقد تلزم من جانب المعبر فقط كما لو قال اعبروا دارى بعد موت  
لزيد شعرا او نذرا ان يعبر مدة معلومة وان لا يرجع ومن جهة  
المستعير فقط كما هو اسكان المعتدة وفيما لو استعار آلة الاستقا  
لتطهير وقد ضايق الوقت وظاهره انه اذا رجع المعبر في هذين فله  
الابقا بالاجرة **وهي** اي العارية بمعنى الشيء المعار على طريق الاستخدام  
اذا تلفت هي او بعضها بغير الاستعمال المأذون فيه ولو في حاله  
الاستعمال وبقا سحابه وبلا تقصير كان سقطت حال سيرها



في يده او تخرج ظهرها لا بسبب الاستعمال وفي يدها لكها  
المستعان به في تحصيل تلك المنفعة كما لو قال الرجل احمل متاعي  
هذا علي دابتك فحمل مالك الدابة متاعه علي دابته فتلفت اي  
لا بسبب الحمل او استعار ثوبين للحرث عليهما واستعان بما  
لكهما فخرن عليهما فتلفت اي لا بسبب الحرث كما جزم به في التمهيد  
ونقله في الفتاوي عن الاصحاب في الاول مع صرح به بعض المتأخرين  
في الثانية وهي كالاولي بلا شبهة بخلاف مال الكره رجلا بحمله  
علي دابته فحملها وتلفت في حال الحمل في يدها لكها ومال الكره لاني  
خذ هذه الوديعة واحفظها في هذه الصندوق لان كلام المذاهب في  
في الاول والصندوق في الثانية غير مستعار **مضمونة علي المستعير**  
لخبري داود وغيره العارية مضمونة بقيمتها يوم تلفها كما لا يخفى  
بالسوم ولو اريد تلفها ما بيع الشرعي شمل غصبها وسرقها و  
معلوم ان القيمة حينئذ للحيلولة وفي الاثر ارايه لاجرة علي  
المستعير لمدة الغصب والسرقة ان لم يتعد وهو ظاهر ولو شرط  
كونها امانة او ضمانا بقدر معين لم يختلف الحال اذ الشرط لا يغير  
العارية فيما كان اقتضاه كلام الاسنوي في الاول وصرح به  
المتولي في الثانية وان توقف فيه الاذرع او اخذ بها رهنا او ضمينا  
لم يجز لانها لا يصحان بالاعيان او شرط ذلك فيها بطلت فاذا اخذها  
المستعير ضمنها وفي ضمان المنفعة وجهان جاريان في كل عارية بطلت  
بشرط ذكر ذلك الماوردي وخالفه القفال فقال اذا وقف كتابا  
علي عامة المسلمين واشترط في الوقف ان لا يعار الا برهن لم يجز للمأثر

ليوصل الي بيته بغير اذن سيده انه يكون غاصبا له لانه لو استعاره  
لذلك ضمنه وفي فتاوي البغوي انه ان كان المحضيا يري طاعة  
غير سيده واجبة فيما يامر او صغيرا او مميزا لکن قاله الذي  
استعمله الي استاجرته من سيده او بعث الزوج عبد زوجته  
في شغله دون اذنها او بالعكس مميزا او غيره ضمن والا فلا  
وكالمجلس علي الفراش ونحوه اخذ اما في فتاوي البغوي من انه  
لو راي لقطة في الطريق فوضع رجله عليها ثم بضمها فان تحمل  
عليها ضمن وقال المتولي فمن راي شيئا مطروحا علي الارض فرفعه  
برجله ليعرف جنسه ولم ياخذه حتى ضاع لم يضمنه لانه لم يحصل  
في يده واستشكله بعضهم علي ما تقدم عن البغوي في القائل  
لان الاستيلاء هنا اقوي ويحجب باحتمال تنفي المتولي الضمان  
هناك ايضا والسوية البغوي بينهما في الضمان او الفرق بان  
يجزى الرفع بالرجل لا بعد استيلاء فاليتمام بخلاف مجرد رفع المنقول  
لا يكون غصبا له اخذ من تقييدهم بالنقل نعم ان كان حفيضا  
يتناول باليد عادة فمجرد رفعه غصب له كما هو واضح والكلام  
في منقول ليس بيده ماما بيده بنحو وديعة فمجرد انكاره غصب  
بلا توقف علي نقله بخلاف مال الدخلة دار الغائب لغير تفرج ونظرها  
هل يقع له لو يتخذ مثلها او لا بقصد شيء فلا يكون غاصبا لها بل  
ولا يضمنها وان تلفت وهو فيها بخلاف مال الزوج المنقول من يده  
دي ماله لذلك فتلف في يده او بعد وضعه لا بين يدي ماله  
فانه يضمنه اي بقيمة يوم التلف اذ لا غصب كما هو ظاهر لان



يده عليه حقيقة فلا يحتاج في اثبات حكمها الى قرينة وعلي  
العقار حكيم فلا بد في تحقيقها من قرينة قصد الاستيلاء  
لقول في القصد قوله يمينه وحيث جعل غاصبا للدار ففي  
كونه غاصبا لا متعة فيها وجهان احدهما لا الا ان يمنع  
المالك منها وبه اجاب المتولي وثانيهما نعم وبه اجاب  
القاضي في كتاب الاسرار والخوارزمي في الكافي والخلاف  
كالخلاف فيمن اشترى دارا ومتاعها فغلب البايع بينهما  
ما اشتراه هل يكون قابضا للمتع قال الا ذري الاقرب انه  
غاصب ويحتمل انه ان قصد الاستيلاء او منع المالك فغاصب  
والا فلا ولو استولى على بعض الدار كان غاصبا له فقط او شارك  
المالك وفي معناه غيره ممن يده على الدار بحق كالمودع في الاستيلاء  
عليها كان غاصبا لنفسها وان كان قوتها والمالك ضعيفا نعم ان  
كان ضعيفا لا بعد مستقليا على المالك لم يكن غاصبا لمشي فاك  
الا ذري هذا الغرض فيما اذا كان المالك بمفرده في الدار مع الغاصب  
لا غير ام لا فرق بين كون المالك واهله وولده معها في الدار وهل  
يفرق الحال بين كون الدار معروفة بملك صاحبها ام لا لم ارف في ذلك  
شيا انتهى ولو حضر صاحب الفرائس مع الغاصب ولم يزعمه هو عنه  
لكنه بحيث يمنعه المقر فيه كان غاصبا للنصف فقط اخذ اما  
ذكر في الدار والمراد بحضوره مشاركة الغاصب في الجلوس عليه  
لا مجرد وجوده هناك من غير جلوس والا فلا معنى حينئذ لقصر الغصب  
على النصف كما لا يخفى وحيث لم يجعل غاصبا للدار فقط جزم بعض

المؤخرين

المؤخرين يلزم اجرة المثل وبعضهم بعدم الملزوم ووجه في المادام  
الاول حيث قال بعد كلام ساقه ما نصه يؤخذ منه مسئلة كثيرة الوقف  
تنقص بدخل غير داره او بستانه على سبيل التزهر دون الغصب  
والظاهر انه يلزمه الاجرة وقد قال صاحب التمه فعمل جلس مع  
غيره على بساطه بغير اذنه يلزمه الاجرة وان لم يزعم المالك في  
مسئلته اولى بالوجوب ولا يشكك عليه ما في فتاوي القاضي الحسين  
انه لو دخل سارق دارا فساكن فلم يمكنه الخروج زمانا وبقي محتفيا لا  
يجب عليه اجرة المثل لانه لم يستول عليها بازالة يد المالك بخلاف  
الغاصب انتهى والفرق ان الداخل للتزهر يقصد الانتفاع كالمجالس  
على البساط بخلاف السارق فان الضرورة ادهقته انتهى لزومه ان  
كان المصسوب باقتياده اليه ولو بوضعه عنده ورد الدابة الى  
اصطبله ان علم فيها ولو بخير ثقت او اليه كيله او اليه امين غير ملقط  
غصب منه كودع ومستاجر ومرتهن وعبد المالك فيما اخذه باذنه  
واختص به كونه والفرقة كسماة يعمل بها وفي الرد الى المستعير  
وجهان يزويده مطلقا كالولد والمرة والبيض وسمى الدابة والجار  
عنده فان تعذر رده لنحو اباي فللمالك اخذ القيمة للحيلولة  
اقصى ما كانت من الغصب الى المطالبة قال الاسنوي وينبغي اذا  
زادت القيمة بعد هذا ان يطالب بالزيادة لانها على ملكه  
بل قد تخذ القيمة للحيلولة مع رده كما لو حملت الغصوبة في  
الغاصب بخلافه اذا سلمها للمالك وجب عليه ايضا قيمتها  
لحيلولة لان المالك لا يباع نقله الاسنوي في الغارزة عن



الغاز الطبري وافر وتملك القيمة كما قال جيع منهم القاضي  
والامام ملك قرض لانها تنفع بها على حكم ردها او رد بدلها  
عند رد العين فينفذ تصرفه فيها كالقرض وقضية ملكها ملك  
قرض امتناع تعويض جارية محل للمغصوب منه كما قال بعضهم  
لكن السبكي حزم بالجواز ونقل في جواز الاستمتاع ترددا عن  
ابن ابي الدرم تنقيرها وعليه فيمكن الفرق بين ما هنا والقرض  
ولا يلزم المالك قبول القيمة ولا يصح ابراءه عنها اذ ليست حقا  
ناشئة في الذمة فلو ظفر الغاصب بالمغصوب منه فليس له حبسه  
لاسترداد القيمة بل للمالك استرداده ورد القيمة بزيادتها  
المتصلة والغاصب رده واسترداده كذلك فان اتفقا بعد  
رده على ترك التراد فلا بد من عقد او قبلة لم يحتج اليه ولا يجوز  
ابدالها بغير تراض وفي معنى استرداد المالك للمغصوب عتقه  
باعثا له او موته في الايلاد واخراجا عنه ملكه بحرق وقف للغاصب  
استرداد القيمة حينئذ ولو نقل للمغصوب الي بلد اخر فلا يملك  
مطالبته برده الي بلد الغصب واخذ قيمته منه للحيلولة بينه  
وبينه ان كان بسافة بعيدة والاطالبه بالورد فقط قاله الماوردي  
قال الاذري وهذا قد يظهر فيما اذا لم يخف هرب الغاصب او  
تراويه والا فلا وجه عدم الفرق بين الماضين ولو ظفر بالغاصب  
في بلد لم ينقله اليه فظاهر ان له مطالبته برده اليه بان يذهب  
اليه لتسليمه له او يوكل فيه والقياس ان له مع ذلك اخذ القيمة  
للحيلولة ولا فرق في ذلك بين المثلي والمقوم كما هو ظاهر ثم راي

فيما

فيما لو كان المغصوب مثليا باقيا وظفر بالغاصب في غير موضعه قل  
الماوردي ليس له مطالبته بمثله والسبكي وابن الصباغ ان لم يكن  
لنقله موته طالبه بمثله والا فان استوفت قيمة البلد من او كانت  
قيمة بلد الظفر اقل فله المطالبة به او قيمة بلد الغصب اكثر  
تخير المالك بين ان ياخذ قيمة بلد الغصب او يصبر حتى يعود  
اليه وياخذ عين ماله واذا اخذ القيمة ملكها ولم يملك  
الغاصب الطعام انتهى فليتامل فيه **واشترط نقصان** كان اي  
نقص قيمته حتى باعتبار الزيادة الحادثة عنده سواء كان  
النقص بسبب الاستعمال كان لبس الثوب فابله او لا كذهاب  
البكارة وسقوط يد العبد بافاد سماويه وقطعها حدا او  
وقودا فلو سمن عنده ثم هزل ثم سمن ثم هزل كان عليه ارش  
نقص السمين نعم ان كان بجناية على ماله ارش مقدور من الحر  
كقطع يده فان كانت منه لزمه اكثر الامرين من ارش نقص القيمة  
ومن مقدار المقطوع او من اجنبي طولما بقدر المقدور وقراره  
على الاجنبي وطولب الغاصب فقط بما زاد عليه من نقص القيمة  
او من المالك لزم الغاصب الزايد على المقدور من نقص القيمة فقط  
ولو لم تنقص القيمة بان بقيت بحالها او زادت لم يجب عن المقدور  
على الغاصب في الاول وعليهما في الثاني لكن القرار على الاجنبي ولا  
شي في الثالث كما هو ظاهر اخذ ما تقدم فيه وحيث وجب  
الارش فلا مطالبة به قبل الاند مال كما في المر لا احتمال حدوث  
نقص يسير بان الي النفس او شركة جارح بخلاف ما لو انتفى النقص



في الافة السماوية فلا يجب شي كما صرح به الاصحاب في الخضاء كالأفة  
مخوها كالعقود كما هو ظاهر يجمع انه لا ضمان فيها الا بالنقص ولا  
نقص او في الجباية علي ما لا مقدرة له بان لم يبق نقص بعد الاند مال  
لانه المعتبر لم يطالب بشي كما صرح به الشيخان لكن لو قطع اصبا  
منه زينة ويرى ولم يتقص قيمته قال ابن سريج لا شي عليه وقال  
ابو اسحق يلزمه ما نقص ويقوم قبل المبرور والدم سايل للضرورة  
ولك ان تقول قد تقرر في الجبايات انه اذا لم يبق نقص بعد الاند مال  
اعتبر اقرب نقص اليه فان لم يوجد نقص فرض القاضي شي  
باجتماعه لبلاتقوت الجباية بلا تقابل وحينئذ فان كانت الجباية  
هنا من الغاصب لم يعقل الا الوجوب عليه بل هو اولى من جباية  
غير الغاصب لان تمام العصب الي جبايته وان كانت من غيره  
لم يعقل ايضا الا الوجوب عليه كساير الجباة اذ لا معنى لمخالفة  
هذه الغيرة وعلى هذا فالمتجه مطالبة الغاصب ايضا للحصول في  
يده وان كان القرار علي الجاني كما لو كانت الجباية علي ما لا مقدرة ولا  
فما الفرق فاطلاق الشيخين نفي المطالبة مشكلا وعليه ففضية  
موافقه ابن سريج في مسألة الاصبع السابقة الا ان يفرق  
بين العصب وغيره علي انه يحتمل تصور ما قالاه بالجباية من غير  
الغاصب وارادة نفي المطالبة قرارا لا مطلقا فليتامل واجرة مثله  
سليما قبل النقص ومعينا بعده حتي المدة المستقبلة بعد اخذ  
قيمة الا ببق الجبلولة لبقا حكم العصب سوا استوفى منفعة كاذ  
سكن الدار واستخدم العبد ولبس الثوب او لا بان لم يفعل

76  
شيان ذلك فلو احسن العبد المعصوب منافع لزم الغاصب  
اجرة اعلاها لا اجرة الكمال استحالة وجود عملين مختلفين في وقت  
واحد ذكره القاضي وغيره قال الرزكسي ويؤخذ منه تخصيص  
ذلك بما لا يمكن الاتيان معه بصفة اخرى فان امكن كالجباية مع  
الحراسة ضمن الاخرى ايضا ولو صاد المعصوب ولو غير محرم كما  
صرح به المصنف وغيره سيدا كان الصيد للمالك فضمن الغاصب  
اجره في زمن صيده ايضا قال الرازي لانه لو كان في يده مال له ربما  
استعمله في غير ما اشتغل به فلا تدخل الاجرة فيما اكتسبه ولو تقاطعت  
الاجرة في المدة ضمن كل بعض من ابعاض المدة باجرة مثله ولو  
ابق المعصوب وعمل لآخر باجرة فللسيد اجرة مثله علي المساجر  
علم اوجها وما اتفق عليه او دفع من الاجرة تعلق بذمة العتق  
كما قاله في الانوار ولو غصب ارضا وبنيا بها دار الزمة قبل  
البناء اجرة العرصه وبعده اجرة الدار ان بناها من ترابها  
والا فاجرة العرصه **فان تلف** المال المعصوب كله او بعضه  
باتلاف او افة سماوية ضمنه اي التالف الغاصب مثله  
او وجد وان طر اغلا او رخصه ان كان له مثل بان  
كان مثليا وهو ما حصره كيد او وزن وجازا السلم فيه  
كتراب وخماس وحديد وبتز ومسك وعنبر وكان في  
وثيل وجهد وصوف وقطن ولزججة خلا لا في  
الرفعة وعنبر ورطب وان وقع للشيخين في الزكاة  
خلاته وفواكه رطبة ويقول ودقيق ولحم طري وجبن



جافة لا معيبة كما في فتاوي ابن الصلاح وحلوله وان  
كان فيها ما خلا من خالف كشيخ مشايخنا وادهان  
وان غليت والبان وسمن ونخيض خالص ودرهم  
ورنايز ولو يغشوشة ومكسرة وسبايك وما وان  
اغلي ونخالة كما افي به ابن الصلاح فان انتقام وجود  
المثل على اخذ القيمة فوجها مبيان على جواز اخذ  
القيمة ارسى العيب مع القدرة على الرد وقضيته ترجيح  
المنع وبه جزم الامام لكن صحح الروياني الجواز قال القولي  
والظاهر ان محلها اذ لم يوجد منها لفظ صالح للتخليك فان  
وجد ظهر الجزم بجوازه وان فقد المثل الى دون مرحلتين  
حسا او شرعا بان وجده بالكثير من ثمن مثله او منه من الوصول  
اليه مانع لزمه القضي قيم المصوب من وقت الغضب الى  
النقد ان كان المثل موجودا عند نفس المصوب والا فالي  
التلف كما قال في الروضة واصلها انه القياس واذا غرم  
القيمة ثم وجد المثل فلا ترادو للمالك ان ينتظر وجود المثل  
ولا ياخذ القيمة كما في الروضة عن البيان والبحر عن ابي اسحق  
ولو كان التلف بغير بلد الغصب فله مطالبة بالمثل في اي  
بقعة شام البقاع التي وصل اليها من المبلدين وما بينهما  
مطلقا فان فقد المثل فيها حسا او شرعا غرمه اقصي قيمها وان  
ظن بها ظفربه في بلد لم تكن قيمته فيها اكثر والطريق امن  
طالبه فيها بالمثل والا فبما قضى قيمة ما وصل اليها من البقاع

فليس

فليس له مطالبة بالمثل ولا للغاصب تكليفه قبوله ولو تراضيا  
باخذه له يمكن له تكليفه مائة النقال قاله الشيخان ولو اخذه على  
ان يغيرها له لم يجوز قاله السبكي كالبعوي والمأخره هنا ونيابته  
من الاقصى للفصل فلا تراد فيما لواجتماعها وصل اليها  
ووجد المثل فيما تقدم وحيث ضمن المثل بمثله فمحلله اذا بقي  
له قيمة ولو ليس بيرة جدا كما اقتضاه اطلاقهم وان تردد فيه  
المتأخرون والا كان غصب جده في الصيف او ما في مغارة  
واجتماع بعد تلفه في الشتاء في الاولى او علي شرط ثم في الثانية  
لزمه قيمة المثل في الصيف في الاولى او في مثل تلك المغارة في  
الثانية وهي للفصل فلا تراد ولو اجتماع في الصيف او في مثل  
تلك المغارة او ضمنه **بقيمة المثل** كما تقدم وهو المقوم  
كالجوان والياب حال كون قيمته **اكثر** ما اي القيم التي كانت و  
حصلت من يوم **الغضب** **الي يوم التلف** لتوجه الرد عليه حال الزيادة ولا  
عبارة بالزيادة حال التلف كما لا عبارة بالنقص بالكساد ولو غصب ثوبا  
قيمه عشرة ثم صارت درهما او عشرين ثم تلف لزمه عشرة في  
الاول وعشرون في الثاني ولو تلف في غير بلد الغصب اعتبر قيم  
اكثر البقاع التي وصل اليها كما تقدم في المثل ويعتبر نقد بلد  
التلف قال الاسوي ومحلله اذ لم ينقله والا فيجده كما في الكفاية اعتبار  
نقد البلد التي يعتبر قيمته وهو اكثر البلد من قيمة وفي البحر عن  
والده ما يقارب عملا محلا وجوب النقص الحقيقي ولو صار متقوما  
او مثليا اخر او المتقوم مثليا او متقوما اخر كما جعل الدقيق خيرا



او السهم شيرجا او الشاة لحما او الحلي انما تلف عند الغاصب  
 اخذ المالك المثل في الثلاثة الاول بخير في الثالث منها بين  
 المثلين الا ان يكون الاخر اكثر قيمة فيؤخذ في الثالث وقيمته  
 في الاولين واخذ اقصي القيم في الرابع فان لم يتلف رده مع ارض  
 نفسه كما هو معلوم وخرج بتقييدنا الغاصب بقولنا من اهل  
 الضمان اي لذلك الشيء بحسب ذلك الحال غاصب الميراث فان لم يضمنه  
 ورده اذ اقامت عنده وكذا وكذا اجرة مثله كما يجئ شيخ مشايخنا  
 بنفسه فيما يظهر لا يضمنه اذا قتله وان لم يكن على وجه اقامة الحد  
 على الوجة عند شيخ مشايخنا خلافا لتفصيل ابن العماد والعبد اذا غضب  
 مالا سيده فانه وان لم يضمن رده لكن لا ضمان عليه بسببه وللربي اذا  
 غضب مالا سمس او زمي ثم اسلم او عقدت له ذمة بعد تلفه او اتلافه  
 فلا ضمان عليه بسببه والباغي ونحوه اذا غضب لاهل العدل شيئا  
 واتلفه في القتال بسببه فلا ضمان عليه وغير المميز لصغير وجنون  
 اذا امر بغضب شيئا وتلافه فان الضمان يتعلق بالامر دونه وبتقييد  
 المصنف بالمال اي المقتول غيره كالاختصاص وما لا يتمول فانه وان  
 وجب رده لكن لا ضمان فيها والمتبادر من المال الاعيان وان اطلق  
 على المنافع كما صرح الرافعي في الوصايا باندر اجرها فيه ويتصور <sup>عضيها</sup>  
 وحدها في الوصي بمنفعته ابدأ اذا غضبه الوارث لكن لا يتاقي فيه  
 جميع الاحكام التي ذكرها المصنف اذ لا يتصور فيها رد ولا ارض  
 نقص ولا اجرة مثله مع ضمان قيمتها اذا تلفت كما هو معلوم وانما  
 تجب قيمتها اذا تلفت بتقويت او دونه وهي اجرة مثل وفي حكم المال

المسجد

المسجد والشارع والمقبرة وعرفة ومني ونحوها فيجب ردها برفع  
 اليد عنها وارض بنفسها كما هو ظاهر واجرة مثلها لكن بالتقويت  
 دون الفوات فان شغل بعض المسجد بمتاع فان اغلقه وجب اجرة  
 جميعه والا فاجرة موضع المتاع فقط ومثله في ذلك غيره مما ذكر  
 معه كما هو ظاهر وهو مصرف الاجرة فيه مصلحة كما قاله المتولي والغزالي  
 والنوري في فتاويهما وان افني ابن رزين بانها لمصالح المسلمين  
 ومثله في ذلك فيما يظهر غيره مما ذكره **فصل** في الشفعة  
 وهو حق قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك  
 به او ضمة <sup>حصة</sup> والشفعة <sup>حصة</sup> اي ثابتة **بالملكية** اي بسبب الشراكة حتى  
 لا يجزى على مسلم ومكانت على سيده وقيم نحي مسجد وبیت مال بالمصلحة  
 بان كان لنحي المسجد او بيت المال شقص مملوك له بشر او غيره ثم باع  
 شريكه وراي قيمة المصلحة في الاخذ وشريكه موقوف عليه اذا باع  
 شريكه الاخران جواز تقسمة الملك عن الوقف وهو الصحيح ان كانت  
 افرازا او ليحمل له بعد انفصاله لا قبله بان مات احد الشريكين  
 بعد استحقاق الشفعة عن حمل لا الموقوف عليه من مسجد او غيره  
 ولا لقيم حمل له ولو بعد انفصاله فيما لو مات احد الشريكين عنه  
 ثم باع الاخر ولغيره من الورثة الاخذ بها وهل هنا وفي صورة  
 شريكه الموقوف عليه السابقة للجميع او بنسبة حصته فيه نظر والذي  
 يظهر هو الاول لان جهة الحمل والوقف لعدم استحقاق الاخذ  
 لها كعدم وكما لو عرض احد الشريكين فان لاخر اخذ الجميع دون  
 الجور ولو مع التلاصق روي البخاري عن جابر رضي الله عنه قضي

تملك



رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لو يقسم فاذا و  
فعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة واما خبر جابر الدار  
احق بالدار ونحوه فمحمول على الشريك لان جميع اجزا ملكه مجاورة  
لجميع اجزا ملك شريكه فهو احق باسم الجار من الملاصق جميعا  
بين الاخبار نعم لو قضي للجار ولو شا فعبابها حتى لم ينقص حكمه  
ولو جهل احد الشريكين ببيع شريكه فقام المشتري بان ظنه  
وكيل البائع او فاسده وكيله في قسمة املاكه لم يسقط حقه من  
الشفعة وان صار جاري بن قال بعضهم لانه استحق الشفعة قبل  
القسمة المقرونة بالعدو وليست كبيع حصته جاهلا والفق  
ان الجواز نوع اتصال فقد يودي الى التاذي بضيق المرافق وسوا  
لجوار وهذا اختلف في ثبوت الشفعة به وقال بعضهم لا يبعد ان  
يكون اخر بالشفعة متضمنا لنقص القسمة فلا جوار حين الاخذ  
وعلى الاول لا يرد ذلك على قول المصنف دون الجوار لان المواد فيه  
الجوار في الابتداء ويؤخذ من كلامه انه لو كان بينهما ارض واحدة  
فيها اشجار او ابنية فباعها مع حصته من الارض لم تثبت  
الشفعة الا في الارض لعدم الشركة في الاشجار والابنية  
وانما تجب الشفعة بالخلطة **فيما** اي مشترك **ينقسم** اي يمكن  
انقسامه انقساما يجبر الشريك عليه اذا طلبة شريكه بان  
يمكن بعد الانقسام الانتفاع به من الوجه الذي كان قبله  
ولا اعتبار بامكان نفع اخر **و** **لا ينقسم** كذلك وان امكن  
انقسامه في الجملة فلو كان بينهما دار او طاحونة او حمام

77  
او بئر فباع احدها نصيبه فان كان المبيع كبيرا بحيث يمكن جعل  
الدار دارين او الطاحونة شنتين كل واحدة حجران والحمام حمامين  
او كل بيت منه بيتين والبئر بئرين بان يبني فيهما ويحصل لكل واحدة  
بياض يقف فيه المستسقي ويلقي فيه ما يخرج منها ثبتت الشفعة  
فيه والا فلا ولو اشترك اثنان في دار صغيرة لاحدها عشرة  
وللآخر باقية فان باع صاحب العشر نصيبه فلا شفعة للآخر  
اذا يجبر على القسمة ولو طلبها صاحب العشر وان باع الآخر  
نصيبه فلصاحب العشر الاخذ اذا يجبر على القسمة لو طلبها صاحب  
الباقى وقوله فيما ينقسم تنازعه واجبة والخلطة وفيه اشارة  
الى ان علة ثبوت الشفعة دفع ضرر مونة القسمة واستحدا  
المرافق في الحصص الصابرة المية وهو الصحيح ثم عطف عليه بالتفسير  
وتقييده قوله **وفي ما** اي وفي مشترك **لا ينقل** عادة وقوله  
**من الارض** صلة ينقل ثم مثل ما لا ينقل بقوله **كالعقار** اي الارض  
وغيره مما يندرج في بيعه كالأبنية والاشجار الرطبة وثمرتها  
المقارنة للبيع بلا تاخير عنده وان ابرت قبل الاخذ والطارئة  
بعده العبر المبررة عند الاخذ واصول ما يجوز مرارا وجبر الوحي  
الاسفل والدولاب الثابت في الارض ببعاله فلو بيع منفردا  
او لم يكن العقار مشترك فلا شفعة لما يقال لا يصدق على  
الارض ما لا ينقل من الارض فلا يصح تفسير العقار الواقع  
مثالا له بها لانا نمنع ذلك بل يصدق على كل بعض من الارض  
انه لا ينقل عادة منها ويجوز ان يراد بالعقار معناه اللغوي



وهو الارض والضيعة والكل والفحل وبغيره ما عدا ما تقدم  
وخرج بما لا ينقل المنقول فلا شفعة فيه مطلقا نعم ان كان من  
نواع ما لا ينقل المندرجة لجزء الرخي الاعلى والابواب المنصوبة  
والخانات والرفوف والمساير فله حكمه والمراد المنقول ابتداء  
فلو انهدمت الدار بعد بيعها ثبتت الشفعة في نقضها  
وان صار منقولاً وانما تجب الشفعة بالخلطه فيما ذكر بالثمن  
**الذي وقع عليه البيع** اي بمثله ان كان مثليا وبقيمة وقت  
البيع ان كان متقوما فاذا اراد المشتفع الاخذ بالشفعة  
اخذ بذلك نعم لو زيد الثمن او حط بعضه في زمن خيار  
مجلس او شرط او بسبب عيب في الشقص امتنع المردبه  
كحدوث عيب اخر في يد المشتري لمحق الشفعين كل من الزيادة  
والخط ولو قدر المثلي بغير معيار الشرع كقنطارين فالاصح في الرد  
كاصلها في باب القرض انه ياخذ بمثله قال في المطلب ويظهر ان  
ان الشفع لو ملك الثمن نفسه قبل الاطلاع ثم اطلع انه يتعين  
الاخذ بنفس الثمن لا سيما المتقوم لان العدو له عنه انما كان لتعذره  
ويحتمل خلافه انتهى قال الاذري والاول اصح ولو فقد المثل  
بالمعنى السابق في الغصب اخذ الشفعين بقيمة وقت الاخذ اي  
اختلف الشفعين والمشتري في قدر الثمن صدق المشتري لانه اعلم بما باع  
منه ولو كان عرضا وتلف واختلاف في قيمته وكذلك ولو كان الثمن من جنس  
غير الشفعين بين التعجيل والاخذ حالا والصبر الى المحل ثم الاخذ  
وان حارمت المشتري فان اختار الصبر اليه ثم عن له التعجيل ففي

المطلب

المطلب يظهر ان له ذلك قطعا ولو رضي المشتري باخذه بمحل  
وقال الشفع اصبر الى حله بطل حقه وفيما ذكره المصنف هنا  
مع ما ياتي تنبيه عليه من لو اخذ منه بالشفعة وهو كما في المنهاج  
وبغيره كل من ملك بعاهضة ملكا لازما متاخرا عن ملك الشفعين فلا  
شفعة فيما ملك باوثة او هبة او وصية او نسخ ولا في مدة الخيار  
الا ان شرط المشتري فقط فياخذ منه الشفعين في الحال لان الملك فيه  
له ولا فيما لو استر باع عقارا او بعضه واورده على القيد الاخير  
مالو باع شريك حصته بشرط الخيار له او لم يأنم باع الاخر حصته  
في زمن الخيار بيعت فانه لا شفعة للمشتري الثاني على الاول وان  
ناخر ملكه عن ملكه بل الشفعة للبائع في العقد الاول ان كان الملك  
له بان كان الخيار له وحده كما انها للمشتري فيه كذلك فان وقف  
الملك بان كان الخيار لصا وفقت لعدم العلم بزوال الملك فلو اخذ  
اخذ من حكمه بالملك منهما ثم فسخ عقدها لم يفسخ شفעתه  
كان الزايد في مدة الخيار لم يحكم له بالملك وانما ثبت لذي العقد  
الاول لان سببها البيع وهو متقدم على ملكه فلو قيل متاخرا عن  
سبب ملك الشفع لم يرد ذلك واجيب بان المراد بالملك سببه  
بما راعى انما تنبئين في الصورة الثانية بالاجازة ان الاول ملك من  
حين العقد فملكه لم يتاخر عن ملك الثاني بل تقدم عليه فياخذ منه  
بالشفعة بعد من الخيار وفي قول الموردين متاخرا عن سبب ملك الشفعين  
فصوابه ان يقول متاخرا سبب ملكه عن سبب ملك الشفعين  
اذيرد على قوله مالو باع عامر تبا بشرط الخيار للبائع ثم اجيز الاول



فالاول انتهى واقول بل يرد ايضا على قوله نفس الصورة الموروثة  
 باعتبار شقيها الثاني لانها كما يقصد فيها تاخر ملك الثاني عن  
 سبب ملك الاول يصدق تاخر ملك الاول عن سبب ملك  
 الثاني بالاجرة المتأخرة عن سبب ملك الثاني وهو البيع فلا يندفع الورود  
 بما ذكره اذ لا مرجح لاحد الجانبين فتقوله لو قيل متأخر عن سبب ملك  
 الشفيع لم يرد ذلك ممنوع ولا بد في التملك من لفظ من جهة الشفيع  
 كتملكت او اخذت الاخذ بالشفعة او اخذته بالشفعة مع رضي  
 المشتري بكون العوض في ذمته حيث لا ربا بخلاف ما لو كان بالبيع  
 صفائح ذهب او فضة والتمن من الاخر فلا يكفي الرضي ولا بد من التقاض  
 في مجلس الاخذ او قضا القاضي له بالشفعة اذا حضر مجلسه وان ثبت  
 حقه فيها وطلبه او تسليم الثمن للمشتري فان امتنع من تسليمه خلى  
 بينه وبينه او رفع الامر الى القاضي ليأمره التسليم او يقبض عنه  
 وحيث ملك بدون تسليم العوض لم يكن له تسلم الشقص حتى يودي  
 العوض فان تسلم المشتري الشقص قبل تسليم الثمن فان طالبه وعجز  
 امهلا ثلاثة ايام فان لم يحضره فيها فسح القاضي مملكته **وهي** اي  
 الشفعة **على الفور** بعد علم الشفيع بالبيع ولو باخبار مقبول  
 الرواية او عدد التواتر او معنى وقع في قلبه صدقه فلو لم يعلم حتى  
 مضى سنون فهو على شفعته والمراد كما في المطلب والكفاية بكونها  
 على الفور هو طلبها متى ان مطالب بها لا تملكها قال الاسوي وهو  
 صحيح فلا يضر تراخيه مع وجود المطلب في رايان يبادر ولو بناه  
 الى المشتري او الحاكم لطلبها فان عجز عنهما اشهد وللعقب في المبادأة

العادة

79  
 العادة فلا يكلف العدو له الاشتغال بصلاة واكل وقضا حاجة  
 دخل وقتها ولا يجب الا شهادا اذا سار فردا طالبا او وكافيه  
 بخلاف نظيره من الرد بالعيب وفاق بان تسلط الشفيع على الاخذ  
 بالشفعة اقوي من تسلط المشتري على الرد بالعيب الا ترى ان  
 للشفيع نقض تصرفات المشتري من وقف وهبة وبيع وغيرها لياخذ  
 بالشفعة واذا اشهد فليشهد رجلين او رجلا وامرأتين فان  
 اشهد رجلا لبعث معهما لم يكن لان بعضهم لا يحكم بهما نقله  
 ابن الوفاة عن الرواية ثم قال لا يبعد الاكتفاء بذلك على راي وهو  
 قياس ما قاله في الرد بالعيب وقال الزركشي انه لا قرب وبه  
 جزم ابن حجر في التجر يد فان عجز عن الاشهاد لم يلزمه التلفظ  
 بالطلب وحيث وجب الاشهاد فادعاه وانكره المشتري قال الماوردي  
 والرياني القول قول الشفيع فالذي الان قال البغوي في  
 التعليق اذا وجب الاشهاد ففلا اشهدت فلا نا ولا نا فانكرا  
 لم يبطل حقه قال القموني ويظهر مما في الخلاف المتقدم في الضمان  
 والوكالة قال وكذا لو اختلفا في السفر لاجل الشفعة فان  
 اخرها اي الشفعة بلا عذر يعني اخر المطلب بها بان ترك اعلام  
 المشتري والحاكم بنفسه او نائيه مع القدرة على احدهما وان  
 اشهد او ترك الخروج للمشتري الغائب كذلك حيث لا حاكم  
 مع تيسره او ترك الاشهاد عند العجز عنهما بطلت اي سقط  
 حقه من الاخذ بها بالتقصير بخلاف ما اذا اخرج العجز عنه  
 بان عجز عن المشتري والحاكم والا شهاد كان فقد الحاكم والشهود



وغاب المشتري ولم يأت بالخرج اليه بنفسه او نأيه لئلا يخوف مع  
 عدم رفقة تعتمد ومفطر حر او برد وكس منه او حبه مع عدم  
 من ينوب عنه فيه او مع عذر كما ينتظر حضور بعض الشفعاء  
 اذا كان غايبا وانتظار حلول الثمن اذا كان موجلا وحضور  
 وقت صلاة او طعام او ليس او قضا حاجة او كان في حمام او ليل  
 وكذا حضور وقت دخول حمام عادة وقرب دخول ليل بان لم يبق  
 من النهار مع ما يجاوز مما هو في حكمه من او ايل الليل ما يسمع <sup>الطلب</sup>  
 فيما يظهر وفيما سياتي عن الانوار اشعار بالاول ولا يلزم تحقيق  
 المصلحة والاقتضار على اقل ما يجزي والكالام في مسألة الليل كما  
 هو ظاهر حيث لم يمكنه اعلام المشتري بلا مشقة لكونه عنده  
 او بالقرب منه ونحو ذلك ولو يمكن من استهاد جيرانه ليل او  
 من اطيعه لو كان على طعام فتركه ففي بطلان شفيعته وجريان للقاضي  
 اظهرها لا يطل ولو قرن شغلا يشغل بان فرغ من الاكل ودخل الحمام  
 بطل حقه الا يكون له حاجة مرهقة قاله في الانوار **واذا تزوج احد**  
 الشريكين امرأة او خالعا على شقص من المشتركة او امتعها اياه او صالح  
 به عن دم او جعله اجرة او جعله او فضا سو كان جميع نصيبه ام  
 بعضه **اخذ الشفع** هو الشريك الاخر جوازا **المثل** لتلك المواة وقت  
 الصداق والمثل في الاولى والثانية ومثله المثل لها وقت الاستماع  
 في الثالثة وقيمة الدية وقت الصلح في الرابعة واجرة المثل وقت  
 الاستيجار في الخامس وبعد غام العمل في السادسة وقيمته بعد  
 ملك المستقرض في السابعة وان كان المقترض يرد المثل الصورة

ان

وان كان

وان كان الشفعاء المستحقون الاخذ بالشفعة جماعة اثنين  
 فأكبر استحقاق الاخذ بها على قدر المكان لا على عدد الروس لانها من  
 من افق الملك فيستقدر بقدرها كسب المشترك ونجاحه ونجاة  
 فلو كانت دار بين ثلاثة لكانت لاهل نصفها ولاخر ثلثها ولاخير سدسها  
 فباع الاول حصته اخذ الثاني سهمين والثالث سهما وهذا ما رآه  
 الشيخان كالا صحاب وان نوزع فيه **فصل** في القراض وهو  
 عقد يتضمن دفع مال لاخر ليقرضه والربح بينهما **والقراض** بعينه شرط  
 احدها ان يكون واقعا **للقرض** يشهد بالصادق **والدراهم** والدينار المصروفة  
 الخاصة وتقدم في الشركة ان الناض هو الدراهم والدينار فيما بعده  
 بيان له كما تقدم هناك بخلاف غيرها كالمعرض والمنافع والفلوس والبر  
 السبايل والعلل والدراهم والدينار الغشوشة وان استقر في البلد  
 راجعها نعم ان كان غشها مستهكما جاز القراض عليها كما قاله الجرجاني  
 وشملت عبارته الدراهم والدينار في ناحية لا يتعامل بها فيها ونقل  
 الغزالي الاتفاق عليه وبوافقه قول ابن الرفعة والاسبه جوازه  
 علي نقد ابطاله السلطان وان نظريه الاذرعى اذا عر وجوده  
 او خفي غرقه عند المفاصلة لكن نقل الامام عن شيخه لما قرأها  
 بما يروج من الفلوس **والثاني ان ياذن المالك** او وكيله او وليه للعامل  
 في النقص اذ نام **مطلقا** عن التقييد بنوع او حالة كون المقرض مطلقا  
 عن ذلك او مقيدا لكن فيما يفي في نوع **لا ينقطع** **جود** وقت العقد في موضع  
 المقرض غالبا متعلق بالمتنفي اي ينقطع وان نذر في غير وقت العقد  
 وموضع المقرض وذلك كالبر والنياب والحيوان بخلاف الخيل والبقر

نير



والخز لا دكن وهو ما اخذ شيها من السواد والحمرة واليا  
قوت الاحمر والعبيد الخفيان ولحم الصيد بموضع الغرة  
واوعين المطب حالة وجوده في ذلك الموضع وهل يرتفع  
القراض بانقضاء منه او يستمر حتى يجي وانه من السنة الاخرى  
فيه وجهان ولو اذن فيما نعلم وجوده فانقطع لعارض لم يفسخ  
قطعا واذا اذن له مطلقا تفيد بالعرف او عين له نوعا لم تجاره  
واذا عين البرتناول كلما يلبس من المنسوخ من كتاب او قطن  
او ابرسم او صوف دون الفرش والاكسية والبسط وفي  
المخيط وجهان او الطعام تناول الحنطة دون الدقيق او الفاكهة  
قال في الاستقصا الذي يقتضيه المذهب انه يدخل فيه الربط  
والعنب والبطيخ والرومان والسفرجل وسائر الفواكه دون  
البقول والفنجان والخيارد ولو شرط الا يتصرف الا في سوق معين  
او في البرد دون البحر او عكس صح او لا يتصرف الا في جانب  
معين او الامع زيد او لا تشتري الا هذه السلعة لم يصح  
لثالث ان يشرط رب المال او نائبه له اي للعامل في العقد جزء  
معينا معلوما بالجزئية كالنصف والربع من الربح اي ربح  
جملة المال كفارضتك والربح بيننا فيتنا صفاته وان لم يقل  
مناصفة بخلاف قارضتك علي ان الربح بيننا اثلاثا او ارباعا  
فلا يصح ما لم يبين فان قال قارضتك بالنصف صح قال في الانوار  
والشرط للعامل فلو قال المالك ما شرطت فهو نصيب وقال  
العامل بل نصيب صدق اي العامل بيمينه انتهى فلو شرط

جميع

جميع الربح لنفسه كان شرط في مقارضة شريكه في مال بينهما  
نصفين استوياهما في الربح او شرط جميعه للعامل او سكت  
عن الربح او شرط جزا مبهما نحو علي ان ربحت الفاكهة نصف  
الربح او العنب فربعه او ان اتجرت في البر فلك نصفه او في  
الحنبل فربعه او معلوما بغير الجزئية كدراهم او دينار وكنصف الربح  
الاربعة او كدراهم لي والمباقي بيتنا بالسوية او بالجزئية وغيرها  
كنصف الربح ودينار او شرط له ربح صنف معين او ربح احد الا  
لعين او اجزا معلوما منه لم يصح القراض وافهمت عباراته  
انه لا يفرسكوت رب المال عن نصيب نفسه من الربح وهو  
الصحيح لان ما لم ينسبه للعامل فهو له بحكم الاصل بخلاف ما لو  
شرط لنفسه جزا مجهول او معلوما بغير الجزئية او بالجزئية وغيرها  
ولو قال اخذ المال وتصرف فيه والربح كله لك فمقوض صحيح او  
كله لي او ابضعتك وسكت عن الربح فهو ايضا اي لن وكيل  
بلا جعل او ابضعتك وكذا نص الربح او كله فقراض فاسد وان  
قال خذته وتصرف فيه بالبيع والشراء سكت عن الربح فهو  
ايضا فلا شئ للعامل او قراض فاسد فله اجرة المثل وجهان  
اقر بها الاول فيما يظهر والرابع ان لا يقدر اي القراض او المقر  
بمدة كسنة لا خلال المقر بمقصود القراض فقد لا يجد راغبا  
في تلك المدة قال في الروضة كاصلها فلو وقت فقارضتك  
سنة فان منعه من المقر بعد ما مطلقا او من البيع فسد لانه  
يخل بالمقصود وان قال علي ان لا تشتري بعد السنة ولك



البيع مع علي الاصح لان المالك يتمكن من منعه من الشريك  
متى شاخ خلاف البيع ولو اقتصر علي بيمينه قوله قارضتك سنة  
فسد علي الاصح ولو قال قارضتك سنة علي ان لا املك الفسخ  
قبل انقضاءها فسد اشترى وفيه نص صريح يجوز ان التقدير حيث  
لم يقتصر عليه ولم يتضمن المنع من البيع بعد المدة خلاف ما  
افادته عبارة المصنف وقوله بمدة احتراز عن التقدير  
احدها لقارضتك ما شئت او ما شئت فانه يجوز كما صرح  
به الماوردي قال لان ذلك شأن العقود الجائزة ومن  
الشرايط ايضا عدم تعلين القراض او المتصرف فلو قال اذا جا  
راس الشهر فقد قارضتك او قال قارضتك الان ولا تصرف  
حتى ينقضي الشهر لم يصح العلم بقدر الدراهم والدنانير و  
كذا بصفتها كما في المذهب وتبعه ابن الوفاة فلو كانت  
مجهولة لم يصح تعيينها فلو قارضه علي احد الالفين او علي  
دين في ذمته او ذمة العامل او غيره لم يصح بخلاف ما لو  
قارضه علي درهم عند غيره، ودعة او مخصوبة او غيرها  
لتعيينها في يده نعم لو قارضه علي درهم او دنانير غير معينة  
ثم عينها في المجلس جاز كما رجحه في الشرح الصغير ونقله في  
الروضة كما صلتها عن قطع القاضي والامام ومثله يجري في مجمل  
القدر كما قال شيخنا و غيره وكذا المبيع كالا حد الالفين  
فيصح اذا عينه في المجلس وبه صرح ابن المقري وان استظهر  
شيخنا بخنا عدم الصحة بخلاف ما لم يعلم في المجلس الجنس والقدر

والصفة فانه علي الاسبق في المطلب ولو كان بينه وبين غيره  
دراهم شركة فقال قارضتك علي بيمينه منها صح لان الاشاعة لا تمنع  
التصرف فانه المتكفل ولا يجوز علي غير المرعي كما قاله الماوردي لكن  
قال السبكي لا قرب الجواز لانه تنكيل واختصاص العامل والمالك بالبيع  
واشترى اكهما فيه فلو شرط جميعها لاحدهما لم يصح كما اشعرت به  
عبارة في الشرط الثالث وكذا الوشرط بعضه لثالث الا ان يكون  
مملوك احدهما ولو قال نصف نصبي لزوجتي مثلا صح وهو وعد  
هبة ولو قال للعامل لك كذا اعل ان تعطي ابنك او امرتك نصفه  
فقال القاضي ابو حامد ان ذكره شرطا فسد القراض والا فلا  
قال شيخنا و ظاهر ان هذا شرط فالوجه ان يقال فسد  
القراض الا ان يريد به غير الشرط **ولا ضمان علي العامل** في مال القراض  
بتلفه او غيره كالوديع بجامع انه امين فيصدق بيمينه في ثلث المال  
ورده علي المالك فان ذكر شيئا للثلث ففيه تفصيل الوديع الاتي  
في محله وفي جنسه وصفته وفي قدره وان قبضه جزافا كما في  
الانوار وفي انه باع او اشترى وفي ان المالك لم ينهه عن شراء  
كذا بان وافق علي الاذن فيه ثم ادعي المنه عنه اما لو قال ما اذنت  
لك في شراءه فالتقول قوله وفي الشرع المقسود وان كان راجعا للقراض  
وان كان خاسرا وفي انه لم يربح اصلا او لم يربح الا كذا فان اقر بالربح  
ثم ادعي غلطا او كذبا لم يقبل نعم له تحليف المالك انه لا يعلم غلظه  
ان ذكر شبهة والافق جها ان اشبه بها بل اصح ما قاله الاذرع  
تحليفه وبه جزم ابن سريج وابن خيران او ثم ادعي انه خسر وامكن



كان عرض كساد او انه رد ما اشتراه بعيب واسترد الثمن وتلق  
 بيده صدق بيمينه وهو علي ما نته **الابعد وان** منه كان قصر في حفظه  
 او استعمله بغير جهة القراض او سافر به بلا اذن في السفى او في  
 البحر بلا نص عليه او خلط مال مفارضة بمال نفسه او بمال مفارض  
 له اخر او بمال اخر لذلك المفارض وقد فارضه عليها في عقد بين  
 او اخذ للقراض ما يعجز عنه او قصر في القراض او صيغه بلا اذن  
 كما قاله الامام ولو مات العامل لم تسمع الدعوى علي ورثته الا  
 ان ادعى تفریط سرهم او ان المال بأيديهم فيخلفون علي نفى العلم في  
 الاولى وعلي البت في الثانية ولو مات ولم يوجد في تركته ما يصلح  
 ان يكون مال قراض فعن فتاوي ابن الصلاح انه لا يضمن وعنها ايضا  
 انه اذا مات ولم يوجد مال القراض في تركته انه يضمن قال السبكي ان  
 وجد في تركته ما يمكن ان يكون اشتراه بمال القراض للمجارة حمل عليه  
 وبني منه مقدم ما علي الديون وان لم يوجد ذلك لم يضمن ويحمل  
 علي ان مال القراض تلقى انتهى وبوبه قول الجوزي لا يضمن عامل القراض  
 الا ان يثبت انه فرط وان مات وفي يده اعيان تصلح ان تكون مال  
 القراض فافتي ابن الصلاح بانه يحكم ببقا مال القراض اذا تقرر بنية  
 بخلاف ذلك لا يصلح بقا ماله وسان مال القراض المتقلب فيه فلا يحكم  
 بعدمه لعدم العين المعقود عليها ثم ينبغي ان يوفي من الاعيان  
 راس المال نقدا من غير زيادة لانا نشك فيما زاد والحالة هذه وذكر  
 انه لو ثبت عليه عليه وراحم بعضها قراضا وبعضها في ذمته ومات  
 ووجد في تركته مال ولم يثبت انه عين مال القراض فان ثبت انه كان

في يده راس المال لنفسه بخلاف ان يكون القرض منه ويحوز ان يكون  
 من مال القراض فكونه من جنس ما اذن له في التجارة فيه ولا يضمن قرضه  
 القرض بينهما علي قدر المالين وان لم يثبت اشتغال يده علي غير راس  
 مال القراض تعينت القرض لجهة المضاربة **واذا حصل في المال زرع وخسران**  
 قبله او بعد برخص او تعيب مطلقا او تلقى بعضه بعد التصرف فيه  
 ولو بالشرية بافنة فقط سماويه او جنابية اجنبية كمن غصب وسرقه  
 بعد اخذ بدلهما **جواب الخسران بالريح** لانه وقاية لراس المال ولانه تعرف  
 في راس المال فلا ياخذ شيئا من الزرع حتى يرد الي المالك مثل ما تصرف  
 فيه فلا يجبر به بخلاف ما اذا تلقى بعضه بما ذكر قبل التصرف فيه  
 فلا يجبر به بل يحجب من راس المال لان العقد لم يتأكد بالعمل وما  
 اذا اخذ بدل الجنابة المذكورة فانه يستمر القراض فيه وكل منهما  
 الخاصة ان كان في المال ربح والا فله المالك فقط وما لو كان الثاني  
 جميع المال فان القراض يرتفع متى كان المثلن بافنة سماوية او غيرها  
 لكن ان كان بالتلاف المالك استقر نصيب العامل من الربح او بالتلاف  
 اجنبية واخذ المبدل بقي القراض فيه كما قاله الشيخان تبع الامام  
 قال في الخادم وحكامه القاضي الحسين عن القفال في الاولى وفيه  
 بما اذا كان التلاف بعد التصرف اما اذا كان قبله فانه يفسخ  
 القراض لانه لم يتعلق به حق العامل بعد انتهى او بالتلاف العا مل  
 فنقل الشيخان عن الامام انه يرتفع القراض ثم بحثا ما حاصله  
 انه كالتلاف الاجنبية وبه صرح المتولي وقياس الحافه به ان يتقيد  
 ذلك بما بعد التصرف كالا اجنبية علي ما تقدم وانه في التلاف البعض



كالاجنبى فيفصل فيه بين ما بعد التقرف وما قبله وان ظاهرا تعلقه  
ناتلا والمالك لا فرق فيه بين ما بعد التقرف وما قبله كما انه لو تلف  
بعضه بفعله حسب من راس المال من غير فرق بين ما قبل التقرف  
وما بعده فليتامر **فصل في المسافات** وهي ان يعامل غيره علي  
شجر يتعهد به بالسقي والتربية علي ان الثمرة لهما **والمسافة جازية**  
بالبيع وانما تجوز استقلا **اعلي النخل** حتي علي نخليها كما قاله الاذريعي  
وبه صرح صاحب الفصول وان اعترض عليه بانها ليست في معنى الانثى  
المنصوص عليها **والكروم** دون غيرها من سائر البقول والزرع ولا  
شجار المثمرة كالخوخ والخلاف ومنها المقل كما صححه في الروضة  
وان رده الاسنوي اما جوازها علي النخل فلخبر الصحيحين انه  
صلي الله عليه وسلم عامل اهل خيبر وفي رواية دفع الي يهود  
خيبر نخلها وارضاها بشرط ما يخرج منها من ثمرة وزرع واما في  
الكروم فلا نه في معنى النخل بجامع وجوب الزكاة وتاتي الخرص في  
ثمرتها فتجوزت المسافات بينهما رفقا بالمالك والعامل والمساكين  
واما امتناعها في غيرها فلا نه لم يرد ولا هو في معنى ما ورد لعدم  
وجوب الزكاة وعد تاتي الخرص في ثمرته ومحل المنع اذا افرق بالتأني  
فان ساقى عليه تبع النخل او عنب فالاصح في الروضة الصحة كالزراعة  
بالشرط الاتية فيها وظاهرها كلام المصنف صحة المسافات علي  
شجر يثمر وهو كذلك اذا كان قبل بدو الصلاح ولا بد من كون الشجر  
مغروسا مريثا معينا فلا تصح علي ودي يغرسه ويتعهد به والثمره  
بينهما ولا علي غنوم مري ولا علي ميهم كاحد البستانين فالربيع مثاينا

وظاهر

وظاهر انه لا يتاقي هنا ما مري القراض من الاكتفا بالروية وبالتعيين  
في مجلس العقد لان ذلك عقد جائز ورعيه من تصرف العامل وهذا لازم  
ورعيه من عين الاصل فاخبط له انتهى ولو عبر المصنف بالعنب بدل  
الكروم سلم من النهي في سلم عن تسمية العنب كروما وان الكرم الرجل المسلم  
او قلب المومن وكان ارتكب ذلك ليفيد ان النهي ليس للتحريم **والمسافة جازية**  
**احدها ان يقدرها** العاقد اي العمل فيها **بمدة معلومة** يبقى الشجر فيها  
ويثمر فيها غايبا عند اهل الخبرة فلو ابدوها او اطلقها او قدرها بمدة  
لا يبقى الشجر فيها غايبا عند اهل الخبرة او بمدة مجهولة كادراك الثمرة او لا  
يثمر فيها الشجر غايبا بطلت وله اجرة المثل في الرابعه وكذا في الملائنة  
قبلها كما هو ظاهر ولا في الخامسة ان علم او ظن انه لا يثمر في ذلك المثل  
الزمن كما لو قدرت بمدة يثمر فيها الشجر غايبا فلم يثمر او اثمر بعدها  
وان استوي الاحتمال لان او جهل المثل فله اجرة المثل وان لم يثمر لانه  
عمل طامعا ولو سافاه عشر سنين مثلا والثمره لا تقع الا في العا شرة  
صحة والاعوام بمنزلة الاشهر من العام الواحد فان وجدت  
قبل العاشرة او بعدها فلا شيء له في الثمرة اذ لم يطع في ثمنها ولا اجرة  
له ايضا ولو فرغت المدة المعينة وعلي النخل طلع او باع فللعامل حصته  
منه قال الشافعي وعلي المالك تعهده علي الجذ اذا قال الاذريعي ولم ينفله  
ابن الوفة الا عن الشافعي وفي الاقتصار والمرشد ان التمهيد عليه حال  
الثمره مشتركة بينهما ولا اجرة علي العامل في بقيقه حصته الي الادراك  
لانه يستحقها ثمة مدركة بحكم العقد ولو ادرك الثمر قبل انقضاء المدة  
لزم العامل ان يعمل ببقيتها بلا اجرة ولو وجد من الثمرة بعد العقد وقبل



عمل العامل سواء كان قبل قبضه الشجر أم بعده استحق حصته  
من الثمرة عليه أجرة مثلهما استحق عليه من العمل هذا حاصل ما في الجواهر  
هنا عن الماوردي ثم أعاد المسألة وحكى عنه ما يوافق هذا ألا أنه  
فرع استحقاقه قبل القبض على قولنا أن العامل شريك أي وهو  
الاصح لحدوث الثمرة على ملكهما واستبعدة بانه لم يقل أحد أنه شريك  
في الشجر حتى يكون حدوده على ملكهما وإنما هو شريك في الثمرة واقتصر  
غيره في النقل عنه على هذا الثاني وقال الامام ان وقع الاستفنا  
عن جميع الاعمال او معظمها لم يستحق او عن بعضها كالسقي في السنة  
المطيرة فان كان المستقني عنه معظم المال او مالا يساوي بمثله استحق  
من الثمرة بالحساب وبخالف ما قاله الماوردي ما في فتاوي القاضي  
اذا شرط المالك على العامل اعمالا تلزمه اي تلزم العامل فثمر  
الاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق من الثمرة بقدر  
ما عمل فان عمل نصف ما لزمه استحق نصف ما شرط له انتهى وما  
ذكره الشيخان وغيرهما من انه لو وقعت المسافات على عينه  
وعامل غيره انفسخت بتركه العمل وكانت الثمار كلها للمالك  
ولا شيء للعامل الاول والثاني حكم من عمل في مغبوب الا ان يفرق  
بين الشرط وغيره وان الشرط يقوي تعلق الاستحقاق بالعمل  
بوقفه عليه وبين مجرد ترك العمل وتركه مع معاقدة الغير ولا يرد  
ان مقتضى الشركة عدم الفرق اذا لشركة حقيقة قبل وجود  
الثمره فليتنامل ولو كان الخيل المعقود عليها مما يثمر في العام ثم  
فاطلعت الثمرة الاولى قبل انقضاء المدة والثانية بعدها

قال الاذري

قال الاذري فيقال نقول يفوز بها المالك او يكون العامل شريكاً له  
فيها لانها ثمرة عام لم ارفيه شيئا وقد سبق له نظائر في بيع الثمرة  
وغيره وفي الزكاة انتهى **والثاني ان يعين العاقد للعامل جزاء معلوماً**  
بالجزئية كالنصف والثلث في **الثمره** وان فاوت المشروط في السنين  
ولم يبين حصته كل سنة كساقينك علي ان لك النصف ويستحقه  
في كل سنة فان لم يعين له شيئا او عين له جزاء مجهول او معلوم ما يغير  
الجزئية كصاع او من غير الثمرة كماية درهم لم يقع المسافات وكذا  
لو عين له ثمره سنة معينة من المدة والاشجار بحيث تثمر كل سنة  
قال الواقي لا يمارى بالثمر تلك السنة فلا يكون للعامل شيء وبخالف  
ما لو ساقاه على ردي عشرين سنين والثمره لا تقع الا في العاشرة  
لتكون هي بينهما لانه شرط له جزاء من جميع الثمرة انتهى ويؤخذ  
منه انه لو شرط له بعض ثمره سنة بعينه لم يقع ايضا ولو  
ساقاه على نوعين بالنصف على احدها وبالثلث على الاخر جاز  
ان عرف قدر كل منهما والا فلا لما فيه من الغرر فان المشروط  
فيه الاقل قد يكون اكثر بخلاف ما لو ساقاه عليه ما بالنصف من كل  
منهما فانه يحجز وان جهل قدرهما والفرق كما نقله الواقي عن ابن  
المصباح ان قدر حقه في هذه معلوم بالجزئية وانما المجهول  
النوع والصفة بخلافه في تلك فان القدر مجهول ايضا لاحتمال  
اختلاف ثمره النوعين في القدر فيكون ماله من ثمره مجهول لان  
المستحق على تقدير نصف الاكثر وثلث الاقل وعلى تقدير بالعكس الاول  
اكثر من الثاني ومن الشرايط ايضا اختصاصها بالثمره وانفراد



العامل بالعدل واليدين في الحقيقة فلو شرط ثالث بعض الثمرة أو  
لغير العامل كعبيد المالك يدا أو تصرفا معه بطلت نعم لو شرط  
بعضها لعبد المالك أو العامل صح لأنه في الحقيقة للمالك العبد  
أو شرط معاونة عبيد المالك ولا بد ولا تصرف لهم لم يعرف في  
نسخة ولها شرطان يفدرها بمدة معلومة وإن ينفسر العامل  
بعمله وإن لا يشرط مشاركة العامل في العمل وإن يشرط للعامل  
جزء معلوم من الثمرة انتهى **ثم العمل فيها على من عمل يعود نفعه**  
**بالذات إلى الثمرة** بأن يتعلق تنعيمها وصلاحها كالسقي واصلاح  
بحاري الماء والحفر التي يقف فيها حول الشجر وتنقية الأنهار  
والأبار من الطين ونحوه والتلقيح وقطع ما يضر الشجر كقضبان  
وحشيش وجريد وادارة الدولاب وفتح رأس القناة  
وسدها عند السقي على ما يقتضيه الحال وحفظ الثمر عن السارق  
والطيور وقطعه وتحفيفه **فهو على العامل** لاقتضا العرف  
ذلك **وعمل يعود نفعه بالذات إلى الأرض** بما فيها من الأشجار  
بأن يتعلق بحفظ ذلك كحفر البير وما انهار منها وبنا الحيطان  
ونصب الدولاب والأبواب **فهو على رب المال** للعرف كما أن  
عليه الأعيان كطالع التلقيح ونصب التعريش وظرف  
العناقيد والمنجل والمحول والمسماة فلو شرط ما على أحد  
على الآخر بطل العقد نعم استثنى البنديني ما إذا شرط  
السقي على المالك فيلزمه ورواه عن النص لأنه لو ساقاه  
على البعد وهو ما يشرب بعروقه جاز وقضية كلام الشيخين

والأصحاب

والأصحاب خلافه وإن عمل أحدهما على الآخر بغير إذن لم  
يستحق شيئا وإن كان استحق الأجرة فالمتجه تخريج علي ما إذا  
قال اغسل ثوبي في الصباح فيه عدم الوجوب واجب بأن هذا  
تابع لعمل يجب فيه الأجرة بخلاف قوله اغسل ثوبي وينع العرف  
في تعريش العنب ووضع الشوك على روس الجدار وسد النمل  
البيرة التي تتفق في الجدار وقضية كلامه أنه لا يجب  
تفصيل هذه الأعمال ولا العلم بتفصيلها وليس مراد أفقد  
قال الشيخان في الروضة وأصلها إذا عقد بلفظ المساقاة فإ  
لصحيح أنه لا يحتاج إلى تفصيل الأعمال بل يحتمل في كل ناحية  
على عرفها الغالب ثم قال وهذا الخلاف إذا علم المتعاقدان  
العرف المحمول عليه فإن جهله أحدهما وجب التفصيل قطعا  
انتهى وظاهرة أن الحمل المذكور مختص بما إذا عقد بلفظ  
المساقاة قال الزركشي وكلام الامام يشير إليه حيث قال فإن  
قال خذ فلا بد من شرح الأعمال التي على العامل وإن قال ساقاك  
فلا حاجة إلى تفصيل الأعمال وإن قال عاملتك ففي التفصيل  
تردد وتابعه عليه القائل انتهى لكن صرح ابن يونس بأنه  
لا فرق بين لفظ المساقات وغيرها فإن قلت قضية هذا الذي  
قوله الشيخان اعتبار العرف في كل الأعمال وذلك بناء على  
ما تقر من أن منها ما هو على العامل ومنها ما هو على  
المالك ومنها ما يتبع فيه العرف قلت لأن سلم المساقاة لحيوان  
أن يكون مبني جعل البعض على أحدهما أطراد العرف بأنه عليه



وبني الحوالة على اتباع العرف اختلاف العرف فيه ويملك  
 العامل نصيبه من الثمرة بظهورها ان عقدت المساقاة قبله  
 والا فالعقد ولا شيء للعامل في الجريد والكرناف وكذا اللين  
 كما قاله الاذرعى فان شرط ذلك له فساد العقد اولها فوجهان  
 او جههما كما قال شيخنا بخنا الجواز ولقابل ان يقول قضية  
 كونها عند الاطلاق للمالك فساد العقد بشرطها بينهما لمحا  
 لفته مقتضى العقد ويدل عليه الفساد اذا شرطت للمثري  
 وحده والقنوق وشمايحه بينهما وفي العمود وجهان  
 او جههما كما قال شيخنا بخنا انه للمالك **فصل** في الاجارة  
 وفيك منفعة بعوض شرط **وكما** اي شيء **امكن** الانتفاع به شرعا  
 مع **بقا عينه** وتقوم منفعته والقدرة حسا وشرعا على تسليمها  
 كدار للسكن ودابة كفيل لركوب او حمل او درس الزرع او  
 الطين وتيسر للمشي امام الغنم وثوب للبس وسك للشم  
 وهرة لدفع الفار وفهد او شبكة للصيد وشجرة للاستغلال  
 او الربط بها وجبل لنشر الثياب عليه ولبن لسد كوي  
 وحش لقضا حاجة وطيور للاس بصوته اولونه وفي  
 بستان للنظر اليه كما نقله الروياني عن الاصحاب خلافا للفتا  
 ابي الطيب وحمل لخدمة او غيرها وكتب مباحة ككتب شعر  
 لا تحس فيه لقرايتها والمطالعة فيها **صفت** اجارة بشرط كون المتقو  
 منه استغنا منفعة ووقوعها للمتاجر او نائبه بخلاف ما لا  
 يمكن الانتفاع به شرعا كحار من والات الملاهي وما يمكن الاع

يد مع اذهاب عينه كالاطعمة لاكلها والشمع لا ينادها وما لا  
 قيمة لمنفعته كالدرهم والدنانير والاطعمة لتربيت الخوانيث وبيع  
 كلمة لا تتعب وان روجت السلعة فان تعب فيها يتردد  
 او كلام فله اجرة المثل وكطبيب كلمة تنب عليه وانفرد بمعرفة  
 كما لو عرف شيئا لقطع البواسير اذ لا شقة عليه في التفتل به  
 فهو كحبة سسم لا قيمة لها وعلما بذلك لا ينتقل الي غيره  
 فليس فيه ما يقابل بعوض بخلاف ما لو عرف الميقل الماهر ازالة  
 اعرجاج السيف او المرأة بضربة واحدة فان له عليها ان ياخذ  
 عوضا وان كثر لان هذه الصناعات تتعب في فعلها ليكتب  
 بها ويخفف عن نفسه كثرت التعب كذا ذكره الغزالي في الاحيا  
 وافتى البغوي بعدم صحة الاجارة لذلك قال الاذرعى والمختار  
 ما قاله الغزالي وما لا قدرة على تسليمه لا بق ومغسوب لغير  
 من هو في يده ولا يقدر على انتزاعه عقب العقد وكاعني للمراسلة  
 بالمبر وحايض لخدمة مسجد واجنبية لخدمة اجنبي وبالعكس  
 كما في الجواهر هنا ثم ذكر ان هذا في الحرية وان في الامة الاجنبية  
 للخدمة خلافا وجاهل للتعليم وان اتسعت المدة لتعلمه ثم  
 تعلمه اذا كانت الاجارة عينية ومسلم لبنا كنية وان حكى عن  
 الفرداني وغيره الصحة مع الكراهة لا احتمال اتخاذهما بيتا وذي  
 لكتاب القرآن وبيت لم يجعله بيت نارا او يبيع فيه الخوازم  
 للزراعة لا يوثق بها تسقي منه من مطر او غير وما اذا كان المتقو  
 استغنا عين كالبستان لثمرته والشاة لصوفها او نتاجها او لبنها



او لارضاع لمخلصة او طفل نعم يجوز ايجار بديل لا يستقامنها  
 وقناة للزراعة بما فيها وامارة لارضاع طفل قال الشيخان في الرضا  
 واصلاهما ان استاجرهما للارضاع ونقي الحضنة فوجبهما احدهما  
 المنع كما استجار الشاة لارضاع سحلة واصصها الجواز وبه قطع  
 الاكثرون كما يجوز الاستيجار للمجر الحضنة فالامام وهذا الخلاف  
 اذا قصر الاجارة على صرف اللبن الى الصبي وقطع عنه وضعه  
 في حجرها ونحوه اي الذي هو الحضنة الصغير واما الحضنة  
 الكبرى الذي سنذكره ان سنا الله تعالى وهو الكبرى فيجوز  
 قطعها عن الارضاع بلا خلاف انتهى وهو كما ترى مصرح بجواز رتي  
 كل من الحضنتين قطعاً في الكبرى وعلى الاصح في الصغير فتقيده  
 شيخنا بجواز التني بالكبرى بخلاف ذلك فالحاصل انه يجوز  
 الاستيجار للارضاع مطلقاً او مع احدي الحضنتين او نقي كل  
 منهما والصغير وضع الطفل في الحجر والقائمة الثدي وعمر  
 له بقدر الحاجة والكبرى وهي حفظ الطفل وتعمده وغسل  
 راسه وبدره وثيابه ودهنه وكحله وربطه في المهد ونحو ذلك  
 لينام ونحوها مما يحتاج اليه واطلاق الاستيجار للارضاع  
 يتضمن استيفاء اللبن مع الصغير اما الكبرى فلا تدخل الا  
 بالنقص عليها فلو رض عليها فانقطع اللبن انفسخ العقد في  
 الارضاع دونها فيسقط قسطه من الاجرة وما اذا وقعت  
 المنفعة لغير المستاجر ونائبه كما في الاستيجار للصلاة والصوم  
 والامامة ولولنا فله كالتراويح لان منفعة ذلك من امتنان

المكلف

المكلف بكسر نفسه بفعلها وتحصيل فضيلة الجماعة  
 لا يحصل لغير الفاعل ومن هنا نظر بعضهم فيما ذكر صاحب  
 الانوار من انه لو استاجر طرفاً مشتركاً من شرك ليحمله فيه  
 حنطة مشتركة صح بان شرط الاجارة عود المنفعة للمستاجر  
 لا الموجر قال وقد قدم في الانوار انه لو استاجر دابة  
 ليركبها مالها لم يجر فكذلك اذا بنى في قدر حخته انتهى وما  
 تقدر من ضابط ما يصح اجارته شامل للزوجة بالنسبة لزوجها  
 وقد قال البيهقي اذا استاجر زوجته لعل فان كان لا يمنع الاستمتاع  
 ولا ينقصه فلها النفقة مع الاجرة والا فلا نفقة وكذا بالنسبة  
 لغير زوجها لكن لا يصح ايجارها نفسها اجارة عين بغير اذن  
 زوجها بخلافها ايجارها نفسها في الذمة فيصح بغير اذنه فان  
 حصلت العمل بنفسها او غيرها استحققت الاجرة وقد يشتمل  
 ايضاً ما في فتاوي ابن الصلاح من انه لو استاجر رجلاً يقعد  
 مكانه في الحبس مدة مع واستحق اجورته لان المنافع كالا عيان  
 وهو استدعا لانلاف منافعه بعوض لغرض صحيح كقول  
 القضاة في علي ضمانه او طلق زوجته وعلي الف ونظر  
 بعضهم في صحة اجارة لان المستحق قد لا يرضى بحسن غيره  
 ولا بكن الرضا به فالمنفعة غير موثوق بحصولها ولو جعلها  
 جعالة كان اقرب في جوازها نظر وقال بعضهم المواد مجرد مصة  
 الاجارة لانه يلزم المستحق القبول وانما يصح اجارة ما ذكر  
 اذا قدر منفعتة المقصودة بالاجارة لتعلم باحد من اما

بالم



مدة معلومة القدر كسكني دار سنة او شهرا كان يقول  
اجرتها لتسكنها فلو قال علي ان تسكنها لم يجز كما قاله في البحر  
قال ولا يجوز ان يقول لتسكنها وجدك ذكره بعض اصحابنا  
ولا بد من تحديدها بالجهات كما في البيع حكاه ابن الرفعة  
عن القاضي ابي الطيب ولو اكرى دابة للركوب شهرا وجب  
بيان الناحية وقوله مدة اي اكثرها ما تبقى فيه العين غالبا  
فتجر الدابة الي عشر سنين ونحوها والعبد الي ثلاثين  
سنة ونحوها والثوب الي سنة او سنتين ونحوها والارض الي  
مائة سنة او اكثر علي ما يليق بالذكوات سواء فيها الوقف  
والطلق واما اقلها فقال الماوردي اقل مدة تجر الارض  
فيها للزراعة مدة زراعتها والسكني يوم لان مادونه قافة  
لا يقابل بعوض واذا اجر شيئا اكثر من سنة لم يجب تقدير  
حصه كل سنة وتوزع الاجرة علي قيمة منافع السنين او اجر  
شهرا مثلا واطلق مع وجعل ابتداء المدة من الان لانه  
المفهوم المتعارف وقيل يشترط ان يقول من الان ذكر ذلك  
في الوضحة ومشي ابن الرفعة علي الثاني ونقله عن جزم  
العرفيين اوجرة شهرا من هذه السنة وقد بقي فيها اكثر  
من شهر لم يصح للايهام واختلاف الاغراض فلقد رآنا المنفعة  
عمدة لا تبقى فيها العين غالبا بطل العقد في الزايد وفي الباقي  
قولا للتفريق فانه الروياني او محل عمل كخياطة هذا الثوب  
وركوب هذه الدابة الي مكان كذا سواء كانت اجارة عين او ذمة

بمخلاف

بمخلاف التقدير بالمدة لا ياتي في اجارة الذمة فلو قال الذمة  
ذمتك عمل الخياطة شهرا لم يصح نعم ان بين صفة العمل  
ونسخ محله مع كماله ابن الرفعة وصرح به القفال رحمه الله  
بانه لا فرق بين الاشارة الي الثوب ووصفه وقوله باحد الامر  
صادق مع تعيين احدها كالمدة فانها تتعين في نحو العفار  
والارضاء اذ منافع العفار وتقدير اللبن اغتضبط بالمدة  
والاكتمال فان قدر الدوا لا ينضبط ويختلف بحسب الحاجة  
كما هو صادق مع تاني كل منهما كما في استئجار شخص لخيطة له  
شهرا خياطة موصوفة او لخيطة له هذا الثوب او دابة  
ليتردد عليها اليوم او ليتركبها الي موضع كذا ومفهومه  
امتناء الجمع بين الامرين وهو كذلك فلو اكرى شخص خياطة  
ثوب بياض النهار او دابة ليتركبها الي موضع كذا اليوم لم  
يصح نعم ان قصد التقدير بالعمل وذكر اليوم للتجديد فينبغي  
ان يصح وكذا اذا كان الثوب صغيرا مما يفرغ عادة في  
دون اليوم ذكر السكي وامتناء الخلو عنهما وهو كذلك ايضا  
ولهذا قال البغوي لا يجوز استئجار الارض لدفن الميت لان  
نبشه لا يجوز قبل بله ولا يعرف متى يكون بله نعم لو استأجر  
الامام للاذان من بيت المال كفي ان يقول كل شهر بدرهم  
او اسأجر ذميا لجهاد وصرح كافي الشامل للضرورة ولا تقدر  
فيهما الا بالمدة ولا يحمل العمل كما هو ظاهر **واطلاعه** يعني الاجارة  
المعينة من حيث الاجرة اذا كانت في الذمة عن ذكر تجليلها

طه

جر



او تأجيلها يقتضي تعديل الاجرة اي حلولها سواء كانت الاجارة  
عينية او ذميمة فان قيدها بالحلول كانت حاله كما هو معلوم  
وقوله **الا ان يشترط** اي في الاجارة العينية **التأجيل** للاجرة بان  
يقيد هابه اي فتكون من جملة استثنائنا منقطع بخلاف الاجرة  
المعينة فلا تكون الاحالة وتأجيلها مفسد سواء في ذلك الاجارة الذميمة  
فانها كراس مال السلم في وجوب قبضها في المجلس وامتناع تأجيلها  
والا برامتها والاستبعاد عنها والحالة تبارها وعليها ويملك الاجرة  
بالعقد مطلقا ملكا مراعيا ومعناه انه كلما مضى زمن على السلامة  
بان انه استقر ملكه على ما يقابل ذلك الزمن من الاجرة ان قبض المستاجر  
العين او امتنع من قبضها بعد عرضها عليه وقضية ثلثها بالعقد  
ان للموقوف عليه التفرغ في جميعها لانها ملكه في الحال وهو ما قاله  
ابن الرفعة وتبعه شيخنا المشهاب الرمي واتي بذلك وبانه لا رجوع  
للبطن الثاني على الناظر اذ مات البطن الاول قبل فرغ المدة بل على  
تركة البطن الاول وخالف القفال ومن تبعه في الامر فان فسدت  
الاجارة استقرت اجرة المثل فيها بما يستقر به المسمى في الصحبة نعم  
التحلية في العقار والوضع بين يدي المستاجر والعرض عليه مع امتناعه  
من القبض الى انقضاء المدة يستقر به المسمى في الصحبة دون اجرة  
المثل في الفاسدة والعبرة في الاجرة اذ كانت نقد انقضاء العقد  
وقته فان كان بيادية اعتبر اقرب البلاد اليها كما يجئ الاذرع فان  
فسدت الاجارة فالعبرة بموضع اتلاف المنفعة واذا حلت الاجرة  
الموجلة وقد تغير النقد وجبت من يوم العقد لا يوم تمام العمل ولا

تبطل

تبطل الاجارة عينية كانت او ذميمة بموت احد المتعاقدين حيث انه  
احد المتعاقدين ولا يموت المتعاقدين جميعا من حيث انهما المتعاقدان  
قبل تمامها بل ان مات المستاجر خلفه وارثه في استيفاء المنفعة  
او الموجر تركت العين الموجرة عند المستاجر الى انقضاء المدة ولو التزم  
عملا في ذمته ومات فان كان له تركه استخرج منها والا فان قام  
الوارث به فذاك والا فللمستاجر الفسخ وبطلانها فيما بقي بموت  
الاجير المعين او موت البطن الاول مثلا من الموقوف عليهم وقد  
اجر الوقف بدون اجرة المثل او كان النظر لكل بطن مدة استحقاقه  
او موت مستحق المنفعة باقطاع اوصية له بهامدة حياته بعد  
ايجاره او موت موجر مدبرة او ام ولده او معلق العتق بصفة وجبة  
مع موته ليس من حيث انه احد المتعاقدين بل من حيث فوات  
مورد العقد في الاول وفوات شرط الواقف او شرط العتق على  
الغير في الثاني وشرط المقطع او الموصي في الثالث وعدم استحقاق  
الموجر المنافع الباقية في الرابع لاستحقاق العتق قبل الايجار  
بخلاف ما لو اطلق الواقف شرط النظر لكل بطن او قيده بنحو الارشاد  
منهم وما لو تأخر التدبير او الايلاد او التعليق عن الايجار فلا  
تبطل الاجارة بالموت لعدم تقييد النظر باستحقاق الموجر في  
الاولي وتقدم استحقاق المنفعة على الايجار في الثانية فلو فسخ  
الايجار بعد الموت بحسب ظاهر بالرفيق فيجب في ملك منافع نفسه  
اخذ امار حقه المنيوي فيما لو اجر عبده ثم اعتقه وفسخ الايجار  
من انه يملك منافع نفسه بخلاف ما لو باع العين المستأجرة ثم فسخ



الايجار فان منفعته بغير المدة للبايع وفرق شيخنا بين العتق  
لما كان متقربا به والشارع مستشف الى كانه كانت منافع العتق نظرا  
لمقصود العتق من كمال تقربه بخلاف البيع ونحوه ولو اجر الوالي  
المعبي او ماله مدة يبلغ فيها بالسن تبين بطلان اجارته في الزيادة  
على مدة البلوغ لا انقطاع ولا ينع عنه نعم ان بلغ سبعينها فالاجارة  
بحالها بقا الولاية عليه فلو غاب مدة يبلغ فيها بالسن ولم يعلم ولم  
ابلغ وشهد ام لا لم يكن له التصرف في ماله استصفا بالحكم الصغير ولما  
ينصرف الحاكم ذكره الاسنوي وخالفه شيخنا الرملي فاعتمد بقاء ولايته  
لانها لا ترتفع بمجرد البلوغ بل بالبلوغ مرشدا ولم يعلم فلا تصرفها بمجرد  
الشك ويسمى الاجار بخلاف ما لو بلغ فيها بالحق لا فان الاجار  
بحاله والفرق ان بلوغه بالسن له امد معلوم فالمرجوع مقصر بالزيادة  
عليه وفرق شيخنا بين بقاء الاجار هنا وبطلانه بموت البطل  
الاول كما تقدم بان تصرفه انما هو باذن الواقف وقد قصره علي شي  
فلا يتجاوز به بخلاف تصرف الوالي **وتبطل** الاجارة بتل العين المستجرة  
اجارة عين كانندام الدار وموت الدابة لفوات محل المنفعة ثم ان كان  
الثمن قبل القبض حقيقة وحكما او بعدة وقبل مضي مدة ثلثها اجرة  
بطلت بالكلمة والا في الباقي منها دون الماضي فيجب قسط  
ما مضى من المسمى بتوزيعه على اجرة ما مضى وما بقي من المدة لا على  
المرتبتين فلو كانت المدة شهرين ومضي شهر واجرة مثله ضعف  
اجرة مثل ما بقي وجب من المسمى ثلثاه او بالعكس فثلثه وخروج بطلان  
العين تعيينها فلا تبطل به الاجارة بل يثبت به الخيار على التراضي

والمراد في العيب هنا ما يورث في المنفعة تاثيرا يظهر به تفاوت في  
الاجرة لا في القيمة لان مورد العقد المنفعة وذلك كانهندام جدار  
الدار او دعائمها وانكسار جذعها وعدم ابصار الدابة ليل ونوم  
معوق لها عن السير مع الغافلة وتغيرها تعثر غير معتاد وخشنة  
مشتي مخشي معها السقوط بخلاف مجرد الخشونة وعصب العين وابق  
العبد وتورود الدابة وبرص اجير الخدمة او جذامه وظهور كون  
الاجير كافرا وقد استوجر لقربة كبنا مسجد وكتابة مصحف ونحو  
اصحبه قال الروياني فان فعل شي من ذلك قبل العلم استحق  
اجرة المثل لما عمل لا المسمى قال ولو كانت الاجارة في الزمة قبل  
للاجير ان انبت فيها مسلا سقط خيار المستاجر والابق خياره  
ولو كان المستاجر له حيا لم يصح ولا اجرة له ان فعل بخلاف ما اذا  
استوجر لبنا رعي ونحوهما مما لا يتقرب به وفي صحة استيجار  
الكافر لكتابة المصحف اذا تقف على المسمى كما اقتضاه هذا  
الكلام شي لا يخفى فليتنا مل بخلاف المستاجر اجارة ذمة كان سلمه  
دابة عما في ذمته فتلفت فلا تبطل الاجارة بتلفها ولو تبطل  
المستاجر ولا يثبت الخيار بتعيبها وعلى المورج ابدانها فان امتنع  
الكثري الحاكم عليه قال الا ذرعي وكانه عند بساره دون اعسار  
فيتمخ المستاجر ولو اراد المورج بعد تسليمها عما في الذمة ابدانها  
بدون تلف او عيب لم يجر الا باذن المستاجر **ولا ضمان على الاجير**  
فيما استاجر لحفظه او العمل فيه كالراعي والخنازير والحياط والمباغ  
سوا كان معين او ملتزم ما في ذمته لانه امين اذ لم ياخذ العين



لغرضه خاصة فاشبه عامل القراض **الابعدوان** ومنه التفریط  
فيضن الموالدبة وعثره باقي فبمه من وقت التعدي الى وقت  
التلف وذلك كان اسرف في الابدان للخبز او الصقة قبل وقت  
الاصاق او تركه في المتقرفوق العادة حتى اخرق او اخرق  
الملوب بالدف او بحدة الصنع وحرارته او ضرب الصبي للثارب  
او التعليم فبات لان ذلك ممكن بغير المضرب وكذا الورعي الراعي في  
سبعة او في موضع مخوف او ترك واحدة ولو نسيانا او وقعت  
واحدة في حفرة فتركها حتى هلكت وان لم يشعر بها كما ذكر ذلك  
في الانوار بخلاف ما لو حن او فسد حوا او عبدا او شرط دابة  
ولم يقصر وان افقي ذلك الى الموت اذ لا تقربط او غاب اجير  
الطحن وترك غلامه فسرق الطحين والغلام امين اذا العادة  
جارية بالاستتابة في الاجارة بخلاف الودبعة او اسرفت واحدة  
من الجهايم التي يرعاها على الموت فلم يذمها حتى ماتت فلو علم  
بالقراين انها لا تعيش غالبا جاز له الذبح بلا ضمان ذكره في الانوار  
ولو بعث حمارا مع طفل الى راع فقال له الراعي دعه يرتع مع الذوا  
لم ساق الراعي الدواب فسار الحمار معها وهلك لم يضمنه وبأخذه  
من الصبي لا بدخل في ضمانه ذكره في الانوار وفيه انه لو اعتقد صاحب  
الطاحونة على رجل في حفظ ما بها فلم يحفظها حتى سرق الطحين  
ضمن المالك ويرجع على المعتد انتهى ولا يخفى اشكال رجوعه عليه  
بجرح الاعتد عليه الا ان يصور بما اذا استقر دعه او استاجره  
للمحفظ حيث ساع له ذلك فليتا ملوانه لو دفع دابة الى اخر ليحفظها

مع الدواب

مع الدواب وله شريك في المفظ فغصبت الدابة من شريكه او سرق  
لم يضمن ان كان الشريك امينا لا يضيع ولعل مرادة ان المدفوع اليه  
اجبر لا وبيع والا اشكل بما سبق من امتناع الاستتابة على الوديع  
ولو اختلفا في التعدي صدق الاجير بيمينه في نفيه لان الكعدة  
وبراة ذمته من الضمان نعم ان اخبر عدلان خبيران بان  
ما اليه تعد لم يصدق وعمل بيمينهما وكالا جيرا فيما ذكره المفسر  
المستاجر فلا يضمن ما تلف بلا تقصير ولو بعد فراغ مدة الاجارة  
ان قدرت بمدة او مدته امكان العمل ان قدرت به اذ لا يلزم  
~~بمدها~~ ردها حينئذ بل التخلية بينها وبين المالك اذا طلبها  
كالودبعة حتى لو شرط ردها بعد العقد فسد فان قصر ضمن كان  
نام ليلا فيما استاجره للبس او نقل فيه تزايا او البسه من هودونه  
حرفة كقصار اذا سكن الدار اضرمه كحداد او قصار او ضرب  
الدابة او كبحرها بالحمام او ساقها فوق العادة او اركبها انقل  
منه والقرا على الثاني ان علم الحال او كانت بده ضمان والا  
فعلي الاول بخلاف ما لو ركب او ساق على العادة وان تقع  
بهما ظهر الدابة او اركبها مثله او اخف منه قال القاضي وان  
كان اعنف منه في المضرب والسوق اب المعتادين فان تعدي  
كان جاوز بالضرب العادة اختص بالضمان لتعدي دون  
المركب ولو حمل القدر المستاجرة بعد مضي المدة على دابة  
ليردها وانكسرت بتعثرها فان كان لا يستقل بحملها لم يضمن  
وكذا ان كان ممن لا يليق به حملها اي ولم يجد حمالا كالحاجة



الزركشي والاضمن لتقصيره ولو غصبت العين منه لم يضمنها  
وان ترك السعي في ردها مع قدرته عليه واخاذه او ترك  
الانتفاع بها في وقت فوات فيه لم يضمنها او تلفت فيه  
بسبب لو انتفع بها فيه لم يتلف به كانهما سقف عليها  
ضمن بخلاف ما لو تلفت بما لا يعد تقصيرا فيه كان انهدم  
السقف عليها في ليل لم تجر العادة باستعمالها فيه وبذلك  
علم كما قال شيخ مشايخنا ومن تبعه ان الضمان بذلك ضمان  
حناية لا ضمان يد والاضمن بقلبه بما لا يعد مقصرا فيه خلافا  
لترجيح السبكي ومن تبعه انه ضمان بد قال الناشري هل حكم  
الاجير حكم المستاجر حتى لا يضمن ولو بعد المدة ولا يلزمه  
موتة الردام بخالف حكم المستاجر والجواب انه يبني على الوجهين  
هل يجوز له حبس العين لاجل هذه الاثارة ام لا فان قلنا له ذلك  
اي وهو الاصح كان حكمه حكم المستاجر والاضمن انتهى ولو انفسه  
الاجارة بسبب فان علم المستاجرون المالك ولم يعلم به ضمن  
العين ومنافعها لتقصيره بعدم اعلامه بخلاف ما اذا اعلم  
به او لم يعلم لعدم علمه او كان هو عالما به لانه امين ولا تقصير  
ولو اغلق نحر الدار المستجرة بعد المدة من غير انتفاع بها مع  
حضوره وعدم طلب المالك مدة لها اجرة فالوجه الذي لا يجهل  
غيره انه لا اجرة عليه لانه امين والواجب عليه انما هو التخلية  
بشرط طلب المالك ولا طلب ولا زيادة للغلق على تركه الا معاملة  
المكان وصيانته وذلك لا يقتضي لاجرة ان لم يقنع عدمها ولا ينافي

ذكر قوله

ذلك قوله البغوي لو استأجرها فوثقها فاشترى باه وغاب شهرين  
لزمه المسمى الاول واجرة المثل الثاني قال ولقد رأت للشيخ القفال  
انه لو استأجر دابة يوما قتلت عنده بعده ولم ينتفع بها ولا حبسها  
عن مالكها لان لزمه اجرة اليوم الثاني لان الرد ليس واجبا عليه وانما  
عليه التخلية اذا طلب مالكها بخلاف المانوت لانه في حبه وغلفه  
وتليم المانوت والدا ولا يكون الا بتسلم المفتاح انتهى وذلك لان  
ما ذكره في المانوت مفروض بقربته لتقصيره وتعليل ما نقله عن  
القفال فيما اذا غاب لان المالك حينئذ لا يتمكن بعد الشهر الاول  
من تسليم العين ولا يتأني طلبه فقد منعه منها بغيبته على  
الوجه المذكور ولا كذلك الحاضر لتمكن المالك من التسليم و  
المطلب منه ومثله فيما يظهر الغائب اذا كان له وكيل في  
التخلية بعلم به المالك ثم رأت جميع من ادركناهم يفتنون  
بوجوب الاجرة ولا يلبثون على غيرهم ثم في بعض مجاوراتي بمكة  
المشرفة اجتمعت ببعض الفضلاء من مشايخنا فتكلمت معه في  
هذه المسئلة فتوقف ثم بعد من اجعة كلام البغوي تكلمت معه  
فيها ايضا فصمم على وجوب الاجرة ثم رجع وصمم على عدم الوجوب  
والحقه في ترجحه على المنهاج مع الاستدلال عليه من كلامهم بما  
ينبغي استفادته وانه اعلم **فصل** في الجعالة وهي بتثليث الجيم  
كما قاله ابن مالك وغيره واقتصر الجوهرى وغيره على كسرها وهي  
كقوله من رد ضالة فله كذا **والجعالة** لان الحاجة قد تدعو  
اليها كالمضاربة وهو اي الجعالة وذكره باعتبار خبره وهو قوله



ان يشترط مطلق المصنف في مضافاته مثلا اي ان يلتزم  
بسبب رد مضافته او خياطة ثوبه او بناجدة او تعليم صبيه  
عوضا متى لا معد وراعي تسليمه معلوم بالروية او بالوصف  
ولو معينا كما قاله الشبان عن المتولي واقره وجزم به في  
الانوار وقال شيخنا انما الالوجه وان قال الاستوي انه  
خلاف الصحيح فمن قال من رده فله ثيابه ووضفها بما يفيد  
العلم لمن يقوم بذلك معينا كان ردت ضالتي فلكم كذا او  
ردها ولك كذا او لاكن رد ضالتي فله كذا واحد او اكثر ثم ان  
كان معينا اشترط فيه كما في الرخصة واسلمها تبعا للغزالي اهلية  
العمل فيه خلافه العبد وغير المكنن باذن وغيره كما قاله السبكي  
وغيره خلافا لابن الرفعة في العبد بغير اذن ويخرج عنه العاهر  
عن العمل كصغير لا يقدر عليه فالمراد باهلية العمل اهلية  
امكانه وان كان مبرها كفي علمه بالنداء ولهذا قال الماوردي  
هنا لو قال من جابا بقي فله دينار فمن جابه استحق من رجل او  
امراة او صبي او عبد عاقل او مجنون اذا سمع النداء وعلم به لدخوله  
في عموم قوله من جابا اي وان لم يكن فيهم اهلية امكان العمل حين  
النداء حيث كانت فيهم حين العمل وان خالف في السير فقال لا  
يستحق الصبي ولا العبد اذا قام به بغير اذن سيده قلت وما  
نقضه هذا الكلام من استحقاق من العمل بغير اذن معينا كان او  
لا مخالف لما قالوه من انفساخ الجعالة بمجنون العامل لا يلتزم به  
الفرق بين المجنون المقارن والطاري فلا يضر الاول ويضر الثاني والثالث

ان الانتفاع

ان الانتفاع بالمجنون مختص بالعامل المعين لعدم ارتباط العقد  
بغير المعين فلو طوي لاحد جنون بعد العقد ثم رده بعد الاقا  
او قبلها استحق اذ لا معنى لانفساخ العقد بمجنونه مع عدم  
ارتباطه به فليتنا مل فلا تعلم بغير شرط حتى لو رد المضافة بغير  
اذن المالك لم يستحق شيئا وان كان معروفا برده المصالح وتدخل  
في ضمانه كما جزم به الماوردي فيه الوجهان في الاخذ من الغاصب  
بقصد الرد الى المالك والاصح فيه الضمان ولا يلزم من جواز الرد عدم  
الضمان ولتأيد ان بقول قد فرقوا في الاخذ من الغاصب بين ان  
يكون من اهل الضمان فيضمن الاخذ منه لانه لو تلف في يده فان  
علي المالك وقياس ذلك عدم الضمان هنا لانه لو تلف قبل اخذه  
فلا ضمان علي احد فيفوت علي المالك واحتمل حصول المالك  
عليه كاحتمال حصوله عليه من يد اللص ونحوه ثم رايته في المقام  
نازع الماوردي في الضمان والامام في التخييع وفوق بنحو ما ذكرته  
ورايته صاحب الجواهر ذكر ما قاله الامام اخذ الباب وقال قبل  
ذلك في دخول المردود في ضمان الواد وجهان احصهما لا بدخل  
فليتأمل ولا بشرط من صبي او مجنون او مجنون وعليه بسفه ولا  
بشرط ما لا يصح كونه عوضا لكن يستحق العامل اجرة المثل ان كان  
مما يقصد كحمار وخنزير بخلاف غيره كالدم ولا بشرط مجهول كور  
ضالتي ولك ثوب او علي ان ارضيك او اعطيك شيئا لكن يستحق  
اجرة المثل ولا يشترط قبول الشروط له لفظا ولذا اسكت عنه  
المعنف بل لا يقيين يتصور في غير المعين وعلي ذلك قال القولي لو قال



لغيره ردت عبدي فلك دينار فقال ارده بنصف دينار فالوجه  
القطع باستحقاق الدينار وقد ينقدح فيه خلاف كما في الخلع وقوله  
في رد ضلته باعتبار الواقع غالبا والافضالة غيره كذلك فلو  
قال من رد ضلته فلان فله كذا استحققه الراد على القابل ولو قال  
قال فلان من رد عبدي فله كذا فلا شيء للراد على القابل واما المالك  
فان كذب القابل عليه فلا شيء عليه ايضا فان صدق استحق عليه  
كما قاله البغوي وكان كما قاله الشيخان اذا كان المحبر ممن يعقد  
قوله والافضل لو رده غير عالم باذنه اي ان لا يعتقد الراد صدقه  
فيما يظهر وفي ذكر رد الضالة اشارة الى جواز كون العمل مجعولا ولا  
خلاف فيه لكن محل فيما يعسر ضبطه اما ما يسهل ضبطه فيجب  
ففي بنا حابط يذكر موضع وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبين  
به وفي الحياطة يعتبر وصف الثوب والحياطة صرح بذلك  
القاضي وابن يونس وابن الرفعة والسبكي وغيرهم لكن في الرخصة  
واصلها عن بعض المتصانين انه ان كان العمل مضبوطا فهو اجارة  
والافحالة اي وقد جرى عقد يصح لكلاهما والافح ضبطه قد  
لا يتصور الا الاجارة مخي استأجرتك لكذا فيقول قبلت او الجعالة  
مخي ان فعلت لي كذا فلك كذا الا الاجارة لا تقبل التعليق وما  
نقله صرح الامام قال الزكسي والظاهر ان هذا من الامام تنوع  
على اختياره ان العمل في الجعالة يشترط ان يكون مجعولا لكن مع  
الشيخان خلافا انتهى وحاصله انه يجوز ان يكون جعالة ايضا  
ولا يخفى اشكال ذلك لان الغرض صلاحية العقد لكلاهما كما تقر

محل على

فحمله على احدهما بخصوصه ترجيح بلا من حرج ووقعه على ان يعرفه  
الي احدهما لا نظيره في العقود اللهم الا ان يراد انه يحمل على ما نوبه  
به منهما ويبقى الكلام حالة الاطلاق فليتنا مل فاذا رادها اي الضالة  
الي مالكتها او خا ط الثوب او بني الجدار او علم الصبي من عينه الشارط  
في مخي رد ضلته فلك كذا لو من علم بشرطه بسماعه منه او غيره في  
مخي من رد ضلته فله كذا **استحق الغنم الشتر** فلا يستحقه بدون ذلك  
كان جابا لابق فوات علي باب دار سالكه او غضب منه او هرب وكذا  
لو خا ط نصف الثوب واحترق او بني بعض الجدار فانهدم كما ذكر في الرخصة  
عن الامهات ومحل كما قال شيخ مشايخنا اذا لم يقع العمل مسلما والافضل امر  
ما عمل لقوله فيها كما سلمها لو قال ان علمت هذا الصبي القران فلك كذا  
فعله بعضه بعضه ثم مات الصبي فله اجرة ما علمه لوقوعه مسلما  
بالعلم بخلاف رد الابق ولقول القموني لو تلقى الثوب الذي خا ط  
بعضه او الجدار الذي بني بعضه بعد تسليمه الى المالك استحق اجرة  
ما عمل اي بسقطه من المسمي وكذا يقدر مثله فيما قبلها لم ينفق قول  
ابن الصبغ والمقولي في مسألة القموني استحق من المسمي يقدر ما عمل  
وقول الشيخين لو قطع العامل بعض المسافة لرد الابق ثم مات المالك  
فرد له الى الوارث استحق من المسمي يقدر ما عمله في الحياة وفيهما في  
الاجارة في موضع لو خا ط بعض الثوب واحترق وكان بحضرة المالك  
او في ملكه استحق اجرة ما عمل بسقطه من المسمي لو توفى العمل مسلما  
وفي موضع اخر لو اكراه حياطة ثوب فخا ط بعضه واحترق وقلنا  
ينفسخ العقد فله اجرة مثله عمله والافضل اجرة فلول في



الطريق فانكرت فلا شيء له والفرق ان الخياطة تظهر في الثوب فوق  
 العمل سلبا بظهوره على اثره والحل لا يظهر اثره على البزة وبما قاله علم انه يعتبر في  
 وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل سلبا وظهور اثره على المحل ومثلها الجمالة  
 انتهى نك ما تقدم في تعليم العبي محله في الحر كما في الكفاية وارتضاء غيره لان  
 العمل يقع سلبا له اما لو كان عبدا فلا بد في استحقاق القسط من تسليمه  
 للسيد قبل موته او كون التعليم بخضرة او في ملكه وينبغي ان يكون القول  
 بالا نفاخ في مسألة الاكثر الخياطة ثوب فخاط بعضه واهرق بني علي  
 ان المستوفى به لا يجوز ابداله ومقابلته سبني علي جواز ابداله وقد  
 اختلف ترجيح الشخين في ذلك والعمل على الجواز وهو ما رجحه في المجرى  
 والمنهاج وتفرع القسط من المسمى في هذه المسئلة على القول بعدم  
 الانفاخ مشكلا مع الجزم به في مسألة الجدار ورد الا بق قبلها فاني نازق  
 بينهما فلا وجه ان يفرع فيهما على ذلك ايضا وقد يتوهم من قول  
 الشخين في الفرق السابق وقوع العمل سلبا بظهور اثره ان ظهور  
 الاثر كاف في وقوعه سلبا وليس مراد ابدل ما تقدم عن القوي من  
 تقييد استحقاق الاجرة في مسألة الثوب والجدار يكون التلن بعد  
 التسليم الى المالك وقولهما في باب الاجارة فيما لو قصر الاجير واصفبه  
 ثم تلن بعد القصاره والصيغ انه ان انفرد بالميد سقطت اجرة وان  
 عمل في ملك المستاجر او محضرة لم تسقط لان يد المستاجر عليه وقع  
 العمل فيه سلبا او لا فاق لا ينفرد قوليها هنا على ان المراد ان  
 وقوع العمل سلبا الى المالك باقيا منه او كونه محضرة انما يعتد  
 به فيما يظهر اثره على المحل اي بان يحصل للمحل منه وصف حقيقي

وان لم

وان لم يكن محسوسا كالحياطة والتعليم بخلاف ما لا يظهر اثره عليه كما في  
 مسألة الحرة فان حصوله في ذلك المحل اثر للحمل والعلو ووصف حصولها  
 بسببه لكنه اعتبار لا حقيقي فلا اعتداد به ونفية ذلك عدم  
 استحقاق القسط في مسألة الحرة وان كان كسرها بعد تسليمها الى  
 المالك لان مجرد التسليم لا يكفي في استحقاق القسط بل لا بد معه  
 من ظهور الاثر على المحل كما تقدم ولم ينجد ههنا والالتم يصح الفرق  
 في مسألة الحرة وغيرها كما لا يخفى ومن ههنا يشك ما افق به شيخنا  
 المشهاب الرمي فيما لو كرمي على حمل متعته الى مكة مثلا في البحر  
 او البر من انهما ان تلفت في اثنا الطريق بنحو عرق او منب لم يستحق  
 الاجير القسط لعدم وقوع العمل سلبا بخلاف ما لو تلف حاملها  
 دونما كان عرقت السفينة او ماتت الابل الحاملة وسلمت هي  
 فيهما وتسلمها المالك او نائيه في محل التلف فيستحق القسط لوقوع  
 العمل سلبا ووجه اشكاله انه اوجب القسط في الشئ الثاني بمجرد  
 وقوع العمل سلبا مع انه لا يكفي كما تقرر بل لا بد معه من ظهور اثره على  
 المحل ولو وجد كاتبتين ولو مع التزام وجوده في هذه الحالة وجب  
 التزامه ايضا في الشئ الاول فيما لو كان التلن بعد التسليم الى  
 المالك وصرح كلامهم بخلافه كاتبتين في مسألة الحرة اللهم الا ان  
 يفرق بينهما بان هذا الاثر لما ضعف بكونه اعتباريا اعتد به  
 عند سلامة العين لتقوية حينئذ لا مطلقا وورد عليه بعد الاحتياج  
 في ذلك الى سند من كلامهم انه ان اعتبرت السلامة الى تسليم المالك  
 فهي موجودة فيهما او لا الى غاية او الى غاية معينة كوصول المقصد



فهو في غاية البعد يحتاج الى معني صحيح بعضده ولا يخفى ان قياس  
ما افق به انه لو اكثري دابة للركوب الي موضع فماتت في اثنا الطريق  
وجب القسط اذا ركوب هناك لا تمتعه فيما قاله وظاهر ما قالوه في  
مسئلة المرة عدم الوجوب وان جميع ما ظهروا تقو في سائل الاجارة  
بحري نظيره في سائل الجعالة فليتامر ولو اختار العامل ترك العمل  
في اثنا كان خاط ففقد الثوب او بني بعض الجدار ثم ترك الباقي لم  
يستحق شيئا الا ان يقع العمل مسلما فيستحق اجرة ما عمل بقسطه  
كما مرح بذلك شيخ مشايخنا ولك ان تتوقف في استحقاقه حينئذ  
لانه امتنع من العمل باختياره ولم يحصل غرض الملتزم وقد قالوا فيما  
لوضع العامل في اثنا العمل لا بسبب زيادة المالك في العمل وانقصه  
من الجعالة لا يستحق شيئا وعلوه بانه امتنع باختياره ولم يحصل  
غرض الملتزم فظاهر انه لا فرق فيه بين ان يقع ما عمله مسلما او لا  
وبه مرح شيخ مشايخنا لان يفرق بين ما معه رفع العقد وما ليس  
معه ذلك لان الاغراض في الاول اتم والمنافات فيه للمقصود والله  
وقد بوجه بانه هناك ليس من عمل يستند الي العقد الموجب لانه  
فان العقد باق وهو بسبيل من ان يعمل لاجله فليتامر وخرج باسناد  
الرد اليه رد غيره فلا يستحق به شيئا نعم رد عبدة ومن قصده اعانته  
وكذا وكيله فيما عجز عنه اوله يلحق به ان كان هو معين ومطلقا ان لم  
يكن معينا كرده وظاهر كلامهم انه يستحق بعمل من قصده اعانته  
وان كان هو معين لم يعجز عن ذلك العمل وقد لا يقدر فيحتمل ان  
يفرق بين المعين والوكيل ويحتمل ان يسوي بينهما فيقيدهما

اذا عجز

اذا عجز اوله يلحق والفرق اظهر ان كانت مسالة الاعادة مفروضة  
فيما اذا شاركه في العمل ولم ينفرد المعين كما هو قضية تغيير  
المنهاج وغيره فيها بالشاركة في العمل لان الوكيل ينفرد بالية  
بخلاف المعاونة واستنبط السبكي من مسالة الاعانة المذكورة  
جواز الاستنابة في الامامة ونحوها بشرط ان يستنب مثله  
او خير منه ويستحق كل المعلوم قالوا وان افني ابن عبد السلام  
والنوري بخلافه انتهى ولك ان تفرق بينهما بان النابت ينفرد  
بالعمل في مسالة الامامة ولذلك في مسالة الاعانة علي ما تقدم  
فلو قال اوله من يرد ابقى فله دينار فردته اثنان استحقا الدينار  
وقال السبكي ولو قال اي رجل رد عبدي فله دينار فردته اثنان قسط  
الدينار ويصنعها علي الاقرب عندي ولو قال ابقى بين اثنين الثلاثا  
فجعل لمن رده دينار ابا السويح وليس تبرعا علي صاحب الثلثين  
بسدس الجعل ولو لم يعرجا بالسوية قال القاضي هل يستحق راده  
الدينار علي قدر النصيبين او بالسوية يحتمل وجهين احصهما او  
لهما ولو قال احد شريكين في عبدي فله دينار فردته  
شريكه او غيره استحق عليه جميع الدينار لان اضافة العبد  
اليه للتقريف والمجاعة علي ملكه منه ولو قال العبد عدت  
بنفسي وقال العامل بل رد ذلك صدق المالك بعينه ذكره في كافي  
ولو اختلفا في سماء العامل الندا فالصدق العامل وبه العامل  
علي ما تقع يده عليه يد الامانة فلو ترك الدابة بعد وضع يده  
عليها ضمن وموئنة المردود علي المالك فلو انفق العامل عليه



بلا اذن من الحاكم ولا اشهاد عند العجز عن الحاكم فهو متبرع  
فصل في المزارعة وهي العاملة على الارض ببعض ما يخرج منها  
والبذر من المالك واذا وقع احد الى رجل مثله ارضا وبذر  
له لينزر عيابه بشرطه في مقابلة عمله جزا فاعلم ما في بيعها وهو ما يخرج  
منها من الزرع بان عاقده على ذلك لم يجز ذلك العقد اي يحرم  
ولا يبيع لنهيته صلى الله عليه وسلم عنها كما في مسلم وكما في المزارعة  
المخاطبة وهي هذه المعاملة لكن البذر من العامل وذلك  
لنهي عنها في الصحيحين فان وقعت واحدة منهما وعمل  
العامل فالغلة لمن له البذر فان كان للمالك كما في المزارعة  
فللعامل عليه اجرة المثل لعمله واجرا لالات كما تبقر ان كانت  
له وان لم يحصل من الزرع شيء لانه لم يعمل بجانا وان كان للعامل  
كما في المخاطبة فللمالك الارض عليه اجرة مثلها وان كان كل منهما فلكل منهما  
على الاخر اجر مثل ما انصرف من منافعه او حصة صاحبه فلو سلم العامل  
الارض ثم عطلها فان زارعا على ان البذر من المالك فلا شيء على المزارع  
لتعطيله وان شرطه على العامل فعليه اجرة مدة التقطيل وان شرطه  
عليه بالزمن فنصف اجرة الارض فان عمل بعض العمل كحرثها ثم ردها على  
المالك لم يستحق بعمله شيئا ان شرط البذر على العامل فان شرطه  
على المالك لزمه العامل اجرة عمله اي ان وقع سلبا فيما يظهر اخذ  
مما تقدم بيانه في المعاملة وان كان منهما واجب له على المالك  
نصف اجرة عمله وعليه لصاحب كرام مثل نصف الارض في المدة  
التي بقيت الارض في يده فانه ابن القاصر يخرج بما افتى به

النووي

النووي فيمن زارع على ارضه يجره من الغلة فعطل العامل اكثر  
الارض من انه ان كان قد قسم الارض من المالك فعليه اجرة ما  
عطله منها غلظه التاج الفزاري بما في البحر من انه لا شيء عليه وما  
تقرر من بطلان كل من المزارعة والمخاطبة هو المذهب واختار  
النووي في الروضة تبعا لجمع من اكابر اصحاب جوازها وحمل  
اخبار النهي على ما اذا شرط لاخذها زرع قطع معينة ولاخر اخري  
وحمل بطلان المزارعة اذا افردت عن المساقاة فان وقعت تبعا  
لها ولو على زرع من جود لم يبد صلاحه صحته وعليه حملوا معاملة  
صلى الله عليه وسلم اهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمرا وزرع ان كانت  
على البياض المتخلل بين شجر المساقات واتخذ العقد والعامل بان  
يكون عاملا احدهما هو عامل الاخرى وان عدد وعرف افراد الشجر  
بالسقي والبياض بالمزارعة وقدمت المساقات على المزارعة بان  
يقول سابقتك وزارعتك فان عكس او فصل بينهما لم يصح والعاملة  
تعملها فلو قال عاملتك على هذا الشجر والبياض بالنصف او بنصف  
الثمرة وررع الزرع او بالعكس جاز ولو شرط البقر على العامل جاز  
وكان للمالك اكثره وبقره ويشترط كما قال الدارمي بيان ما زرع  
وان لم يشترط في اجارة الارض للمزارعة لانها هنا شريك في  
الزرع **والقول الثاني** اي اكثر من صاحب الارض والبذر رجل مثله لينزرها  
به سوا اكثره بذلك مع الاته كما تبقر بان جعل الاجرة في مقابلة  
منفعته ومنفعة الاته او بدونها بان اتى بها المالك او تبرع  
هو بها على المالك بذهاب فدية او نحيها من كل شئ معلوم



مقدور على تسليمه معينا كان او في الذمة او شرط له بان ذكر في  
عقد الاكثر اعلى وجه العوض لذلك الرجل طعاما منتميا لا معلوما  
مقدور بان لا يجعل من ذلك الزرع سوا كان من جنسه ام من غيره  
وسوا كان معينا ام في ذمته **جاز** وفي بعض النسخ وان اكراه اباها  
اي الارض بذهب او فضة الخ وهو صحيح في نفسه ان مقابلة  
صدره لما قبله لا تناسب السياق كما لا يخفى وقد ذكر الاصحاب  
صور الاشتراك في الزرع على وجه مشروع بدون رجوع لشي  
من احد الجانبين منها والبذر من المالك ان يستاجر المالك العالم  
بنصفه ليزرع له نصف الارض ويجيره نصفها او بنصفه ونصف  
منفعة تلك الارض ليزرع له باقيه في باقيها ومنها والبذر  
من العامل ان يستاجر نصف الارض بنصف منفعه ومنافع الله  
ونصف البذر او يستاجر بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع  
**فصل** في احيا الموات والموات هي الارض التي لم تعمر او عرفت  
جاهلية اي ولم يعلم مالكتها ولا هي حرم لمعمور ولا يشترط في ثبوت  
العمارة الحقيقي بل يكفي عدم تحققها بان لا يري اثرها ولا دليل  
عليها من اصول شجر ونهر وحدر واناء او ناد ونحوها لكن الحق  
اراد به الارض مطلقا بدليل شرطه الثاني الذي قال الجوزي بان  
الارض صار ملكا للشارع ثم رده على امته اي لجنات الشافعي عادي  
الارض لله ورسوله ثم هي لكم مني اي ايها المسلمون واحيا الموات ولو  
موات الحرم الاموافق الخ كعرفه ومني وغيرها اي الارض بالعمارة  
بالصيغة الاتية **جائزة** من قبله ملكه بل يستحب لاحياءه كجنون

اجبي ارضامية فهي له وليس لعرفي ظالم حق راويع الترمذي  
وحسنه وخبر من اجبي ارضامية فله فيها اجر وما اكلت العوافي  
منها فهو صدقة رواه النسائي وغيره وصححه ابن حبان والعوافي  
طلاب الزرق وانما يجوز احيا موات المسلمين **بشرطين** احدهما ان  
يكون **الحبي مسلما** ولو غير مكلف فليس لذي ذلك ولو باذن الامام بخلاف  
الاصطلياد والاختطاب والاحتشاش لان ذلك يخلف ولا يقرر  
به المسلمون فهو جائز له كما يجوز له نقل التراب من موات  
دار الاسلام اذ لم يتضرر به المسلمون والمساكين كالزبي والحربي  
ممنوع من جميع ذلك قال المتولي الا انه اذا اخذه ملكه والثاني  
ان تكون **الارض** وهي الموات الذي اراد احياؤه **حرة** اي لم يجر عليها  
يعني لم يعلم انه جري **ملك** لاحد ولو بالتبعية لما يملكه كخرمه لا  
مسلم ولا غيره اجاهليا لم يعرف بانه علم انه لم يجر عليها ملك  
او لم يعلم انه جري عليها او علم انه جري عليها لجاهلي مجهول بان لا تكون  
معمورة في الحال وكانت معمورة من قبله ولم يعرف مالكتها والعمارة  
جاهلية ولم يعلم كيفية دخولها في ايدي المسلمين وكذا لو شك  
في انها لجاهلي كذلك او لغيره في احد وجهين شئ عليه في الاقرار وقد  
يتقرر فيه بان الاصل احترام العمارة عن الاحياء ما لم يعلم المسوغ  
بخلاف ما لو علم انه جري عليها ملك المسلم او غيره وان جهلا او  
جاهلي لم يجهل بان كانت معمورة في الحال او من قبل فقط وعرف  
مالكتها مطلقا او جهلا والعمارة اسلامية فهي لما كرها من مسلم او  
غيره او وارثه ان عرف ولا تملك بالاحياء الا ان كان كافرا واعرض



عنها قيل القدرة عليها فتملك به كما قاله الماوردي وابن الرقعة ولا  
 بنا في ذلك كون الكلام في دار الاسلام لان الكافر ولو حارب ما ينصون فيها  
 والافلها حكم الاموال الضاربة قال الامام والامر فيها الى راي الامام  
 فان راي حقه الي ان يظهر ما لكها فعل وان راي بيعها وحفظ  
 ثمنها فعرو له ان يستقرضه على بيت المال وهله ان يعطيها من  
 بيعها اي على وجه الارتفاق دون الملك فيها يظهر وجهان حكاهما  
 الماوردي ورجح الدور ياني الجواز والظاهر انه اذا حضر المالك بعد  
 بيع الحاكم في بيعه ما من وليس له الا الثمن فان لم تخرج معرفة ما لكها  
 فنصرها بيت المالك ويجري ذلك في كل مال ضايع كما قاله الشيخ عن  
 الدين في القواعد وذكر مثله الامام في باب قسم النبي فعلم ان المال  
 الضايع حالين وما لو جرى عليها ملك جاهلي بجهول لكن علم كيفية  
 دخولها في ايدي المسلمين قال الامام فان حصلت بقتال فللمقاتلين  
 والا فلي وحصة الغنائم تلحق بملك المسلم الذي لا يعرف انتهي  
 وبما تقرده علم انه لو غرق المال ارض فصادت بحرا او كبرها رمل او  
 تراب باي لون كان فزني على حكمها حتى لو زال الماء والتراب عنها في  
 الاربابها بل ان كان الرمل او التراب سباحا او في محل الاعراض صار  
 لاربابها تبعا لها ولهم مطالبة ارباب الرمل او التراب باخذه  
 وهذا في غاية الظهور وما ذكره في ذلك لاني فيه اما دار  
 الكفر فان كانت معمورة في الحار فلا تدخل للاحياء فيها بل هي  
 كساير اموالهم وان لم تكن معمورة في الحار ولا من قبل فلكفار  
 تملكها بالاحياء وكذا المسلمون ان كانوا لا يدعون المسلمين عنها

ملكه

ارض

فان كانوا

فان كانوا يذبحونهم عنها فلا يملكونها بالاحياء ولا يملكونها بالاستيلا  
 مطلقا لانها غير مملوكة لهم حتى تملك عليهم نعت يثبت لهم به  
 اختصاص كاختصاص المتجر بالغائمين احق باحيا اربعة اقسامه  
 واهل النفس احق باحيا خسه فان اعرض الغائمون عن احيا به  
 فاهل النفس احق به او بعض الغائمين فالباقيون احق بما يخصهم او  
 الغائمون واهل النفس جميعا فللمسلمين احياء الجميع وما ذكر في  
 الشق الثاني قال السبكي انما يقع في الارض التي صلحوا عليها على ان  
 تكون لهم وفي ارض الهدنة اما دار الحرب فمهورها يملك بالاستيلا  
 وموانها يصير بالاستيلا عليه من غير ان يملك بالاستيلا  
 على معور دار الحرب وموانها يحمل على الاستيلا عنوة يصير به من  
 بلاد الاسلام وكلامنا في ارض دار الحرب لم نقرر من بلاد الاسلام  
 فلا يتجه اعطاؤها حكمها وظاهر ان مراد السبكي بالاحياء مجرد العمارة  
 من غير ان يكون معها قبة ومنفعة وقدرة على منعهم من ذلك فان كان  
 معها ذلك لم يتجه الا الملك بالاحياء وان لم تكن معمورة في الحار وكما  
 معمورة من قبل فان عرف ما لكها فكالمعمورة والا فكنظيرها في  
 دار الاسلام كذا في الوصية واصلها وقضيتها التفتيل بين  
 كون المالك جاهليا فتملك بالاحياء وغيره فكالمال الضايع كما هو  
 حكم ما به دار الاسلام لكن الظاهر انها في الشق الاول كالقسم الثاني  
 المتقدم فتملكها الكافر بالاحياء وكذا المسلم ان لم يكن يذبح عنها  
 وفي القسم الثاني كبقية اموالهم كما حزم به شيخنا وغيره فليتناظر  
 وصفة الاحياء للموات المملك له ما ينفعل كافي العادة بان يعلفها

بالاحياء ونازع بعضهم بان  
 ما ذكره هو



عبارة للصبي بفتح الهمزة حيث ما قصد باحيائه فان قصد مسكنا  
استقرط نحو بطنه بفتح الهمزة ولبن او قصب او خشب بحسب  
العادة وسقف بضم السين وضم باب او زريبة استقرط نحو بطنه  
تعلين باب لا تسقي او مزرعة استقرط جمع التراب او نحوه  
حواسم ونريتها للزراعة بتسوية الارض بضم المنخفض وكسح  
المسعى وعراستها وتلين ترابها فان لم يتيسر ذلك لا بما يساق  
فلا بد منه وترتيب ما بها بسق ساقية من نخس ونحو او بيراو  
قناة ولا يشترط اجراؤه كما في الروضة واصلا ولا حفوط طريق  
كما صحه في الشرح الصغير ولا زراعته لانها استيفاء منفعاتها  
وهو خارج عن حد الاحياء وما مقصور من ان صفة الاحياء مختلفة  
باعتبار ما يقصده المحيي مما انفق عليه طريق الاصحاب كما قاله  
الشيخان وزاد الامام شيئين احدهما ان القصد الى الاحياء  
هو يعتبر لحصول الملك فقال ما لا يفعل في المعادة الا المملك  
كبناء الدار واتخاذ البستان يفيد الملك وان لم يوجد قصد وما  
يفعله المملك وغيره كحفرا البير في الموات وكزراعة قطعة من  
الموات اعتمادا على ما السما ان انضم اليه قصد افاد الملك  
والا فجهان اي اصحهما انه لا يفيد وما لا يكتفي به المملك  
كتموية موضع النزول وتنقيبته عن الحجارة لا يفيد الملك وان  
قصد وثانيهما اذا قصد نوعا والى بما يقصد به نوع اخر افاد  
الملك حتى اذا حوط البقعة ملكها وان قصد السكن لانه مما يملك  
به الزريبة لو قصد ما قاله في الروضة قال الامام الرازي رحمه الله

اما الكلام

اما الكلام الاول فمقبول لانه لا يلزم منه مخالفة الاصحاب بل ان  
قصد ناشيا اعتبرنا في كل قصد ما فصلوه والانظرنا فيما اتى به  
وحكمنا بما ذكره واما الثاني فمخالفة لما ذكره الاصحاب لما فيه من  
الاكتفاء بادي العارقات ابدأ انتهى **ويجب بذل الما** على مستحقه  
بملك كان حفريه او في موات للملك او في ملكه او انجر فيه عين او  
اختصاص كان حفريه او في موات للارتفاق بها لغيره اذا طلب  
بذله **بثلاثة شرائط** احدها ان **يفضل** ما طلب بذله منه عن حاجته  
لنفسه واهميته المحترمة وزرعه **والثاني ان يحتاج اليه** اي الى  
ما طلب بذله **غيره** وهو الطالب له بان لا يجد ما اخر يسوغ  
له استعماله وان كان مقيما هناك **لنفسه** او **بهمته** المحترمة  
ان كان هناك كلاما يحارح برعي اولهما وقد تصدق به العبارة  
بجعل او لمنع الحق للزراعة **والثالث ان يكون** ما طلب بذله  
مما اي من الما الذي **يستحق** اي يخلف ما اخذ منه غيره واجتزأ  
به عن الما لاصل من نخس مطر في نخس بركة او خوض فلا يجب  
بذله في بيراو عين اي سوا كانت مملوكة او مختصة كما تقدم  
بخلاف غيرها كالحقورة في الموات بقصد ارتفاق المارة  
او بلا قصد فمما وها مشترك بينهما والمافر كما قدم قال  
الامام لو قصد بالحق ان يختص بالما بقدر حاجته احتمال  
الحاقه بقصده الاختصاص واحتمال ان لا يلحق القصد  
بالمال العدة خبر ثان او بدل من الخبر او حال من المجرور او ضمير  
الفعل فيه واحترز به عن المحرز مما يستحق في انا



ونحوه فلا يجب بذله وعن الجد اول والا توار المملوكة وان  
 جاز الشرف والوضوب وسقي الدواب منهما اذ الميرض السقي  
 بما ليتها اقامه للاذن المعرف مقام اللغلي كما قاله ابن عبد  
 السلام فان كان الما قليلا والا بل كثيرة كمنه الزبادة على الحقاد  
 وهه سراده المملوك ما وها لان المباح كاله اخل اليها من الوادي  
 لا يفتقر الشرب منه والسقي اذ الميرض بالمالك ولم يتفق استعماله  
 لنفس النضر والقتاة الى اذن لا لغلي ولا عرفي لبغايه على الاباحة  
 فالذي الروضه كاصلها ويعتبر في الفاضل الذي يجب بذله ان  
 يفضل عن سقيه وما شئته وزرعه زاد في الروضه المراد الفا  
 من الذي يجب بذله لما شئته غيره اما الواجب بذله لعطش  
 ادمي محتم فلا يشترط فيه ان يفضل عن المزارع والماسية  
 انتهى قال الزركشي والوجه لتخصيصه بالادمي بل كل حيوان  
 محتم ينبغي ان يكون كذلك لحرمة الدوح وتعليل الاصحاب  
 صريح فيه انتهى وفيه نظر لان استراطهم في وجوب البذل  
 لما شئته غيره الفضل عن ما شئته وزرعه صريح في خلاف  
 ما قاله نعم ان خشي هلاك ماسية غيره لو قدم زرعه  
 لم يبعد ما قاله فليتنا مل ولولم تكن له زرع واراد ان يزرع بعد  
 حضور ماسية غيره لينصرف فاضل الما اليه قال الامام بظهر  
 المنع من الصرف الى الزرع واذا وجب البذل فالمراد به الثقلية  
 لا الاستقواء اعارة الله كالدلو والحبل قال الماوردي وعليه  
 فكيف الماسية من حضور البير ان لم يكن عليه ضرر في زرع او

ماشية والا فلا لكن يجوز للرعا استقافضل الما لها ولا يجوز  
 بيع ما وجب بذله للنهي عن بيع فضل الما ولا طعم بين وان ملكها  
 لتعلق حقوق المارة والبهائم بفضلهما فلا وانظمت بغير فعله لم يلزمه  
 تنظيمها ولا ان عدم جواز البيع شمل لما اذا وصلت ماشية غيره  
 الى حد الضرورة بل اذ لم يجز فيما اذا لم تصل اليه فبيما اذا وصلت  
 او لم يتأكد الحاجة وشمول النهي فنقول الزركشي ومحل الخلاف في  
 وجوب بذل الفاضل عن ما شئته وزرعه لما شئته غيره اذا لم تصل  
 الى حد الضرورة ولكن كان منعها من الما يجوزها الى الانتقال الى موضع  
 اخر فان اشرفت على الهلاك وجب سقيها ففضل ما به بالقيمة بلا  
 خلاف انتهى فيه نظرا لوجه وجوب القيمة مع اطلاقهم عدم  
 جواز البيع وشمول النهي واولويه حال الضرورة كما تقرروا وقد فرقوا  
 بين عدم جواز بيع الماها وجواز بيع الطعام للمضطر بثبوت النهي عن  
 بيع فضل الما قال في الروضه قال الماوردي لو كان هناك ما ان  
 مملوكا لرجلين لزمها البذل فاكتفت الماسية ببذل احدهما سقط  
 الفرض عن الاخر قالوا اذ لم توجد شروط وجوب البذل جاز لما لكة اخذ  
 منه اذا باعه مقدرا بكيل او وزن ولا يجوز بيعه مقدرا برمي الما  
 ولا الزرع انتهى وظاهر ان تعيين الما بين المملوكين من الما كما علم  
 بما تقدم ولو طلب من احدها بعينه فهل يتعين عليه قبله ابودي  
 الى التوكلا او يجب عليه ما يخصه فقط فيه نظر ولعل الثاني  
 اقرب ان علم ان صاحبه لا يمتنع ولا يلزم تاخير مضرا لا فالاول  
 واحترز المصنف ببذل الما عن بذل الدلو والرشا والبكرة والكلا

يجلي ح

شية





وان نفل عن حاجته وفرق بينه وبين الما بان الكلا لا يستحق في  
الحال ويتمول عادة ويطول زمن ريعه فيطول المكث في ارضه بخلاف  
الما فيها وادواها مراتابه شجر وكلامك الارض وفي ملك الشجر  
والكلا اوجه احدها وهو ما في التنبه يلكهما والثاني لا والثالث  
وهو الما لا وردي انه ينظر فيما ارصدت له تلك الارض فان ارصدت  
لبنيت ذلك فيها ملكها وان ارصدت لغير ذلك من زرع او غيره  
له ملكها وينبغي ان يكون الاوجه الاول **فصرع** فاك في الروضة  
عن صاحب العدة لو اضرم نارا في حطب سباح بالصحر لم يكن له منع  
من ينقعه بتلك النار فلو جمع الحطب ملكه فاذا اضرم فيه النار فله  
منع غيره منها اي من الاخذ منها ونحوه اما الاصطلا او الاستصباح  
بها او منها فلا يمنع منه **فصل** في الوقف وهو لغة الحبس وشرعا  
حبس ما لا يمكن الانتفاع به مع بقا عينه بقطع المتصرف في رقبته علي  
مصرف مباح **والوقف جارية** بل هو قربة مدبوبة اليها والاصل فيه خير مسلم  
اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم  
ينتفع به او ولد صالح يدعو له والصدقة الجارية محمولة عند العلماء  
علي الوقف كما قاله الواقي والولد الصالح يحتمل ان يكون المراد به المسلم  
وانما يجوز الوقف **ثلاثة** سريطا احدها ان يكون اي الوقف بعيني الوقف  
مما يمكن الانتفاع به الانتفاع المستحق بالوقف ولو مالا باستيفاعين  
منه كمره ولبن وصوف او منفعة يستاجر لها عابدا كسكنة وركوب  
مع بقا عينه ولو ملكه منقول كعبد ولو صغيرا او من ابرج زوال ثباته  
وجحش ولو صغيرا وشاة وشجرة ومسك وعنب بخلاف ما لا يمكن

42  
الانتفاع به مطلقا كمن لا يبرج زوال ثباته وفيه نظر اذا لم يكن  
الانتفاع بدخول خراسته وخطاطته ولهذا صرح استيجاره لذلك  
وما لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه كالمطعم والمنافع وما  
لا يصح استيجاره كلب العبد او غيره وكالدراهم وكالدنانير وكال  
التيهان وحكي الامام انهم الحقوا وقفها ليعصا منها الما بوقف  
العبد الصغير وتردد هو فيه وما يستاجر نادرا كالرياحين  
لسرعة فسادها وقضيته ان يحله في المحسودة وانه يبيع في  
المزروعة وهو ما بحثه النووي في شرح الوسيط فقال الظاهر  
الصحة في المزروعة وقد تسمع حيث لا يصح الاستيجار كوقف الفحل  
للمضارب وشملت عبارته المشاع فيصير وقفه ولو مسجد كما صرح  
به ابن الصلاح وفان محرم المكث فيه فعليا للمنع وتجب القسمة  
لمعينها طر مفا قال السبكي القول بوجوبها مخالف للمذهب المعروف  
الا ان يكون فيه نقل صريح بخصوصه وينبغي حمل الوجوب علي ما اذا  
كانت القسمة اقرازا فلا محذور والمنع علي ما اذا كانت ببيع او فتي البارز  
بحواز المكث فيه ما لم يقسم وبحث بعضهم عدم صحة الاعتكاف قبل  
القسمة وثياسه عدم انعقاد الحجية فيه بجامع توقف كل منهما  
علي المسجد وقد يفرق بينهما بان في الاخلال بها انتهاك للمسبة  
كما حرم المكث فيه لان فيه انتهاك لهما وظاهرا انه يمتنع الاقترانه  
قبلا مع نهي التباعد باكثر من نحو ثلث مائة ذراع تقريبا لعدم تحض  
القاضل مسجد او شملت الوجه ايضا فيصير وقفه كما صرح جوابه وهو  
شامل لوقفه مسجدا وحسينا يمتنع التعبد فيه بنحو صلاة واعتكاف



بغير اذن المتاجر ويحرم المكث فيه وبكثرة نشد الضالة فيه  
 ويصح فيه الاعتكاف والتجبة ويصح الاقتداس المتباعد وان لم  
 ياذن المتاجر واستحقاقه المنفعة لا يمنع من ذلك ويمتنع فيه  
 ما يمتنع في المسجد كوضع النجاسات فكل بعضهم ويلزم من تحريم المكث  
 على المنجب والحائض يمكن المتاجر من الفسخ وفيه نظروا لعل لا وجه  
 انه ان كان الاستيجار لما يمنع في المسجد ثبت له الخيار والا فلا ولا بد  
 من كون الموقوف معيناً بقبل النقل ملكاً للواقف فلا يصح وقف  
 احد العبد بن ولا ما في الذمة ولا وقف نخوام الولد والمكاتب بخلاف  
 المدبر ومعلق العتق بصفة لكن لو وجدت الصفة عتقا وبطل  
 الوقف كما قاله الشيخان تبعاً للنفوي وان خالف كثيرون ولا غير مملوك  
 نعم يصح وقف الامام ولو على اولاده من بيت المال لكن بشرط مراعاة  
 المصلحة بخلاف وقفه ناحية على شخص واحد مثلاً ويصح كما شملته  
 عبارته ايضاً وقف المصوب وماله برة وبوخذ منه وقف الاعبي  
 والثاني ان يكون اي الوقف بمعناه الظاهر حيث لا يضاهي التحريم  
 على اصل معين اهل لملك الموقوف والمواد بالاصل هنا تنبثق  
 الوقف اولاداً لا في قوله وقفته على اولادي ثم اولاد اولادي  
 ثم الفقرا وكما لو جرد من الموقوف عليهم في قوله وقفته على الفقرا  
 وقوله وقفته على اولادي واولاد اولادي ابداناً تناسلوا ثم الفقرا  
 موجود حال صدوره لا ينقطع كالفقرا والمساكين والمساكين والوفاة  
 والقناطروني معنى الفقرا العلماء على العموم وفي فتاوى القضاة فلا بد  
 لانهم قد ينقطعون او ينقطع لكن كان الوقف عليه وعلى فرع هو من

يتلقى الوقف بعدة لا ينقطع معين اهل لملك الموقوف مطلقاً ان لم يكن  
 جهة كعمرو في قوله وقفته على زيد ثم عمرو بن بكر ثم الفقرا بخلاف  
 ما اذا كان جهة كالفقرا في المثال وظاهر ان الوجود ليس من لازم  
 الفرع بخلاف الاصل فلذا لم يقيد به كما قيد به الاصل لا يقال  
 لا وجه لتخصيص هذا الشرط بما لا يضاهي التحريم لان ما يضاهيه  
 كوقف لكان مسجد كما ين على اصل موجود وفرع لا ينقطع وهما المسلمون  
 لاننا نقول هو كذلك لكن لا يجب بيان ذلك الاصل والفرع بل ان بينه  
 ببعض المسلمين او جميعهم والا فهو جميعهم والكلام في بيان وجوب  
 ما ذكره وخرج بكونه على اصل وفرع ما اذا لم يكن كذلك بان لم يبين الوقف  
 عليه كوقف هذا مقتصر عليه فهو باطل قال السبكي ومحل البطلان  
 اذا لم يقيد به والا فيصح لغيره اي طلحة هي منه ثم يعين المصروف ويكره  
 الاصل معيناً ما لم يكن مسهماً كوقفته على احد هذين ويكره اهلاً  
 للملك ما اذا لم يكن كذلك كالجنتين والبهيمة ان اطلق او وقف على علفها  
 فان قصد به مالها فهو وقف عليه او كانت موقوفة او مرسدة في  
 سبيل الله صح الوقف على علفها وكعبه نفسه مطلقاً وعبد غيره ان  
 قصد نفسه فان اطلق صح ووقف لسيده وان استقل هو بالقبول واما  
 صحة الوقف على الارق الموقوفين على خدمة الكعبة ونحوها فلان المقصود  
 ثم الجربة فهو كالوقف على علف الداب في سبيل الله والكلام هنا في الوقف  
 على معين قال شيخنا اما المبعوض فالظاهر انه ان كانت مهايأة  
 وصدر الموقوف عليه يوم نوبته فكالحر او يوم نوبته سيده فكالعبد وان  
 لم تكن مهايأة وزرع على الرق والحرية وعلى هذا يحل اطلاق ابن خيبر



ان صحة الوقوف عليه قال الزركشي فلو اراد مالك البعض ان يقف  
نصفه الموقوف على نفسه الحرف الظاهر الصحة كما لو اوصى به لنصفه  
الحرف قوله وزع الرق والمريضة في ما حصر الحربة فهو للجزء للجزء ربعه  
وما حصر الرق يكون وقفه ربعه فيأتي فيه تفصيله ومنه ان يقصد  
نفسه فيبطل وقضية هذا التقرب الصفة فيما لو وقف على من يصح  
الوقف عليه ومن لا يصح ويكون موجودا اما اذا كان معدوما كوقفت  
علي من سيولته ثم انفق او بسمي منقطع الاول فهو باطل على المذهب  
ويكون الوقف على فرع لا ينقطع ما اذا انتفى كونه على فرع كوقفت على اولاد  
ولم يزد او كان على فرع منقطع الاخر فليل هو باطل مطلقا وهو قضية  
كلام المصنف وصحة المسعودي والامام وقيل ان كان عتارا فان كان  
حيوانا صح لان مصيره الى الهلاك وربما هلك قبل الوقف فعليه  
ويؤخذ منه ان يخى الثوب كالحيوان وقيل هو صحيح مطلقا قال الشافعي  
وهو الاظهر عند الاكثرين ونصه في المختصر وعلى هذا الصحيح ان يقف  
وقفا بعد انقراض المذكور ويصرف الى اقرب الناس الى الواقف يوم انقراضه  
والمعتبر قرب الرحم لا استحقاق الارث فيقدم ابن البنت على ابن العم  
وهو يختص به فقرا الاقارب قولا لان اظهرهما الاختصاص وهو علي  
سبيل الوجوب وجرهان في الوضوء كاصليها وصرح الخوارج وغيره  
بالوجوب قال عدمت اقاربه او وقف الامام من بيت المال صرف الى مصالح  
المساكين وعليه نص في البويطي في الاول وفي سلم الرازي وابن الصلغ  
وغيرهما فيها يصرف الى الفقراء والمساكين وقياس اعتبارهم في المال في  
الزكاة اعتبارا بله الوقف حتى يختص بفقرايه ومساكينه قاله الزركشي

الوقف عليه صح

وفي الروضة كاصليها عن القفال انه لو وقف على باط او مسجد معين ولم يذكر  
المصرفان خرب فهو منقطع الاخر وعن صاحب التتمة انه ان كان في موضع يستبعد  
في العادة خرابه بان كان في وسط البلدة فصحيح وان كان في قرية او جادة  
فهو منقطع الاخر والاوجه انه منقطع الاخر وبه جزم صاحب الروض  
وعنه وقضية كونه منقطع الاخر ان يصرف مصرفه اذا خرب المسجد  
وتفرق الناس من حوله وتعطل وهو ما قاله صاحب البحر وحكاه الخياط  
في تناوبه وجهها وقال الماوردي يصرف الى الفقراء والمساكين وبه جزم صاحب  
البحر في موضع وقال المتولي يصرفه لا قرب المساجد اليه وقال الامام يحفظ لتوقع  
عوده واعتمد ثبنا الشهاب الراسي انه ان توقع عوده حفظ الربع والا صرف  
لاقرب المساجد ان كان ثم مساجد والا صرف لاقرب الناس الى الواقف  
ان وجده ولا فلفل فقرا والمساكين وحمل على هذا التفصيل الاقوال  
المذكورة ولا يخفى ان اطلاقهم في منقطع الاخر ان يصرف لاقرب الناس  
الى الواقف ليس على تقديم صرفه لاقرب المساجد على صرفه لاقرب  
المذكور عنده عموم التوقع فليحمل ويتعين النزع واهليته للملك  
ورجوه بالشرط المتقدم مخي قوله وقفته على زيد ثم احد الرجلين  
او ثم رجل ثم الفقرا للايهام ومخي قوله وقفته على زيد ثم العبد نفسه  
او ثم حمل هذه المواة ثم الفقرا لعدم اهلية كل من العبد والحمل للملك  
وقوله وقفته على زيد ثم ولدي محمد ثم الفقرا او لولد له لعدم وجود  
الصفرع ويسمي في جميع ذلك منقطع الوسط فان صحنا منقطع  
الاخر فهذا او في والا فوجهان اصحهما الصحة وعلى الصحة فيصرف  
في الوسط بصرف منقطع الاخر ان عرف امد الانقطاع كما هو صريح



العبد والحمد والافالي من بعد كالفقر اني الامثلة كما في صورة ثم رجل  
وهو صورة ثم احد الرجلين مما عرف امد انقطاعه فيه نظر على الاول  
يحمل ان العتبر من اخوها من تافيم في مصرف منقطع الاخر الى موت  
واعلم ان في هذا الشوط الثاني رسا الي انه لا يجوز ان ينفذ ولو عدة  
طويلة فلو قال وقتت هذا سنة فباطل نعم ان عقبه بمصرف اخر كان  
وقته على اولاده سنة ثم على الفقرا وروعي فيه شرط الواقف كما نقله  
البلقيني عن الخوارزمي وحله هذا ايضا لا يصح التخيير اما ما يضا فيه  
كقوله جعلته مسجد سنة فيصع موبدا والثالث ان يكون اي الوقت  
بعناه الظاهر في محظور اي على معصية سواء كان علي ما يظهر فيه  
فقد القربة كالوقف على الفقرا او المساكين او المساجد او على ما لا يظهر  
فيه كالوقف على الاغنيا واهل الزمة وسائر الناس كقطاع الطريق بنا  
على الاسبه من ان المرعي في الوقف على البرمة التمثيل كما في المعين والوجه  
لاجرة القربة قال الشيخان وهذا هو الاسبه وكلام الاكثرين كمن  
الاحسن توسيط البعض المتأخرين وهو صحته على الاغنيا والطلالة  
على اهل الزمة وسائر الفسقة لتضمنه الاعانة على المعصية وان  
كان علي معصية لم يصح كالوقف على كنية للتعبه ولو من ذمي ولو  
علي تميمها وان لم تنفعه خلافا لما وقع لابن الرفعة في نحي قتاد بلها  
او حصرها او علي خادمها كما قاله ابن الصباغ او من يقطع الطريق او  
يتهم او يتنصر او على الزناة او السراق او شارب الخمر كما نبه عليه  
بعضهم وكوقف كتب التوراة او الانجيل او السلام على قطاع الطريق  
او الخيل على معين ليقطع عليها الطريق بخلاف ما لو وقفها على

47  
قلم طريق لبركها في حوائجها او وقف على كنية لنزول المارة وفي  
الوقف على كنية للتعبه ونزول المارة وجهان او جهات البطلان ولو وقف  
دارا على ان يسكنها فقرا اليهود فان جعل الفقرا المسلمين معهم نصبا  
جاز ولا فوجها لانهم اذا انفردوا صاروا كنيسة للتعبه ذكره  
الماوردي ولو اوصي بمال ليعرف في سراج البيع والكتاب فان قصد  
تغنيها لم يصح وان قصد الوضوء على من ياربها ليدل صحت كالوصية  
لهم ابتداء قاله الشيخ ابو حامد قال في المطلب ولا يبعد مجيئه في الوقف  
واسندل بعضهم على مجيئه فيه بما ذكره في الوصايا من انه لو اوصي  
بشرا او بملكون وقفا على الكنية لم يصح الا ان تجعل الكنية  
لنزول المارة من اهل الزمة او للسكنى فتصح اذ لا معصية لانها رباط  
لا كنية قال وهو نص في المسئلة انتهى وفي كونه نصا فيها نقل لان  
هذا مصور كما ترى بما اذا جعلت لنزول المارة او للسكنى ولهذا  
كانت رباطا لا كنية بخلاف تلك فان ظاهرا المنقول عن ابو حامد  
انها كنية بحالها لكنه لم يقصد تغنيها بل الوضوء على من ياربها  
ليلا فلينامل وسكت المصنف عن اشتراط الاكرام والتعريف لشرط فيه  
خيار النفس او غيره او ان يبيعه او ان يرجع فيه متى شاء او ان يرجع اليه  
اذا مات الموقوف عليه او ان يزيد او ينقص او ان يقدم او يؤخر من  
ساكان باطلا نعم ان شرط فيه خيار الموقوف عليه المعين لم يصح  
بناء على اشتراط قبوله لانه شرط يقتضيه العقد وكذا قاله بعضهم  
بخلافه وجزم به الناشري لكنه لم يغير الموقوف عليه بالمعنى ولا علله  
بشي والاوجه حملة على ما اذا اراد الخيار بالقبول او في تناول البيع



والا لم يبع ولو غلفه كوقت داري اذا جاز اس الشهر او قدم فلان  
فهو باطل ايضا نعم افقي الاستاذ ابو اسحق فيما لو قال وقتت داري علي  
الفترة بعد من في بيعة وقفها ووقعه بعد الموت كعتق المذبر وساعده  
ايمة الزمان ونقله السبكي عن نص الشافعي والاصحاب قال الشيخان  
وهذا كانه وصية لقول القفال لو عرضها علي البيع كان رجوعا وحل  
ذلك فيما لا يضاها في التخيير اما ما يضاهاه كجعلته سبيدا اذا جازضا  
فيستفي صحته ذكره ابن الرفعة ولا بد من ايجاب صريح كان كوقت  
وجست او كتابة كحرمت وابدت داري للمساكين ويشترط قبول  
متصل بالايجاب كالبيع اذا كان الموقوف عليه معينا غير سبيد  
ونحوه كما جزم في الحرر والمهاج لكنه اختار في الروضة في السرقه  
انه لا يشترط ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقال الا ذري  
وغيره انه المذهب وسوا اشترط قبوله ام لا لورده بطل حقه قلو  
رد ثم رجع قال الشيخان قال الروياني ان رجع قبل حكم الحاكم برده الي  
غيره كان له وان حكم لغيره به بطل حقه انتهى والوجه انه ان كان  
الرد قبل القبول بطل حقه مطلقا سقوط الايجاب بالرد والفصل  
بين الايجاب والقبول وان كان بعد القبول لم يضر مطلقا ثم رابت  
الا ذري وما قاله الروياني هذا في البطن الاول اما الثاني وما  
بعده فنقل الامام والفرزالي انه لا يشترط قبوله قطعاً لان  
استحقاقهم لا يتصل بالايجاب وان في ارتداده بردهم وجبرين  
واجري المنوي الخلاف في اشتراط قبولهم وارتداده بردهم  
نبا علي انهم يتلفون الحق من الواقف ام من البطن الاول ان قلنا

بالاول

بالاول قبولهم ودرهم كقبول الاولين ودرهم والا فلا يعتبر قبولهم  
وردهم كالميراث قال الرازي وتبعه النووي وهذا حسن ولا  
يبعد ان لا يتصل الاستحقاق بالايجاب مع اشتراط القبول كما  
في الروضة قال السبكي لكن الذي يتحصل من كلام الشافعي والاصحاب  
انه لا يشترط قبولهم وان شرطنا قبول البطن الاول وانه يرد بردهم  
كما يرد برده الاول علي الصحيح فيهما وهذا اولي مما استحسنه  
الرازي وهو اي الوقف ~~من حيث~~ من حيث صرف غلته يكون علي ما يشترط اي  
علي الوجه الذي شرطه الواقف فيه صريحاً او ضمنياً **تقديم** لبعض  
الوقوف عليهم علي البعض الآخر **تأخير** ذلك في الاستحقاق او  
الصرف كوقت علي اولادي واولاد اولادي ماتنا سلوا او بطننا  
بعد بطن علي ان يقدم في الاستحقاق والصرف كل بطن علي من بعده  
او ذكرهم او علماءهم علي غيرهم او علي اولادي ثم اولاد اولادي  
ماتنا سلوا او بطننا بعد بطن فيقدم في الاستحقاق كل بطن علي  
من بعده **وتسوية** بينهم في قدر الاستحقاق كوقت علي اولادي  
واولاد اولادي ماتنا سلوا علي ان لا يفضل احد منهم علي غيره  
فيستوون فيه كالوصية عن ذلك **وتفضيل** بعضهم علي البعض الآخر  
فيه كقوله في المثال علي ان المذكور مثل حظ الانثيين او بالعكس فلي  
اندرس شرط الواقف فلم يعرف مفادير الاستحقاق او كيفية الترتيب  
بين ارباب الوقف فوضعت العله بينهم بعد جلفهم بالسوية وبكي  
بعض المتأخرين التوقف في اصطلاحهم قال الشيخان وهو القياس  
فان تنازعوا في شرطه ولا يمينه جعلت الغلة بينهم بالسوية



وان كان ثم استفاضة اذ شرط الوقف لا تثبت بها كما افق به النووي وان  
نزل فيه فان كان الواقف حيا رجع الي قوله بلايين كما صرح به الماوردي و  
لروايته ويزاد انه يرجع بعد الوارثة ثم الي الناظر من جهته لامن جبرته  
الحاكم ولو كان هناك وارث وناظر واختلفا فهل يرجع الي الوارث او  
الناظر وجهان رجع منهما الا ذرعي الثاني وفي الاخبار اذا اختلف الناظر  
في الوقف واربابه في تفصيل او ترتيب ولا يثبت فوجهان احدهما القول  
فولاهل الوقف لانهم المستحقون والثاني القول قول الناظر ذكرها  
المشائي في الحلية وقال في الانتصار ان الاصح ان القول قول الناظر  
طرو لو وجد في دفتر من تقدم من الناظر تفاوت اتبع لان المظاهر  
اسناد نصهم الي اصل وهل المراد الناظر من جهة الواقف لامن  
جهة الحاكم اخذا مما تقدم لان الدفتر لا يزيد علي صريح القول او اعم  
ويفوق بان الغالب انه لا يثبت في الدفتر الا ما كان عن اصل ولا  
كذلك القول فيه نظر والقلب الي الاول اميل وفي فتاوي  
النووي انه يرجع الي عادة من تقدم حتي لو كان اتفقت عادة المدرسين  
في شيء من المعلوم انبعت قال فان شك في شيء استحب الاحتياط و  
قال في غيرها انه يرجع الي عادة نظار الوقف ان اتفقت عادتهم  
انتهى وهو شامل من هو من جهة الواقف وقد يفرق بينه وبين ما  
تقدم عن الماوردي حيث قيده بن هو من جهة الواقف بان عادة  
الناظر المتفقة مع تعدد هم اقوي من مجرد احبوا الواحد ولا يخفي  
ما فيه ثم راي صاحب الخادم لما ساق كلام الماوردي السابق حكم  
مخالفة لما ذكر عن النووي في فتاويه وغيرها فلو اختلف المبيع

اعتبار عادة الاكثر ومحل التسوية فيما تقدم كما في زوايد الروضة اذا  
كان الوقف في ايديهم او لا يد او اخذ منهم اما لو كان في يد بعضهم فالقول قوله بيمينه  
ومحله ايضا اذ لم ينظر عادة بالتفصيل فان اطرقت كما في العبد والمدرسين  
والطالب لم يسوي بتعتبر العادة ولو جهل ارباب الوقف صرفا لا قربا الواقف  
ثم المصالح قال في الشرح الصغير وكان يحجز ان يوقف الي النبيين **فصل**  
في الهبة الشاملة للصدقة والمهدية **وكلاما** اي شيء **جاز بيعه** بان وجدت  
فيه شروط البيع **جازت** اي صحته **هبة** وكلاما لا يحجز بيعه بان لم توجد  
فيه شروط المحرم ولابق وضار لا يحجز هبته وقد تمتنع هبة ما يحجز  
بيعه كما لو اعتق الراهن المعسر المدهونة او ستر لها فانه يحجز بيعها  
للضرورة وتمتنع هبتها من المرتين وغيره وكالدين فانه يحجز بيعها  
لغيره من هو عليه كما صححه في الروضة وان صحح في المنهاج بطلانه  
وتمتنع هبته كما في الروضة والمنهاج وغيرها هبا وان فرعه جمع علي  
بطلان البيع ونقلوا الصحة عن تصحيح جمع تبعها للنص اما هبة من  
هو عليه فهي صحيحة وتكون ابر او كالموصوف في الذمة كناية درهم وصفا  
في ذمته بصفة السالم فانه يحجز بيعها وتمتنع هبتها كما اشار اليه الرافعي  
في الصلح ونقل عن قسح جمع من متعدي الاحكام وقد يحجز هبته  
ما لا يحجز بيعه كحبي حنطة ونحوها من كلامه لا يتمل كما مشي عليه  
في المنهاج وان اعترض عليه بتصحيح الرافعي في اللفظة بخلافه  
ظاهره ان هبة ذلك بعني التمليل دون مجرد نقل البدل ولا مانع  
في قبول غير القول للتمليك بلا عوض وكالحمام المختلط فانه يحجز  
لاحد المالكين هبة الاخر حصته مع الجهل بها وفيه نظر لانه يحجز



بيع حصته من الاصل ايضا كما ذكر في الصيد والذبايح وكثيرا  
البائع اذا المقت ثمة المشتري واختلطوا في هبها منه وكما مال الموقف  
للورثة اذا جهرل قدر مال كل منهم فضا الحواقتا وتفاوت فانه لا بد  
من جريان التواهب بينهم كما قاله الامام ولو اخرج بعضهم نفس من  
العين ووجب لهم حصته مع الجمل كان جائزا ايضا للضرورة فيها  
وافهم كلامه امتناع هبة الاختصاص كجمل الميثة والخير المحترمة  
وهو كذلك في الهبة بمعنى التملك اما بمعنى نقل اليد فجائزة وهبة  
المغضوب المعجوز عن انتزاعه وهو ما رجع الراجعي وغيره من وجوب  
ارسالها في الروضة وهبة الزرع قبل بدو الصلاح بدون شرط القطع  
لكنه اطلق في الروضة كاصلها انه يجوز هبة الارض المزروعة مع  
زرعها ودون زرعها وعكسه زاد في الروضة ولو قبل بدو الصلاح  
بلا شرط القطع وقد يفهم جواز هبة المنافع لجواز بيعها بالاجارة فانها  
بيع للمنافع وهو احد وجهين فلا يملكها الا بقبضها وهو استيفاءها  
لا بقبض الدار والدار امانة في يده والثاني ان الدار عارية ولا تملك  
المنافع وعلي هذا تكون الدار مضمونة ونحو الاول ابن الرفعة وا  
لسبكي والبلقيني وفي الزركشي الارجح الثاني وبه جزم الماوردي  
وغيره ولا بد في الهبة المقابلة للمهدية والصدقة من الصيغة وهي  
الايجاب والقبول كما في البيع فيفسدها التعليق والتأجيل الا فيما  
من العري والرقبي وقيل للمعجوز ولحمية فان لم يفعل انزل الوصي  
والقيم دون الاب فالجدة فان كان الواهب الوصي قبل له الحاكم الا ان كان ابا او  
جدا فتوى الطرفين وللعبد نفسه فان كان صغيرا فله ان يقبل السيد فيه

نظروا لا يبعد انه كالولي وعلم بما ذكر انه لو غرس شجرة في ارضه غراسه  
اغرسه لطفلي او جعلته له او اشترى حليا او غيره لزوجه او ولده  
الصغير وفي غيرها او جهرل بنته بامتعة لم يحصل الملك في شيء من  
ذلك لاستفا الايجاب والقبول فلو ادعت بنته في الاخيرة انه ملكها  
صدق فهو يمينه وفي فتاوى الفاضل حسين انه لو نقل ابنته وجهازها  
الى دار الزوج فان قال هذه لغيرها زابنتي فهو ملك لها اي من اخذته له  
بافراده وان لم يكن يقال فهو اعاره ويصدق يمينه انتهى وفي  
صححة قبول بعض الموهوب او قبول احد شخصين نصف ما هو لهما  
وجريان وقضية كلام الشيخين ترجيح المنع وجري عليه الاسنوي  
ومشي غيره على الصفة وفرق بين الهبة والبيع **ولا يلزم الهبة الشاملة**  
للمهدية والصدقة ولا يحصل الملك فيها **الا بالقبض** من الواهب  
ارنايه او باذنه فيه فقلزم وحصل الملك فان استقبل به لم يملكها  
ودخلت في ضمانه او كان الموهوب حرا شاعرا فقبض الجملة باذن  
الواهب دون الشريك صح وان لم يضمن نصيب الشريك ولو حصلت  
زيادة قبله منفصلة فهي للواهب وحدها على ملكه او تصرف قبله  
نفذ تصرفه وكان رجوعا وان لم يضمن الهبة بالعقد وصيغة  
القبض كما في البيع لكن لا يكفي هنا الاتفاق فلا الوضع بين يديه بلا  
اذنه نعم ان اكله بان الواهب او اعتقه احدها باذن الاخر كاف  
قبضا ولو زالت اهلية احدهما قبل القبض لم ينسخ العقد ويقوم  
وارثه او وليه مقامه فلو لم يرث الواهب الا بيت المال فهل يقوم  
الامام مقامه في الاقتباس قى بعضهم ينقدح ان يقال ان كانت



تلك العين لو كانت ملكا لبنت المال كان للامام ان يملكها المتب كان له  
اقتباسه اياها والافلا او بين الاذن والقبض او رجوع الواهب او واره  
عن الاول بطل ولو قال لعبد ان وهبك فانك حر فوهبه فلم يقضه  
قال الروياني يحتمل ان لا تقع الرقة لان الهبة لا تقع الا بالقبض ويحتمل  
ان تقع قال والدي وهو الاشبه **واذا قبضها** اي الهبة بمعنى  
الموهوب بانواعه **الموهوب له ملكها ولم يكن للواب ان يرجع فيها** اي  
في الهبة بالمعنى المذكور بقول او فعل او بعني التملك بان يفسخه للزوم  
بالقبض **الا ان يكون** الامكن الواهب **والد** للموهوب له ولو صغير او  
يسره غير المكاتب له الذي لم تنفسح كتابته اي ذ اولاده ابا كان  
او اما اوجدا او جدة من جهة الاب او الام فله الرجوع فيها وفي  
بعضها بانسوانها بزيادتها المتصلة عن الحمل الحادث ولوقبل  
وضعه وان اسقط حقه من الرجوع ما دامت في يه الولد فان خرجت  
عنها بثلث او بيع اي ولو من الوالد كما اقتناه كالمهر واستقره بعضهم  
او هبة ولو لولده او رهنه من غير الوالد كما يحسنه الزركشي وجزم به  
غيره مع القبض فيها او كتابة او ايلا او حجر فليس له الرجوع بخلاف  
حجر الصفة وتزويج الموهوب وتديبره فلا يمنع الرجوع كما لو انك  
الرهن والكتابة بنحو رجعت فيما وهبت او رددته الي او الي ملكي او  
نقضت الهبة او ابطالتها او فسختها لا بنحو البيع والهبة والوقف ولا  
عتاق والوطي والايلا والانداف ويلزمه بالوطي هو المثل وبالايلاد  
والانداف القيمة وتلفوا البقية والوطي حرام وان قصد به الرجوع  
واذا رجع ولم ياتخذ المال من الولد فهو امانة في يده ولا يجوز تعليقه

الرجوع

الرجوع ولو كان الموهوب بيضا فتقو خ او جافز وعه الولد لم يرجع وهل  
يجوز الرجوع في صورة البيع قبل لزومه وجهان فاي بعضهم يحتمل ان يكونا  
ماخوذ من من نظيره في اللقطة ولو اراد الرجوع في منفعتها دون عينها  
فوجهان اصحهما كما قال القاضي ابو الطيب والرويان المنع لان المنافع تابعة  
ملك الرقبة ولو من من الولد ورجع الاب ثم مات الولد فهل يرجع رجوعه  
ام لا لانه صار محجورا فاي بعضهم لم اره منقول انتهى وقضية التقليل  
بانه صار محجورا اختصاصا من ذلك بما زاد على الملك وحل الرجوع في الصدقة  
كما قال البلقيني في المتطوع بها غير لحم الاضحية فالوا ما التصديق به الولي  
في زكاة او فدية او كفارة فلا رجوع للوالد وكذا لو كان ارسل اليه  
لحم اضحية تطوع وهو فقير او غني فانه لا ينبغي ان يرجع لانه انما يرجع  
ليستفيد النقص والمصرف مثال هذا امتنع فاي قلته يخرج اولم ار من  
نقص له انتم وما ذكره جزم به في الانوار ومثل مع الزكاة بالوقف عليه  
وقضيته انه لا رجوع فيما نذر له ايضا وفيه افتي بعض الجنيين وموسيه  
الازرق منهم وقال بعضهم له الرجوع وخروج الهبة الابرا فلا رجوع فيه  
وان قلنا انه نكاح كما في الوضعة ويكون الواهب والداما لم يكن كذلك ومنه  
ما لو وهب لولده ثم مات ولم يرثه الا ابوه لما منع في ولده فلا رجوع للجد  
وباسناد الرجوع اليه وليه فلو وهب لابنه شيئا ثم جن فلا رجوع لولي  
قطعا واذا امر شيئا غيره كما عمرتك هذا العبد او وهبته او جعلته لك  
عمرك او حيانتك او ما عنت واقترعت على ذلك لو زاد فاذ امت فربي لو رثتك  
او عاد الي والي ورثتي او فهو حرا وارقبه غيره كما رقبته كذا او جعلتك  
رقي اي ان من قبل عادت الي وان مت قبلك استقرت لك وكوهبتها



لك عمرك فان مت قبل عادت الي والي زيدا زمت قبلك استقرت لك  
كان ذلك الشيء القرب **والعمر** على صيغة المفعول **ولورثته** ويلحق الشرط لاطلا  
الصحيحين من عمر عمري له ولعقبه فانما الذي اعطياها لا ترجع  
الي الذي اعطاها لانه اعطى عطا وقعت فيه للموارث وجبرها العمري  
ميراث لاهلها وخبراني داود لا تقروا ولا ترقبوا فخر ارقب شيئا او  
اعمره فهو لورثته والشيء فيه لا يرشاد ولا تقروا شيئا طمعا في عوده  
اليكم واعلموا انه ميراث والعمرى من العمر والورثي من الرقاب  
لان كلامهما يرقب موت صاحبه فظاهر كلام المصنف وغيره انه  
لا فوق فيما تقر بين العالم بمردول هاتين الصيغتين وغيره وقد قل  
الاذرع ان كان العمر والموت عالما بمردول هاتين اللفظتين شرعا فذا  
وان كان لا يدرك معناه ففي الحكم عليه بقتضاها اشكال ويشبه ان  
يصدق بيمينه اذ كالم اعلم بقتضاها شرعا اذ كان ممن يحلف عليه  
ذلك انتهى **من بعد** قد نفع فهم انها في المال ولو ورثته ومن يرثه بتقدير  
موته ولو وقت بعرقته او اجنبي نحي جعلتها لك عمري او عمر فلان  
كان فاسد الخروج عن اللفظ المعتاد ولما فيه من تافيت الملك الجواز  
او موت فلان قبل موت الموهوب له بخلاف قوله عسكه لان الانسان  
انما يملك مدة حياته فلا تافيت فيه **فصل** في اللفظة وهي ما وجد  
بني مسجد او شارع في ارض بدار الاسلام او بها مسلم من حق منافع نحي  
سقوط او غفلة محترم لا يعرف الواجد مستغفرا **واذا** **واحد** **احد** **لفظة**  
اي حقا منافع في ارض بدار الاسلام او بها مسلم او مسلم يمكن ان يكون  
له كما ذكره في السير ومثله الذي كما هو ظاهر موات او طريق او نحوها

اي ص

فله اخذها

فله اخذها وتركها ولكن اخذها او لم يلف فيه من البر ان كان  
على ثقة من نفسه **من القيام بها** اي بحفظها وعدم الممانعة  
فيها فلا يجب اخذها وان غلب على ظنه مبالعها وامانة نفسه  
كما يصرح به كلام الشيخين كما لا يجب قبول الوديعة وقضيتها وجوب  
الاخذ هنا اذا تعين لاخذها كما يجب هناك اذا تعين بل اولى  
لان الوديعة في يد مالكها بخلاف هذه ولا ينافي ذلك ما ذكر من  
كلام الشيخين لصحة حمله على حالة عدم التعين ومن ثم قال  
المزكشي ينبغي ان يكون محل الخلاف ما اذا لم يتعين عليه فان  
لم يكن هناك غيره فيجب الاخذ كما في الوديعة في الحالة المذكورة  
قال وهذا اولى بالوجوب فان الوديعة تحت يد صاحبها لكن  
قضيتها ما يحسد الاذرع في الوديعة من انه لو تعدد قادر وف  
على حفظها تعرضت على احدهم تعينت عليه لانها حينئذ فرض  
كتابة فمن عين له تعين ليل يودي الي التوكيل كما في اراء الشها  
د استهم وجوب الاخذ هنا وان وجد غيره ليل يودي الي التوكيل  
فيلزم اما بطلان تقييده الوجوب بتعيينه لها كنه حينئذ منافي  
لكلام الشيخين واما بطلان بحسب المذكور هناك واما الفرق  
بين البابين بتاكيد الامر بطلب المالك كنه منافي لما تقدم عنه  
من اولوية الوجوب هنا وقضية ما في الاحيا في كتاب الامر  
بالعرف من قولهم والفقهاء ان يفصل ويقال ان كانت اللفظة  
بمكان او تركها لم تضع بان كانت بمسجد او برباط يتعين من يداخله و  
كلهم اسما لم يجب وان كانت في مضيقه فان عليه تعب في حفظها

المقبول



كبرية يحتاج إلى علف واصطبل لم يلزمه ذلك إلى انحره انه لا امر  
له هنا منفعة نفسه او حوزة لكن اشار في القادم الى رده بما ذكر في  
نظيره من الوديعه من ان له ذلك وقد يفرق بان الوديعه في يد  
مالكها فلا يجب على غيره اتلاف منفعة نفسه وحوزة بجانا بخلاف  
اللقطة انتهى فهي كمالومات رفيقه وخاف ضياع امتنعه يجب عليه  
نقلها بجانا فليسلم وقضية اطلاق المصنف صحة التقاط غير الواثق  
بالقيام والفاسق والذمي والمرتد والرقيق والمكاتب كتابه صحيحة  
والمبعض والمحجوب والبصير او جنون او سفه وهو كذلك في الجميع لكن  
محله في الرقيق اذا اذن سيده والالم يصح التقاطه وان قصد له  
سيده وهذا اذنه في الاكتساب مطلقا اذن في الالتقاط وجهان  
بحث الزركشي ما حاصله ترجع اولهما وفي البصير اذا كان مميزا  
كما قاله الامام قال الاذرع ومثله المجنون وينزع القاضي لقطة  
الفاسق وتاليه اذ ليسوا اهلا للحفظ ويسلمها لعدل واجرة  
في بيت المال كما في الانوار وينصب مشرق عليهم في التعريف فاذا  
اتم تملكوا والولي للقطعة المحجوب ويعرفها لامن مال المحجوب بل يرجع  
الامر للقاضي ليبيع بعضها لمونة التعريف وان كان القياس كما  
قال شيخ مشايخنا لزومها للمحجوب ولما قرره من ان مونة التعريف  
على المملك قال ولعل هذا مستثنى من ذلك ويملكها له ان راي  
المصلحة في تملكها حيث يجوز له الاقتراض له والاحفظها امانة  
او سلمها للقاضي نعم يصح تعريف السفينة وملكه باذن وليه وفي  
جواز ابقاها بيده اذا كان امينا وجهان وقد يقال الاوجه عدم

الجواز

الجواز ان يده لا تصلح للمالك فان قصر الولي في انتزاعها منه فتلقت ار  
انقلها ضمنها الولي اي غير الحاكم كما يحسنه الزركشي فيما له اي امالة  
لا قرار فقط كما فكر المرافعي انه المفهوم من كلام الاسحاب معترضا به ما  
انضمه قوله الغزالي فقرار الضمان على الولي وان صرح به ابن بونس  
في التعجير كما لو قصر بترك ما احتطبه في يده حتى تلف او تلفه لان  
عليه حفظه ثم يعرف النافعة ثم يملك له قيمتها بعد قبض الحاكم  
اياها اذ ما في الزمة لا يمكن تملكه ان راي المصلحة في تملكها كما  
تقدم اي او ياذن للسفينة في تملكها حينئذ كما تقدم فان كمل  
قبل تملك الولي تملك لنفسه فان كان في اثناء المدة فله  
التعريف كما لا الماوردي والذي يظهر اذله التميم على تعريف  
الولي لو وقع عند مصادره وان لم يقصر ضمن المحجوب ربا لا تلافيا لتلف  
وان قصر كما هو قضية اطلاق الشيخين وغيرهما خلا لما ذكره  
بعضهم واقتضاه كلام شيخ مشايخنا وفي كلام بعضهم كالناشري  
انه يجوز للولي وغيره اخذ اللقطة من البصير والمجنون على وجه  
الالتقاط ليعرفها ويملكها لنفسه على الاصح ويبر البصير اي  
والمجنون من الضمان انتهى وظاهره ان ذلك مبني على الاصح من  
صحة التقاطها ايضا وفيه فطر لانه اذا صح التقاطها فما  
اخذها غير ضايع فكيف يصح التقاطه والشيخان انما ذكراني  
ذلك وجهين بناء على القول بعدم صحة التقاطها على وجه  
يشعر باختصاصه به حيث قال في جملة التعريف على ذلك القول  
اما اذا قصد اي الولي باخذ اللقطة من البصير ابتداء الالتقاط

فان



نفيه وجهان ولكن كالحل في اخذ من العبد على هذا المقصد اذا لم  
 نص التناطه انتهى فخرج المصلحة على مسئلة العبد اسعيا والمنع  
 على القول بصحة التناط كما في مسألة العبد ولا يخفى ما بين السيد  
 والمولى من الفرق فان التناط واقع للسيد بخلاف المولى فهو هنا  
 كالاجنبي هناك نعم ان ارادوا تخصيص ذلك بما اذا انتقت  
 مصلحة المحي ركان فربما قلنا مل وهي بين المبعوض وسيدة فيعرفانها  
 ويملكها بحسب الرق الحرية ان لم يكن بينهما ما يهاية والافهي لسا  
 الحرية حالة التناط لاحالة التملك فلو تنازعا فيمن وجده في  
 نوبته صدق المبعوض كما نص عليه الشافعي لانها في يده وقضية هذا  
 التعليل انها لو كانت في يد السيد كان هو المصدق فان قلت لاجرة  
 بكونها بيد السيد للقطع بسبق يد المبعوض وترتب يد السيد على  
 يده فالبديل وان كانت تحت يد السيد قلت مجرد سبق وضع المبعوض  
 يده لا يستلزم كون البديل لجواز ان يكون وضع يده في نوبة السيد  
 فيكون اليد عليها له وان كانت تحت يد المبعوض لان اليد في نوبة السيد  
 على المبعوض وما في يده للسيد فلذا لم تنظر الي سبق وضع اليد بل  
 للسيد بالفعل حين التنازع ورجحنا بها وعلى هذا لو كانت في يدها  
 اولاً في يده واحدها فالذي يظهر حلن كل منهما للاخر وجعلها بينهما  
 ثم ظاهر كلامهم صحة التناط المبعوض كما يغير اذن سيدة مطلقاً ان  
 كان بينهما ما يهاية ووقع التناط في نوبة السيد ولا يخفى  
 اشكال لانه في غير نوبة نفسه كاللقن وخرج بتفسير اللقطة في  
 كلام المصنف بما تقدم ما التاه هارب او ربح في حجره مثلاً او

خلفها

خلف مورثه وجهه ما لكها فلا يثبت لذلك حكم اللقطة من التغيير  
 بين الاخذ وعدمه والتعريف وغير ذلك بل بحفظه لانه مال  
 ضايع وظاهر هذا الكلام انه يستقل بحفظ ذلك لكن بخالفه  
 ما نقله الشيخان عن الامام في احيا الموات واقره ان امر المال  
 الضايع الى الامال ويمكن ان يجاب بتخصيص ذلك بغير هذه الصفة  
 ليرد العلقه فيها به او يجعل هذا على ما اذا تعذر الامام ونائبه  
 او على ان المراد انه يحفظه بعد استيذان الامام ويكون الارض  
 بدار الاسلام او بها مسلم او ذي علي ما تقدم ما لو كانت بدار الحرب  
 وليس من ذكر فللقطة المسلم ما غنيمه خمسها لاهل النفس الباقى  
 له ويكونها سواها او نحو ما لو لم تكن لذلك كالارض المملوكة فليس ما  
 وجد فيها لقطة بل هو لذي اليد فان لم يدعه ولذي اليد قبله وهكذا  
 الى المحي فهو له فان نفاه عن نفسه فهو لقطة نعم من وجد درهما  
 في بيته ولم يدركه اهل اوله او دخل بيته فعليه تعينه لمن يدخل  
 بيته كاللقطة كما قاله الفقهاء **واذا اخذها** اي اللقطة واحداها  
 عليه ان يعرضها لبيعها لغيرها كما قاله المتن في غير **اشياءها**  
 من جلد او خرقة او غيرها **وعفاها** كذا في التنبيه قال النووي في  
 تحريره قال المصنف اصله الجلد الذي يلبس براس القارورة وقال  
 المصنف في المذهب والجسد والعقاص الوعاء كلاهما صحيح يتعين  
 حمل كلام المصنف رحمه الله هنا على الاول لانه جمع بين الوعاء  
 والعقاص انتهى **وكاها** اي خيطها المشدودة به وخسها  
 من ذهب او فضة او غيرهما وعددها فيما يعل كالدراهم والدرناير



ووزنها فيما يوزن كالسبايل وكيلها فيما يكال كالحبوب والادهان  
 وزرها فيما يذرع كالشباب ويجمع ذلك قول غيره وقد رها اي  
 يكيل او وزن او عدا وذرع روي الشيخان قوله عليه الصلاة والسلام  
 لسابله عن لقطة الذهب او الورق اعرف وكاهها وعقاصها ثم عرفها  
 سنة وقيس على معرفة خارجها فيه معرفة داخلها وذلك ليعرف  
 صدق واصفها وقوله اذا اخذها متعلق بالظرف بعده وقوله عليه  
 ان يعرف ظاهره الرجوب ومشي عليه ابن الرفعة ومشي جمع على  
 الذنب واستنبطه المحقق الحلبي من ان ذكر بعض الصفات في التعريف  
 مستحب وقيل شرط ومستحب ان يشهد على الالتقاط ولا يجب  
 وبذكر في الاشهاد بعض الصفات ولا يسكت عنها ليكون في الاشهاد  
 فائدة ولا يحرم استيعابها بل يكره كما نقله القمي عن الامام جعفر  
 به في الانوار ومحل استحباب الاشهاد اذا لم يكن السلطان بحيث  
 اذا علم بها اخذها والا امتنع كالتعريف كما جزم به النووي في نكته  
 فان خالف ضمن وقضيته عدم تحريم الاستيعاب عدم الضمان  
 به بخلاف الضمان باستيعابها في التعريف لحرمة الاستيعاب هناك  
 كما سيأتي ويحفظها في حق **الامانة** وجوبها كسابر الامانات ثم اذا اراد  
**تملكها عرفها** وجوبها في بلد الالتقاط او قريته او قرب البلاد الي موضع  
 من الصحرا بنفسه او نائبه ولا يكفي تعريف مشهور بالخلاعة والحق  
 قال ابن الرفعة ولا يشرط فيه الامانة اذا حصل الوثوق بقوله  
 للحديث السابق ويقاس بما فيه غيره **ابواب المساجد** عند خروج الناس  
 من الجماعات وفي مجامع الناس ويكثر منه في المنع الذي وجد هاتيه

لان طلب

لان طلب الشيء في مكانه اكثر فان اراد سفر استناب باذن  
 الحاكم من يحفظها ويعرفها فان سافر بها او استناب بغير اذن الحاكم  
 مع وجوده ضمن ولو التفت في المحاصير وهناك قافلة تتبعها وعرف  
 فيها والا فتي مقصده وان بعد او غير مقصده اليه حتى لو قصد ابتداء  
 بلدة ثم قصد اخر ولو بلدة التي سافر منها لزمه التعريف فيها ان ينبغي  
 ان لا يكون المراد في صورة القافلة ان يجب عليه ان يتبعها وان  
 لزم العدو ولعن مقصده او محلاقامته بالصر الماني ذكره من الضر  
 الذي لا يحتمل انه يعرف فيها مادامت هناك فان ذهب الي علي  
 مقصده فان شاتبعها وعرف فيها وان شاذب الي مقصده وعرف  
 فيه واسار بفعله علي ابواب المساجد الي انه لا يعرف في المساجد  
 وهو كذا كما لا يطلب اللقطة فيها اي يكره التعريف فيها كما جزم  
 به في شرح المذهب وقال الاستاذ انه المنقول ويحرم كما اقتضاه  
 كلام الروضة واصلا وقال الاذري انه المنقول والصلاب للاحاديث  
 الظاهرة فيه وبه صرح الماوردي وغيره ولعل النووي لم يرد بطلاق الكراهة  
 اذا وقع ذلك برفع الصوت كما اشارت اليه الاحاديث اما لو سال الجماعة  
 بدوز ذلك فلا تحريم ولا كراهة ويستثنى مسجد الحرام فالتعريف فيه مباح للحق  
 به مسجد المدينة والاقصي ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف  
 على العادة فيعرف او لا كل يوم طر في النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل  
 اسبوع مرة او مرتين ثم في كل شهر مرة بحيث لا ينسى انه تكرر لما مضى  
 وسكت الشيخان عن مقدار المدة وفي التهذيب ذكر الاسبوع وفي المدة  
 الاولى ويقاس بها الثانية وقد روي بعض المتأخرين الثالثة بسبعة

بل هو  
 كراهة التعريف في كل مكان من المساجد



اسابيع والرابعة ببقية السنة وحكي الزكشي بصيغة قيل ان  
مرادهم بكلمة من الاربع ثلاثة اشهر وفي قولهم حيث لا ينسي الخ  
اشارة الى ضابط الفصل بين كل تعريفين وقد يتوهم ان هذا مخالف  
لما ياتي من جواز تفريق السنة وهو خطأ فان الكلام هنا فيها بحسب الجوع  
مع الفاصل فيه بخلاف ذلك ولا مولا لها حتى لو فرضنا فعرف شهر وترك  
وهكذا الى تمام السنة كفي في الاصح وفيداه الامام بما اذا لم يرد ذلك الى  
بيان التوب السابقة والا فلا يجوز قطعاً وبان يبين في التعريف زمن  
الرجوع ان حتى يكون ذلك في مقابلة ما جري من التاخير السابق للسنة ولا  
المبادرة الى التعريف عقب الاخذ ولا عقب ارادة التملك ويستحب ان  
يذكر في التعريف بعض صفاتها ولا يستوعبها لئلا يعتمد بها كاذب فان  
استوعبها ضمنى فعلم انه محرم استيعابها وبه صرح الا ذرعي وحل  
وجوب التعريف سنة في غير المقليل وهو ما يكثر الاستدلال عليه ويطول  
طلبه غالباً اما القليل فان لم يكن متمم لاكمة المنطة لم يعرف بل يوجد  
الاستدلال به نعم ان فرض تقوم حتى الثمرة لغير شدة جوع عرف واركب  
متمم لا عرف الى ان يظن اعراض صاحب عنه غالباً ويختلف ذلك باختلاف  
الاموال والملاك وكذا الاحوال كما هو ظاهر وافهم قوله اذا اراد  
تملكها انه اذا اراد حقلها ابد الميراث عليه تعريفها وهو ما قاله الا  
كثرون وصحح الامام والغزالي وجوبه وفي الروضة غير لقطه حرم  
ملكه اما هي فلا نزاع في انه لا يجوز التقاطها الا للفظ وان يجب تعريفها  
ابدان كانت حقيرة كما هو ظاهر اطلاقهم قال في الروضة ويلزمه  
الاقامة بالتعريف او دفعها الى الحاكم نعم ان كانت غير متمم لفيقحه

عدم وجوب

عدم وجوب تعريفها وجواز الاستدلال بها ومونة التعريف على اللقيط  
ان قصد المملك وان لم يملك ولو بعد التقاطه بقصد الحفظ او بلا قصد  
فان قصد الحفظ ولو بعد التقاطه بقصد التملك او بلا قصد ففي بيت المال  
فان لم يكن فيه سعة نعل المالك بان يقتصر عليه الحاكم منه او من غيره او يامر  
بصرفها ليرجع وقضية كلام الشيخين ان وجوبها على بيت المال اتفاق لا اقل  
قال الا ذرعي وهو الاقرب وقضية كلام ابن الرفعة انه اقراض فان عرفها بقصد  
التملك **ولم يجد صاحبها** بعد عام التعريف **كأن له** غيباً لكان لو فقير ان  
يتملكها باللفظ كتملكت وفي معناه اشارة الاخرى وتكني الكتابة مع النية  
ولو كانت مما لا تملك كخمر وكلب فلا بد مما يدرك على نقل الاختصاص من لفظ  
او نحو كما يحسنه ابن الرفعة قال الشيخ شافعي والظاهر ان ولد اللقطة كاللقطة  
ان كانت حاملاً به عند التقاطها وان فصل منها قبل تملكها والاملاك تبعاً  
لامه وتقدم ان الولي يملك المحجور ان راي المصلحة في تملكه حيث يجوز الا  
قتراض له وعلى قياس ذلك ينقل الاختصاص له اذا كانت مما لا يملك  
كغيره فيكون الشئ هنا مجرد عدم الضرر فيه فان عرفها لا بقصد  
التملك ثم بدله التملك عرفها من حينئذ ولا يعتد بما سبق بخلاف ما لو  
عرفها بقصد التملك فلا يجب إعادة التعريف فيما يظهر وقوله بشرط  
الضمان اي لصاحبها او اظهر بعد تملكها بان يردّها عليه بالتخلف  
بينهما ولو قبل طلبه ان اثبت ملكه او اقره قوله مع زيادتها  
الا المنفصلة للحادثة بعد التملك كما حدث بعده وان  
له ينقل مع ارض عيب حدث بعده ان كانت باقية ولم  
يتعلق بها حق لازم ولم يرض المالك ببدلها فلو ظهر بعد



بيعه في زمن خيار لا يخص المشتري فله فسخ البيع او يدفع له  
مثلها في المثلية وقيمتها يوم التملك في التقوية ان كانت تالفة  
والمراد بيان ثبوت الضمان بحكم الشرع على الوجه المذكور لا احتياج  
التملك الي انشا الالتزام ولو مات قبل قبض التملك وورثه  
مخى مبي او بيت المال فهل ينتقل حق التملك للمصغر في الاولى  
فلوليه ان يملك له وللصالحين في الثانية فللامام التملك لهم  
تردد فيه الزكوي ولا يبعد الانتقال واللفظة منقسمة على اربعة  
اضرب جمع ضرب بالسكون اي نوع **احد** ما ياتي على الدوام المعتاد بلا  
علاج بان يكون مما لا يسرع فساد كالثياب والاراني والتقود وليس  
حيوانا بدليل ما ياتي **فقد** المذكور من تعريفه ثم علكه ان لم يجد  
صاحبه بشرط الضمان **حكمه** ليس له الا ذلك **والثاني** ما لا ياتي على  
الدوام المعتاد بعلاج او غيره بان يكون مما يسرع فساد **كالطعام**  
**الرب** بفتح الراء كالهريسة والوطب بضم الواو الذي لا يتجفف فيجوز  
اخذه للمحفظ وللتملك فان اخذه للمحفظ فالظاهر تعين المصلحة  
الثانية الالقية وان اخذه للتملك **فهو مخير بين اكله** بعد تملكه في  
المال وغرمه اي غرم بدله لصاحبه عند ظهوره **او تبعه** باذن  
الحاكم ان وجده **وحفظ عنه** سوا في ذلك وحده في مفاضة او عمن  
ولا ياتي امساكه لتعذره ثم بعد الاكل او البيع يجب تعريف  
المأكل او المبيع لا القيمة والتمس ان وجده في العران فان وجده  
في الصمرا قال الامام في صورة الاكل فالظاهر انه لا يجب التعريف لانه  
لا فائدة فيه حكاه عنه في الروضة واصلمها وصح في الشرع الصغير

قال الاذري

قال الاذري لكن الذي يفهمه اطلاق الجمهور انه يجب ايضا قال ولعل  
مراد الامام انها لا تعرف بالصحة الا مطلقا انتهى اي كما برشد اليه عليه  
تتبع في العران اذا انتقل اليها في الصحة اذا دخلها الناس وما  
ذكر عن الامام وغيره في الاكل يتجه جريانه في البيع ايضا لوجود المعنى  
الذي ذكره ولا ينافي ذلك ان البيع يستلزم وجود المشتري هناك كما  
لا يخفى علي ان البيع يتصور مع عدمه هناك بنحو المكاتبه وليس المراد هنا  
وفيما ياتي التحجير بالتشريع بل عليه فعلا الاحتفظ كما تجده في المهمات  
والتعجير باو بعد تبين ما يحوي على السنة والقوم الواو ولا يجب  
هنا وفيما ياتي افراز القيمة المفرومة الا عند تملكها لعدم صحة تملك  
الدين فان افرزها ولو بغير اذن الحاكم ان لم يجده سارت امانة  
ويملكها بعد التعريف قال الشيخان وهذا يقتضي صبورة المنز  
ملاكك المالك اللفظة ولهذا لو تلف بلا تقربط سقط حقه  
والمعتبر في القيمة قيمة يوم الاخذ ان قصد الاكل وقيمة يوم المأك  
ان قصد التعريف اي قبل الاكل **والثالث** ما لا ياتي على الدوام المعتاد بعلاج  
كالوطب الذي يتجفف بضم الواو كاللبن الذي يتخا اقطا فيفعل المنطق  
وجوبا ما فيه المصلحة لصاحبه **من بيعه** وطبا باذن الحاكم ان وجده  
وحفظ عنه او تحفيقه وحفظه ثم ان تباع المنطق او غيره بتحفيقه  
والبيع بعينه لتحفيق الباقي ان ساوي سورة التحفيق بخلاف  
ما ياتي في الحيوان من انه يباع كله قال الرافعي لان علفه يتكرر  
فيودي الي ان ياكل نفسه فان استوى الامر ان اعني البيع والتحفيق  
فكما لو كانت المصلحة في التحفيق كما صرح به شيخنا مشايخنا وهو ظاهر



للساقطة على بقا العين بقدر الامكان ثم بعد البيع او التجفيف بعينه  
ويظهر جواز التعريف ايضا قبلها وبعدها لان المعرف الرطب كما هو  
ظاهر وليس له الاكل في الحال كما افهمه كلامه وان خالف فيه بعض  
الاصحاب والرابع ما يحتاج اليه **الحيوان** غير الادبي وهو اي المبيع  
**ضربان** احدهما **حيوان لا يتبع بنفسه** من صغار السباع كالذئب والثعلب  
والفهد كناية وعجل فصيل وحش فحوز اخذه للمالك والمحقق  
وجده في صحرا او حضر مساندة له عن الثور وند والسباع فان اخذه  
للمحقق فالظاهر انه محذور بغير ما عدا الاول من الاتصال الاتية وان اخذه  
للمالك فان كان من مفازة فهو **خير** فيه **بين اكله** في الحال بعد  
تملكه ان كان مأكولا **وعزم عنه** لصاحبه عند ظهوره تملكه اذا  
افترقه بعد التعريف وما اقتضاه كلامه كالتخييل من عدم وجوب  
التعريف هنا هو الظاهر عند الامام قال لا فائدة فيه في الصحر  
والمنجى حمله على ما تقدم في الضرب الثاني على ان هذا التعليل جاريا  
باني من المصلتين الاخيرتين مع عدم ذكرهم كلام الامام هذان هما  
والاوجه اجر كلامه فيهما ايضا مع حمله على ما تقدم ايضا اذ لا يعني  
لوجوب التعريف في المفازة في سائر الاتصال حيث خفي عن الفائدة  
لعدم اليأس هناك نعم صاحب الوافي حكى عدم الوجوب عن الماردي  
ووجهه ان البذل بعد الاكل لا يملك له وانه لا يملك والتعريف براه  
للمالك فهو بمنزلة الامساك لاصل اللقطة انتهى ويمكن الفرق  
به بين هذه المصلحة واللتين بعدها عن الامام لكن لا يخفى بان  
اسرار اصل اللقطة لا يقتضي عدم وجوب التعريف والمراد بالتمتع هنا قيمته

يوم الالتقاط ان اخذ للاكل ويوم الاكل ان اخذ للتعريف **او تركه** اي امساكه  
سواء كان مأكولا ام لا **والسوق بالاتفاق** عليه فان اراد الرجوع به فليست باذن الحاكم  
فان لم يجد اشهد ثم يملكه بعد تعريفه ولعل محله اذ لم يبق ايجاره والا  
ارجو راتفاق عليه من اجرة ان لم يتبرع بانفاقه وحفظ الفاضل وهل  
له الاستقلال بايجاره مع وجود الحاكم فيه نظر **او يبعده** كذلك باذن الحاكم  
ان وجده **وحفظ عنه** ثم يملك الثمن بعد تعريف المبيع وان كان  
كان الاخذ من الحضر فهو محذور بخيرين فخط عند الاكثرين فتمتق الاول  
لسهولة في الحضر بخلاف المفازة فقد لا يجد فيها من يشتري ويشق النقل  
وحين **ان يتبع** من صغار السباع **بنفسه** بان يتبع بقوسه كبعير و فرس  
وحمار او بعدوه كارب و ظبي او يطير انه كحمام **فان وجده في الحراب**  
البرية في غير زمن منب ونحوه **تركه** وجوباً فيمتنع اخذه لملكه للذي  
عنه حينئذ في حيز الصحاحين فان اخذه لذلك ضمنه ولا يبرأ برده  
الي موضع فان دفعه الي القاضي يري كما في الغصب اما اخذه لحفظه مطلقا  
او لملكه في زمن منب ونحوه فجار للمالك وغيره وينبغي ان يجري في  
القسمين التخييل الاتي بهما في الحضر **وان وجد في الحضر** اي في قرية او بلدة  
او بقيةها ولو في زمن امن فله اخذه للمالك والمحقق خشية ضياعه  
بعدم وجدانه ما يكفيه وبامتداد اليد الخائبة اليه لعموم طرق  
الناس في الحضر بخلافه في الصحر فان اخذه للمحقق فالظاهر انه خير  
بغير ما عدا الاول مما سيأتي وان اخذه للمالك **ففي الحضر** اي في قرية او بلدة  
المقدمة فيما لا يتبع وقوله **فيه** متعلق بخير نعم نحو الاول له هنا لا ياتي  
على قول الاكثرين السابق فيما لا يتبع كما هو ظاهر وقضية كلام المصنف انه



لا يجوز بيع جز الجوز ان لفقة باقية وهو ما حكاه الامام احتما لا عن شيخه  
لان بن ردي الي ان يستغرق نفسه وقطع به ابن الفرج البزاز فان لا يقتصر  
على المالك ايضا لهذا المعنى واعترضه الرافعي بهرب الجمال ونحوه ونرى  
المزوي بتعذر المبيع ثمة لتعلق حق المكسري بخلافه هنا فيمتنع الاضرار  
بالمالك بلا ضرورة ونقل في الرخصة واصلاها عن الامام فبما تقدم  
عن شيخه وغيره جواز بيع الجز ومن فرق المزوي المذكور مع ما تقدم عن  
الرافعي في الضرب الثالث بن خذانهما بن افغان البزاز في منع الاقتراض  
وبيع الجز هنا دون الامام وهو ما جزم به ابن المقرئ في الاولي واقتضاه  
كلامه في الثانية وقال الا ذرعي فيها انه الوجه لكن ذكره في الرخصة  
واصلها قبيل ذلك ايضا انه اذا امسك اللقطة وبيع بالانفاق  
فذاك وان اراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم فان يجد حاكما اشهد كما  
سبق في نظائره انتهى وظاهر ان هذا اقتراض او في معناه ولذا ثبت  
له الرجوع وذكره امثله كذلك ايضا في مونة المقرئ عند قصد اللقطة  
قد مناجيع ذلك ولا يخفى مخالفته لمنع الاقتراض الا ان يفرغ هذا  
على حوازه والفرق بين الاقتراض من الملتقط والاقتراض من غيره  
في غابة البعد لا شتر اكهما في وجود المعنى المتقدم ولو كان المسمى للجوز  
ادبانه اخذه للملك وغيره زمن امن وغيره الا المميز فيمتنع اخذه  
زمن امن ولو للحفظ والا لامة التي تخر للملتقط فيمتنع اخذها مطلقا  
للملك ويختار هنا بين الحاصلين الاخيرتين ونفقة من كسبه ويحفظ  
الفاضل وان لم يكن له كسب فعلى ما سبق في غير الادبي وهاله  
ايجازه بغير اذن الحاكم مع وجوده فيه نظر فلو باعه ثم ظهر المالك

وقال

وقال كنت اعتقته قبل قوله وحكم بفساد البيع **فصل في**  
اللقيط ويسمى ملقوطا ومنبوتا او دعبا **واذا وجد القيط** وهو كل صبي منبوت  
ولو يميز الا كانه له معلوم **فبارة الطريق** مثلا وهي اعلاه او صدره  
او ما برز منه والمراد هنا الطريق مطلقا **فاخذه** **وتربته** **وكفاله** اي حفظه  
لاحضائه المفصلة في الاجارة **واجبه على سبيل الكفاية** حفظا للنفس  
المحتومة عن الهلاك بخلاف البالغ لا يستغني عنه عن الحفظ نفسه  
المجنون كالصبي وانما افتقر واعلى الصبي لانه الغالب قال السبكي وغيره  
ومن له كافر ولو ملقطة فيرد اليه وغير المنبوت فهو في حطائه ولديه  
فان لم يكن له اب ولا جد ولا وصي فحفظه من وظيفة القاضي فيسلمه  
الي من يقوم مقامه لانه كان له كافر معلوم فاذا فقد قام القاضي  
مقامه ولا معنى للقطه الا انه ان وجد بمصنعة وجب اخذها ليرد  
الي حاضنه ويحب الاشهاد على اخذه وعلى مامعه فلو ترك الاشهاد  
لم يثبت له ولاية الحضانة وجاز للمالك انتزاعه منه وقد الماوردي  
وجوب الاشهاد عليه وعلى مامعه بالملتقط بنفسه اما من سلمه  
للمالك له فالاشهاد مستحب له قطعا قال شيخ مشايخنا وهو ظاهر  
ولا يقس اللقيط **الا في بد مسلم** مكلف رشيد ولو فقير او انثى  
امين اي عدل ولو مستورا للزواج كالقاضي المستور من يراقبه بحيث  
لا يعلم ليلا ينادي فاذا ارتد به صار كظاهر المعة الا فلا يقرب في يد  
ناسق ولا يحجر عليه بسفه ولا صبي ولا مجنون ولا كافر نعم ان كان  
اللقيط كافرا اقر في يد الكافر المعة في دينه الرشيد ولا مبيع ولو  
في نوبته ولا مكاتب وان اذن سيده فان قال له الملقط لي فهو نائيه



ولا ان الا ان اذن له سيدة وعلم به او اقره في يده فيكون السيد هو الملتقط  
وهو نائبه فان وجد معه اي مع القبط وفي محبته **مال** يحكم به كالموضوع  
عليه من غطا او غيره او تحت من فرش وغيره وكذا راهم من شئ عليه او علي  
فراشه او تحت فراشه وكذا به عنانها بيده او مشدودة به  
او بنيا به فلو كان عليها والحالة هذه راكب فحكمي الشبان عن ابن  
كح انها بينهما قال الا ذري في المذهب الصحيح انها للراكب كما سبق  
في الصلح وكذا راحة وجدة وجد فيها وحده ولا يعرف لها مستحق فان  
وجد مع غيره فيها من لقيط او غيره فهي بينهما وهل يحكم له بيستان  
او ضيعة وجد فيها وجرها ان بخلاف ما لا يحكم له به كالموضوع بقربه  
من نخي دراهم او دابة مربوطة بشجرة بخلاف المرجو بقرب البالغ  
يحكم به له لان له رعاية نعم ان حكم بان القعة له حكم بذلك  
ايضا له كما صرح به النووي في نيكتة وكذا في تحت حكم بان  
بقعنه له فهو له ايضا **انفق عليه** **للكم** بمعنى ماله بالانفاق وغيره  
منه بنفسه او نائبه من الملتقط او غيره فليس الملتقط ان يستل  
بالانفاق عليه منه فان فعل ضمن نعم ان لم يكن ثم حاكم انفق عليه منه  
للضرورة ويجب عليه الاستهاد بالانفاق كل مرة كما نقله ابن الرنفة  
عن القاضي مجدي ولو بلغ القبط واختلفا فيما انفق صدق الملتقط ان ادعى  
قدرا لا يتجاوز المال وان ادعى زيادة على اللايق فهو مفر بتفريط فيضمن  
فلا معنى للتلفين وهل يضمن الزيادة فقط او الجميع فيه نظر قال الامام كثر  
وقع النزاع في معنى نزع الملتقط ان انفق ايصاف لتقطع المطالبة  
بالعين ثم يضمن كالغائب اذا ادعى الا التلق وكما مال الموجود معه

عليه او علي الملتقط والموصي او لغيره ويقبل له القاضي من ذلك ما يحتاج  
الي القبول وان لم يوجد معه **مال** يحكم به له ولم يوجد ما يستحقه من  
وقف او نحو **نفقته** اي موبته واجبه في بيت المال على وجه الانفاق  
دون القرض وكان كافرا كما صح في الروضة واصلاها اذا لا وجه  
لتفنيعه ولا فله قد ينفعنا بالجزية اذا بلغ فان لم يكن في بيت المال  
شئ او كان هناك ما هو اهم كسده ثغر يعظم ضرره لو ترك فنفقته  
عليه الاغنيا قرضا لا انفاقا فان امتنعوا من الاقراض سقط الحاكم نفقته  
جبرا فان كثروا او تعدوا المتوزع عليهم فعلى من يراه منهم فان  
استورا في اجتهاده تخير ثم ان ظهوره فيقار جعوا على سيرة او  
حران عليه ان كان له مال ولو باكتسابه والا فعلى قريب تلمزمه  
نفقته فان لم يكن فمضى من سم الفقرا او المساكين او الفارين  
بحسب ما يراه ولو حصل في بيت المال شئ قبل بلوغه وياو  
فرض منه وصنع النووي اعتبار القريب بان نفقة القريب  
تسقط بمعنى الزمان ورد بانها انما تسقط اذا لم يقترضها  
القاضي وقد اقترضها واجيب بانه اقترضها على القبط لا على  
القريب واستقرارها على القريب باقتراضها انما هو اذا اقترضها  
على القريب وقد يقال نارة يقصد بالاقتراض القبط ونارة يقصد  
به القريب فالايق التفصيل ويبقى الكلام حال الاطلاق ولعل  
الاقرب تعلفه بالقبط قال الا ذري والظاهر انه لو انفق عليه  
من وقف اللقطة ثم ظهر له سيد او قريب رجع عليه قال بعضهم  
وفيه نظر لانه حين الانفاق كان لقيطا فيصرف له بشرط الواقف

ان هو



ولو وجدوا قف على الفقرة فحصل ينفع عليه منه مقدما على بيت المال  
ويكون حكمه حكم الوقف على اللقطا او لا قال السبكي فيه احتمالا لان عندي  
اظهرها الثاني لانهم موصوف بصفة المقر ولم يتحقق في الارز  
ولعل الاول ارجح اذ لا يشترط في الصرف الحي من ظاهره المقر تحققه  
بل يكفي ظاهره المالك **فصل** في الوديعة وهي تقال على الابداع  
وعلى العين من ودع الشيء يدع اذا سكن لانها ساكنة عند  
الوديعة ولها بالمعنى الاول اربعة اركان وديعة بمعنى العين  
المودعة وشرطها كونها محترمة ولو نحو حبة بر وكلب ينفع  
وصبغة وشرطها الفظ من جانب المودع صريح كاستودعتك  
او تخايبه مع النية كتحذره او عدم الرد من جانب الوديعة فيكون  
قبضه دون الوضع يديه مع سكوتة نعم لو كان او دعيه فله  
له المودع ساكنا فيشبه ان يكفي ذلك كالعارية وعليه فالشرط  
اللفظ من احدهما نبيه عليه الزركشي ومودع ووديعة وشرطها شرط  
موكل ووكيل فلو اردعه صبي او مجنون او مجنون رسفه ضمن ما افته  
منه ولا يزول الضمان الا بالرد ولو لم يرد نعم ان اخذه منه حبة  
خوفانكي تلفه في يده لم يضمنه وكذا لو اقلعه مودعه كاجنحه ابن  
الرفعة وصرح به الرافعي في الجراح قبيل الفصل الثاني في المائلة  
او او دعيه رشيد ضمنوا بان لا فهم لانه لم يسلطهم عليه لا  
بالنلف عندهم اذ لا يلزمهم الحفظ بخلاف ما لو اودعهم غير  
فيضمنون بحرم وضع ايديهم كاجنحه الزركشي **الوديعة** بمعنى  
العين امانة لان الودع يحفظها للمالك فيده كيدة ولو ضمنه

على

لرغب

لرغب الناس عن قبولها **ويستحب قبولها** اي الوديعة بمعنى الابداع  
او بمعنى العين مع حذف المضاعف اي ابداعها **الوديعة** اي  
تحقق الايمان فيها بان يثق بامانة نفسه فيها وبعد رعي حفظها  
ولا يكون بهذا الحال الا وجد من نفسه ما يوجب ذلك كما اشار اليه  
بالتعبير بالماضي بل يجب عليه قبولها عند عدم غيره كاد الشهادة  
فان لم يفعل عصي لتوك الوجوب بلا عذر لكن لا يجبر على ان لا ينفقته  
ونفقة حرره بجانا وقضية هذا ان له في هذه الحال اخذ اجرة  
الحفظ كماله فيها اخذ اجرة الحفظ وقد منع الفارسي وابن ابي عمير  
بانه صار واجبا عليه فاسبه سائر الواجبات لكن ظاهر كلام  
الاصحاب الاول ووجه بانه قد تخذ الاجرة على الواجب كما في سقي  
اللبا بخلاف من يعجز عن حفظها فيجوز عليه قبولها لانه يعجز عنها للثقل  
فالرفعة محله اذ لم يعلم المالك بحاله والا فلا تجزيم ونظر فيه الزركشي  
بان الوجه بخبره عليهما اما على المالك فلا ضمانه ماله واما على المودع  
فلا ضمانه على ذلك وعلم المالك بعجزه لا يبيح له القبول انتهى والوجه  
حاصل الاول على ما اذا لم يظن المالك الضياع بسبب الدرع اليه والثاني  
بالنبة للمالك على ما اذا ظن ذلك وبالنسبة للمودع على ما اذا ظن ان  
المالك لا يسمع بابداعه لو علم حاله فان ظن سماحته به او علمه لم  
يجزم او شك فقبضه نظر وظاهر كلامهم التحريم عليه مطلقا لانه مضاعف  
او معنى على الضياع بخلاف من لا يثق بامانة نفسه فيها فني قبوله  
ومنه ان احدهما وبه جزم في المنهاج كراهته وحمله كما قال الارزعي اذا  
اودع مطلق المصروف ماله نفسه والاحرم القبول جز ما قال ابن الرفعة

وهذا كله اذا لم يظن الضياع  
والا فالكعبة



ويظهر ان هذا اذا لم يعلم المالك للمال والا فلا يحرم ولا كراهة وفيه  
 عامر والابداع والرؤية امانة فان قلنا بالتحريم وانزالتهم مقصودا على  
 الامم لكن لو كان المودع وكبلا او ولي يقيم حيث يجوز له الايداع فمضى  
 مضمونه بمجرده الاخذ مطلقا قطعا **فلا تقضي** اي لا تصير مضمونه الا  
**بالعدوى** فيها ومنه المنعوط في حفظها كان ينتفع بها كلبس الثوب والركوب  
 الدابة بلا عذر بخلاف ما اذا كان لعذر كلبس ثوب الصوف لرفع الورد  
 عنها وركوب دابة لا تنقاد لغير سفيها الا بالركوب وكان ينقلها من  
 محلة او دار عينها المالك الى اخرى دونها في الموضع ان نقلها بنقل  
 انما ملكه ولم ينتفع بها لم يضمن وكذا لو نقلها الى مثل المعينة او  
 اخر منها وكذا الى دونها اذ لم يغيرها المالك او من بيت الى اخر في  
 دار واحدة او خان واحد ولم يغيرها المودع ولا عذر له بخلاف  
 الاستعانة بمن يحملها الى الوزار او يخلصها او يغيرها فان كان له  
 عذر كسقوطه من خوف وحرق في البقعة واشراف الموضع الخراب  
 ولم يجد غيره وجب ردها لما اكتمل او وكيله فان فقدتها فالتعاضد يجب  
 عليه اخذها وان لم يجب عليه قبول دين الغائب ومقصود به اي في الجملة  
 فان فقدته فلا يضمن نعم هو مخير في صورة المرض عند فقد المالك  
 ووليته بين ردها الى القاضي ام الامين وبنى الوصية بها اليها والرد  
 بالوصية الاعلام به لا الامر بردها مع وصفها بما تتميز به او الاشارة  
 ليعتاد مع ذلك يجب الاشهاد كما في الراضي عن الغرض وكما في  
 ذكره حال اعتبار الوصية فيه من الثلث لوتوع الطاعون بالبلد كما  
 ذكره الاذرعى فان لم يفعل بان ترك الرد والايضا مطلقا مع الامكان

اوردها او

اوردها او اوصى بها الى القاضي او الامين مع امكان ردها الى المالك  
 او وكيله اوردها او اوصى بها الى الامين مع امكان ردها او الايضا  
 بها الى القاضي او اوصى بها ولم يبينها كان قال هي ولم يصفها او  
 اوردها فاستغفا او اوصى بها اليه ما رضينا لكن محض ما نه بترك  
 الابداع والايضا اذ تلفت بعد الموت لا قبله على ما صرح به الامام  
 وما لا اليه اليه السبكي وقال الاذرعى انه الاصح لان الموت كالسفر فلا  
 يتحقق الضمان الا به وقيل الاستنوي انه بمجرد الموضع ومضى امكان الرد  
 او الايضا كما هو ظاهر يصير ضمانا لها حتى لو تلفت باقية في مرضه  
 او بعد صحته ضمن كسائر اسباب التقصيرات ولو لم يوص بها فادعى  
 الوارث تلفها وقال انما يوصى بها لتلفها بغير تقصير وادعى صاحب  
 الوديعة تقصيره فالظاهر براءة بخلاف ما اذا لم يحزم الوارث  
 بالتلف بان قال عرفت الابداع كذا لم ار كيف كان الامر وانما يجوز  
 انها تلفت على حكم الامانة فلم يوصى بها لذلك فيضمنها لانه لم يدع سغطا  
 ولو لم يبينها في وصيته كقولها هي ثوب وخلق ثوب باله يتعين للوديعة  
 لاحتمال انها تلفت والموجود غيرها بل يجب قيمتها في التركة ولا عبرة  
 بكتابة الميت على شيء هذا وديعة فلان او في جريدته لفلان عندي كذا  
 وديعة هي لو انكر الوارث لم يلزمه التسليم بذلك لاحتمال انه كتبه  
 هو او غيره نيلسا او اشترى الشيء وعليه الكتابة فلم يحرمها وانما  
 يلزمه ذلك باقراره او اقرار مورثه او وصيته او بينته **وقيل المودع**  
**بالفتح** يمينه **مقبول في** دعوى ردها اي الوديعة **على المودع**  
 بالكره وان اشهد بها عليه عند الرفع او رفع النزاع مع وارثه



لأنه أيقنه فان مات قبل اليمين فام وارثه مكانه وانقطعت المطالبة  
 بيمينه بخلاف ردها على غير المودع ودعوى الامين الذي ودعه  
 عند سفره الرد على المالك فلا يصدق في ذلك بل عليه البيعة لأنه  
 لم يدع الرد على من تنه وكردعوكي ردها دعوى تلفها مطلقا او  
 بسبب خفي كسرقة او ظاهر كهرق ونهب عرف دون عموم فيقبل  
 قوله بيمينه في ذلك لاحتمال بادهاءه فان عرف عموم الظاهر ايضا  
 ولم يتم صدق بلا يمين فان انهم منع اليمين او ان جعل الظاهر  
 اثبت بالبيعة ثم حلف انها تلفت به وحيث فكر عن اليمين حلف  
 المالك على نفي العلم بالتلف واستحق ويحوي هذا التقصير في كمال  
 امين كوكيل وشريك الا الموتى والمستأجر فلا يصدق ان في الرد  
 وان صدق في التلف على ما تقر بل التصديق في التلف لا يخص  
 بالامين بل يحوي في غيره كالتعاصب كمنه يغرم البديل **ويجب عليه**  
 اي على المودع **احفظها** اي المودعة **في حرز مثلها** فان حفظها في  
 غير حرز مثلها كان حفظ الثياب او المتقود في نخل اصطبل الدواب  
 او حفظ المتقود في جيبه الواسع الغير المزود او في كور عمامته  
 بلا ربط ضمنها ولو اودعه دراهم في السوق ولم يبين له كيفية <sup>حفظها</sup>  
 فربطها في كفه واسكها بيده او جعلها في جيبه لم يضمن وان اسكها  
 بيده بلا ربط في كفه فاخذها عامب لم يضمن او صاعقت بغفلة او  
 نوم ضمن ولو قال له اربط الدراهم في كحك فاسكها في يده فتلفت  
 فان صاعقت بنوم او نسيان ضمن او باخذ غاصب فلا ولو جعلها  
 في جيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن الا ان كان للجيب واسعا

غير مزود

غير مزود واوربطها في كفه بدلا عن جعلها في جيبه ضمن الا ان  
 اسكها في يده مع الربط في الكم ولو امتثل قوله اربطها في كفه فان  
 جعل الخيط خارجا فصاعقت باخذ طرا ضمن او باستر سارا فلا  
 وان جعله داخل فصاعقت باستر سارا ضمن او باخذ طرا فلا  
 هذا كله اذا لم يرجع الى بيته فان رجع اليه لزمه احرارها فيه ولا  
 يكون ما ذكره من زوالها حينئذ لان بيته احرار فلو خرج بها في كفه  
 او جيبه او يده ضمن قال الماوردي لكن قضية ما باقى عن اليمين  
 الرجوع في ذلك الى العادة ولو اودعه الدراهم في السوق وقال  
 له احفظها في بيتك لزمه الذهاب بها الى بيته فورا وحفظها  
 فيه او في البيت وقاله احفظها فيه لزمه الحفظ فيه فورا فان اضر  
 فيها بلا عند ضمن وان لم يحفظها فيه وربطها في كفه او شدتها في  
 عضده مع امكان احرارها في البيت ضمن نعم ان شدتها في عضده  
 مما يلاضامه لم يضمن لانه احرز من البيت قال الا ذرعي ويجب  
 تقييده بما اذا حصل التلف في زمن الخرج لامن جهة المخالفة  
 والا فيضمن قال الشيخان وفي تقييدهم الصورة بما اذا قال احفظها  
 في البيت ما يشعر بانه لو اودعها في البيت ولم يقل شيئا يحى ان  
 يخرج بها ويشبه ان يكون الرجوع فيه الى العادة انتهى وفيما سبه  
 فيما لو اودعه في السوق ولم يقل الرجوع فيه الى العادة من الذهاب  
 الى البيت فورا او غيره **واذا طرب الوديع** بها بان طلبها ما كرها  
 وهو اهل لتبعضها وكطلبه طلب من يقوم مقامه كما هو ظاهر اخرها  
 له اي بنفسه او نايبه فورا وجوبها والمراد باخر اجها له التحلية



بينهما لا مباشرة اضرارها و ردها او تحمله من ثمة ذلك فان ذلك  
على المالك فان لم يكن مالهما اهلا لقبضها كان جن و حجر عليه  
بسفاهة لم يجب ذلك بل لا يجوز و يضمن به فان لم يخرجها ابا  
لم يرد لها عليه مع القدرة عليها وقت طلبها حتى تلفت ضمن  
بيد لها من مثل ان كانت منلية او قيمة ان كانت متقومة  
لانه الواجب عليه وليس له ان يلزم المالك الاشهاد وان  
كان اشهد عليه عند الدفع فانه يصدق في الدفع  
بيمينه بخلاف ما لو طلبها وكيد المورد فانه لا يقبل  
قوله في دفعها اليه ولو قال من عنده ودفعه لأكبرها  
خذ و دعتك لزمه اخذها كما في البيان وعلى المالك  
مونة المورد و ضرب بقولي مع القدرة عليها ما اذا لم  
يقدر على ذلك كان كان في جنح ليل و الودعة في جرانة  
لا يتأني فتح بابها في ذلك الوقت او كان مشغولا بعبادة  
او قضا حاجة او في حمام او بكل طعام فلا ضمان عليه  
لعدم تقصيره والله اعلم



بسم الله الرحمن الرحيم  
 كتاب الفرائض جمع فريضة بمعنى مفرضة أي مقدرة والمراد  
 ما يلحقه الوارث سمي بذلك ليجترأ عن سهام الورثة وفيها  
 المقدر فغلب على غيره والمراد لغة التقدير شرعاً هنا نصيب  
 مقدر شرعاً للوارث **والوارثون** المجمع على إرثهم من الرجال  
 المذكور بطريق الاختصار **عشرة** وبطريق البسط خمس عشر  
 الابن وابن الابن **وان سفل** أي ابن الابن بتثنية الفاء والاب  
 والجدا بوه **وان علا** بخلاف الجد أي الام فانه من ذوي الارحام  
 والاخ من الابن أو الابن من الام **وان الاخ** من الابن أو من  
 الاب بخلافه من الام فان ابنه من ذوي الارحام **وان تراخي** ابن الاخ أي  
 بعدو العم من الابن أو من الاب بخلافه من الام فانه من ذوي  
 الارحام **وان العم** كذلك **وان تباعد** أي العم كعم الاب وعم الجد  
 وابن العم كابن ابن العم وابن ابن العم **والزوج** ذو النكاح الصحيح  
 ولو قبل الدخول **والمولا المعتق** والمراد به كما قاله الرافعي من صدق  
 منه الاغنام وكل من ينفق عليه فدخل فيه معتق المعتق وعصيانها  
 المنعصون بانفسهم وان بعدوا كابنائهم واخوانهم دون غيرهم  
 كبنائهم واخوانهم واعترض القاضي أبو الطيب على عدم عشرة  
 بانهم عدوا لابن وابنه اثنين وهما أكثر لأن من دونهما المراد بن  
 بقولهم **وان سفل** ليس بابن ابن حقيقة بل مجاز أو كذا الكلام  
 في الاب ولبيه واذ قد ارادوا المجاز كان الصحيح ان يقولوا الابن  
 وان سفل والاب وان علا لانه اخضر واجب بانهم صدروا



المتبني على اخراج ابن البنت وابي الام اي وان بعد تارك ابن بنت الابن  
وابي ام الاب وبهذا سقط ما قيل من ان مثلها يدخل في عبارتهم  
**والوارثات المجمع على اربعين من النساء** اي الاناث بالاختصار سبع  
والبسط عشر **البنت وبنت الابن** وان سقط الابن والام والمجدة  
ام الاب وام الام وان علنا الا المدلنية الي احدها يذكر بين اثنين  
كأم ابي الام وام ابي الام الاب فهي غير وارثة عندنا اتفاقا والمدلنية  
الي الاب بمحض الزكوة كأم ابي الاب او بمحض الاناث الي محض الزكوة  
كأم ام ابي الاب فهي وارثة عندنا خلافا لبعض الائمة **والاخت**  
من الابن بن اومن الاب اومن الام **والزوجة** ذات النكاح الصحيح  
ولو بلا دخول وهي بالها لغة قليلة يحسن الاتيان بها في الفرائض  
للفرق فالة النوري **والملكات المعتقة** للميت اولاده او لمعتقه  
فان اجتمع كل الرجاك ورث الاب والابن والزوجة فقط لان غيرهم  
محبوب بغير الزوج او النساء ورثة البنت وبنت الابن والام والاخت  
للابن بن والزوجة وسقطت الحدة بالام والمعتقة بالاخت الملوك  
كما سقطت بالاخت للاب لانها مع البنت او بنت الابن تسقطها  
وبالبنت الاخت للام او يمكن اجتماع من الصنفين ورث الابن  
والابن والبنت واحد الزوجين ولو فقد الجميع او بعضهم والباقي  
ذو فرض صرفت الزكاة كلها في الارل وباقها في الثانية لميت المال  
ارنا للمسلمين ان كان الامام عاد لا بان يصر في مصارفه الشرعية ويجوز  
تخصيص طائفة منه به وصرفه لغيره بلده ولين ولرا واسم او  
اعتق بعد منتهى ولمن اوصيه لا لغيره لقائله والارد الباقي

علي من

علي من وجه من ذوي الفروض الا الزوجين بنسبة فروض من سواهما  
فان لم يجد احدهما صرف لذوي الارحام علي تفصيل في المطولات  
وهو احد عشر صنفا كما جرد وجهه ساقطين كابي الام وام ابي الام  
واراد البنات للصلب اولاد الابن من ذكور واناث وبنات الاخوة  
لابن اولاد اولاد الام واولاد الاخوات كذلك من ذكور واناث  
وبنات الاخوة للام والعم للام وهو اخو الاب لأمه وبنات الاعمام لابن  
اولاد اولاد والعمات والاخوال والحالات والمولود لهم ولا تزق في الرد  
ورث ذري ذوي الارحام بين الميت المسلم والكافر كما هو مقتضى كلام  
الاصحاب وحيث صرفت الزكاة او بعضها لميت المال في الميت الكافر كانت  
في الا ارثا ومن لا يسقط باحد **بحال** في حال **حسنة الزوجان**  
والابن ان الاب والام **وولد الصلب** ذكر اكان او غيره بالاجماع  
ومن لا يرث **بحال** **سبعة العبد** المتمحض الرق ومثله الامة **والزوجة**  
**وام الولد والمكاتب** ومثلهم البعض والمعلق عتقه وكما لا يرث  
لا يرثون الا البعض فيرث ملكه بحرينه وكذا كافر له امان  
جني عليه حال حربته وامانه ثم نقض الا مان والحق بدار الحرب  
فسبي واسترق وحصل الموت بالسراية حال رقه فان قدر  
الدية لورثته **والقاتل** وان لم يضمن كطفل او قتل بحق كرفع صلب  
ولو حكم بقتله او شهد به او زكي شهوده لم يرث بخلاف نفي المفتي  
على الوجه ولو حفر ليبر اغبر عدوان فوقع فيها مورثة وماتت  
فالمشهور المذهب كما قاله بعضهم انه لا يرث وصوب بعض المستأخرين  
خلاته واما المقتول فقد يرث كان مات جازحه او ضاربه



قبله والمراد ان اسم بعد ومثله من في معناه كيهودي نصر  
وكالاميرث لا يورث نعم لو قطع طرف مسلم فارتد المقلوع  
ومات سارية وجب قود الطرف واستحقاقه من كان وارثه لولا  
الردة ومثله حد العتق **واهل ملتين** يعني الاسلام والكفر  
بانواع فلا توارث بين مسلم وكافر وان اسلم قبل قسمه التركة  
وينوارث الكافر ان وان اختلفت ملتتهما ودارهما كيهودي  
ونصراني او مجوسي او وثني فلو كان يهودي او نصراني ولدان  
يهودي ونصراني ورثاه وصورتهم ان يختلف الزوجان يهودي ونصراني  
بنختار احدا الولد يهودي والآخر نصراني فان المتولد منهما  
يكن من ذلك نعم لا توارث بين حربي وعينه كذمي ومعاهد وقد  
يشمله ايضا قول المصنف **واهل ملتين** **واقرب العصابات** جمع  
عصبة جمع غاصب ويسمي بالعصبة الواحد وعينه ذكر اكان او  
اشي يقدم علي من بعده في التعصيب فلا يورث احده مع وجود  
الاخر من من سوا وورث مع وجوده بالفرض كالاب مع الابن  
اولم يورث معه اصلا كبني الاخوة مع الجد لكن في عبارته تسامح  
بالنسبة للجد والاخوة كما يعلم مما ياتي والعصابات من ليس  
لهم سهم مقدر من الورثة واقربهم **الابن** لقوة عصيته  
لان قد فرض للاب معه السدس واعطى هو الباقي ثم ابنه وان  
سفل لقيام مقامه في سائر الاحكام فكذا في التعصيب ثم الاب  
لان الميت بعينه وينسب اليه **ابن** وان علا كالاب ثم الاخ  
للأب والام جميعا ثم الاخ للاب فقط هذا ان عدم الجد والا

شاركاه

شاركاه في التعصيب في بعض الاحوال وانفرد عنه به في بعضا علي  
ما بين في المطولات **ثم ابن الاخ للاب** والام جميعا ثم ابن الاخ للاب  
فقط **ثم العم على هذا الترتيب** اي العم للاب والام ثم العم للاب  
ثم ابنه اي ابن العم للاب والام ثم ابن العم للاب ثم عم الاب للاب  
والام ثم عمه للاب ثم ابن عمه كذلك وهكذا والمراد بالاخ وما  
بعده للجنس الصادق بالواحد والاكثر فاذا **عدم العصابات** من  
النسب والميت عتيق **فالولي المعتق** ذكر اكان او غيره باخذ جميع الميراث  
او ما بقي بعد الفرض ثم عصيته بنفسه كإبنه واخيه يقدم الاقرب  
فالاقرب كالنسب فيقد ابن المعتق ثم ابنه وان نزل وهكذا  
لكن يقدم اخو المعتق وابن اخيه علي جده وفي النسب يشارك  
الجد الاخ ويسقط ابن الاخ كما تقدم والعبرة باقرب عصابات  
المعتق وقت موت العتيق فلو مات المعتق عن ابني ثم احدهما  
عن ابن ثم العتيق ورثه ابن المعتق دون ابن ابنه ولاحق لعصيته  
بغيره او مع غيره كبنيت مع معصيتها واخوته مع بنته ثم  
معتق المعتق ثم عصيته كذلك وهكذا ولا يورث امرأة بولا  
الامن عتيقها وارلاده وعتقايد **والفروض المذكورة في**  
**كتاب الله تعالى** **تعايسة** واحترز بقيد المذكورة في كتاب  
الله تعالى كما قال جمع عن ثلث الباقي للام في مسلتي زوج  
او زوجة وابوين وفرض الجد في بعض احواله مع الاخوة وعن  
فروض باب العول كالسبع والتسع فانها لم تذكر في كتاب الله  
تعالى بل هي من قبيل الاجتهاد وهذا كلام صحيح لا يلاقه نزاع



ابن المصنف فيه كما يذكره الواقف عليه بتامله **النصف والربع والثلث**  
**والثلثان والثلث والسدس** بقاء كالجسمين بالنصف لانه  
 اكبر كسر من ثلثه بالبقية على هذا الترتيب قال بعضهم لسهولة الترتيب  
 بطريق التفتيح قال السبكي وكنت ارد ان ابدأ بالثلثين لان  
 تعالي يدايه حتى رايته ابا النجا و ابا عبد الله ابن الحسين ابن محمد  
 شيخ الخيري بقاءه فاعجبني ذلك **فالنصف فرض بنت**  
**وبنت الابن اذا انفردت** أي كل منهما او بنت الابن وحذف  
 نظيره من البنت بقريضة هذا عن يعصبها وعن يساويها  
 من الاناث في الدرجة والقوة او يحجبها حرمانا او نقصانا **والأخت**  
**من الاب والام والأخت من الاب** أي اذا انفردت كل منهما  
 عن ذكر فبها الحذف من الثاني لدلالة الاولى **والزوج اذا لم**  
**يكن لها أي لزوجته الميتة ولد وارث ذكر أو أنثى أو خفي ولا**  
**ولد ابن وان نزل كذلك** سواء في الولد والابن اكانا منه أم لا  
 وخبر بولد الابن ولد البنت وبالوارث غيره كالزيت والربع فرض  
**اثنين** فهو فرض **للزوج مع الولد** أي ولد الزوجة وان لم يكن  
 منه ذكر اكان او غيره **او ولد الابن** بها وان نزل وكان من غيرها  
 كذلك **وهي فرض للزوجة والزوجتين والزوجات** او اراد  
 بالزوجات ما فوق الواحدة مع عدم الولد أي ولد الزوج والوارث  
 وان لم يكن منها او منهن ذكر اكان او غيره **او ولد الابن** أي ابن  
 الزوج الوارث وان نزل ولو من غيرها او غيرهن بخلاف ولد البنت  
 وسوا في الابن الذكر وغيره والمعني مع عدم كل منهما اخذ من الرقي

حين النقي والثلث فرض الزوجة والزوجتين والزوجات او اراد  
 بالزوجات ما فوق الواحدة مع الولد أي ولد الزوج والوارث ولو من  
 غيرها او غيرهن ذكر اكان او غيره **او ولد الابن** أي ابن  
 الزوج الوارث وان نزل ولو من غيرها او غيرهن بخلاف  
 ولد البنت ويدخل في الزوجة والزوجات في جميع ما ذكر  
 الرجعية والوجعتان ولم يقيد الزوجات بالاربع وقد  
 قال الملقيني لا يتصور ميراث عدد زائد على الاربع بسبب  
 الزوجه الا في صورتين احدهما طلق اربعا رجعيا وقال  
 ذكرني ان عدتهن انقضت والحال ممكن فكذبته فالنصف  
 في الاملا وهو المصحح في الرخصة كاهلها ان له تزويج اربع  
 حينئذ خلا لما نقله القاضي عن الجديد ولو قال هو  
 بانقضاء العدة فله التزويج وان انكرن قلته تخربها فاعلمها  
 لو تزوج اربعا وعدة اوليك بدعيهن باقية فنصيب الزوجة  
 للجميع على الاربع ويحمل على بعد ان يختص به المطلقات  
 او الزوجات الثانية طلق المريض اربعا باينا وتزوج اربعا  
 ومات وقتلنا بالمرجوح فينقسم نصيب الزوجة بين الخائف  
 على الاربع وقيل يختص به المطلقات وقبل الزوجات انتهى  
 قال غيره وينصو ذلك فيما لو اسلم على ثمان واسلمن معه  
 اربع العدة ومات قبل الاختيار **والثلثان فرض اربعة**  
**البنتين فصاعدا وبنات الابن** والمراد اثنتان منهن  
 فصاعدا والاختين فصاعدا من الاب والام والاختين



فصاعدا من الاب اذا انفرد كل من الفرق الاربع عن جميعهن  
 او يحجبهن حرمانا او نقصانا **والثالث فرض اثنين** فمن فرض  
 للام **اذا لم يحجب** عنه الى السادس من ياتي من ولدها  
 او ولد ابنه الوارثين بخلاف غير الوارثين او اثنين فصاعدا  
 من اخوته واخواته مطلقا وان حجبوا بالثمن نعم ان كان معها  
 اب وزوج او زوجة فليس لها الا تلك الباقي كما تقدم فان  
 حجبته من ذكر فسياتي **وهو فرض للاثنين فصاعدا**  
 اي للابنين فقط ولا اكثر من الاثنين بناء على ما هو المتعارف  
 فلما بع بدرهمين فصاعدا معناه بدرهمين او باكثر قال  
 المولى التفتازاني وتحقيقه انه حال محذوف العاقل مل  
 فيذهب الثمن صاعدا بمعنى انه قد يكون في فوق الدرهمين  
 انتهى من جملة **الاخوة والافخوات** جميعهما او مجموعهما حال  
 كون الاخوة والافخوات من جملة **ولد الام والسادس فرض**  
**سبعة** فرض **للأم** حال كونها مع **الولد الوارث** ميتا ذكرا  
 كان او غيره بخلاف ولد البنت او مع **اثنين فصاعدا** من  
**الاخوة والافخوات** له سوى كائنا لابي بام ام ام ام ام مختلفين  
 وسواء كانا وارثين ام محجبين بالثمن بخلاف المحجبين بالوصف  
 ام مختلفين فلما جمع معها ولدا او ولداين واثنين من الاخوة  
 والافخوات فالظاهر كما قال ابن الرفعة وغيره اضافة جميعها  
 من الثلث الى السادس الى الولد او ولد الابن لانه اقرب  
 ولما كان معها ولداين ملتصقان لهما راسان واربعة

ارجل

ارجل واربعة ايد وفرجان فعن ابن الغطان انها كالاشنين في  
 جميع الاحكام من حجب وارث وقصاص وغيرها وغيره بالافخوة  
 والافخوات اولادهم فلا يحجبونها الى السادس ولم يجعل ولد  
 الاخ كابيده في ذلك اجيب بالفرق باطلاق الولد على ولد الابن  
 مجازا شايعا بل قيل حقيقة بخلاف اطلاق الاخ على ولده وبان  
 الولد اقرب محبا من الاخوة لمحبه من لا يحجب عنه ولتضمنهم على  
 درجة ابايهم قولي الجدي على جميعهم دون ابايهم **وهو فرض**  
**للجدة** ام الام او ام الاب بشرطها المتقدم فاكثر **عند عدم**  
**الام** مطلقا والاب في ام الاب فان وجدت الام مطلقا والاب  
 في ام الاب لم ترث شيئا **وهو فرض لبنت الابن** وان نزل فصاعدا  
 حال كونها مع **بنت الصلب** او مع بنت ابن اخي اعلا منها  
 وهو فرض **للات** فصاعدا من **الاب** حال كونها مع **الاخت** من **الاب**  
 والام وهو فرض **الاب** حال كونه مع **الولد الوارث** او ولد الابن  
 الوارث وفرض **الجدة** الى **الاب** **عند عدم الاب** مع **الولد الوارث**  
 او ولد الابن الوارث فان لم يكن ولدا ولا ولد ابن كذا لم يفرض  
 لهما ولو وجد الاب حجب الجد كما ياتي **وهو فرض الواحد** حال كونه  
 من جملة **ولد الام** ذكر كان او غيره **وتسقط الجدات** للام او  
 للاب **بالام** وتسقط **الجدات** للاب ايضا بالاب وتسقط بعدي  
 كل جهة من الجدات بقرباها فتسقط ام ام ام ام ام ام ام ام  
 بام ام الاب وتسقط بعدي جهة ام ام اب بقرباها جهة الام كما لم  
 كما ان ام الاب تسقط بالام ولا تسقط بعدي جهة الام كما لم ام بقربي



جهة الاب كام الاب بل يشتركان في السدس لان الاب لا يحجب الجدة من  
 جهة الام والجدة التي تدلي به لولي والبعدى من جهة ابا الاب كام ام  
 ابي الاب تسقط بالفري من جهة امهات الاب كام ام الاب والبعدى من  
 جهة امهات الاب كام ام ام الاب لا تسقط بالفري من جهة ابا الاب  
 كام ابي الاب علي ما اقتضاه قول الشيخين عن البغوي فيه القولان يعني  
 في المسئلة قبلها لكن قال ابن العايم الامع خلافه لما قطع الاكثرون  
 ان قرني كل جبهة تحت بعدها ولان الموجود في كلام البغوي حكاه  
 القولين بلا ترجيح ولا يلزم من الترتيب علي خلاف الاتحاد في الواح  
 منه قال ومن اكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف فيما صحنا  
 استحق وتسقط **الاخوة والاب والاب** وكذا واحد منهم بالتوسط  
 بينه وبين الميت فيهم كما ياب الاب يسقط بابي الاب ويسقط  
 ولد الام ذكر كان او غيره حاك كونه مع واحد من **اربعة المولدات**  
 ذكر كان او غيره **ولد الابن كذلك والاب والجدة ويسقط ولد الاب**  
**والام** ذكر كان او غيره حال كونه مع واحد من **ثلاثة الابن وابن**  
**الابن وان نزل والاب ويسقط ولد الاب** ذكر كان او غيره  
**بعض الثلاثة وبالأخ من الاب والام ويسقط ابن الاخ من الاب**  
**والام بالاب وابي الاب وان علا والابن وابنه وان نزل والاخ من الاب**  
**والام والاخ من الاب ويسقط ابن ابن الاخ من الاب والام بابن الاخ للاب**  
 ويسقط العم للاب والام بهول السبعة وبابن الاخ للاب ويسقط العم  
 للاب بهول الثمانية وبالعم للاب والام ويسقط ابن العم للاب والام  
 التسعة وبالعم للام ويسقط ابن العم للاب بهول العشرة وبابن

العم للام والاب ويسقط ابن ابن العم للاب والام بابن العم للاب  
 والكلام في عم الميت والاخ ابن عم الميت وان نزل يحجب عم ابيه وابن  
 عم ابيه وان نزل يحجب عم جده والاخ من الاب والام او من الاب  
 اذا كانت عاصبة مع غيرها تحجب من يحجب اخوها فيجب بني الاخوة  
 والاعمام وبينهم والشقيقة تحجب الاخ للاب بخلاف ما اذا كانت  
 صاحبة فرض فلا تحجب ما يحجب اخوها اي وبخلاف ما اذا كانت عا  
 صبة لامع غيرها كعم الجد كما في صور المعادة حيث يبقى بعد نصيب  
 الجد اكثر من النصف ويسقط بنات الابن بالابن ونسبتي ان لم يكن  
 معهن من يعصمن كاخ وابن عم والاخذن بعد الباقي بعد ثلثي  
 البنتين بالتعصيب وتسقط الاخوات من الاب باختين من الاب  
 والام فان كان معهن اخ يعصمن كما سيأتي وبالاخت من الاب  
 والام معها بنت او بنت ابن وتسقط كل عصبة ممن تسقط باستغراق  
 ذوي الفروض للزوجة كزوج وام واخ منها وعم فالعم ساقط بالاستغراق  
 نعم الاخ من الاب والام في المشركة والاخت من الاب والام او  
 من الاب في الاكدرية لا يسقطان بذلك **اربعة من الذكور**  
**يعصمون اخواتهم وهم الابن وابن الابن وان نزل والاخ**  
**من الاب والام والاخ من الاب** فالمراد الجنس المصادق با  
 لتعدد في الجميع وهذه العبارة لا تقتضي حصر تعصيمهم في  
 اخواتهم الاربعة والاحصاء لا يقع في تعصيمهم وان اوهبت  
 ذلك فلا ينافي ان ابن الابن يعصب غير اخته ايضا من بنات  
 الابن ممن في درجته كبت عمه وكذا من في فوفه كعمته وعمه



ابيه وعمة جده وبنت عمه وبنت عمه ابنيه وبنت عم جده ان  
لم يكن لها شيء من الثلثين والا ان الاخنت شقيقة كانت اولاد  
يعقبها الجد في بعض الصور **واربعة** من الذكور **برثون** دون  
اخواتهم وهم **الاعمام** لابوين اولاد **وبنوا الاعمام** كذلك  
**وبنوا الاخ** لابوين اولاد **وعصايب المولي** اي المعتق لان  
الاخوات في الاربعة الاولى من ذوي الارحام وفي الباقي لاحق  
لهن في الولاء والمراد الجنس الصادق بالواحد والاثنتين في الجميع  
وكانه سكت عن الاب والجد فانها ايضا يرثان دون اختيهما لقرنها  
من الاعمام يجامع ان الاخنت في الوصيتين عمة **فصل في الوصية**  
هي كقولها اوصيت للفقر بثلث مالي اي تبرعت لهم به بعد  
موتها ولها اركان الاول الموصي به وقد ذكره بقوله  
**وتجوز** اي تحل وتصح **الوصية بالمعلوم** كاوصيت له بهذا  
العبد او بدينار او **المجهول** كاوصيت له بعبد من عبيدي او  
باحد العبدين وبعينه الوارث **والرجود** عند الوصية والموت  
او عند الموت فقط كان اوصي له بعبد من عبيده فوجد في ماله في  
الحالين او عند الموت وكذا بهذا العبد وان لم يزد ان ملكته  
وملكه عند الموت كما في الروضة لكن قال ابن الرفعة اذا لم يزد  
ما ذكر الظاهر البطلان وكلام الشافعي والاكثرين يقتضيه  
قال البيهقي وهو المنفي به فقد نص عليه الشافعي وحزم به  
الرافعي في الكتابة واقتضي كلامه الاتفاق عليه فان لم يوجد في  
الاولي في ماله عند الموت بطلت بخلاف ماله قال فيها بعبد من مالي

ولم يوجد حينئذ فيشترى له **والمعدوم** عند الموت والوصية كان  
اوصي بما تحمله الدابة او الشجرة او بما يحدث من حي وحمل وثمره  
وصرف ولبن وفي مسألة الحمل ان اوصي بما تحمله هذا العام  
او كل عام فذاك وان اطلق فقال اوصيت بما تحمله فمما يحل  
كل عام او تختص بالعام الاول قال ابن الرفعة الظاهر العموم انتهى  
ونقاس بها البقية وفي مسألة حدوث الحمل بشرط انفصاله بمدة  
يمكن حدوثه فيها بعد الوصية كان ينفصل لاكثر من اربع  
سنين وكذا لما بينه وبين ستة اشهر وهي ذات فراش  
يكن الحدوث منه ومن الوصية بالعموم الوصية بالمنافع كان اوصي  
بمنافع رقيقه او داره ستة او ابدا فان اطلق حمل على التاميد  
ولم يقيد الوصية بالمال لصاحبها بغيره ككلب معلم وسرحين  
وخمر محترمة لكن ينافية قوله الا اني من كل مالك الا ان يحمل الملك  
فيه علي ما يشمل الاختصاص **وهي** اي الوصية معتبرة **من الثلث**  
بعد الدين عند الموت وان لم يكن له مال عند الوصية **فان**  
كان عليه دين مستغرق لم تنفذ الوصية في شيء لكن يحكم بانقضاء  
حقي لوبري منه بآبر او غيره نفدت وان لم يكن عليه دين  
مستغرق او بري منه فان خرج ما اوصي به من الثلث حينئذ  
فذاك وان زاد عليه **وقف** اي الزايد على **اجازة الورثة**  
عند الموت المطلق المقرض فان اجازوه فذاك واجازتهم  
تنفيذ لا عطية متبذرة او ردوه بطلت وفي مسألة الوصية  
بالمنفعة حيث قبضت بمدة انما يعتبر من الثلث التفاروت



بين قيمته بمنفعته وقيمته سلبا فاذا كانت قيمته بمنفعته  
مائة وبدوها ثمانين فالوصية بعشرين والعبرة في الاجازة و  
الرد بما بعد الموت فلن اجاز او رد قبله الرد او الاجازة بعده  
والعبرة بالزيادة على الثلث قبل الموت اذ لم يزد عليه عنده  
ولا باجازة او رد من ليس وارثا عند الموت وان كان وارثا عند  
الوصية بخلاف الوارث عند الموت الغير الوارث عند الوصية  
ولان ليس مطلق التعريف من الورثة لكن هل تبطل الوصية او تنق  
او يرد لها رليه انني السبكي بالبطلان وبحث حملته علي ما اذا سم  
من وقع اهليته والا انتظرت ولو كان الوارث بيت الملائكة  
لان الحق للمسلمين فلا يحيز والوصية بالزيادة على الثلث قال  
المثولي وغيره مكروهة والقاضي وغيره محرمة ويستحب ان  
ينقضي عن الثلث شيئا وقيل ان كانت ورثته اغنيا استوفى  
الثلث ولا يستحب النقص كذا في الروضة وحزم بالثاني في شرح  
مسم ونقله عن الامام اب رضى عليه في الام وصوبه الزركشي  
**بحر** اي لا تصح الوصية **لوارث** خاص عند الموت ولو بما يخرج من  
الثلث **الا ان يحيز اباي الورثة** عند الموت المطلق التعريف فتصح  
واجازته تنقيده ما تقدم وفيما لو كان باي الورثة او بعضه غير مطلق  
التعريف ما تقدم عن السبكي وغيره فان اوصي لوارث عام كان  
كان وارثا بيت المال فالوصية بالثلث فاقبل صحبته دون ما زاد الركن  
الثاني الموصي وذكره بقوله **وتحيز** اي تصح الوصية من ماله عاقلا بالغ  
حر ولو كافرا ويحي راعليه بسفه بخلاف غير المالكه بخلاف المجنون

والصبي وانمين

والصبي والمجنون معز والرفيق وان عتق قبل الموت الركن الثالث الموصي له  
وهو اما جبهة او غيرها فان كان غير جبهة فيشترط ان يكون بعينا احدا  
للملك كما ذكره بقوله **كل متملك** اي اهل الملك الموصي به كالحمل بان  
علم وجوده عند الوصية بان انفصل لدون ستة اشهر منها  
او لاكثر الاربعة سنين ولم تكن المرأة فراشا لم تكن الحمل  
منه من زوج او بجيد العلم بوجوده عندها في الاول وكون الظاهر  
في الثاني وجوده عندها لندمة وطبي الشهادة وفي تقدير الزنا اساسة  
فلن نعم لولم تكن المرأة فراشا فط اي قبل الوصية لم تصح الوصية  
كما نقل عن الاستاذ ابي منصور بخلاف ما لو انفصل لاكثر من  
اربعة سنين او دونه والمرأة فراشا لمن ذكره لحدوثه بعدها في الاولى  
واختمال حدوثه معها او بعدها في الثانية والاصل عدمه عندها  
وفارق الاصل فيما اذا كانت فراشا كما تقدم بعارضته في الظاهر  
هناك وكالمسجد بان اوصي لعمارة ومصلحته او اطلق وتحمل  
عليها وكذا ان قصد تملكه كما بحثه الرفعي ورجحه النووي  
لان له ملكا وعليه وقفا ويقبل الوصي الوصية للحمل ولو قبل انفصالها  
كما صححه الخوارزمي واقتضي كلام الشيخين كما قاله الزركشي ان  
الاكثرين عليه وبوافقه ما ذكره في باب الاقرار من انه  
يصح الاقرار للحمل ويحمل على جبهة ممكنة كوصية وقيل لا يصح  
قبوله قبل انفصاله حيا وحزم به في الروض ومن الوصية للملك  
الوصية للرفيق لانها محمولة على الوصية لسيده ويقبلها الرفيق وان  
نهاه السيد دون السيد وان مات الرفيق قبل قبوله ولو



كان الرقيق قاصرا فهل ينتظر كما له او يقبل السيد كولي الحر قال  
شيخ مشايخنا النظار الثاني ولو عتق قبل موت الموصي فالوصية  
له او عتق بعرضه فله منها بقدر الباقي ملكه كما يحسنه البلقي  
وان عتق بعد موته ولو قبل القبول فله للسيد ولو قارن العتق  
الموت فيه نظر ولا يبعد انه كالعتق قبله هذا كله اذ الم يقصد  
الموصي بملكه فان قصده قال في المطلب لم يصح كمنظيرة في  
الوقف وفرن السبكي بان الاستحقاق هنا منتظر فقد يعتق  
قبل موت الموصي فيكون له او لا فلما ملكه بخلافه ثم فانه فاجز  
وليس الرقيق اهلا للملك انتهى وهو اوجه الا ان الاقرب اذ لم  
يعتق البطلان ولو بيع بعد الموت ولو قبل القبول فالملك  
للبيع او قبل الموت فللمشتري وخبر بالمعين غيره كان اوصي لاحد  
الرجلين نعم ان كان قال اعطوا هذا للاحد هذين صح وفرن بانه في  
الاول بملك لغير معين فلم يصح وفي الثاني وصيه بالملك وهو  
من الموصي اليد لا يكون للمعين منهما ويملك غيره كان  
اوصي لميت نعم ان قال اصرفوا هذا المالا لولي الناس وهناك ميت  
قدم علي لبي الترخس قال الرافعي ولا يشترط ان يكون له وارث  
يقبل له او كافرا بمسلم او بمصنف او لحري سلاح اولدابة سو اطلق  
لو قصد عليهما فان فسر بعلمها صحت لان علمها علي ما لكها فهو المقصود  
كالوصية فيشترط قبوله ويتعين الصرف لجهة الدابة رعاية لغرض  
الموصي ولا يسلم علمها للمالك بل يصرف الموصي ان كان والا فالقاضي  
ولو بناه فان مات صار الملك غير مقيد وان مات الموصي

قبل

قبل التفسير رجع وارثه فان قال اراد العلق صحت او التملك  
وحلف او لا ادري بطلت كما في البيان عن العدة ولو بيعت قبل موت  
الموصي فالوصية للمشتري او بعدة فللمبايع واذا قبل الوصية صرفها  
للدابة وان صارت ملك غيره هذا حاصل كلام النووي وبحث  
الزركشي صحة الوصية للخيول المسبلة وان اطلق اخذ من صحة  
الوقف عليها وعدم صحة الوصية مطلقا لوجوب ملكه زيد لان علق  
مثله لا يقصد الا رفاق به عادة اخذ من اضافة الدابة اليه  
والاقرب خلافه وان كان جبهة فشرطه انتفا المعصية في الوصية  
له من اظهرت فيه القرينة كعمارة المسجد وان كان الموصي كافرا او  
عتقه حرما اعتبارا باعتقاده نار عمارة قبور الانبياء والعلماء  
والصالحين لما فيها من احيا الزيادة والتبرك بها قال صاحب  
الوفاة وعلل المراد ان يني علي قبورهم القباب والقنابر كما يفعل  
في المشاهد اذ كان الرفق في مواضع ملوكة لهم اولين دفعهم  
فيها الانبياء القبور نفسها للمني عنه ولا فعله في المقابر المسبلة  
فان فيه تضيقا على المسلمين قال الزركشي وفيه نظر والنتيجة ان  
المراد بعمارتها رزق القربان فيها وملازماتها خوفا من الوحش والقلة  
عندها واعلام الزايرين بها كيلا تندرس فاك شيخ مشايخنا والاول  
المتبادر ومنه ما ذكره بقوله **ويجوز الوصية في سبيل الله تعالى**  
كما وصيت بذلك مالي في سبيل الله او لسبيل الله ونصرف في طاعة  
الزكاة ولو قال اوصيت بكذا لله صح وصرف لوجه البر وان لم  
يقدر لله صح وصرف للمسلمين او لم تظهر كالاغنيا والمزبئين



وفك اساري الكفار من ايدي المسلمين اما جهة المعصية فتمنع  
الوصية لها كما هل للرب واهل الردة كجماعة كنيسة للتعبد ولو  
تربوا واسراجها تعظيها والكتابة التوراة والانجيل وفرائضها  
من كافرا وغيره بخلاف كنيسة يفرزها المارة او موقوفة علي  
قوم يسكنونها ولو مارة اهل الزمة فقط فيها وظاهره الصحة  
وان سماها كنيسة وهو المتجه وان جزم السكي بالبطلان اذا  
سماها كنيسة ولو قل لنزول المارة والتعبد فوجها ان والاوجه  
البطلان لوجود جهة المعصية المكون الرابع الصيغة وهي لفظ ولو  
حكما يشعنها من كان كاو صيت له بكذا او اعطوه كذا او  
كناية كقول له هوله من مالي او وهبته له او جعلته له بعد  
موتي ومنها الكتابة ولو كان المكتوب صريحا ان اعترف  
نطقا هو او وارثه بان نوي الوصية فلو كتب اوصيت فلان  
بكذا واسمها ان الكتاب خطه وما فيه وصية  
ولو يطلع الشهود علي ما فيه لم تنعقد وصيته وفي البحر  
لو قال كل من ادعي علي بعد موتي فاعطوه ما يدعيه ولا تطلبوا  
منه حجة كان كالوصية تعتبر من الثلث ولا تنفق علي حجة  
وفي الاشراف لو قال المريض ما يدعيه فلان فصدقه فوات  
قال الجرجاني هذا اقراز مجهول ونعيينه لورثه ولا بد من قبول  
الموصي له ان كان معينا محصورا ولو متعدد اكبر زيد ويجب  
استيعابهم والتسوية بينهم فان كان المعين غير ادي تسوية  
قال ابن الرفعة لا بد من قبول قيمي فيما نظنه ولعله اقرب من قول

الاذري

الاذري الاقرب انه كالوصية لجهة عامة فلا تحتاج الي قبول  
بخلاف غير المحصور كالفقرا فلا يشترط قبوله ونحوه لاقتصار  
منه علي ثلاثة ولا تجت التسوية بينهم ولا حاجة الي القبول  
فيما لو كان الموصي به اعتقا فكا اعتقوا عني فلا فابعد موتي بخلاف  
ما لو اوصي له برقبته لاقتضا الصيغة القبول وورثته كالرد  
بعد الموت ولو علي التراخي فان مات الموصي له قبل موت الموصي  
او معه بطلت الوصية او بعده بالقبول ولا رد حلفه وارثه  
ولو عا ما ولو قبل بعض الموصي به ففيه احتمالان للغزالي  
والاجوه الصحة وان رجع في نظيره من الصحة البطلان لان  
الوصية اوسع بالقبول يبين الملك من حين الموت فلا يصح  
رده بعد القبول ولو قبل القبض علي الاصح عند الشيخين  
وان صح في نسخ التتبيه خلافة وله الفوائد الحاصلة و  
عليه المنة من حينئذ فلن انفق عليه باذن الحاكم اوسع الاشارة  
عند فقده الرجوع عليه وللوارث والرفيق الموصي به والقيام  
مقامهما من ولي ووصي مطالبة الموصي له بالقبول والرد ان  
توقف فيهما فان امتنع حكم عليه بالرد ومحل في المنصرف لنفسه  
اما لو امتنع الولي من القبول لم يجز له وكان المظن فيه له فالمتجه كما قاله  
الزركشي ان الحاكم يقبل له ولا يحكم بالرد فان لم يفعل فالمتجه  
جواز قبوله اذا بلغ **وصية** بمعنى الايصا بنحو قضائين وتنفيذ  
وصية وردو دعة وعارية وامر محي عليه لجنون او سفه  
او صغر ولو حملا ان كان موجودا حالا الايصا او تابعا



كلا ايضا اولاد الوجودين ومن يحدث كما نقله الملقني  
عن نفسه من حر مكلف مختار في البيع ذي ولاية ابتدأ من  
الشرع او ما ذون له فيه في امر المحجور بخلاف الرقيق والصبي  
والجنون والمكره مطلقا ووصي لم يوذن له في امر المحجور فلا  
يصح ابصامه وانما يصح الا ايضا **للمن جعت** عند الموت  
وكذا عند القبول كما نقله ابن العاد ووجهه بان الفسق  
والعجز واختلال النظر ينغول به دواما فابتدأ **اولا خمس**  
**خصا** ونعيه بالصحة لا ينافي استبعادها فيما ذكر ولا وجوبها  
اذا عجز في الحال عن قضا حق ليس به شهود بل قال الا ذرعي  
يظهر ان يجب على الابا الوصية في امر الاطفال ونحوهم  
اذا لم يكن لهم جد اهل للولاية الى بقية كان وجيه اذا وجده  
وغلب على ظنه انه ان ترك الوصية استولى على ماله خاين  
من فاض او غيره من الظلمة اذ يجب عليه حفظ مال ولده  
عن الضياع **الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والامانة** اي العدالة  
ولو ظاهرة فلا تصح الوصية الي كافرا وصبي او مجنون او رقيق  
وان اذن له سيده او فاسق نعم يصح ايضا الذي في محجوره  
الذي الي ذي معصوم عدل في دينه كما يصح ابصامه الي  
المسلم فلو اوصى اليه وجعل له ان يوصي من غير رضاه علي  
الا يصح الي ذي فضل له ان يوصي الي ذي كالموصي اولاد  
الموصي بلزومه رعاية المصلحة الراجحة والتفويض الي المسلم  
ارجح في نظر الشرع فيه تردد اعتمد منه ابن العاد ومن وافقه

الثاني وشمال كلامه الاعبي والاثني وهو كذلك بل ام الاطفال  
اولي من غيرها واجبر العين وهو الاوجه خلافا لابن الرفعة  
لا هليته للتصرف وتمكنه من الانابة بخلاف الرقيق قال الكسبي  
انا اذا صحنا وصية المذرف له نعيين شخص لتفديدها وهو محجور عنه  
ايضا محجور فليلا القاضي انتهى لكن قال في المطلب **نعم القولي** والذي  
الفقه عدم صحتها منه والوجه ضبطه بكلامين يصح تصرفه فيهما  
الوصية ايضا من كفايته في التصرف الموصي به وعدم عداوته  
للمولي عليه فلا يصح ايضا الي من لا يكون في التصرف لمخسفه او هم  
ولان بينه وبين المولي عليه عداوة واخذ منه الاسنوي  
اشتراط كون الوصي الذي من ماله الموصي عليه حتى لا تصح  
وصية النصراني الي الموصي او المجوسي وبالعكس للعداوة  
ورده شيخ مشايخنا بان الاعتبار العداوة الدينية ولهذا اجزم  
الدميري بالصحة وهل يصح الي اخرس له اشارة مفهومة فيه  
نظر ولا يصح الا يصح في تزويج ولا في معصية كنباكيسة ولا علي  
المحجور والمحدث عند الموت حتى بصفة الولاية بخلاف ما اذالم  
يكن حينئذ بصفته لكن لو انصف بها بعد الموت فالظاهر ثبت  
ولايته من حينئذ ونقود ما مضى من تصرف الوصي **كتاب**  
**النكاح** اي التزوج وما يتعلق به من **الاحكام** جمع حكم بمعنى النسبة  
الثامة **والقضا** جمع قضية بمعنى مقضي بها فهي بمعنى النسبة  
نعطفها عليها من قبيل العطف التفسير او بالمعنى المصطلح  
عند اهل الميزان فالعطف من قبيل عطف الكلام علي خبره ثم



يحتمل ان يولد بما يتعلق به جميع ما ياتي الى الجنائيات لظهور  
ارتباط جميع ذلك به **النكاح مستحب لمن يحتاج اليه**  
رجلا كان او امرأة مشغلا بالعبادة او لا بان تنوقف نفسه  
الى الوطى ولو خفيا وكذا عاجز عن حرفة قدر على امة او عن مسألة  
قدر على كاذبة كما هو ظاهر اطلاقه لكن كما قال ابن السمعاني  
هنا يباح فقط او يحتاج الى الخدمة او الانس كما يحسنه الزركشي  
وخالف فيه ولعل محله حيث لا يتأتى ذلك بغير النكاح او يحتاج  
المرأة الى النفقة او يخاف من اقحام الفجرة بل لو علمه عدم اندفاع  
عنها الابه وجب عليها كما يحسنه الاذري نعم المسلم بدار  
الحرب لا يستحب له النكاح لئلا يورث الى كفر ولده وراقه لو  
سببت امه حاملا به لانها لا تصدق في ان حملها من مسلم نص  
عليه الشافعي وعلي كراهة التبري الضيا في هذه الحالة وحل  
الاستحباب في الرجل اذا قدر على اهتبه من مهر وكسوة فصل الثامن  
ونفقة بومه فان عجز عنها استحب له تركه ولا يمكن خلاف لما في  
شرح مسلم وتكسر شهوته بالصوم فان لم تنكسر به لا يكسرها بالكا  
فود ونحوه بل يتزوج وصرح البغوي لكن الاحتياط لقطع شهوته  
وبعضهم بحرمة ما يورث الى ابطالها من اصلها وخرج من  
ححتاج اليه غيره فيمكن له ان فقد اهتبه او كان به علة كهرم  
ومرض دايما واستعين في بحث بعضهم بتقييده ايضا بالدوام  
ليخرج من بعض وقتادون وقت والا فلا لكن التحلي افضل له  
منه فان لم يتعبد بالنكاح افضل له من تركه وقضية ما تقر

عدم الكراهة

عدم الكراهة للمرأة حيث لم يكن بها علة ولا يتصور في حقها  
فقد اهتبه اذلا اهتبه في حقها وهو متجه لكن قضية قول التقي  
من ان من جاز لها النكاح ان كانت محتاجة اليه استحب لها النكاح  
والا كره خلافه ومن هنا يعلم ان ما قيل من انه يستحب للمرأة النكاح  
مطلقا مردود واخره كلام المصنف انه لا يجب النكاح مطلقا وهو  
لذلك وان خاف العنت وعجز عن التبري نعم فديجب المعارض  
بان نذره حيث يستحب كما قاله ابن الرفعة كما لا وردي لكن خالفها  
ابن العماد ومن وافقه وقيل يجب نكاح مظلومة طلق قبل ولحقها  
لبونها اياه من مونة ضررها ورد بان تدارك الطلاق المدي الذي  
هو من هو صورة ذلك بالرحمة لا يجب فبالنكاح اولى وفيه نظر  
والتجه الوجوب اذا تعين طريقا في الخلاص من حقها لتوفى القربة  
الواجبة عليه حينئذ وعدم وجوب تدارك الطلاق المدي  
في نفسه لا ينافي الوجوب لهذا المعارض **ويجوز للمهر البالغ الرشيد**  
ولو حكما **ان يبيع** في النكاح **بين اربع** حر ابر في عقد او عقود ولو  
بدون حاجة ومصلحة **ويجوز للعبد** ومثله المبعوض او اراد به من  
فيه رق ان يجمع **بين اثنين** حرتين او امنتين او مختلفتين في عقد او  
عقد بن ولا يجوز الزيادة على الاربع **والثنتين** فان زاد على ذلك  
في عقد واحد بان اتخذ وليهن او وكل اوليا وهن واحد بطل في  
الجميع الا ان يكون فيهن نحو سبعة وهن خمس فيخص البطلان  
بها اولى من يجرم جمعة كاختين في خمس او ست في الحد او ثلاث او  
اربع في العبد فيختص البطلان بهما بخلافهما في سبع في الحر وخمس



في العبد فهو باطل في الجميع او في عقدين في الجميع كان نكح ثلاثة  
في عقد وثلاثة في اخر فان عرف السابق ولم ينس بطل الثاني  
دون الاول وان نسي وجب التوقف الى البيان وان رتعا معا او  
عرف سبق ولم يتعين السابق ولم يرج تعيينه او جهل السابق  
ولمعية بينهما باطلان وخرج بالمبالغ الصغير فلا يده وان علا  
دون غيره تزوجه ولو اربعا للمصلحة وبالعاقلة المحنوف  
فان كان صغيرا او بالغا غير محتاج امتنع تزوجه او بالغا محتاجا  
كان تظهر رعيته بدورانه حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك او يتوقع  
السفاهة بقول عدلين من الاطباء زوجه الاب ثم المحدث الحاكم وجوبا  
دون غيره واحدة فقط ولو امة بشرطها لا تدفع الحاجة بها والرشيد  
المذكور السفية المحجور فان لم ينجح الى النكاح لم يزوج وان احتاج تزوج  
واحدة باذن وليه وهو الاب وان علا ثم الحاكم ان بلغ سقبها والا  
فهو الحاكم فقط وقيل له وليه نكاحها باذنه بمهر المثل فاقل فيهما  
فان زاد عليه صح النكاح بقدر مهر المثل من المسمى واذا الزايد ولا  
**ينكح الحر** اب لا يجوز له ولا يصح له ان يتزوج **امه** ومثلها البغضة  
او اراد من ينهارق **الابن** **طير** **احد** **عما** **عدم** قدرته على صداق الحر  
والمراد ما ترضي به من مهر مثلها فاقل فاذا عاها محتاجه من  
مسكنه وخادمه ولباسه ومسكوبه ونحوها وان رضيت بنكاحه  
بلامهر او بموكل تنفع قدرته عليه عند المحلل فان قدر عليه  
ولو سبب وجوب الاعضا على فرعه امتنعت الامة لاستقنا  
عن ارقاق ولده او بعضه ومن لم كان الموصي بحملها ابد اذا اعتقها

الوارث

الوارث كالأمة نعم لو كانت المرأة غاسية بحيث تلحفه مشقة  
ظاهرة في قصدها وضبطها الامام نقله عنه الشيخان بان  
ينسب تحملها في طلب الزوجة الى الاسراف ومجاورة الحد او تخاف  
زنا في مدة قصدها وكذا الولد يمكن اشتغالها معه كما بحث  
الزركشي وغيره او لم يصلح للاستمتاع لنحو صغير او رق او  
برص او هدم او جنون او طلبت زيادة على صداقها وان قلت  
وقدر عيها او احتاج الى صداقها في سكة او نحو مما تقدم او  
كانت زانية علما اتي به جماعة كانت المقدرة على صداقها  
كالعدم فله نكاح الامة ودخل في قوله الحر العتيد وبه صرح القاضي  
والمجنون بالثبوت وقد نقله القاضي عن الاصحاب وان خالفه  
والعقيم الايس من الولد وان توقف فيه بعضهم والمسح  
وان خالف فيه ابن عبد السلام فنظر الانتفا المحذور من رق  
الولد اذ لا يلحقه ووجه ذلك في الجميع الامة في نفسها منقطة  
ارقاق الولد وفي قوله الامة الصغيرة واليسة لما ذكر وكذا  
من شرط سبدها ولو في العقد حرته اولادها لان الظاهر  
عدم تأثير هذا الشرط وان اتي شيخ مشايخنا بخلافه اذ لا  
تعلق فيه والحرية لا تثبت في المستقبل بغير تعليق فاولادها  
ارقانهم ان ظن الواطي تاثير الشرط لم يبعد انعقادهم احرارا  
كما في نظائره **والشرط الثاني خوف** وقوعه في الفتا اي الزنا بان  
تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف من ضعفت شهوته  
او قوي تقواه والمراد عموم العتب لا خصوصه حتى لو خاف

ان صح



العتب من امة بعينها القوة بيلة اليها لم ينكحها اذا كان واحدا  
 للطول قاله الروياني قال شيخ مشايخنا والوجه ترك التقيد  
 بوجود الطول لانه يقتضي جواز نكاحها عند فقد الطول فيفت  
 اعتبار عموم العتب مع ان وجود الطول كاف في المنع من نكاحها  
 انتهى وبهذا الشرط علم ان المر لا ينكح الامة ان كان تحت من يصلح  
 لاستمتاعه بها من حرة او امة اي حاضرة او لا يسبق قصدها  
 ولا يخاف من امة قصدها كما هو ظاهر او بعد مر على الشري بما  
 يصلح لاستمتاعه لا ينكح الامة فلو ملك من لا تحل له لزمه بذلك  
 في قيمة امة او صداق حرة ان وفقت قيمتها بذلك والا ففي صد  
 امة وانه لا ينكح مخوامة صغيرة لا توطا لانه لا ترفع العتب وانه  
 لا ينكح امتهن لا بد فاع العتب بالواحدة نعم قد ينصور الزيادة  
 عليها الا الاربع كان نكحها بشرطه ثم غاب عنها بحيث تلحقه  
 مشقة ظاهرة في قصدها او يخاف زنا في مدة قصدها او يحجر  
 عن الطرة وخاف الزنا فنكح اخري ثم غاب عنها كذلك وهكذا الي  
 تمام الاربع لانه جاز ولا يفسخ نكاح واحدة منهم بعد ذلك  
 وان اجتمعن وامن الزنا وقد ر علي اخرة وان الميسر ومحبوب  
 المذكور لا ينكح الامة اذ لا ينص منه العتت وهو ما قاله الامام والمث  
 في الثاني ومشي عليه في الدوض وخالف الروياني فاجاز نكاح الامة  
 للميسر والمشي عند خوف الوقوع في الفعل المومن وانهم كرامة عند  
 وجود الشرطين يجوز نكاح الامة مع تيسير البعض والولد  
 مع تيسير العقيم وامة الاجنبي مع تيسير امة اصله وقد تردد

الامام في الاول لان ارقاق بعض الولد اهون من ارقاق كله  
 وعلى تعليل المنع اقتصر الشيخان قال الزركشي وهو الرابع قال  
 وهذا ان قلنا ينعقد ببعضنا فان قلنا ينعقد حر احر احر  
 الرافعي في بعض المواضع امتنع الامة مطلقا ونكاح الولد  
 وهو ظاهر كلامهم في الثانية المنع نظر الي انتفا محذور  
 رق الولد وتردد بعضهم في الثالثة نظر الي عتق الاولاد  
 على اصله وانه لا بد منها في نكاح الحر الكتابي الامة الكتابية  
 وهو ما افهمه السبكي من كلامهم قال المحقق المحلي وان لم يصرح  
 به الرافعي ولا غيره وقال البلقيني ظاهر القرآن يدل على عدم  
 اعتبار ذلك انتهى وقد يشك على الاول وبوييد الثاني ما  
 صرحوا به في نكاح المترك ممن ان امة الزنا واليسار اذا  
 فارنا عقد المترك ثم ان سلم لم يقدر ذلك الا ان قارنا بعد  
 ذلك اجتماع الاسلامين فانه يفيد ان هذا الشرط معتبر  
 في حقه والا لار عند مقارنة العقد مع احد الاسلامين  
 كغيره من المفسدات وقد يجاب اخذ من ذلك بان مراد السبكي انه  
 لا بد منها في الجملة فيكفي وجودها عند اجتماع الاسلامين وان  
 فقد عند العقد و مراد البلقيني عدم اعتبارها عند العقد  
 فليتنا ملاما وجب جاز نكاح الامة ثم يتاثر بما يطر عليه من يسار او  
 نكاح مدة ولا بد من اسلام الامة في حق المسلم فلا يحل له ولو  
 رقيقا نكاح الامة الكتابية **ونظر الرجل** الفحل هو اكان او عبدا  
 ولو يحسب بالوخصيان المراد به ما يستعمل المراهق نعم يفارق



المراهق البالغ في انه يجوز له الدخول على النساء الاجانب بلا استئذان  
الا في الاوقات الثلاثة فلا بد من استئذانه ايضا **الى سبي من المرأة** اي  
الا في المشتهاة ولو امة **على سبعة اضراب** اي انواع ومعنى المرأة في حق  
المراهق انه يحرم على وليه تملكته منه ويحرم على المرأة ان تتكشفت له  
**احدها نظرها** اي سبي **اجنبية** ولو سبنا كشعره ونظف حتى قال القاضي دم  
الفصد والحجامة من المرأة عورة لكن نظريه بعضهم ولعل وجهه انه لا يلائم  
به عادة ولا هو مظنة الفتنة ونقل العبادي في طبقاته عن عندان  
المروزي من قدما الاصحاب بان المرأة اذا وصلت شعرها بشعر حرة  
وجب سترة او امة فلا ونظريه بعضهم ولعل وجهه ان المذهب  
حرمة النظر الى الامة كالحرة **لغير حاجة** وسباني **غير حاجة** ولو بلا  
شهوة او مع امن الفتنة فيها يظهر له من نفسه وان كان المتكلم  
وجهها وكنتها على ما صححه في المحرر والمنهاج لكن في الروضة و  
اصلها عن اكثر الاصحاب حل النظر الى وجهها وكنتها مع كراهته  
ومرويه الاسوي لكن الاكثرين عليه واعتمد البلقيني الاول فقال  
التزج بغيره المدرك والفتوي على ما في المنهاج وشمل الرجل المحسوس  
لكن الاصح ان نظره الى الاجنبية كالنظر الى محارمه وسباني وقيدة الزني  
بالمسلم في حق المسلمة اذ لا اقل من ان يكون كالمراة التي لا تنتظر مع  
الكفر الى المسلمة وغيره بان يكونا عفيفين كنظيره الاتي والاجنبية  
مالكة بعض الرجل سوا كان البعض الاخر عرا او مملوكا وكذا مالكة  
جميعه لانها اجنبية منه ولا ينافيه قول الروضة واصلها انه  
محرم لها لان المراد انه في حكم المحرم في حل النظر ونحوه لا انه محرم

حقيقة

حقيقة كما يدل عليه تفسيرهم المحرم لكن الاصح فيما لو كانا عفيفين  
ان نظره اليها كظرة الى محرمته وان كانا كافرا وهي مسلمة كما ذكره الاسني  
في طرازه او مكاتبه على ما اعتمد جمع منهم شيخنا شيخنا ونقل عن  
النص وهو نظير جواز نظر الرجل الى مكاتبته كما ياتي كمن في الروضة  
عن القاضي واقره خلافة وقيدة القاضي بان يكون معه وفان قال  
الغزالي ومقتضى قول الروضة واصلها يعني عبد المرأة محرم لها جواز  
جواز خلوته بها وبه صرح صاحب التهذيب والبيان ومشي فيه بها  
وبه صرح المرعشي في ترتيب الاقسام والمس وعدم النقص وهو لو  
في هذين الاجزئين انتهى وخرج الصغير غير المراهق فان  
كان بمنزلة نظره الى الاجنبية كظرة الى محارمه او غير مبرز  
بان لا يحكي ما يراه فكالعدم ويجوز التكشف له والصغيرة  
غير المشتهاة فيجوز النظر بلا شهوة الى ما عدا فرجها  
وقطع القاضي محله واستثنى ابن القطان على الاول الام  
زمن الرضاع والتربية للضرورة بخلاف الصغير يجوز  
النظر الى فرجه مالم يميز كما صححه المنزلي وجزم به غيره  
ونقله السبكي عن الاصحاب وجميع ما تقر في الرجل ياتي  
مثله في المرأة فيحرم على الكبيرة ولو سراهقه نظريه من  
اجنبي ولو بلا شهوة ومع امن الفتنة ونظرها الى المحسوس  
او عبد هامة عفتها كظرها الى محارمها وقضية ذلك حرمة  
نظرها الى المشترك والمبعض وسباني حل نظر السيد الى المشتركة  
والمبعضة ما عدا ما بين سرنهما وركبتهما وقضية حل نظرهما



اليه ما عدا ما بين سرقة وركبته وقد يفرق بان التمتع لما  
 كان للسيد بالامالة كان له من السيد النظر ما ليس للسيدة  
 فجازله نظرها وجازلها نظره تبعاً بخلاف السيدة فليتامل  
 والمشاكل يحتاج في نظره والنظر اليه فيجعل مع النساء رجلاً  
 ومع الرجال امرأة كما صححه في الروضة واصولها **والضرب الثاني**  
**نظر الزوجة وامته** حيث حل الاستمتاع بهما **فيحرم** ولو بشهوة **ان**  
**ينظر الي جميع ما على الفرج** بخلاف الفرج وهو خلفه الدبر ولا  
 يجوز النظر اليه كما قاله الدارمي لكن قول الامام والمتلذذ  
 بالدبر بلا ايلاج جائز كالصرح في الجواز وهو مقتضى اطلاقهم  
 نعم النظر الي الفرج مطلقاً ولو من نفسه مكروه بلا حاجة والي  
 ناطئه واشد كراهة قال بعضهم الخلاف في النظر الي الفرج لا  
 يجزي في مسه لان تناف العلة اي وهو كون نه يورث العي كذا  
 هو الظاهر وان لم يصح جوابه انتهى وهو شامل لمسه بذكره  
 بدون الابلاج وكما يجوز نظره الي جميع بدناتها حتى الفرج علي  
 ما تقر بجواز نظرها الي جميع بدنه كذلك نعم بحث الركني  
 انه لا يجوز للمرأة النظر الي عورة زوجها اذا منعها منه بخلاف  
 العكس لانه يملك الاستمتاع بها بخلافها هي وفيه نظر ويلزم  
 حرمة نظرها بشهوة الي ما عدا عورته اذا منعها وما اظن  
 احداً يقوله وخرج بحال الاستمتاع بهما ما لو حرم كما لو اعتد  
 زوجته او لو ثبت امنه او كانت وثنية او نحو ذلك فيحرم النظر  
 الي ما بين السرة والركبة دون ما زاد عليهما كما سيأتي ذلك

بالنسبة

بالنسبة للامة ولا اثر للتحريم بعارض قريب الزوال كخيف وامرام  
 والضرب الثالث **نظره الى ذوات محارمه** بنسب او رضاع او مسلمة  
 وذوات بمعنى صاحبات فاضافتها من اضافة البيان او الاعم  
 الي الاخصار بمعنى ابدان فلا اشكال في الاضافة **وامته** التي  
 تحرم الاستمتاع بها كآمنه **المزوجة** والمعتدة عن غيرها والمكاتبه  
 والمشاركة كما في الروضة واصولها والمبغضة كما قاله النووي و  
 الرباني **فيحرم** النظر اليها بلا شهوة **فيما عدا ما بين السرة والركبة** ولا  
 يجوز فيما بينهما كما يجوز لها النظر اليه فيما عدا ما بينهما  
 ويتبع فيما بينهما وقال البلقيني الصواب في المشاركة والمبغضة  
 والمبغض بالنسبة الي سيدة انهم كالاخانب ركطه الي  
 ذوات محارمه او آمنه نظر الرجل الي الرجل والمرأة الي المرأة  
 فيحرم بلا شهوة فيما عدا ما بين السرة والركبة نعم يحرم نظر  
 الامره الجليل الوجه حيث لا محرمه ولا ملك ولو بلا شهوة ولا  
 خوف فتنه كما اعتمد النووي ونزع فيه والخلو به كالنظر  
 اليه كما في المجمع وقرئ بين حرمة النظر اليه وجواز النظر الي حبه  
 المرأة وكيفية كحامي الروضة واصولها عن الاكثر كما تقدم بان له امد  
 ينتظر زواله بخلافها ونظر الكافرة الي المسلمة ما لم يكن يملكه  
 او محرماً لها لكن في الروضة واصولها انه يجوز ان ينظر منها ما  
 يبدو عند المحنة وزجج البلقيني وغيره خلافه واستظهره  
 شيخنا شيخنا وابده بما في فتاوي النووي انه يحرم علي المسلمة  
 كشف وجهها لها وقضية كلامهم جواز نظر المسلمة للكافرة



قال الزركشي وفيه توقف قال ابن عبد السلام والفاسقة  
مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة ونارعه البلقيني وقال في الخادم  
سكنوا عن المرتدة والمتعة لم تحرم نكيتها من النظر لأنها أسوأ حالا  
من الذميمة والفاسقة **والضرب الرابع النظر لأجل إرادة النكاح**  
**فيحرم** ولو مع شهوة وخوف فتنة وعدم إذن منها ومن وليها  
**إلى الوجهين** خاصة وهذا في أطرة أمان فيها رفق فيجوز النظر  
إلى ما عدا ما بين سرتها وركبتها كما قاله ابن الرفعة أنه مفهوم  
كلامهم ويجوز لكل منهما أن ينظر إلى ما عدا بين سرتة وركبتها  
ويجوز لكل من النظر عند الحاجة إليه وإن راد على ثلاثة مراتب  
كما هو قضية الملاقعة وهو المنجى وإن قال الزركشي بجعل  
تقديره بثلاث واحتج على ذلك بما صح من قوله صلى الله عليه  
وسلم للمعبرة وقد خطب امرأة نظر إليها فإنه أجري أن يرد  
بيت كما أي أندوم المؤدة والالفة ومن قوله إذا خطب أحدكم  
امرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كان إنما ينظر إليها  
للخطبة وإن كانت لا تعلم والمراد بخطب في الخبرين أراد  
خطبتها بل ما رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه  
إذا التقى في قلب امر خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها  
المعنى فإنه لو ناخر النظر عن الخطبة ربما اعرض عن منظره فيؤذله  
وخرج بقوله لأجل النكاح المنظر إليه قبل إرادته والرعية فيه  
فلا يجوز لعدم الحاجة إليه واقتضاه على الجواز لا ينافي ما  
قرر من استحبابه من الجانبين لكن قيد ابن عبد السلام استقبالا

بن زحر وحياته ظاهرا أنه يجاب إلى خطبته دون غيره قال فان غلب  
على ظنه أنه لا يجاب له ينظر وإن استوت الأجابة وعدمها فيه  
احتمال إذا النظر لأجل الاعتد عليه المظن المجوز انتهى والأوجه  
الجواز عند الاستئذان إن يكون قبل الخطبة فإن وقع فهو خلاف  
السنّة كما هو ظاهر وإن حكى بعضهم احتمالا بالمرتدة فإن لم يتشر له  
النظر إليها بعث إليها من ينظر إليها من محرم أو مخبر كسج  
ويمنفها له ولو بعث إليها مع تيسر النظر جاز كما هو ظاهر والظاهر  
هر أنه لا يجوز له نظر ابنها الأمر وإن لم يقصر نظره هو لا البعث  
إليها خلافا لبعضهم **والضرب الخامس النظر للمداواة** **أن يحج**  
**حجم** وفصد ووضع لصوق على جرح **فيجوز** بلا شهوة إلى الواضع  
**التي تحتاج** إلى المداوة **إليها** أي إلى نظرها بشرط حضور محرم أو  
زوج قال البلقيني والمراد أن يكون هناك من يمنع حصول الخلوة  
كما هو مذکور في العدد وقد أمرأة تدأويها وقد مسلم ومسلمة  
بدأويانها في مسلمة والمداوي كافر فلا يجوز نظر الرجل للمداواة  
مع وجود امرأة تدأوي ولا نظر الذي أو الذميمة لمداواة مسلمة  
مع وجود مسلم أو مسلمة يدأويانه ولا نظر الذي لمداواة مسلمة  
مع وجود ذميمة على ما يحثه الأذرع بل يحث تقديمها على المسلم  
أيضا ويجوز للمرأة أيضا النظر إلى الرجل لمداواة بشرط حضور  
من يمنع حصول الخلوة وقد رجلى يدأوي وقد مسلم ومسلمة  
بدأويان في مداواة الذي والذميمة للمسلم وينبغي أن يكون  
في معنى فقد المسلم ما لو كان الكافر أعرف أو أيسر أجرة والطوع بحيث



يشق الصبر على منع المسلم عادة ويشترط في النظر المداناة  
 الوجه والكفين ملئق الحاجة والمداناة غيرهما مسوي القبل  
 والدبر ناكدا الحاجة بحيث يباح التجم كما نقله الشيخان  
 عن الامام واقراة وقضيته انه لا يكفي الشين في غصن باطن  
 قال المزكشي وفيه نظر والمداناة او الدبر مزيد ناكدا الحاجة  
 بان لا يعد التكتف سببها هنكالمرة قال في الانوار  
 وشرط الناظر العدالة الا اذا فقد هناك وان يستمر من  
 العضو ما لا يحتاج الى كشفه انتهى وينبغي ان لا يجب ستر  
 الزايد لزانة بل يقوم مقامه ستر عرض البصر عنه والضرب  
**السادس من النظر للشهادة** تحملا او ادا **او المعاملة** يبيع او غيره  
**الى الوجه خاصة** ولو الى جميعه ما نقله الروياني عن جمهور الاصحاب  
 وقال الماوردي ان امكن معرفتها بالنظر الى بعضه وجب الاقتضا  
 عليه وتكفي كشف وجهها عند الشهادة فان امتنعت و  
 تبست امرأة او نحوها امرت بكشفته فان لم يتيسر لم يعد  
 ام الشاهد بكشفه وان خاف الشاهد الفتنة فان لم يتعين  
 لم ينظر ولا ينظر ويحرز ويلحق بالنظر للشهادة عليها فنظر  
 الحاكم لتقليصها ط قاله للرجائي ومثله كما هو ظاهر نظره لساع  
 شهادة والحكم لها كالشهادة والحكم عليها والضرب  
**السابع من النظر الى الامة** عند ارادة ابتياعها **فان** اي بلا شهوة ولا  
 خوف فتنة ولا خلة فيها يظهر **الى الواضع** التي يحتاج في  
 معرفتها **الى تقليصها** اي رويتها والاطلاع عليها وهي ماعدا

العورة وحيث حرم النظر في هذه المسائل حرم المس وحيث  
 جاز النظر فقد يحرم المس كس وجه الاجنبية وكفيها بنا  
 على جواز نظرها كما تقدم وكس وجه من اراد نكاحها وكفيا  
 وكس بطن امه ونحوها او ظهرها او غصن ساقها او رجلها  
 او تقبيل وجهها كما حكاه الرافعي عن القفال بلا حاجة او  
 شفقة وكس ماعدا ما بين السرة والركبة من سيدة وكذا  
 من امة اراد ابتياعها كما هو ظاهر وهو لا يحرم من امة المحرمة  
 عليه بنحو ترويح فيه فنظر وكس الوجه من المرأة التي اراد معاملتها  
 او تحمل الشهادة عليها او اداها وقد يجوز كس بطن امة  
 ونحوها او ظهرها او غصن ساقها او رجلها وتقبيلها الحاجة  
 او شفقة وعليها يحمل ما في شرح مسلم من انه يجوز بالجماع  
 مس المحرم في الروس وغيره مما ليس بعورة وليس هو واضع  
 المداناة عند الحاجة اليها فيها خاتمة يحرم اضطجاع  
 رجلين او امرأتين في ثوب واحد اذا كانا عاريين وان كان  
 كل منهما في جانب من الفراش وكذا اضطجاع ابن عشرين  
 وابو به او خوته او اخواته كذلك وهو المراد بوجوب  
 المتقرب الذي عبروا به كما هو ظاهر نعم نازع السبكي وغيره  
 في اعتبار العشرين قالوا بل المراد السبع واحتجوا في ذلك  
**قص** في اركان النكاح ومحماته وعيوبه وما يتعلق بذلك  
 ولا يصح عقد النكاح **الى** بوجبه بنفسه او تاييده وحضور شاهدين  
 عدل اي شاهدين متصفين بالعدالة وفيه ما رها دون



الولي مع اعتبارها فيه كما ياتي لما يلحق صبح من جنس لا تكاح الابن  
مرشد اي عدد كما قاله الراعي تبركا بلفظ جنس ابن حيان لا تكاح  
الابن وشاهدي عدد وما كان وما كان من تكاح غير ذلك فمن  
باطل فلا تزوج امرأة نفسها ولو باذن وليها وروي ابن  
ماجة جنس لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها واخرجه  
الوارقطني باسناد على شرط الشيخين فلوزوجت نفسها ولم  
يحكم به فاصبر اياه ووطيها الذي فعله مهر مثلها ولا حد  
عليه وان اعتقد التحريم لشبهة نعم بعد معتقده ولو لم  
يطاف زوجها الولي قبل التفريق بينهما مع ولو طلقها ثلاثا  
جاز له تزوجها بلا محل لان وقوع الطلاق فرع صحة التكاح  
ولما في هذا ما سياتي عن الخوارزمي لما لا يخفى نعم لوزوجت  
نفسها في زمن الكفر ثم اسلمت هي وزوجها اقر تكاحها  
**ويقتل الولي والشاهدان** اي كل منهما في انعقاد التكاح به المست  
**شرائط الاسلام** فلا ينعقد بكافر من ولي او شاهد وسياقي الا  
سختا تكاح الذميمة **والبلوغ** فلا ينعقد بصبي **والعقل** فلا  
ينعقد بجنون لكن لو قطع جنون الولي فوصل تنتظر افاقته  
كالاعما او يزوج الابعده في زمن جنونه دون افاقته صح  
في اصل الروضة الاول وفي الشرح الصغير الثاني ولو  
قصرت نوبة الافاقة جدا فهي كالعدم كما قاله الامام وقياسه  
انه لو قصر زمن الجنون جدا فهو كالعدم فتنتظر افاقته ولو  
افاق المجنون على حده في الخلق ففي عود ولايته وجهان

قل

قال في الروضة لعل الاصح استداه حكم الجنون الي ان يصفوا  
من الجبل والحيوة فلا ينعقد من فيه روق والذكورة فلا ينعقد  
بانق نعم قال ابن عبد السلام نعم لو ابتلا الناس بن لاته  
امراة تقذفنا من احكامها ما ينفذ من احكام الذكر وقصته نفوذ  
تزوجها من لا ولا لها ولو تزوجت امراة امراة في دار الكفر قد  
تكاحها بعد الاسلام بناء على صحة انكحاصه وشدها الخنثى  
نعم لوزوج اخته مثلا فبان ذكر اصح ذكره ابن المسلم وكذا لو  
شهد على العقد ثم بان ذكر اخلاف نظير ذكر في الزوجين  
على ما جزم به الروياني خلافا لما صوبه الاسني **والعدالة**  
وسياقي بيانها في كتاب الاقضية والشهادات فلا ينعقد  
بفاسق ولو تغير مشرب الخمر وان اسرفقه نعم الامام المعظم  
اذا لم ينعزل بالفسق وهو الصحيح بزواج بناته وبنات غيره  
بالولاية العامة تفجما لشانه وقيل لا لغيره فيزوجهن  
من دونه من المحاكم ومن العلة بوخذانه لا يزوج بناته او بنات  
غيره الا اذا لم يكن لهن ولي خاص وافق الغزالي بان الولي اذا  
كان لو سلب الولاية انتقلت الي حكم فاسق ولي والافلا  
واستحسنه في الروضة وقال ينبغي ان يكون العمار به  
واختاره ابن الصلاح في فتاويه ولا تعتبر العدالة الباطلة  
بل تكفه الظاهرة وهي المعروفة بالخالطة دون التزكية عند  
الحاكم في كل من الولي والشاهدين لان التكاح يجري بين اوساط  
الناس والمعوام فلو اعتبرت فيه العدالة الباطلة لاختلج



الى معرفتها بالحضر وان هو متصف بها فيطول الامر عليهم ويشق  
 نعم الانعقاد بالعدالة الظاهرة انما هو في الظاهر كما ذكره  
 السبكي وغيره قال ابن الصلاح محل الخلاف في الانعقاد بالظاهرة  
 ما اذا كان العاقد غير الحاكم فان كان هو الحاكم لم ينعقد جزما  
 لانه لا يشق عليه البحث العراقي وهي طريقة في التمسك وصلاح اجرا  
 الخلاف فيه انتهى وهذا بخلاف الاسلام والحرية حيث لا ينعقد  
 النكاح بظاهرهما بالدار حتى حالة محرمهما باطنا كما لا ينعقد بمسرها  
 وهو من لا يعرف اسلامه وحريته بان يكون بموضع يختلط فيه  
 المسلمون بالكفار والاعراب بالارقاء ولا غاب لهولة الوثوق  
 على الاسلام والحرية ولا يستدعي الصبي بان شك في بلوغه  
 ويحتمل ان يكون بقية الشروط كذلك فلو عقد بشي من ذلك  
 ثم بان كاملا مع كمال الوان الخشني ذكر كما تقدم وتبطل العدالة  
 الظاهرة بتفسير عدل في الرواية على ما قاله الامام فلا يصح  
 العقد به لكن خالفه مجيب فقال الاشبه الصحة لان الحرج لا  
 يثبت الا بشاهدين وليس للحاكم قبول ظاهر العدالة في اتيان النكاح  
 او فساده بل عليه ان يتوقف حتى يعلم باطنهما ولو ترفع اليه  
 زوجان في نفقة او حتى هما من حقوق الزوجة وقد اقر بال عقد  
 بظاهر العدالة حكم بينهما لان الحكم هنا تابع لصحة النكاح  
 فلو علم فسادهما لم يحكم بينهما وقضية ذلك انه لا يفرق بينهما  
 لكن الظاهر كما قال جماعة انه لا يفرق وان لم يترافعا اليه ولو  
 تاب الولي الفاسق قال البغوي زوج في الحال وذكر المتولي

مخ في المعصية وقال الشيخان القياس وهو المذكور في الشهادات  
 واعتبار الاستبراء ولو بان فسق الشاهدين عند العقديسنة  
 او باقرار الزوجين او بعلم الحاكم تبين فساده فلا مهر لها ما لم  
 يكن دخل بها ولم يقضي عليها بالزنا بوطيه لها فلها مهر المثل  
 نعم لو اقر الزوجان عند الحاكم بان العقد جري بعد لين فحكم  
 بمحضته ثم اقرارا به جري بفاسقين لم يلتفت الى اقرارهما كما  
 قاله الماوردي قال بعضهم وهو ظاهر بالنسبة الى حقهما  
 لا بالنسبة الى تقرير النكاح قال الخوارزمي ومحل البطلان  
 باقرارهما بالنسبة الى حقهما اما بالنسبة الى حق الله تعالى كما اطلقها  
 ثلثا ثم تناقعا على فساده العقد بذلك لم يحرجان يعقدان كما  
 بلا محلل للتممة ولكن حق الله تعالى فلا يسقط بقولهما  
 ولو اقاما بينة على ذلك لم تسع وبذلك افق القاصي قال  
 الاذري وهذا هو الظاهر اما في الباطن فالنظر الى ما في نفس  
 الامر قال السبكي وما قاله الخوارزمي من عدم سماع بينتهما صحيح  
 اذا اراد انما حاجد يدا كما فرضه فلو اراد التخلص من المهر او  
 ارادت بعد الدخول مهر المثل اي وكان اكثر من المسمى كما هو  
 ظاهرا وكانت مفوضة فينبغي قبولها انتهى يعني بالنسبة لذلك  
 فقط لا لا باختياره بلا محلل ايضا فيما ينظر اما الوفاة بينة  
 حسبة على ذلك سمعت ذكره البغوي في التعليل ومضى عليه في  
 الانوار وما ذكر في الزوجة الرشيدة اما السفينة فلا تقبل  
 اقرارها في ابطال ما ثبت لها من المالك كما يحتمل ابن الرفعة قال الاذري



وينبغي فيما اذا كان بعد الدخول ومهر المثل دون المسمى انما لا تبطل  
الزيادة بقولها وينبغي ان لا يبطل حق السيد بموافقة الامة انتهى  
ولو اقر الزوج بالفسق وانكرت الزوجة فرق بينهما وعليه نصف  
المسمى ان لم يدخل بها وكله ان دخل بها وهي فرقة فسخ لا تنقص  
عدد الطلاق لو تكلمها كالواقف بالرضاع واذا حلفت ان العقد  
جاري بعد لبن ورشته وتردد الازعي في انها هل تزوج ما دامت  
مهره على الانكار وان اقرت الزوجة وانكر الزوج فالاصح قبلي قوله  
عليها فانما طلقت قبل دخول فلا مهر لانكارها نعم ان كانت قد  
قبضته لم يسترده على ما قاله الاسنوي وخالفه غيره ولو مات  
لم ترثه او بعد الدخول فلها اقل الامرين من المسمى ومهر المثل  
فلو نكح وحلفت فرق بينهما ولو اقر الشاهد ان يفسقها عنه  
العقد فلا اثر لقولهما نعم لو كانا يبرئان المعقور وعليها وماتت  
لم يستحقا شيئا من المهر قبل الوطى ولا من المسمى بعده كما نبه عليه  
جماعة وكتبني فسق الشاهد بن عند العقد تبين كفرها او قهرها  
او ان شتمها عنده وكذا يقال في تبين سالب الولاية عند العقد او  
وقوعه في عدة او احرام او محرم ذكر او ادعت المرأة انه نكحها بغير ولي  
وشهود صدقت لان ذلك انكار لاصل العقد فنقله ابن الرنفة  
عن الدخاير والزر كشي عن الامام ويفتقر الشاهد ايضا الى السمع  
والبصر والخلق واليقظ والتحز عن الحرف الدينية ومعرفة لسان  
المتعاقدين وعدم التيقن للولاية فلا ينعقد مع صمم او عي او خرس  
او تعقل يمنع الضبط او حرفة دينه او عدم كسان المتعاقدين ولو  
كان

122  
كان يضبطان اللفظ ففيه وجهان لانها ينقلان الى الحاكم ولو كان  
الاب او الاخ المنقر في النكاح وشهد مع اخر لم يصح بخلاف ما لو شهد  
اشنان من ثلاثة اخوة وعقد الثالث الا ان يكون بوكالة منهما او من  
احدهما قال ابن العماد ومن شرط شاهدي النكاح ان انسين لقوله  
تعالى واستشهدوا ذوي عدل منكم ولانه قد لا يجد الجين عند رد الشها  
استبي ولا يفتقران الى كونهما غير ابني او عدوي الزوجين بل يحوز كونهما  
ابني او عدوي الزوجين او احدهما وابن احدهما وعدو الاخر  
والحد اذا لم يكن وليا كما لا ينبغي وكذا الاب كما لو كانت بنته كافرة او  
رقية او ابنة سفيها واذا نكح في النكاح ويحوز كون الولي اعمي  
وزاهقة دينه ورافعي العراقي بانه لا يجوز تولية عقور النكاح لاعمي  
قال لان ذلك من وظائف القضاة وهي للمبصر اتم ابدى احتمالا  
بالجواز لعدم المناطات بين عقد النكاح والعمي واقتدار الولي  
والشاهدين الى ما تقر رثابت في كل نكاح **الا انه لا يفتقر نكاح الدين**  
**الى اسلام الولي** بل ينعقد مع عدم اسلام الولي اذا لم يرتكب  
مفسقا في دينه بخلاف ما اذا ارتكبه كما في المسم الفاسق بل لا  
ينعقد بغير الولي الكافر لها او لسيدها مع وجوده وعدم عضله  
وان كان الزوج مسلما وان اوهم تغييره بلا يفتقر خلافة فان  
فقد او عضل زوجها القاصي ولا يزوج قاضيه والزوج مسلم  
بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار صحيح وان صدر من قاضيه  
فعدم انه لا يزوج مسلم كافرة الا القاصي بشرطه كما تقر نعم لولاية  
لقاضينا على الحرية والمستامة لخروجها عن قبضتنا والا السيد



او وليه علي ما ياتي بيانه وكانه انما عي بما ذكر من رسل الي ما ذكر من  
التفضيل وقضية اطلاقه انه يلي اليه من المصيرية وعكسه  
وهو ما جزم به الماوردي وغيره قال في الكفاية وبه قطع ائمتنا  
واقنني ترجيح كلامه الرافعي كالمقني وهديلي الذي الحربية  
وعكسه قال البلقيني لم اقف علي نقل في ذلك وقياس ما ذكره  
في الارث المنع قال في ذر العهد كالذي انتهى والمراد لا يلي  
من تدية ولا غيرها **الا انه لا يفتقر نكاح الامة الى اعداء السيد**  
ولا الى حربية بناء علي الاصح من ان السيد يزوج بملك لا بالولاية  
فيزوج امنه كل من الفاسق والمكاتب باذن سيده اي كتابة  
صالحة كما قاله بعضهم وكذا المبعوض بان ملكها ببعضه للم  
وقول البغوي لا يزوج اصلا لان تزويجها بلا اذن لا يجوز  
وباب التزويج مند عليه ولو جاز التزويج باذنه لكان لها  
لبعضه جاز ان يزوج من عه البلقيني وغيره علي انه يزوج  
بالولاية لا بالملك وانهم كلامهم ان الذي يزوج الامة هو السيد  
وهو كذلك وان كان مسلما وهي كفاية وكذا اذا كانت غير كفاية  
في احد وجهين صححه الشيخ ابو علي وجزم به سراج الطائري وهو  
ظاهر نص الشافعي لانه لا يتبعها واجارتها وعدم جواز التمتع  
بها لا يمنع ذلك كما في امنه المحرم كاخته وثانيتها وبه جزم  
البغوي لانه لا يملك التمتع بها فان قلت غير الكتابية لا  
تخل فكيف يجوز له تزويجها قلت تخلص الكافر فقد قال في الرقة  
ونكاح المجوسي او الوثني الامة المجوسية او الوثنية كالكتابي

الامة الكتابية انتهى وقد صرحوا بان الامة الكتابية تخلص للكتابي  
بل في حل غير الكتابية للكتابي وجهان في الكفاية فان قلت هذا  
يشكل علي الاصح من ان الكفار مخاطبون لفروع الشريعة قلت  
يمكن ان يقال لا يلزم من تكليفهم بفروع الشريعة مساواتهم  
لنا في هذا الحكم الخاص او لولد الحال علي انه يقرر عليها ولا  
يجب في بعده فليتأمل نعم ان كانت السيدة بالغة رشيدة  
زوج امتها ولي نكاحها وان لم يلي مالها كالاخ والعمة ولو لغير  
مصلحة بشرط اذنها فطحا وان كانت بكر الا اذن الامة  
ونحث البلقيني ان امة المبعوضة بزوجه من يزوج المبعوضة  
بازنها يعني من يزوجه بتقليد يركونها حرة وهو لها امن  
بزوجه في الحال الذي هو مالك بعضها ووليها والظاهر  
ان الذي يزوج امة المكاتبه هو سيدها باذنها او كان  
يحوي راعليه يعني او جنون او سفاهة فيزوج امنه ولي ماله  
ونكاحه وهو الاب والجد ذكر كان او انثى ان كانت بكر مطلقا  
او ميتا بجنونة بخلاف السفينة والجنون البالغ اي المحتاج  
علي قياس ما ياتي عن الاذري بما فيه ومثله الجنونة البالغة  
لان القاضي يلي مالها ونكاحها اي المحتاجة علي قياس ما ذكر  
بخلاف الصغير والصغيرة مطلقا اذ لا يلي نكاحها بشرط  
وجود المصلحة في تزويجها وكونها من يحوز مالها كما تزويجها  
بتقديركم له فليس المولى المسلم تزويج امة مسلمة لوليه  
الكافر بخلاف الامة الكافرة لوليه الذكر ولو كافر او الانثى



المسلمة فله تزويجها ووجه هذا التقصير ان الذكر له  
تزويج امته الكافرة مسلما كان او كافرا فقام وليه مقامه  
والانثى لا تزوج فيقيد مقام الولي مقامها بما اذا ملك  
تزويجها وذلك اذا كانت مسلمة واذن السفينة والسفينة  
صريحان في تزويجها ولو زوجها السفينة باذن وليه صريحان  
جاز وما تقرر من اعتبار ولي ماله ونكاحه الذي هو  
الاب والجد والقاضي هو قضية كلام الروضة واعتقد  
المتأخرون وان شئني صاحب المسألة على اعتبار ولي  
المالك ولو وصيا وقبلا وقيدا لا زعي بحثا تزويج وليه  
اعني السفينة امته بما اذا كان هو محتاجا الى النكاح اذا  
الولي انما يملك حينئذ ونظر فيه شيخ مشايخنا بانه يمكن في  
ذلك انه يملك تزويجها في الجملة وقيا ما تقرر من ان  
القاضي يزوج امته السفينة والمجنون والمجنونة انه لا فرق  
فيها بين المسلمة والكافرة وهو ظاهر **والولي الولاية** اي  
احقهم بالتزويج **الاب ثم الجد اب** وان علا ويقدم  
منه الاقرب فالاقرب بخلاف الجد ابى الام فانه لا ولاية له ثم  
**الاخ للاه والام ثم الاخ** فقط بخلاف الاخ للام فقط لا ولاية له ثم ابن  
**الاخ للاه والام ثم ابن الاخ** فقط بخلاف ابن الاخ للام فقط ثم العم ثم ابن  
علي هذا الترتيب المذكور في الاخ وابنه اي ثم العم للاب والام  
ثم العم للاب فقط ثم ابن العم للاب والام ثم ابن العم للاب فقط  
بخلاف العم للام فقط وابنه فلا ولاية لهما فاذا علم

لللاب هو

المذكورون

المذكورون **فالولي المعتقد** يزوج بحق الولاية **ثم عصانه** يزوجون  
بترتيبهم في الادرث فيقدم الاخ ثم ابنه علي الجد علي العلي  
من النسب قال البيهقي ويقدم العم علي اب الجد كما في البيهقي  
نعم ان كانت العتيقة محبوبة زوجها القاضي دون المعتقد  
لانه يلي مالها كما يزوج المجنونة البالغة التي لا ولي لها مجبر  
ويتقدم علي اقاربها علي الاصح فان كان الموالي المعتقد كافرا  
زوج العتيقة اقاربها المسلمون ان كانت مسلمة ثم القاضي  
فان كانت كافرة زوجها من له ولاوها اي بعد اقارب النسب  
وان كان انثى زوج العتيقة باذنها من يزوج المعتقد ولو بلا  
اذنها فيزوجها ابو المعتقد ثم جدتها بترتيب الاولياء ولا يزوجها  
ابنها نعم لو كانت المعتقدة ووليها كافر بن والعتيقة مسلمة  
لم يزوجها اي بل يزوجها القاضي كما هو ظاهر او كانت المعتقدة  
مسلمة ووليها والعتيقة كافر بن زوجها فاذا ماتت  
المعتقدة زوج العتيقة من له الولاية فيقدم ابنها علي ابها وان  
كان خنثى زوج عتيقته ووليها لو كان انثى باذنها واذنها فان زوجها  
الخنثى ثم بان ذكر اصح وفهم مما ذكر اخذ اذا اجتمع عدد من عصبة  
النسب او الولاية في درجة كاخوة او اعمام لاب وام لم يقدم احدهم علي  
الاخر وهو كذلك فان كانت اذنت لكل منهم في تزويجها سن ان يزوجه  
افقهم بيباب النكاح بالنسبة الي غيرهم منهم ثم اورعهم ثم  
اسبهم بالنسبة الي غيره منهم برضاهم فان تنازعوا فقال كل  
منهم انا الذي ازوج فان اتحد الخاطب وجب الاقراء بينهم



قطعا للفرع فيزوج من خرجت قرعته ولا تنقل الولاية للحاكم فلو  
زوجها المفضل او غير من خرجت قرعته مع تزويجه لاذنها فيه  
وقايدة القرعة قطع الفرع بينهما لا تقي ولا تله من لم يخرج له  
وان تعدد الخاطب لم تزوج الا من ترصاه فان رضى الجميع  
امر الحاكم بتزويج الاصلح ذكره في الرخصة واصلمها عن البغوي  
وعنه وجزم به في الشرح الصغير فان تشاجر وافهم عضل  
فيزوج القاضي الاصلح منهم فانه المعول في وعينه وعليه  
حمل خبر فان تشاجر فاسلطان ولي من الاول له وفي كون  
التشاجر عضلا بالنسبة لمن اراد التزويج من معين القاضي الا  
رقة وان لم تاذن لكل منهم بل اذنت لاحدهم لم يزوجهما غيره او  
قالت لهم زوجوني اشترط اجتماعهم ولو اذنت لجماعة من  
من القضاة على ان يستقل كل منهم بتزويجها فتنازعوا فيمن تزوج  
قال الزركشي فالظاهر انه لا يقرع لان كلا منهم ما ذون له في  
الانفراد ولا حظ له فليبادر اليه المتصرف ان شاخلاف الولي  
ومعلوم ان المعتقين ثم عصباتهم يشترط اجتماعهم في العقد  
فلو كانا ثلاثة اشترط رضاهم فلو ماتوا اشترط واحد من عصبة  
كل واحد منهم او بعضهم فقط كفي موافقه احد عصباته لمن بقي  
منهم نعم لو تزوج واحد من العدد المستحقين علي غيرهم كان  
كان اخلاصا وابتا قدم لانه اقرب فلو اجتمعوا قدم الابن وذلك  
كابي ابن عم احدهما اخ لام والآخر ابن **ش** اذا عدم المعتق  
وعصباته ايضا زوج الحاكم من هي في محل ولايته حين التزويج

فان كانت

وان كانت ذمية بخلاف الحرية والمستامنة كما تقدم او كان  
الزوج خارجا عن محل ولايته او سمع او نها في محل ولايته ثم خرج  
منها وعاد كما لو سمع البينة ثم خرج عن محل ولايته ثم عاد  
فانه يحكم علي الصحيح وكذا ان كان اذن له خانها ثم اجتمعا بينها  
فيما يظهر من ترددي ذلك كما لو اذنت حال احل بها ولا يزوج من  
ليست في محل ولايته حين التزويج وان كان التزويج في محل ولايته  
او كانت هي في محل ولايته مستتبه حينئذ فقط ولو استناب  
قاضي في بلدة واخر في اخري ففي جواز تزويجه من هي باحدى  
البلدين وهو في الاخرى احتمالا ان ينبغي ان يكون اوجههما  
لجواز ولتعد الاقدام علي تزويجها مع اعتقاد انها في غير  
محل ولايته ثم بان انها كانت فيها فنحن بعضهم عدم الصحة  
لفسقه بالاقدام علي هذا التزويج وخرجه عن الولاية بتعد  
الكبيرة فان الشك في حل النكحة يوجب بطلان العقد وقد  
ينظر فيه بما صرحوا به من صحة نكاح امه زوجها وارث  
بطن حياة مورثه فبان ميتا وهل المراد بمحال ولايته نفس  
البلدة دون مزارعها وبساتينها حتى لو زوج امرأة بالبلدة  
وهي بنحى المزارع او بالعكس لم يصح تردديه بعضهم وقال ان  
ظاهر كلام الاصحاب الاول انتهى لكن ينبغي ان يكون المراد بالبلدة  
وما ينسب اليها مما ذكر ولو كان سيد الامة مولى القاضي بلدة  
وامته ببلدة اخري فقياس ما قالوه من ان المتصرف في مال  
اليتيم لقاضي بلده دون قاضي بلد ماله ان ولاية تزويجها



لقاضي بلد سيد هافان فقد الحاكم ايضا جاز للزوجين ان يوليا  
امرهما احد لا يقع بينهما وان لم يكن مجتهد او لمع وجود  
مجتهد علي ما هو ظاهر اطلاقهم بخلاف ما اذا وجد الحاكم  
ولو حاكم ضرورة فانه لا يجوز ان يوليا الا المجتهد ولا فرق  
بين السفر والمضي الحالين هذا ما تلخص من كلام كثير في  
المسئلة قال ابن العماد ولو سافرت المرأة مع رفقة فحلت  
واحد من الرفقة فزجرها فان يكن لها ولي جاز مطلقا وان كان  
لها ولي فان حلت قبل ان تنتهي الى مسافة القصر لم يجر  
بناء على الاصح ان الحاكم لا يزوج الا اذا غاب الاقرب الي  
مسافة القصر وان كان بعد بلوغها مسافة القصر جاز ولو  
حلت ولها الا بعد مع غيبة الاقرب جاز وتزويجها بطريق  
الحكم لا بطريق الولاية بالقرابة انتهى ويخالف ما ذكره اخر  
قول الانوار لو كان لها ولي وهو غايب لم يجر التحكيم لان الثبوت  
الغائب للقاضي انتهى الا ان يحمل كلامه ما اذا كان الابعد  
مجتهدا او فقد القاضي وكلام الانوار علي ما اذا كان غير  
مجتهد مع وجود القاضي بناء على التلخيص المتقدم وافهم  
كلام المصنف انه لا ولاية للابن وهو كذلك نعم ان وجد  
فيه غير سبب النسوة ولي به كان ابن ابن عم او اخا  
من وطئ شبهة او نكاح محرم او مولي مباشرة او سرية  
او قاضيا وان الحاكم اغايبه عند فقد غير ممن يقدم عليه  
وليس مراد افانه يلي مع وجوده ايضا في ما يلا مذكرة

في المطولات

١٣٧  
في المطولات ولا يجوز لغير صاحب العدة ان يصح خطبة معتدة  
غير رجعية بطلاق او فسخ او انفساخ او موت وكذا وطئ  
شبهة كما جزم به الماوردي وغيره وليس في الغيرة والرقعة  
ما ينافيه خلافا لما وقع لبعضهم **ويجوز له ان يعرض بخطبتها**  
**ولكن اغايبكم بعد نفا العدة** لا قبله بخلاف صاحب العدة  
يجوز له خطبة المعتدة تصرفا وتحريرا ومعلوم ان هذا  
في غير العدة عن وفاة او وطئ شبهة او طلاق ثلاثا اذ  
خطبة صاحبها لا تصور في الولي ولا تجوز في الثانية وكذا  
في الثالثة الى ان تنكح زوجها اخر ثم يطلقها فحينئذ يجوز له  
التعرض فقط ان كان الطلاق رجعيا وبخلاف الرجعية  
فلا يجوز التعرض بخطبتها ايضا ومثلها المرتدة في عدة الردة  
علي ما قاله المتولي لانها ان اسلمت في العدة كانت زوجة والخطبة  
يكسر الخاتم من الخاطب النكاح من جهة الخطوبة والمقترح ما  
يقطع بالرجعة في النكاح كما يريد ان انكح او اذا انقضت  
عدتك نكحتك والتعرض ما يحتمل الرجعة في النكاح وغيرها  
نحو من يجده مثلك واذا حلت فاذ تبني وفي البحر عن الاطام  
لو قال عندي جماع برضي من جوعت فهو تعرض محرم وهذا  
يدل علي ان بعض التعرض حرام يعني وهو ما فحش تضمنه  
ذكر الجماع وقال بعضهم التعرض بالجماع تصرف بالخطبة ويمكن  
رد كلام الام اليه انتهى وخرج بالمعتدة غير هافان كانت  
تلك مكرهة حرم خطبتها تصرفا او تعرضا او غير منكرهة



ايضا حلت كذلك اجماعا فيها لكن لو امتنع نكاح الثانية  
في المال كثبت صغيرة عاقلة او بكر عدت الجبر فحل تزويج  
خطبتها قال الزركشي الظاهر الجواز ليقع التزويج اذا زال  
المانع قال ولا كراهة في ان يقول المسلم للمحوسبة ونحوها  
اذا اسلمت تزويجتك لان الحمل على الاسلام مطلوب بخلاف  
الكافر المسلمة ولم يتعرضوا لهذه الصورة انتهى او كانت  
اي الشرفية سرية او ام ولد فالظاهر بحاق الزركشي كغيره  
عدم الجواز اذا لم يعرض السيد عنهما لما فيه من ابدائه  
بله في معنى النكحة قال نعم متى وجب الاستبراء ولم يقصد  
المتري جاز التعريض كالباين الا ان خيفاضا رها على  
مالكها انتهى وصرح الماوردي بان من استكمل نكاح اربع حرم  
ان يخطب او يخطب وخالفه البلقيني حيث بحث جواز خطبة  
الحامسة ان عزم على انها ان اجابت ابان واحدة وطرد  
ذلك في خطبة اخت الزوجة وهو اوجه ويحتمل على قياسه  
الجواز ايضا اذ لم يعزم على ما ذكر ولا على خلافه اكتفا بال  
مكان وعدم تعيين المحذور وكما الخطبة في جميع ما تقر  
جوابها من يعتبر جوابها اجابته وظاهر التعبير بالجواز  
عدم استحباب الخطبة حيث جازت وهو ما عراه الوافقي  
للمجهور واستحبها الغزالي قال الزركشي ومثله التقييد  
بين من يستحب له النكاح فيستحب له ومن لا فلا لان حكم  
الوسيلة حكم المقصد **والفاسد بان بكر وثيب** وهي من

زال

زالت بكارتها بوطي في قبلها ولو حراما ومن نحو قوله كما قاله الاذري  
وان كانت نائمة وجنونة وصغيرة لا تحتمل الوطء ومكرهه وان  
عادت بكارتها بخلاف من زالت بكارتها بوطء في دبرها او بغير وطء  
كسقطه واصبع وحلة خيض او خلقت بلا بكرة او وطئ في قبلها  
وله نزل بكارتها لكونها غورا كما اقتضاه كلام الشيخين فانها بكر  
**فالبكر بحزب الاب والجد** وان علا عند عدم الاب اي ولو حكما بان  
اختلفت ولايته لقيام احد من انسابه كما هو ظاهر دون غيرها  
**اجبارها على النكاح** بان تزويجها احدها بغير اذنها بمهر مثلها من نقد  
البلد من كفها من سر بالمهر حيث لا عداوة ظاهرة بينهما وبين  
الولي ولا عداوة بينهما وبين الزوج كما يحتمل العراقي من غير تقييد  
بالظاهرة لوضوح الفرق بين الولي والزوج فان استغنى شي من هذه  
المقتضى لم يجز لواحد منهما اجبارها بل يفسد النكاح ان اجبرها  
مع وجود العداوة بينهما وبينه او بينها وبين الزوج على ما تقر  
وان جبرها كما هو ظاهر اذ لا اثر للجبر في الشروط او انتفاء الكفاة  
وكذا مع انتفاء اليسار ومهر المثل كما نقله الشيخان عن القاضي  
واقراء لا تنفك المصلحة المعتبرة في تصرف الولي وان قال جمع منهم  
البلقيني والزركشي انه مفرغ على اعتبار اليسار في الكفاة وهو  
خلاف الصحيح وانحصر شيخنا بخلاف ما لو اجبرها بلا  
مهر او بدون مهر المثل او بغير نقد البلد فيصح النكاح بمهر المثل  
من نقد البلد ولا عبرة بمجرد ذكر اهتها للولي او للزوج نعم بكر  
تزوجها ممن تكرهه نص عليه في الام وهما المراد بالعداوة



ما يمنع فنزل الشهادة به نظر ودخل في المبك الصغيرة التي لا تحتل الوط  
فيجوز اجبارها وهو كذلك وان توقف فيه الرزكشي والسفيهة التي  
يملكها الحاكم ما لها بان طر اسفها بعد الرشد وهو كذلك ايضا وقول  
الدميري وعينه ان الحاكم يزوجه مع وجود ايها بانه الولي مردود  
بان كلام الاصحاب يفهمه خلافاً لمبحث ابن العماد ان المبك اذا زوجها  
الحج لا يزوجه الا بالاب الا اذا منها لان الزوج يمنعها منه لكونه من سعا  
ولها غرض من في تعجيل براتها انتهى وهو محل التامل **والثيب العاقلة**  
**لا يجوز** لاحد من الاولياسوا الاب والجد وغيرهما تزويجها  
**لا بعد بل غيرها واذن** نطقا ولو بلفظ الوكالة لان المعنى واحد  
ولو اذنت ثم رجعت عن الاذن فكل رجوع الموكلة عن الوكالة  
فان زوجها الولي بعد رجوعها وقبل علمه لم يصح وافتى شيخنا  
الرملي فيمن اذنت لوليها ان يزوجه اذا طلقت وانقضت  
عدتها اي او طلقت فيما يظهر ان له بهذا الاذن تزويجها  
بعد الطلاق والعدة بخلاف ما اذا وكل المجبر من يزوجه المبك  
المزوجة ثم طلقت قبل الدخول فليس للموكلة تزويجها  
بهذا الاذن مطلقا والفرق قوة ولاته الولي لانها شرعية  
وخالف شيخنا فافتي في الثانية بان للموكلة ذلك ان  
قال له وكلتك ان تزوجه بعد طلاقها وانقضاء عدتها او  
اطلقك والى وكلا المحرم في تزويج موليته انتهى والفرق لا يخرج  
وليسن الاشهاد على اذنها لوليها اليوس انكارها ولا يجب وان  
كان الولي حاكما كما افتي به القاضي والبعوي خلافا لابن عبد

السلام

السلام والبلقيني لانه يسن من نفس النكاح المعتبر فيه  
الاشهاد وانما هو شرط فيه ومجرد تصرف الحاكم يسن بحكم علي  
الصحيح حتى يجب ظهور مستندة بثبوت اذنها عنده وتعلم  
اذنها باقرارها او بشاهدين او تصادق المتعاقدين وافتى  
البعوي ان رجلا لو قال للحاكم اذنت لك فلانة في تزويجها  
مني فان وقع في نفسه صدقه جاز تزويجها به والافلا  
ولا يعتمد تخليفه ولو اراد ان يزوجه ابنة عمه اي مثلاً كما  
هو ظاهر واخبره رجل او رجلا انهما اذنت له فزوجها  
فالا كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كفت اذنت له يصح النكاح  
او انكرت صدقت بيمينها وعلي الزوج البينة باذنها  
ولو ارسلت رسولا بالاذن الى ابني عمها اي مثلاً كما هو ظاهر  
فلم يات به الرسول واثاه من سمع من الرسول واخبره فزوجها  
صح النكاح لان هذا اخبار لا شهادة ذكره في الانوار وقضية  
هذا التقليل انه يكفي كون الرسول عدل رواه ولو عبد  
او امرأة وان كان العاقد الحاكم بنا علي ما تقدم عن القاضي  
والبعوي بل قد يقال ينبغي الاكتفاء باخبار نحو الصبي اذا  
ظن صدقه بل لو اقدم على العقد من غير اخبار فبان انها  
كانت اذنت لم تبعد الصحة ايضا اكتفاء بوجود الاذن  
في نفس الامر الا ان يقال اقدمه في هذه الحالة مفسق  
له علي ما تقدم عن ابن العماد بما فيه فليتأمل وعلم من كلام  
المصنف ان الثيب الصغيرة لا تزوج بحال وخبر بالعاقلة



المجنونة صغيرة كانت او كبيرة فللاب ثم الجدة وان علي  
تزوجها عند ظهور المصلحة من كفاية النفقة وغيرها  
فان كانت بالغة محتاجة الى النكاح كان تظهر علامات  
علية شهوتها او يتوقع الشفا بقول عدلين من الاطبا  
فعليه ما ثم علي المالم تزويجا كالنسيب المبرك في غير الاب  
والجد فلا ينزويها الا بعد بلوغها واذنها لكن لا يشترط  
اذا نكحها بل يكفي سكنها ولو عتيقة كما ذكره الرزكشي في شرح  
المنهاج وان وقع له في غيره خلافة بعد استيذانها  
ولو في غير كفوان لم يعلم ان ذلك اذن خلا فالابن المثل  
وان نكحت بلا صياح او ضرب خذ بخلاف ما اذا نكحت باحدا  
نعم لا يكفي سكنها بعد استيذانها في نكاحها بلا مهر او  
بدون مهر المثل او بغير نقد البلد بالنسبة الى ذلك وان  
كفي بالنسبة للنكاح وتصدق المرأة في دعوي البكارة بالا  
يمين ولا يكشف عنها الا علم بحالها وكذا في دعوي الشئ  
قبل العقد ولو بلا يمين كما اقتضاء كلام الروض وغيره لكن  
المتجه كما اشار اليه شرح مشايختنا انه لا بد من اليمين لاقتضا  
دعواها ابطال حق وليها من الاجبار اذا اراد ان ينزويها  
بغير اذنها نطقا لا بعد العقد حيث زوجت بغير اذنها نطقا  
بل المصدق الولي بيمينه لما في تصديقها من ابطال  
النكاح مع ان الاصل بقا البكارة بل لو شهدت اربع  
نسوة بشئ منها عند العقد لم يبطل كما قاله الماوردي

والروياي وان افقي القاصي بخلافه لاحتمال ازالتهما من اصبع او  
انها خلقت بدونها وارق تصديقها في دعوي الرضاع لان الرلانية  
محقة والمثوبة لا تنافيهما نظر المذكور الاحتمال **والمرامات** من حيث  
نكاحهن **بالنص** في كتاب الله وخرج مخومة الزوجة وخالفهما مما سياتي  
فانه محرم بالنسبة للجميع **اربع عشر سبعا بالنسبة** منهن يجرى **بالنسب**  
اي بسبب القرابة بينهن وبين الزوج **وهي الام وان علقت** وهي من  
ولدك او ولدت من ولدك ذكر كان او انثى بواسطة او غيرها وهي  
المتقية بلعان خلاف والاصح تحريمها علي نافيها وان لم يدخل  
بها او يتعدى تحريمها الي ساين محارمة اذ لا تنفي عنه قطعا  
ولهذا والكذب نفسه لحقته نعم في وجوب القصاص عليه  
بقتله لها والحد بقذفه لها والقطع بسرقة ماله وقبول شهادته  
لها وجهان اصحهما علي ما يفهم من بعض نسخ الروضة المنع لكن رجع  
الاذري ومن تبعه خلافة ونقلوه عن مقتضى كلام التتمة ونسبوا  
تلك النسخ الي الستم قال البلقيني وهل تاتي الزوجان في انتقاض  
الوضوء بمسها وجن از النظر اليها والخلوة بها الا اذا لا يلزم من ثبوت  
الحرمة المحرمة كما في الملاعنة وام الموطوعة بشبهة وبنا والاقر  
عندي عدم ثبوت المحرمة استهي ولا يحق ان لا يتجه **الانقض**  
بمسها اذ لا ينقض مع الشك والاحتمال قايم قطعا وما جاز النظر  
والخلوة فينبغي ان يناط الامر فيهما بظنه فان لم يظن شيئا فهو  
بحال التامل وخرج بالنسب المخلوقة من ما زناه ولا يحرم عليه  
نعم تكن حرة من خلاف من حرها بخلاف من ولدته من الزنا

**والنبت وان سفلت**  
وهي من ولدها او ولدت  
من ولدها ذكر كان او انثى  
بواسطة او غيرها صحيح





تحرم هي عليه والفرق انه كعض منهن وانفصل منها انسانا  
 كما للفرقة من ما زناه المرتضعة ببلن زناه **والاخت** وهي من ولدها  
 ابواك او احدهما **والخاله** وهي اخت انثى ولدتك سطة او غيرها  
**والعم** وهي اخت ذكر ولدك بواسطة او غيرها **ونبت الاخ** ونبت  
**الاخت** بواسطة او غيرها فيهما ولو نكح بمجهولة النسب فاستلحقها  
 ابوه نبت نسبها لكن لا يفسخ النكاح أي ان لم يصدقه الزوج  
 حكاه المزي ثم قال وفيه وجبة قال القاضي وليس لنا من يطا  
 اخته في الاسلام هذا قال شيخ مشايخنا وقس به ما للزوج  
 بمجهولة النسب واستلحقه ابوها نبت نسبها ولا يفسخ النكاح  
 ان لم يصدقه الزوج انتهى قيل وفيه نظر لان الزوج ان كان بالغا  
 عاقل لم يسب نسبته قبل تصديقه فلا يكون مما يخفى فيه او صغيرا  
 او مجنون ثابت نسبته من عين اعتبار وتصديق ولا تكذيب منه ولو  
 بعد كماله فليفسخ النكاح من حين الاستلحاق وانما اعتبرها تصديقه  
 في الاولى لان المستلحق غيره فاعتبر لبطلان حقه موافقة عليه انتهى  
 ويمكن ان يجاب بان عدم اعتبار التصديق في بقاء النسب لا ينافي  
 اعتباره بعد الكمال في انقضاء النكاح لانه ثبت النكاح او لا وتعلق  
 حقه به فلا يسقط الا بموافقة فلا فرق بين المثلين في  
 عدم ثبوت النكاح وتعلق الحق به فكما لم يبطل في الاولى بدون  
 موافقة فكذا في الثانية ومجرد كون المستلحق غيره في الاولى  
 واياء في الثانية لا اثر له **وانما** منهن تحريم **بالرضاع** أي بسبب حصول  
 الرضاع بينهما وبين الزوج **وهي الام المرتضعة** وهي من ارضعتك ان

ارضعت

ارضعت من ارضعتك او ارضعت من ولدك بواسطة  
 او غيرها او ارضعتك **والاخت من الرضاع** وهي من ارضعت احد  
 ابويك من نسب او رضاع ومن ولودة احد ابويك من  
 الرضاع **واربع** منهن تحرم **بالمصاهرة** أي بسبب حصول  
 المصاهرة بينهما وبين الزوج **وهي ام الزوج** وان علقت من نسب  
 وكذا من رضاع وان لم يدخل بالزوجة **والربيب** وهي بنت  
 زوجته من نسب وكذا رضاع وان سقطت **اذا دخل في الام** في  
 الحياة بان وطئها في الفرج ولو في الدبر بخلاف ما اذا لم يدخل  
 بهما كذلك وان وجدت مقد مات الدخول بشهوة فلا  
 تحرم بنتها الا ان تكون منفية بلعان كما تقدم **وزوجة**  
**الاب** وان علان جبهة الاب او الام من نسب وكذا رضاع  
 وان لم يدخل بها **وزوجة الابن** وان سقط من نسب وكذا  
 رضاع وكما للزوجة فيما ذكر في هذه الاربع الواطي الحياة بملك  
 ولو لمحرم له كاخته او شبيهة وان حرم على الواطي بالشبهة  
 نظرا الموطوعة وبنتها ومسهما والخولة والمسافرة بهما  
 الاعتبار في التحريم كالنسب والعدة شبهة الواطي وفي المهر  
 شبهة الموطوعة وقضية ما افقي به شيخ مشايخنا فيما لو  
 اكره على الزنا من ان الولد يلحقه سوا الكرهت الموطوعة ايضا  
 ام لا لانه لما جعل الاكراه عذرا في اسقاط الحد عنه صار  
 ماوه محتمما كما ذكره المتولي قال وما نقله عنه بعض  
 شراح المنهاج من انه لا يلحقه اخذه من عموم كلام لا يدل له

بلين صح



وما نقله عن الوسيط ايضا من انه لا يلحقه سهو فان كلام  
الوسيط انما هو فيما اذا اكرهت الموطوعة لا الواطي انتهى ثبوت  
المصاهرة بوط الملكة لكن افني شخنا الرمي بعدم اللصوق لعدم  
احترام هذا الوط بدليل انه عليه لان الاكره لا يبيحه وقضيه  
عدم الثبوت فليتامل وكالموط فيما ذكر استدخال الما فقد ذكر  
في الرضنة واصلها انه يثبت المصاهرة والنسب والعدة  
دون الاحصان والتحليل وتقدير المهر وجوبه للمفوضة  
وثبوت الرجعة والغسل والمهر في صورة الشبهة با  
ستدخال ما الزوج او السيد او الاجنبي بشبهة بخلاف  
ما زنا الزوج او السيد لا يثبت به شيء من ذلك نعم ما ذكرناه  
من عدم ثبوت الرجعة مخالف لما جزمنا به بعد من ثبوتها  
وعليه اقتصر في الشرح الصغير قال في المهمات وهو الاصح  
قال ونقل الماوردي عن بعض الاصحاب انه يشترط في  
التحریم باستدخال ما الزوج وجود الزوجية حال الانزال ولا  
ستدخال قال شيخ مشايخنا ومقتضاه انه يشترط في ما  
الاجنبي قيام الشبهة في الحالين والمراد من ذلك ان يكون  
الماحتن ما فيهما انتهى لكن قال شيخنا الرمي المعتبر اغنيا  
الاحترام حال الانزال فقط انتهى وبوافقه قول ابن العاد في المنقذ  
وان تساق بعد وطئ زوجته واحبلت من ما به فهي ابنته  
وقد يورده ما تقدم في وطئ الشبهة من اعتبار شبهة الواطي  
فقط ومنه ما في فتاوى البغوي لو استدخلت امرأة ذكرا اجنبي

وهو ناييم فانت بولد فهو ينسب لانه متى محترم انتهى وان  
امكن الفرق فليتامل وحيث لاوط ولا استدخال على ما تقر  
فيعتبر فيما عدا الثانية ان يكون عقد النكاح صحيحا  
فعلم ان الام تحرم بمجرد العقد على البنت بخلاف البنت  
والفرق ان الرجل ينسب عادة بكاملة امها عقب العقد لترتيب  
اموره فخرت بالعقد ليسهل ذلك بخلاف بنتها **واحدة** تحرم  
**من جهة الجمع** اي تحرم جميعها مع غيرها في عقد واحد او اكثر  
ولا تحرم حالة انفرادها عنه **وهي اخت الزوجة** لاب او ام من  
نسب وكذا رضاع فيحرم جميعها معها في عقد او عقدين ولا  
تحرم على انفرادها فان جميعها معها في عقد واحد بطلان فيهما  
او في عقدين فان عرفت السابقة ولم تسن فالثاني باطل  
وان نسيت وجب التوقف الى التبيين وان رفعا معا او جهل  
السبق والمعبأة او عرف السبق ولم يتعين السابقة ولم  
يرج معرفتها فهما باطلان فان طلق الزوجة والفقت عدتها  
حلت اختها وكذا ان لم تنقص عدتها ان كان الطلاق بائنا  
وافهم قوله من جهة الجمع ثبوت التحريم فيما تقدم على التأييد  
مطلقا وهو كذلك **ولا يجمع** اي لا يجوز ولا يصح ان يجمع في  
النكاح ولو بغير وطئ بين امرأتين بينهما نسب او رضاع  
لو فرضت احدهما ذكر حرم نكاحها صغيرتين كانتا او كبيرتين  
او مختلفتين وهذا يشمل الاختين ايضا فلا يجمع بين المرأة  
وعمتها **ولا** بين المرأة **وخالتها** فان جمع بينهما بعقل واحد



بطل فيهما او يعقدن فكما سرفي الاختين وخرج بالنسب والرضاع  
 المرأة وابنها والمرأة وام زوجها والمرأة وبنت زوجها من اخري فيجوز  
 الجمع بينهما وان حرم تنكحها بغرض احدهما ذكر في الاولى  
 وفرض ام الزوج ذكر في الثانية وفرض بنته ذكر في الثالثة  
 وان لم يحرم التنكح بقرض العكس فيهما كما يجوز الجمع بين  
 بنت الرجل وربيبته واخت الرجل من امه واخته من ابه  
 والمرأة وربيبته زوجها من زوجة اخري او وبنت خالها او  
 عمته كما علم من الضابط المذكور وخرج بتقييد تحريم الجمع  
 فيما ذكر من الاختين وغيرهما بالنكاح كما افاده سياقه كالمو  
 جع بينهما بملك احدهما ونكاح الاخرى معا او مرتبا  
 فيجوز لكن انما تحل المنكحة دون المملوكة وان كانت موطوءة لا  
 الاباحة بالنكاح اقوي منها بالملك وما لوجع بينهما بملكهما  
 جميعا لكن لو وطئ احدهما ولو في دبرها حرمت الاخرى الى ان  
 تحرم الاولى بنحو ازالة ملكه عنها او عن بعضها بنحو بيعت  
 او بشرط الخيار للمشتري وحده او هبة مع قبض باذن او  
 نكاح او كتابة لا بنحو حيض واهرام ورهن وردة فلو عادت  
 الاولى بنحو رد بعيب قبل وطئ الاخرى فله وطئها شأ  
 بشرط استبوا العاينة او بعد وطئها حرمت العاينة  
 الى ان يحرم الاخرى ولو وطئ الثانية قبل تحريم الاولى لم تحل  
 ولم تحرم الاولى اذ الحرام لا يحرم الحلال نعم لو كانت اما وبنتها  
 فوطئ احدهما حرمت الاخرى ابدا او وطئها ولو علمها مرتبا معا

او كانت احدهما نحو محبوسة او محرم ممن لا متباح على انفرادها  
 لم ينز وطئها في حل الاخرى لان الموطوءة محرمه واستشكله شيخنا  
 الرئيس بما لو طرأ تحريم موبد على نكاح كوطئ زوجة ابنه بشبهة  
 فانه ينقطع النكاح سواء كانت الموطوءة محرما للوطئ قبل العقد  
 عليها كينت اخيه ام لا كما اعتمد شيخ مشايخنا فالاعتبار بما  
 نقل عن بعضهم من تقييد ذلك بالنسب الثاني انتهى ثم اجاب  
 شيخنا بان وطئ الاب زوجة ابنه اقوي من وطئ السيد للامة  
 لان اثر الاول التابيد المحرم وان الثاني حرمت موقته الا ترى  
 ان الرقيقة الموطوءة للولد اذا وطئها ابوه حرمت على الولد  
 وبان زوجة الولد محرمه على الاب ابد او مع ذلك لو وطئها  
 الاب بشبهة انقطع نكاح الولد ففرض كونها في هذه الصورة  
 محرما للاب كينت اخيه مثلا لا اثر له لان غايته تحريمها الموطوءة  
 على الاب وذلك حاصل من زوجية الولد وان لم تكن بنت اخي والده  
 انتهى ولو كانت احدهما خنثى فوطئها او لا جازله وطئ الثانية  
 لعدم تحقق انوثته الاولى نقله الزكشي عن ابي الفتح قال  
 شيخنا المذكور فلو كانت انثى فيجوز انصاف الحلال ونحو الثانية  
 ويجوز ان تحرم معا معا بلحق التعليل السابق يعني ان  
 الحرام لا يمنع الحلال انتهى ولعل الاول اظهر **ومحرم من الرضاع باخر**  
**من النسب** هذا العم مما تقدم فيحرم منه البنت وان سفلت  
 والخالة والعمة وبنت الاخ وبنت الاخت فالمرتفعة ببلنك  
 او لبن فرعك سببا او رضاعا وبنتها كذلك وان سفلت



بنت رضاع وبنت ولد المرضعة او العمل نسبيا او رضاعا وان  
سفلت ومن ارضعتها اختك او ارضعت بلبن اخيك وبنتها  
نسبا او رضاعا وان سفلت بنت اخ او اخت رضاع واخت الفحل  
او ابيه او ابني المرضعة بواسطه او بغيرها نسبيا او رضاعا  
عمة رضاع واخت المرضعة او امها او ام الفحل او اسطة او  
غيرها نسبيا او رضاعا خالة رضاع واستثنى جمع ام الاخ وام  
الاخت وام ولد الولد وان سفلت واخت الولد وان سفلت جدته  
وان علت وام العم وام العمة وام الخال وام الخالة واخ الابن  
فهذه الصور تحرم من النسب ولا تحرم من الرضاع وصورة الامه  
امراة لها ابن ارضع على اجنبية لها ابن فابن الثانية اخو  
ابن الاولى ولا يحرم عليه نكاحها وقال المحققون لا حاجة لا  
ستشاهد هذه الصور لعدم دخولها في الضابط لانه انما من  
في النسب لمعني لم يوجد فيهن في الرضاع الا ترى انه انما من  
في النسب ام الاخ او الاخت لانها ام او موطوعة اب وام ولد الولد  
لانها بنت او موطوعة اب وطيا محترما او اخت الولد لانها بنت  
او بنت موطوعة وطيا محترما واخو الابن لانه ابن او ابن وطيا  
محترما وهذه المعاني غير موجودة في الرضاع قالوا ولهذا لم  
يشتثنها الشافعي والجمهور الاصحاب ولا استثنيت في الحديث  
الصحيح ولا تحرم عليك اخت اختك من نسب سواء كانت اخيك  
لاميك لامه كان كان لزيد اخ لاب واخت لام فلا خيه نكاحها  
او كانت اخت اخيك لا لامك لا بيه كان يكون لابي اخيك بنت

من غير امك فلك نكاحها او من رضاع سواء كانت اخت اخيك لا بيه  
لامه كان ترضع امراة زيدا وصغيرة اجنبية منه فلا خيه لا بيه  
نكاحها او كانت اخت اخيك لا لامك لا بيه كان ترضع صغيرة بلبن  
الي اخيك لا امك فلك نكاحها **وترد المرأة بغير عيب** بين ابي تجوز  
للزواج ان يردها بان يفسخ نكاحها بسبب وجود واحد من هذه  
الحسة بها وان قل وكان به مثل ما بها او اقل او اكثر سواء كان موجودا  
قبل العقد او حدث بعده قبل الدخول او بعده ومعلوم انه  
لا يمكن الرد اذا اتفق في الجنون الا اذا انقطع فيمكن الرد في زمن  
الافاقه كما قاله ابن الرفعة **بالجنون** مطلقا كان او متقطعا وهو  
مرض يزيل الشعور من القلب مع بقا القوة والحركة في الاعضا  
نعم استثنى المتولي من المتقطع الخفيف وهو داما يطرأ في بعض  
الزمان قال الامام ولم يتعرض للاسئام الجنون ولم يراجعوا  
الاطباء في امكان زواله ولو قبل به كان قريبا نظير البرص والجذام  
قال الزركشي ولعل الفرق ان الجنون يقضي الى الجنانية على الزوج  
واحتوز بالجنون عن الاعجاب بالمرض فلا تردد فيه لكن قيده المتولي  
كما نقله الزركشي بان يحصل منه الافاقه على ما هو الغالب  
بخلاف الدائم المايوس من زواله فانه كالجنون ولو زال المرض وبقي  
الاعجاب بعد زواله فهو كالجنون **والجذام** وهو علة يجر منها العض  
ثم يسود ثم يقطع ويتناسخ **والبرص** وهو بياض شديد يسقع  
وقضية اطلاقه انه لا فرق في كل من هذين بين المستحكم وغيره  
لكن حكي الامام عن شيخه ان اوائل الجذام والبرص لا يثبت الخمار



وانما يثبت المستحكم واقره الشيخان ومشي عليه ابن الرنفة وجزم به  
 في الامور وحكي الامام عن شيخه ايضا ان استحكام الجذام بالقطع و  
 تردد فيه وقال يحيى زان يكتفى باسوداد العضو وحكم اهل البصائر  
 باستحكام العلة انتهى واما استحكام البرص فنحو صوله الى العظم  
 بحيث لو فرك العظم فركا شديدا لم يخرج **والرث** بفقتين وهو استد  
 محل الجماع منها بالحم **والقر** بفقتين ويجوز اسكان الرا ايضا وهو  
 ابر السداة بعظم ويخرج البول من ثقبه ضيقة فيه فان زال  
 المانع ولو جهر بفعل غيرها فلا رد له لولا مقتضيه ولا تجبر المرأة  
 على ذلك لانها تستقر ربه **وبرد الرجل** اي يجزى للمرأة او وليها  
 على ما سياتي رده بفسخ نكاحه **ايضا** اي كما ترد المرأة كما تقدم  
 ويجوز ان يتعلق بقوله **بخمسة عيوب** اي بسبب وجود واحد منها  
 فيه وان وجد فيها ايضا او وجدت بعد العقد والوطا الا العنة  
 فلا رد بها اذا حدثت بعد الوط في ذلك النكاح واستشكل جواز  
 ردها بعيبه المقارن للعقد لانها ان علمت به فلا خيار وان لم  
 تعلم فالتقي من العيوب بشرط صحة النكاح واجيب بقصير  
 المسألة بما اذا اذنت في معنى تجهل عيبه فيصح النكاح لاذنها  
 فيه وان علم الولي وتخير في لجرها بالعيب **بالجنون والجذام**  
**والبرص** وتقدمت الثلاثة **والجب** اي قطع ذكره بحيث لم يبق  
 منه قدر الحشفة ولو فعلها فان بقي منه قدرها فلا رد الا  
 ان عجز عن الوط به وكالعنة نعم لو وجدته مجبى بالكنها انتقا  
 ففي اصل الروضة عن جماعة بثبت الرد لفوات التمتع المقصود من

النكاح وعن البغوي انه حكى طريقا اخر انه لا يفسخ قطعا لانه  
 وان فسخ لا يصل الى الوط **والعنة** اي العجز عن الوط في القبل ولو  
 بالنسبة لها قطعا مطلقا او كونه بكر او دون غيرها وان حصل  
 بمرض يدوم وان علمت بها قبل العقد او بعده واسقطت حقها  
 قبل ضرب المدة الا في بيانه بشرط كون الزوج بالغاعاقلا فان  
 كان صيا او مجنون فلا رد لها بالعنة لان قولهما ملغى فلا يمكنها  
 دعوى العنة التي غايتها ضرب المدة والفسخ وذلك يعتمد  
 اقرار الزوج او يمينها بعد ذكره وقد يستنع عليها الرد بالعنة  
 اذا كان الزوج بالغاعاقلا ايضا كما لو كانت امه نكحها حر بشرطه  
 فلا تصح دعواها العنة للنوم الدور لان سماع الدعوى يقتضي  
 بطلان خوف العنة وبطلان خوف المعت يقتضي بطلان النكاح  
 وبطلان النكاح يقتضي بطلان سماع الدعوى ذكر ذلك الجرجاني  
 فالشيخ شايخنا وظاهر هذا اذا ادعت عنه مقارنة للعقد  
 والا فتسمع دعواها لا تنقأ الدور انتهى قال ابن الرنفة وما  
 فالوه من تخيير المبكر يد على عدم جواز ازالة بكاريتها با مبعه  
 او نحيها او نحو اذا جاز ذلك لم يكن عجزه عن ازالة النكاح للخييار  
 اي بقدرته على الوط بعد ازالة البكارة بذلك ويشترط في  
 الرد بسائر العيوب المذكورة كون الراد جاهلا بالعيب عند العقد  
 فلا رد للعالم به حينئذ الا العنة كما تقدم فان اختلفنا في العلم  
 به صدق النكر يمينه اوفي ان هذا عيب لم يثبت الا بشأهدين  
 خبيرين بالطب وكون الرد على الفور كخيار العيب في المبيع ولا



ينافيه ضرب المدة في العنة لانها انما تحقق بعد المدة قال  
 الزركشي معني كونه علي الفور ان المطالبة والرفع الي الحاكم يكون  
 علي الفور لا تنفس الفسخ انتهى وفيه نظر فان اخره بلا عذر او رضي  
 به فلا رد له وان زاد لان الرضي بالاول رضي بما يتولد منه الا ان  
 زاد بجعل اخر او حدث عيب اخر فله الرد كما قاله في الاولي جماعة  
 ورض عليه الاملا وقيد الماوردي بما اذا زاد بجعل اخر اقبل  
 منظر اكان حدث في الوجه بعد رويته في القخذ وحكي فيما اذا  
 كان مثل الاول كما لو احدث في احدي اليدين بعد رويته في  
 الاخرى وجريه قال شيخ مشايخنا وافرهما الكلام الجهرى رانه لا خيار  
 انتهى واستشكل عدم اعتبار الزيادة هنا باعتبارها فيما لو زاد  
 فسق من شرط وضع الرهن عنده فان كلام الرهن والمرهق ازالة  
 بده عنه واجيب بان الرهن امانة فاحتيط لها صيانة للحقوق  
 بخلاف ما لو اخر بعد رد فلا يسقط رده كان كان صيبا او مجنونا  
 فبقى خيرا الي كماله ولو اخر الرثم ادعى الجهر ليشوته او بغير دية وامكن  
 صدق يمينه ولو فسخ بعيب ثم بان لا عيب بطل فسخه وان  
 يكون بحضرة الحاكم بعد نبوته عنده فلو تراضيا بالفسخ من غير  
 لم يبيع كما جزم به في المحرر وان جزم الصري بالصحة وعزي الي  
 قضية كلام الامام وتثبت العنة باقراره عند الحاكم او عند  
 شاهدين وشهدا به عند الحاكم او يمينها بعد نكوله عن اليمين  
 لا مكان اطلاقها عليها بالقياس بخلاف ما اذا اخلق انه لا عنة  
 به فتسقط دعواها ولا يطالب بتحقيق ما قاله بالوط لانه حقه

وان كان لها مصلحة فيه كما استقرار المهر به والامن من تشطرها  
 بالطلاق ولا يمكن بثبوتها باليسنة لعدم امكان اطلاق الشهود  
 عليها فاذا ثبتت ضرب له الحاكم سنة بطلبها لا بغيره وابتدأها  
 من ضرب القاضي لامن وقت اقراره او حلفها فلو سكنت لجهل  
 او دهشة فلا بأس بتبديلها او يكتفى في طلبها قولها ان المطالبة  
 حقي على موجب الشرع وان جردت للحكم على التقصيل فاذا مضت  
 السنة ولم يطاها فيها او بعدها قلها الفسخ بعد رفعه  
 نور على العقد الي الحاكم وقوله ثبتت عنده او حق الفسخ فاختراري  
 قال السبكي وبعد قوله حكيت وهو مبني علي ان الثبوت ليس بحكم  
 وهو ما عليه الشيخان علي ان غيره نظر فيما قاله وبجث الاذري  
 ان قوله فاختراري ليس بشرط بل المراد به اعلامها بدخول وقت  
 الفسخ حقي لو بادرت وفسخت قبل ذكره نفذ وان كان سافر  
 في المدة او حبس او مرض او حاضرت كما صرح به الشيخان وان توقف  
 فيه الاذري اذا بلغ في كل شخص اكثره والظاهر كما قاله شيخ مشايخنا  
 ان التقاس كالحيض او رضى بالمقام معه في اثنا السنة او قبل  
 ضربها فتجب المدة عليه في كل ذلك بخلاف ما لو اعتزله ولو  
 بعد ركبي او مرضت مرضا يمنع الوط جميع السنة لا تجب عليه  
 فلا فسخ لها حينئذ فلو وقع ذلك لها في بعض السنة وزال قال  
 الشيخان فالقياس استيناف سنة اخري او ينتظر من ذلك  
 الفصل من السنة الاخري قال ابن الرفعة وفيه نظر لاستلزامه  
 الاستيناف ايضا لان ذكر الفصل انما ياتي من سنة اخري قال



فجعل المراد انه لا يستع انظر الها عنه في غيره ذلك الفصل من قابل  
بخلاف الاستيناف ولوريت بعد مضي السنة بالمقام معه او قاله  
اجلته يوم اسقط حقها من الفسخ ما لم يجدد النكاح وتضرب  
مدة اخري بخلاف زوجة المولي والمعسر بالنفقة لتجدد الضرر  
لبقا اليمين وقصد المضارة وتجدد النفقة كل يوم والعدة  
عيب واحد لا يتوقع زوالها غالبا وبخلاف ما لو سكتت عن طلب  
الفسخ على ما قاله الماردي لكن ينبغي كما قاله بعضهم ان يكون  
مغرا على عدم اشتراط الضرر او يحجج على ما اذا كان لها عذر  
يمنع من الدفع لان السكوت كالرضي كما ذكره في عيب المبيع فان ادعي  
الوطي في السنة او بعدها وانكرت صدق يمينه ان كانت ثيبا  
ولا يطالب بالوط فان نكل حلفت انه ما اصابها فسخت كمال  
اقر بذلك ولو طلقها بعد حلفه على الوط ثم اراد ارجاعها  
لدعواه الوط فهي المصدقة يمينها في انكارها الوط لدفع ارجاعها  
وان كان هو المصدق لدفع العنة فان كانت بكر ابان شهد اربع  
نسوة بكاريتها صدقت اي يمينها كما عيّل اليه كلام اصل  
الروضة ووجهه في الشرح الصغير ونقله الاذري وعين  
عن نض الام وقال الاسنوي انه الرابع لاحتمال عود البكارة لعدم  
المبالغة وعليه قال ابن الرفعة ظاهر النص انها لا تخلو الا ان  
يطلب الزوج يمينها قال وهو الاشبه لان الخصم متماكن من الدعوى  
فلا معنى للاحتياط له وقيل بلا يمين وجرم به في الرض عليه  
فان ادعي عودها حلفت انه لم يصيبها وان بكاريتها هي الاصلية

ولها

ولها الفسخ بعنة بعد يمينها فان لم يدع شيئا لم يحلن فلو  
نكحت عن اليمين حلف ولا خيارها فلو نكل هو ايضا فسخت بلا يمين  
وكان نكله كحلفها لان الظاهر ان بكاريتها هي الاصلية قال  
الركشي وليس هذا مخالف القاعدة انه لا يقضي بالنكول المجرى فذاك  
محله اذا نكل المدعي وكان حلفه يثبت له حقا اما لو كان حلفه  
يسقط عنه حقا للمدعي عليه فانا نلزمه بمجرد النكول لانه  
قضا بالنكول بل موأخذة له لا قراره بالعنة وعدم ظهور مقتضى  
الوط اي وباليمنية الشاهدة بينا بكاريتها واعلم ان رد الرجل  
بالعيب المذكورة كما يحجج للمرأة يجوز لوليها بالثلاثة الاولى  
منها ان قارنت وان رضيت المرأة لانه يعبر بذلك ولان العيب  
قد يتعدى اليها والى نسلها وتعبيرهم بالاولي قد يتناول  
السيد وغيره لكن صرح في البسيط بانه لا خيار للسيد قال  
الركشي وفيه نظر بل ينبغي ان تخير لدفع الضرر عن ملكه لاحقا  
ان ترجع اليه معية اي بواسطة العدوي التي جرت بها  
العادة الالهية غالبا عند مخالطة المبتلى ذكر ذلك شيخنا  
ثم قال وقضية كلامهم انه لو تعدد مالك الامة كان لكل منهم  
الخيار وان لم يتوصل اليه الا بابطال حق غيره وهو محتمل انتهى  
ولا يخفى ان سياق هذا المقترع موضح بتخصيص تخيير السيد  
بالمقارن الا ان الاحتجاج المذكور قد يشعر بعدم التخصيص  
فاليتأمل بخلاف ما اذا حدث بعد العقد لانه لا يعبر بها  
حينئذ وبخلاف الاخير من منها فلا رد له بهما مطلقا وان



لا رد بغير ما تقدم من العيوب السبعة كما افهمه كلامه  
نعم عد الغزالي من عيوب المرأة ان لا يمكن وطرها الا بالا قضا  
ورده الرازي بان المشهور من كلام الاصحاب انه لا فسخ بمثل  
ذلك ثم جمع بينهما بحمل الاول على ما اذا كانت نفقضا مكررا  
واطلا لانه كالرتق وحمل الثاني على ما اذا احتملت وط مخيف  
مثلها ويجري مثل ذلك في عبالة الرجل كما قاله الاستوي فيفصل  
بين الاتطيق منه كلا من النساء الفسخ وبين ان يطبقها  
بعض النساء فلا فسخ ويفارق ما لو عن عنها دون غيرها حيث  
لا فسخ لها كما يقدم بان المانع هناك من جرته وهما من جنسها  
اذ لا يخبر فيه فليتامل ونقل الشيخان عن ابي محمد واقره وبجلي  
عن محقق الاصحاب وجزم به ابن الرفعة ان المرض المزمن الذي  
لا يتوقع زواله ولا يمكن الجماع معه يثبت به الخيار ولو علم  
الغيب بعد زواله او بعد الموت فلا خيار وانه حيث وقع  
الفسخ فان كان قبل الوط فلا مهر سوى اقرار الغيب العقد  
ام حدث بعده وان كان بعده فان كان بغيث حادث بعده  
وجب المسمى وان كان واطن بمقارن للعقد او بحادث بين  
العقد والوط او بحادث مع الوط وجب مهر المثل كالوفخ  
مع الوط بمقارن للعقد او بحادث بين العقد والوط كذا اقره  
شيخنا في شرح منجبه وهو لا ينافي كلامهم **فصل**  
في الصداق ويقال له المهر والطول وغير ذلك **وسبب** **نسيئة** المهر  
وهو ما يقع التوافق عليه وسياتي ان ليس لافله ولا لأكثه

جد مع ما يتعلق به اي ذكره **في النكاح** اي العقد للاتباع  
ولا يجب لانه لا جناح عليكم ان طلقتم النساء وقد لا تسحب  
وذلك فيما اذا زوج امته بعبدة اذ لا فائدة فيها وقد  
يجب لعارض كما لو كانت غير جارية المتصرف او ملكا لغير  
جائز اذ كانت جائزته او اذنت لوليها ان يزوجه ولم تقوض  
وحصل الاتفاق على أكثر من مهر مثل الزوجة في الصور الثلاثة  
او كان الزوج غير جائز المتصرف وحصل الاتفاق على أقل من  
مهر مثل الزوجة وافهمه كلامه انه لا اعتبار بالتوافق قبل  
النكاح او بعده في استحباب او التزام وهو كذا ذكر حتى لو خالف  
المسمى فيه المتفق عليه قبله او بعده كان هو المعتبر **فان لم يتم**  
المهر بالنسبة للمفعول في النكاح بان خلا عن ذكر القوض كره  
ذلك **ومع النكاح** لا تقدم **وحينئذ** فان لم يجز تقوض صحيح  
بان لم يجز تقوض مطلقا او جري تقويض فاسد ووجب المهر  
اي مهر المثل بالعقد ومثل ذلك ما لو فسد المسمى كان كان  
يجزى لا لاحدهما كزوجيك بما شئت وقد جهل عند الايجاب  
شيء او غير مملوك كجرو مقصوب وخبر ودم سوا او صفه  
بوصفه او بغيره ام ترك وصفه مطلقا او دون المأمور  
به من معتبرة الاذن او دون مهر مثلها حيث اطلعت  
الاذن او لم تكن معتبرة او شرط في المهر خيار او في النكاح  
ما يخالف مقتضاة ولا يخل بمقصوده الاصل كشرط ان  
لا يتزوج عليها او لا ينفق عليها او لا يسافر بها اي



حيث وجب السفر بها كسفر النقلة كما هو ظاهر وان  
يسكنها مع ضررها بخلاف شرط ما يحل بقصوده الاصل كان شرط  
لغيره في النكاح نعم ان شرطه على تقدير وجوده يجب  
له يضر كما قاله بعضهم لانه تصرح بمقتضى العقد والطلاق  
قبل الوط او بعده او انه اذا وطى بانت منه او فلتكاح بينهما  
او ان تفقتهما على غيره نعم ان شرط ذلك على تقدير وجود  
مقتضية كالموجب اعفائه او تفقتهما على غيره لم يضر  
كما هو ظاهر وان لا يطاها اصلا او الانهار او مدة مثلا  
فانه يفسد النكاح سواء كان الشارط هي الزوجة وكانت  
تحتل الوط فان كان هو الشارط او كانت هي لكنها لا تحمله ابد  
او في الحال فشرت تركه ابد او الى احتمالها فالنكاح صحيح  
فان اطلقت الشرط فقيه نظرا بحث الزكشي فيها لو كان  
الزوج ممسوحا انه لا يضر شرطها ترك الوط وظاهر ان المراد من  
شرطها الشرط من جهتها بان شرطه وليها في صلب العقد  
اذ الشرط المفسد انما يوجب اذا وقع في صلب العقد وان  
جري تفويض صحيح صحيح النكاح ايضا وجب المهر لكن لا بالعقد  
بل **بثلاثة اشياء** اي بواجب منها بدليل تعبيري او فيما ياتي  
وذلك بان زوج مولينه المهر المكلفة الرشيدة القابلة له  
زوجي بلا مهر او على ان المهر ونفي المهر او سكنت عنه او سبي  
دون مهر المثل او عرضا او غير نقله البلد او امته غير المكاتبه  
ونحوها ونفي المهر او سكنت عنه بخلاف المكاتبه كتابة صحيحة

فلا بد

فلا بد من اذنها ايضا في نفي المهر والموصي بمنفعتها فان  
القياس ان المعتبر اذن الموصي له في ذلك بناء على ان مهرها  
له كما ان المعتبر اذن الموقوف عليه فيه بناء على ذلك واما  
المأزونة المدبونة فقياس عدم تعلق الدين بمهرها  
صحة تفويض سيدها بغير اذنها واذن الغرماء لكنه  
في الغادم اطلق استثنائها ولو سكنت السيد عن المهر في  
توكيله بتزويج امته فالمتجه وهو قضية كلام ابن الرفعة  
انه لا تفويض ولو كانت المولية المذكورة مريضة صح تفويضها  
ان برئت من مرضها فان ماتت منه قال بعضهم كان تبرعا  
على الوارث فان لم يخز الورثة فلها مهر المثل اي بالعقد  
بخلاف ما اذا اجازت الورثة فيجب مهر المثل بالموت  
كاسياني ولو كان الزوج غير وارث فقياس ما ذكرناه  
فيما لو نكحت المريضة بمحابة من انها سراس المال صحة  
التفويض فلا يجب يجرى العقد شي ولو زوجها الولي  
باذنها على ان لا مهر لها ولا له وطى الزوج او على ان لا مهر  
لها ولا نفقة او على ان لا مهر لها وتعطي الزوج الفاكات  
تفويضها على احد وجهين في الاولى وهو المتجه ولا اثر  
لقربى الامة وغير المكلفة والسفيرة نعم يستفيد  
به الولي من السفيرة الاذن في تزويجها ولا يسكن في المهر  
المكلفة الرشيدة عن المهر في الاذن كما رجحه في الشرح الصغير  
واقضاه كلام الرضنة واصلها لان النكاح يعقد غالبا



بمهر فيحمل الاذن على العادة ولا لاذنها في نفى المهر اذا عقد  
الولي بمهر المثل من نقد البلد ولو سمي السيد دون مهر المثل  
او غير نقد البلد وجب ما سماه والمثلاثة الاشياء اي الواحد  
منها ان يفرض الزوج **عليه** بموافقتها عليه وان جهل مهر المثل  
او فرض زيد منه بحق او دونه او مولا فان لم يوافق فانه العقد <sup>شبه</sup>  
اعتبارهم من افاقتهما ما اذا فرض لها مهر مثلهما حال من نقد البلد  
لكن قال الاذرع ان القياس الذي لا ينقدح غيره المصرة انتهى والنفقة  
قبل الموطا لا بعده مطالبة الزوج بفرض المهر اقباضه وجب بنفسها  
اليهها وقد ليست شكل الحبس هنا على عدم الحبس بالمسمى الموجل  
وان حال قبل التسليم فان الماسحة بالمهر بالكلية ان لم تزدد بميل  
الماسحة بتأجيله لم تنقص عنها اذ ليس معنى التقويض الماسحة  
بذكر المهر في العقد بل الماسحة به مطلقا ولذا قبل بعدم الحبس هنا  
نظرا كذا ذكر علي ان من صور التقويض ان ياذن في التزوج بمهر  
وان وطئ كما تقدم **او يفرضه الحاكم** عند امتناع الزوج من الفرض  
او تنازعهما في قدر ما يفرض بان يفرض مهر المثل حال الامتناع  
اطورت عادة مثلها بتأجيله من نقد البلد لا ازيد من مهر  
المثل ولا انقص منه ولا من جلا ولا من غير نقد البلد وان رضى  
بذلك نعم القدر اليسير الذي يحتمل عادة لا اعتبار به  
في زيادة او نقص كالمتفاوت بين الحاضر والموجل فيما لو اطران  
عادة مثلها بالتأجيل فلو كان مهر مثلها مائة من جلة تعدل  
لتعين حالة لم تفرض الا لتسعين حالة وعلم بما تقرر انه يشترط

علم الحاكم

علم الحاكم بقدر مهر مثلها بمكته الاحتراز عن الزيادة والتقصير ولو  
جرت عادة ناضية بفرض الثياب او غير حاجز للحاكم فرض ذلك ذكره  
الصيرفي واقره الزركشي وغيره لكن حمله الاذرع بعد ربه بخالفته  
لنفس الامام على ما اذا كان لا يتعاملون بنقد ولا يتقفلون ما يفرضه  
علي رضاها فان حكم منه وحكمه لا يتوقفون منه على رضا الخصمين  
فقال صاحب البيان اذا زوج موليته بارضا او عرض او غير  
نقد البلد فالذي يقتضيه القياس انه ان كان ابا او جدا او المنكحة  
صغيرة او محبوبة صح المهر اذا كانت قيمته قدر مهر مثلها مهرها  
كما يحوز ان يتنازع بها وان كانت بالغة عاقلة او كان الولي غير  
له يصح بغير اذنها اذ لا ولاية له على مالها وانما ولايته على عقد  
النكاح بنقد البلد وان كانت محبوبة ووليها الحاكم صح اذا كانت  
قيمته قدر مهر مثلها اي والمصلحة لها فيه انتهى وخرج بالزوج  
والحاكم غيرهما فلا يجوز فرضه اسفلا لان اذن له الزوج جاز  
قطعا صرح به القاضي مجلي واقتضاه كلام غيره فطاهران الولي  
كالمازوني له **او يدخل بها** بان يطاها ولو في الدبر **في مهر المثل**  
اكثر ما كان من الوطئ الى العقد كما صححه في اصل الروضة صح  
في المضاج كالمحرور والشرح الصغير ونقله في المبين في سرائره  
العتق عن اعتبار الاكثر في اعتبار يوم العقد نعم لو كبح في الكفر منقصة  
ثم اسلمها او اعتقاده ان لا مهر للمفوضة بحال ثم وطئ في شيء لها  
لان استحق وطئها لا مهر فاسب ما للزوج امته عبده ثم  
اعتقها او احدها او باعهما او وطئها الزوج وقضية ذلك انه



ليس لها حبس ولا مطالبة بفرض وكالدخول بها موت احدها  
كما صحه في الوضعة والمنهاج خلافا لما في المحرر وغيره منجب  
مهر المثل وهل المعتبر فيه حال العقد او حال الموت او اكثرهما  
فيه في الرضعة فاصلها ثلاثة اوجه بلا ترجيح وينبغي جريانها  
في فرض القاضي ايضا وليس لائق **الصداء** اي ما يصح كونه صداقا  
**ولا اكثره حد** معين بعد اعتبار كونه متمولا وان كان منفقة كما  
ذكره بقوله **ويجوز ان يتزوجها على منفعة معلومة** للمتعاقدين  
كسكني داره سنة ونعليهما القرآن او بعضها معينا منه  
او من الفقه او الشعر المباح بخلاف ما لا يتم لقلته ومثله  
الصبري بالنواة او الحصة وقشرة البصلة وقمع البار بجانة او  
عدم ما فيه كترك الشفعة وحد القذف فلا يصح كونه  
صداقا كالمنفعة المجرولة فلو عقد بشي من ذلك فسدت  
السمية ويسن الانقص من عشرة دراهم خالصه لان ابا حنيفة  
رضي الله عنه لا يحى زافل منفيها وان لا يزاد على خمائة خالصه  
صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لازواجه كما رواه مسلم عن  
عايسة **ويسقط بالطلاق** وان باسرت الزوجة بالتقويض  
اليها والتسمية في الايلة بعد فراغ مدته **قبل الدخول** اي الوطي  
ولو في الدبر ولو في الخايض **نصف المهر** اي الواجب بالعقد الصحيح  
من المسمى او مهر المثل عند فساد المسمى او بالفرض الصحيح من  
الزوج او الحاكم بخلاف العقد الفاسد ان لا يوجب مهر اقل  
يسقط نصفه مع انه لا يتصور معه طلاق والفرض الفاسد

كفرض

كفر المهر اذا لا اعتبار به فلا يورث تطهير المهر بالطلاق  
فعلم انه لا مهر للمفوضة اذا طلقت قبل الفرض والوط  
فان كان المهر ديناً عند المطلق بري من نصفه فان كانت  
ابرة منه لم يرجع عليها بشي لانها لم تأخذ منه مالا ولم  
تحصل على شي او منفعة لم تسوف سقط عنه نصفها  
وان استوفيت رجوع بنصف بدلها فلو كانت خياطة ثوب  
معلوم فطلق قبل الخياطة فعليه خياطة نصف ان  
انضبط والافتنصف مهر المثل او بعدها رجوع بنصف اجرة المثل  
او رد عبد لها من من وضع معلوم فان طلق قبل رده فعليه رده  
او بنصف الطريق باعتبار المدة لا المسافة وتسليمه هذا للحاكم  
ونحوه كولي وكيلا ان امكن والا فعليه رده اليها وله عليها  
نصف الاجرة ان لم يتبرع به او بعد رده رجوع عليها بنصف  
الاجرة او نعليها فان طلق قبله تعذر لانها صارت محرمة  
عليه ولا يورث الوفوع في القعدة والخلوة المحرمة او الجوزنا  
التعليم من ورا حجاب من غير خلوة او بعد رجوع عليها بنصف  
اجرة او عينا لم تقبض رجوع نصفها الي ملكه او قبضت فان  
كانت تالفه اصلا حسا او شرعا ولو باقتطاعها عن ملكها  
بيع فيه هبة مقبوضة من الزوج او تدبيرها او تعليق  
عقدها بنصفه وهي من سرقة او برهنها مع اقباضها او اجارها  
او تزويجها اذ لم يصبر الي انقضاء الرهن وانقضاء مدة  
الاجارة وزوال الزوجية الي الصبر لكنه من تسم العين ثم ردها



المستحق لتبرأهي من ضمانها فله نصف بدلها من مثلها او قيمة يوم  
تلفها ان كان بعد الفقرة واقل قيمها من المقتضى الى التلف  
ان كان قبلها والتعبير بنصف القيمة ذكره الجمهور قال  
الامام وفيه شأهلا وانما هو قيمة النصف وهي اقل من ذلك  
او موجودة في يدها ولو بعد زوال ملكها عنها استرد نصفها  
او كان التالف بعضها فقط لموت احد العبدین أو هبته أو  
قباضه من الزوج فله نصف الباقي ونصف بذل التالف وهل  
يجري نظير ذلك في المنفعة حتى لو قبضت الدار في الصورة  
السابقة ثم طلقت بعد مضي ستة اشهر من غير انتفاع منها  
بما فله نصف منفعة السنة الباقية ونصف اجرة السنة  
الغايصة فيه نظرا لا يبعد جريان ذلك وان استوفيت منفعة  
السنة الاولى لان المنفعة باستيفائها تصير تالفة فهي  
تالفة عند الاطلاق بعد قبضها فليتنا مل وان نقصت بعد  
الفراق فله ارش النقص ان حصل في يدها ولو بلا تقدر او  
قبل الفراق فان كان بعد قبضها فان قنع بها رجع الزوج في  
نصفها بلا ارش والاخذ بنصف بدلها سليما او قبل  
قبضها بان رصيت بها فله نصفها ناقصا بلا ارش نعم  
ان كان بجناية مضمونة للزوجة بان كانت من اجنبي في يدها  
او يد الزوج او من الزوج في يدها فله نصف الارش وان اراد  
الجاني منه وان زادت زيادة منفصلة كولد مني لها سوا  
حصلت في يدها او في يده نيسر ونصف الاصل فقط ان

حصل

190  
حصل باسترداده تفريق محرم عدل الى نصف القيمة او منفصلة  
كتعلم صنعة فأتاحت بها فله نصف قيمة الاصل فقط وان سمحت  
بها لزمه قبولها وابسرها طلب القيمة وان نقصت وزادت  
لكسبر العبد فان تراضيا على نصف العين فذلك والا فله نصف  
قيمة الاصل خالي عن الزيادة والنقص ولا تجبر على دفع نصف  
العين ولا هو على قبولها وظاهر ما تقر وان المراد بالسقوط ما يعم  
الرجوع فيناول المهر المعين في العقد او بعد والمراد الرجوع  
الى الزوج ان ادي من ماله والمغيرة ان ادي عنه الا الوالد  
وان علا اذا ادي من ولده الصغير او المجنون لا يقصد اقرضه  
ثم بلغ او افاق وطلق قبل الدخول فان الرجوع الى المولد دون  
الوالد لان الوالد يملك له من نفسه فدعه عنه فملك له  
وقضية ذلك ان السفينة كالصبي والمجنون فلو كان الوالد  
امهر دينيا في ذمته ثم حصل الطلاق قبل الدخول وقبض المهر  
كان نصفه للزوجة ونصفه للمولود حتى لو مات اخذ ذلك من تركته  
ولو لم يمت اعفاف والده فامهر عنه ثم طلق قبل الدخول فان استمر  
وجوب اعفافه كان المراجع اليه دون ولده ولو كان الزوج  
عبد فعتق او بيع ثم طلق قبل الدخول وقد ادي المهر من  
نسه ومال تجارة قبل العتق والبيع رجع النصف اليه او الى  
المسلم دون العتق والبيع ولو كان المهر وقبضه بان اذن  
له سيده ان يتزوج برقبته ففعل فانه يبيع ويجمع الزوجان  
في ملكه ما كان للزوجة رجع المقتضى او المشتري بقيمة نصف الزوج على



او المباح كذا ذكره الشيخان وغيرها وظاهره انه تفريع على القول  
 بالرجوع الجبر الزوج اذا ادى عند قبول مستثنى ايضا مما سبق  
 ولعل وجهه قوة الربط بين العبد وسيده ولذا تعلق بنحو كسبه وبلا  
 تجارت من النكاح من مهر وغيره وخالف بعضهم ففرع ذلك  
 على غير القول المذكور ذكا الطلاق قبل الدخول في سقوط نصف  
 المهر كلفرقة في الحياة لا تكون بسبب الزوجة كسر الزوج لها  
 ولعانه اذا قد فرجها بخلاف ما يكون بسببها كفسخ احدها بعيب  
 الاخر ونفخا بعقربا فسقط جميع المهر وخرج بفرقة للحياة  
 المفرقة بالموت فلا يسقط بها شيء نعلم ان كلا من الوط ولو حراما  
 والموت بقدر المهر نعم لو قتلت الامة نفسها او قتلها سيدها  
 او قتلت امرؤ زوجها فلا مهر لها وكذا لو اعتقها في مرض موته  
 من لا يمكن غيرها وتزوجها واجازت الورثة كما قاله في البيان  
 والمراد بتقريره بما ذكر عدم قطرق السقوط اليه او الى نصفه  
 بطلاق او فسخ فلا ينافي انه لو نكح المسمى قبل قبضه او فسخ  
 النكاح بسبب سابق على الوط سقط المسمى ووجب مهر المثل  
 وبني الجليلي على ان الموت لا يقرر المهر في النكاح الفاسد وكذا  
 لموت فسخ احدها حرجا فان فسخ حيي نافق في التدريب انه  
 ان كان هو الزوج حصلت الفرقة بذلك لكن لا يسقط به  
 شيء من المهر اذ لا يمكن عود شيء له لا تنقأ اهلية المتكدة عنه  
 ولا لورثته لانه حي فيستمر للزوجية وفارق المفسخ الردة حيث  
 نوقفت الفرقة بها على انقضاء العدة اذا كان بفعل الدخول

بان المرتد

بان المرتد من جنس من ينكح والعادة جارية بعوده الى الاسلام  
 بخلاف المفسوخ فيهما ويؤخذ منه انه لو مات لم يورث عنه  
 المصداق لانها ملكة من غير معارضة وان لو عاد او ميا فالفرقة  
 بجماعها وهما يعور ملكه فيه نظرو عدم العود غير بعيد ولو  
 احتاج للانفاق لم ينفق عليه من المصداق كما هو ظاهر وينافي  
 المرتد حيث ينفق عليه من ماله وان فلنا بنو ال ملكه بانه كان  
 مالكا قبل الردة فاستصحت العلاقة بالنسبة للثقة وبان  
 الملك هناك لم ينتقل الى معين بخلاف ما هنا فيهما وان  
 كان هو الزوجة حصلت الفرقة من جررتها ورجع الزوج جميع المهر  
 وهو ظاهر ان كان قبل الدخول كما هو السياق فان كان بعده فنتجه  
 انه مال ضائع اذ لا جاني ان يرجع للزوج لعدم مقتضيه ولا ان  
 ينتقل للورثة لوجود الحياة ولا ان يبقى لها لعدم اهليتها للملك فلو  
 مات بعد ذلك فنتجه انه لا يتغير هذا الحاكم لعدم المعير ولو  
 فسخ بعض احدها حرجا والبعض الاخر حيي فان فنتجه ان يقال ان كان  
 فيه خاصة الحيوان من الحركة والجناس فله حكمه والادله حكم الحجر  
**الوليمة** من الولم وهو الاجتماع وهي تقع على كل طعام يتخذ لسرور  
 حادث من عرس واملاك وغيرها لكن استعمالها مطلقة في  
 العرس اسهر وفي غيره تقيد فيقال وليمة ختان مثلا **على العرس** اي  
 لاجله **سنة** على التاكيد لئلا يتقاعنه صلي الله عليه وسلم فلو ففلا  
 وامره بها محسوسا على الذب قياسا على الاضحية وسائر الولائم قال في  
 التنبية وبأي شيء او لم من الطعام جاز فها في الروضة عن ابن الصباغ

مهر



وغيره من ان اقلها للمكث شاة ولغيره ما قدر عليه محمول على اقل  
الكلام ويدخل وقتها بالعقد والافضل فعلها ليل كما نقله ابن الصالح  
وبعد الدخول كما صح عنه صلى الله عليه وسلم في زيب وصفية ونحو  
الدميري انها اذا الى سبعة ايام في البكر وثلاثة في الثيب وقضايتها  
زاد ويحتمل استداد اعتماد ادائها مطلقا كالعقيقة فلو قدمها على  
العقد لم تكن وليمة عرس فلا تجب الاجابة وينبغي ان يكون التثني  
كالنكاح في استجاب الوليمة وجوب الاجابة يستدل له بتردد  
الصحابة لما اراد لم عليه الصلاة والسلام على صفية في انها زوجة  
اوسرية وقد تنوع الدلالة لا مكان التردد مع علمه من عشرة وعية  
الوليمة للزوجة وتردد هم في مشروعيتها للسرية فتأمل وان  
يستحب تعددها بتعدد الزوجات ولو في عقد واحد كما في  
العقيقة عن اولاد ريس الان بخلو عقد النكاح عن شيء حل  
من سكر ولو على ما جرت به العادة صرح به المتولي وذكره غير  
وليمة العرس وقول المصنف على العرس ليس للاحتراز عن غيره  
اذ الوليمة مستحبة لغير العرس ايضا لان الكلام فيه ولا اختصا  
وليمة العرس بوجوب الاجابة اليها **المرها** بان يحضر المدعو واجبة  
وجوب عين علي الاصح بشرط منها اسلام كل من المدعي والمدعى  
فلو دعا كافر مسلما لم تجب وكذا عكسه كما ذكره الماوردي والروائي  
فيحتمل ان المراد فقي وجوب المطالبة في الدنيا مع المعاقبة في  
الآخرة كما في نظائره ويحتمل نفى الوجوب مطلقا لان مقاصد  
الوليمة تنافي العدواة بينهما وقد يجاب بانه مقصود بتمكث منه

ازالة

ازالة العدواة بالاسلام كما وجب عليه الصلاة لتمكث منه بان  
يسلم فعمد بين اجابة المدعي كما هو قضية كلام الشيخين واختار  
في الفتاوى كراهتها الاجوار او رجاء اسلام او نحو ذلك قال الشيخان  
هنا ونكره مخالطته وفي الجزية تجرم مواد ولا منافاة بينهما كما  
هو ظاهر لان ما هنا عند انتفا الميل القلبي وما هناك عند وجوده  
ومنها ان يدعوه في اليوم الاول فلو اولم ثلاثة ايام لم تجب في  
الثاني لكن يستحب وتكرر في الثالث قال السبكي ظاهر عبارة  
التبيه انه من كان المدعى في اليوم الثالث هو المدعى في اليوم  
الاول لا وظاهر عبارة البيان انه انما يكره اذا كان هو المدعى  
لان قال ولا تصح في كلام اصحابنا بذلك وانما راية للمالكية فيه خلافا  
اشتهر ومحل ذلك اذا امكنه استيعاب الناس في اليوم الاول فان  
لم يمكنه استيعابهم فيه كثرهم ارضيق منزله او غير مما كان لوليمة  
واحدة دعى الناس اليها انما كما قاله الاذري وما اذا كانت  
الزوجة واحدة فلونك اليوم واحدة فاولم لها ثم غدا ثانية فاولم  
لها ثم بعد غد ثالثة فاولم لها فالظاهر وجوب الاجابة في الثلاثة  
لان كل وليمة لا تعلق لها بالتي قبلها كالزيتا والافضل قال  
الزركشي ولو اولم في يوم مرتين كانت الثانية كاليوم الثاني  
اشتهر ومحل اخذ ما قبله اذا امكنه استيعاب الناس في المرة  
الاولى ومنها ان تكون الدعوة عامة لغير عرسه او غير انه سلا  
لم تجب الاجابة حتى على الفقراء كما هو ظاهر فليس المراد عموم الدعوة  
لجميع الناس لتعذره بل الشرط ان لا ينظر منه على قصد

بدر



التخصيص للاغنيا او غيرهم حتى لو كثرت عشرتهم وخرجت  
عن الضبط او كان فقير لا يمكن استيعابها لم يشترط التقييم بل  
عدم قصد ظهور التخصيص كما بحثه الاذري ومنها ان يعلم  
المدعى بنفسه او نائبه فلو فتح بابه وقال لي حضر من شأ أو  
من شأن فلان لم يجب الاجابة بل قال الشافعي ما احب ان يجب  
ومنها ان تكون دعوته للمقرب او التودد او لا بقصد شيء فان  
دعاه لحوف منه او لم يدعه او لطمع في جاحه او نحو ذلك لم يجب  
اجابته ومنها ان لا يكون مال في المدعى اليه شبهة وينبغي  
ان يكون المراد ان لا يعلم ان في ماله حراما ما بحيث يجعل وجهه  
في المدعى اليه فان علم ان فيه ذلك لم يجب الاجابة بل تركه ان  
علم ان اكثر حرام اخذ من كراهة معاملته حينئذ وظاهر ان من  
الشبهة ما لو حن في ماله حرام ولو علم ان طعام الوليمة حرام  
حرمت الاجابة ان اراد الاكل ولا ينبغي التحريم ايضا لان في الحضور  
افراز اعلى معصية ونظير ان يراد بالعلم في هذه المواضع ما يشمل  
الظن وان لو ظن خلوص طعام الوليمة من الشبهة وجب الحضور  
وان كان ما عداه من امواله حراما ومنها ان يدعى في وقت استحباب  
الوليمة كما بحثه في التوسيع فان دعاه في غير ذلك الوقت لم يجب  
اجابته ومنها ان يكون الداعي مطلق النصف فلو كان محجوا عليه  
لم يجب اجابته وان اذن الولي لانه مأمور بحفظ ماله دون  
اتلافه ويؤخذ من ذلك انه يحرم عليه اتخاذه وليمة العرس المحجوب  
عليه من ماله نعم ان اتخذهما من ماله نفسه وكان ابا او جدا وجب

الحضور

الحضور كما بحثه الاذري ومنها ان لا يكون المدعى قاضيا والحق  
به الاذري والزركشي بحث اكل ذي ولاية عامة ومنها ان لا يكون  
الداعي ظالما او فاسقا او شريرا او متكلفا طالبا للمباهات والفخر  
قاله في الاحياء وبوده ما ذكره في السلام عليه واسأ الاذري  
الى ان كل من جاز هجرته لا يجب اجابته وهو وجبه ومنها ان لا  
يكون معذورا فان كان معذورا لم يجب اجابته كما ذكره بقوله  
**الامن عذر** وهو في الحقيقة استثناء من المفهوم اي واذا وجبت  
الاجابة امتنع المتخلف الا ان يكون لعذر من اهل جماعة كما قاله  
في البيان كاكل ذي ربح كرهه وسدرة حريه وسمع غيره المقر في  
حوايجه قاله الماوردي والرويان او من غيرها كان عبد  
له ياذن له سيده او مكاتب يضر حضوره بكسبه ولم ياذن له  
سيده فان اذن له وضر حضوره بكسبه ففي لزومها وجهان  
اوجهها اللزوم على ما بحثه بعضهم وقد يوجه المنع بتضرره  
بقوات ما يحتاج اليه في دينه وقياس هذا المنع ايضا  
في حق الحر اذا فوه حضوره كسبه المحتاج اليه في دينه الا ان  
يفرق بينا كد امر المعتق وما يوردي اليه او تعين عليه حق كصلاة  
جنابة رداء شهادة واجابة دعوة سابقة فان دعياه بها  
اجاب الاقرب رحا ثم دارا ثم اقرع او كان امر دجيدا بخاف عليه  
من ربيته او خصمة وان اذن له الولي كما بحثه الاذري ان  
نائب علي اجابته خلوة محرمة كرجل دعتة اجنبية وليس هناك  
ما يمنع الخلوة المحرمة من محرمة او محرمه او محسوخ او امرأة اخرى



بخلاف امرأة دعته امرأة فجب اجابتها باذن زوجها او سيدها  
 او كان هناك من يتاذى بحضوره او لا يلقى به مجالسته كالاراذل  
 وقول المأوردوي ولا يعذر بعد اذ عينه وبين الداعي او غيره  
 ممن حضر والرواية لا يعذر بالزحام الظاهر كما قال العراقي  
 انه غير معتمد واي تاذ اشهد من مجالسة العدو والكلام في زحام  
 لا يحتمل عادة كما هو ظاهر لما فيه من زيادة المشقة او كان  
 هناك منك ولو في اعتقاد المدعي فقط كقرض حرير للرجل  
 نبيذ نعم بحق الحضرة ان اعتقد الفاعل الجواز كالحق في المثل  
 لكن لكنه اذا حضر لا ينكر كما هو معلوم من قاعدة ان شرط الامتار  
 كون المنكر مجمعا عليه او يعتقد الفاعل حرمة وقضية ذلك  
 سقوط الوجوب دون الجواز فيما لو كان هناك ما لكي يتطهر  
 بالمستعمل او حتى يترك الطهانية في الصلاة ولو كان  
 الفاعل يري التحريم دون المدعي فالوجه سقوط الوجوب  
 وحرمة الحضور اذ حضور المنكر ولو في اعتقاد الفاعل فقط غير  
 انكاره حرام لان فيه اقرار اعلى المعصية وهو حرام فليتامر  
 وفي الانذار ان من المنكر السقط للاجابة كون النساء على السقوط  
 والمراقق وقضية كون ذلك منك التحريم الحضور وحرمة حضور  
 المنكر لغيره ان الله لكن لا يبعد ان محله اذا ظن تعذر فظهره الى  
 الرجال الاجانب والاجاز لكن هل يسقط الزوج حينئذ لان  
 حضوره من مظنة المعصية فيه نظر **فصل** في حكم  
 القسم بين الزوجات ونسوزهن **والتسوية في القسم** بفتح القاف

وسكون المسكن **بين الزوجات** يعني الزوجتين فالكسول وامساة  
 وكتايبات ومراهقات وذوات رفق وحيض واحرام وايلاقطها  
 وجدام وبرص ومرضى وجنون امن شره **واجبة** على كل زوج عاقل  
 ولو راهقا واسمها فان وقع جور من المراهق فالانتم علي وليه  
 او من السفينة فعليه ان اراد البيت ولو عند بعضهن والا  
 فهو لا يلزمه ابتداء كما اشار اليه باقتصاره على وجوب التسوية  
 فيه فله الاعراض عنهن ابتداء وبعد التسوية فيه بينهن مدة  
 لان البيت حقه فله تركه وان كان المنكح خلفه وكان زوج  
 ولي مجنون امن ضرره عند وجود المصلحة كان ينفعه الجماع  
 بقول اهل الحنيفة او مطالبة بعض الزوجات بقضا حقها من قسم  
 وقع منه فيلزمه ان يطوف به على زوجاته او يدعوهن الى  
 منزله او يطوف به على بعضهن ويدعوهن بعضهن الى منزله  
 بحسب ما يري كذا قاله الشيخان وحمله شيخ مشايخنا في الامرة  
 على ما اذا كان له عذر كما في العاقل ولو ضره الجماع او لم يوس  
 ضره لزمه منه بخلاف ولي صغير لا يتاى منه الوط ولا  
 بزواج للمعاشرة عادة فلا يجب عليه ان يطوف عليهن كما  
 اخذه البلقيني من كلامهم والمراد بالقسم البيت عندهن فالعدة  
 في زمانه هو الليل والنهار قبله او بعده وهو اولى تابع الا في  
 حق من يعمل ليلا كما رس فبالعكس وفي حق المسافر فوقت  
 القدر ليلا كان او نهارا قليلا كان او كثيرا لانه وقت خلقه  
 ومن هنا جئت الازرع والزر كشي في من لا تحصل خلوة الاحال



السير في محفة او نحوها ان يكن المعبر في حقه حال السير فيلزم  
 النسبة فيه وان نظرنه بعضهم وظاهر الاكتفاء بتوزيع مرات  
 النزول وان تفاوتت حتى لو كان النزول في نوبة واحدة نصف  
 يوم وفي نوبة اخرى ربعه كفي وقد يوجب بان اوقات النزول  
 لا تنضب ونشق مراعات التفاوت فسمح فيه ومحل هذا  
 كما هو ظاهر في نزول لايتاني فيه القسم الرابع على المقيم اما نزول  
 يتاني فيه ذلك ليس بين بليلتها ومعه زوجتان مثلا وجب  
 القسم بينهما كالمقيم وامتنع تخصيص احدهما بجميع هذا  
 النزول وفي حق الجنون الذي تقطع جنونه والضبط كمن ويوم  
 فوقت الافاقة لئلا كان او نهارا دون ايام الجنون حتى لو اقام  
 في الجنون عند واحدة فلا قضا كذا حكاه الشيخان عن النبوي  
 وغيره ثم حكى عن ابي الفرج حكاه وجه انه يقضي للباقيات  
 وعن المتولي واستحسنه انه يراعي القسم في ايام الافاقة واليه  
 الولي في ايام الجنون ولكن كذا واحدة نوبة من هذه ونوبة من  
 هذه وصوب الزركشي ما حكاه ابو الفرج الفرج ونقله الاذوي  
 عن الشافعي قال شيخ مشايخنا ويصح حمله على ما قاله المتولي  
 فلم ينضب جنونه واباته الولي في الجنون مع واحدة وافاق  
 في نوبة الاخرى فقصي ما فاقه في الجنون لنقصه والمراد با  
 لتسوية التسوية فيما هو المعتمد فيه فيه بان يملك عند  
 كل واحدة جميع ما هو العدة في نوبتها فيمتنع تخصيص بعضها  
 بالخروج فيه ولو للجماعات واعمال البر فيجب التسوية

بينهن

بينهن في الخروج لذلك او عدمه نعم تمتع الخروج فيه في مدة  
 الزفاف الاثنية مطلقا كما مشي عليه الشيخان وان نزعافيه  
 بخلاف التابع لا يجب التسوية فيه حتى لو ملك جميعه عند  
 بعضهن في نوبته وترك الملك فيه مطلقا في نوبة البعض  
 الاخر ولو لغير حاجة فيهما جاز كما اقتضى ذلك اطلاقهم  
 نعم ليس له الدخول على غير ذات النوبة لغير ضرورة او حاجة  
 على ما ياتي بيانه واقل نوب القسم ليلة لكل واحدة ومعلوم  
 ان اول الليلة هو الغروب واخرها طلوع الفجر وقضية وجوب  
 الدخول لذات النوبة بالغروب لكن قال الزركشي كالا ذرعي  
 الوجه الرجوع فيه الى العرف وفي البحر كما الماسر حتى يقول بدخل  
 اذا غربت ويخرج اذا طلعت فقبل له هلا اعتبرت طلوع  
 الفجر فقال لان مراعاة تسوق وعلى الاول فينبغي ان يكن ما بعد  
 الغروب مما لا يجب الدخول فيه حكم النهار في عدم وجوب  
 التسوية فيه وامتناع الدخول لغير ذات النوبة على ما سيأتي  
 ويجوز ليلتان وثلاث ولا يحجز ما زاد ولا بعض ليلة وبعض  
 اخري نعم لو كان فيهن من فيها رق واستحقت القسم  
 بان استحقت النفقة للمرة مثلا هاتم ان رصين بالابتداء  
 كان الواحدة فذاك والاوجبت القرعة فيها فيبدأ من خرجت  
 وصبت قرعتها فاذا تمت نوبتها اقرع بين الباقيات ثم بين  
 الباقيات فاذا تمت النوب راعي الترتيب ولا يحتاج الى  
 اعادة القرعة ولو بد ابواحدة بلا قرعة فقد ظلم ويقرع فاذا



تمت النوب اقرع للابتداء ولا تجب النسوة لمجنونة لا يوفى ضررها  
وان رجيت نفقتها كما يحسنه الزركشي ولا لمن تخلفت عن السفر  
معه لمريضها وقد سافر بالباقيات وان استحققت النفقة  
كما قاله الماوردي ولا لصغيرة كما يحسنه البلقيني وينبغي تقييده  
بمن لا نفقة لها ولا المحبوسة بغير حق او في دين استدانته  
بغير اذن الزوج سن اثبت باقرارها ام باليسنة كما لا نفقة  
لها ولا للمعتدة عن وطئ شبهة كما في اصل الروضة عن المتولي  
غير مخالفة وعمله في الفتحة محرمة للخلوة قال في المطلب وهو تفرغ  
عن المشهور من تحريم الاستمتاع بها والناشئة كما سياتي وخرج  
بالزوجات الزوجة الواحدة فلا يجب المبيت عندها لكن يستحب  
واذا في زوجاتها ان لا يغلبها كل اربع ليال عن ليلة اعتبارا بمن له  
اربع زوجات والاما وان كن مستولات وان كان معهن زوجان  
فلا تجب النسوة ينهن لكن تستحب ليلا يحقد بعض الاما على  
بعض وتحسينا **لهن ولا يدخل** اي لا يجوز ان يدخل الزوج على غير  
**المقسم** اي غير ذات النوبة من القسم فيما هو العدة في حقها  
**لغير** ضرورة كمرضاها الخوف ولو ظنا قال الحجة الاسلام او احتمالا  
وكربن ونصب وشدة طلق فيجوز دخوله لستين الحال بعذره ولا  
فيما هو تابع لغير **حاجة** كوضع مشاع وتسلم نفقة فان دخل لذلك  
انه مطلقا ولم يمه القضاء ان طال مكثه والافلا بخلاف ما اذا  
دخل في الاول الضرورة او في الثاني الحاجة فلا اثم مطلقا ولا قضا  
الا ان طال مكثه كما في المذهب وغيره ولا ينافيه ما اقتضاه

كلام

كلام الشيخين في الثاني من انه لا قضا مطلقا لغيره على طالة  
نوب الحاجة وكلامهما على طالة بقدرها كما ذكره شيخ مشايخنا  
واشار اليه المحقق الحلبي في شرح المنهاج ولا يخفى ان المتبادر من  
القضا حيث وجب قضا الجميع حتى في الثاني لا ما زاد على قدر  
الحاجة فقط ولا يلزمه قضا الوطوان طال زمنه بخلاف زمنه  
ان طال وله في الثاني الاستمتاع بغير الوط حيث وجب القضا  
له يسقط بطلاق المطلقة او المظلوم بها فعليه بعد تجديده النكاح  
او الرجعة القضا فلا يجب قبل اعادة المظلوم بها كما قاله المتولي  
وهو اوجه من بحث الغزالي الوجوب نعم الاوجه وجوب الاعادة  
عند القدرة عليها التي قف التوبة الواجبة عليها فلا ينافيه طلاق  
الاصحاب سن الرجعة في الطلاق المبدعي الذي من صور هذا  
لانه مخصوص بغيره اخذ من اطلاقهم على وجوب كل ما يتوقف  
عليه التوبة من القدورات ولهذا اخرج بعض المتأخرين مسلما  
من ذلك الاطلاق ويأثم بطلاق من له تسوق حقها اذا حضر وقته  
لا خلا فالابن العماد في الطلاق الرجعي لما صرح به البخان من ان هذا  
من الطلاق المبدعي وله يفرقوا فيه بين الرجعي وغيره نعم قيد ابن  
الزنتة التحريم بما اذا لم يكن بسواها والافلا قال كما قبل به  
في الطلاق في نوبة غير الظالمية **واذا اراد الزوج السفر** لغير نقله  
ولو قصيرا او اراد ان يستحب بعضهن معه ويخلو الباقيات  
جاز له ذلك ان كان السفر مباحا و**اقرع بينهن وخرج** بالتي تخرج لها  
لكن يلزمه القضا لمدة الإقامة التي ينقطع بها سفر القصر ان



ساكن المصوبة فيها بخلاف ما اذا لم يسكنها وبخلاف مدة السفر  
ذهابا وايابا فلا قضا في ذلك نعم لو نوى اقامة محل في اثناء طريقه  
فصل يقضي مدة الذهاب فيه احتمالا ان ذكرها الشيخان ولو  
استصحب منهن اثنين احداهما بقربة واخري بدورها قضي  
للمتخلفات من نوبة غير صاحبة القرعة الامتداد الزفاف اذا كانت  
جديدة لانها تختص به ولو كتبت اليهن عند نية الإقامة ليحضرن  
اليه فصل يقضي المدة من وقت كتابته وجرهان بلا ترجيح في الروضة  
واصلها صح منهما البلقيني الاول بل هو به وكان الثاني يجعل  
الكتابة اليهن دافعة لمزيد مسكنه المصحى به لما فيها من الاقبال  
عليهن ومراعاتهن فكانت المسكنة حينئذ عصا وخرج بغير النقلة  
سفر النقلة فلا يجوز له ان يستصحب بعضهن ولو بقربة كما لا يجز  
له ان يخلفهن لامزارهن بل يلزمه ان ينقلهن او يطلقهن  
او ينقل بعضهن ويطلق الباقي فان استصحب بعضهن ولو  
بقربة قضى للمتخلفات حتى مدة السفر ولو سافر بقصد النقلة  
ثم غير قصده الي غيرها فصل يسقط عنه القضاء والاثم بذلك وجهه  
ذكرها الشيخان بلا ترجيح وعلى الزركشي ان يضام يقضي الجرم  
بعد السقوط والمباح والافترع استصحب بعضهن في غير المباح  
ولو بقربة او في المباح بلا قرعة فلا يجزى ويلزمه القضاء وهل يلزمه قضا  
جميع مدة السفر وان لم يخالف المصحى به فيه او خلفها في بلد فيه ثم ردت  
الشيخان عن فتاوي البغوي راجع منه البلقيني الاول ولا يجزى نقل  
بعضهن بنفسه وبعضهن بوكيله الا بالقرعة وعليه القضاء مع الوكيل

وان افرغ ويجب عليهن السفر بطلبه لنقلة او غيرها وان عمي  
يسفر اذ الله يدعهن للمصيبة بل لا يستيفلحقه بشرط امن الطريق  
وموضع الإقامة وكذا كونه ليس دار كفر كما قاله بعضهم وكونه صالحا  
لسكني مثلها كالنزل بالبلد كما قاله الاذري قال ويلزمهن ركوب  
البحر عند غلبة السلامة ايضا قطعها ولو امتنعن من السفر لم يرض  
يمنع منه له يامتن فلا يسقط نفقتهن لكن لا قسم لهن لان  
الامتناع من حصنين وان عذرهن فيه قال الماوردي **واذا تزوج احد**  
**جدي ولوامة او كناية** وفي عصيته اخري فاكش يبيت عندها  
فايرشد اليه البعير بالتحقيق في قوله **خمسها** وجوب **بالسبع** ليال  
مع ايامهن متواليه يبيتها عندها وانما عبر بالليالي اشارة الي  
اصلتها في زمان القسم كما تقدم **ان كانت بكر** بحيث يكتفي بسكنيها  
في الاذن في النكاح وان زالت بكارتها بغير وط **ثلاث** من الليالي  
مع ايامها متواليه يبيتها عندها **ان كانت ثيبا** بحيث لا يكتفي  
بسكنيها في الاذن بل اقضا للباقيات فيهما كما فهم من التعبير  
بالتحقيق فلو فرق ما ذكر من السبع او الثلاث لم يحسب وجوب  
استيفاده وقضا المفرق بعد ذلك للباقيات ولو حض الثيب **بسبع**  
فان كان بطلبها وجب قضا السبع للباقيات او كان بغير طلبها  
او حضها بدون السبع كحصى او مست او البكر بعشر وان طلبها  
فيهما قضى الزايد على الثلاث فقط في غير الاجرة وعلى السبع فيها  
لانها لا تطمع في حق مشروع لغيرها بخلاف الثيب اذا طلبت  
السبع وهل طلب الثيب العشر بمنزلة طلبها السبع لانها



في ضمنها فقد طمعت في حق الغير في ضمنه ما طلبته او لالاف  
 خصوص ما طلبته ليس حقا لغيرها وهاله اجابتهما الى  
 ما دون السبع لانه بعض ماله اجابتهما اليه او لا تقر الباقي  
 من حيث انه لا يفتي الجميع فيه نظر ولا يبعد القول بالاول  
 فيها وبين تخيير الشيب بين ثلاث بلا قضا وسبع بقضا  
 ودخل في الجديدة المستقرشة اذا اعتقها سيدها وتزوجها  
 والمبانة منه اذا جد نكاحها بخلاف الرجعية اذا راجعها بالقباض  
 على النكاح وبخلاف الجديدة اذا لم يكن في عصبة غيرهما كما هو  
 ظاهر كلام الاصحاب كما قاله النووي في شرح مسلم ونقله الشافعي  
 عن فتاوي البغوي واقره وان كان الاقوي المختار في شرح مسلم  
 لانه لا فرق بين ما في اصل الروضة انه لو نكح جديتين ولم  
 يكن في نكاحه غيرهما وجب له ما حق الزفاف وقتا معا وعلي  
 الترتيب قال في المهمات وهذه هي تلك بعينها الا ان  
 تلك في امرأة وهذه في امرأتين ولا اثر لذلك انتهى وعلي الاول  
 تحتمل هذه على ما اذا اراد القسم للمجديتين وظاهر عليه  
 ايضا انه لا يكتفي بجر وجود غيرهما في نكاحه بل لا بد ايضا من  
 المبيت عندها او قصد ذلك كما هو ظاهر **واذا خاف الزوج**  
**نشور المرأة** وسياق بيانه اي جود وجوده ولو ما لا كما هو  
 ظاهر لظهور اماراته قولا او فعلا كان تجيبه بكلام حسن  
 بعد ان كان بلين او بعد اعراضا وعيسا بعد لطف وطلاقة  
 وجه **وعظما** بد بلا بهر ولا ضرب فلعلها تبدي عذرا او تنق

عما جري منها

عما جري منها من غير عذر فيقول مثلا اتقاه في الحق  
 الواجب لي عليك واحذر العقوبة ويتبين لها ان النشور  
 يسقط النفقة والقسم ويندان بذكر لها ما رواه الشافعي  
 اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملايكة  
 حتى تبيع وما رواه الترمذي ايما امرأة باتت وزوجها  
 راض عنها دخلت الجنة **فان ابت** كل شيء يتعلق بالزوج  
 الا **النشور** مطلقا او مقيد من غير اقامة واصرار عليه وعظما  
**وهما** ان شافعي المصنف لا في الكلام فيكرة الصخر فيه بل  
 يحرم فيما زاد على ثلاثة ايام وفيه جميع منهم الا ذرعيما  
 اذا قصد به ردها لخط نفسه فان قصد به ردها عن  
 المعصية واصلاح دينها لم يحرم قال هذا ما رادهم اذ النشور  
 حينئذ عذر شرعي علي ان الملقيني وتبعه غيره نازع في  
 اصل محرم هجرها في الكلام بان الحديث ابا هو في الهجر بلا  
 تعد والنشور تعد يسقط على الضرب فعلى المسكوت اولى  
 ويحرم الهجر فيما زاد على الثلاثة لغير الزوجة ايضا الا  
 المبتدع وفاسق ولو عين متجاهر ومن يرضى بهجره صلاح  
 دينه او دين المهاجر ونحوهم وافهم اقتضاه على الهجر انه  
 لا يضر بها وهو ما روي عن الرافعي في المحرر لكن الاظهر عند  
 النووي في المنهاج وغيره من زيادته جواز الضرب  
 ان افاد في ظنه **فان اقامت عليه** اي اصرت على النشور **فان**  
 ايضا ان افاد ولا ياتي بضرب مبرح ولا مدموعا على الوجه والملا

Copy



قال في البحر واليضربها بمندبل ملفوف او بيده لا بسوط وعصي  
انتهى والقياس جواز الضرب بها كسائر المتعاضدات والاولي  
له العفو بخلاف ولي الصغير حيث كان الاولي له عدم العفو  
لان المصلحة هناك تعود الى المضروب وبضمن ما تولد من  
ضربها ولو ضربها وادعي انه بسبب نشوز وادعت عدمه ففيه  
في المطلوب احتمالان قال والذي يقوي في ظني ان القول  
قوله لان الشرع جعله وليا في ذلك وظاهر ان قبول قوله  
بالنسبة لجواز ضربها دون غيره كسقوط نفقتها وله تاديبها  
علي شتمها له وان لم يكن نشوزا كما سيأتي ولا يرفعها الحاكم لان  
فيه عارا وتوجيها للقلب بخلاف ما لو شتمت اجنبيا نعم  
يتعين الدفع الى الحاكم اذا كان بينهما عداوة كما يجنب الزركني  
**ويستطاب النشوز** وهو خروج الزوجة عن طاعة الزوج كان خرجت  
من سكنة بغير اذنه لا لكتساب النفقة عند اعسار الزوج  
ولا للحاكم لطلب حقها ولا للمفتي لاستفاديه اذ لم يكن الزوج  
فقيها ولم يستفت لها ولا لخلو البلد وارحال اهلها اذا  
كان الزوج غائبا وخرجت مع الناس ولا لغير ذلك او اراد الخروج  
اليها فلم تفتح له الباب او لم تكن من نفسها لاعلى وجه الدلال  
او ادعت الطلاق او سافرت وحدها بلا اذنه ولو لغرضه  
او امتنعت من اتيان بيته ولو لاستقلالها بحاجتها وقد يعي جميع  
زوجاته اليه لا بعضهن ولا الى منزل احدهن ولا بسبب مرضها  
او كونها مفعلة او مقطوعة الرجل فالماوردي اذ ان قدر

وخفي

وخفي له تعتد البروز قال الاذري وهو حسن وان استقر به  
الروايان وكالمريض خوف الطريق وهما المطر والوحل المشديد  
ويحتمل كالمريض قال بعضهم فيه نظر قال نعم لو بعث لها من كلبها  
ووقاته من المطر فلا عذر لها ويختلف ذلك باختلاف طبقات  
الناس وعاداتهم انتهى ولو شتمته او اذته بلسانها او غير  
له يكن نشوزا وان استحققت التاديب **فيسرها ونفقها** وكسرها  
ولو بجنونة وان لم تأثم المجنونة واذا عادت الى الطاعة لا يجب  
القضاء والنشوز في سقوط ما ذكر سفرها وحدها باذنه  
لغيرها بخلافه لغرضه فيقضي لها من ثوب الباقيات بخلاف  
سفرها معه فتسحق القسم والنفقة ولو ظهر زناها فقال  
الاذري نقلا عن الروايان خلاله منع قسمها وحقوقها بالنفقة  
منه نص عليه في الام وهو اصح القولين انتهى **فصل** في  
الخلع بضم الخاء وهو فرقة لبعض من مقصود راجع للزوج او سيدة  
كما يعلم مما سيأتي **والخلع جائز** اي نافذ ولو في حال الوفاق وعلي  
غير الصداق ولو اكثر منه لكن تكرار الزيادة عليه كما قاله في  
نعم هو مكروه الا عند المشقاق او خوف تقصير من احدهما  
في حق الآخر وكراهة الزوجة للزوج لغير سوء خلقه او دينه او  
كراهته اياها لزنائها او مخي من المحرمات كما افاده قولهم  
ان كرهتها لزنائها اي ومخي فاساعثرتها بمنع حقها حتي  
اختلفت له بكراهة الخلع وانما بما فعله او لقصد التخلص من  
وقوع الثلاث او الشتين بالفعل فيما لو حلن بالطلاق



ثلاثا او اثنين من موطوءة علي فعل ما لا بد من فعله اي علي تركة  
فخالع ثم فعل الخلق عليه وفي التخلص به فيما لو كان الخلق  
عليه مقيد المدة كان حلف لا بد ان يفعل كذا في هذا الشهر  
ثم خالغ قبل فراغه اصطرا ب قوي بين المتأخرين والذي صوبه  
ابن الرفعة ثانيا و قال شيخ مشايخنا انه لا وجه عدم التخلص بل  
ينظر فان لم يفعل حتى مضى الشهر تبين حنثه فبيل الخلع و بطلان  
الخلع و بين يده الحث فيما لو حلف لما كل من ذ الرغيف غدا فتلف في  
الغد بعد تمكنه من اكله او تلفه قبل الغد وفيما لو حلف ان يشرب  
من ماء هذا الكوز فانضب بعد التمكن من شربه وفيما لو حلف  
انها تقبل اليوم الظهر فحاضت في وقتها بعد تمكنها من فعله  
وله تفعل ولا يخالفه ما قاله الشيخان فيما لو قال ان لم يخرجني  
الليلة من هذه الدار فانت طالق و خالغ مع اجنبي من الليل و جد  
النكاح وله تخرج انه لا حث لان الليل كله محل اليمين فلم يمتض  
وهي زوجته وفيما لو كان معه تفاحتان فقال لزوجته ان لم  
تاكلي هذه التفاحة اليوم فانت طالق ولا تمت ان لم تاكلي هذه  
التفاحة اليوم فانت حرة فاشتبهتا انه يتخلص بان يخلعها  
ذلك اليوم ثم يعيدها و يبيع الامة ثم يشترى بها اي ولو بعد  
التمكن من الاكل فيهما وذلك لما فرق به السبكي بين ان لم افعل  
ولا فعلت بان الاول تعليق علي العدم ولا يتحقق الا بالآخر فلا  
صادفها الاخر تاسا لم يقطع كما في فرعي الشيخين اذ ليس لليمين  
هنا الاجرة حث فاذا فعل لا نقول بربر لم يحث لعدم شرطه

الاخرى

واما

واما لا فعلن كما في مسئلتنا فالفعل مقصور وهو اثبات خبري وله  
جمعة بروهي فعله وجهه حث بالسلب الكلي الذي هو تقيضه  
والحنث بمناقضة اليمين وتقويت البر فاذا التزمه وفوته بخلع  
من جهته حث لتقوية البر باختياره وعليه فالضيق اربع اثنتان  
يفيد فيهما الخلع وهما اللحن علي النفي كلا افعل كذا والحنث علي  
الاثبات معلقا بما لا اشعار له بالزمان كان له افعل كذا واثنتان  
لا يفيد فيهما وهما اللحن علي الاثبات معلقا بما يشعر الزمان  
كاذالم افعل كذا والحنث بلا فعلن ونحوها قال السبكي وقياس  
هذا انه اذا كان التعليق في اكل الرغيف بالصيغة المذكورة بان  
قال ان لم اكل هذا الرغيف غدا فانت طالق فالتلف او تلف بعد  
التمكن من اكله من الغد قبل فراغ المضار لا يحث وما اظن الا صاحب  
يسمى بذلك انتهى قال في الخادم وهو كما قال يعني من انهم لا يسمي  
بذلك قال وقد صرح جماعة من الاصحاب بالحنث في نظير ذلك  
منهم صاحب البيان فقال الورق اكل لعبد ان لم ابعك اليوم  
فامراني طالق فاعتقده طلقت امراته وفي البيان وغيره ايضا اذا  
قال ان لم اتزوج عليك فانت طالق وقيد ذلك بمدة فمات  
احدهما وقع الطلاق اذا نفي من حياة الميت ما لا يسمع عقد النكاح  
فلحنث عند الاصحاب محقق في مسألة الرغيف بعد التمكن  
من اكله والصيغة ان لم اكل هذا الرغيف غدا لما ذكرنا من كلامهم  
انتهى علي ما ذكره السبكي من القياس ممنوع لان عدم الحث  
في نحو فرعي الشيخين لعدم قبول المحلل للوقوع عند وجوبه



المعلق عليه وهو الانتفا في آخره لوجود البينة حينئذ وهذا  
المعنى مفقود في مسألة الرغيف في النص المذكور لقبول المحل  
وعدم إمكان فعل المحلوف عليه حينئذ وهو الأكل لا يجعله بمنزلة  
عدم قبول المحل وظاهر أخذ من الفرق أن الخلع يخلص في نحو أن  
دخلت الدار فانت طالق ثلاثا إذ ليس لليمين فيه الأجرة حيث  
فأذا لم تدخل لا نقول بر بل لم يحث لعدم شرطه ولهذا أطلق  
الأصحاب أنه إذا علق الطلاق لصفة كالدخل ثم أبانها العوض  
أو بالمثلث ثم دخلت في البينة أو بعد ما لم يحث أنه لو كان  
المحلوف به طلاقا رجعيا تبين وقوعه قبيل الخلع مع تنقذ  
الخلق بمحاصرة الطلاق الرجعي ولا يخفى أن ظاهر ما تقر من  
الفرق التفصيل أنه لا فرق فيه بين كون المحلوف عليه مقيدا  
بمدة أو لا حتى إذا حلف بلا فعل ونحوها ولم يقيد بمدة ثم  
خالع ولم يفعل تبين بالياس بنحو الموت حثه قبيل الخلع  
وأما الحلف إذا لم يفعل فإذا خالع بعد معنى إمكان الفعل تبين  
حثه قبيل الخلع سوى قيد مدة أو لا كما هو ظاهر لأن التعليق  
بما يقتضي الفور لأن المعنى أي وقت فانتني الفعل وفواته  
يتحقق بمضي ما ذكر وإنما يجوز الخلع بحيث تحصل البينة إذا  
وقع **عليه عرض** مقصود راجع لجملة الزوج أو سيدة كان وقع على  
ما ثبت لها عليه من فصاص أو دين أو نحوها في فتاوى الفقهاء  
أنه لو علق الطلاق على البراءة مما لها عليه كان ثابتا أو على البراءة  
مما لها على غيره كان رجعيا حكاه عنه الرافعي في آخر تعليق

١٦٣  
الطلاق ولم يخالفه ولا بد من حصول البراءة المعلق عليها الطلاق  
من رثنها وعلمها بما عليه أو على غيره والامة تطلق لعدم وجود  
المعلق عليه إذ كل من أبرأ المسفهة والمجاهلة بالبرائة غير  
مصحح بل لا بد من علم الزوج أيضا في الصورة تكون البراءة في تعاقب  
الطلاق والتعليق على البراءة مما لها عليه المعلق على البراءة  
من صداقها على أحد جويني للقاضي وقال ابن الرفعة وغيره  
أنه الحق فيقع بأشكال محلله إذ لم يتعلق الزكاة بالصداق  
والأفلا وقوع لعدم وجود الصفة وهو البراءة من جميع  
الصداق لعدم صحتها في قدر الزكاة بخلاف صورة البراءة  
مما لها عليه فيبقى وإن تعلق بالصداق زكاة لا بخطاط ما لها  
عليه على ما عدا قدر الزكاة لكن لا بد من علمها به ولو قالت  
أن طلقني فانت بري من صداقي فطلقها فسدت البراءة  
للتعليق ووقع المطلق رجعيا لأن صدور الطلاق طمعا  
في البراءة من غير لفظ صحيح في الالتزام لا يجب عوضا كذا قاله  
الشيخان في أوائل الباب الرابع من الخلع ثم بحثا وقوعه بأشياء  
مهر المثل فالأول لأنه طلق طمعا في العوض ورغبت هي في الطلاق  
فيكون عوضا فاسدا كما نحرتم فقلا في آخر الباب الخامس من  
الخلع في الفروع المنشورة عن فتاوى القاضي في عين المسئلة  
ما بين فتى بحثهما ولو قالت أبرأك من مهرى علي الطلاق فطلق  
بانت وكذا الوفاك قبلت الأبرأ لأن قبوله التزام للطلاق بالأبرأ  
ذكره الحق أرزقي في الكافي ونظر فيه بعضهم ولو قالت بذلت صدقي



علي طلاق فهو كإبرائك علي الطلاق كما بحثه بعضهم ولو قال ان  
إبرائتي من مهرك طلقتك فأبرائه وطلق بري والطلاق  
رجعي وإن قال طلقتك فأبرائي طلقت ولا يلزمها إبراءه ذكر  
ذلك في الأثر وغيره ولو قال أن برئت من مهرك فأنت طالق  
فأبرائه وقد اقرت به لشخص قال بعضهم يظهر وقوعه بمهر  
المثل كأن أعطيتني هذا المهر فاعطته ونظر فيه غيره  
ولو قال ان إبرائتي من حقك علي طلقتك فقالت له إبرائك  
فقال أنت طالق والحال أنها تجهل البراءة فلا شك في فساد  
البراءة وأما الطلاق فحاصل ما يتجه فيه وفاقا لما ائتمني به  
بعض مشايخنا إن كان قصد بقوله أنت طالق المكافاة والانتقام  
لاجل صدور البراءة الدالة علي وعيها في فراقه وقع الطلاق  
رجعيا ولا مال وإن قال خاطبتها بالطلاق وأراد أن كانت  
البراءة صحيحة لم يقع الطلاق لعدم وجود المعلق عليه وهو  
صحة البراءة حتى لو فرض صحتها وقع رجعيا وبري من البراءة  
منه ويقبل قوله في هذه الإرادة باطنا وكذا ظاهر المقربة  
وإن لم يرد شيئا وانما ظن نفوذ البراءة وصحتها فوقع الطلاق  
وبحسب لاجل ظنه المذكور وطرحه في صحة البراءة من غير  
قصد التعليق علي صحتها وقع الطلاق ولا مال عليها وقياس  
هذا وقع الطلاق رجعيا في مسألة الشيخين السابقة وفاقا  
لما ذكرناه فيها في الباب الرابع كما تقدم وهو ما اعتمدنا  
المذكور وبين أنه الحقيق بالاعتماد ولو قال ان إبرائتي فأنت

طالق

طالق فقالت إبرائك فقال أنت طالق ثم بان فساد البراءة قال  
شيخنا المذكور فالرجحان يكون ذلك كما لو قال السيد لعبد  
أنت حر بعد آة النجوم ثم خرجت زينا فاولا فزقي في نفوذ الخلع  
وحصول البينة بين كون العوض صحيحا أو فاسدا المفسر  
وخبر ومنية ومجهول عينا أو قدرا أو صفة أو اجلا وكيفية  
والله سنة مثلا كل يوم كذا ولم يصفه بصفة السلم ان بعضه  
صحيح وبعضه فاسد لكن الواجب في الفساد مهر المثل وإن  
صرح بفساد الفساد إذا كانت المخالعة مع الزوجة بخلاف  
ما إذا كانت مع اجنبي وصرح بذلك فيقع رجعيا وفي البعض الصحيح  
مع ما يقابل الفساد من مهر المثل ومحل ذلك في المجهول إذا لم  
ينويانه شيئا واحدا أو لا تعين ما نويانه وإن لم يثن أطيا عليه  
قبل خلافا للقاضي وفي الخبر في غرض خلع الكفار به إذا وقع الإسلام  
بعد قبضه ولو خلع بما في كفرها وإن جهله أو علم أنه لا شيء فيه  
أو بعد أقرها أو بيقينة وقد بري منه وإن علم الحال بآنت  
بمهر مثل ولو قال ان أعطيتني هذا المهر مثلا فأنت طالق فاعطته  
أياه في مجلس المتعجب كما قاله القاضي بآنت بمهر المثل والافلا  
وما ذكرناه لا ينافيه قسيده المصنف المعوض بقوله **معلوم** أي  
عينا أو قدرا أو صفة لأن التقييد به بالنظر لصحة الخلع مع  
المسمي لكن لا يرد في ذلك أيضا من شروط سائر الاعراض كملكه  
وطهارة عينه والقدرة علي تسليمه وخرج بالمقصود وغيره  
كالدم والحشرات فيقع الطلاق رجعيا بخلاف الميتة لأنها قد



تقصده للضرورة والجوارح ورجوعه لجهة الزوج أو سيده كمالو  
علق طلاقها على البراءة مما لها على غيره فيقع الطلاق رجعيا كما  
تقدم عن القفال وشرط جواز الخلع أيضا كون الزوج يسمع طلاقه  
وساقي بيانه في الطلاق فيصح خلع المكاتب والمجنون في نيتهم ويدفع  
العوض اليهما ولو بلا اذن ولا يدفع العوض الا للمالك امرها  
من سيد او ولي او لهما باذنه الا ان قيد الطلاق بالدفع اليها  
كان دفعت اليها كذا فانت طالق فلا تطلق الا بالدفع اليه ونحوه  
بخلاف من لا يسمع طلاقه كالصبي والمجنون فلا يسمع خلعهم وكون  
الزوجة مطلقة التصرف مختارة فلو اختلعت الامة ولو مكاتبه  
بغير اذن سيدها بعين له او لغيره من مال او غيره بانت بمهر  
المثل في زمتها او بدني في زمتها بانت به فتطالب به بعد  
العتق او باذن سيدها فان اطلق الاذن او قدر دينها وجب  
مهر المثل في الاول وما قدره في الثاني فمن كسبها واموال تجارة  
بيدها فان لم يكن شي من ذلك وجب ما ذكر في زمتها فتطالب به  
بعد العتق وان عني عينا من ماله تعينت فلوزادت على مهر  
المثل في صورة الاطلاق او على ما قدره او على عينه في غيرها  
طلبت بالزائد بعد العتق واليسار او اختلعت بمجروره  
عليها بسف طلق رجعيا ولما ذكر المال وان اذن فيه الولي  
فان كان ذلك قبل الدخول بها طلقت بائنا بلا مال كما صرح به  
المعجب في نكته او مجنونة او صغيرة مميزة كان لغوا ولو  
اكرهها الزوج على الاختلاع كان باطلا ويقع الطلاق رجعيا

الا ان

170  
الا ان سمي بالافلا يقع شي لانها مكرهه على القبول وليس  
منعها تنقته او غيرها فافتدت للتخلص منه نفرا كما قاله  
الشيخان عن الشيخ ابي حامد واقره بخلاف ما لو منعها  
ذلك لتخالعه فخلع باطل كما ذكره الشيخ ابو حامد ايضا  
ويقع الطلاق رجعيا ولو اثبتت بالبيضة انه اكرهها  
على الخلع فاقرب بالخلع وانكر الاكره لزمه رد ما اخذه اليها وبها  
منه ما اخذه له باقراره وان انكر الخلع او سكنت وقع الطلاق  
رجعيا والقبول او نحو كالا ستجاب في نحو قولها طلقني على  
كذا فنجسها والاعطاني نحو قوله ان اعطيني الفافانت طالق  
فعطته الا ان وشرط القبول اللفظ فيكفي اعطاؤها وكونه نورا  
لا في التعليق متى في الاثبات من جلب الزوج كتي او اي وقت  
اعطيني كذا فانت طالق بخلاف التعليق بان او اذا ومن جانب الزوجة  
الا اذا قالت طلقني غدا او في جميع الشهر او في النقي كتي لم تعطني  
الفافانت طالق فلا بد من الفور وكل منهما الرجوع قبل تمام  
صاحبه الا الزوج اذا علق فيمنع رجوعه **وتلك به** اي بالخلع  
المرأة نفسها ولا بد ذلك **لارجعة له** اي للزوج **عليها** لانها انما  
بذلت الفرض لتملك البضع فلا يملك الزوج ولاية الرجوع  
اليه كما ان الزوج اذا بذل صداقا لملك البضع لم يكن للمرأة  
ولاية الرجوع ولانه تعالى جعله قديمة والغدية خلاص  
النفس من السلطنة عليها فلو شرط في الخلع الرجعة كالحقك  
بدينار علي ان لي عليك الرجعة بطل العوض ووقع الطلاق



رجعيان في شرط المال والرجعة فينسا قطان ويبقى أصل الطلاق  
 وقضيته بنوت الرجعة أو بشرط فيه رد العوض متى شا  
 لبراجع بانت فيه لرضاه بسقوط الرجعة هنا ومتى سقطت لا  
 تعود بمهر المثل لفساد العوض بفساد الشرط أو قال ان  
 ابرأتني فانت طالق طلقت رجعية فابراته طلقت رجعية كما  
 قاله بعضهم وهو ظاهر لان التقييد بقوله طلقت رجعية  
 صرف هذا التعليق عن معنى المعارضة الى مجرد التعليق على  
 صفة لان الابرأت في نفسه يحتمل غير العوضية بدليل التعليق  
 على الابرأما على غير خصوص ما لم يقع ربط الطلاق به الا  
 مقيد بشرط الرجعة الذي لا ينافيه في نفسه بخلاف  
 المسئلة السابقة فان ذكر المال فيها لا يحتمل غير العوضية  
 خصوص ما لم يقع شرط الرجعة الا بعد ربط الطلاق بالمال  
 وشرط الرجعة ينافي العوض فسقط مطلقا لانه اذا سقط  
 باعتبار كونه عوضا وجب سقوطه مطلقا اذ ليس له جهة  
 اخرى هنا يلزم باعتبارها خلاف البراة فانها موصولة في نفسها  
 فلم يلزم من سقوطها كونها عوضا سقى طها مطلقا وبهذا يظهر  
 سقوط ما ينوهم من ان القياس فساد البراة لان الطلاق  
 عليها ينافي شرط الرجعة فينسا قطان كما في المسئلة السابقة  
 فتأمل وقوله **الابتنال جديد** استثنانا منقطع ان اراد معنى الرجعة  
 اصطلاحا ويجوز **الفسخ** مع الزوجة اي يحل وينفذ في حال الطهر  
 وفي حال الحيض ونحوه بخلافه مع الاجنبي كما سيأتي في باب الطلاق

ولا

ولا يلحق **المختلعة المطلق** لانتفا المولية عليها فمزا اجنبية  
**فصل في الطلاق** وهو حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه  
 وعرفه النووي في تهذيبه بانه تصرف مملوك للزوج بمحدثه  
 بلا سبب اي من عيب ونحوه فيقطع النكاح **والطلاق** اي اللفظ  
 الذي يحصل به **ضربان صريح وكناية** لانه اما ان لا يحتمل ظاهرة  
 غير الطلاق وهو الصريح او يحتمل وهو الكناية **فالصريح ثلاثة الفا**  
 اي شقها بل ونفسها ايضا في الجملة فان نحو علي الطلاق صريح  
 على ما سيعلم وهي **الطلاق والفراق والسر** بفتح السين كطلقك  
 وفارقتك وسرحتك وانت طالق ومفارقة ومسرحة وانت  
 مطلقة بتشد يد الطاويا طالق ويا مفارقة ويا مسرحة بخلاف  
 انت طلاق او فراق او سرح او انت الطلاق او الفراق او السر  
 او انت طالق او فراق او سرحة فليست من الصريح لانها  
 مصادر والمصادر انما تستعمل في الاعيان تنوعا فتكون  
 كناية تغير في صراحة على الطلاق ثلاثة اوجه اوجهها ما صرح به  
 الصميري وعمدة الزركشي وغيره انه صريح ومثله الطلاق  
 يلزمي او لازم لي او واجب علي لا فرض علي وصرح الصميري بصحتها  
 وحكي الشيخان عن حكاية صاحب المدة عن الأكثرين واقرأه  
 صراحة قوله طلاقك لازم لي وجزم به الراعي في الايمان والنووي  
 في النذرو قيل انه كناية وجزم به في الاثوار وقيل لغو وظاهر  
 ان نحو علي الطلاق ما افعل كذا انعليق له على الفعل وقد يخذ  
 من تعليل صراحة علي الطلاق باستحاره في معنى التعليق



عدم صراحة علي الفراق او السراح ولو قال طلق ايه كان صريحاً  
 كما لو قال لامته اعتقك ايه او لمدينة ابراك ايه بخلاف  
 قوله في البيع باعك ايه او افا لك ايه ولو قال بطلاقك لا فعلن  
 كذا فلفظ لان الطلاق لا يخلف به ولو قال انت طالق من وثاق  
 او من العمل او سرحتك من كذا او فارقتك في المنزل كان كناية  
 ظاهرة او يقبل باطنا ان قصد الاثيان بهذه الزيادة قبل  
 فراغه مما قبله او ينبغي ان يخرج علي ذلك ما كثر في السنة العوام  
 من مخي علي الطلاق من ذراعي او من ظهر فرسي وذكر الماوردي ان  
 كل ما كان عند المشتري صريحاً في الطلاق اجري عليه حكم  
 الصريح وان كان كناية عندنا وان كل ما كان كناية عندهم  
 يعطى حكمها وان كان صريحاً عندنا لان عقودهم تلحق بمعتقدهم  
 فكذا اطلاقهم ولا يد من تلفظه بالطلاق بحيث يسمع نفسه  
 اي بتقدير اعتدال السمع وعدم المعارض المانع كما هو معلوم  
 فلوا تبي به سراجي لا يسمع له يوسر كما رجحه في زوايد الرضة  
 ومن ذكر المفعول مع مخي طلقت والمبتدأ ارحف النداء مع مخي طالق  
 فلو اسقط ذلك فلا وقع وان نوي كما اقتضاه كلامهم وصرح به  
 القفال وغيره في طلقت معتلاً بانه لم يجز للمرأة ذكر ولا دلالة  
 فيه كالمو لا امراتي ونوي طالق لا يقع قال الرزكسي وقد يتوقف  
 في ذلك عند القرينة كالسوال والخصومة انتهى وبما بان  
 الكلام عند فقهاء ما ذكره ليل ما ذكره من تأنيط طلقت في جواب  
 طلقها او طلقني او طلقني نفسك وطالق في جواب امرتك طالق

ان كنت

ان كنت كاذباً لمن انكر شيأ ولم يقصد الحضر بقوله فالصريح ثلاثة  
 الفاظ والافن الصريح ايضا ما اشتق من لفظ الخلع او المغادران  
 كما العتك وفاديتك وانت مخالعة ومفاداة ان ذكر المال او نواه  
 والا كان ذلك كناية منه ومنه نعم او ما يراد فيها في جواب اطلقت  
 زوجتك او زوجتك هذه طالق بقصد التماس الانشاق  
 يجاب عن هذا بنسابة مخي نعم عن مخي طلقت وفي معنى الالفاظ  
 الثلاثة ترجمة الطلاق من احسن العربية وغيره وكذا ترجمة  
 الفراق والسراح كما افقي ترجمته كلام الراعي وجزم به جمع ونقله  
 الامام وغيره في الخلع عن ظاهر المذهب وقال الاذري انه المذهب  
 لكن الذي صححه في الروضنة في ترجمة الفراق والسراح انها كناية  
 وقال الامام هنا انه الظاهر واختاره الرويان ولو قال ما انت  
 لي بشي لم تطلق وان نوي او امراتي طلقها زوجها طلقت  
 ان لم تنزوج غيره او قيل له الك زوجة فقال لم تطلق وان  
 نوي كما نقله الشيخان عن نض الاملا وقطع كثيرين لانه  
 كذب محض ثم بحثا انه كناية وصرح به النووي في تصحيحه وبان  
 لها ان يخلفه انه لم يرد طلاقها وفي فتاوي ابن الصلاح  
 كما ينبغي قال ان غبت عن زوجتي سنة ولست لها بزوج  
 وليست لي بزوج ان هذا في الظاهر اقرار بزوال الزوجة بعد  
 سنة ففي الظاهر يحكم بصحة وفي الباطن يتوقف علي نية الطلاق  
 بذلك او وجود سبب اخر من اسباب الفرقة **ولا يقتصر** الصريح  
 في وقوع الطلاق به **الى النسبة** للطلاق بخلاف الكناية كما ياتي



وان افتقر كل منهما الى قصد اللفظ لعناه بان يقصد استغاله  
 في معناه فيقع طلاق الهازل ومن ظن مخاطبه اجنبية كونهما  
 في غلظة او كنهها له غيره ظاهر او باطنا فيهما بخلاف من سبق لسانه  
 اليه وان لم يصدق ظاهرا لا بقرينة او جهلا بمعناه وان  
 نواه او لم يقصد معناه كصور المسائل واعطى طلب من الحاضر  
 شيئا لم يعطوه فقال متغير منهم طلقتم وفيهم امرته كما  
 يحثه الشيخان بعد نقلهما عن الامام افتاه وغلله للنزول  
 بانه لم يقصد معني الطلاق اي لانه لم يقصد قطع عصية  
 النكاح وان قصد الفرقة بخلاف من خاطب زوجته بالطلاق  
 مع ظنها اجنبية ثم قصد المعني انما يعتبر ظاهر عند عرض  
 ما يصرف الطلاق عن معناه كما في هذه الصور لا مطلقا فانه  
 لو نطق بلفظ الطلاق مع قصد اللفظ وفهم معناه وقع وان  
 لم يقصد معناه **والكناية كل لفظ احتمل الطلاق غيره** احقا لا قريبا  
 كقوله حلال الله او حرام الله او انت علي حرام وان استمر عند  
 في الطلاق كما صححه النووي وقوله الحلال علي حرام او علي  
 الحرام او الحرام يلزم مني ما افعل كذا او ما فعلته او محي ذلك كما  
 قاله الزركشي وغيره وقوله ابعدني او اذهبي واخرجني او سامني  
 او دوني او تعصمني او تجرعي او امهلتك او لست زوجتي او  
 انت بقيتي حيث امكن كونهما بنته وان علم نسبا من غيره او  
 انت امي او اختي او انت مثل امي او اختي او بارك الله لك  
 بخلاف بارك الله فيك فليس كناية او ابرأتك او عفوت

عندك

عندك او الطلاق فرض علي قال في الانوار او ساقط او واقع  
 علي رافعي العرق بان قوله الطلاق ثلاثا من زوجتي تفعل كذا  
 كناية لان حذف قوله يلزم مني صيره كناية فلو نوي ايقاع  
 الطلاق بتقدير عدم وقع لاحتمال اللفظ له بتقدير ان لم تفعل  
 كذا انا الطلاق واقع علي وفي الانوار لو قال لها ان دخلت الدار  
 فانت طالق وفتح التاء تطلق الا ان نوي طلاقها وفيه قفة  
 لعدم اعتبارهم الخطا في التذكير والتانيث ورافعي بعضهم  
 فيما لو ابدل ط الطلاق تابا بانه كناية ووافقه بعض مشايخنا  
 واخار بعضهم انه من مح فممن لعنه كذا وكذا وبعضهم انه صريح  
 مطلقا وقد يوجب هذا بان ذلك من ترجمة الطلاق او في  
 معناها فليس بامطلقا وقد تكون الكناية غير لفظ كالكتابة  
 ولو من اخري كان كتب زوجتي طالق ونوي فان لم ينو لم يطل  
 فان تلفظ بما كتبه وكان من محاطت وان لم ينو حال الكتابة  
 فان ارعي انه قصد التلفظ به قرأته دون الطلاق قبل ظاهر  
 واما قيد باللفظ جريا علي الغالب **وتفتقر** اي الكناية **الى النية**  
 للطلاق اي قصد ايقاعه من الكافي مقترنا باول الكناية كما  
 نقله النووي في تنقيحه عن تصحيح ابن الصلاح واقره وقال  
 الاسنوي انه المفتي به والزركشي انه الصواب او بجميع اللفظ  
 كما صححه في المنهاج والمحروري عليه البلقيني او ببعض  
 اللفظ من اوله او غيره كما صح في اصل الروضة وبوافقه انه  
 لو قال انت علي حرام ونوي به الطلاق والظاهر معا او من نيا



تخير وثبت ما اختاره الا ان يكون تفريعا على الاكتفاء ببعضه  
فعليه لا يكون الحكم كذلك في صورة الترتيب ومثل الرأى  
تبع الجماعة اقتران النية باول الكناية بان انت باين  
وايده ابن الرفعة يقول ابن سريج اذا وقع انت ومن الطهر  
وطالق ومن الحيض كان الطلاق سنيا وحصل لها قروان  
فرق بعضهم بينهما لكن مرجح جماعة بان الاعتبار قرن النية  
به هو لفظ الكناية كالحامن خليه في انت خليه وصوبه في الممان  
ولا تكتفى النية من غير الكافي فلو تلفظ غير بلفظ الكناية بأزده  
ونوي هو كان لغوا ولا من السكران فلا يقع بكنايته وان  
نوي كما قاله ابن الرفعة والاوجه خلافه ومن طرق معرفة نيته  
ان يكتب ذلك او يقربه فيؤاخذ به لانه مواخذ باقراره فيما  
له وعليه ولو قال انت باين وطالق لم يكن الثاني تفسير  
للاول بل يرجع في تفسيره اليه ولو كرر الكناية بنية الطلاق  
فاز لحد اللفظ وقصد التاكيد والاستيناف فذاك وان لم  
يقصد شيئا من ههنا اطلقهما الشبان ورجح غيرها المجلد  
على الاستيناف وان اختلفت تعدد الطلاق بعددها على  
ما نقله واقراه واعترضه الزركشي بخالفه المرجح في  
اختلاف المصرايح من انه كانتا قرا قال ولعله مفرع على المرجح  
هناك ولو ادعت زوجته انه نوي وانكر هو صدق بيمينه  
فان نكل جلت وحكم بالطلاق فربما اعتقدت قرابتي حتى  
للحلف ولو اتى بكناية ثم بعد انقضاء العدة طلقها ثلاثا

ثم ادعي

ثم ادعي انه كان نوي الطلاق بالكناية لم يدفع وقوع الثلاث لمصادقة  
اليمين لم يقبل لامرأته حينئذ **والنساء** اي في الطلاق باعتبار  
استلحاقه **ضربان ضرب في** امقاع **طلاقه سنة** اي جواز على  
وجه مخصوص **وبدعة** اي حرمة بان يتصرف تارة بالسنة ويسمي سنيا  
والاخرى بالبدعة ويسمي بدعي **وهن** اي هذا الضرب رابعة با  
اعتبار خبره وهو **ذوق الحيض** بان يكون ممن يحض المدخول بهن  
وابقاء **السنة** اي ذر السنة او السنة **ان يوقع الطلاق في اثنا طهر**  
**بجامع فيه** اي لا بجامع المطلقة في قبلها او دبرها فيه ولا  
في حي الحيض الذي قبله ولا استدخلت ماه في احدها وقد استوفيت  
حقها من القسم ولا بد من طلاقها بعوض منها ولا كانت صغيرة  
ولا ايسة ولا حاملا او كانت حاملا من زنا وهي تحيض اربو قعة  
مع اخرجها من حي حيض لم يجامعها ولا استدخلت ماه فيه  
وقد استوفت حقها الى اخر ما ذكر اربو قعة في اثنا الحيض لكن  
في عدة طلاق رجعي بنا على انها تبني وهو الاصح وهل ناتي  
هنا اعتبار جميع القين المذكورة للتفريق محال لكن الظاهر  
انه لا اثر هنا لكن زنا حاملا من زنا وهي لا تحيض لسرها وناخرها  
بالباقى الى الموضع بكل حال وذلك لانتفا المعنى الاتي البدعي  
والايقاع **البدعة** اي ذا البدعة او البدعي **ان يوقع الطلاق في اثنا**  
**الحيض** لا في عدة طلاق رجعي كما تقدم او في اثنا النفاس  
او في اثنا طهر **جامع فيه** اي في حي الحيض قبله لو استدخلت  
ماه في احدها او مع اخرجها من الطهر وان لم يجامعها فيه



ولا في نحر الحيض قبله ولا استدخلت ماه في احدها ولم في الصور  
الاربع حاملا ولا طلاقها بعوض منها ولا كانت صغيرة ولا  
ايسة فيما يتصور وان فيه منها او في اثنا طهر لم يحجامعها فيه  
ولا في نحر الحيض قبله ولا استدخلت ماه في احدها لكنها  
لم تستوف جميع حقها من القسم وقد دخل وقته والمعني  
في التحريم تضررها بطول مدة الترتيب فماعد الثالثة و  
الخامسة اذ لا تشترع في العدة عقب الطلاق واداه الى  
الندم في الثالثة عند ظهور الحمل فان الانسان قد يطلق  
الحامل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التدارك فيستر  
هو والولد وتقويت حقها في الخامسة ولا فرق فيها بين  
كون الطلاق رجعي او باينا خلا فالنقييد ابن العماد بالبيان  
لتمكنه في الرجعي من الرجعة وتوفيته حقها فيكونان واجبي  
لانهم سقوا في البديعي بين الرجعي والباين نعم قيدها ابن  
الرفعة بحثا بما اذا لم يكن الطلاق بسو الحما والافلا تحريم  
كما قيل بذلك في الطلاق زمن الحيض علي راي قال الزركشي  
ويمكن ان يقال انها بسو الحما مسقطا لحقها من القسم فخذ  
هنا قطعاً ولو طوبى المولى بالطلاق فطلق قال جميع منهم  
الامام والغزالي ليس بجرام لانها طالبة راضية قال الرافعي  
ويمكن ان يقال بتجريمه لانه احقرها بالابدا الى الطلب وهو غير  
لها لتمكنه من الغية اي باللسان ان امتنع الوطاف  
طلق الحاكم عليه اذا قلنا به فلا تحريم ولو راي الحكم ان في

الشقاق

الشقاق الطلاق فطلاقا في الحيض ففي مختصر الجويني انه لا يحرم  
وها تان الصورتان اعني طلاق الحاكم عدها الرافعي من  
قسم طلاق السنة وعدها في الكفاية من القسم الاتي وهو  
مالا سنة فيه ولا بدعة ولو علق الطلاق بصيغة كان دخلت  
الدارقات طالق فالنظر الى وقت الوقوع لا الى وقت التعليق  
فان وجدت الصفة في الطهر فبني اوفي الحيض فبدعي قال  
النووي ومعني كونه بدعي انه يسمى بدعياً ومرتبة عليه  
احكام البديعي الا انه لا اثم عليه فيه باتفاق الاخصائي كذا الطرق  
الماحكي عن المفضل اي من قوله ان تعليق الطلاق بدعي انتهى  
ويوافقه قول الرافعي ويمكن ان يقال اذا تعلقت الصفة باختيار  
اثم لامقاعة في حال الحيض انتهى قال العراقي وذلك يقتضي  
اختصاص الاثم بهذه الصورة على طريق البحث لانه منقول  
انتهى **وضرب ليس في ايقاع طلاق سنة ولا بدعة** اي لا يوصف  
طلاقاً بواحد منهما فلا يوصف بكونه سنة ولا بدعياً  
وان كان جابراً **وهذا** اي هذا الضرب وانته لما تقدم **اربع**  
**الصغيرة والايسة منه والمختلعة** بان طلقت علي عرض منها في  
زمان البدعة كحيض او طهر جن معت فيه سواء في الاربع  
المدخول بها وغيرها واما نقييد المصنف بالمختلعة بقوله  
**اليه لم يدخل بها** فهو ممنوع فان التي لم يدخل بها من هذا  
الضرب مطلقاً وان لم تكن مختلعة ولا غيرها ممن ذكر كما  
مرجوا به ولعله كان في نسخة مختص بدله قوله واربع

والخامس



وعطف التي بالواو على ما قبلها فقير السخا وانما لم يكن ايقاع  
الطلاق فيما ذكره سنيا ولا بدعيا لانتقام ما يقدم فيهما ولا ان  
اقتدا المختلعة يقتضي حاجتها الى الخلاص بالفراق ورضاها  
بطول مدة التريض واخذ العوض بنوكه داعية الفراق وبعد  
احتمال الندم والحامل وان تضررت بالطول في بعض الصور فقد  
استمتع الطلاق شرعيا في العدة ولا ندم ومن هذا  
القسم طلاق المنجورة لانه لم يقع في طهر محقق ولا في حيض  
محقق وخرج يكون الحمل منه كونه من غيره بوط شبهة او زنا مستقرا  
على الطلاق فان ايقاع الطلاق حينئذ بدعي لتاخر الشرع في  
العدة عن الطلاق لانها انما تكون بعد وضع الحمل ومعنى زمن  
النقاس نعم ان كانت الحامل من الزنا تحيض له يكن طلاقها  
بدعيا لعدم تاخر العدة لانها تتقضي بالاقراع وجو د حمل الزنا  
ويكون الطلاق بعوض منها ما لو كان بعوض من اجنبي في طهر  
جامعها فيه كان جائزا اذ لا تطويل واخذ العوض بعد احتمال  
الندم عند ظهور الحمل وخرج بالطلاق الفسخ بعيب او غيره  
فانه في اي وقت وجد لا بعد سنيا ولا بدعيا **فصل في طلاق**  
**تلا تطلقا والعبد** ومثله المبعوض والمدير والمكاتب **تطلقين**  
سواء كانت الزوجة في كل منهما حرة ام امة فاذا اوقع احدهما  
دون ما يملكه ثم راجع او جدد ولو بعد زوج عادت له ببقية  
ما يملكه بخلاف ما اذا اوقع جميع ما يملكه فتعقد اليه بجميعه  
وبيع الاستثنائي كانت طالق ثلاثا الواحدة فيقع ثنتان

وانما يصح

وانما يصح **اذا وصله به** اي بالمستثنى منه بان لا يفصل بينهما  
بكلام اجنبي وان قل ولا يسكوت فوق سكتة النفس والي  
وانقطاع الصوت والمتذكر ولا يضر عروض السعال بينهما  
وهل محله في غير الطويل فيه نظر وقصده قبل فراق المستثنى  
منه نعم لو قدمه عليه ففيه نظر وكلام سبق في الامرار  
واسمع به وكذا غيره فيصدق فيه والافلواد عا وانكرت  
اي الاثيان به حلفت على نفية وطلقت بخلاف ما لو انكرت  
سماعها اياه فلا اثر لانكارها كما هو ظاهر وعرف معناه  
ليمكن التعليق فلو جهله وقع عليه ذكر ذلك في الانوار  
لكن في الجواهر عن القاضي فيما لموزع الاثيان بالاستثنائي فانكرت  
ان قلنا بتبع بعض الاقرار والاصدقت فتخلف انه لم نقله **وعرض**  
بان النقاس خلوها على نفي العلم ويجاب بان الوجه هو  
الاول لان مجرد نفي العلم لا اثر له كما اثرنا اليه فلا فائدة  
له في اثباته باليمين ولم يستغرف المستثنى منه فلو قال  
انت طالق ثلاثا ثلاثا ثلاثا لم يصح فتطلق ثلاثا  
ومحله اذ لم يعقبه بما يخرج به عن الاستفراق والافيه  
فلو قال انت طالق ثلاثا ثلاثا الواحدة او الاثنتين  
وقع طلقة فقط في الاول وثنتان فقط في الثاني لان  
الاستثنائي الثاني لكونه من الاول يخرج به عن الاستفراق  
فالمستثنى في الحقيقة ثنتان في الاول وواحدة في الثاني  
لان ثلاثة الواحدة ثنتان وثلاثة الاثنتين واحدة



ولو قال انت طالق ثلاثا الا اشتين الاشتين وقع واحدة  
فقط للحصول الاستغراق بالاستثنا الثاني فينبغي دون  
الاول ولو قال انت طالق انت طالق شتين لا يقع واحدة  
منهما فقبل يقع ثلاث لانه بمنزلة الاستثنا المستغرق  
ونيل واحدة وكأنه قال الا واحدة او قال انت طالق واحدة  
وثانية لا وقع واحدة وكأنه قال لا يقع الثانية او انت لا  
طلقت او انت لا طالق او انت طالق واحدة او شي لم تطلق  
علي ما قاله الروياني في الاخير انه قياس قول ابن سريج و  
العبارة بالمفوض دون المملوك فلو قال انت طالق غدا  
الا ثلاثا وقع شتان ولو قال اربعتك طالق الا فلانة  
او الا واحدة طلق جميعا ولم يصح الاستثنا لان الاربع  
صفة عموم وانما هي اسم خاص لعدم معلوم خاص  
فقوله الا فلانة رفع للطلاق عنها بعد التضييق عليها  
فهو كقوله انت طالق طلاقا لا يقع عليك بخلاف اربعتك  
الا فلانة طالق فيصح الاستثنا لان الخارج في هذه وقع  
قبل الحكم فلا تناقض بخلاف الاولي كذا نقل الشافعيان  
المسئلين عن القاضي ومثلها الى صحة الاستثنا مطلقا  
وبه صرح الماوردي وهو الاوجه الموافق لصحة الاستثنا  
من الاعداد في الاقرار وان كانت معينة كهذه الاربعة  
لك الا واحد منها كما صرح به صاحب التبيين وغيره ولك  
ان تقول كلاما لا اله وما نقله يشكك على اطلاقها

مبحث المدين تصحيح عدم المدين فيما لو قال اربعتك طالق ثم  
قال نويت بقلبي الا فلانة فانه لا يخفى على متأمل عارف ان قضية  
الاول المدين هنا مطلقا وان قضية الثاني المدين اذا سبقت  
النية المذكورة قوله طالق اذ حيث صح الاستثنا مطلقا  
او مفيدا انتظم ذكره مع اللفظ وما كان كذلك فهو من محل  
المدينين كما نفى عليه اللزم الا ان يكون ما اطلقناه في مبحث  
المدين محمولا على ما اذا لم يسبق النية ومفرا على المنقول  
عن القاضي فليتامر او قال نسائي طالق الا فلانة او نسوة  
زوجته فيهن انتن طالق الاهذه واسار الى زوجته او لا  
او كلكن طالق الا فلانة صح ايضا ولو قال ذو زوجة كل امرأة  
لي طالق الا انت طلقت للاستغراق او كل امرأة لي غيرك او  
سواك طالق لم تطلق وسوي السبي بين الا وغير فقال  
الذي استقراري عليه انه ان قدم غير فقال كل امرأة لي غيرك  
طالق لم تطلق وان اخرها طلقت وكذا لا لقول في الا فان قال  
كل امرأة لي الا انت طالق لم تطلق وان قال كل امرأة لي طالق لا انت  
طلقت ولقايلا ان يقول ان كان الاستغراق في كل امرأة لي طالق  
الا انت باعتبار المملوك فانه في الواقع ليس الا واحدة لزم  
مثله في انتن طالق الاهذه مشير الزوجته التي فيض مع  
صحة الاستثنا كما تقدم وان كان باعتبار الالفاظ فهو ممنوع  
لعموم كل امرأة لي وخصوص انت ومع عموم المستثنى منه وخصوص  
المستثنى لا ينصو واستغراق لا يقال يفرق بينهما كل امرأة لي



بمخلافه انفق اذ لا عموم فيه لانا نقول هذا الفرق ان لم يقتض  
عكس الحكم كان اقرب اليه بدليل ما سبق عن القاضي في اربعين  
مع استقاضه بما تقدم في كلكن فانه من ضيق العموم فليتامس  
ولو قال انت طالق ثلاثا غير واحدة بنصب غير وقع طلقتان  
او بضمها قال الماوردي والرواني قال اهل العربية يقع ثلاث  
لان حينية لغت لا استثنى الا وليس لا صحابنا فيه نص  
فان كان المطلق من اهل العربية فالجواب ما قالوه او من غيرهم  
كان علي ما قدمناه من اختلاف وجهين لا صحابنا قال الاذرع  
وينبغي ان يستقر العايم ويعمل بتفسيره انتهى فان تعذر استقار  
او قال لم ارد شيئا من الاستثنا او الصفة فلا يبعد ان يكون كما  
لوضب للشك مع احتمال اللفظ للاستثنا وقياس ذلك ان  
الجو والسكون كالنصب مطلقا **ويصح تعليقه** اي الطلاق  
**بالصفة** كانت طالق طلاقا سينا او بدعيا وليست في حالة  
في الاول ولا في حال بدعة في الثاني فتطلق اذا وجدت الصفة  
بمخلاف ما اذا كانت في ذلك الحال او قال سينا بدعيا فتطلق في  
الحال **والشرط** بشروط الاستثنا السابقة ما عدا الاستفراق  
لعدم تصورهما هنا وينبغي جريان ذلك في التعليق بالصفة ايضا  
كان دخلت الدار فانت طالق او ان دخلت الدار فانت طالق فيقع  
عند وجود المعلق عليه لا قبله وان قال عجلت الطلاق المعلق  
وقينة كلام الشيخين عدم وقوع طلقة في الحال بقوله عجلت  
الطلاق المعلق ورده الاسنوي بان يقع في الحال طلقة جزيا

والخلاق

والمخلاف في وقوع اخري عند وجود الصفة كما ذكره الامام  
وغيره انتهى ولو قال انت طالق ان او ان لم وقال قصدت  
التعليق بالشرط فان منع من الاتمام صدق ظاهر ايمينه  
والا فلا تلزم عدست مراجعته ولا قرينة قال الاسنوي  
فالقياس عدم الوقوع وخالفه شيخ مشايخنا فقال بل  
القياس الوقوع لان سكنته عن الاستثنا بلا مانع يدل  
على الاضرب عنه ودلالة الصفة على موضوعها من التعليق  
مشرطه بذكر مدخولها ولو ادعي ارادة التعليق كان قال انت  
طالق ثم قال اردت ان دخلت الدار او ان شازيد لم يقبل  
ظاهر ولو قال ان دخلت الدار انت طالق يحذف المقاف  
كان تعليقا وصوب الاسنوي انه ان كان نحي يا وقع الطلاق  
الا ان يجعل ان نافية بدليل ما قالوه فيها لونغ ان والام يقع  
شيئا وردها قالوه له في النحي بانه صحيح ان ناه دون ما اذا  
طلق لان المكسورة ظاهرة في الشرط والمقا تحذف كثير اوان  
دخلت الدار وانت طالق بالواو فان قصد التعليق بالاول  
او التجهيز بالثاني او جعلها شرطين لنحي طلاق صدق لكن يمين  
فيما عدا الثاني وان اطلق فان كان نحي يا فهو لغو او غيره حمل  
على التعليق بالدخول نعم ان جعل النحي ان نافية احتمل كون  
الواو للحال فلا يقع طلاق او للمعلق فيقع فيسأل فان تعذر  
مراجعته بموت او غيره لم يقع شي ولو جهلنا كونه نحي يا ولا  
فالنجه عدم الوقوع عند تعذر المراجعة بنه علي جميع ذلك



الاسنوي او انت طالق ان دخلت او ان لم تدخل بفتح ان  
 فيها فان كان نحي يا وضع في الحال او غيره فتعلق او انت  
 طالق ان شاء الله بفتح ان وقع في الحال سواء فيه النحي وغيره  
 وترف الزكشي بين هذا وما قبله بان هذا لا يغلب فيه التعليق  
 فعند الفتح ينصرف للتعليل به مطلقا والثاني يغلب فيه التعليق  
 فعند الفتح يفرق بين العالم بالعربية وغيره فلو ادعي غير النحي  
 قصد التعليق في ان شاء الله بالفتح فينبغي قبوله بخلاف  
 النحي لكن ينبغي ان يدعى ولو قال ان استأفانت طالق وزعم  
 انه اراد الشرط فسبق لسانه الى الجزاء يقبل ظاهر لا تراهيه  
 وقد تزايد الفا للتزين وقد يقصد ان يقول اما بعد فأت  
 طالق او قال انت طالق وان دخلت او ان دخلت انت طالق  
 وقع حالا وان لم تدخل فلو قصد التعليق دين ولو قال التي  
 تدخل الدار من نسائي طالق فهي تعليق بالدخول بخلاف  
 هذه التي تدخل الدار طالق مشير الى معينة فتطلق  
 حالا وان لم تدخل ولو قال انت طالق لا دخلت الدار فان كانت  
 لا في لغته كان لبغدادى كان تعليقا والاطلقت حالا او  
 انت طالق لا ادخل هذه الدار كان تعليقا وان لم تكن لا في  
 لغته كان على ما هو ظاهر اطلاقه قصده واستشكله شيخنا  
 بما قبله ثم فرق بان المضارع على اصل وضع التعليق الذي  
 لا يكون الا مستقبل فكان ذلك تعليقا مطلقا بخلاف  
 الماضي ولو قال انت طالق في الدار فكقوله ان دخلت الدار لكن

ينبغي

ينبغي تقديره تقييده بما اذا قصد التعليق بخلاف ما يستلزمه  
 فهو اخذ من قوله فيما لو قال انت طالق في البحر او في مكة او في الطل  
 او نحو ذلك مما لا ينتظر انه يقع حالا ان لم يقصد التعليق بخلاف  
 ما ينتظره كالمستأف من التعليق ولو قال انت طالق بشرط ان لا تدخل  
 الدار او على ان لا تدخل الدار او لا تستأفري قال المسكي في شرح  
 المنهاج وضع الطلاق في المال قال الناصري وفي فتاوى الاميري  
 ما يخالف ما قال وقد يمتنع الوقوع عند التعليق بالشرط كما لو  
 علم الطلاق او تعليقه على حضية امه او على عدمها كانت طالق  
 ان شاء الله او اراد او رضى او عشيئة او ارادته او رضاه لان  
 الباقي ذلك على ظاهر اللغة بمعنى التعليق كما في اخرج بمشيئة الله  
 او انت طالق بدخول الدار اي ان دخلت الدار قاله العبادي وكانت  
 كما طالق ان دخلت الدار ان شاء الله او بمشيئته وكانت طالق  
 ان لم شاء الله او ما لم يشاء الله او الا ان يشاء الله اي طلاقك  
 ولو لم يقصد التعليق بالمشيئة كان قصد البرك او ان كل  
 شي بمشيئة او سبقت الى لسانه لتعوره بها او لم يعلم  
 هل قصد التعليق ام لا او لم يقصد بها شيا وضع في الحال وان  
 كان وضع ذلك للتعليق لا انتفا قصد كما ان الاستشام موضع  
 للاخراج ولا بد من قصد ولو قال انت طالق ان شاء الله او ان لم  
 يشاء الله طلقت في الحال قاله العبادي وكذا الوقاي بامر الله او  
 بعلمه او بقدرته او حكمته اذ لا ينضم منها التعليق فلو قال  
 في مشيئة الله او في رضاه او في حكمه لم نطلق او في علمه



طلقت في الحال لانه قد يقصد نفي الاستقبال كانت طالق في ذنوكه  
 اي ان دخلت وعلمه تعالى قد سبق واحاط بجميع الاشيا  
 بخلاف ما لو قال في شئ زيدا او في علمه فلا يقع اد قد يعلم وقوعه  
 وقد لا يعلم او انت طالق ما شا زيدا ولم يعلم شئته او ما شا الله  
 وقع واحدة لانها اليقين او انت طالق الا ان يجي الغد قال القاضي  
 لم يصح الاستئناس فيقع لمجي الغد لا محالة ولو قال انت طالق واحدة  
 وثلاثا ان شا الله او ثلاثا واحدة ان شا الله او ثلاثا وثلاثا  
 ان شا الله وقع واحدة في الاول وثلاث فيما بعده لاختصاص  
 التعليق بالخير بخلاف واحدة ثلاثا او ثلاثا ثلاثا ان شا الله  
 فلا يقع شئ لعود المسئلة الى الجميع لحذف العاطف وحفصة  
 طالق وعرة طالق ان شا الله ولم يتوعد الاستئناس الى كل  
 من التعاطفين طلقت حفصة دون عمة وكذا حفصة وعمة  
 طالق ان شا الله كما في الروضة لكن رده الاستنوي بانه تابع  
 لبعض نسخ الرازي السقيمة وان الذي في نسخ الصحاح  
 وصرح به البغوي عدم الوقوع على واحدة منهما ولو قال  
 انت طالق انت طالق انت طالق ان شا الله فاصد التوكيد لم تطلق  
 كما ذكره الشيخان ومفهومه انه لو قصد الاستئناس طلقت  
 واختص التعليق بالخير وهو قياس تطايره مما ذكر ولا يخفى ان  
 ما تضمنه هذا الكلام من اختصاص عود الشئ للجميع  
 بحالة عدم العطف مخالف لما ذكره في باب الوقف من عود نحو  
 الاستئناس للجميع عند العطف ولما صححه النووي في الايمان

من عوده

من عوده للجميع حالة العطف ولهذا نسب في الخادم النووي  
 الى المتناقض لكن نه جزم في كتاب الوقف بالحق للجميع وصححه  
 في كتاب الايمان وصرح هنا العود للاخيرة والاوجه العود للجميع  
 هنا كما في البابين الاخيرين ولهذا لما نقل الرازي عن ابن الصباغ في  
 انت طالق ثلاثا واحدة ان شا الله او واحدة ثلاثا ان  
 شا الله ان الذي يقتضيه المذهب انه لا يقع شئ ثم خالفه  
 ذكر في الخادم ان المراجع ما قاله ابن الصباغ وانه تبعه عليه الرويان  
 في البحر وان ابن الرفعة قال انه اللابيق بمذهب الشافعي ومن هنا  
 يتجه ما في فتاوي المغزالي من العود للجميع في انت طالق واحدة  
 واثنين وثلاثا ان شا الله ويظهر ان قول بعضهم عقبه التعليق  
 ولعله على وجه ليس على ما ينبغي نعم قد علم انه لا بد من قصد التعليق  
 بالمشئة قبل فراغ ما قبله فكل ما يكتفي هنا وجود قصده قبل فراغ  
 المذكور الاخير وان انتفى فيما قبله او لا بد من وجوده قبل الفراغ من كل  
 مذكور او يفصل في العطف بين عطف المفردات فيكون وجوده قبل  
 الاخير وعطف الحمل فلا يكتفي والفرق استقلال الجملة للنظر  
 في ذلك محال والاكتفاء بوجوده قبل الاخير فقط كما يستبعد في  
 الحمل مطلقا وان كان قوة اطلاقهم قد يعطيه لكن قال الرازي  
 في الايمان قال القاضي ابو الطيب لو قال ان شا الله انت طالق  
 عبيدي حر فكذلك لان حرف العطف قد يحذف مع ارادة العاطف  
 وليكن هذا فيما اذا نوي صرف الاستئناس اليهما جميعا فان  
 اطلق فيشبه ان يجي خلاف في انه يختص بالجملة الاولى او



بعضها قال في الروضة قلت الصحيح التعميم في الصورتين انتهى  
ولا يخفى صراحة هذا الكلام في تعلق المشيئة عند تقدمها بجميع  
المذكورات حالتي العطف وعدمه وان لم يقصد تعلقها  
بالجميع بل اقتصر على مجرد قصد التعليق على الاحمال كما هو المراد بالا  
طلاق المذكور على ما قاله الرزكشي في الايمان حيث قال قلت مراده  
اي مراد الراجعي بالاطلاق نية الاستثنا في الجملة من غير  
ان يخفى بيانه تعرض لنزيعه على الحلف اولا انتهى لكنه قال  
هنا لو تقدم اي الشرط بان قال ان شاء الله انت طالق فلا  
يشترط فيه نية التعليق حينئذ صرح به الراجعي في كتاب  
الايمان فانه نقل عن ابي الطيب وساق ما تقدم عنه ثم قال  
قال ابن الرفعة وهذا يقتضي انه لا يشترط النية اذا تقدم  
التعليق انتهى وعلى الاول فيمكن ان يؤخذ منه تاخير الاحمال  
الاول لانه اذا تعلق المشيئة مع تقدمها باخر المذكورات  
مع عدم قصدتها تعلق المتأخرة بالاولها وان لم يقصدتها عنده  
بجامع عدم قصدتها عنده في الموضعين فليتامر وشمل قوله  
الشرط ما لو كان الشرط فعلا فيقع الطلاق عند وجوده ولو  
من مكره عليه وناس للتعليق عليه وجاهل بقصد التعليق  
او بكونه على ذلك الفعل نعم ان كان فعل نفسه وان قصد  
بجود التعليق وعدم الامتناع من الفعل او الترك كما هو قضية  
اطلاقهم لكن فيه وقفة او كان فعلا غيره وكان بياني به بان  
يشق عليه حينئذ لغرض صدق اوقه ارحيا وقد قصد بحلفه

منعه او حثه

منعه او حثه وقصد اعلامه بالخلق ليمتنع او يفعل وان لم  
يعلم به وان تكن الحالف من اعلامه لم يقع عند وجوده ممن  
ذكر كما اقتضاه كلام الروضة واصلها فيما اذا قصد اعلامه  
ولم يعلم به وان اعتمد جمع من هذه الاسنوي الوقوع حينئذ  
نعم ان انكر الحالف وقوع الفعل منه فثبت عليه انه فعله  
فادعي النسيان لم ينفعه ذلك كما قاله الازري بخلاف ما اذا  
لم يكن بياني به ولم يقصد منعه او حثه او اعلامه فيقع  
عند وجوده مطلقا ولو علق بفعله ناسيا او جاهلا او مكرها  
ففعله كذلك وقع لانه فعله وقد ضيق على نفسه بخلاف  
ما لو حلف لا ينسي فنسي لا يقع لانه لم ينس بل نسي فلو فعله  
عالم اعاد اختار ام لا لم يقع فيما يظهر لعدم وجود الصفة  
اذ المقصود حينئذ مجرد التعليق وبهذا اتايد الرقعة السابقة  
او بفعل نحو بهيمة وطفل مختار او وقع او مكرها فلا يفرق بين ما يختار  
بين ذلك وبين الوقوع فيما اذا لم يعلم المعلق بفعله التعليق  
وكان ممن لا يبالى بتعليقه او ممن يبالى ولم يقصد الحالف  
اعلامه وفعل مكرها بان فعل الادبي منسوب اليه وان اتى  
به مكرها ولهذا يرضى به بخلاف فعل البهيمة فكانها حينئذ  
الاكراه لم تفعل شيئا انتهى وهو متفق من بفعل الطفل وهل  
المراد به غير المميز او غير البالغ فيه نظر والذي يظهر الثاني هذا  
كله في الحالف على فعل مستقبل فان حلف على نفي شيء وقع جاهلا  
به او ناسيا له كالحلف ان زيد ليس في الدار وكان فيها



فلا يطلق ولم يعلم به او علم ونسي فان قصد بخلفه ان الامر كذلك في ظنه او فيما انتهى اليه علمه اي لم يعلم خلافه ولم يقصد ان الامر كذلك في الحقيقة لم يحدث لانه انما حلف على معتقده وان حلف ان الامر كذلك في نفس الامر او اطلق ففي الحنف قولان رجع ابن الصباغ وغيره الحنف وصوبه الزركشي لانه عين معذور اذا لاحث ولا منع بل تحقيق فكان عليه ان يثبت قبل الحلف بخلافه في التعليق بالمستقبل ورجح الاسنوي وغيره اخذوا من كلام الشيخان عدم الحنف قال شيخنا شيخنا وهو الاوجه انتهى واعتمد جمع من شيوخنا الحنف في الاول اعني اذا قصد ان الامر كذلك في نفس الامر ونجوه ان يستثني منها عليه ما لو قصد انه كذلك في نفس الامر في ظنه فلا حنث وهو مرادهم بلا شك ولو قال ان لم تدخل في الدار اليوم فانت طالق فنسيت الحلف ودخلت في ذلك اليوم فقال يتخلص بذلك الدخول قال الزركشي فيه احتمال والا قرب الاخلال انتهى فان مع ما رجحه استقدناه منه ان فعل الناسي يوجب الاخلال اذا كان المعلق عليه اشتقا الفعل وقياسه ان فعل المكره كذلك وعلي هذا فنقول لهم انه لا اثر لفعل الناسي في بر ولا حنث محله اذا كان المعلق عليه الفعل ولو ادعي رجل سمع منه التلفظ بالطلاق انه قال متصلا به ان كان كذا صدق بيمينه كما افقني الاصمعي ولو قال انت طالق ثلاثا ثم قال قلت ان شاء الله وانكرت الزوجة صدق بيمينها لانه اوقع الطلاق واراد رفعه لشي والاصل عدمه ويؤخذ من ذلك تقييد تصديقه

في مسألة الاصحى بعدم انكار الزوجة ولو قال ان غبت عن البلد المدة الفلانية ولم اوصلك النفقة فانت طالق وغاب تلك المدة صدقت بيمينها انه لم يوصلها النفقة فاذا حلفت طلقت كما يحثه ابن الصلاح اذا ثبتت غيبته تلك المدة وايداه بعضهم بما صرح به الاصحاب من تصديقها بيمينها فيما علق طلاقها بخروجها بغير ائنه فخرجت فادعي الزوج انه بالاذن فانكرت لكن افقني القاضي بقصد بيق الزوج بالنسبة لعدم الوقوع وتصديق الزوجة بالنسبة لا يحجب النفقة وقد يفرق بينه وبين مسألة الاصحاب المذكورة في فتاوي السبكي فيما لو قال ان مضت مدة كذا ولم ادخل بها فني طالق فنفت تلك المدة وهو غايب انه ان شهد اربع نسوة بالبراءة وحلفت على عدم الدخول لاجل غيبته حكم بوقوع الطلاق ولو طلق ثلاثا فشهد اثنان انه قال ان شاء الله فعن الحنارزمي انه يعتمدهما ان كان في حالة غضب لانه في هذه الحالة يقول ما لا يعلم والا فلا لان العلم لا يشترك بالظن قال الزركشي وفيه نظر لا يلزم من تلفظه بالمشيئة حصول الاستثنا الاعتبار والقاعدة ان فعل النفس لا يرجع فيه لقول احد كالمصل والقاضي والمشهد ونقل الشيخان عن ابي العباس الروياني فيما لو حلف لا يفعل كذا فاحبزه عدلان انه فعله وظن صدقهما انه يلزمه الحنث قال الاسنوي وهو انما ياتي اذا اوقعنا طلاق الناسي ولو حلف ان هذا الشيء



الذي اخذته من فلان فشهد عدلان انه غير طلق قال  
الاسنوي ومجمله ان تعد فان كان جاهلا لم يجزئ قال العراقي  
وسئلت عن طلب منه المبيت عند شخص فخلق لا يبيت  
سوا الليلة الفلانية لليلة مستقبله هل يجزئ بترك مبيتها  
فاجبت بان مقتضى قاعدة النقي والاثبات الحث لكن افتي  
شئنا الملقين بحضوري فيمن حلف لا يشكو غريمه الا من  
حاكم شرعي هل يجزئ بترك الشكوى مطلقا فاجاب بعدم روي  
تصحيح النوري في الروضة فيمن حلف لا يطاخي السنة الامرة  
انه لا يجزئ بترك الوطى مطلقا وهو ناظر للمعنى يخالف للقاعدة  
المتقدمة انتهى واقول لانهم المخالفة للقاعدة وذلك لان  
الاثبات بحسب المقصود من النقي والمقصود هنا من النقي هو  
منع نفسه من المبيت فيما عدا الليلة المستثناة فيكون  
المقصود من الاثبات هو اباحة مبيتها فيها لا التزامه  
فلا يجزئ بالترك فتأمل فانه حسن وقيق ثم راي الاسنوي  
قال وعدم الحث هنا اي في مسألة الروضة السابقة  
لا يحال الاستثناء من النقي اثبات لانه في مثالنا وهو المستقبل منع  
نفسه من وطئ غير المرة واخرج المرة تقبل الثابت نقيض المنوط به  
قبله فعليه اذ لم يطأ المرة يجزئ وقيل الثابت نقيض ما دل عليه اللفظ  
وهو الامتناع فعليه اذ انتفى الامتناع في المرة ثبت الغير فيها  
بخلاف الحلق على ماض او حاضر فلم يطأ المرة فيجزئ اذ لم يكن قد  
وطئها جز ما لا ينتفان توجيه التخيير ولهذا الوفا ليس له على الا

مائة لزمه جرمما انتهى وفي فتاوي السبكي فيمن حلف ليعطين فلان كذا كذا  
يوم فنفى يوم ولم يعطه انه يقع عليه طلقة وتخل اليمين ولا يقع الطلاق  
المصدر تجيز او تعليقاً قبل النكاح اي التزوج لمن اراد طلاقها لا قبل  
النكاح ولا بعده كقوله لاجنبية كبا من منه انت طالق او ان تزوجتك  
دخلت الدار فانت طالق او كرامة التزويجها او لو دخلت الدار فاني  
طالق فلا تطلق على زوجها ولا بتزويجها بدخولها الدار بعد تزويجها  
لانتموا الولادة عليها وقد فال صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح  
ولا عتق الا بعد ملك اي لا طلاق واقع او معلق ولا عتق كذلك الا  
لمن يملك ولا يجوز جماله على وقوع الطلاق دون عقده لان  
عدم الوقوع على الاجنبية معلوم لكل احد فوجب جماله على الاخرين  
ليفيد ولانه لو قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم نكحها ثم دخلت  
لم يقع اتفاقا فذلك ان تزوجتك بانتفا الفارق فلورفع التعليق  
في نحو كرامة التزويجها فاني طالق الي حاكم سنا فني فله الحكم بطلانه  
كما صرح به العبادي والهروي ويجب ان يكون محله اذ لم يحكم  
به حاكم براه كالكلي والامتناع المقرض له لغيره من موافق الاختلاف  
وما وقع لابي زرعة العراقي مما يخالف ذلك احتجاجا بان ذلك  
افتا لا حكم حقيقي وتبعه على ذلك كثير ممن بعده من غير تأمل  
لا التفات اليه ولا يجوز العمل به وان بالغ فيه ومما يرد  
بوضوح رده قطعا امران احدهما انه لم يعد احد من الاصحاب  
هذا الحكم في الاحكام التي جوزوا انقضائها قطعا ولا على خلاف  
ولو كان منها المقرضون له لانها عند هم معينة محض رقة والماني



انه ان اراد بكنه افتتلا احكاما حقيقيا ان ذكره باعتبار اعتقاد نافلا  
يفيد واللازم جواز الغرض لكل حكم خالفته لانه ليس حكما في  
اعتقاد فار هو باطل اجماعا وان اراد باعتبار اعتقاد المخالف  
فهو باطل اذ الغرض انه حكم حقيقي عنده وقد وجه المالكية صحة  
هذا التعليق بانه حكم من قبيل الالتزام والحكم بالالتزام لا يشبه  
في انه حكم حقيقي واقع في وقته فيجب احترامه ولو علق طلاقه  
زوجته لصفة كد خول الدار والتزوج عليها ثم اباها ثم تزوجها  
ثم وجدت الصفة لم تطلق سوا وجدت ايضا حال البسنة  
لا يخلل اليقين بوجوبها او لم تقبل لا رتفع النكاح الذي  
علق فيه **واربع** بخلاف التام حذف المدة **ولا يقع طلاقهم** بخلاف  
كان او معلقا **المبي والمجنون** وان وجدت الصفة المعلق عليها  
حالا **المها والنائم** وان قال بعد استيقاظه اجزته او وقته  
**والكره** بغير حق على الطلاق وان ترك المقرة مع قدرته عليها  
كان نوب غير زوجته او نوب بالطلاق حل الوفاق او بطلت الاخبار  
كاذبا وان كان الاولى له التولية او الاستئناس او كان قاضيا في الالة  
او كيدا في الطلاق نعم ان كرهه موكله وقع لانه ابلغ في الاذن بل ان  
كره الزوج من ليس وكيدا له وقع ايضا كذلك بخلاف المكره بحق فينع  
طلاقه كان امتنع المولى من النسبة وقام به عذر شرعي كالحمل فلفظ  
اكرهه على طلاقه واحدة وان كان القاضي متمكنا من ايقاعها كما  
له اكرهه المدين على البيع لو فادينه مع تمكنه هو البيع فان كرهه  
على اكثر كان اكرها بغير حق فلا يقع وشرط الاكراه قدرة المكره

بالكره

بالكره على تحقيق ما هدد به بولاية او تعلب وكون ما هدد  
به عاجلا ظلما وعجز المكره بالفتح عن دفعه بنحو هرب واستفانة  
وظنه انه ان امتنع من فعل ما كره عليه حقق ما هدد به  
ويحصل بخوف بنحو ضرب شديد او حبس او انداق مال  
ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس واحوالهم حتى  
قال الدارمي وغيره ان الضرب اليسير اكره في حق اهل المروءات  
والنساء والمعتد ان الاستفان في حق الوجيه اكره وصرح ابن  
الصباغ بان الشتم اكره اي في حق اهل المروءات ورون السفلة ونحوهم  
كما صرح به القاضي وغيره وخرج التخييف بالعقوبة الاجلة كقوله  
لا ضربتك غدا او المستحقة للمكره كقوله لمن له عليه قصاص  
طلقها والا اقتصفت منك ولو خوق افرق بما يظنه معك  
في كونه اكرها احتمالا لان الامام والوجه في البسيط انه لا يقع لانه  
ساقط الاختيار ولو وجد قرينة اختيار وقع كان اكره على ثلاث  
فوجد على او على صريح فكني او على تعليق فتجن او على ان يقول  
طلقت فقال سرحت او على طلاق مبهمه بطلاق معينة ولو  
وافق المكره ونوب الطلاق وقع لاختياره فعلم ان الصريح كناية  
في حقه ولو حمل ظالم على ان بدله على شخص او ماله فانكر معرفة  
موصعه فلم يخله حتى حلف بالطلاق انه لا يعلمه فان حلف كاذبا  
حش اذا لا اكرهه في الحقيقة على الحلف وانما خيره بين الحلف والالالة  
بخلاف ما قاله الصوري لا تخليك حتى تحلف بالطلاق انك لا تخبر  
بناحلتك لا يحش بالاختيار هم لانهم اكرهه على الحلف بالطلاق ولو

بياد  
الاستفان



اكره علي الاقرار بطلاق زوجته فاقترع لم يفرق بينه وبين زوجته كما قاله  
المقولي وغيره لان الظاهر انه كاذب في اقراره او بطلاق زوجته المكره بالكسر فاقترع لم  
يتعلق باقراره شيئا وهل يكون اقرارا من جهة المكرم وحرمانه باعلى ما اذا وكله  
لتفرع عنه قاله القاضي ولو ادعى انه طلق ميبا او محبنا صدق بيمينه ان امكن  
الصبي وعهد المحنون او وجدت صورته وان قالت لاشي به او ناعا صدق  
بيمينه ان امكن كما قاله الروياني وانه الرافعي لكن تطرف فيه في الروضة ووجه  
النظر بعضهم بانه لاعلامه علي النوم بخلاف الصبي وبعضهم بما صرحوا به  
في الايمان من ان مدعي عدم قصد الطلاق او العتاق لا يصدق ظاهر  
لتعلق حق الغير بهما او مكرها صدق بيمينه ان وجدت قرينة كجس  
وان اكدت ومحل ما ذكره في المحنون اذ لا يعتد بيمينه فان خالف  
فعل منه او بفعل لا تعدي فيه كان شرب دوا محبنا <sup>المدوي</sup> مسدودا  
اما اذا تعدي به كان شرب دوا محبنا بلا حاجة فيقع طلاقه فغلظا  
عليه وكانا بل اولي المغيبي عليه ومن سكر بلا تعد كان او خمر سكر  
او كره علي شربه او لم يعلم انه سكر بخلاف من سكر بتعد فيقع طلاقه  
ولو بالكفاية خلا لابي الرافعة كما تقدم ولو طلق ثم قال كنت  
مغري علي فكما لو قال كنت مكرها او طلق السكران ثم قال انما شرب  
السكر مكرها او لم اعلم انما شربته سكر صدق بيمينه قاله  
الروياني ولعله اذا وجدت قرينة الاكراه وبجث الاذري ووجه  
استقصاده فان ذكر ما يحصل به الاكراه والاتقي عليه  
بالواقع **فصل** في الرجعة بفتح الواو كسر هاء وهي لغة  
المرء من الرجوع وشرعا رد المرأة الي النكاح في العدة من طلاق غير بائن

واذا اطلق

واذا اطلق الحر بدليل قوله الا في او اشتين بنفسه او نائيه  
وطلاقه مطلق الحاكم لا يكون الا واحدة كما سياتي **أمر** المدخول بها  
ولو في الدبر واستدخلت ماء كما يشعر بذلك قوله ما لم تنقض عدتها  
**واحدة او اثنتين** بلا عوض بدليل ما تقدم في الملح **فصل** اذا كان اهلا للنكاح بنفسه  
ولو في الجملة **راجعته** وان كان شرط عدمها او قال سقطت خالصة بلفظ  
ولو بالجمية وان احسن العرسية صرح كراجعته او رجعتك او رجعتك  
وان لم يقل الي او الي نكاحي او قال رجعتك للفسخ او محي ما لم يقصد بالرجعة ذلك فقط واسكتك  
وكانت مرجعة او مرجعة او مرجعة مسترجعة كما صرح به المقولي خلافا  
لاستراط الاذري في المنة في ذلك ونحو ردك ان قيد بقوله الي او الي نكاحي  
خلافا لقول ابي الرافعة ان المشهور عدم اشتراطه او كفاية كزوجتك او  
رفعت التحريم واخترت رجعتك او اعدت ذلك وكالكفاية ولا بد في  
الجميع كما صرح به الماوردي وغيره من الاضافة الي ضمير او ظاهر  
كراجعته او هذه او فلانة ويصغرها بما يعينها فلو ترك الاضافة  
كان لغوا لكن لو التمس منه الرجعة قال الاذري احتفل المصحة ولا  
لا تحصل بغير اللفظ كالوطي ومقد مائة بعم لو صدر ذلك من كافر واعتقد  
رجعة ثم اسلموا او توافوا التينا اقربناهم وخرج بالطلاق ففسخ النكاح  
وانقضاخه وبالدخول بها وبالمستدخلة غيرهما وبالا واحدة وبالا اثنتين  
في المرو واحدة في الرقيق الثلاث في الاول والاثنتان في الثاني وبلا  
عوض الطلاق بعوض وباهل النكاح غيره كالمزني والمكره والصبي  
والمحنون فلا مرجعة في شيء من ذلك ودخل في الاهل السكران  
اي المتعدي بسكره والعبد والسفيه فلمهما المرجعة ولو بلا



اذن وان احتاج اليه في ابتداء النكاح والحرم لان فيه الاهلية لكن  
الاحرام مانع وولي المجنون حيث يجوز له ابتداء النكاح ومثله فيما  
يظهر وولي صبي طلق وحكم بطلاقه حنبلي والحري في حق امته طلقها  
وان لم يحل له ابتداء نكاحها اليسار او غيره وافهم قوله فله عدم  
استحبابها لكن قال الزركشي سكتوا عن كونها سنة او لا لاختلاف  
ذلك محلل بحسب الحال وانما يجوز له مراجعتها حينئذ اذا كانت  
معينة فلو طلق علي الابرهم احدي امرتيه ثم راجعها او طلقها  
ثم راجع واحدة علي الابرهم لم يصح ولو طلق احداها معينة ثم  
نسبها فقال راجعت المطلقة فهل يصح وجريان قابلية للحال  
فلا يصح مراجعتها حال ردت حال ردت وان عاد المرتد منها  
الي الاسلام قبل انقضاء عدتها **ما لم تنقض عدتها** الواجبة بالطلاق  
وان لم تشرع فيها كان طلقها في حيض او نفاس لا في عدة وط  
شبهة او حلت من وط شبهة بعد الطلاق فان الحيض  
والنفاس لا يحسب من العدة وعدة حمل الشبهة مقدمة  
علي عدة الطلاق نعم ليس له المراجعة وقت وط الشبهة لو رجاها  
حينئذ عن عدتها بكونها فرسا للواطى ولا بعد انقضاء مقدار العدة  
بعد الطلاق **وهي** فيما لو خالطها بعد نكاحها الزوج وقلنا  
بالاصح وهو بقا العدة وعدم انقضائها مع المخالطة **فان انقضت**  
**عدتها** المذكورة لم يكن له مراجعتها وان لم تنقض عدتها علي الاطلاق  
كان وطها في العدة فانها تستأنف عدة للوط من فراغ وخذل  
فيها بقية عدة الطلاق ولا يراجع الا في تلك البقية نعم

اذ اجملها

ان اجملها بذلك الوط او كانت حاملا فله المراجعة الي الوط  
لو قوعه عن الجهتين ولكن **كان له نكاحها** اي تزوجها وقوله  
**بعقد جديد** ايضاح ويحتمل علي بعد انه اراد بالنكاح الوط  
فيكون هذا التقييد **واذا راجعها** او نكحها بعقد جديد **علي ما تقر**  
**له عليها من عدة الطلاق** فان لم يطلقها قبل هذا الطلاق  
كانت معه علي طلقتين ان كان هذا الطلاق واحدة وعلي  
طلقة ان كان بطلقتين او ادعت انقضاء العدة فانكر الزوج  
صدقت بيمينها ان امكن وكان اعتد ادها بالاقتران الوضع  
وان خالفت عادتها بخلاف ما لو لم يمكن لنحو صغدان ياس  
او كان اعتد ادها بالاشهر فيصدق بيمينه وان كانت  
منقضية ففيه تفصيل في البسوطات ولا يشترط في صحة  
الرجعة تحقق وقوع الطلاق فلو علقه عاشي ثم شك في حصوله  
فرجع ثم تبين انه كان حاصلا صح كما نقل عن البحر وان علقه <sup>بقدر</sup> خلافه  
ايضالا ان الاول اثبت كما نقل الاذري ولا الاشهاد عليها لكنه ليس  
فان تركه استحب ان يشهد علي اقراره بها فقد يتنازعان فلا  
يصدق فيها وجميع ما تقر في الحر اذا طلق واحدة او اثنتين  
بحري فيمن فيه اذا طلق واحدة **فان طلقها** اي طلق امراته  
الحر **ثلاثا** او من فيه رقي طلقتين **لم يحل له الا بعد وجود خمسة اشياء**  
اشياء وان كانت امة وملكها بشر او غيره بعد الطلاق لظاهر  
القران وهي **انقضاء عدتها منه وتزويجها بغيره** وتزويجها  
فلا يكتفي الفاسد والوط بملك او شبهة ودخوله اي الغيب بها والامداد



بدن لها بها **اصابتها** بان تغيب بقبيلها لا بدبرها حشفته او قدرها  
من مقطوعها قال الامام والمعتبر الحشفة التي كانت للمقطع ولو مع  
حايلا ومع عدم الاتزال مع ازالة بكارتها ان كانت بكر او لوعدا كما نقله  
الشيخان عن البغوي واقره وجزم به في الكفاية وحكاها المحامي عن  
نص الامام وان جرى الاذري تبعا للمطلب على خلافه وانتشار الالة  
ولو انتشارا ضعيفا وان استعان باصبعه او اصبع غيره بخلاف  
ما لو انتفى الانتشار بالكلية لسبب او غيره تعلم ان المعتبر الانتشار  
بالفعل وهو الامع ربه قطع الجمهور كما في الروضة وكون ذلك الغير  
المصيب اهلا للوطي بان يتاخر منه ولو مبيا او مجنون او رقيقا وخطيا  
ومحرما وصايا بخلاف صغير لا يتاخر منه كطفل وان كانت المرأة محرمة  
او معتدة عن شبهة او حايضا او صائمة او مطاهرا منها وكذا  
صغيرة لا تستهي وان صوب الاذري خلافه وحكاها عن النص  
او غير ذلك لكن يشترط عدم اختلال النكاح فلا يكتفي وط رجمة  
ولا وطي في حال ردة احدها وان راجعها ارجع المردة الى الاسلام  
ويتصور ذلك بان استدخلت مافة او وطئها في الدبر قبل الطلاق  
او الردة **ويبينونتها** اي الغير يعني بان يطلقها ولو رجعا **انقضا**  
**عدتها** اي من ذلك الغير ولو ادعت التحليل وانقضا العدة  
عند الامكان صدقت يمينها وان كذبها ذلك الغير في طيه لها  
ليعسر اقامة البينة على الوط وللاول تزويجها وان ظن كذبها  
لتصديقها ولا اعتبار بظن الاستك له لكنه يكره فان صرح  
بكذبها امتنع عليه تزويجها الي ان يقول يتقست صدقها

ولو كذبها

ولو كذبها الغير والمولي والشهود له تحلل على الاصح كما نقله في  
الروضة عن المروزي لكن صحح الملقيني الحل ونقله عن الرازي ولو  
انكرت النكاح ثم كذبت نفسها وادعت فكاحا شرطا فطلادل  
تزوجها ان صدقها ولو اخبرته بالتحليل ثم رجعت فان كان  
قبلا ان يعقد عليها قبل رجوعها او بعد لم يقبل ولو انكرت  
الامانة لم يكن للاول تزويجها وان اعترف بها الغير وانكرت  
الغير الطلاق فلاول تزويجها باطنا ان علم الطلاق لظاهر  
ولا اذا لم يعلمه ولو ادعت انه طلقها ثلاثا ثم كذبت نفسها  
وقالت ما طلقني الا واحدة او اثنتين فلها التزوج به بغير  
تحليل قاله في الانوار ووجه بانها لم تبطل برجوعها حق الغير  
ولك ان تقول قد تعلق حق امه بالتحليل في حقها فكيف  
يقبل ابطاله برجوعها **فصل** في الايلا وهو حرام للايلا  
رحده شرعا ما يزوج من قوله **واذا حلف** من يصح طلاقه ولو  
رقيقا ومريضا وخصيا وعينا وكافرا وسكران بامه او بصفة  
من صفاته او بالتزام ما يلزمه بالنذر او بتعليق او عتق ولم  
تخل اليمين فيه الا بعد ارجعه اشهر على **ان لا يطار وحبته** التي  
بكنهه حسا وشرعا وطئها فيما قدره من المدة الا في بيانها وطيا  
تمكنا شرعا وان كانت امه وصغيرة ومريضة سوا حلف على ترك  
وطئها **مطلقا** بان لم يقيد بمدة ولا بالابد وعلى تركه ابدا  
بان قيد بالابد او على تركه مدة **تردد** ولو في اعتقاده فقط على  
اربعة اشهر ولو بما لا يسع المطالبة الا تية كما قاله الامام واقره



الشحا وفائدته حينئذ الاثم لا يذابها وقطع طمعهما من الوط  
 في تلك المدة لكن صرح الماوردي بانه لا بد ان تسع الزيادة  
 المطالبة وتقله ابن الرفعة وغيره عن مقتضى النص قوله والله  
 لا اطاولك او لا اطاولك ابدا او لا اطاولك خمسة اشهر او حتى  
 ينزل عيسى عليه السلام او حتى اموت او تموت او يموت زيد او ان  
 وطيك فله على صلاة او صوم او عتق او فصرتك طالق او  
 فعبدي حرسوا اطلق او قيد بما ذكره **فهم مول** وسياتي حكمه وخرج  
 بمن يصح طلاقه عن كسبي ومجنون ومكره بالزوجة غيرها كما للملكة  
 والاجنبية وان تكلم بها بعد ذلك وبالوط التمتع بغيره ويكون  
 ممكنا حسا ما لو لم يكن ذلك لنحو شلله او جيب ذكره او بعضه  
 بحيث لم يبق منه قدر الحشفة بخلاف ما لو جيب ذكره بعد  
 الايلة فانه لا يبطل ونحو رتقها او قسرها ويكون ممكنا شرعا  
 الوط في الدبر او في نحر حبس وتقاس فلوقال والله لا اطاولك  
 في الدبر او الحيز او التقاس فلا ايلة بخلاف ما لو قال والله لا اطاولك  
 الا في الدبر فهو مول وكذا الا في الحيز او في التقاس او في نحره  
 رمضان او المسجد في احد وجهين افتى به البغوي في غير صورة  
 التقاس وجزم به في الدخاير ووجه جمع منهم ابن الرفعة  
 والاسنوي لان الوط يحرم في هذه الاحوال فهو ممتنع منه وعليها  
 الامتناع وتوجباله المدة الاية ثم يطالب بالوط والطلاق فان  
 وطيهما في الاحوال سقطت مطالبتني الحال لانتقاء المطارة ثم  
 تقرب المدة ثانيا لبقا اليقين كما لو طلق المولي بعد فراغ المدة

ثم راجع

ثم راجع فانه تقرب له المدة ثانيا لكن الذي جزم به السرخسي  
 والرافعي في الشرح الصغير في صورتي الحيض والتقاس ومثلها  
 البقية انه لا ايلة لانه لو جامع فيها حصلت الفية فاستثنوا  
 يمنع انعقاد الايلة ويكون الحلف عليه ترك الوط مطلقا او ابدا  
 او المدة المذكورة ما ليس كذلك كما في قوله والله لا اطاولك اربعة  
 اشهر فاذا مضت فوالله لا اطاولك اربعة اشهر اخرى فلا  
 يكون بذلك مولى وان اثم الابدان المضارة ولو اسقط لفظ  
 الجلالة الثانية كان مولى لانها عين واحدة اشتملت على مدة  
 تزيد على اربعة اشهر صرح بذلك ابن الرفعة ولو قال عند  
 الطلاق اريدت اربعة اشهر او اقل منها ربي واذا صار مولى  
 فمن احكامه انه **بوجاله** وان كانا رقيقين ولو بلا حاكم او حكم  
 ان سالت الزوجة **ذلك** التاجيل **اربعة اشهر** متى الية من حين  
 الايلة ان كان من غير رجعية ومن حين الرجعة ان كان من  
 رجعية ومن حين زوال المانع من الوط ان كان بهما مانع كصغر  
 ومرض وينقطع الحق الى بطلان رجعي ورده احدهما بعد الدخ  
 وبمانع من الوط قايم بها حسيما كان او شرعا غير الحيض والتقاس  
 كالمريض والمجنون والمنشور والملبس بفرض من نحر صوم واعتكاف  
 واحرام واعتدادهما عن شبهة وجسها بحيث لا يصل اليها  
 فتستأنف المدة بعد زوال ما ذكر نعم ان طلق ما عدا الردة  
 والطلاق الرجعي بعد المدة وقبل مطالبتني ثم زال فلها المطالبة  
 من غير استيناف ولا ينقطع بمانع قايم به كمرضه وجنونه



وحبسه ولا بالتلبس بنقل ولا بحض أو نفاس فتجب المدة  
مع ذلك وهي حق للزوج كالأجل حق للمدين كما أشار إلى ذلك  
بقوله له لكن قضية قوله ان سألت ذلك فحق التأجيل على  
سوالها وهو غير معروف ولعل التقييد به بالمقر لا يترتب  
على التأجيل من مطالبة الاتية وكان هذا هو مراد المشرح  
بقوله وقوله ان سألته بوجده منه انها اذا لم تسأل لا يطالب  
الزوج بشي وهو كذلك كما لم يكون لا يطالب بشي ما لم يطلبه به  
انتهى **ثم** ان وطئ في المدة او زال ملكه عن الرقيق الذي علق عتقه  
على وطئها او ابان زوجته التي علق ملاقها على وطئ هذه انحل  
الايلام في الوط يلزمه كفارة يمين ان حلف باسمه تعالى وما  
التمزمه او كفارة يمين ان التزم قربه ويقع ما علقه من طلاق  
او علق لوجود الصفة ان علق ذلك وان نفت المدة ولم يوجد  
شي مما ذكر فان كان بها مانع من الوط حسي او شرعي مكره وحض  
فلا مطالبة لها عليه لا متناع الوط المطلوب وان لم يكن بها مانع  
فلها ولو بعد ترك حقها ما لم تنقض مدة اليمين المتجدد والضرب  
رفعه الى الحاكم ومطالبة السيد لامة ولا لولي الصغيرة والحج  
نعم ليس للقاضي تخفيفه بخواتم في القضية او الطلاق  
فاذا حملت اضيق عليه حينئذ واذا طالبت **بخير بين الوط** وهو  
تغيب الحشفة او قدرها اكثر في قبلها مع ازالة البكرة ولو  
غورا فلا يكفي تغيب ما دون الحشفة مطلقا ولا تغيبها في  
دبرها نعم ان لم يصرح في ايلانه بالقبول ولا نواه بان اطلق انحل

بالوط

بالوط في الدبر **والكفيرة** ان كان الحلف باسمه تعالى حنثه بالوط ان كان  
بفعله عالما عامدا اختارا والا بان لم يكن بفعله كان استدخلة  
ذكره ان كان ناسيا او جاهلا او مكرها او مجنونا فلا كفارة عليه  
لعدم حنثه وعدم انحلال يمينه وان سقط حقها من المطالبة  
وارتفع الايلام لوصولها الى حقها وان دفع ضررها فان كان  
بالترام او تعليق لزمه موجب ذلك كما تقدم **وبين الطلاق**  
وقضية التخيير بين الامر بين انها ترد الطلب بينهما وهو  
ما في المنهاج والمحرم كالروضة واصلها في موضع واعتمده الاخر  
وصوبه الاسوي في تصحيحه لكن الذي في الشرح الصغير كالتنبية  
ولو جيز ومزم به الملقني في تدريسية ونقله عن نضر الامام  
وصوبه الركني انها تطالب بالوط عينا فان ابى طالبت بالطلاق  
وفي نسخة ثم يخير بين التكفير والطلاق وكان هذه النسخة  
هي الواقعة للمشرح حيث قال وقول المصنف ثم يخير بين التكفير  
والطلاق يفيد انه اذا رغب في الفدية لا يطالح في كفره اذ الوط قبل  
التكفير لا يجوز فخير بالتكفير ليفيد ذلك انتهى لكن الظاهر ان  
قوله اذ الوط قبل التكفير لا يجوز منسأه انتقل نظره من الايلام  
الى الطهار ولو قام به مانع لم يمنع من المطالبة بل ان كان طبيعيا  
كخوف مرض او زيادته او بطيئه طالبت به فيخير بين قوله اذ اقدرت  
فنت والطلاق وان كان شرعيا كاحرام او صوم وجب وطهار  
قبل التكفير طالبت به بالطلاق فقط لحرمة الوط فان عصي  
بالوط ولو في الدبر بشرط السابق كما سمي عليه شيخ مشايخنا



هنا و ثم سقطت المطالبة لاختلال اليمين ثم ذكر في شرح المنهج ان سقوط المطالبة بالوط في الدبر لا ينافي في عدم حصول الفية بالوط فيه لانه لا يلزم من سقوطها حصول الفية انتهى واعترضه بخنابانه لا فائدة في عدم حصول الفية مع سقوط المطالبة واختلال اليمين ثم ذكر انه ان اراد بعدم حصولها عدم حصولها على الوجه الشرعي مع اختلال اليمين وانتفا المطالبة فلا اشكال انتهى والجسني يدين بقدر علي وفائه ليس ما نعامل يطالب بالوط او الطلاق بخلاف الجسني ظاهرا فان استنع من الوط او الطلاق طلق عليه الحاكم المطلقة واحدة نيابة عنه بسو الها بشرط حضوره عنده ليثبت امتناعه حتى لو شهد عدلان انه الى ومضت المرة وهو ممتنع لم يطلق عليه بل لا بد من الامتناع بحضوره الا ان نعد بحضوره بتوار او غيبة او تمرد فلا يشترط حضوره بل يطلق عليه في غيبته قال الدرر في كيفية تطليقه ان يقول او تعة علي فلانة عن فلان طلقة او حكمت عليه في زوجته بطلقة او نحو ذلك ولو طلق عليه بعد وطئه او طلاقه لم يقع وان لم يعلم به او طلق عليه ثم طلق الزوج او وقع التطلق معا فقد اجمعوا ولو طلق عليه مع وطئه لم يقع كما بحثه شيخنا **فصل** في الطهارا والطهار شرعا ان يقول الرجل الذي يبيع طلاقه ولو عبدا او كافرا او غيبا او مجنونا ومسسا حاو سكران بخلاف من لا يبيع طلاقه كعبي ومجنون ومكره **لزوجته** اي في حقها وان لم يخاطبها ولو امته وصغيرة ومجنونة ومريضة ورتقا وقرنا وكافرة ورجعية وحائضا ومعتدة عن شهرة

مختلف

مختلف بخلاف غير زوجته كأمته والمباين منه بخلع او غيره **انت** او راسك او يدك او زوجتي او راسها او يدها كظهر امي او **علي** او مني او معي او عندي **كظهر امي** او نحوها من كلامي محرم بنسب او رضاع او مصاهرة لم يغل انحرهما عليه كالام والاخت وزوجة الاب التي نكحها قبل ولادته والريضة الحاصلة بعد الدخول بانها بان اباها ثم تزوجت بغيره فانت منه بينت والمولودة ممن ارضعته بعد ارضاعها له ومرضعة الاب والام بخلاف غير الانثى من ذكر او خنثى وغير المحرم وان حرم نكاحا حده كازواجه صلى الله عليه وسلم ومن طرأ نحرهما كالملاعنة وزوجة الاب التي نكحها بعد ولادته وزوجة الابن وام الزوجة وكالظهر للجسم والبدن والجملة والذات والنفس والراس والعين والميد والرجل والصدر والمطن والفرج والنصف والربع والشعر وسائر الامز او في الباب والروني ان ذكر الاعضا الباطنة كالقلب والكبد لا يكون طهارا قال الرزكسي وهو غريب وذكر ابو الفرج الزازان كلاما مع اضافة الطلاق اليه مع اضافة الطهارا اليه نعم ما يجمل الكلمة كالراس والعين والروح كناية محتاج الى نية الطهارا وكذا انت كماي او نحوها بدون اضافة الطهر او غيره اليها لاحتماله الكرامة ايضا ومعنى نية الطهارا كما قاله صاحب الشامل ان ينوي انها كظهر امه في الحرم ويبيع نوقيته كقوله انت علي كظهر امي ما فان قال حصة اشهر كان طهارا موقتا وايدا وتعليقه كقوله ان طاهر من شرك فانت علي كظهر امي فاذا طاهر



من المضرت صار مظاهرها منها ايضا **فاذا قال ذلك** لغير الرجعية  
وله يوقته **ولم يتبعه بالطلاق** ولو رجعيا بحيث لا يتخلل بينهما  
زمن يمكن فيه الطلاق مع علمه بوجود الصفة في المعلق ومع عقله  
واختياره ولا حصل بعده فرقة بغير الطلاق كذلك بموت او  
فسخ من احدهما بنحو عيبها او عيبه او انفساخ بنحو ملك  
احدهما الاخر وورثته قبل الدخول او بعده مع اصراره الى  
انقضاء العدة ولعانه بشرط تقدم القذف والمراعاة الى  
الحاكم على الظاهر **صار عايدا** وسياتي حكمه بخلاف ما لو اتبعه  
بالطلاق ولو رجعيا ولم يرجع او حصل بعده فرقة بغير الطلاق  
او جنونه او اعفائه او اكرامه على ترك التلفظ بالطلاق بحيث  
لا يتخلل بينهما في الجميع ما تقدم فلا يصير عايدا او بخلافه  
قال ذلك للرجعية او لغيرها ثم اتبعه بالطلاق الرجعي ثم راجع  
او اقبلته كانت على كظهر امي يوما او شهر كما تقدم فلا يصير  
عايدا بما ذكر بل بالرجعية في الاولتين وفارقت الثانية ما لو  
ارتدت متصلا بالظهار وبعد الدخول ثم وسلم في العدة حيث لا يصير  
عايدا بالاسلام بل بعده بان الرجعة امساك **بجده** في ذلك  
النكاح والاسلام بعد الردة تبديل الدين الباطل بالحق والوط  
اللاتابع له فلا يحصل به امساك وانما يحصل بعده وبالوط  
بغيب الحشفة او قدرها من مطلقها في الثالثة لكن يجب  
المبادرة الى التزويج لحرمة الوط قبل التكفير او انقضاء المدة كما  
سياتي واستدامة الوط وطء وكالموت في ذلك المعيد بمكان

كما جئته البليغي قال ولا يكون عايدا فيه الا ان وطئها في ذلك  
المكان فاذا وطئها فيه حرم وطئها مطلقا حتى يكفر واعتوض عليه  
بان ما ذكره فيما اذا وطئها فيه من تحريم وطئها مطلقا حتى يكفر  
انما يجي على طريقتيه في الوقت بالزمان والافقياس ما ذكره  
فيه من عدم التحريم اذا انقضت المدة عدم التحريم في غير ذلك  
المكان **وحيث صار عايدا الزمه الكفارة** وان ارتفع النكاح  
بينهما بعد ذلك بموت او ملك بشرا او غيره او مفارقة بطلاق  
او فسخ مع تجديد النكاح وهل لزم الكفارة بالظهار والظهار  
والعود او بالظهار والعود شرط او بالعود لانه الجزاء الاخير  
ارجح او جهها كما قال شيخ مشايخنا وغيره وهو الموافق للمرجح  
في كفارة اليمين انما لزم باليمين والحنث **والكفارة** عدل اليه  
عن الصنير الذي هو الظاهر هنا لانه اوضح واشهر ابعدهم  
اختصاص ما يذكر في كفارة اليمين **عتق** بمعنى اعتاق **وقبه**  
ولم يغصوبة لا قدرة على انتزاعها وابقة لا قدرة له على ردّها  
بشرط العلم بحياتها ولو بعد الاعتاق لاعلمها بالعتق ومن ههنا  
وجانية ان كان العتق فيهما موصرا واعتقهما عن كفارة بخلاف  
ما لو كان معسرا او اعتقهما عن كفارة غيره ولو بلا عوض كما  
جئته الاسنوي ومتحقا قتلها بالمحاربة وحاملا ويتبعها  
الحمل وان استنشاء لبطلان الاستنشاء وان كان الاعتاق  
في دفعين كان ملك معسر نصف عبد فاعتقه عن كفارة  
ثم ملك نصفه الاخر فاعتقه عنها فان لم ينوها عند اعتاق



بأنه لم يخرج عنها أو كان لتضي رقبتهن باقية كما باقي أحدها  
كما استظهره الرزكشي وغيره **مفسر** كان المعلق أو مرسا أو باقية  
رقيق لكن سري العتق اليه بخلاف عتق من يعتق عليه كاصله  
وفرعه فاذا امتلكه بنية الكفارة لم يخرج عنها وعتق عليه واعتاق  
بعض الرقبة ان كان الباقي من اوله يسر العتق اليه أو سري ولم  
ينو بالجميع الكفارة والا جزاءه **مؤتمدة** ولو بتبعية الاصل أو المدا  
أو للسباي بخلاف الكافرة والمرودة غير مستحقة العتق كالمذبذب المعلق  
عتقه بصفة بان يخرج عتقها عن الكفارة أو يعلقه كذلك بصفة  
أخرى وتوجد قبل الأولى بشرط كونه عند التعليق بصفة الأخرى  
بخلاف مستحقة العتق لمشتراة بشرط العتق والمستولدة و  
المكاتبه ككتابة صحبة بخلاف الماسدة نعم لو كانت المعلق عتقه  
بصفة عن الكفارة فوجدت الصفة اجزا ان وجدت بغيا اختيار  
المعلق على ما اقتضاه كلام المعلق الرافعي بلا عوض للمعتق  
عليها أو على غيرها فلو قال انت حر عن كفارتي ان اعطيتني أو  
اعطاني زيد كذا لم يخرج عنها ولا يصدق في عدم ارادة  
العوض لتكذيب قرينة ذكره له **سليمة من العيب بالعلم**  
اضرار ابينا وان لم تسلم عن العيوب المثبتة للرد في العيب  
فيخرج الصغير والمرضي الذي يروجى بروه وان لم يبري والذي  
لا يروجى بروه ان يبري والافرع والاعرج الذي يمكنه تتابع المشي  
والاعرج الذي لم يصنف عوره بصير عينه السليمة ضعفا  
بخلاف العمد والاصم والاخرس الذي يفهم الاشارة وتفهم اشارة

والاخشم

والاخشم والمجنون الذي لم يغلب جنونه والمغيب عليه وفاقد  
الانف والاذنين واصابع الرجلين والخنصر من احدى اليدين  
والخنصر من الاخرى والائمة من غير الابرهام والانا مل العلبا  
من الاصابع الاربع بخلاف الشيخ الحرم أو الخنصر بحيث يخرج عن  
العمل والزمن والمرضي الذي لا يروجى بروه اذا لم يبري والمجنون  
الذي افاقته اقل وكذا الذي افاقته اكثر اذا كان يعقبها <sup>ضعف</sup>  
مانع من العمل منها الواضع الي زمن الجنون كان المجمع اكثر من  
زمن الافاقته كما قاله الاذري ومن تبعه والاعمى وان ابصر او  
لغيب الذي انقطع جنونه نعم ان علم بعد الاعتاق حياته اجزا  
وكذا اذا كان انقطاع جنونه خوف الطريق كما قاله ابن الرفعة تبعا  
للإمام وفاقد اصابع احدى اليدين وفاقد اليد أو الرجل والابرهام  
والسبابة أو الوسطى والخنصر والخنصر من يدا أو غلتي من كل من  
الخنصر والخنصر أو ائمة من الابرهام ولا يخرج الموصي بمنفعته ابدا  
او مدة معينة ولا المستاجر اجزا عن الكسب لنفسهما  
والجبلولة بينهما وبين منافعهما وهذا ان ارق المريض الذي يروجى  
بروه والصغير نعم لو لم يبق من مدة الوصية أو الاجارة الا ما لا  
يقابل باجرة بعضهم الاجزا حينئذ **فان لم يجد** اي الرقبة المذكورة  
حسا أو شرعا عند الشروع في التكفير بان فقدوا حينئذ ولم يتوقع  
وجودها او احتاج اليها لغرض او زمانه وينصب او فقدت منها  
او احتاج اليه في كفاية مؤنة او كان زابدا على ثمن المثل او لم يفضل  
عن تخداس مال يتجرب به وعقار يستغله بحيث لو صرفه صار



سكننا وعن نفيس نحي سكن وعبد الفها وله بفضل من السكن  
عن كفايته ما يفي عنه بها اولم بالهنا لكن لم يكن بيعهما بمحصل  
عرضي الخدمة او السكن والاعتاق بان يفي ثمنهما بما يختلف  
ما الوغاب ماله او فقهها وتوقع وجودها **فصيام شهرين** هلالي  
نعم ان انكسر الاول ثم من الثالث ثلاثين **متتابعين** واجبه  
وان وجد الرقبة بعد الشروع فلا يلزمه الانتقال اليها وان  
كان افضل وحينه يقع ما فعله نطقا ويطلب الشايع بقطر  
يوم ولو عذر كسفر ومرض وكره وتخلل عيد الفطر او الفريسي  
الاستيناف الشهرين وان كان المتروك صوم اليوم الاجن او النسي  
الذي نسيته القية له لان كان لحيض او نفاس او اعما مستقرا  
او جنون نعم لو كان عادتها في الطهر تمتد الي شهرين فشرعت في  
الصوم في وقت يتخلله الحيض بطل المتتابع نقله في الروضة عن  
المتولي وفي الشمايل عن الامام حيث بطل فان كان بعد رانقلب  
ماضي نفلا والافلا واز اشرف في صوم الشهرين امتنع عليه تركه  
بغير عذر لانها عبادة واحدة **فان لم يستطع** ميام الشهرين  
لهوم او مرض لا يرجى زواله او بدوم شهرين غالبا فيما يظن با  
لعادة او يقول اطبا او خوف زيادة المرض او خوف مشقة شدة  
بالصوم او تنابعه ولو بسبب شدة شهوة الرط **فاطعام ستين**  
**مسكينا** او فقيرا او اراد بالمسكين ما يشمله على قاعلة اذا  
افترقا اجتماعا من اهل الزكاة فمن ج من عدا المسكين والفقير  
ونحي الكافر والعاشمي والمطلبي ومولي كل منهما والرفيق ومن

يلزمه المكفر سونمة **كل مسكين** منهم **مدا** مما يجزي في الفطرة كبر  
وشعير ولبن واقط واجبه كان يدفع الي كل مسكين مدا وتقول  
ملككم هذا مسير الي جهة الامداد سوا اطلق او قال بالسق  
فيقبلوه او خذوه فباخذه بالسوية بخلاف الطعام نحي الحن  
واللحم والطعام اقل من ستين والطعام ستين مدا الواحد في ستين  
بوما قل ودفع ستين مدا الي ثلاثين مسكينا اجزاء الطعام ثلاثين  
ان لم ينقص كل واحد عن مدا ولزمه صرف ثلاثين مدا الي ثلاثين  
غيرهم وله استرداد الباقي منهم ان اعلمهم يكن بها كفارة  
يخلف ما لو تفاوتوا في الامداد الستين نعم لو اخذوا الجملة  
علي الاشتراك ثم اقتسموا المديف التفاوت في الماخوذ بعد  
الاقتسام في الاجزا الملكهم قبله وما لو كان المدفع الي كل واحد اقل  
من مداه صرف ستين مد المائة وعشرين بالسوية اجزائه  
ثلاثون مدا فيصرف ثلاثين مدا الستين منهم ويسترد الباقي  
من الباقي ان اعلمهم بانها كفارة ولو دفع الامداد الي  
الامام فتلفت في يده لم يجزه لانه لا بد للامام على الكفارة ولو عجز  
عن الاطعام ايضا فبقيت الكفارة في ذمته فاذا قدر على خصلة  
فعلها ولا يتبعض العتق ولا الصوم بخلاف لا طعام فلو قدر  
علي مدا وبعضه لزمه اخراجه وتعين الباقي في ذمته فلو قدر  
بعد اخراجه على العتق او الصوم فينبغي ان لا يلزمه الانتقال اليها  
لشروع في الاطعام والقدرة بعد الشروع في خصلة على ما قبلها  
لا تجب الانتقال اليه كما نص عليه نعم لو عجز عن الاتمام ما شرع



فيه وقد روي ما قبله كان عجز عن الصوم بعد الشرع فيه ثم  
قدر على الاعتناق فالظاهر وجوب الانتقال هذا كله في الحر الرشد  
ومنه الذي يكفر بالاعتناق والأطعام لصحتهما منه ويتصور  
اعتناقه الرقبة المؤمنة بنحو ان يسلم عبده الكافر او يرث عبدا  
مونا مسلما او يقول للمسلم اعتق عبدك المسلم عن كفارتك  
فيجيبه واما الصوم فلا يطع منه لانه ليس من اهل النية ولا  
ينافي اطعامه مع قدرته على الصوم لانه يمكنه ان يسلم ويصوم  
فاما ان يقولك الرطو اما ان يسلم ويصوم ثم يطا اما الرقيق فلا  
يكفر الا بالصوم لا عساره وللسيد منع الذم منه ان اضعفه عن  
الخدمة الا في الظهار لتضره بدوام المحرم كماله منع الانبي الحائنة  
وان لم يضعفها عن خدمته لحن تمتعه الفوري وله تحليلها  
فيه ان شرعافيه بغير اذنه ولا منع له في كفارة اليمين ان اذن  
في الحنث والمبعض كالحال في الاعتناق لا يكس من اهل الاولاد اما  
السفيه فيجث الاسنوي انه انما يكفر بالصوم اخذ من قولهم  
انه كالمعسر حتى لو حنث في يمينه كفر بالصوم لكن رده البلقيني  
وقال ان المعتد انه يكفر هنا بالمال كما في القتل لكن المخرج له هو  
وليه والمناوي هو السفيه وخرق بين هذا والايان بفروق  
منها تكرار الايمان عادة فلم يلزم من جعله فيها كالمعسر جعله  
في الظاهر كالمعسر لانه محرم والكافي ممتنع منه عادة واعلم انه لا بد  
من نية الكفارة بشرط مقارنتها للعتق او تعليقه او اطعام والا فلا  
هذا في الروضة كاصلها لكن حاصل ما في المجموع عن الاصحاب جواز

تقديمها على ذلك كما في الزكاة ثم نقل عن جيع ان صورته في الزكاة ان  
ينويها عند غلها وعلى قياسه ينويها هنا عند غل الرقيق او  
الطعام اما الصوم فلا بد من تبييت نيته ولا تستوطنية الوحي  
قالوا لان الكفارة لا تكون الا واجبة وقد يشك عليه ما قاله في الحر  
اذا قبل من نحر لحية انه يسن له التصديق ببقعة وهذه كفارة  
بلا شبهة وهي مندوبة وفيمن تعرض لصيد محرما او بالحرم وشك  
اهو مما يحرم التعرض له من انه يفدي ندبا وهذه كفارة مندوبة  
ولا تعيين جهرية الكفارة فان عينها واخطا كان نوي كفارة قتل  
وليس عليه الا كفارة ظهار لم يحرمه واذ الزمت الكفارة الظاهر **لا يجد**  
**وطوا** اي زوجته الظاهر منها **حتى بكفر** لجوابي وطاراد وغيره  
انه صلى الله عليه وسلم قال الرجل ظاهرا من امراته وواقعها لا تقربها  
حتى تكفر وافهم كلامه حل ما عدا وطبها وهو ما حكاه الرافي عن  
الاكثرين واطلق في المنهاج انه لا يظهر لكن لا يري في الحر ربه حزم  
القاضي ونقل في الكبير ترجيحه عن الامام ورجمه في الشرح الصغير  
حرمة الاستمتاع بما بين صرتها وركبتها كالحايض واعتمده شيخ  
مشايخنا وغيره وخصوا به اطلاق المنهاج السابق وظاهر كلامهم  
على هذا جواز القبلة ونحوها من حركات شهوته خلا لما حجه الانري  
من تحريم ذلك كما في الصوم وظاهر كلامه انه لا فرق في نطق حل  
الوطا على التكفير بين الظهار المطلق والموقت وهو ما اعتقده البلقيني  
ومن تبعه لكن الذي في الروضة واصلها في الموقت وبه قال النجوي  
والمناوي توقف الحل على التكفير وانقضاء المدة فاذا انقضت حل الوط



لا ارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في ذمته **فصل** في قذف الرجل  
زوجته والتعانة معها وهما شرعا ما بين خذ مما ذكره بقوله **واذا ارجم الرجل**  
المكلف المختار الملتزم للحكام المعالم بالغريم كما سياتي في كتاب الحدود  
زوجته المحصنة اي المبالغة العاقلة الحرة المسلمة العفيفة غوط  
حال تكليفها واختيارها وعلمها بالتحريم ولو حال رقها وكفرها تحريمها كما  
سياتي ثم ايضا **بالزنا** صريحاً كان قوله لها زنت او يازانية او زنا فربك  
او بدتك وان ظنهما اجنبية او جعل المال كمن في فروق الجوني انه  
اذ اقذف زوجته وهو لا يعرفها حين قذفها لكونها مقنعة بخمار  
او في ظلمة ثم بان انها زوجته فليس بقذف ولا لعان وان اذنت  
عليه صدق بيمينه انه لا يعرفها بخلاف زني يدك او رجلك  
او عينك او يا فحبة كما انتمى به ابن عبد السلام في ذلك وفي  
يا مخنت للرجل للمعرف وقال ابن القطان في الاول انه كناية اولت  
او لا يطة او لا ط بك فلان لا يالوطية بل هو كناية على المعروف  
في المذهب كما قاله في الروضة لكنه مع ذلك صوب فيها انه صريح  
او كناية كقوله يا خبيثة او يا فاحشة او يا فاجرة او يا فاسقة  
او يا عاهرة على احد وجهين ثانيهما انه صريح او يا بنطية  
وهي عربية او عكسه او زنا او زنا بالجميل بالسهر فيها او  
انت تحبين الخلوة او لم اجدك بكر **انطية** لها **حد القذف** الذي بيانه  
في كتاب الحدود في الصريح وكذا في الكناية ان اعترف بنية القذف  
فان انكرها فللزوجة تخليفه انه ما توبى فان حلف فعليه التعزير  
للايذاء وان نكل وحلف فعليه حد القذف وليس له الحلف كاذباً

لرفع الحد

لرفع الحد ومتى نوى القذف لزمه الاقرار به ليحد او يعفي عنه  
فان الحد لزمه باطناً لمن قتل خفية فانه يلزمه الاقرار به ليقاد  
او يعفي عنه وسياتي بيان ما خرج بالقيس المذكورة في الرجل  
والزوجة وما يتعلق به في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى  
ومنه انه يعزير بقذفه اياها اذا كانت غير محصنة ووجب  
حد القذف او التعزير عليه ثابت في كل حال **الاحوال ان يقيم**  
**البينة** على زناها وهي اربعة رجال كحسبي في الشهادات او  
حال **ان يلعن** اي ياتي باللعان وهو الكلمات الاربعة ولو بعد  
ابانتها او موته فلا يجب عليه الحد حينئذ ولم يرد حصر عدم  
الوجوب فيما ذكره وان اوجه لقطه بدليل عدم الوجوب  
ايضا عند عقو القذف فكما ذكره في كتاب الحدود وعند  
اعترافها بالزنا حقيقة او حكماً كما صرحوا به وانما اهل ذلك  
هنا لانه او فرض الكلام في حال انكارها ومشاحتها لظهور  
حكم الحالتين الاخيرتين ولان المقصود بالذات هنا بيان  
اللعان وانما ضم اليه البينة للتحسين على عدم الانحصار مع  
مناسبتها لما قيل انه شهادة واعلم ان ربي الزوجة  
بالزنا وان اوجب الحد قد يكون مباحاً بان علم زناها بان رايه عينه  
او ظنه ظناً مؤكداً باقرارها به او روية رجل معها امراراً في محل  
ريبة او مرة تحت شعار على هيئة منكدة او اخبار من يعتقده صدقة  
برويته زناها او شيوخ زناها بين الناس مع قرينة كروية  
الهم خارجاً من عندها او معها في الخلوة وانما جازله حينئذ



القذف المرتب عليه اللعان الذي يخلص به لاحتياجه الى  
 الانتقام منها لتلطيفها فراسته ولا يكاد يساعده على ذلك  
 بينة او اقرار ولكن الاولى ان يستر عليها ويطلقها ان كرهها  
 وقد يكون واجبا بان انت بولد علم او طمطان فطنا موكد انه  
 ليس منه مع امكان كونه منه ظاهر كان له بطاها او ولدته لدون  
 ستة اشهر من الوطوع علم زناها او فله فطنا موكد اقا لو افلزمه  
 هنا القذف واللعان لتقيد لوجوب نفيه حينئذ كما سياتي ولا  
 يخفى اشكاله لان اللعان لا يتوقف على خصوص القذف وكان  
 يمكن تحصيل المقصود بنحو رسيها بوط الشبهة واذا اراد ان  
 يلتفت بامره وتلقينه ما سياتي فلا يعتد بقوله بدون ذلك  
 ويندب الحاكم ان يغلط عليه اللعان بعد صلاة عصر الجمعة في  
 اليها ان لم يكن طلبت اكيد والاف بعد عصر اي يوم كان فان كان  
 كافرا فالمعتبر اشرف الاوقات عندهم كما ذكره الماوردي وغيره  
 والتقليط بالمكان بان يكون باشرف مكان ببلده بان يكون بالجامع  
 والاوي في غير مكة وبيت المقدس ان يكون عند المنبر من جهة  
 المحراب لانه اشرف بقاعه والاوي ان يكون على المنبر كما صححه في  
 اصل الروضة وحكي الرافي تصحيحه عن الثغوي في مكة ان يكون  
 بين ركني الحجر الاسود والمقام وهو المسمى بالحطيم لانه اشرف  
 بقاعه بعد البيت ولم يطلب في البيت الذي هو الاشرف صيانة  
 له عن مثل ذلك كما قاله الماوردي لمزيد شرفه وفي بيت المقدس  
 ان يكون عند الصخرة لانها اشرف بقاعه فانها قبله الانبياء

فيقول عند  
 الحاكم

اللجنة

اللجنة كما رواه ابن ماجه نعم ان كان احدهماجنبيا او حائضا او نفسا  
 لاعن بباب المسجد ويخرج اليه الحاكم او نائبه قال المتولي  
 ومحل ذلك اذا راي الحاكم التعجيل فان راي التأخير الى زواله  
 جاز والاوي في حق اليهود الكنيسة وفي حق النصارى البيعة  
 وفي حق المجوس بيت النار لا تعمد يعظمون هذه المواضع واليمن  
 فيما يعظمه الخالف اشدر للحاكم دخولها ولو دخل النصارى ثمان بامان  
 او هدنة لاعن بينهما في مجلس الحكم لا في بيت الاصنام لانه لا اصل  
 له في الحرمة واعتقادهم فيه غير شرعي وقد قال الماوردي دخول  
 بيت الاصنام معصية بخلاف البيع والكنائس وفي الكفاية ان  
 دخول الحاكم بتعبيدات الكفار ليس للتعظيم فلا يحرم وهو شامل  
 لبيت النار وبيت الاصنام لكن قال بعضهم في الثاني وفيه نظر والظاهر  
 ان غير الحاكم كالحاكم في جواز الدخول كما شمله كلام الماوردي المذكور  
 والكلام في دخولها باذنهم اما بغيره فلا كلام في امتناعه مطلقا قيد  
 الزكشي وغيره جواز الدخول بما اذا اخلت من صورة لانه يحرم دخول  
 البيت التي هي فيه كما نقله صاحب البيان عن الاصحاب ويجوز  
 تلاعن الذميين في المسجد غير المسجد الحرام ولو مع حدث الكبر كجناية  
 وحيض لا بلوث المسجد قال ابن الصباغ برضاها فان رضيت دونته  
 فلها ذلك او هو دونها لم يكن استهي ولو كان الزوج مسلما والزوجة  
 ذمية لاعن في الجامع ولاعت فيما اعظمه من بيعه او غيرها  
 فان رضي بلعانها في المسجد وقد طلبته جاز بخلاف ما اذالم  
 تطلبه لان الحق في اللعان لها او لم يرض هو لان التقليط عليها



حقه لكن لو امتنعت مع رضاه فها لتجبر فيه نظر وما ذكره من ان  
التغليظ عليها حقه قد يشكك على ما تقدم عن ابن الصباغ ويعتقد  
عكس ما ذكره اذ لا تغليظ في الجامع في اعتقادهما حتى رضاها ورونه  
تفويت حقه من التغليظ بخلاف رضاه ورونها لان غايته انه  
يتضمن اسقاط حقه وهو جابر له ولا يقال انه يتضمن ايضا  
حملها على ما يعتقده من تعظيم المسجد لوجوه تطهير ذلك بعد تسليم  
اعني رضاها ورونه مع زيادته بتفويت حقه ولا يغلط على من زندق  
ورده في بشي مما تقدم ويلا عن مجلس الحكم لا يعظم زمانا ولا مكانا  
ويحسن ان يحلف بالله الذي خلقه وذرعه لانه وان علا  
في كفره وجد نفسه مذعنة لما خلق مدبر يوحى وللسيد  
ان يلاعن بين عبده وزوجته او امته وزوجها وان يسمع البيعة  
وبالجمع ان يكون في اي في حضور **وعاقد من اعيان الناس** بالبلد وصلاحهم  
افلهم اربعة يعرفون لغة الملائع واعتبر الماوردي ان يكون من اهل  
اهل الشهادة ثم ذكر مقول يقول وهو قوله **اشهد بالله اني في**  
**الصادقين فيما** هذه ازوجني هذه ان كانت حاضرة فان كانت غائبة  
سمها ورفع نسبها بما عيها كقولها فيما وميت به **زوجتي فلانة**  
**من الزنا** ان اقر برميها فان ادعت عليه فانكر او سالت فاقامت  
بينة به لم يقل فيما رميتها به بل فيما اثبتت علي رمي اياها بالزنا  
ولو حلت بولد علم او ظن ظنا موكدا انه من الزنا مع امكان كونه منه  
ظاهر ابا ان له يطاها او ولدت له دون ستة اشهر من الوط او لفوق  
اربعة سنين من الوط او لما بين دون ستة اشهر وفوق اربع سنين منه

ربيت به  
نور

من الزنا بعد الاستبراء بحضرة لزمه نفيه لان تركه يتضمن استلحاق  
واستلحاق من ليس منه حرام كما ان نفي منه هو منه حرم وكالوط استدلال  
المني والوط مع الغزل كالوط بدون نخله ما اذ لم يعلم ولم يظن انه  
من الزنا بان ولدت له دون ستة اشهر من الزنا او لفوقه ودون  
فوق اربع سنين منه ومن الوط بلا استبراء وكذا من الوط مع الاستبراء  
اذ لم يعلم ولم يظن زناها او ولدت له لفوق اربع سنين من الزنا ودون  
وفوق دون ستة اشهر من الوط فانه يحرم نفيه رعاية للنكاح  
ولا عبرة برؤية مجدها في نفسه وحيث لزمه نفيه وجب ذكره  
في اللعان فيقول عطف على مجرور في السابق **وان هذا الولد او**  
هذا الحمل ان كان حاضرا او الولد الذي ولدت او الحمل الذي حملت  
به ان كان غائبا **بالتزنا** قال الاكثرون ولا يكفي ذلك لاحتمال ان  
يعتقد ان الوط بالشبهة زنا بل لا بد ان يزيد **وليس بي** وصحة  
البعوي انه يكفي وحزم بتصحيحه في الشرح الصغير واصل  
الروضة حملا للفظ الزنا على حقيقة ونياس تحليل الاول  
الاكتفاء من لا يحتمل منه الاعتقاد المذكور كالفقير ولو اقتصر على  
قوله ليس بي لم يكف على الصحيح لاحتمال تقي المسابرة له خلقا  
وخلقها ويجب ان يقول جميع ما ذكر **اربعة مرات** حتى لو اعقل ذكر  
الولد في بعض المرات احتاج في نفيه الى اعادة اللعان ويندب  
للقاضي ان يغطه فيها بان يخوفه بالله تعالى ويقول له عذاب  
الافرة اشد من عذاب الدنيا ويقرأ عليه ان الذين يشترون  
بجهنم واما انهم ثمن قليل الاية ويذكر له قوله عليه الصلاة



والسلام للمتلاعنين حسابا على الله احد كما كاذب ففعل سنكمان  
 تايب **ويقول في المرة الخامسة** بضد قوله في المرات الاربع اشهد بالله  
 اني لمن الصادقين **بعد ان يعظه الحاكم** ويبالغ في وعظه تدبيرا فيها  
 بنحو قوله اتق الله فان قولك على لعنة الله بوجوب اللعنة ان كنت  
 كاذبا لعنه ينزجر ويامر رجلا يوضع يده على فيه ويأتي من رواية  
 كما صرح به الامام والفرائي **وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين** فيها  
 رميت به هذه او زوجتي فلافنة من الزنا وان هذا الولد من الزنا  
 وليس مني فلا بد من ذكره في الخامسة ايضا فلما غفله فيها اصاب  
 في نفيه الى اعادة اللعان ويجب الفور لصحة نفيه كالرد بالعيب  
 فان اخره بلا عذر تعذر نفيه فان كان من ايضا او محبوسا او خائفا  
 على ماله بعث للقاضي ليطلع على الحاكم او يرسل اليه نائبا ليلاعن  
 عنده او يعلم انه مستمر على النفي فان لم يبعث بطل حقه ان امكنه  
 البعث والا اشهد على استمراره على النفي وله تاخير في الحمل  
 الى انقضائه ليحقق كونه ولدا فان قال عفته ولكن اخرت رجبا  
 موته بطل حقه ولو ادعي الحمل بالولادة صدق بيمينه ان احتمل  
 ما قاله والا فلا او قال لم اصدق الخبر لم يقبل ان كان عدلا ولو  
 في الرواية اوله اعلم جواز اللعان صدق ان كان عاميا او نسا  
 مسلما بين المسلمين قال ابن داود والمراد بكون النفي على الفور ان  
 باي الحاكم ويقول ان الولد ليس مني وان تاخر اللعان عن ذلك  
**ويعلق بلعانه خمسة احكام مستحق للعنة الواجب عليه لها برسيه**  
 اياها بالزنا وكذا التعذير الواجب لها بذلك ان كانت غير

محضنة كما سياتي في كتاب الحدود **وعنه** وكذا الواجب  
 لمعين واحد او اكثر وماها به ان ذكره في اللعان والا  
 حمله نعم له ان يعيد اللعان ويذكر ليسقط الحد عنه ولو  
 ابتدأ ذلك المعين الذي وماها به فطالبه بحد قذفه ولم تطلبه  
 هي فهل له اللعان لاسقاط حده او لا وجهان فاك الشيخان وقد  
 يثبتان على خلاف في ان حقه يثبت اصلا او تابعا لحقها  
 وظاهر كلامهم كما قاله شيخ مشايخنا انه يثبت اصلا  
 فيكون الاصح ان له اللعان **وروي الله** للزنا عليها ولو ذمته عنها  
 بلعانه كما سياتي **وزوال الفرائي** بانفساخ الكاح ظاهرا او باطنا وان كان  
 كاذبا ونفي اي انتقا **الولد** او الحمل الذي تعرض لنفيه في اللعان  
 كما تقدم نعم لو استلحقه بعد النفي ولو بنحو ابن او نعم لمن قاك  
 له منع بولده لا بنحو جزاك الله خيرا او سمعت ما اسرك  
 لحقه ولو بعد موته وان لم يخلف احدا او يسقط عنه القصاص  
 ان استلحقه بعد ان قتله **والنحر** المستمر **على الابد** ظاهر او  
 باطنا وان كذب واكذب نفسه او ابانها قبيل اللعان فيجرم  
 تكاثرها ووطيها بالملك لو كانت امه فملكها بل اخذ بعض مشايخنا  
 من عموم قوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يحقهما ابد  
 انها لا تكون زوجة له في الحكم يتعلق هذه الاحكام الخمسة بلعانه  
 لا ينافي تعلق غيرها به ايضا كسقوط حضانتها بالنسبة اليه  
 دون غيره حتى لا يجد يغذفها ولو بعد لعانها ان قذفها بذلك  
 الزنا او اطلق لكنه يعذر فلا يذبح خلاف ما لو قذفها بزنا اخر

ويسقط



ولا عنت فيحد سوا فذها بعد اللعان او قبله في النكاح ام قبله  
لعدم سقوط حضانتها حينئذ بالنسبة اليه وليس له اللعان  
لاسقاط الحد او التعذر لئلا ينسب نكاحا بلعان القذف الاول ولا  
ولد وكسوط الصداق قبل الدخول واستباحة اختها واربع سواها  
قبل انقضاء عدتها وقضية قوله بلعانه ان هذه الاحكام تثبت  
بمجرد لعانه من غير توقيف على بشي اخر كقضاء القاضي او لعانها  
وهو كذلك **ويستلزم الحد** الواجب عليها بلعانه **عنها بان تلعن**  
اي تاتي بكلمات اللعان **فيقول** بامر الحاكم وتلقينه مع مراعات التخليط  
المتقدم في جانب الزوج **اشهد بالله** ان هذا الزنا **تلاها** ان كان  
حاضرا فان غاب ذكرته بما يميزه **من الكاذبين فيما راني به من الزنا**  
**اربع مرات** ويندب للحاكم وعظها فيها كما تقدم **ويقول في الخامسة**  
**بعد ان يعظها الحاكم** ويبالغ في وعظها ويامر امرأة بوضع يدها  
عليها **وعلي تحجب الله ان كان من الصادقين** فيما راني  
به من الزنا ويشترط المولاة بين مرات الحمى وتاخر لعانها  
عن لعانه والكلمة الخامسة فيهما عن الكلمات الاربع ولا يشترط  
المولاة بين لعانتهما ولا يتعلق بلعانهما سوى سقوط الحد  
عنها فان ثبت زناها بالبينة فليس لها ان تلعن لاسقاط  
الحد وليس ان يتلعا عن قيام ان قدرا عليه لبرأهما الناس  
ويشهر امرهما ولا امره صلى الله عليه وسلم هلالا به وتقعده في  
حال لعانه فاذا افترق قامت لعانها قال الماوردي وينبغي ان  
يتلعا عن اجتماعي بحيث يري كلامهما الاخر ويسمع كلامه ويجوز

ان لا يمكن كذلك لكن ان كان ذلك بغير عذر كره والا فلا قال  
الزركشي وينبغي محبة فيما ذكر من السنن واعلم ان الرعية كالزوجة  
في جميع ما تقر بلهي زوجية شرعا ولهذا الحقها المطلق بقوله  
زواجي طواني بخلاف البائن بفسخ او طلاق بائن او انقضاء  
او غير ذلك والموطوءة بسببه لنكاح فاسد فان كلامهما وان  
وجب عليه الحد بقذفها الا انه لا لعان ان لم يكن ولدا وحمل  
فان كان ثم احدهما فله اللعان لتفيه واذا الاعن سقط عنه حد  
القذف ونابذت للزنا ولا حد عليها بلعانه نعم ان اضاف  
الزنا الي نكاحه بان قال زنت نكاحي وجب عليها الحد بلعانه  
ولها اسقاطه بلعانهما واذا الاعن لتقي الحمل فبان ان الحمل  
اولا عن زوج فلا ولد فبان فساد نكاحه بان فساد لعانه فلا  
يثبت بشي من احكامه ككتاب الزنا وسقوط العقوبة عنه ولو  
بانت منه ثم قذفها نظر فان قذفها بزمان مطلق او مضاف لما  
بعد النكاح فان كان ثم ولد يمكن كونه منه لاعن لتفيه والا فلا  
فان قذفها بزمان مضاف الي ما قبل النكاح او الي ما بعد الميونة  
فلا لعان مطلقا لكن له انشا قذف مطلق او مضاف لما بعد  
النكاح ويلاعن ان كان ثم ولد يمكن كونه منه **فصل في العدة**  
مدة تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة وحملها او للتقيد او لتفجيرها  
على الزوج **والعدة على امرئين متوفيين** **عنها** من حيث انها  
متوفيت عنها بان مات زوجها عنها **وعبر متوفيت عنها** من حيث  
انها غير متوفيت عنها ولفظ متوفيت في الموصفين على صيغة المفعول



ونائب الفاعل **فالميت** عنها من حيث انهما متوفيان عنها ان  
**كانت** حرة فان كانت **حاملة** حاملة يمكن كونه من الميت وان كان  
لحما قال القوابل انه اصل اذمي ولو بقي لقصر او كان الميت محبوا  
بقي انثياه او مسلول لا بقي ذكره **فعدتها بوضع جميع الحمل** حتى تاتي  
تو من بينهما دون سنة الاشهر والا فالثاني حمل اخر فلا اثر  
لخروج بعضه متصلا او منفصلا بخلاف ما لو كان علقه او لم يكن  
كونه من الميت كان مبيلا لا ينزل او مسح او ولد هولا دون  
سنة اشهر من العقد او لفوق اربع سنين من اخروقت اكل فيه  
الاجتماع فلا اثر له نعم لو كانت رجعية وادعت في الاخيرة علي  
الولادة ان الزوج جدد فراشها برجعتها او وطئها بشبهة وانها  
ولده علي الفراش المجدد وامكن ذلك انقضت عدتها بوضع  
وان لم يثبت ما ادعته لعدم البينة مع انكار الوارث وحلفه علي  
نفي العلم لوجود الاحتمال كالميتي باللعان **وان كانت حايلا** او  
حاملة حلالا لا يمكن كونه منه فعدتها ولو عوذت اقرار رجعية  
وغير مدخول بها **اربعة اشهر وعشرون** من الايام بليا لها كتن  
بعد وضع الحمل ان كانت حاملة من شبهة لان عدة الحمل تقدر  
تقدمت او تاخرت فان كانت حاملة من زنا انقضت عدتها  
ببني الاشهر مع وجوده لانه لا حرمة له ولهذا لو نكح حاملا من  
زنا صح نكاحه قطعا وجاز له الوطئ قبل الوضع علي الاصح ولو  
زنت في العدة وحملت من الزنا لم تنقطع العدة ولو جهل حال  
الحمل حمل علي انه من زنا كما نقله الشيخان عن الرباني وبه

انني

انني القفال وجزم به صاحب الانوار وقال الامام بحمل علي انه  
من وطئ شبهة تحسينا للظن وبه جزم صاحب التقيين قال شيخ  
مشايخنا وقد يجمع بينهما بحمل الاول علي انه كالزنا في انه لا تنقضي  
به العدة كما تقرروا الثاني علي انه من شبهة تختص بحمل  
الائم بقربينة اخر كلام قايله ولو ظهر في الاشهر او بعدها حمل  
من الزوج فعدتها بوضعها ولا اعتبار بما مضى ولو لم يظهر لكنها  
ارتابت لتقلا او حركية فان كان قبل تمام الاشهر لم يحل نكاحها  
بعد تمامها حتى تزول الرتبة فان نكحت فالتكاح باطل كذا قاله  
الشيخان قال شيخ مشايخنا والمراد باطل ظاهر فلو بان عدم الحمل  
فالمقياس الصحة كالموت بالاباء مال ابيه فطنا حياته فبان منته كاسبه  
عليه الاسوي انتهى قلت وبني يدم ما ذكروه في زوجة المفقود  
من انها لو تزوجت قبل ثبوت موته او طلاقه وبان موت المفقود  
قبل تزوجها بغير عدة صح التزوج لخلوه عن المانع في الواقع  
فأشبه ما لو باع مال ابيه بطن حياته فبان ميتا وفي المطلقة  
اذا وطئت في العدة بشبهة وانت بولد يمكن ان يكون من كل منهما  
وتعذر الحاق القاييف من انه تنقضي عدة احدهما بوضع سحر  
تعد للآخر بثلاثة اقراوا انها لو كانت باينا فنكحها الزوج مرة  
واحدة قبل الوضع او بعده لم يحكم بعصمة لاحتمال كونه في عدة  
الثاني فان بان بعد بالقاييف انها عدة صح كما صحت الرجعة  
اعتبارا بما في نفس الامر او نكحها بعدة في باقي عدة الزوج  
فكذلك لكن لو بان هذا بالقاييف ان الحمل من الزوج صح اعتبارا



بما في نفس الامر لا يقال فرق بين مسئلة المطلقه وما نحن فيه  
لانها حالة النكاح يحتمل ان يكون في عدته لانا نقول هذا الاحتمال  
لا يزيد على احتمال انها غير معتدة بالكلية في مسئلتنا فان قلت  
تبين الصحة في مسئلتنا بخلاف عدم الصحة فيما لو عقد علي  
خني مشكرا وان بان انثى والجامع ان الشك في العقود عليه  
في كلاهما قلت يفوق بان الخني في نفسه لا يتصور حله ظاهر  
مطلقا بخلاف المرأة في نفسها وان كان بعد تمام الاشهر قال  
الشيخان فالاولي ان لا تسلم فان نكحت صح لكن لو تحققنا كونها حاملا  
وقت النكاح بان ولدت لدون ستة اشهر من وقت النكاح تبين  
بطلاق النكاح بخلاف ما لو ولدت لستة اشهر فصاعدا فالولد  
للثاني ونكاحه مستمر والعبرة في الاشهر بالاهلة ما امكن فان  
مات اول الحمل فواضح او في خلال شهر بقي منه عشرة ايام  
او اقل فتمت الي ذلك اربعة اشهر بالاهلة واكملت بقيت  
العشرة مما بعدها او اكثر من عشرة ايام فتمت الي ذلك ثلاثة  
اشهر بالاهلة واكملت عليه مما بعدها بقية اربعين يوما  
**وعبر المتوفى عنها** من حيث انها غير المتوفى عنها وهي  
الموطوءة بشبهة كنكاح فاسد وان توفي عنها الواطئ لان عدة  
الوفاة مختصة بالنكاح الصحيح والمفارقة في الحياة بطلاق او  
فسخ او انقضاء بخولع او ارضاع وقد وطئها الزوج ولو  
مجنونا ومكرها وان كان الوطئ في الدبر وكذا ان ذكر اسلم خلا لما افتي  
به المفسري وكالوطئ استدخال المني المحترم حال خروجه ولو اعتبر

الواقع فيما يظهر كما لو خرج بوط زوجته ظانا انها اجنبية فاف  
ستدخلته زوجته اخري او اجنبية اعتبارا بالواقع دون  
اعتقاده وان عكسنا في العكس لان ذلك هو الاحتياط فيها وهل  
خروجها باستئنا بيده كخروجها بالزنا يجمع حرمة كل منهما لذاته  
حتى لا يجب العدة باستدخاله ولا يلحقه الولد المنفقد منه فيه  
نظرو ضبط المتولي الوطئ الموجب للعدة بما لا يحد به الواطئ وان  
حدث به الموطوءة كما لو زني مراهق ببالغة او مجنون بعاقلة او كره  
بطبيعة وقبته لحق الولد بالكره وهو ما افتي به شيخنا  
قال لانه لما جعل الاكراه عذرا في اسقاط الحد عنه صار ماؤه محترما  
كما ذكره المتولي وما نقله عنه بعض شراح المتنازع من انه لا يلحقه  
اخذه من عموم كلام لا يدل عليه وما نقل عن الوسيط ايضا من  
انه لا يلحقه سهو لان كلام الوسيط انما هو فيما اذا اكرهت  
الموطوءة لا الواطئ انتهى لكن خالفه اجلا صاحب شيخنا الشهاب  
الرملي فافتي بعدم لحق الولد لعدم احترام وطئه بدليل الاسم  
بدلان الاكراه لا يبيحه وقضية عدم وجوب العدة ايضا ولا  
اشكال علي هذا في عدم الحقوق وعدم وجوب العدة في مسئلة الاستئنا  
كما لا يخفى **ان كانت حاملا** حملها يمكن كونه من زبي العدة وان  
كان مجنونا او مشلول او كان الحمل نفعيا بلعانه او لحما بشرطه  
السابق **فغدها** جميع الحمل حتي تاتي ثوبين كما تقدم **وان كانت**  
**حايلا** او حاملا حملها لا يمكن كونه منه **ويشذون** **الحيض** بان  
حاضت قبل الشروع في العدة او عنده وان انقطع دمها العلة



كرضاع ثم مرض او غير علة **فعدة بالثلاثة** بضمين جمع قريفة اوله  
 اكثر من ضمه فيجب عليها في صورة انقطاع دمها الصبر الي  
 ان تحيض فتعد بثلاثة قرو او تياس بثلاثة اشهر وان  
 طالت مدة الطهر وتعد المستحاضة بقروها المردودة اليها  
 وبالي هنا وفيما ياتي ما تقدم فيما لو اتت الرجعية بولد الفرة اربع  
 سنين وادعت ان الزوج جدد فراشها او وطئها بشبهة وانها  
 ولدتة علي فراشه وامكن ذلك وفيما لو طهر حمل او اراتت في  
 العدة اربعدها وفيما لو كان هناك حمل من شبهة او زنا او  
 مجهول هي اي القرو بين دما الحيض او دما النفاس او دما الحيض  
 والنفاس بان يقع كل منها بين دمين من ذلك وذلك كقوله تعالى  
 والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قرو وقد حمل الشافعي رضي  
 الله عنه القرو وفيها علي الاطهار كقوله تعالى فطلقنهن لعدتن  
 اي في زمنها وهو وقت الطهر لان الطلاق في الحيض حرام لصحة  
 النهي عنه وفي الصحيحين ابن عمر طلق امراته وهي حائض فذكر ذلك  
 عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال امره فليراجعها ثم ليسكها  
 حتي تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شا اسكها وان شا طلقها قبل ان  
 يجامع فتلك العدة التي امر الله ان تطلق بها النساء وهذا نص صحيح  
 او كما تقدم منه صلى الله عليه وسلم بتفسير زمان العدة بزمان  
 الطهر ومن لازم ذلك ما ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه من حمل  
 القرو علي الاطهار ومن الاكتفاء ببعض الطهر الاول لانه اذا كان  
 مأمورا بابتاع الطلاق في زمان الطهر فلا جائز ان لا يكون تلك البقية

من الطهر

من الطهر غير محسوبة للزوم تطويل العدة وهو المعني الذي  
 لاجله حرم ابتاع الطلاق في الحيض فتعين حسابها والمطلوب  
 واما ما يلزم علي ذلك من اطلاق الثلاثة القرو علي قريش وبعض  
 قري فلا محذور فيه كما في قوله تعالى الحج اشهر معلومان مع  
 انها اشهران وبعض شهر غاية ما في الباب انه جاز والحمل علي  
 المجاز متعين عند القرينة وهو هنا ان المنع من الطلاق في الحيض  
 انه هو للزوم التطويل والتطويل لازم لو لم يعتبر البقية وبما تقر  
 يظهر سقوط ما اعترض به علي الشافعي من ان الحمل علي الطهر يبطل  
 موجب الخاص وهو لفظ الثلاثة لانه لو كان الثلاث المراد الطهر  
 والطلاق المشرع هو الذي يكون في حالة الطهر فالطهر الذي  
 طلق فيه اذ لم يحسب من العدة يجب ثلاثة اطهار وبعضه احتسب  
 كما هو مذهب الشافعي يجب طهران وبعضه فان جعل بعض الطهر  
 طهرين علي ان الطهر اذ في ما ينطلق عليه لفظ الطهر وهو طهر  
 ساعته مثلا لا ما تخلل بين الدمين رد بان لو كان كذلك لم يكن بين  
 الاول والثالث فرق فيلزم ان يكون في الثالث بعض الطهر وان اذا  
 مضى من الثالث شيء حل لها التزوج وهو خلاف الاجماع ووجهه  
 ظهور سقوطه انه مجرد مشاعبة عقلية دل دليل الشرع علي خلافها  
 فلا اعتبار بها علي ان الاول والثالث في غاية الحسن واللفظ  
 وذلك لان الاعتداد بالاطهار انما هو لدلالة علي براءة الرحم  
 لكن دلالة علي ذلك انما هو باعتبار تمامها لان وجه الدلالة  
 علي البراءة ان الغالب ان من حبست في الطهر لا تحض فتمام الطهر

الفرق بين



بالانتقال الى الحيض يدل على عدم الحمل بخلاف من جلت في  
 الحيض اذ ليس الغالب انها لا تطهر كيف و الطهر هو الاغلب في  
 حق الحامل والحمل بنا في الحيض غالباً فجرد الطهر لا يدل على البسرة  
 بخلاف تمامه وحينئذ قلنا تحقق التمام الذي هو مثلاً الدلالة  
 له كما رأيت في بعية الاول اكتفى بها والمالم يوجد في بعض الثالث  
 لم يكتفى به وتوقف الانقضاء على تمامه فلهذه النكته الدقيقة  
 اللطيفة التي حققت على المعترض نظر عالم فربى الى المعنى و  
 بين الاول والثالث فله ما اغوصه على دقائق الشرع وما عرف  
 بمقاصد كلام الله فعلم ان من طلقت طاهر او قد بقي من زمن  
 طهرها شيء انقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة بخلاف  
 من طلقت حائضاً او قال لها انت طالق مع اخر طهرك فتقضي  
 عدتها بالطعن في حيضة رابعة وبخلاف من لم تحض ولم  
 تنقس اذا طلقت ثم حاضت او نفست في اثنا العدة بالاشهر  
 فلا يحسب زمن الطلاق قرأ اذ الم يقع بين دمين وان كانت  
 لا من زوات الحيض بان كانت **صغيرة** او **أبسة** من الحيض بان بلغت  
 سن الياس منه وهو اثنان وستون سنة على الاصح اولم تحض  
 اصلاً وان ولدت ورات نفاساً ولا يجعلها النفاس من  
 زوات الاقر كما نقل ذلك الرافعي في اخر العدة وعن فتاوى المغيرة  
 ومشي عليه في الروضة هنا حيث حكى نقل الرافعي ثم قال فحرم  
 المغيرة بهذا ولم يذكر الرافعي هناك خلافه انتهى وهو قد يخالف  
 قولنا السابق عند قول المصنف وهي الاطهار وتبعنا شيخنا

او دما التقاس ووجب نقص برق لنا هنا تبعاله ولفظه ايضا  
 او دما الحيض والتفاس بها اذ اتقدم دم الحيض فليتنامل او كانت  
 متغيرة **فعدتها ثلاثة اشهر** هلا لية فان فرقت في اثنا شهر فعدتها  
 هلالان وبكامل المنكر من الرابع ثلاثين يوماً نعم ان كان الباقي  
 في المتغيرة من خمسة عشر يوماً حسب ذلك قرأ لا شئ له على طهر  
 لا محالة واعتدت بعده بشهرين هلاليين والمراد بالاكثر يوم  
 ناكث كما نبه عليه بعض مشايخنا وهو ظاهر اذ لو كفى ما ذكر  
 لما كان يقع الطلاق مطابقاً لاول الحيض واقله يوم وليلة فلا يكون  
 الباقي بعده قد راقط الطهر او خمسة عشر يوماً فمادونها فاصح  
 انه لا يجب ولا اعتبار به بل تعتد بعده بثلاثة اشهر هلا لية  
 ولو حصل الياس في اثنا الاقر اعتدت بثلاثة اشهر ولا يجب  
 ما مضى شهر كما جزم به في الروض وغيره واعتزضه شيخنا شيخنا  
 بان المنقول خلافه كما ذكره الشيخان بعد ذلك ونزع بان  
 ما ذكره بعد في اقراوط الشبهة وما هنا في النكاح الصحيح والفرق  
 ممكن فان النكاح الصحيح يحتاج له ما لا يحتاج لغيره فليتنامل ولو  
 حاضت احدي المذكورات في الاشهر وجب عليها الرجوع الى  
 الاعتداد بثلاثة قروا وبعد تمام الاشهر فلا اثر له في حق غير  
 الاليسة وكذا في حقها ان نكحت والاوجب الرجوع الى الاقر  
**والظاهر** في معناها من انفسخ نكاحها بفسخ او غيره **فيلزم**  
 بها اي قبل وطئها ولو في الدبر وقبل دخول منه المحترم ولو  
 بعد الخلوة بها **لاعدة عليها** لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل



فراق اوج

ان تسوهم فبالكم عليهن من عدة ودخول المني كالوط بل  
اولي لانه اقرب الي العلوق من بحر الوطي **عدة الامة** باقسامها  
ومثلها المبعضة اي اعتدادها عن وفاة او غيرها **بالمر كعدة**  
**المسقة** اي اعتدادها به عن ذلك فيحصل بوضعه بشرطه  
السابقة وعدتها اي اعتدادها **بالاخر** بان فترقت او وطيت  
بشبهة في الحياة وهي من ذوات الحيض ولا حمل بها الذي لعدة  
**ان تعتد بقربين** لانها علي النصف من المرة في كثير من الامكام وانما  
كملت المرة الثاني لتعذر تبغيضه كالطلاق اذ لا يظهر بفسده  
الاظهر ركله واعتراض بانه يمكن تبغيضه بان يجعل ظهر ركله  
مبيناً للظهور ونصفه لامن العدة ويحاجب بان النصف لما لم ينضب  
لكثرة تغاونه بالاختلاف زيادة ونقصا وانا كان قد يقع للطلاق  
في معرفته كان اعتباره مظنة الخطا فلم يعتبر بل اعتبر الامر  
الظاهر المنضبط وهو النمام واعتدادها **بالشهر** **عن المرأة**  
للزواج بان كانت غير حامل منه وان كانت من ذوات الحيض **ان**  
**تعتد بشهرين** **وجنة ليال** بايامها واعتدادها بالشهور  
**عن الطلاق** ونحوه بان لم تكن حاملا من ذي العدة ولان ذوات  
الحيض كصغيرة وايسة ومن لم تحض اصلا ان تعتد **بشهرين** **نصف**  
ولو منحورة علي ما صرح به البارزي لكن قال البلقيني هذا قد يخرج  
علي ان الاسهر اصل في حقها وليس بالمعتمد فالفتوي علي انها  
اذا طلقت في اول الشهر فلا بد من شهرين او وفده بقية اكثر  
اعندت بباقيه مع الثاني او دون الاكثر لم يجب فتعقد

بشهرين

بشهرين بعد هذه البقية انتهى وقوله في بعض النسخ **فان**  
**اعتدت** عن الطلاق ونحوه **بشهرين كان اولى** له ان يغيره  
فان وجه بمراعات القول بان عدتها شهران فانه مراعاة القول  
الاخر بانها ثلاثة ولو صارت حرة في العدة لم يختلف الحال ان كانت  
عدة بينونة فان كانت عدة رجعية اتمت عدة حرة لانها كانت حرة  
ولهذا الومات عنها انتقلت الي عدة الوفاة او صارت امة فيها  
بان كانت كتابية والتحقت بدار الحرب واسترقت فوجها في  
الثقة احدها قال شيخ مشايخنا وهو الاوجه تكمل عدة حرة و  
ثانيها وبه قال ابن الحداد نرجع الي عدة الامة والعبرة في كونها  
حرة او امة بظن الواطي ان اقتضى تغليظا والافعال اوقع علي  
الاوجه فلو وطى امة غيره بظن زوجته المرة اعتدت بثلاثة  
اقرا او مرة بظنها امة او زوجته الامة فكذلك كما جزم به  
في الرض في الاولي ومثلها الثانية وجعل الشيخ الاشبه  
خلاف ذلك قال شيخ مشايخنا اي من حيث القياس ولو وط  
امة غيره بظنها امة اعتدت بقرا واحد فروع لو اعتدت  
العتدت التي مات فوجها انقضاء عدتها في حياته لم تسقط عنها  
العدة ولم تترت لكن قيده القفال الرجعية فاخذ منه الاذري  
سقوط عدة البائين ولو ادعت ان الطلاق رجعي لتوث وقد جعل  
انه رجعي او باين صدقت كما يحشه الاذري لان الاصل بقا احكام  
الزوجة وعدم الابانة **فصل** في الاستبراء وهو التريص  
بالرفقة معرفة براءة رحمها من حدث ملكها او زواله **ومن**



**استحدا** اي احدث لنفسه ولو بناه **ملا** اية ليست زوجته  
بوجه ما كثر وارث واثاب وسبي ووديع او بخيار حيث  
حكم بزوال ملكه وتخالف وتقابل وقبول وصية **حرم عليه الاستمتاع**  
**بها** بوطء وغيره كسرى وتقبيل ونظر بشهوة وان كانت حاملا من  
زنا خلافا لما روي او بكر صغيرة او ايسة او معتدة منه ولو من  
طلاق رجعي او معتدة من غيره وقد طلقت قبل الدخول بها او بعد وا  
نقضت عدتها او متقلة عن استبرائها او عن صبي او امرأة **حتى**  
**يستبرأ** بما ياتي ولو قبل تبصرها في عين الاثماب ولو قبل زوال الاحرام  
والصوم والاعتكاف فيما لو اشترى محرمة او صائمة او معتكفة  
واجبا باذن سيدها كما اقتضاه كلام العراقيين او قبل انفكاك  
الرهن في الموهونة وزوال الحجر في امة مشرك حرم عليه بفلس  
لكن بعد سقوط الدين في امة اشترىها عبدا ما ذون له وعليه دين  
وبعد اطاقة الوطء في صغيرة لا تحتمل الوطء علي ما قاله الجرجاني لكن  
استبعده الزركشي وبعد الاسلام والطلاق والاعتداد في مال  
ملك من لا تحل **لص** كجوسية ومردة او مزرعة مدخولها الا  
او موطوءة عن شبهة فلا يكفي وجود صورة الاستبراء قبل ما ذكر  
لانه لا يستعقب حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء وقد يحد  
منه انه لو وقع وطء الشبهة في انشاء الاستبراء قطعه وقدمت  
عده نعم يجوز الاستمتاع بغير الوطء للمسيبة علي ما صحه **الشيخ**  
ومثلها الشتراة من حزين كما قاله صاحب الاستقصا وتبعه **الاذري**

وعنه

وعنه وحمل التحريم فيما لو كانت غير موطوءة كان ملكها من نكاح امرأه او  
استبرائها من استقلت اليه منه او كانت موطوءة بزنا اذا لم تعفها  
فان اعتقها جاز له تزوجها قبل الاستبراء او خرج بالاستمتاع بها  
للطه بها فلا تحرم كما صرح به الجرجاني في الشافعي ودل عليه قول غيره  
لا بما ابينه وبينها اما لو استحدث ملك زوجته فله الاستمتاع  
بها بوطء وغيره من غير استبراء لكنه يندب نعم ان اشترىها بغير  
الخيار والمنصوص انه لا يجوز له وطؤها في زمن الخيار وهذا في المراما المكاتب  
فاذا اشترى زوجته انقضى نكاحها كما حكمه الماوردي وليس له  
وطؤها وان اذن له سيده علي ما ياتي في الكفاية ودخل في استحداث  
ملك الامة ما لو فرض امة من لا تحل له ثم ردها اليه ولو قبل التقرب  
فيها فيجب استبرائها والاستحداث ملكها اذا القرض يملك بالقبض  
بخلاف ما لو رده عليه امة دفعها من دين المسلم لو جرد بها بغير الصفة  
الشروط لعدم زوال ملكه عنها علي الاصح وكما استحدث الملك  
اي ملك الرتبة كما هو المتبادر استحداث ملك الاستمتاع بنكاح  
زوال **الصكابة** الصحيحة عن امة كاتبها بفسخ او تعجيل زوال  
الرودة عن الامة او سيدها او طلاق اتمته المزرعة قبل الدخول  
او بعد مع انقضاء عدتها فانه يحرم الاستمتاع بها قبل الاستبراء  
لحدوث حد الاستمتاع بعد زواله بالكفاية والرودة والتزويج  
وقوله **حتى يستبرأ** بها صدق مع تعدد الاستبراء فانه لو ملكها  
من شركين وطياها في حين او طهر وجب الاستبراء كالعدتين  
من شخصين فان لم يطاها او ملكها من نحو نسأ او صيان فهل



يتعدده الاستبراء يكفي واحد فيه نظر وخرج بتخصيص الحرمة  
 به في قوله حرم عليه غيره فحمل تزويجها منه ثم استتماع بها بلا  
 استبراء فيما لو كان هو والطيها او كانت معتدة لغيره فانقضت  
 عدتها او من دية وطلقت مع انقضاء عدتها ان كانت مدخولا بها  
 او ستيرة من الباطن او غير موطوءة او موطوءة بزنا او مملوكة من مخي  
 صبي او امرأة والاستبراء ان كانت اي الامه من ذوات الحيض ولو سقاه  
 او انقطع دمها العلة او غيرها لاحمالها **بالحضنة** اي بغض حصة  
 كاملة وان استمتع بها ولو بوط قبل الحيضة او في اثناها وان اتم بذلك  
 لقيام الملك بخلاف المعتدة فان حبست من الوط قبل الحيضة توقف  
 الحرام على الوضع او في اثناها فلهذا ان لم يمض قبل وطئه اقل الحوض  
 كما قاله الامام فان معنى قبله ذلك حلت بانقطاعه لتمامه وخرج  
 بالقييد بالكامله ما لو وجد سبب الاستبراء في اثناها فانه  
 لا يكفي فيه بقية بل لا بد ان تظهر ثم تحيض ثم تظهر **وان كانت من**  
**ذوات الشهور** وهي من لم تحض لصغير او يأس او غيرها واحمالها بحمل  
**بشهر** هلاكي ان انطبق سبب الاستبراء على اول الشهر والا  
 فتلائين يوم ما اخذما سبق في المعتدة وقضية ذلك ان الحيضة  
 لا استبراء بشهر وبه قال البلقيني فقال لا يحصل استبراءها الا  
 بخمسة واربعين يوما انتهى لكن قياس اعتدادها بثلاثة اشهر  
 حصول استبراءها بشهر **وان كانت من ذوات الحمل** بان ملكها بشئ  
 حاملا او بغيره حاملا من زنا او حملت منه بعد الملك كما قاله  
 الزركشي او من وطئه قبل الحيضة او في اثناها قبل مضي يوم

وليلة كما تقدم او في اثنا الشهر في ذوات الشهور وفيها يظهر  
 اخذ من هذا الخلاف ما لو ملكها بغير السبي وكانت حاملا من زواج  
 وهي في نكاحه او عدته او من وطئه شبهة لما تقدم من انه انما يعتد  
 باستبراءها فيما ذكر بعد الطلاق وانقضت العدة يحصل **بالوضع**  
 لجميع الحمل فم انقضت حيضه او مضرع حمل الزنا كفي كما جزم به  
 في الرض في الاول وبخلافه الا ذري وغيره في الثانية اخذ من الاكتفاء  
 في العدة بمضي الاشهر مع حمل الزنا وكما يجب الاستبراء باستحسان  
 الملك ومخيه كما تقر ويجب بزوال الغرائض عن الموطوءة بملك اليمين كما  
 اذا مات **سيد ام الولد** او المدبرة عنها او اعتقها او اعتق  
 موطوءة اخرى فانه اذا مات عن احدهما او اعتق احدهما وليست  
 مزوجة ولا معتدة **استبراءات نفها** بما تقدمت وفي بعض النسخ  
**بشهر كالامة** اي ان كانت من ذوات الشهور لتحل لغيره وان  
 وقع الموت او العتق بعد استبراءها في مسألة ام الولد بخلاف  
 الاخرين فلهما الزوج بغيره عقب الموت او العتق المسبق بالاستبراء  
 بخلاف ام الولد والفرق ايضا العتق فرائسها اشبهت الزوجية فلم يعتد  
 بالاستبراء الواقع قبل زوال فرائسها كما لا يعتد بمضي امثال قدر  
 العدة قبل زوال النكاح بخلافها ولهذا الوات بعد استبراءها  
 بولدة ستة اشهر فضاء عنه لحق السيد بخلافها فخرج ما لو وقع  
 العتق او الموت وهي مزوجة او في عدة زوج فلا استبراء عليها اي  
 بالنسبة للتزويج بخلافه لحال الوارث في صورة الموت في غير  
 المستولدة كما هو ظاهر اذ ليست فرائسها بل للزوج وان الاستبراء



لحل الاستمتاع وهي مشغولة بحق الزوج بخلاف ما لو وقع في عدة  
 شبهة فعليهما الاستبراء الضعف عدة المشبهة عن رفع الاستبراء  
 الذي هو مقتضى الموت والعنف ولائها لم يصير بذلك فريسا  
 لغير السيد ولو وقع بعد انقضاء عدة الزوج ولو قبل مضي لحظة  
 او اراد تزويجها حينئذ بدون اعتناق فيجب استبراء المستولدة  
 فقط لعودها فرائشا للسيد بفرقة الزوج بخلاف غيرها وما لو  
 ماتت عن الموطوءة الاخرى فيجب استبراءها لاستحداث  
 ملكها بالارث كما علم مما تقدم اما حملها في صورة الاعتناق فلا  
 يتوقف على الاستبراء ولو انقضت عدة امته من زوج اي او شبهة  
 كما هو شبهة واراد وطبها استبراءها الا ان تكن مستولدة لعود  
 المستولدة فرائشا بخلاف غيرها او وطبها في عدة وفاة زوجها  
 او طلاقه ثم انقضت عدتها حلت له ان كانت مستولدة بخلاف  
 غيرها لما ذكره لا لغيره حتى تحيض بعد حيض العدة لانها  
 واجبان لشخصين فلا يتداخلان ولا يحسب زمن اقترانش  
 السيد من العدة فلوطهر بها حمل فان ولدته للامكان من كل منهما  
 عوض على القاع فان الحقة بالزوج انقضت عدته بوضعها ولا  
 تزوج حتى تحيض بعد نفاسها او بالسيد حصل الاستبراء بضعف  
 ثم تمت عدة الزوج فان فقد القاييف او تحجر كان الحقة بهما فعليهما  
 بعد الوضع اكثر الامرين من مدة الحيضة واتمام بقية العدة  
 او للامكان من احدهما فقط فلا يفتي حكمه مما ذكر ولو اشترى  
 مزرعة ثم وطبها ولو علم ما بانها من زوجة كما بحثه شيخ مشايخنا

وهو ظاهر فظهر بها حمل ومات الزوج اي او طلقها ولو لوت  
 للامكان منهما او من احدهما فحكمه كما ذكر انفا وان لم يظهر  
 بها حمل فان مات الزوج اي مثلا عقب الموطوءة وجبت العدة  
 لو فاته ثم الاستبراء الحمل للسيد وغيره فان عاش فعليه  
 اعتزالها حتى تستبرأ منكوحه وطئت بشبهة ثم تحلل للسيد  
 وغيره ان فو رقت واعتدت وان لم تستبرأ اثنا ولا ينافيه  
 ما علم مما تقدم من ان الاستبراء لا يكون الا بعد العدة والموجو  
 هنا قبلها لان محل ذلك كما قال شيخ مشايخنا بقربنية  
 ما هنا اذ لم تجب استبراء الخرفان وجب اخراوات به الامة  
 في محله دخليه استبراء الشرا لانها للشخص واحد وان لم  
 بعتر لها حتى مات اعتدت لو فاته ثم لا تحلل للسيد وغيره  
 حتى تستبرأ بعد العدة وان حاضت فيها العدم الاعتداد بها  
 لحيض حينئذ **فصل** في ما يجب للمعدة وعليها **والعدة**  
**الرجعية** حرة كانت او امه حايلا كانت او حاملا الى انقضاء  
 العدة **السكنى والنفقة** وغيرها من سائر المون الامونة الشفط  
 نعم ان كانت تازت بالهوام للوشح فيحث الزكشي انه يجب لها  
 ان ترد بما يزيد ذلك من مشط ودهن وغيرها اخذ اما ذكره في  
 خادم الزوجة ولا تسقط نفقتها وغيرها مما ذكر الا بما يسقط  
 بذلك في حق الزوجة ولو ظنها حاملا فبانت حايلا فله استرداد  
 ما انفقه بعد العدة ونصدق يمينها في قدر مدة الاقرار ان  
 كذبها فان جهرت وقت انقضاء العدة قدرت بعادتها



فان اختلفت اعتبرت اقلها فان نصبت عادتھا فالذي نقله  
 الشيخان عن النضر وجرم به في الانوار ووجه المعنى انها تقدر  
 بثلاثة اشهر نظر الغالب المعادات واستغرب الاذرعى النضر  
 ونقل عن جمع اعتبار اقل ما يمكن انقضا العدة به فيرجع بما  
 زاد عليه ولو تعدد لحق الولد به استرد ايضا وسئلت عنه  
 فان ادعت وطبقة في اثنا العدة لزمه نفقة ما يتبقى منها  
 بعد الوضع لان الحمل يقطعها او بعد ثلاثة افرادت المأخوذ  
 بعدها لا عتبر انها بانقضا ثبات ذلك ولو ادعت طلاقا بانيا  
 فأنكره وحلف فلا نفقة لها ذكره المرافعي في كتاب القسم ولو وضعت  
 فقال طلقك قبل الوضع فلا نفقة علي لان فقالت بل بعدة حيث  
 النفقة والعدة لان الاصل بقاء النكاح والنفقة ولا رجعة له  
 لزمه بينوتها بخلاف ما لو قال طلقك بعد الوضع في الرجعة  
 فقالت بل قبله فلا نفقة لها كما هو مقتضى كلامهم لانكارها استغنا  
 ولو وطئت بشبهة فظهر حمل يمكن ان يكون منها وقلنا النفقة  
 للحامل لا للمحل لم تلزم النفقة واحد استغنا اما الواطئ فظاهر اما  
 الزوج فلا حتم الكونه من الواطئ فلا يكون في عدة فاذا وضعت وانمت  
 الاقرا قال ابن الصباغ فعلى الزوج نفقة اقصر المدينين من الحمل  
 والاقرار لا يخفى الحكم اذا اثبت نسبه من الزوج بقايف او غيره  
 والباين بخلافه ثلاث او غيرها حيث يجب نفقتها ولو لم تفارق **السكنى**  
 الي انقضا العدة بخلاف ما لو لم يجب نفقتها كما سرق لم تطع ولو  
 في العدة بان خرجت من متركة وصغيرة لا تقطرا منه لم تسلم ليلادها

فلا سكنى

فلا سكنى لها كما لا سكنى لمعدة عن وطبقة ولو في نكاح فاسد ولا ام ولد  
 عقت باعتبار المسد او مونة وكذا معتدة عن فسخ بردها او باسلامه وتخلها  
 كما استثناه بعضهم من اطلاقهم المعتدة عن الفسخ نظر الي انه لا نفقة لها  
 والمكسب كالنفقة نعم للزوج اسكان الامة المذكورة حال فراقها من خدمة السيد  
 لحفظ ما يدور الواطئ بالشبهة اسكان الموطوء لذلك وهو شامل للزوجة وكذا  
 حيث لا يجب السكنى للمعدة فللزوج او وارثه اسكانها حفظا لما يدور تعبد  
 وسكنى المعتدة من مراض المال فان لم تكن تركه سن للوارث المتبرع بها من ماله  
 وللقاضي اسكانها من بيت المال فان اسكنها احدھا فعليها الاجابة والاستئنة  
 حيث شئت نعم ولو تبرع اجنبي بسكنها حيث لا رغبة فقال الماوردي  
 والرويان انه كمتبرع الوارث قال النووي وفيه نظر ولو مضت مدة العدة او  
 بعضها ولم تطالب بالسكنى سقطت بخلاف النفقة **دون النفقة والكسوة**  
 وغيرها من المون او اراد بالنفقة ما عدا السكنى بقهرينة الغالبة فلا تجب للباين  
 المذكورة **الا ان تكون حاملا** ولو لم تكن بينوتها بوط ولا بفسخ بسبب مفارقه  
 فلها ايضا النفقة وغيرها من المون وان مات الزوج قبل الوضع لان النفقة للحامل  
 والباين لا تستقل العدة الوفاة بخلاف الرجعية اما الحامل البائنة بالموت او با  
 لفسخ بسبب مفارقه للعدة كعيب وغرور فلا مونة لها حيث لم توخر الي  
 الوضع بل تسلم لها من مافى ما لكن بعد ثبوت ظهور الحمل ولو باربع نسوة او  
 اعتراف الزوج به ولو وطئها حاملا فانفق عليها فبانت حايلا رجع عليها ولو  
 نقاه باللعان سقطت النفقة دون السكنى فان استلحقه فلها الرجوع  
 عليه باجر الارضاع وببطل الانفاق عليها قبل الوضع وعلي ولدها ولو بعد  
 الارضاع لانها ادت ذلك علي ظن وجوبه عليها فترجع عند تبين خلافه



كما لو ادعى ديناً عليه ولا ينافي ذلك ان نفقته الغريب لا يصير ديناً  
الا باذن القاضي لان الاب هنا تعدي بالنفي وليكن لها طلب في ظاهر الشرع  
فلما اكدت نفسه رجعت عليه جنيته وتعدت في عيبتها ولو اتمته في دعوى  
فاخر الوضع نعم ان ادعت الانقضاء على ولدها لم ترجع الا بعد ثبوت انها  
انفقت واسهنت اوان الحاكم اذن لها في الانفاق لترجع عليه وفيما س  
النظر عدم اعتبار اشهادها مع المقدرة على استيذان الحاكم قال  
الشيخان ولو نكح نكاحاً فاسداً واستمتع بها وانفق عليها ثم فرق بينهما  
لم يكن له الرجوع بما انفق عليها وان كانت حاملاً ويجعل ذلك في مقابلة  
استمناعه بها وفينه انه يسترد اذ لم يستمتع بها وكان قد تسلمها قال  
الاذري وليس مراد الانتهاء وكان وجهه حبسها عنده حبس الزوجة  
ولو اسقطت المعتدة السكنى لم تسقط لانه اسقاط لما لم يجب  
لانها انما تجب من ما فيه ما **وعلى المتوفى عنها زوجها الاحداد** بالما  
المهمل من احد ويقال للحداد من حد وهو المنع ويروي بالجمع من جدت  
المتوفى قطعت وشملت العبادة غير المكلفة لصغير او جنون والذنية  
وان كان الزوج ذمياً ايضا لكن قال الاذري ومحلها في الذنية اذ ارضى  
محلها والا فلا يتعرض لها ومثلها المعاهدة والمستامنة والخطاب  
في غير المكلفة متعلق بوليها فعليه منعها عما يمنع منه المكلفة  
وخرج عنها غير المتوفى عنها زوجها كالمفارقة رجعية كانت او بائناً  
فلا احداد عليها لكن يستحب لها علي ما نقله الشيخان في الرجعية  
عن رواية ابي نوري عن الشافعي ثم حكى عن بعض اصحاب ان الارب  
لها ان تتزين بما يدعو الزوج الي رجعتها وبالموت في غير زوجها

فيحرم عليها ان تحل عليه فوق ثلاثة ايام قال الاذري والاشبه ان المراد  
بغير الزوج القريب كما اشار اليه القاضي فلا يجوز للجنسية الاحداد على اجنبي  
ولو بغير يوم قال وينبغي ان يكون السيد كالقريب انتهى وقضية التقييد بالامانة  
استماع احداً والرجل على قريبه ثلاثة ايام لكن قال الامام القزويني في المدة لا يختص  
بالنساء ومنعه ابن الرفعة بانه شرع للنساء النقص عقلاً من مقتضى عدم الصبر  
مع ان الشرع اوجب على النساء الاحداد دون الرجال **وروي** الاحداد لغة المنع  
وشرعاً **الاستناع** الى انقضاء العدة من **الزينة** بلبس مصبوغ لونه يثقل بالثقل  
به طمان كما جئ به ابن الرفعة وقال شيخ مشايخنا انه الاوجه مطلقاً وان بحث  
الزكشي حله ليدلوا وخشوا صبغ قبل نسجه كالاخضر والازرق والافضر  
الصافين بخلاف غير اللبس كالفرش والستور واثاث البيت ولو صبغ غة  
لزينة وغير المصبوغ ولو نحو حرير والمصبوغ لا للزينة كالمصبوغ لمصيته اوله قال  
وسمع كالاخضر والازرق والافضر خضر المسجعين الكدرين نعم لو كان في  
الاسود نقوش بزينة بها او توج وتخصيط مرم كالمصبوغ للزينة قاله الماوردي  
وقال الاذري الذي يقتضيه النظر انه ان كان المراد بغير المصبوغ من الابيض  
ما نفع على هيئته من غير احداث تحسين فيه اصلاً فالظاهر ندها  
ودليل جوازها ويجوز حمل ظاهر النص وكلام العراقيين عليه وان كان المراد  
اعم من ذلك كيف صبغ فغنيه فظن فان الزينة فيما يبيض من ابيضه وحسن  
من اصغره واحمره وصقل بعد نسجه ظاهرة بل هو احسن واوضح من كثير  
من المسفات ويبعد ان يحرم المصبوغ البراق من القطن والكتان وان  
حسن ولا يحرم الاحمر والاصفر الخلق مع صفاءهما وشدة بريقهما وزيادة  
الزينة فيهما على المصبوغ من غير الحرير وما احسن قول الشيخ ابراهيم



المروزي في تعليقه اخر الباب وعقد الباب ان كل ما فيه زينة تشوق  
الرجال الي نفسها تنع منه انتهى واما طراز الثوب كتحريم ظهور الزينة  
فيه وان صغر فتلاثة اوجه ثالثها وبه حرم في الانوار ان نسج مع الثوب  
جاز او ركب عليه حرم لانه يحض زينة قال بعضهم ولو كان الثوب مصبوغ  
للماشية فينبغي ان يكون علي هذا انتهى وبالحلي محلي ذهب وفضة ولو خاتم  
فضة او حلي نحاس او رصاص ان كانت من قوم يقرنون به او شبه الذهب  
او الفضة بحيث لا يعرف الا بعد التأمل او موهبها قال الاذري او غيرها  
اي مما يحرم التزيين به او بحلي خرز وودع في ناحية بعد فيها زينة كما  
يحدث الاذري او بحلي صمغ للزينة كاللؤلؤ والعقيق وصرح <sup>الصبي</sup>  
بحرمة ليس الدمالج وهو يقتضي حرمة ليس الحلي تحت الثياب وما لا يحل بحل  
زينة كالامد والصبر الحاجة مره او نحو فتكحل به ليلا ويحسها <sup>نهارا</sup>  
فان دعت ضرورة اليه نهارا جاز بخلاف ما لازمة فيه كاللحم الابيض  
كالنوتيا ونحسب نحي الوجه واليد والرجلين مما يظهر من بدنها  
اي عند المنة كما قاله شيخ مشايخنا قال ومنه شعر الرأس وان كان كثيرا  
ما يكون تحت الثياب كالرجلين بنحي جنا او واس او زعفران او صبر من كل  
ما يحمر او يصفر او يبيضه بخلاف ما لا يبطى وهو ما تحت الثياب كما  
نقله الشيخان عن الروياني واقران صرح ابن يونس بالتحريم في جميع  
البدن وتطريف اصابعها وتصفيق طرقتها ونحسب شعر صدرها  
وتسويد الحاجب وتصغيره ويدهن شعر راسها وحيتها لما فيه من الزينة  
بخلاف سائر بدنها والامتناع من الاستعمال **الطيب** في البدن والثوب  
والطعام والكحل ولو جاز افحرم عليها من الطيب فيما ذكر ما يحرم علي

المحرم استعماله منه نعم از احتاجت اليه جاز كما صرح به الامام ولذا لو  
استعملت قليلا من قسط او اظفار عند طهرها من حيف او نفاس بان  
حدثت من زنا او وط شبهة ولا فرق في حرمة الطيب كاللبس بين الليل  
والنهار بخلاف الحلي فلها الحسنة ليلا وان كره بلا حاجة وكذا انهارا  
لضرورة كتعبد طريقا لحراره كما ذكره الاذري **وعلي** كل من المتوفى عنها  
**زوجها والمتوفى** بالمشاة اي المباشرة بخلع او ثلاث والمفسوخة برودة او غيرها  
**ملازمة البيت** اي المنزل الذي فودت وهي فيه او في طريقه بقصد التقله  
اليه بان وقع الفراق بعد خروجها باذن الزوج من مسكنها الي مسكن  
اخر ولو ببلد اخر لنقله بشرط مجاوزة العمران اي بحيث يجوز الترخض  
كمما يجده جماعة وان عادت الي الاول لنقل متاع ونحو بخلاف ما لو  
وقع قبل خروجها الي ما ذكر فعليها ملازمة ما هي فيه وكذا بعد خروجها  
الي بلد اذن الزوج فعليها العود الي الاول وملازمة متاعها والمعيقة بنقل  
بدنها دون متاعها بخلاف ما لو سافرت باذنه لحاجة له او لها الحج  
ونجارة الاكثره وزيارة فوجيت العدة في الطريق فلا يجب العود  
لكنه اولى وهي معتدة في سيرها مضت او عادت واذا مضت فان كان  
لحاجة اقامت الي انقضاء أيامها وان زادت اقامتها علي مدت المسافر من  
من غير زيادة علي ذلك الا ان يازن لها في مدة معينة فلها استيفاءها  
او غير حاجة كقرهه وزيارة فان قدر لها مدة معينة اقتصرت عليها  
وان اطلق اقامت مدة المسافر من وهي ثلاثة ايام غير يومي الدخول  
والخروج ولو سافرت مع الزوج لحاجة فطلقها او مات لم تقم بحل  
الفرقة اكثر من مدة المسافر من او لحاجة فقامت الوازن لها وحجبت



ولو اقتصر على الاذن لها ولم يتصرف من الحاجة او نزعة او اقامة او رجوع  
حمل على سفر المنقلة وشرط الزوج المعود في سائر الصور ان الطريق <sup>جدا</sup>  
الرفقة ولو تنار عافارعة الانتقال باذنه وانكر الاذن هو اوارثه فالقول  
قوله بيمينه لان الاصل عدم الاذن ولو ادعت انه اذن في النقلة وادعي  
انه انما اذن لغيرها فان كان النزاع معه فهو المصدق ايضا لان الاصل  
عدم الاذن للنقلة ارفع الوارث فهي المصدقة لانها اعرف بما يجري منه  
وشمل البيت البدوية من نحي شعر فعليها ملازمة الى انقضاء العدة  
وفي معناه السفينة لورثة الملاح اذا اسكنها اياها فيجب اعتدادها  
فيها ان انفردت عنه بمسكن مع مرافقه فيها والا فان صحبها محرم  
يكنه تسيير السفينة وجب خروج الزوج منها واعتدادها فيها والا  
خرجت الى اقرب البلاد الى الشط واعتدت فيه فان تعدد خروج كل منهما  
تسرت وتخت عنه بقدر الامكان وكالتو في عندها والمسبوبة الموطوءة بمبشرة  
او نكاح فاسد فيلزمها ملازمة البيت اذا اسكنها فيه وان لم يلزمه  
الاسكان كما تقدم وخروجهما الرجعية فليس عليهما ملازمة البيت  
المذكور بل للزوج ان يسكنها حيث شاء على ما قاله جمع من المراقبين وخبر  
وجزم به النووي في نكته لانها في حكم الزوجة لكن الذي في النهاية ونص  
عليه في الام كما قاله ابن الرفعة وغيره انها كما قال السبكي وهو اولى  
لاطلاق الاية وقال الاذري انه المذهب المشهور والزر كشي انه الصواب  
وحيث وجب ملازمة البيت فليس لها مفارقتها **الحاجة** كسر الطعام  
وقطن وبيع غزل فلها للزوج لذلك نهار اليلة الا اذا لم يتمكن منه  
نهارا نعم ان وجدت من يقوم بحاجتها امتنع عليها الخروج وكذا

لو وجبت

لو وجبت نفقتها كالرجعية والحامل البائن بغير الموت والفسخ  
على ما تقدم ولم ياذن لها صاحب العدة في الخروج اذ عليه القيام بكفايتها  
نعم الثانية الخروج لغير تحصيل النفقة كسر قطن وبيع غزل وكذا لو  
اعطيت النفقة دراهم واحتاجت الى الخروج لنحي شرا القوت والام ذكر  
ذلك السبكي وغيره وقضية امتناع خروج الرجعية لذلك رجوعه  
انها في حكم الزوجة لكن صرح بعض المتأخرين بخلافه وكما خرج ليل  
الى الجيران لنحي غزل وتحدث بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها وحملها كالحاجة  
الاذري اذا امت الخروج ولم يكن عندها من يونسها ونحيها على محترم  
من نفس او عضو او دين او بضع او مال ولو لغيرها كوربعة وكالخروج  
لحد يمين ان كانت بررت والاحضر اليها الحاكم او نائيه ولو زنت وهي  
بكر عيت في الحار وكون البيت غير لائق بها اما الحنة وقد امتنعت  
من الاقامة به واما النقاسته ولم ير من الزوج او وارثه باقامتها به  
فلها الاولي طلب النقلة الى الايق بها لانها قد تسمح بالسكني فيه  
لدوام الصحبة وقد زالت وللزوج او وارثه في الثانية نقلها الى  
اللايق بها ان وجدت مع مراعات تقديم الاقرب الى المنقول عنه  
بحسب الامكان ولو كان البيت ضيقا لا يزيد على سكني مثلهما وجب على  
الزوج ولو اعجب الانتقال منه لحرمة اجتماعها والخلو بها وان كان و  
جاز ان يسكن كل منهما في حجرة منذ ان انفردت حجرة كل منهما عن  
الاخرى برفاقهما من نحي مطبخ ومستراح وبيرو وممر للشارع ومصعد  
للسطح او غلق ما بينهما من باب ولم يمكن من احدهما على الاخرى  
او كان معها محرم لها ذكر كان او انثى وفي معناه المسمى النفقة



كما قاله شيخ مشايخنا او محرم له انثى او امرأة ثقة يحتملها الجوار  
خوف اجنبية كانت او لا كزوجة اخري او امه له وان اتحدت المرافق  
ويشترط تمييز المحرم وبلوغه على ما نقله الشيخان عن المض لكنهما نقلوا  
عن الشيخ ابو حامد الاكتفا بالمراهق وقضية كلامهما في المحرم والمنهاج  
الاكتفا بالمميز وبه صرح النووي في فتاويه فقال ويشترط ان يكون بالغاً  
عاقلاً ارمهاً او مميّزاً يستحق منه فالزركشي ولا بد ان يكون بصيراً  
فلا يكفي الاعمي كما لا يكفي في السفر بالمرأة اذا كان محرم لها ولو لم تقعد  
حجر البيت لم يسكنها فيه وان كان معها محرم لامرئ لا تميز من السكن  
بوضع جميع ما ذكر بحري في الاجنبيين فيحرم تسكنهما في دار واحدة  
الا اذا انفرد كل منهما بحجرة منها مع تعدد المرافق او مع وجود محرم  
او تحي على ما تقر رنجي زخوة الاجنبي بالاجنبية مع المحرم او المرأة  
المذكورين بشرط كون المخلو بها في الثانية ثقة ايضاً فعلم جواز خلوة الرجل  
بالاجنبيتين الثقتين وعدم جواز خلوة رجلين باجنبية وان بعد  
تواطؤهما على الفاحشة وهو ما في شرح المذهب لان المرأة تستحي  
من المرأة فوق ما يستحي الرجل من الرجل لكنه خالفه في قسم حيث اول  
الحديث الدار على الجوار على جماعة يبعد تواطؤهم على الفاحشة لمصلحة  
او مودة او غيرها وقد حكى ذلك وجرها في شرح المذهب وظاهره  
لوكثر الرجال بحيث انتفى اسم الخلوة كان الاجتماع جائز او قد يجوز  
للخلوة للضرورة كان وجد اجنبية منقطعة بنحو برية فيجوز  
استصحابها معه بل يجب اذا خاف عليها الضرر وتحرم الخلوة  
بالامر الحسن وقد ظهر مما تقر وتبين مسئلتنا المسكنة والخلوة فان علم

شرح

جواز خلوة الرجال بالاجنبية مع المحرم وامتناع مسكنته اياها معه  
الا عند تعدد الحجر على التقصير المذكور والفرق واضح فليتامر **فصل**  
في الرضاع بفح الرأ وكسرها وهولغة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشرا  
عصول لبن امرأة او ما حصل منه في معدة طفل او دماغه على وجه  
بآتي **واذا ارضعت المرأة** الادمية الحية حياة مستقرة التي بلغت  
سن الحيض ولو بكر اخلية لم تلد ولم يحكم ببلوغها فخرج الرجل والحنتي اذ لم  
يخلق بينهما الغذاء الولد فاشبه ساير المايعات والبهيمة حتى لو  
شرب من لبنها ذكر وانثى لم يثبت بينهما محرمة لانه لا يصح لغذاء الولد  
صلاح لبن الادميات وكذا الجنبية على ما رخصه جمع متأخرون منهم  
شيخ مشايخنا لان الرضاع تلوا النسب وانه قطع النسب بين الجن  
والانس قاله الزركشي وقضيه انه منع على حرمة تناكحها اما على حله  
فيحرم واليسة والتي صادت الى حركة مذبح لانها حرة منفكة عن الحل  
والحرمة كالبيهية والتي لم تبلغ سن الحيض لانها لا تحتمل الولادة ولبن  
الحرم فرعها بخلاف ما اذا بلغت وان لم يحكم ببلوغها لقيام احتمال البلوغ  
والرضاع تلوا النسب فاكنتي فيه بالاحقاق نعم بكرة للرجل نكاح من  
ارتضعت لبنه كما نقله الشيخان عن المض ومثله الحنتي بان بانت  
ذكورة اذ مادام اشكاله لا يصح نكاحه ولو بانت انوثته ثبت التحريم  
**بليتها** باي لون كان بان كان فيه خاصية اللبن وان خلطته  
بما عدا لبنه اللبن بان ظهر طعمه او لونه او ريحه وكذا اذا لم يغلبه  
بجيت زالت او صاف ان كان اللبن قد رالوا انفردا مكن ان يسقي  
في خمسة دفعات وقد انفصل منها في خمس مرات كما هو القياس



وظاهر اهلا فقه لا يقال لو كان كذلك لم يجمع الى الاشتراط  
المذكور اذ من لازم انفصاله في خمس مرات امكن سقيه  
كذلك لاننا نقول بل يحتاج اليه للاختلاف عما لو تعلق بعضه في كل  
مرة بحيث لم يبق منه الا ما لا يمكن وصوله وحده لكن يمكن وصول  
مجموع الباقي من المرات وبذلك يعلم اندفاع ما وقع لبعضهم  
وارضعته جميعه وكذا بعضه مع تحقق وصول شيء من اللبن  
اي في كل مرة من الخمس كما هو ظاهر الى الجوف بان تحقق انتشاره  
في جميع اجزاء الخليط لكثرة اماكن الباقي اي في كل مرة اقل اللبن  
اي الوجود قبلها وانما قيدنا بما ذكر لان تحقق وصول اللبن في كل مرة  
الى الجوف مما لا بد منه وهو يورث لبسها الخارج من غير ثديها الاصل  
كثدي نرايد او منفخ او مطلقا او على نحو تفصيل الغسل اخروج  
المنى من غير طريقه المعتاد فيه نظر ولعل القياس الثاني **ولد** احيا  
حياة مستقرة ذكر او انثى بخلاف الميت ومن في حكمه فلا اثر لارضاعه  
**صار** ذلك الولد **الرضيع** ولدها تثبت بينهما المحرمة المفيدة  
لحرمة المناكحة الاتية ولجواز النظر والخلوة وعدم نقض الطهارة بالمس  
دون بقية احكام ولد النسب كالميراث والتفقه والعقود بالملك  
وسقوط القصاص ورد الشهادة وانما يصير ولدها **بشرطين** احدهما  
**ان يكون له** عند حصول اللبن في معدته او دماغه في الرضعات  
الخمس الاتية **دون الستين** من تمام انفصاله يقينا الخبر الترمذي  
وحسنه لارضاع الاما فتى الامع او كان قبل الحولين وما ورد مما يخالفه  
في قصة سالم فمخصوص به كما فهمه ازواجه عليه الصلاة والسلام

معدا

معدا عايشة وما لابن المنذر الى انه مسح فلو شك في اذنه عند  
واحدة من الخمس دون الستين او اكثر لم يورث اوارضعته قبل تمام  
انفصاله فومها ان احدهما يورث ورعيه جمع متاخرين منهم البلقيني  
والاذري والزر كشي والثاني لا يورث وبوجهه شيخ مشايخنا وغيره وهو الموافق  
لاكثر الظاهر وافهم قوله دون الستين انه لو تم الستان في اثنا الرضعة  
للمامة بعد وصول شيء من اللبن الى الجوف لم يورث وهو ما نقله جماعة عن  
ظاهر نص الام وغيره لكن الامع عند الشيخين خلافة وتعتبر الستان  
بالاهلة فان انكسر الشهر الاول بحمل بالعدد من الخامس والعشر من وهل  
العبرة في الانكسار بحد التقام الثدي وبمصه مثلا او بوصول شيء  
من اللبن الى المعدة او الدماغ حتى لو وقع الالتقام والمص مع ابتداء  
الشهر لكن لم يصل اللبن الى ما ذكر الى بعد من جزء منه حصل الانكسار  
فيه نظر والاطهر ان المراد الثاني لان الوصول هو المورث الى ما ذكر لا غير  
**والثاني ان ترضعه خمس رضعات** يقينا فلما ارضعته اقل من الخمس  
او شك في انها ارضعته جنسا او اقله يورث اما الثاني فلا شك في  
سبب التحريم فاما الاقل فلما روي مسلم عن عائشة رضي الله عنها  
كان فيما انزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من فسخن  
مخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن اي العشرة  
فيما يقرن القرآن اي يتلى حكمهن وهو التحريم الذي صار متعلقا  
بالخمس ويقرن وهن من لم يبلغه النسخ لقربه ولا يرد ان هذا الخبر احاد  
فلا تثبت به القرآنية التي لا تثبت بالاحاد لان الاحتجاج به  
لا يتوقف على ثبوت حضور القرآنية بل يثبت بالاحاد وان لم يثبت



حضور القرآنية التي ورد بها الثبوت العموم به الكافي في ثبوت الحكم  
وعدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم خبر مسلم ايضا لا تحرم الرضعة ولا  
الرضعتان لا اعتضاده بالاصل وهو عدم التحريم ولو حكم بتأثير ما ذكره الحسن  
حاكم براه له ينقض حكمه **متفرقات** عرفا فلو قطع الرضيع اعراضا وقلقه  
عليه الرضعة ثم عاد اليه فيهما تعدد او لم تعدد او لم يدر ثم عاد فورا او لا  
في غيبه كحافي الام او الرضعة لسفل حفيف ثم عادت اليه او تحول او  
حولته من ثدي الى اخر لم يتعدد ويحرم ذلك فيمن حلف لا ياكل  
في اليوم الامرة فيعتبر في التعدد والعرف فلو اكل لقمة ثم اعرض واشتغل  
بشغل طويل ثم عاد واكل حنت ولو اطال الاكل على المائدة وكان  
ينتقل من لون الى لون ويتحد في خلال الاكل ويقوم ويأتي بالخبر عند  
نفاذه لم يحنت لان ذلك كله يعد في العرف اكلة واحدة ثم تغييره  
بالارضاع جري على الغالب والضابط وصول لبن المرأة المذكورة بعد  
انقصاله منها في حياتها في خمس دفعات متفرقات يقينا في الجميع  
سواء بقي بحاله او لا كان صار جينا او زيدا مع به دقيق او جذا لان  
يكن قليلا والناقبة بحيث يعلم انها عليه بحيث لا يبقى له  
عين على ما قاله الصمري او خلط بما يعاخر على ما تقدم الى مودة وله  
حياته يحارز سنتين او الى دماغه في خمس دفعات متفرقات عرفا  
ولو بعد موت المرأة المذكورة من منفذ مفتوح اليهما غير الضرع ولو  
جراحة واصله اليهما وان بقياه في الحالب عص او ايجار او اسقاط  
او غير ذلك لو صوله الى محل التغذية فلا اثر لتقطيره في اذن او ابط  
اذ لا منفذ لهما الى ما ذكره والحصول فيه بواسطة المسام ينحى

صه في العين ولا بواسطة تقطيره في الدبر لعدم التغذية با  
لتقطيره فيه ومن هنا يظهر انه لا اثر لوصوله لماعد العذرة والدماغ  
وان كان في جدار الباطن المقطر للمصام **يسير** بالشرطين المذكورين  
**زوجها** اي زوج المرأة المذكورة ان كان صاحب اللبن بان ولدت ولدا  
يلحقه ماله تلد من غيره وان حملت من ذلك الغير او زاد اللبن عند ظهور  
الحمل او انقطع اللبن ثم عاد فعلم ان اللبن لا يكون للزوج قبل ولادة من  
يلحقه ولو بعد حملها وان له بوجد الا حنيد وهو كذا كما تصرح به  
ما في الروضة واصلها عن التولي فيما لو نكحت امرأة لبن لها فحملت  
ونزل لها لبن مما حاصله عدم ثبوت الحنن بين الزوج ومن ارتفع منها  
قبل الولادة وانه لا ينقطع نسبته عنه بانقطاعه او بالحمل من  
غيره بل بالولادة من الغير **ابا له** اي لذلك الولد الذي ارضعته وان  
كان مات او فارقتها فنثبت التحريم بين الرضيع وكل من الزوج المذكور  
واصوله وفروعه وحواشيته بخلاف ما اذا لم يكن صاحب اللبن  
بان نفي الولد الذي در عليه اللبن بلعان فلا يصير ابا له ولا تحريم  
بينهما وكذا الزوج فيما ذكرته الواطى عليك او شبهة وان افترقا في انه  
يكفي في الحقوق به بالواطى مجردا مكانه وان لم يثبت باعتراقه او غيره  
بخلاف الواطى بما ذكره اما الحقوق باستدخال الما فلا يكفي فيه مجرد الا  
مكان في الجميع بخلاف الواطى بزنا فله نكاح صغيرة ارضعت بلبن من  
ولدت من خلقت من ما زناه وان كره كالمثني بلعان ولو جعلت  
برضع من زوجة من زنا فاللبن قبل الوضع للزوج وبعده للزنا وقد  
ثبت الامومة دون الابوة كان در لبكر او ثيب لا زوج لها ولها زوج



لم تلد منه لبن فارضعت منه ولدا قبل ولادتها فتصير امه ولا اب  
 له وقد ثبت الابوة دون الامومة كان كان لرجل خمس مستولات  
 او اربع فسوة وام ولد فوضع طفل من كل رضعة صار ابا له ولا ام  
 له واعترضه في المصان بانه مناقض لقوله لو شرب من برهة  
 صغير ان لم يثبت بينهما اخوة لان الاخوة فرع الامومة فاذا لم يثبت  
 الاصل لم يثبت الفرع ورد بانه لا تناقض لان الابوة اصل كالامومة  
 بخلاف الاخوة فانها فرع بكل حال وما نقله الشيخان عن ابن القاص  
 فيها لو كان تحتها صغيرة فرضعت رضعة من كل من موطناته الخمس  
 وكان اللبن لغيره من انها تحرم عليه لكونها ربيبة مبني على قوله ثبتت  
 الامومة حينئذ وهو خلاف ما عليه الجمهور **وبحرم على المضع بفتح**  
**المضاد اي الرضيع التزويج اليها** اي الى المرضعة **والتي كان من ناسبها**  
 من اصولها وفروعها وحواشيها بواسطة او بغيرها من النسب  
 لانها امه واسماؤها واباؤها وان علوا امهات واباؤها واولادها  
 وان سفلوا اخوة واخواته واخوتها واخواتها وان سفلوا بواسطة او  
 او بغيرها اخواله وخالاته **ويكن لبن يولد بخلاف اولاد الاخوة والاخوان**  
 فهم اولاد اخواله وخالاته ويمكن ان يريد بن ناسبها من بينته ونسبها  
 انتساب من اصول وفروع وحواشي من نسب او رضاء اذ لا فرق  
 بينهما في التحريم عليه **وبحرم عليها** اي المرضعة **التزويج الى المضع**  
 بفتح المضاد وهذا معلوم مما تقدم **والى ولده** وان سفل من نسب او  
 رضاء **دون من كان في رجة** كاخوة من النسب او رضاء او اعلى منه  
 كانا فلا يحرم عليها التزويج اليهما كالمرضعة في ذلك صاحب

اللبن

اللبن فيحرم عليه التزويج الى المرضعة والى بناتها وان  
 سفلن دون من في رجة كاخواتها او اعلى منها كاهلها  
 والماصل انه ينشر التحريم من كل من المرضعة وصاحب  
 اللبن الى اصوله وفروعه وحواشيه وتتعلق حرمة الرضاء بالمصا  
 هة ايضا فيحرم تزويج مريضعة المروجة وان ابانها وكما ثبت  
 بالرضاع حرمة التزويج يثبت جواز النظر والخلوة وعلمه نقض  
 الطهارة بالمس دون الارث والمققة والعنق بالملك والى  
 تنفذ المقصا من رد الشهادة **فصل** في فقه الاقارب  
 والمالك واليهام **ونفقة الوالد والى المولى** بكسر الدال  
 نهما ذكر اكانوا الواناثا وارثين او غير وارثين مسلمين او  
 كفارا معصومين وان بعدوا وخالفوا في الدين ان كانوا احرارا  
 او بعضين باعتبار ما فهم من الحرية **واجبة** على المولى في الاول  
 والولد في الثاني ذكر اكانوا او اناثا احرارا او بعضين  
 بشرط قدرتهم عليها ولو بكسب فيلزم الكسب كسبها لا  
 بسؤاله لا قبل هدية او وصية فلا يلزم ان رفضها عن خلقهم  
 وحاجة من هم كزوج وخادمها من خي نفقة وكسوة ومسكن  
 ويلبس يومه وليلته التي تليها وان كان عليه دين ونباع  
 فيها وان لم يصدده دين ما يباع فيه من عفا وغيره لانها مقدمة  
 على الدين الذي يباع فيها ملكه فيصير فيها اولي والاصل في  
 رجة بها في الاول قوله تعالى وما جبهما في الدنيا معروفا ومن المصانة  
 بالمعروف القيام بكفايتها عند حاجتها وحبر الترمذي وحسنه



ولما كان وصححه اطيب ما ياكل الرجل من كسبه وولده من كسبه  
فكلوا من اموالهم وفي الثاني قوله تعالى فان ارضعنكم فان هن  
اجورهن واجباب الامة لا رضاع الاولاد يقتضي ايجاب موتهم  
وقوله صلى الله عليه وسلم لعند خذي ما يكفيك وولده بالمرء  
كما رواه الشيخان فعمل بما تقر رانما تجب لمسلم علي كما في العكس  
وانما لا تجب لغيره ولا لمرء كما قاله الا ذرعي لانهما مهران ولا  
لرقيق ولو كانا بل بمققة غير المكاتب علي سيدة ونفقة الكاتب  
من كسبه فان عجز نفسه فعلي سيدة وان من نصفه حر له نصفها  
وعليه جيعها والواجب من نفقتهم ما يستقلون به بحيث  
يفتكون معه من التردد والقرف فلا يكفي فيه الاقتصار علي  
سد الرمي ولا يجب السبع كما في الوجيز لكن صرح ابن بون في غلته  
لان تمام الاستقلال لا يحصل بدون وافر فضاء غيره وحاصل  
كلام الوجيز علي المبالغة فيه كالنفقة الكسوة والسكنى وموت  
الادم ان احناج اليه فحق مرض او زمانة والادم وان نازع فيه  
في التهذيب واجرة الطبيب والفاصد والحاجم والحاقن وممن  
الدوا وهي غير مقدرة فيعتبر حالهم في السن والرغبة والرهابة  
فيجب للطفل من ثمة ارضاع حولين وغيره ما يليق به ولو قدر  
علي بعض كفايتهم وجب تقييدها او صنفوا بما يشبههم سقطت  
نفقتهم لمصل كفايتهم بذلك ولو انفقها او تلفت في  
يدهم بعد قبضها وجب ابدالها لهم ضمن ابالاته في قال الاثر  
ويجب ان يفرق بين الرشد وغيره فبضم الرشد دون غيره

للصغير

للصغير المتفق بالذرع اليه فهو المبيع وسيله ان يطعمه او يوك  
باطعامه ولا يسلمه شيئا قال ولا خفي ان الرشد لو اضرع  
بها او تصدق بها لا يلزم المتفق ابدالها قال شيخ مشايخنا  
وهو ظاهر ان كانت باقية وليس لهم الاعتراض عنها لانها  
استاء لا نليك ولو قال لهم كل ما عوفي ولا يجب تسليمها اليهم  
الامام ولا تصير ديننا الا بفرض القاضى او اذنه في الافتراض  
لغية او منع وحيث وجب اخذهم فخذ منهم بحسب نفقته  
وحيث وكانت الكفارة ايضا لكنها تفر من الزمان كما رجه  
المقتضى لانها عرض عن الخدمة وبها فارقت نفقتهم وان كانت  
تابعة لها ولو تعد المتفق من المولودين كائنين فان استويا  
كائنين او اثنين فعليهما النفقة بالسوية فان غاب احدهما  
اخذ قسطه من ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم يكن  
امر الحاكم الحاضر مثلا بالنمو ان يقصد الوجوع علي الغايب او علي  
ماله اذا وجدته وان اختلفا فعلي الاقرب ولو اثنى غير وارث  
فان استويا في القرب فعلي الوارث فان ورثا وتفاوتا في الارث  
فوجهان احدهما ورعه النبي والزر كشي ومخص ونقل نصيحة  
عن جمع انها عليهما بالسوية وثانيهما وبه جزم في الاموار  
انها عليهما بحسب الارث وهو نظير ما رجه النووي فيمن له  
له ابوان وقتلنا ان موته عليهما او من الموالدين فربي علي  
الاب ثم الجد وان علائم الام وان اجتمع اجداد وجدات فهي  
علي الاقرب وان لم يدل به الاخر ولو اجتمع جدان احدهما عصة



Copy

University



فان كان درجة كاي الاب مع ابي الام فهي علي المصبة منهما  
وان كان المصبة المعد كاي ابي الاب و ابي الام فهي عليهما با  
لسوية لمعارض القرب والمصوبة وان استى يا عصبية او  
عدمها واختلفت درجاتها فهي علي الاقرب ثم لجوب نفقة الوالد  
والمولودين شرايط **اما الوالدان فيجب نفقتهم بشرطين**  
يعني بشرط وجود واحد من امرين وكل منهما شرط **الفقر** بان  
لا يملكوا كفايتهم من نفقة وكسوف ونحوهم ولا يكونوا مكتسبين  
و**الزمانه** اي التي لا يقدر ريعها علي الكسب الا يتق به والحق بها  
البنوي المرضي والعمي ومشي عليه الشيخان وغيرها **او الفقر**  
اي بشرط وجود واحد من ثلاثة امور **فكلمتها** شرط علي  
المبدل ولظهور المراد من كلامه في الموضعين لم ينال بالنسخ فيه  
**الفقر والسفر والفقر والزمنه او الفقر والمجنون**  
فان انتفى الفقر بان ملكوا كفايتهم المذكورة او كانوا مكتسبين  
لم تجب نفقتهم وكذا ان لم ينتف ولكن لم يكن لهم شيء من الامور  
المذكورة معه مع قدرتهم علي الكسب اللاتي بهم علي احد الانوال  
وهو قضية كلام المصنف وقال الازرعي انه المذهب الجديد في  
قول يجب ورحمه في الحر وروفي اخرج نفقة الوالد في روث  
المولودين و ايراد الشرحين يشعر بتوجيهه ورحمه في الرخصة  
والمنهاج ولا يخفى ان حاصله عدم وجوب نفقة المولودين  
اذ لم تجر عاداتهم بالكسب اللاتي مع القدرة عليه فان حل لهم  
اخذ الزكاة في هذه الحالة كان ذلك صرحا في الفرق بين البابين

والمجنون واما المولود  
ففي نفقتهم ثلاثة  
شرايط صح

وان ظاهر كلامهم عدم وجوب نفقتهم ايضا اذا جرت عاداتهم  
بالكسب لكنهم يشتغلون بالعلم ولو اكتسبوا لا انقطعوا عنه وان  
حل لهم اخذ الزكاة في هذه الحالة فقول الزركشي قد ذكر وافي  
قسم الصدقات ان من لم تجر عاداته بالكسب اوجرت به لكنه  
يشتغل بالعلم ولو اكتسب لا ينقطع عنه تحمله الزكاة فلتجب  
نفقته انتهى يخالف كلامهم صرحا في الاول وظهورا في الثاني  
والثاني وجوب نفقة المولودين مع الفقر والمصبر انه يجز  
للولي ان يبلغ الصغير حدا يمكن فيه تعلم الحرفة او الاكتساب  
اللاتي به ان يحله علي ذلك وينفق عليه منه لكن لوهرب  
عن الحرفة او ترك الاكتساب في بعض الايام فعلي الولي نفقته  
والماصل انه يجب نفقة الفقير الغير المكتسب ان عجز عن الكسب  
بزمانه او غيرها مما ذكر او كان والدا دون الغني ومن عاداته  
في المال الاكتساب والدا كان مولودا او كان قادرا عليه وان كان  
مولودا وهذا حاصل قوله في اصل الرخصة من له مال يكفيه  
لنفقته او هو مكتسب لا تجب نفقته علي القريب سواء كان مجنونا  
صغيرا زنا او خلافة ومن لا مال له ولا هو مكتسب ينتظر ان كان  
به نقض في الحكم كالصغير والمجنون او في الخلقة كالزمن والمرضي  
والاعمى لزم القريب نفقته ثم قال وان لم يكن به نقض في الحكم ولا  
في الخلقة لكنه كان لا يكتب مع القدرة علي الكسب فان كان في النوع  
لم تجب نفقته علي المذهب وان كان من الاصول وجبت علي الاظهر  
انتهى وحيث وجبت نفقة الولد وجبت نفقة زوجته وكسوتها

Copy University



قال البغوي دون الادم ونفقة النادم لان نفقدها لا يثبت الحار  
قال الشيخان لكن قياس ما ذكرنا ان الابن يتحمل ما لزم الاب  
وجوبها لانها ارجان على الاب مع اعساره انتهى وشملها السكني  
والواجب نفقة العسرين كما روجه البلقيني نظر في حال الوالد فان  
كان له ام ولد وجبت نفقتهما ايضا وان كان له زوجتان فاكثرت  
تجب النفقة واحدة فيدفعها الولد اليه وهو بين عنهما عليها  
وكلاهما العنق لغوات بعض حقه فان تربيته فيه استغنى على  
الاخيرة لوجوب الانعام لهما ولا تجب مونة زوجة الولد ولا ام ولده  
وهذا اخر ما وجد بخط المصنف رحمه الله من شرح هذا الموضع  
بسم الله الرحمن الرحيم اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا  
**كتاب النبايات** جمع جنابة وهي شاملة للقتل  
والقطع ونحوهما **القتل** ينقسم **على ثلاثة** **انقسام** **اضرب**  
اي انسام قتل **عبد محض** اي خالص من شايبة الخطا وقتل  
**عبد خطا** بالانسانه اي عمد فيه شايبة للظا ويسمي شبه العمد  
وقتل **خطا محض** خالص عن شايبة العمد فالقتل **العبد المحض**  
هو ان **يعد** اي يقصد الجاني **التي نجي ضربه** اي المجني عليه  
من حيث انه ضرب ذلك المجني عليه المعين **بما يقتل غالبا**  
ومنه ما يقتل داما جارحا كان كالسيف والسكين والسهم  
اولا كالعصا والحجر الكبير بن فلا بد من قصد المجني عليه بالجنابة  
ومنه ما في الروضة فيبيل الديات انه لو رمي الي جماعة وقصد  
اصابة اي واحد منهم فاصاب واحدا وجب القصاص

واما

واما قوله **ويقصد قتله بذلك** الضرب بما يقتل غالبا  
او الذي يقتل غالبا ففيه نظر لانه لو ضربه بما يقتل غالبا فقتله  
كان عمدا وان لم يقصد قتله بذلك كما هو ظاهر ولم يرد الضرب  
مريض اجهل مرضه ضربا يقتل المريض دون السليم او  
نصد تعذيبه بما يقتل غالبا كان عمدا موحيا للقصد مع ظهور  
انه لم يقصد قتله بما ذكر ويمكن ان يجاب بانه اشار بذلك  
الي قصد عين المجني عليه فان ما قبله ليس صر محافيه كما انشأ  
اليه ولا يخفى ما قبله **فجب القدر** بفتح الواو وهو القتل سمي  
نورا لانهم يقولون للجاني اليه بحبل ونحوه حالة كون القود  
شوجها **عليه** اي على نجي المضارب المذكور وان كان نجي ضربه  
ظلم من حيث الاتلاف به فخرج غير الظلم كالقتل قودا او دفعا  
لصايل او باع والظلم من حيث العذر وعن الطريق المسوق كان  
استحق حرز قبته فقله نصفين **فان عفي عنه** بجانا او مطلقا  
بان لم يتعرض للدية سقط القود ولم تجب الدية وان كان  
العافي محجور فليس اوسفه او مريضا او وارث مديون لان الواجب  
القود عيبا وليس في العفو عنه قضيع نعم ان اختيار الدية  
عقب عفو مطلقا وجبت او عفي عنه على الدية ولو بعد عفو  
عنها ابتدا سقوط القود و **وجوب دية منطلقة** عليه وسلي  
بيان الدية والتقليد في الفصل الاثني ولو عفي عنه على بعض  
الدية جاز كالعفو على كلها قاله القاضي او على غير جنس الدية  
او على اكثر منها سقط القود ووجب المعفو عنه ان قبل



الجاني والافلا بخلاف ما لو صالح بعض فاسد يسقط القود الرضي  
 الجاني هناك والمتزام فرجع الى البدل ولو منع من القود مانع وجبت  
 الدية بلا عفو **اي** الدية الواجبة **حالة** لا موجلة وكابينة **فيما زال القاتل**  
 يعني لازمة له دون العاقلة كسائر ابدال المتلفات ولحقه الترتيب  
 بذلك **والنظام المحض** ما يذكر **وهو** **ان يرمي** سهمها او غيره  
 مثلا **الى شئ** كصيد وسمكة ورجل **فينصب رجلا** اخر شاة **فيقتله**  
 بذلك وحاصله انه لا يقصد عين الجاني عليه لابل الحصوص ولا بالعموم  
 ومثله ان لا يقصد نفس الفاعل كان زلق فوقع على غيره **فلا قد**  
 متوجه عليه **بل يجب عليه دية مخففة** بما ياتي في الفصل الذي  
 على العاقلة للقاتل سمو ابدل لعقلهم الا بلفظنا دار المستحق يقال  
 لتصلهم العفد اي الدية على الجاني ويقال لمنهم عنه والمنع يسمى عقلا  
 ومنه عقلا الانسان لمنعه من الفواحش وهم عصبة المجمع  
 على تولد منهم من النسب يقدم منهم الاقرب فالاقرب والاقرب  
 الاخوة ثم بنوهم وان نزلوا ثم الاعمام ثم بنوهم كالارث ويقدم  
 مدد بآبوين على مدد باب فان عدمت عصبة النسب  
 او لم يكن ما عليهم بالواجب فعصبة المولى لا يقدم المعتق  
 ثم عصبة من النسب ثم معتق المعتق ثم عصبة من النسب  
 وهكذا ثم معتق اي الجاني ثم عصبة من النسب ثم معتق المعتق  
 ثم عصبة من النسب وهكذا اقالا المبلقي واذا لم يوجد معتق  
 من جهة الابا انتقلنا الى معتق الام ثم الى عصبة ثم الى مولى  
 الجدات من جهة الام ومن جهة الاب ومولى الذكور المدلين بالانثى

كالجدة

كالجدة الى الام ومن جوي مجراه فان فقدت عصبة المولى او لم يكن  
 ما عليهم بالواجب فبيت المال في حق القاتل المسموم دون الكافر قال  
 الشيخان وذو الارحام لا يتحملون قال المنولي الا اذا قلنا بتوريثهم  
 فيحصلون عند عدم العصبات كما يرثون عند عدم انتهى وقضيتهم  
 انهم يورثون عن بيت المال عند انتظامه لتقدمه في الارث حينئذ  
 عليهم ويدل عليه ايضا قول الشيخ ما يخاف ان كان تعذر  
 ذلك اي اخذ الكفار الباقي من بيت المال لعدم انتظام بيت المال  
 اخذ من ذوي الارحام مثل الجاني انتهى والاخوة سلام ايضا يتولون  
 كافي النوار والظاهر كما قال الشيخ ما يخاف ان تحمل الاخوة للام قبل  
 ذوي الارحام للاجماع على توريثهم ولا يعقل اصل ولا فرع للقاتل  
 او المعتق اي وان علا ولا مبي ولا يحنون ولا امرأة ولا خنثى فان بان  
 ذكر اغرم حصته ولا مسلم عن كافر ولا عكسه ولا فقير ولا رقيق ولو  
 بعضا كما قاله المبلقي **سجدة** اي مقسطة وموزعة على العاقلة  
 في **ثلاثة سنين** في اخر كل سنة ثلث بان ياخذ في اخر كل سنة من كل  
 عتي وهو من مائة عشرين دينارا او قدرها فاضلة عن حاجته نصف  
 دينار من كل متوسط وهو من ملك ما دون العشرين وقوق  
 ربع دينار فاضلة عن حاجته ربع دينار ثم يحمل الحاصل ويشتري  
 به الواجب من الابل وهو ثلث الدية فان كثر المقدم من العاقلة  
 بحيث يزيد لما خور منه على الواجب نقص منه بالقسط وان لم  
 ينف الماخور منه بالواجب اخذ الباقي ممن يليه وهكذا فان كان  
 القاتل جماعة فعلى عاقلة كل منهم في اخر كل سنة ثلث ما يخصهم



والمعتقون كالمعتق الواحد لا الولا جميعهم لا كل منهم فان كانوا اغنيا  
فعلى الكمال نصف دينار او متوسطين فربع دينار او مختلفين فعلى كل  
عنى حصته من النصف لو كان الكمال اغنيا وعلى المتوسط حصته  
من الربع لو كان الكمال متوسطين وكل واحد من عصبته كالمعتق بمنزلة  
ذلك المعتق لان الولا كل منهم فعلى كل منهم حصة تامة من نصف  
دينار او ربعه بحسب حاله ويؤخذ مما تقرر انه يؤخذ من الابد  
اذ لم يف الاقرب وبالواجب وان كان محجوباً به وان يؤخذ من  
عصبته المعتق اذ لم يف من قبلهم بالواجب ولو في حياة المعتق  
وان من مات في اثنا سنة لا شئ عليه بخلاف من مات بعدها  
والعبرة في الغني والمتوسط باخر كل سنة لانه وقت الاداء قبله  
ولا بما بعده فلو ايسر اخرها ولم يود ثم اعسر ثبت ديناً في ذمته ولو  
اسر اخرها فلا شئ عليه من واجبها وان اسر فيما بعدها قال  
الماوردي ولو ادعى الفقير بعد الغني حلق ولا يكتفى البيعة لانه انما يقدر  
بعد العلم بفناه وفي الكمال بالتكليف والاسلام والحرية بجميع المدة التي  
لو كان بعضهم في اول الحول كافر او رقيقاً او صبياً او مجنوناً او كمالاً في اخر  
لم تؤخذ منه حصة تلك السنة وما بعدها قال الرافعي لانهم ليسوا اهلاً  
للمنفعة بالبدن في الابتداء فلا يكلفون المنفعة بالمال في الانتهاء والعسر  
كل ممل اهل للمنفعة وانما يعتبر الممل لا يتمكن من الاداء فيعتبر وقته  
وفي الحاجة بما سبق في الكفارة من سكن وثياب وسائر ما يملك يبيع  
فيها وقد تقررت في الكفارة ان الجميع اعتبار حاجة العبد الغالب  
المتوسط من مملك دون العشرين وقضية ذلك ان الغني من مملك عشرين

فاصلة عن كفاية العبد الغالب وان المتوسط من مملك دون العشرين  
وفى الربع فاصلاً عما ذكر ولا يخفى اشكاله حينئذ فانه حيث ملك  
بعد كفاية العبد الغالب قدر واجبه فقط فما وجد اعتبار الزيادة  
عليه فان قيل لا يتميز الغني عن المتوسط قلنا التميز لا يتوقف على  
ذلك بخصوصه فليتنا ممل وعبد **المغنا** ما يذكر **وعلى ان يقسم على حذف**  
المضاف كما تقدم **ضرب** مثلاً **بما لا يقتل غالباً** كضرب ابرة بغير مقتل  
له بظهور اثره وضرب غير متوال في غير مقتل وشدة حر او ضرب  
بسوط او عصي خفيفين لمن يحتمل الضرب بذلك **فلا تؤد عليه بل**  
**يج عليه بئمة** بما ياتي في الفصل الا في **على العاقلة** المقدم ببيانها من جهة **في**  
**لثلاث سنين** على ما تقدم ببيانها **وشرايط وجوب القصاص** من المقص  
وهو القطع ومنه القص وفيل من قص الاثر اذا اتبعه لان المقص  
يتبع الجاني والتعريض به ها هنا بعد التعريض عنه فيما سبق بالقول  
لانادة اتحادها **اربعة** الاول والثاني **ان يكون الثائر باقياً** فلا  
فلا قصاص على مبي ومجنون ومثلها النائم والمغمى عليه والسكران  
المعذور بخلاف المتعدي بسكره كمن زال عقله بسبب محرم ولو  
قال كنت وقت القتل صبياً او مجنوناً صادق يمينه **انما** يمكن الصبي وعبد  
المجنون او قال انا الان صبي وامكن ذلك فلا قصاص ولا تحلق او  
انتقاء على زوال عقله وارعى هو المجنون والولي السكر صادق  
هو يمينه ولو اقام بيينة انه كان وقت القتل مجنوناً واقام  
الوارث اخري انه كان حينئذ عاقلاً تعارضاً كما في اصل الروضة  
والثالث **ان لا يكون والد المقتول** او سيده ابا او جداً وان عل

تعلقة مع



من جهة الاب او الام ولا والدة اما اوجدة وان علت كذلك وقد يثلمها  
لفظ الوالد فلا قصاص على واحد منهما بقتل ولده من ذكر او انثى وان  
سفل وان كان كافرا والولد مسلما ولا يقتل رقيق ولده بان كان هو  
رقيقا وهذا يقتل بولده المتقي بلعان وجربان اخصهما كما اقتضاه كلام  
الروضة المنع **الرابع ان لا يكون المقتول انقص من القاتل بكم** بان  
يكونا مسلمين او كافرين او القاتل كافرا والمقتول مسلما **اورق** بان  
يكونا حريين او رقيقين او القاتل رقيقا والمقتول حرا فلا يقتل مسلم  
بكافر ويقتل الكافر بالمسلم ما لم يكن اصله كما تقدم والكافر بالكافر وان  
اختلف دينهما كيهودي ونصراني وان اسلم القاتل لكن لا يقتل جنده  
الا الامام بطلب الوارث ولا يفوضه للكافر حذرا من تسليط الكافر  
على المسلم ويقتل المرتد بالمرتد وبالذمي ولا يقتل الذمي بالمرتد ولا يقتل  
الذمي باحد كما لا يقتل به احد ولو قتل المرتد مثله خطأ او شبه  
عمدا او عني على ما لم يجب شئ ولا يقتل حن رقيق ولا ببعض ويقتل  
الرقيق بالحر والمبعض بالحر ويقتل الرقيق بالرقيق وان عتق القاتل  
نعم لا يقتل المكاتب برقيقه ولو اصله كما صح في اصل الروضة ولا  
يقتل المبعض بالرقيق ولا بالمبعض فان تساوى احرية او اذنت  
حرية المقتول وان اوههم كلامه خلافة وفهم من كلامه انه يقتل الذم  
بالانثى والسبح بالشاب والعالم بالجاهل الشريف بالخنيس والعلم  
والكبر بالصغير **ويقتل بالراعة** وان كثروا **بالواحد** الذي اجتمع على  
قتله كان القوم من عار او في بحر او جرحه جراحات مجتمعة او تنفقت  
وان تفاوتت عددا وفحشا وانما يعتد بالبراحة الموثرة في الزهوف

بخلاف

بخلاف بخلاف الحداثة الخفيفة فلا عبرة بها زكاته لم يوجد الامساها  
والولي قتل بعضهم واخذ باقي الدية من الباقيين وله الاقتصاص على  
اخذ الدية من الجميع وتوزع الدية في الحالين على عدد رؤسهم لا على  
عدد الجراحات في صورتهما ولو ضربوه بنحي سياط فقتلوه قتلوا ان  
قتل ضربا كلوا انتقد او قوا طاعا على ضربه وكان ضربا كلوا في الزهوف  
بخلاف الجراحات لا يعتبر فيها النواطي فان وقعت الضربات او بعضها  
اتفاقا فالواجب الدية دون القصاص وحيث وجبت الدية ابتداء كما في  
هذه الحالة او بعد العفو عنها كما في الحاليتين الاولى وتين وزعت على  
عدد الضربات دون الرؤس **وكما شخصين جريا** اي مع ان يجري  
ويثبت استحقاق القصاص بينهما في النفس ولو قتل احدهما الاخر  
يجري اي يثبت استحقاق القصاص بينهما في الاطراف والجروح اذا  
قطع اوجرح احدهما الاخر وكما شخصين لا يجري القصاص بينهما في  
النفس لا يجري بينهما في الاطراف والجروح والمعنى انه يقتص في الاطراف  
والجروح لمن يقتص له في النفس ولا يقتص فيها لمن لا يقتص له في النفس  
فيقتص فيها من البالغ العاقل دون الصبي والمجنون ومن الولد للوالد  
ومن الكافر للمسلم ومن المرتد للمسلم والذمي ومن الرقيق للمبعض  
والمرتدون العكس في الجميع ومن احد الذميين والمرتدين او الرقيقين  
لاخر ولا يقتص من احد المبعضين لاخر وان استويا في مقدار  
الرق والحربة وهذا اشارة الى ان الشروط السابقة لقصاص  
النفس شروط القصاص من الطرفين كما اشار اليه بقوله الاي بعد  
الشرايط المذكورة لا ينطبق القصاص في الاطراف على الاطلاق



فلا يرد عليه انه قد يجري القصاص في النفس ولا يجري في الاطراف  
 كما لو قتل السليم الاصل فانه يقتض منهُ ولو قطع لم يقطع به  
 كما يعلم مما ياتي ووفق المرافعي بان قصاص النفس لصيانة الروح  
 وقد استوي فيها والشلل والنقصان لا يحلانها وقصاص الطرف  
 لصيانته وقد تفا وتافيه وذكر الغزالي ان قصاص الطرف ينفارق  
 النفس في شئين احدهما ان قصاص النفس يجب بشرائه المهر  
 ولا يشترط في جنائنها الانطباط بخلاف قصاص الطرف فيها وشريط  
**وقد القصاص في الاطراف** من اليدين والرجلين **بعد** اي غير الشرايط المذكورة  
 لقصاص النفس المعتبرة في قصاص الاطراف ايضا كما ذكرنا في القصاص  
 الطرف اجمالا في ضمن ما ذكرنا في زيادة عليها **الثاني** وصح الاخبار به  
 عن الجميع لانه اراد به الجنس او اطلقه على الاثنين مجازا او حقيقة على  
 قول احدهما **الاشتركان** بين الطرفين المجني عليه والماخوذ قصاص في **الاص**  
 لهما لتحقيق المماثلة المعتبرة في القصاص فلا يكفي الاشتراك في اسمها  
 العام لفوات المماثلة فتؤخذ **اليمنى** من اليدين والرجلين **باليمني** منها  
**وتؤخذ اليسرى** منهما **باليسرى** منهما للاشتراك في اسم اليمني في اليمين  
 واسم اليسرى في الثاني ولا تؤخذ اليمني باليسرى ولا اليسرى باليمني  
 وان اشتركا في مطلق اسم اليد او الرجل **والثاني ان لا يكون باحد الطرفين المجني**  
 عليه والماخوذ قصاصا دون الاخر **شلل** وهو بطلان العمل وان لم يزل  
 الحس والحركة فان كان باحدهما ذلك دون الاخر عند النهاية لم يؤخذ  
 السليم بالاشل وان صار السليم اشلا ورضي الجاني لانتفا المماثلة  
 اليمني عليها القصاص وتجب حكومته في الاصل كما سياتي في الفصل

الاثني ويؤخذ الاصل بالسليم ان شأ المجني عليه من النقطاع  
 الدم بان كانت افواه العروق تنسد بالحم بقول اهل الخبرة لانه  
 رضي بدون حقه ولا ارشوله للشلل لا يستوي لهما في المهر وان  
 اختلفا في الصفة لانه لا يتقابل بما لا كاخذ الصاع الرودي بدل  
 الجيد بخلاف ما اذ المهر من بذل لا يؤخذ وان رضي الجاني خذرا  
 من استيفاء النفس بالطرف ولو عم الشلل الطرفين فان اسرى  
 فيها اخذ كل منهما بالآخر لان زوال الشلل الجاني وان تفاوت جاز  
 اخذ الا على شلل بالادون لانه دون حقه لان زوال الشلل الجاني  
 ايضا ولا يؤخذ الادون بالا على وان رضي الجاني ولا تؤخذ مثله  
 خضر بشلل بنصر مثله لانتفا المماثلة ولو شلت اصبعان  
 نقطع ليد اكاملة فان شأ المجني عليه لفظ الاصابع الثلث  
 السليمة واخذ حكومته منابتها ودية الاصبعين وان شاقطع  
 جميع اليد ولا شئ له كالموعم الشلل جميع اليد فقطعها واروي  
 ولو قطع السليم يد اشلا فسرى القطع الي النفس فليسحق قطع  
 السليمة لان المقصود حينئذ هو النفس والشلل فقد الاطراف  
 فلا يؤخذ سليم الاطراف بقا قدها ويؤخذ قدها بالسليم كما يؤخذ  
 احد الفاقدين بالآخر وتكمل دية فاقدة الاطراف لان المماثلة معتبرة  
 في القصاص دون الدية ولا اثر لغير برص وتغير اطراف بنحو سواد  
 وتؤخذ الصحيحة بالشلل والافن الصحيح بالاشل لبقا المنفعة  
 من جمع الصوت والريح **وكذا عضو اخذ** بالجناية **من فصل** كاليد  
 يقطع من الكوع او المرفق **ففيه القصاص** بقطع مثله من المجني عليه



من ذلك الفصل لامن مفصل اخر دون حقه فلو قطعت يده  
من مرفقه فله قطع به المجني عليه من مرفقه لامن كوعه او من  
كوعه فله قطع المجني عليه من كوعه وليس له التقاط اصابعه  
وذلك لعدم له عن محل الجناية مع القدرة عليه فان خالف غرد  
في صورتين وله في الصورة الثانية القود لقطع الكف لاطلب  
حكومته بخلاف ما لو قطعه من نصفه ساعده فلقط اصابعه  
يبتنع عليه القود لقطع كفه لانه لا يصل بقطع الكف لتمام  
حقه وليس له في الصورة الاولى القود للقطع من المرفق ولا  
طلب حكومته الباقى لانه يقطع من الكوع فتع ببعض حقه  
وفارقت الثانية بان المقاطع من الكوع مستوفى لمسي اليد بخلاف  
ملتقط الاصابع ولو قطع من بعض العضد فله القطع من المرفق  
ومن الكوع وليس له القود الى قطع المرفق وله قطع اصبع واحدة مع اخذ  
حكومته العضد في الاولى والعضد والساعد في الثانية والثالثة  
ومع ربه اربع اصابع في الثالثة ايضا وليس له لقط الاصابع لثقل  
الراحات ولو عني عن قطع العضد اي العضاص الواجب لقطعه  
طالعية فله دية الكف وحكومته الساعد والمقطوع من العضد  
ولو قطع بعض الساعد فله القطع من الكوع او الدية مع حكومته  
الباقى فان لقط اصبعين فاكسر عزر ولا غرم واحذرنا في الكف فليس  
له قطعه ولا طلب حكومته وله حكومته بعض الساعد او قطع  
من بعض الكف فله لقط الاصابع وان تعددت الراحات مع كونه  
باقي الكف اذ ليس بعد موضع الراحات حدة الا فاصلا مستعدة

ولا سبيل الى الاهمال وبما مل هذه المسائل يظهر ان ضابط  
المورد لى قطع بعض حقه انه ان قطع مسمي اليد امتنع المورد  
والا فان حصل بالعود تمام حقه جاز والافلا وان الصنف لم يريد  
بالتقييد بالاخذ من الفصل ففي القصاص مطلقا اذا كان الاخذ  
من غيره بل بقيه بالنسبة لمحل الاخذ **ولا قصاص** جاز في سائر  
الرجوع التي لم يقتض اباة عضو او بعضه كالحارصة بالمصلات  
وهي ما يشق الجلد قليلا نحو الخدش والدامية وهي التي تدميه  
والباضعة وهي تقطع اللحم بعد الجلد والمتلحمة وهي التي  
تفوس في اللحم والسماق بكسر السين وهي التي تصل الجلد  
التي بين اللحم والعظم والحاسمة وهي التي تهشم العظم وان لم توضع  
والمنقلة وهي التي تنقل العظم من محل الى اخر وان لم توضع وتهشم  
والمامومة وهي التي تصل خريطة الدماغ المحيطة به وهي ام الراس  
والدامية وهي التي تحرق تلك الخريطة وتصل اليه **القصاص**  
**في الموضحة** في الراس والوجه او غيرها من بقية البدن  
وهي التي تصل العظم بعد خرق الجلد التي عليه وان لم ير العظم  
لصغر الجرح كغزاة وصدت اليه فانه جاز لتيسر ضبطها واستيفاء  
مثلها والعبرة فيها بالمساحة فيقاس مثلها طولاً وعرضاً من راس  
الجاني مثلاً ويحيط عليه بنحو سواد وبوضع بنحو الموصى ولا اثر لتفاوت  
اللحم والجلد غلظاً وغيظه بخلاف التفاوت بالشعر فلو كان براس الجاني  
شعر دون راس المجني عليه فان كان لفناً وميت المجني عليه فلا  
قصاص لما فيه من اتلاف شعر لم يتلفه الجاني والا فالقصاص







تقدر عدم الغلبة فليست ابلر وبحث البلقيني فيما اذا اوجبت في بيت  
المال ولا ابلر فيه تعين القيمة لان المراد به جرمة الاسلام واعتبار  
بلد بعينها تحكم فان لم يكن يحمله ابلر مطلقا او بضعة الواجب فتغالب  
ابلر اقرب المحل اليه والمراد به ما لا يزيد منه نقل الا بلر مع قيمتها على  
ثمن مثلها بحال فقد هاهنا على ما نقله الشيخان عن الامام بعد نقلها  
عن اشارة بعضهم الضبط بدون ساقفة القصر **فان عدت ابلر** في المحل  
الذي يجب تحصيلها منه حسا او شرعا بان لم توجد فيه بالصفة  
الواجبة او وجدت باكثر من المثل **انتقل** الى قيمتها او العيني  
انتقل الدافع من وجوب دفعها الى وجوب دفع قيمتها وقت وجوب  
التسليم من غالب فقد محل العدم لانها بدل متلف وينبغي ان يراد بمحل  
العدم بلد الجاني ان كان وجد فيها ابلر قبل ذلك لكثرة اعدمت منها  
ولم توجد باقرب البلاد واقرب بلاد اليها ان لم يكن بها ابلر قبل ذلك  
ووجد بالاقرب لكنه عدم فان لم يوجد شيء قيل لا يبلده ولا بالاقرب  
فينبغي اعتبار بلده لانها الاصل وانما يعدل الي غيره عند عدم الوجود  
فيه لكن اي نوع يعتبر حينئذ فان انواع الابلر لا تنضب الا ان يقال  
يعتبر النوع الغالب وجوده مع الناس واقل الانوار لانه لو وجد هناك  
لاجر واي نوع اعتبر وجب قبوله لانه اما الاقل اعلامة فليتامل  
فان اخذت القيمة ثم وجدت الابلر فلا تتراد لانفصال الامر وان قال  
المستحق انا اصر حتى توجد الابلر وجب اجابته لان الابلر هي الاصل بخلاف  
ما اذا لم تعدم الابلر فانه لا يعدل الى قيمتها الا بالتراضي فيجوز الاعتراض  
هذا بما ذكره في الصلح انه لا يجوز الصلح عنهما بالتراضي لغيرهما واجاب بان

الرفعة يحمل ذلك على ما اذا كانت بجهولة الصفة وهذا  
على ما اذا كانت معلومة منها هذا في الجديد وقيل وهو القديم  
ينتقل او الدافع على ما تقدم **الى الف دينار او الى اثني عشر الف**  
درهم فضة

ليس هناك نقص

**وتغلظ دية الخطأ المحض بالتثليث في ثلاثة مواضع** وابدل من  
لبار والمجرور قوله **اذا قتل في الحرم** اي حرم مكة كما هو المتبادر  
عند الاطلاق بان كان القتال والمقتول واحدا كالا او بعضا  
في الحرم وكذا لو كانا جميعا في الحرم او من الحرم كما هو قضية الحاق  
ذلك بجزء الصيد وان استبعدا العلقيني وشملت عبارة من حرم  
دخوله الحرم كالذي به صرح البغوي وقال المتولي لا تغلظ فيه لان  
سبه ثبوت زيادة الامن وهو غير متمكن من دخوله ووافقه  
ابن الرفعة وقواه غيره من جرمة المدرك وخرج بالحرم الاحرام لان  
حرمة عارضة بحرم مكة حرم المدينة بنا على الجديد من عدم  
ضمان صيده **او قتل في الاشهر الحرم** ذي القعدة وذو الحجة  
والحرم ورجب قال في شرح مسلم الاخبار تطاقت بعدها على  
هذا الترتيب فهو المصواب خلاف من بدا بالحرم ليكون من سنة  
واحدة واختصر الحرم بالتعريف كونه اول السنة فكانهم قالوا الذي  
يكون دائما اول العام ولا بد من وقوع الفعل والرهوق فيها بخلاف  
ما سبق في الحرم **او قتل** اي قرابة **بحرم** من الرحم كالام والاخت بخلاف  
ذي الرحم غير الحرم كبنات العم وابن العم وذو الرحم المحرم من الرضاع  
او المصاهرة كبنات عم هي اخت من الرضاع او ام زوجة وذلك



الحرمه الثلثة لما ورد فيها وانما لم يلحق رمضان بالاشهر الحرم  
 وان كان سيد الشهور لان المتبع في ذلك التوقيت قال تعافوا  
 تظلموا انفسكم مع ان الظلم محرم في غيرهن ايضا  
**ودية المرأة الحرة على النصف من دية الرجل** الحر المجزأ البيهقي  
 بذلك وكالمراة المحتثي للشك في زيادته عليها **ودية كل من**  
**اليهودي والنصراني** اذا كان له امان **ثلث دية المسلم**  
 اخذ من خبر عمر بن شعيب **ودية المجوسي** والوثني وعابد  
 الشمس والقمر والتقدمي ونحوهم اذا كان لهم امان **ثلاثا عشر**  
**دية المسلم** وذلك ستة العدة وثلثان ودية اثني المذكورين  
 على النصف من ديتهم بخلاف من لا امان له كالمرد والمرتدة  
 فلا دية له لعدم عصمته والمتى لدين يهودي او نصراني ومجوسي  
 ديته كدية الكتابي اعتبارا بالاكشاش كان ابا ام اما كما جرم  
 به الرافعي وغيره في الحرسة ونقله الماوردي عن الاموي سياتي  
 ان دية العبد قيمته وان دية الجنين الحر عبد او امة والوثني  
 عشر قيمة امة ويدخل التغلظ والتحقيق دية المرأة ومن ذكر  
 بعدها ويدخل الزوج ايضا ولا بدخل قيمته العبد بل فيه قيمة  
 يوم التلق في قتل المرأة عمدا او شبهه **خمس عشرة حقة** وخمس  
 عشر جذعة وعشرون خلفه وفي قتلها خطأ عشرين نخاض  
 وعشرين لبنون وهكذا وفي قتل اليهودي او النصراني عمدا  
 او شبهه عشر حقا وعشر جذعات وثلث عشر خلفه  
 وثلث وفي قتله خطأ ستة وثلثان من كل من نبات نخاض

٢٥١  
 وبنات لبنون وبني لبنون وحقا وحذعات وفي قتل مجوسي  
 عمدا او شبهه حقتان وحذعتان وخلقتان وثلثان وفي  
 قتله خطأ بغير وثلث من كل من مما قصر من وفي الموضحة  
 عمدا او شبهه حقة ونصف وحذعة ونصف وخلقتان وفيها  
 خطأ بغير من كل من مما قصر **ودية النفس** اي نفس المجني  
 عليه **في اليدين** با بانتهم من الكوعين او بالتقاط اصابعهما  
 فان ابانتهما من المساعد فاقوته وجب ايضا حكومة الزايد او عاد  
 بعد لقط الاصابع وابان الكفين او احدهما وجبت حكومتها ايضا  
 لاختلاف الجناية **وفي الرجلين** ولو من اعرج ومن تعطل مشيه بكسر  
 ظهره با بانتهم من الكعبين او بالتقاط اصابعهما فان ابانتهما  
 من فرق العكبين او عاد بعد لقط الاصابع وابان القدمين او  
 احدهما فحكم امر في اليدين وفي الواحدة من اليدين والرجلين نصف  
 الدية وفي الاشد من ذلك حكومة كما سياتي **وفي الانف** ولو لا  
 خشم سوا اقتصر على ابانة المارن وهو بالان وهو ثلث طبقتان  
 طرفان وجاجر بينهما او ابان معه القصبة فلا تقر بحكومة  
 بخلاف في المساعد والساق كما تقدم وفرن بان في كل من طرفي  
 المارن والحاجر ثلث الدية **وفي الاذنين** ولو لامم بقطعهما او  
 قلعهما او ايباسهما فان حصل مع قطعهما او قلعهما ايضا وجب  
 ارش من مخصتين ايضا وفي الواحدة منهما نصف الدية وفي  
 الاشد منهما او من احدهما الحكومة وتقدم انه تقطع الاذن  
 الصحيحة بالشلل ووجه ذلك بانه لا تلازم بين القصاص



والدية وفي العينين بفقيرهما ولو لم يخطئ غش وهو ضعيف الروية  
مع سيلان الدمع غالبا او كان بهما بياض لا ينقض الضوقان  
نقضه فالواجب قسطة من الدية بنسبة النقصان ان تضبط  
والافحكمة و فرق بينه وبين الاغش بان البياض ينقض الضوق  
الذي كان في اصل الخلقة وعين الاغش لم ينقض ضوقها عما  
كان في الاصل قاله الرازي قال جمع بين خذ منه ان الغش  
لو لم يخطئ من افه او جنابة لم تكمل الدية واقول قد يوذ منه  
ايضا ان البياض لو كان خلقيا غير طاري لكن تقضيه الضوق  
عادة امثاله وجب كمال الدية فليتا فيه وفي الواحدة منها فنقض  
الدية ولم يخطئ غور وهو فاقه فصر الاخرى وفي **المفرد** **الاربعة** ولو لا  
عني بقطعها او احشاهما ريد خلت بها حكومة الاهداب فان كان  
ذكر مع نقي العينين وجب المصاديقان وفي كل جفن ربع دية وفي  
الاستحش من ذكر حكومة وكذا في الاهداب ان فسدت سنها والا  
فالتعزير وفي **اللسان** ولو مع نصف الكلام بجنابة بلا قطع شيء  
منه لبقا النفعة فيه والمراد لسان الناطق ولو الكفر وارت  
والنخ وطفلا ان لم يبلغ او ان النطق والتحرك فان بلغهما ولم  
يوجد امده فحكومة وفي قطع بعضه مع بقا نطقه حكومة لا قسط  
من الدية اذ لو وجب لزم ايجاب الدية الكاملة في لسان الاخرى  
كما استعمل عليه الشافعي بخلاف لسان الاخرى خلقه او لعارض  
فان فيه حكومة نعم ان ذهب الذوق بقطعه وجبت الدية ولو  
نبت اللسان بعد اخذ دية لم تسترد وفي **الشفين** بقطعها

او اشكالها

او اشكالها في عرض الرحمة الى الشدقين وفي طوله الى ما سبق  
المثله وفي اندراج حكومة الشارب في يتها وجها وقياس الاهداب  
ولو كانت مستوققتين فالواجب الدية الا قدر حكومة الشق او شلوا  
فالواجب الحكومة وكذا الوشقهما بلا ابانة وفي **ذهاب الكلام** اذا قال  
اهل الغيرة لا يعود بنحو الجنابة على اللسان بقطع ولو لبعضه او  
دونه وان لم يحسن المجني عليه بعض الحروف نعم ان كان ذلك  
لجنابة وجب قسط الدية قال الشيخان كالجسور ورتزع الدية  
على ثمانية واربعين حرفا وقل الماوردى على تسعة وعشرين  
لان الصنعة والالف اللينة حرفان وهو وجيه لا يظهر غيره ولو  
ازال بعضهما لكن لم يبق في الباقي كلام مفهوما وجب كمال الدية والكلام  
في اللسان بمنزلة البطش من اليد حتى اذا ذهب معا وجب دية واحدة  
وفي **ذهاب البصر** بلطم او غيره ولو من اعشى ناقة سماوية فان  
من اعشا بجنابة ففقضته ما ياتي عن البغوي وجب المصنف  
فقط وحده او مع العينين بان فقاها فلا يزاد على الدية وفي  
اعشاه نصف الدية كما قاله البغوي بخلاف ما لو اعشاه او  
اخفشه او اخوله او اشخص بصره فالواجب الحكومة وفي **ذهاب**  
**البصر** من احد العينين نصف الدية وفي بعضه منهما او من  
احدهما قسط البعض من الدية ان عرف قدره والافحكمة وفي  
**ذهاب الشحم** من المتخثرين بالجنابة على الراس او غيره وفي **ذهاب**  
من احدهما نصف الدية وفي بعضه منهما او من احدهما قسطه  
من الدية ان عرف قدره والافحكمة وفي **ذهاب العتق** المفرد



وهو ما يترتب عليه التكليف اذ لم يبرح عوده بقول اهل الخبرة  
في مدة يظن انه يعيش اليها والا انتظر فان مات قبل العود  
وجبت الدية كالسبع والبصر ثم ان كان ذهابه بما لا ارش له  
كفرب راسه ولطخه لم يزد على الدية او بماله ارش مقدرا والا  
وجب الارش مع الدية وفي ذهاب بعضه فسطه من الدية ان  
انضبط زمان او غيره والا فالحكومة ولو عاد هو او غيره من المعاني  
بعد اخذ ديتته استردت بخلاف سائر الاجام ما عدا سني غير  
المنقور وجله الملوخ اذ انبت والا فضا اذا ألجم فانه لا يسترد  
ديتها بعودها اما العقل المكتب وهو ما به حسن التصرف  
ففيه الحكومة **فصل** في دعوى القتل وبثنته يمين المدعي واذا  
ادعي الوارث المكلن الملتزم ولو غير جائز ومجور اعليه بسفه علي  
مكلن ملتزم انه قتل مورثه وفصل قتله بانه عمدا او خطأ او  
شبهه عمدا مع بيان عددهم حيث لم يجب القصاص ولو بقوله  
اعلم انهم لا يريدون علي كذا ولم يسبق ما يناقض دعواه فلا  
ادعي انفراؤه بالقتل ثم ادعي علي اخر لم نسم الثامنة **واقترن بدعوى**  
**ذلك القتل لو** بالثلاثة ولو لغة القوة ويقال الضعف واسطلا  
شي يقع به في النفس **صدق المدعي** في تلك الدعوى كان يوجد القتل في  
ساكن اعداياه من مخ قرية صغيرة او محلة منفردة عن بلاد  
كبير حيث لم يسكنهم من لم يعلم صداقته بالقتل ولا كونه من  
اهله او قريبها منها ولا ساكن في العمر ولا عارة هناك فالعراقي  
ولو لم يدخل ذلك المكان غير اهله لم تعتبر العداوة انتهي وفيه نقل

وكان يتفرق عنه جمع يمكن اجتماعهم على قتله او يوجب في صرا  
وعنده من تلطخ سلاحه او ثوبه او ندنه بالدم وليس هناك  
ما يمكن احالة القتل عليه من مخ سبع او رجل اخ بقرية او يستفيض  
بين الناس ان القاتل فلان او يري من بعيد يحرك يده كفعل من  
يضرب فيوجد القتل مكانه او يخبر بان القاتل فلان عدل رواية  
او جماعة فساق او صبيان او ذميون ولا بد في جميع ذلك من العلم  
بانه قتل ولو بدلالة امر محقق او عرض **حلف** ذلك الوارث  
**المدعي** علي ذلك القتل الذي ادعاه ان **شاهدين يمين** ان  
كان جائزا وان كان المقتول امرأة او كافرا او جنينا القتل هذا هو فلان  
ويمنه ابي مثلا او فلانا وغيره عمدا او خطأ او شبهه عمدا او مع زبه  
وان كان الجاني ادعي براءة من جرحه زاد في كرامة وانه ما يرام من جرحه  
حتى مات منه وان لم يبال الايمان او تخلفا جنون او اغما او غل  
القاضي ثم توليته بخلاف ما لو ولي غيره ولو مات ولو قبل تمامها  
فيستأنف الحالف او مات الحالف قبل تمامها فيستأنف وارثه فان لم  
يكن حائرا وزعت الايمان عليه وعلي بقية الورثة بحسب الارث  
وتم الكسوف لو كان تسعة واربعين ابنا حلق كل يميني او ثلاثة  
بنين حلق كل سبعة عشر فان غابا اثنان ولم يصبر الثالث الى حلقها  
حلق الحسين لحقه فقط فان حضر اخر حلق نصفها وان حضر  
الثالث حلق سبعة عشر ولو اراد احد الثلاثة مع حضوري الجميع  
ان يحلق الحسين لياخذ حصته فيبقي جوازه ايضا وقد لا يكون  
التوزيع بحسب الارث كما لو كان الوارث ابنا حلق فانه يحلق الحسين



لا حتم الا ذكوره و ياخذ النفس لاحتمال الوثمة فان كان معاه  
اخوة فان شاوا حلفوا بالنفس و وقعت بقیة المال بينهما و منه  
الي البيان او الصلح وان شاوا صبروا الي البيان او خشيخ حلف  
كل واحد الثلثين اربعاً و ثلاثين بالجبر واعطي الثلث او زوجة  
وبیت المال حلفت الزوجة الحسین وان لم تأخذ الا الربع او  
زوجته و بنتا حلفت الزوجة عشرة والبنت الباقي توسيعاً  
علي سهاهما فقط وهي خمسة من ثمانية ولا يثبت حق بیت المال  
بيمينهما بل ينصب الامام مدعيها فان حلف المدعي عليه والابن  
الي ان يحلف او يقو هذا ظاهر اذا انتظم امر بیت المال والاقطاهر  
انه يرد الباقي علي البنت فقط فتحلف الزوجة سبعة ايمان والبنت  
اربعة واربعين وقد يكون المالك غير المدعي كالوارثي لستولادة  
بقیة عبد ان قتل و مات بعد قتله وقبل الحلف والتكليف فان  
ورثته تحلف بعد دعواها او دعواهم ان شاوا فانهم يحلفون  
والقیمة لها فان نكلوا لم تحلف لكن لها الدعوي لتخليق الخصم  
فان نكل حلفت يمين الرد و خرج بدعوي القتل دعوي غيره كالقطع  
والجرح فلا يحلف المدعي ولو مع اللوث بل المصدق المدعي عليه يمينه  
لكنها خسون اذا حلف الوارث المدعي الحسین بان كان حليفاً  
**استحق الدية** دون القصاص علي العاقلة في غير العمد وعلي  
المدعي عليه فيه فان لم يكن حليفاً استحق حصته منها يجب  
ارثه كما يحلف ما يخصه من الايمان كذلك وقیة هذا فرض الكلام  
في قتل الحر لكن قتل الرقيق كذلك فاذا وجد لوث حلف سبعة

يميناً

يميناً واستحق قيمته علي العاقلة او المدعي عليه كما تقر  
وان **لم يكن** **قائلاً** اي مع القتل المدعي به **لوث** **فاليمين**  
وهي خسون ايضاً **علي المدعي عليه** علي الاصل فان ردّها  
علي المدعي فهي خسون ايضاً كما لو ردّوه علي المدعي عليه من  
المدعي مع اللوث وعبادته ظاهرة في نفی اللوث مطلقاً اي  
بالنظر لاصل القتل ولصفته مع العهد ومقابله وقضية  
انه لو ظهر اللوث بالنسبة للقتل دون صفته حلف المدعي  
الحسین علي القتل و صفته بعد دعوي مفصلة وهو ما قال  
الشيخان ان اطلق الاصحاب يفهمه وان ليس ببعيد كما  
لا يعتبر ظهور اللوث في الافراد وغيره لكن بعد ان ذكر ان  
الاصح من الوجوهين خلافه واقتصر عليه في المحرر والمنهاج  
**وعلي قاتل النفس** عمدا او خطأ او شبه عمدا بمباشرة او غيرها  
اي يلزمه ويتعلق به ولو غير مكلف ورسيه فيعتق الولي عنه  
من ماله و رقيقاً فيكون بالصوم وكافراً وينصو راعنافة المسلم  
بنحو استدعائه يبيع ضمنی نعم الحربي الذي لا امان له والجلاد اذا  
قتل باذن الامام وجهد ظلمه بالقتل لا كفارة عليها **المحترمة**  
اي الذي يحرم قتلها لاحترامها في نفسها ولو بالنسبة اليه كعبد  
نفسه وولفسه وكمرت قتلته مثله بخلاف غيره المحترمة كذلك  
كخبري وباع قتلته عارل حال القتال وكذا دراي اهل الحرب  
ونسائهم وان حرم قتلهم لان حرمتهم ليس لاحترامهم في انفسهم  
بل لتقويتهم ارفاقهم علي المسلمين **كفارة** وهي **عتق رقبة** من



سليمة من العيوب المضرة بالعلم **فان لم يجد** الرقبة المذكورة  
صام شهرين متتابعين وتقدم شرح ذلك في فصل الظهار  
فراجعه وعلم من اقتصره علي ما ذكر انه لا اطعام هنا وهو المظهر  
**كتاب الحدود** ذكرها بعد الجنايات بالقتل وغيره  
لا شتر اكهما في الجناية وبداحد الزنا لانه اكبر الكبائر بعد القتل  
وهو بالقتل اضع منه بالمدايلج المذكور بفرج محرم لعينه خالعت  
الشبهة فقال **الزاني علي ضربين محصن** وسياتي ببيان **وعنه محصن**  
وهو مقابله **فالمحصن** رجلا كان او امرأة اذا كان محصنا مختارا عالما  
بالتحريم وان جهل وجد الحد ملتزما بالاحكام **جلده** **الرمم** بان يرمي با  
لعتل من نحو الاحجار والمدرو العظام حتي يموت فلا يجوز رميه  
بالكبير المذنب لئلا يفوت المقصود من التكليف ولا بالصغير  
المهين ليس له كبير وقع لئلا يطول تعذيبه وذكر الماوردي ان  
الاختيار اي فيما يرمي به ان يكون ملاكنا وان يكن موقوق الراعي  
منه بحيث لا يبعد عنه فيخطبه ولا يدنو منه فيؤلمه وجميع  
بدنه محل الرجم ويختار ان يتوقى الوجه ولا يربط ولا يقيد وتستر  
عورة الرجل وجميع بدن المرأة ويجاب للشرب دون الاكل ولصلاة  
ركعتين وان دخل وقت صلاة امر بها **وعنه المحصن** الحد رجلا كان  
او امرأة اذا كان مختارا عالما بالتحريم وان جهل وجوب الحد ملتزما  
بالاحكام **جلده** **ماية جلدة** اي ضربه بنحو عصا معتدلة قدر **الرمم**  
**وتغريب عام** هلاكي من ابتداء السفر بعد الجلاء وهو اولي اوقبله  
ولذا عبر بالواو وعبر بالتغريب المتبادر منه تغريب غيره لانه

لا بد من

لا بد من تغريب الامام فلو غرب نفسه لم يعتد به ولو عين الامام  
جهة فليس له غيرها وانما يجزي التغريب الي مسافة القصر اي الي  
مرحلتين فاكثر بحسب راي الامام من محله زناه بشرط امن الطريق  
والمقصد وان يكن مع المرأة زوج او محرم او نسوة ثقات او واحدة  
ثقة او محسوس ثقة او عبدها الثقة وقد تقرر في باب الحج جواز  
سفرها وحدها مع الامن للحج الواجب وقياس جواز تغريبها وحدها  
مع الامن وعليه قد يحل دفع الامام في موضعين علي تغريبها  
وحدها ولو امتنع عن المحرم حينئذ لم يجبر ويلزمها اجرة اذ لم  
يخرج الا بها فان اعسرت لزمت بيت المال فان تعذر اخر التقريب  
الي تفسيره والظاهر كما قال الاذاعي ان الامر الحسن الذي يخاف  
عليه الفتنة يحتاج الي محرم او نحو ولورني ثابثا فيما غرب اليه غرب  
في موضع اخر ورخت بقية مدة الاول في الثاني ولورجع الي ما غرب  
منه رد الي الوضع الذي غرب اليه واستوفت المدة علي الامع  
كذا في اصل الروضة وما ل ابن الرفعة الاسبه ان يقال ان قلنا  
بالاستيفان لم يتعين ذلك المبلد انتهى وهو وجيه وينبغي حمل  
كلام الروضة علي التفسير وفي الروضة عن الروياني ان الامع  
انه يلزم المغرب ان يقيم في بلد الغربة حتي يكون كالحبس فلا يمكن  
من الضرب في الارض لان ذلك لتزهد انتهى وهذا الوجه مما صححه قبل  
ذلك انه لا يمنع للانتقال الي بلد اخر وان جمع في شرح الروض بحل  
هذا علي ان المراد ببلد الغربة غير بلده اي وما دون مسافة القصر  
سواء لان ما عداه بلاد غربة ويقوله فلا يمكن من الضرب في الارض



انه لا يمكن من ذلك في جميع جنسها بل في غير جانب بلده فقط على ما عرف انتهى وموته في مدة تعريه على نفسه وهذا شامل للزوجة وبوجه بانها غير ممكنة فلا نفقة لها فان صحبها وتمتع بها فينبغي وجوب نفقتها وموتة الرقيق الاتي على سيده **وشرايط الاحصان** جمع شريطة **اربعة البلوغ والعقل** فلا احصان لصبي ولا مجنون فلا بن حمان بل لا يحدان مطلقا لان فعلهما لا يوصف بتحرم نعم لو ديان بما يجرهما ولو زنا ظانا انه غير بالغ فبان انه بالغ فوجرها انصحها وجوب الحد **والحرية** الكاملة فلا احصان لمن فيه رق **ورجود الوطى** في القبل بتغيب الحشفة او قد رها من مقطوعا حال كماله بالبلوغ **والعقل** الحرية الكاملة اي كونه واملا كذلك وان كان الموطن ناقطا او موطن كذلك وان كان الواطي ناقصا **في تكام** صحيح ولو مع اكراه او نوم او نحو عدة شبهة او نحو حيض او ام فلا احصان مع انتفا الوطى على الوجه المذكور وشمل كلامه ما لو كان الواطي او الموطن مرتدا او زميا فبهرجان وما تقر يعلم انه يعتبر في الرحم وجو الكمال بالبلوغ والعقل والحرية في حالتي الزنا والوطى في التكاثر فالتحليل ناقض بنحو جنون او ورق بان احصن حربي ثم استرق ثم عتق ثم زني فلا يبرحم من وطي ناقصا في تكام ثم زنا كاملا وانه لا حد مطلقا على من زني مكرها او غير ملتزم للاحكام كعاهد او جاهلا بتحريمه لقربا عهدا بالاسلام او بعده عن اهله وانه يحسد من وجدت فيه الشروط من الزانيين دون الاخر **والعبد** ومثله البعض مطلقا وان قل

زقه **والامة** ومثله البعض مطلقا وان قل رقبها **حدها** نصف حد الحر غير المحصن وهو خمسون جلدة وتعزب نصف عام ويجزى هنا جميع الاحكام السابقة في تعريف الحر والذي يتولى حد غير البعض هو السيد الكامل وولي المجور او الام على ما فصل في الموطا لانه ان غربه سيده فاجرة تعريه عليه او الامام ففي بيت المال وشمل كلام المصنف العبد الكامل وان خالف الزركشي تبع الجمع ويدل عليه قوله الكافر حد عبده الكافر فلا يقدح في ذلك انه لا يجزى عليه فهو كالمعاهد الذي لا يحدان المرأة الذمية تحده ولا جزية عليها ولانه تابع لمسيده **وحكم اللواط** اي الاتيان في دبر ذكره ولو عبده او انثى غير امته وزوجه حكم الزنا في انه يبرحم الفاعل المحصن ويحمله ويغرب غيره على التفصيل السابق هذا هو الصحيح فيه والثاني انه يقتل مطلقا وفي كيفية قتله اوجه احدها بالسيف والثاني بالرمم والثالث بهدم جدار عليه او رميه من شاهق قال في الروضة قلت اصحابها بالسيف والله اعلم اما المفعول به فان كان غير مكلف او مكرها فلا حد عليه ولا مهر له وان كان مكلفا طائعا فيجالد ويغرب لا غير ذكر كان او انثى محصنا كان او لا اما امته فان لم يكن محرما له فلا يحسد باتيان دبرها او دبر زوجته لكن يغرد فيما عدا المرأة الاولى كما عبر به بعضا وفيما بعد منع الحاكم كما عبر به بعضا اخر وان كانت محرما له فلا يحسد باتيان قبلها شبهة الملك بخلاف اتيان دبرها على ما نقله ابن الرفعه عن البحر المحيط واقرب لكن ظاهر كلامهم خلافه **وحكم اتيان البهائم** ما كيلة او لاحكم **الزنا** في انه يبرحم الفاعل المحصن ويحمله ويغرب غيره على ما تقدم لانه ايلح



في فوج واشبه الابلاج في فوج المرأة وقيل حكمه انه يقتل محضاً كان او غيره وقيل حكمه انه يعذر مطلقاً فقط وهو الاظهر في الروضة واصلاً فان قلنا يقتل في كيفية قتله للخلاف السابق في اللواط وفي قتل البهيمة وما يتعلق به كلام طويل في الروضة واصلاً وصريح غيرهما بتقرير قتلها المهي صحاح على قتل الفاعل فعلي الاظهر لا يجب قتلها بل لايجزى بغير الذبح لكن صح الحديث بالامر بقتلها فيحتاج للجواب عنه ويمكن ان يحل قتلها فيه على ذبح المأكولة <sup>على</sup> فالاستحباب <sup>من وطئ</sup> **فيما دون الفرج** كان او لم يكن بين الفخذين او استمتع بنحو قبلة او استمني بيد غير يد زوجته وامته او لم يكن فرداً من نفسه **عز و لا يبلغ بالفرج** المحاسن للحد **ادبي الحد** وللمعذر فلا يزداد تعزير حر على تسع وثلاثين جلدة ولا على تعزير عبد على تسع عشرة اما غير المحاسن له كالحبس فيتعلق باجرتها والامام **فصل** في حد القذف وهو المرمي بالزنا على وجه التعيير والاول للاستيناف في قوله **واذا قذف** اي رمي احد **غيره بالزنا** اي نسب اليه على وجه التعيير لا الشهادة بشرطها بغير اذنه ملتزم بالحكام مختار اعالمنا بالتحريم **فعليه حد القذف** فلا حد على شاهد الجرح او الاقرار وان افرد ولا على شاهد غيره اذا كان اربعة وروت شهادتهم لنقض او عداوة بخلاف من دون الاربعة والاربعة اذا كان احدهم الزوج او كان كالحق المحض عبيد او نساً ولا على الماذون له في القذف وان اثم ولا على عربي ولا مكر ومثله الكره بكسر الراء ولا جاهل بالتحريم لقرب اسلامه اربعة عن العلماء **وشرايطه** اي وجوب حد القذف واما علم وهو جمع

شريطة ثمانية **ثلاثة منها مشروطة في القاذف وهو اي مجموعها ان يكون بالغاً قلاً وان سكر بتعدوان لا يكون والد او ان علا او والده وان علت المقدف فلا حد على صبي ومجنون لكن يعذر المجهول والمجنون رحد او تاديباً ويسقط بالبلوغ والافاقة وعلى علي اصل ذكر او انثى وان علي كالا يقتل به لكنه يعذر ولا يذ **او حصة** منها مشروطة في المقدوف **وهو اي مجموعها ان يكون محضاً بان يكون مسلماً بالغاً قلاً حراً عفيفاً** عن وطئ جد به او لدير زوجته او امته او لحم بنسب او رضاع او مصاهرة مملوكة له فلا حد بقذف كافر او صبي او مجنون او رقيق او غير عفيف ولو بعد تنقته وصلاح حاله بل يعزير نعم لو قذف مجنوناً بزننا اضافة لما قبل جنونه حد ولو ادعى القاذف جنون المقدوف حار قذفه وادعى للمقدوف خلافه فان عرف له حالة جنون فاصدق القاذف ولو زنا ذمي وهو عبد او كافر لم يحد قاذفه بعد كماله ولو بغير ذلك الزنا ولا يلزم الحاكم البحث عن احصان المقدوف بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحصان تغليظاً عليه بعصيانه بالقذف ولو طلب المقدوف او وارثه الحد والقاذف تخليقه انه مازني او انه لا يعلم زنا وارثه وحد القذف وتعزيره بثمان مائة الورثة ثم السلطان والمعبود طلب قاذفه ولو سيده بالتعزير فان مات والقاذف اجنبي فالطلب لسيده دون ورثته والسلطان ولا يستحق في الصبي والمجنون بل هما بعد كمالهما او وارثهما بعد موتهما ويحد الحر **القاذف** حالة القذف ومثله الحرقة **ثمانين جلدة والعبد** حالة القذف ومثله الامنة والمبعض منها حينئذ **اربعين جلدة****



ويسقط حد القذف بثلاثة اشياء اقامة البينة بزنا المقدوف  
نعم لو اقام بينة بزنا المقدوف واقامت بينة ببيكارتها او اقام  
بينته باقرارها بالزنا ثم رجعت عن الاقرار لم يجز واحد منهما  
**او عفا المقدوف** عن كله ولو جال وان لم يثبت المال فلو عفي عن بعضه  
لم يسقط شئ منه كما قاله الرافعي في باب الشفعة ولو عفي عن التعذير  
سقط حق الادمي وللإمام استيفاءه لحق الله تعالى **او اللعان في حق**  
**الزوجة** ويسقط ايضا باذن المقدوف في قذفه كما تقدم وبزنا المقدوف  
قبل استيفاء الحد ويعفو كل الورثة او الامام حيث لا وارث غيره ولو  
عفي بعض الورثة فلباقى استيفاءه جميعه ولو طلبه بعضهم اوجب  
وان سكت الباقي او عاب او لم يكن مكلفا فرع لو سب انسان انسانا  
جاز للمسبوب ان يسب الساب بقدر ما سبه ولا يحق ان يسب  
اباه ولا امه وانما يحق ان يسبه بما ليس كذبا ولا قذفا كقوله يا ظالم  
يا احمق لان اجذال البكاد ينفعك عن ذلك واذا انتصر سبه فعلا استوفى  
ظلامته ويرى الاول من حقه وبقي عليه ان يثبت الادب والاثم لحق الله  
تعالى وقيل يرتفع عنه جميع الاثم بانتصاره منه **فصل** في حد شارح  
المسكر **ومن شرب** مسكرا مكلفا اختاتا عالما بالتحريم **خمس** وهي ما العنب  
اذا اشتد وقذف بالزبد ومعلوم انها مسكرة **او شربا اخر مسكرا**  
بان اتخذ من غير العنب كالرطب والتمر والرمان والزبيب والخمر والعجين  
وفي معنى الشرب اكله فحينئذ هو ما شربه **بحد** وان كان المشروب قدرا  
لا يكر **اربعين** جلدة ان كان حرا وعشرين جلدة ان كان فيه رف  
وان **ويجوز** للإمام ان يبلغ به اي جحد المرثاين جلدة ومحمد بن

فيه رف اربعين جلدة اذا راي ذلك **علي وجه التعزير** بما زاد على  
الاربعين في الاول وعلى العشرين في الثاني وبعبارة المنهاج والزيادة  
تعزيرات وفيل حد انتهي وقضية كونهما تعزيرات ضمانه اذا تلقى  
بها والقياس ضمانه بنصف الدية او القيمة لحصول التلف من مضمون  
وعينه فان الحد غير مضمون ولا يحق زحذه حال سكره ولا يعتد به  
حينئذ وجهان في الكفاية عن القاضي والامع كما قال البيهقي والاذري  
الاعتداد به لظاهر خبر البخاري وقد تشكل للحرمة مع ظاهر الخبر وقد  
يجاب بحمل السكران فيه على الشارب قبل تغير عقله ولا حد على كافر  
ولو زنيا لعدم التزامه احكام السكر لا على صبي ولا مجنون لعدم  
تكليفهما لكن ينبغي تعزير المهيز ولا على ملكه ولا جاهلا بالتحريم ويحرم  
التداوي بصرف المسكر يشرب او غيره وشربه للعطش ومع تحريمه  
لما ذكر لاحديه وان وجد غيره للشبهة ولو استعمله المسكر في غيره  
جاز التداوي به كصرف بقية الخجاسات ان اجترط طبيب عدل ينفع  
ذلك وتعينه وحل حرمة شربه للعطش ما لم يتعين لدفع الهلاك  
والاجازيل وجب كما فقله الامام عن اجماع الاصحاب وهو واضح ولا  
يبعد ان يلحق بالهلاك نحي تلف عضو او منفعتة ويؤخذ من ذلك  
انه لو شتم الصغير راحة المسكر وحيف عليه ان لم يشق منه جواز  
سقيه منه ما يدفع عنه الضرر وهو ظاهر ويؤخذ من التعبير  
بالشرب فرض الكلام في المسكر لما يعف عن المسكر الجامد كالسبيكة  
والجوزة فهو وان حرم القدر المسكر منه ليس فيه الا التعذير **وجوب**  
الحد عليه اي على شرب ما ذكر **باحد امين** بالبينته وهي رجلان



ويكفي ان يشهد بانه شرب خمر او مسكرا وان لم يقل وهو عالم مختار  
**او الاقرار** ويكفي ان يقول شرب خمر او مسكرا وان لم يقل وانا عالم  
مختار وكالبينة والاقرار علم السيد **ولا يجد** اي لا يجي زان يجد  
احد بالاستدلال على شربه **بأنني ولا استكافة** اي ظهور راحة  
المسكور لا بالسكول احتمال العذر كغلط او كراه **فصل** في حد  
السقة وهي اخذ المال حفية بشروط والاول للاستيناف في قوله  
**وتقطع** وجوب **بايد السارق** المختار للسرقة العالم بتحريمها المسم او الذي  
اور حله على التفصيل الا في **بست شرايط** جمع شريطة اي خصلة  
مشروطة الاول والثانية **ان يكون بالغاً** وان يكون **عاقلاً** فلا يقطع  
صبي ولا مجنون لرفع العلم عنهما لكن يعذر ان كانا ميمونين والثالثة  
**ان يسرق نصاباً** في الواقع ولو لجماعة بان يخرج من حرز مثله وان  
ظنه دون نصاب فلا يقطع بسرقة ما دونه وان اتلف باقيه  
بأكمله او غيره قبل اخراجه والمراد بالنصاب ما **قيمته** حال سرقته **ربع**  
**وبنار** اي مثقال ذهب خالص مضروباً بمطلفا بشرط قطع المقومين  
بذلك فلو قالوا نطق انه يساوي ربعاً فلا قطع بسرقة وان كان ذهباً  
استوفى مع ذلك ان يكون وزنه ربع مثقال والحاصل ان المروق  
ان كان ذهباً استوفى ان يبلغ ربع مثقال ذهباً مضروباً وزناً وقيمته  
فلا قطع بسبيكة ذهب تساوي ربعاً وزناً لا قيمة ولا بنجام ذهب  
يساوي ربعاً قيمة لا وزناً وان كان غير ذهب فضة كان او غيرها  
استوفى ان تساوي قيمته ربع مثقال ذهباً مضروباً ولا اعتبار بالوزن  
والرابعة ان يسرق النصاب **من حرز مثله** فلا قطع بسرقة من غير

حرز مثله والحكم في الحرز العرف فالعد او الصفة من نحو الدار والحان لغير  
السكن ونحو حرز لنحو الانية والحسية وثياب البذلة والخزف  
والبيت حرز لنحو الحلي والتقد والسياب والاواني النقيصة والاصطبل  
حرز للدواب ولو نقيصة دون غيرها كالنقود والسياب نعم استثنى  
البلقيني وغيره انية الاصطبل كالسطر وثياب الغلام واللات الدواب  
من سروج وبرادع ونجم ورجال جمال وقربة السفار والراوية ونحو ذلك  
ما جرت العادة بوضعها في اصطبلات الدواب وان وضع متاعه  
في محراب او مسجد او شارع فان اعرض عنه كان ولده مظهره او زهره عنه  
بشغل او نوم فليس بجور وان ادا ملاحظة من يبالي بدلقوة او  
استغاثه او نام لا بسا لنحو عمامة او مداسه او خاتمه او علي ثوبه فمحرز  
وان ضم نوح العطار والبقال الامتعة وربطها بحبل على باب الحانوت  
او ارجى عليها شبكة او خالف لوجهين على باب حانوته فمحرز منها وان  
نام او غاب وكذا البلاء بحارس ولا بد في دار حصينة منفردة عن  
عمران البلدة او يريده من حارس دائم الملاحظة مع فتح الباب لامع  
اغلقه حتى لو كان فيها مع اغلاقه مبالي به ولو نال ما كفي وان كانت  
في البلدة كفي اغلاقها ولو مع نوم الحارس ولو في زمن خضلة او نهارا  
وكذا مع غيبته في زمن الامن نهارا او ما في الجيب والكم محرز بها وكذا  
الربوط في العمامة او المسدود بها ولو استغنى شخصاً على ثوبه  
او ما في يده المفقوح فاجابه ضمن باهاله ولم يقطع بسرقة هو او علي  
حانوته المغلق لم يضمن باهاله ويقطع بسرقة هو ومن هنا يوجب  
عدم ضمان الحرق باهال الحوائث المغلقة والخامسة ان يكون



المسروق **لا ملك له فيه** لا حقيقة ولا حكما حيث اخرج من حوزة فلا  
قطع بسرقة ماله فيه ملك حقيقة او حكما حينئذ كان سرق ماله الذي  
بيد غيره ولو مرهونا او المال المشترك بينه وبين غيره او ما ملكه  
بنحو اوث بعد دخوله الخزانة او سرق ما اشتراه من يد البائع ولو قبل  
تسليم الثمن او هو في زمن الخزانة او ما اعطاه من يدي المشتري في زمن  
الخزانة او ما وقف عليه او ما انتصبه وقبله قبل قبضه او سرق قبل  
الموت به للمنفرد بخلاف ما لو سرق شخص ما او ماله به قبل الموت  
وهو ظاهر وكذا بعده وقبل القبول وقد يفرق بين القطع هنا وعدمه  
في الموهوب قبل قبضه بتقصيره هنا بترك المالك الذي هو السيد  
وهو القبول لاهناك لان التملك الذي هو القبض ليس اليه ولملك  
المسروق بعد السرقة وقبل الرفع للحاكم فلا قطع ولو ادعى ملكه  
او ملك حوزة او ما اكتسبه وهو مجهول بخلاف معلوم الحرية او اذنه  
في الاخذ او اخذه من غير حرز او نقصه عن نصاب سقط القطع  
بحر دعواه وان ثبت السرقة بالبينة لاحتمال صدقه فصا رتبة  
دارية للقطع وقضيته انه لو قطع بكذبه قطع **والسادسة** ان  
يكون السارق **لا شبهة له في مال المسروق منه** فلا قطع بسرقة  
مال اصله وان علا او فرعه وان سفل او ما ادعى انه اصله او فرعه  
لذلك وسي اكان السارق حرام عبدا كما صرح به الرزكشي تفقها  
موبداله بما ذكره انه لو وطئ الرقيق امة فرعه الحر لم يجد للشبهة  
ولا بسرقة مال سيده او اصله او فرعه او ما ادعى انه مال سيده  
او اصله او فرعه وان كان السارق مكاتب او مبعوثا ولا بسرقة

السيد

السيد مال مبعوث مملك بفضله ويقطع احد الزوجين بسرقة مال  
الآخر وبعض الاقارب بسرقة مال بعضهم **يقطع يده اليمنى** ولو شل  
امن نزف الدم او زائدة الاصابع او فاقدتها خلقة او عروضا وان  
تكررت السرقة قبل قطعها فيكفي قطعها عن البيع وكذا يقال في رجله  
اليسرى وما بعده او لو سقطت بعد السرقة ناقة او غيرها كقود او  
شلت وخيف نزف الدم سقط القطع فلا يقطع ما بعدها وانما يقطع  
من **مفصل الكرع** مجا د بعد ان لم يدر حتى تتخلع تسهيل للقطع وكذا  
يقال في رجله اليسرى وما بعده اقل في الرخصة وليكن المقطع حالسا  
ويضبط لئلا يعرك **فان سرق ثانيا** ولو المسروق او لا بعد فقد يده  
اليمنى لقطعها في السرقة الاولى او لغير ذلك او لا او ثانيا بعد فقد  
ناقة او غيرها كقود او شلها مع خوف نزف الدم **فقطعت رجله اليسرى**  
من مفصل المقدم بعد ان مال يده **فان سرق ثالثا** بعد فقد يده اليمنى **رجله**  
اليسرى في قطعها في السرقة او لغير ذلك او لا او ثانيا بعد فقد هاباة لو  
غيرها على قياس ما قبله **فقطعت يده اليسرى** من مفصل الكرع بعد ان مال  
ماها قبلها على قياس ما تقدم وكذا في الباقي **فان سرق رابعا** بعد فقد  
عضا الثلاثة المذكورة لقطعها في السرقة او لغير ذلك او لا او ثانيا او ثالثا بعد  
فقد هاباة او غيرها على قياس ما قبله ايضا **فقطعت رجله اليمنى** من مفصل  
القدم والقاطع للعضا المذكورة هو الامام او نائبه ولو قطعها السارق ياذن  
الامام اخرج على ما في الرخصة كاصله قيسل الطرق الثاني من باب استيفاء القضاء  
خلافا ذكره في اول التبا الثاني من ابواب الوكالة **فان سرق بعد ذلك** اي  
بعد قطع الاربع او كانت فقودة عن رأي غيره الامام او نائبه بما يراه **قيل**



يقتل **صبر** لانه عليه الصلاة والسلام امر بقطع السارق في الاربعة وقال في  
الخامسة اقلوه رواه داود والنسائي واجيب بانه منسوخ او منقول يقتله لاستقلال  
وجوه بل ضعفه الدارقطني وغيره وقال ابن عبد البر انه منكر لاصوله وفي  
القاسم صبره يصبر بحسه وجبر الانسان وغيره على القتل ان يحبس ويرمي  
حي ميت وقد قتله صبر او صبره عليه ورجل منبسط ومصور للقتل انتهى لكن  
المراعاة انه يمكس ويقتل **فصل** في حكم قطاع الطريق وسموا بذلك لانهم  
المروء فيها يبروزون لاخذ المال او غير ذلك مما يعلم مما سياتي ومن شروطهم الكلبين  
والانترام واعتماد الغلبة والقوة مع البعد عن الوقت والمكان عن غيرهم  
والجرح في دفعهم لا الذكوة ولا المربة ولا المعدد فخرج غير المكاف وغير الملتزم كالملأ  
ومن يعقد الحرب او يمكن دفعه بالقوة او الاستغاثة فلا تثبت لهم احكام القطاع  
حتى لو استسلمت الخافدة لهم مع امكان دفعهم لم يكن في اقطاعا وان ضمنوا النفس  
والمال انهم يعذر المراهقون والمجهه عندي الاكساب بالتميز وقطع الطريق على  
اربعة اقسام لانهم **ان قتلوا** يقتل بوجوب القصاص **ولم يأخذوا المال**  
**قتلوا** ويحتم قتلهم فلا يسقط بعض الوالي والامام قال في الحاد ومودة المسئلة  
ان يقتل لاخذ المال كما قاله البندنجي فلو قتل العترة لم يحتم قتلهم كالحكام في الكفاية  
وهذا يصدق في دعواه ذلك فيه نظر ويحتمل التعميل بين ان لا ياخذ المال فيقبل  
قوله للقربة وبين ان ياخذ ثم يدعي انه اغاخذ به بعد القتل فلا يقبل للثمة  
انتهى قال الاذري بعد ايراد كلام البندنجي والظاهر انه يصدق في ذلك اذ لم  
ياخذ المال اما لو اخذه ثم ادعى انه عزله ذلك بعد القتل ففيه نظر انتهى  
منها صرح في عدم اشتراط اخذ المال في تحتم القتل بل يكفي قصد اخذه  
وفي انه لا اثر لاخذ المال فيه اذ لم يكن القتل لاجله وما يبريد عدم اشتراط

الاخذ انه لو اشترط لم يظهر تميز هذا القسم عن القسم الذي بعده فمات في  
العباب من التقيد بالاخذ فيه نظر **وان قتلوا** يقتل بوجوب القصاص  
**اخذوا المال** اي نصابا منه كما قيد به الشبان وقياسه اشتراط بقية شروط  
المسقة **قتلوا** ويحتم قتلهم اخذها تقدم لكن قضية ما تقر في كلام الاذري  
والرzkشي عدم التحتم اذ لم يكن القتل لاجل اخذ المال **وسلبوا** وجوب باع على خشية  
وغنىها بعد علمهم وتكليفهم الصلاة عليهم ثلاثة ايام بلباس البهائم انزلوا  
ان لم يخفى تغيرهم قبلها والا نزلوا اجنيد وانما لم يقدم الصلب على القتل لانه زيادة  
تعذيب والمغلب في قتل المقاطع المحتم معني القصاص فلا يقتل بمن لا يكافيه  
وتلزمه الكفارة ويراعى في قتله الماثلة وان مات فالدية في ماله وان عفى  
الولي بما لزم وقتل حدا ومن قتله بلا اذن الامام فلو رثته دية علي قاتله  
لا القصاص وفيه معني الحد فلا يتوقف قتله على طلب مستحق القصاص فيقتله الامام  
وان كان صغارا **وان اخذوا المال** بشرط المسقة السابقة **ولم يقتلوا**  
احدا **تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف** يعني تقطع اليد اليمنى  
للسرقة والرجل اليسرى للمحاربة على الارمح وقطع واحد واحد فيسحب  
بينهما فيه فان تعدت احداهما الكف بالآخرى او فقد تابعد لاخذ  
سقط القطع او قبل الاخذ او اخذوا ثانيا بعد فقدما القطع ما في الاخذ  
او لا او غيرهما فتقطع اليد اليسرى والرجل اليمنى قال الاذري وسكن لهما عن  
فوق القطع على المطالبة بالمال وعلى عدم دعوى التحلل وغيره من المسقطات  
ويستفي ان ياتي فيه ملحق في السرقة ملحق انتهى وقال بعضهم ان قياس عدم  
توقف القطع المحتم على طلب المستحق عدم توقف القطع هنا على طلب صاحب  
المال بخلاف السرقة **فان اخافوا الطريق ولم يأخذوا ما لا اي بشرط**



السرقة وان اخذوا ما انتقت عنده او بعضها كاهو قسيه ما تقدم اذا لا  
قتل جنيده ولا قطع فلبسامل **ولم يقتلوا احدا حبسوا** ان راي الجسم  
**وعزروا** بغير الحبس كالنقريب بحسب راي الامام والواو بمعنى او التي  
لتنع الخلق والمقصود انه يجب تعذيبهم بما يراه من حبس او غيره او من  
الجمع بينهما ويمتد الحبس ونحوه الى الخلق رتبهم والحبس في غير موضعهم  
افى **ومن تاب منهم قبل القدرة عليه** والظفر به سقط عنه  
**الحدود** المختصة بقطع الطريق وهي الصلب وقطع اليد والجلد وتحتم  
القتل **واحد بالحق** المتعلقة بذلك وهي القصاص والمال فان  
ارادوا بالحد وما يشمل غير المختص بقطع الطريق كحد الزنا والسرقة  
وشرب السكر المسكر فمنه لحد قولين والظاهر عند الشيخين وغيرهما  
خلافه **فصل** في الصيار وهو الاستقالة والوثوب على الغير  
**ومن قصد** بصيغة الجمهور حر كان او رقيقا ذكر كان او انثى مسلما  
كان او ذميا من غيره ولو غير مكنت **بازي في نفسه** كاملا لان لها كالا  
او بعضا اذا او منفعة او حرا او ضرب او فاحشة كقتيل  
انثى او امرء **او في ماله** وان قل او اختصاصا كاتلافه او  
اخذه **او في حريمه** كزوجته او امته او ولده كاتلاف او غيره  
كما ذكر في نفسه وشملت من غير المكلف وهو صحيح بمعنى انه  
لا يمنع من الدفع ولا يلحقه به ضمان لكنه لا يتعلق به الخطاب  
**فقاتل بسبب** قصد ما ذكر ذلك القاصد بان دفعه عن  
**ذلك** الامر الذي قصده بالاعف والاعف وهو باقلا يتركب  
دافعا مع كفاية ما دونه والاضمن كما لو ضرب به مع امكان

الغص

الغص منه بالاستغاثة او المهرب الا اذا لم يتمكن من الاعف  
لان تمام القتال بينهما وخروج الامر عن الغبط او لم يجد الا الانتقل  
او كان القاصد غير معصوم كحربي او مرتد كما قاله الملقيني كان  
القصد الى الفاحشة كما قاله الحارودي والرويانى وبخالفه قول  
الروضة كما صلاها اذا وجد رجلا يزني بامرأته او غيرها الرزمة نفعه  
ودفعه فان هلك في الدفع فلا شيء عليه وان اندفع بضرب  
وغيره ثم قتله لرزمة القصاص ان لم يكن الذاني محصنا فان كان  
فلا قصاص على الصحيح انتهى **وقتل** ذلك القاصد فان ادى دفعه  
المحتاج اليه الى قتله او احراز حملها اذا كان امرأة حاملا **فلا**  
**شي عليه** اي لا ضمان عليه بقصاص ولا دية ولا قيمة ولا غرة ولا  
كفارة ولا اثم لحي اذ دفعه حينئذ مالم يكن مكرها على اتلاف المال  
والاعرم دفعه بل يلزمه ان يقيس بروجه بماله وان ثوى قف  
فيه الا ذري اذ كان المال حيوانا او لعل التقييد بالروح مثال  
لكن يبعد وجوب تمكنه من اتلاف حيوان تقيس لاجل جرح  
او ضرب يسير وكليهما دفع المكرة بل وجوب دفعه في الاول  
ان كان القاصد كافرا ولو ذميا او غير محترم كزنا محصن و  
تارك صلاة وقاطع تحتم قتله ويمكن ان يستثنى من وجوب  
دفع الكافر ما تقر في باب الجهاد فيما لو دخل الكافر بلادنا من  
جوز الاسر جازله الاستسلام وفي الثاني ان كان المال حيوانا  
براد اتلافه او نحوه او تعلق به حق الغير كرهن واجارة كما  
قاله الادري وهو قريب ان كان في يد الراهن بعد القبض



في دهن التبرع بان اعيد له بخلاف ما اذا كان في المرتضى الخروج الرأى  
من عهده بالقبض واستحقاق المرتضى التوثيق به لا يبر على ملكه  
الذي لا غيره الدفع عنه وفي الاجارة ان كان في يد المالك لئلا  
ما ذكر وقد ذكرنا في غضب العين المراجعة ما له نعلق بذلك وفي  
الثالث حيث كان القصد الفاحشة واستشكال عدم وجوب  
الدفع عن المال في غير ما سبق برجوب النهي عن المنكر وكف  
وماله وحرمة نفس غيره وماله وحرمة في جواز الدفع ووجوب  
عليه التفصيل المذكور فقد قال في اصل المروضة وهما يجب الدفع  
عن الغير فيه ثلاث طرق اصمها انه كالدفع عن نفسه فيجب  
حيث يجب ولا يجب حيث لا يجب انتهى وقضية عدم وجوب  
الدفع عن حرمة اذا كان القصد عن الفاحشة كالقتل ولا  
ينافي ذلك قوله قبل ذلك وان قصد اهله وجب عليه الدفع  
بما أمكنه لانه لا مجال للاباحة فيه انتهى لانه مصر بقصد  
للفاحشة ولهذا الماعبر الرض بقوله ويجب اي الدفع عن الحرم  
قال في شرحه والمراد الدفع عن البضع ومقدماته انتهى لكن لما  
قال في التبيين وان قصد حرمة وجب عليه الدفع عنه فعلاه  
شراحه شاملا لغير الفاحشة ايضا ثم حكى اخلافا في الوجوب  
في غير حرمة وعبارة ابن النقيب في مختصر الكفاية وان قصد  
حرمة اي كوله وزوجته ونحوهما يقتل اولين من اهل  
فاحشة كما قال الماوردي وجب عليه الدفع لتحريم اباحه ذلك  
لانه حق غيره وقيل في الوجوب للخلاف في وجوب الدفع عن نفسه

يجب على

والمذهب

والمذهب هو الاول وجزم به البغوي والمتولي ان قال دفع  
هل يجب الدفع عن الغير اذا لم يكن من حرمة فيه طرق اصمها انه  
كالدفع عن نفسه انتهى ومثله في شرح الزكواني وغيره وتبعهم  
الشراح في جميع ذلك نعم لو صلب على نحو ودبغة في يده وجب  
عليه الدفع او على موهون وموهون عنه لم يجب عليه الدفع  
فيما يظهر لان ذلك بالنسبة للراهن من اقرار مال الغير الذي لا  
يجب الدفع عنه وبالنسبة للمرتضى الذي حقه مجرد التوثيق  
به لا يزيد على ملكه الذي لا يجب الدفع عنه وانما وجب الدفع على  
موهونه وموهون على ما تقدم لان ذلك حق الترتيب للغير فوجب  
حفظه عليه ويحتمل خلاف ذلك فليتأمل وحيث وجب الدفع  
فشرطه الامن على النفس نعم في سقوط وجوب دفع قصد  
القتل او الفاحشة بخلاف نحر جرح او ضرب يسير فظهر ظاهر لو صلب  
على امرأة الزنا باهرم عليها الاستسلام وان لم تأن على نفسها  
وشمل قول المصنف من قصد الذمي كما تقدم فله دفع المسلم وان  
ادى الى قتله وهما يجب علي غيره دفع قاصده حتى المسلم لا انتفا  
الشهادة عن قتله فيه نظر ويجه الوجوب اذ لا يخط عن حال  
قصد اتلافه او نحو فانه يجب دفع قاصده حتى ماله ويشمله في  
غير المسلم ما تقدم عن اصل المروضة وقول الروض وشرحه وكذا  
يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصد كافر او بهيمة  
انتهى وفي تقييد الغير المسلم بالاحرام نظر وقياس وجوب  
الدفع على غيره وجوبه على نفسه فليتأمل **وعلى ركب الدابة**



وحده وان كان معه سابق وقايد **ضمان ما اتلفته دابته**  
ومثلها ولدها الثابت معها بيدها او رجلها او غيرها وان لم  
يكن ما كالهها بل مستغيرا او مستاجر او غاصبا مكلفا او غيره ولا  
ينافي ذلك اضافة الدابة اليه لانها بمعنى المسالمة والمصاحبة  
ولم يكن معها الا سابق او قايده ضمن ما اتلفته ايضا فان  
كان معها ضمنا نصفين او كان عليها راكبان فوجها ان ارحمها  
ضمان المقدم فقط وان كانا لوتنازعها جعلت بينهما لا المقدم  
منهما وكان وجه تضمين المقدم ان سيرها منسوب اليه وقد  
يرخذ من هذا ما يتجه انه لو لم يكن للمقدم دخل في سيرها بوجه  
كربى لا حركه له محضون للمؤخر بحيث لا يستمسك بنفسه كان  
الضمان على المؤخر اذا المقدم حفيظ مكنت على الدابة وقضية كلام  
المصنف وغيره تضمين الراكب وان كان الزمام بيده غيره وقال ابن  
يونس لم يضمن الراكب اذا كان الزمام بيده وان يضمن اذا  
كان اعني معه بصير يقوده وانه يضمن وان غلبته اليدابة  
وهو قضية كلام الشيخين ولو علت سيرها فانقلب واتلف  
لم يضمن المؤخر وجهان يده وان كانت يده عليها واسك لجامها  
وكبت واسها ففي ضمان ما اتلفته قولان وقضية كلام الشيخين  
الضمان ولو نخسها غيره فالتفت كان الضمان كان الضمان على  
الناخس وحيث قيل بالضمان فحمله اذ لم يقصر صاحب المال  
والا كان وضعه بالطريق او عرضه للدابة فلا ضمان ولو كانت  
الدابة وحدها فان اعتيد ارسالها وحدها في ذلك الوقت فلا

ضمان والا فالضمان **فصل** في قتال البغاة وهم الخارجون  
من المسلمين عن طاعة الامام ولوجاير الحرمه المخرج عليه بنابر  
فاسد غير قطعي الفساد **ويقاتل وجوبا اهل البغي** اي مخالفة  
الامام **ثلاثة شرائط** جمع شريطة **ان يكون في منفعة** اي  
شوكه وقوة بحيث لا يسهل الظفرهم ومن لازم ذلك ان يكون  
لهم مطاعا اذ لا شوكة لمن لا مطاع له ولا يشترط ان يكون لهم  
امام بل الشرط ان يحتاج الامام في ردهم الى الطاعة الى بذل  
مال واعداد رجال ونصب قتال ونحوها ولو كانوا افرادا يسهل  
الظفرهم فليسوا ببغاة **وان يخرجوا عن قبضة الامام** ويده  
والا فليسوا ببغاة **وان يكون لهم تاييد** اي مخالفة الامام **سابع**  
اي محتمل بحيث يجوزون به المخرج عن طاعته بالايكون  
قطعي المطلق والافليسوا ببغاة والمرادون اذا خرجوا على  
الامام لا يعاملون باحكام البغاة **واللبغاة احكام منها انه**  
**لا يقتل اسيرهم** بل يطلق لكن بعد انقضاء الحرب وتفرق  
جميعهم الا ان خفي عودهم الى القتال نعم ان كان صيا او  
امراة او رقيقا ولم يقاتل اطلق بمجرد انقضاء الحرب ان كان كاملا  
واطلاع الامام باختياره فيطلق وان بقيت الحرب ولا يتبع  
مدبرهم واحدا كان او اكثر حتى لو انهم من متفرقين بحيث بطلت  
شوكتهم واتقاهم تركناهم وان خفنا اجتماعهم في المائل فانهم  
مجتبى تحت راية رعيهم ابتغاهم حتى يرجوا الى الطاعة او يتفرقوا  
ولا يغتم ما لهم بل يرد اليهم ما عدا الثياب والسلاح من بعد انقضاء



الحرب وان خفنا عودهم الى القتال ولجئنا الى استعمال اموالهم  
ولا خيلا وسلاحا الا للضرورة كان تعين السلاح للدفع  
والخيل للهزيمة وقضية الروضة وجوب اجرة استعمالها  
كال مضطر اذا اكل طعام الغير يلزمه بدله وقضية الانذار  
خلافه وهو الاوفق بما ياتي انه لا ضمان بما يتلف حال القتال  
وفارق مسألة المضطر بان الضرورة فيها نشأت من المظفر  
بخلها هنا فانها نشأت من المالك **ولا يذوق على**  
**قتلهم** اي لا يجعل قتله ومنها اننا نقبل شهادتهم ويتفقد  
قضايتهم حيث ينفذ قضا فاضنا ان علمنا انهم لا يستحلون  
دما نا و اموالنا و انا بالباطل لست صلوا بذلك الى اراقة  
دماينا و ائلاف اموالنا و لم يكونوا خطا بية فان كانوا خطا بية  
امتنع منا ذلك ايضا وان لم يستحلوا ما ذكر كمن حمله ان  
فعلوا ذلك مع من افقتهم نعم ان يبنوا **فصل** في  
شهادتهم السب قبل لا تنفخ التهمة حينئذ ومنها  
ان ما اتلفوه علينا من نفس او مال للضرورة الحرب بخلافه  
بلا حاجة او اتلفناه عليهم كذلك غير مضمون ومثلهم  
في هذا ذر الشوك بلا تاويل **فصل** في الردة وهي  
قطع الاسلام بقول او فعل او غيرها **ومن ارتد وصحة**  
**ردته** بان كان مكلفا مختارا اي رجع **عن الاسلام** الى  
الكفر والعياذ بالله تعالى كسجن دغير اسير في دار الحرب  
محضر بضم والقار ان او حديث بقدر ولو ظاهر اعلى وجه

الاستحقاق لا الخوف اخذ كافر له وان حرم وكالفا ذلك على  
القدر القا القدر عليه كما هو ظاهر واختلقت مشايخنا في سماع لوج  
ستعلم القرآن بالمصاق كما فاقني بعضهم بجرمته مطلقا وبعضهم  
بحله مطلقا وبعضهم بجرمته ان يصدق عليه ثم سمع وجله ان  
اخذ المصاق بنحو حرقه ثم مسحه به ولم يقد احد منهم بالكفر  
ووجهه ان قصد ازالته ككتابة غيره في محله صار فعن الا  
ستحقاق او اعتقد قدم العالم او حدوث الصانع او وجد  
اية من القرآن مجمعا عليها او زاد فيه كلمة معتقدا انها  
منه او حلال عمرها مجمعا على تحريمه معلوما من الدين بالضرورة  
كالزنا الرقي وجوب مجمع عليه معلوما من الدين بالضرورة كما  
لصلوات الحسن او كذب بيتا او نقصه او قذف عايشة  
او قال الله ثالث ثلاثة او صدق مدعي النبوة بعد نبينا  
صلى الله عليه وسلم او عزم على الكفر او علقه او رضى به او  
تردد هل يكفر او قال تنقني ان شئت مسلما او كافرا او قال  
اخذ ب مالي وولدي تمازا بقي تفعله او ضلل الامة او كفى  
الصعابة او انكر البعث او انكر ملكة او الكعبة او المسجد الحرام  
او الجنة او النار او الحساب او الثواب او العقاب نعم لا كفر بشي  
من المذكورات من جاهل قرب اسلامه او بعد عن المسلمين  
والوجه فيمن قال علم الله كذا كاذبا عدم كفره بجرمته كذا في  
غايته الكذب وهو بجرمته ليس كفر اذ قاله على وجه الاستحقاق  
او اعتقاد عدم مطابقة علمه بذكر الشيء للواقع او تجيز عدم



المطابقة فلا توقف في كفره جنيده وهذا اول اطلاق الجواهر  
من الكفر والوجه ايضا فمن لم يصل الا للخوف من العذاب بحيث  
انه لو لا الخوف ما صلى عدم اطلاق كفره ايضا بل ان اعتقد مع ذلك  
استحقاقه تعالى العبادة فلا كفر لان غاية الامر انه لو لا الخوف عصي  
ومجر العصيان وقصده ليس كفر وان اعتقد عدم استحقاق  
العبادة فلا فرق في كفره والله يعتد واحد من الامرين بمعنى  
المعقولة عنها فنية نظرو ولا يبعد عدم الكفر **استنب** وجه بايان  
ببرر بالشهادتين فياتي بهما مع ترتيبها ومن لانها وان كان  
مقربا احداهما وان كان كفره بانكاره لا ينافي الاكتمال قرارها او  
باحداهما كان خصص رسالته صلى الله عليه وسلم بالعرب او محمدا  
او غير ما وجب مع الشهادتين الاعتراف بما اكلمه بان يعترف في  
الاول بان محمدا رسولا الله الى جميع الخلق وظاهره انه يكفي الاعتراف  
برسالته الى الانبياء والجن لان رسالته الى الملائكة تختلف فيها اربوا  
من كل دين يخالف دين الاسلام ويرجع في الثاني عن محمده واختلف  
في اشتراط لفظ اشهد والوجه على اشتراطه انه لا يشترط تكرره  
عند العطف وكلام الشيخين في الكفارة لا ينافي ذلك اذا شهد  
فيه من الحكاية دون المحكي كما يظهر بالتأمل قال الامام واذا اسلم  
فليس اسلامه بقبيح كفره وانما تنبته ندمه على كفره ولا يتصور  
ان يمين ولا يندم على كفره بل يجب مقارنته الايمان للندم على الكفر  
والوجه انه حيث صح الاسلام غفر له بقية الذنوب وان لم يقب عنها  
بخصصها لما دلت على ذلك النصوص وكلام الائمة كما اوضحنا ذلك

في غير

وغير هذا الملاحق لما قاله الزركشي تبعه الليثي والي صلى الله عليه وسلم  
الحرب او بدار الاسلام لم يحكم باسلامه الا ان سمع تلفظه بالشهادتين  
او كان مرتدا وصلى بدار الحرب حكم باسلامه بخلاف ما لو صلى بدارنا  
لان صلته في دارنا قد تكون تقية وفي دار الحرب لا تكون الا عن اعتقاد  
صحيح والاستتابة تكون في الحال فلا يجوز تأخيرها نعم يندب تأخير  
السكوت الى صحيح وقيل يستتاب **ثالثا** من الانام وليس في هذا  
انصاح بدخول جميع ليالي الثلاثة او عدمه قال في اصل الروضة  
ولا خلاف انه لو قتل قبل استتابة لم يجب بقتله شي اي غير التعذر  
وان كان القاتل مسلما بفعلة **فان تاب** بان اتى بالشهادتين على  
الوجه السابق قبلت توبته وصح اسلامه وان كان زنديقا  
تناهى حيث عقيدته او تكررت ردة لكن يعذر ان تكررت وتوبة  
الكافر من كفره قطعية القبول بخلاف غيرها **والا يتب** كذا **قتل**  
وجه يا سوانية الرجل والمرأة اي قتله الامام بنائيه بضرب رقبة  
فان قتله غير الامام مطلقا وان اشتغل عنه الامام باهمل منه  
او الامام بغير ضرب رقبة عزز **ولم يغسل** اي لا يجب تغسيله  
لكن يحوز كغيره من الكفار **ولم يصار عليه** اي تحرم الصلاة عليه  
كسائر الكفار ولم يكفن اي لم يجب تكفينه وان جاز **ولم يدفن**  
ان اريد دفنه فانه لا يجب بل يحوز راعا الكلاب على جيفته **في مقابر**  
**المسلمين** اي يحرم ذلك كعكسه بل ولا في مقابر الكافرين بل بين  
المقبرتين **فصل** في حكم تارك الصلاة وتارك الصلاة التي  
هي احدي الخمس على ضربين احدهما ان يتركها غير معتقدا



لوجوبها مع تكليفه وعدم جهله جهلا يعذر به لكنه بين اظهر  
المسلمين وانما اقل مع تكليفه وعلمه بوجوبها او جهله به جهلا لا  
يعذر به لانه لا ينتظر العلم بوجوبها مع عدم اعتقاد وجوبها  
**فحكمه حكم المرتد** وتقدم بيان حكمه وذلك لانه يصير  
مرتدا بذلك بل بعدم اعتقاد وجوبها وان فعلها كما علم مما  
تقدم **والثاني ان يتركها** بان يخرجها عن وقتها **معتقده** الو  
جوبها **فيستأب** في الحال على الامع وجوبها هو ظاهر كلام الرضا  
واصلها والمجموع كالمترد لكن صح في التحقيق ندمها وعليه  
وفي الاسنوي بان الردة تخلد في النار فوجب انتاؤه منها بخلاف  
ترك الصلاة وقد ينظر فيه بان استتابته من قبيل الامر بالمعروف  
وهو واجب في الواجب وذلك لاي الاستتابة بان يورث بعد خروج وقتها  
بفضايلها في غير الجمعة وبالتوبة المعروفة فيها اذ لا تضالها بعد  
مطالبته بها عند ضيق وقتها الحقيقي وتوعده حينئذ بالقتل  
ان اخبرها عن الوقت وهل يشترط في مطالبته وتوعده في غير  
الجمعة ان يبقى من الوقت الحقيقي ما يسع جميعها حتى لا تكفي المطالبة  
والتوعد اذ ابقى اقل من ذلك وان وسع الادا بان بقي ركعة او يكتفي  
ان يبقى ما يسعها اذ افنيه نظر والثاني عين بعيد واما الجمعة فالوجه  
فيها اشتراط ما يسع ركعتين وخطبتين لتحقيق فوائدها اذا  
بقي اقل من ذلك **فان تاب وصلى** وذلك من غير الجمعة فان صلى  
او قضى الصلاة وفي الجمعة بان اتي بان اتي باركان للتوبة المعروفة  
اذ لا تضالها سقط القتل وكالتوبة بالمعنيين في سقوط القتل

الاعتذار

الاعتذار كان قال صليت في بيتي او تركتها ناسيا او للبرد او لعدم  
الماء او الخجاسة على كانت على او نحوها من الاعذار صحيحة كانت او باطل  
ولا بد من امر بها بعد ذكر العذر ابي وجوبها في العذر الباطل وندها  
في الصحيح بنما يظهر كما في شرح المروزي بان تقول له صلى فان امتنع  
لم يقتل لذلك وفي اصل الروضة عن التهمة واقرة ولو قال نعمدت  
فقطا تركها ولا اريد ان اصلها قتل قطعا وان قال نعمدت تركها  
بلا عذر ولم يقل ولا اصلها قتل ايضا على المذهب لتحقيق جنائته  
استي وجزم به في الزوض وهو صريح في انه في هذه الحالة لا يشترط  
تقدم طلب وتهديد لان اشتراط تقدمهما انا هو لتحقيق جنائته  
وقد تحققت بدورها وهذا هو الوجه ولهذا اعتمد الزكشي حيث  
رد قول من زعم ان تقدم الطلب شرط بانه ليس بشرط في القتل بلا  
خلاف بل مني اعترف بتعذر اخراجها عن وقتها استحق القتل وانما ذكر  
المطالبة للاطلاع على مراده بتأخيرها او لتعريفه مشروعية القتل فانه  
قد لا يعرفه استي ويؤخذ من ذلك انه لا يشترط في الطلب والتهديد  
صدورها من الامام او ناييه بل يكفي صدورها من غيرهما وهذا هو  
الوجه كما لا يخفى على المتأمل **والا** يثبت بالمعنى الذي تقرر بان امر على  
ترك غير الجمعة حتى خرج وقتها ان لم تجمع مع ما بعدها او وقت  
ما بعدها ان جمعت معه وعلى ترك الجمعة حيث تلزمه اجماعا  
حتى خرج وقتها او مذاق عن ركعتين وخطبتين وان قال اصلها  
ظهر ولم يعتذر ووقتها كما تقدم **قتل** بضرب عنقه بالسيف ولو  
قتله انسان في مدة الاستتابة او بعدها قبلها اثم ولا ضمان عليه  
وترك الصلاة في استحقاق القتل به على ما تقرر ترك كل مجمع



عليه من الاركان والشروط او كان الخلاف فيه واهيا بخلاف ما قوي  
الخلاف فيه كازالة الخفاسة وان لم يقدله المخالف كما هو ظاهر وانما يقتل  
**حد الكفر** لان مسم كما قال **حكم** اذا قتل **حكم المسلمين** لانه منهم لما مع  
ان تاركها تحت المشيئة والكفار لا يكون كذلك **في وجوب الدفن والغسل**  
والتكفين له **والصلاة** عليه علي ما تقر في باب الجنائز وخرج بتقيده  
باحدي الخسة المنذرة الموقته ولا يقتل تاركها لانه الذي اوجبها  
علي نفسه **كتاب الجهاد** واي قتال الكفار وهو فرض كفاية  
حيث كان الكفار في بلادهم اذا فعله من فيه كفاية سقط المخرج عن المقاتلين  
وان لم يفعلها احدا منهم كل من لا عذر له قال في الرخصة كالمسلمة وتحصل  
الكفاية بشيئين احدهما ان يشحن الامام المعن بجماعة يكافئون  
من بازاءهم من الكفار وينبغي ان يمتاط باحكام الحصون وحفر الخنادق  
ونحوهما ويرتب في كل ناحية اميركا فيا يقدله الجهاد وامور المسلمين  
الثاني ان يدخل الامام دار الكفر غازيا بنفسه او بجيش من مرعليهم  
من يصلح لذلك وافله مرة واحدة في كل سنة فان زاد فهو افضل  
انتهى وهو صريح في وجوب الجمع بين الشيئين وقد صرح به امام الحرمين  
**وشرايط وجوب الجهاد** جمع شريطة **سبع خصال الاسلام**  
فلا يجب علي كافر ذي او غيره وعن بعضهم انه استثنى هذا من تكليف  
الكفار برفع الشريعة **والبلوغ والعقل** فلا يجب علي صبي ومجنون  
**والحرية** فلا يجب علي من فيه رق ولو مكاتب او مبعوثا وان امره سيده  
به نعم السيد استصحب غير المكاتب للخدمة **والذكورية** فلا يجب علي  
امراه ولا خنثي **والصحة** فلا يجب علي مريض مرضا يشق معه القتال  
مشقة عظيمة **والطاقة** اي القدرة علي القتال فلا يجب علي نحو اعرج

ولا ضعيف بصرا لا يمكنه معه اتقا السلاح ولا ذي عرج بين ولوفي رجل  
ولا اشل يد او فاقد معظم اصابعها او فاقد الانامل وقد يدخل في  
القدرة علي القتال القدرة علي نحر اهنته كالسلاح وموتة نفسه  
او موتة دهايا ورايا با وكذا المركوب ان كان السفر مسافة القصر  
او عجز عن المشي ويجب قبول ما يذل من ذلك من بيت المال دون غيره  
**ومن اسر من الكفار والاصليين علي ضربين** **ضرب يكون رقيقا بنفسه**  
**السبي** اي الاسر فحسبهم لاهل النفس وباقيهم للغنائم **وهو** اي ذلك  
الضرب والجمع للمقاتل الجبر ومعنى ضرب **النساء** ولو حاملات بسم  
والثاني **والصبيان** والمجانين حال الاسر وعبيدهم ولومسلمين يرقون  
بنفس الاسر يعني انه يستمر عليهم حكم الرق يخصن ايضا وكذلك  
المبعض بالنسبة لبعضه الرقيق واما بعضه الحر فيخري بيه ما في قوله  
**وضرب لا يرق بنفسه السبي** بنفس الاسر **وهو الرجال** اي  
الذكور **بالغون** العقل حال الاسر **فالا امام** ومثله امير الجيش  
فهم متعلق بقوله **يخير بين اربعة اشياء** وهذا مجاز عن نحو يز  
الاربعة لما ياتي من وجوب رعاية المصلحة او اراد التحجير ان لم  
تتفاوت المصلحة والاوجب الاصلح للمسلمين بدليلا ما ياتي **القتل**  
بضرب العنق **والاسترقاق** ولو لبعض شخص **والمن** تخفية سبيهم  
من غير مقام بل **والغنية** بالمال الذي هو خذ منهم بحسب ما يراى  
الامام فيجب تخفيته **اي بالرجال** او النساء والخنثائي الماسرين  
معهم منا ومن اهل الذمة ولو واحدا منا في مقابلة جمع منهم  
او باسلحتنا التي بايد يدهم ولا يجي زرد اسلحتهم التي بايد بنا اليهم



بما هو هل يحجز زوجه باسرا فاجوان او يجهضها الجواز **يفعل**  
وجوب الامام او نائبه من الاشياء الاربعة **ما فيه المصلحة للمسلمين**  
بالسنة فلو خفيت المصلحة عليه حال وجوب عليه ان يحبسهم حتي  
تظهر في فعلها ومن استقل بقتل اسير فان كان الامام حكم بقتله  
فلا شيء عليه سوى التعذيب او رقه ضمنه بقيمته ويكون غنمة او من  
عليه فان قتله قبل حصوله في مأمنه ضمن دية لورثته او بعد  
مدر دمه او قده فان قتله قبل قبض الامام فداه ضمن دية للغنمة  
او بعد قبضه فان كان قبل وصوله الي مأمنه ضمن دية لورثته  
او بعد وصوله اليه فلا شيء عليه لعوده الي ما كان عليه قبل اسره  
هذا ما في شرح الروض عن الماوردي وقد يقال القياس في صورة  
قتله قبل قبض الفداء ان يخدم دية قدر الفداء والباقي لورثة  
بل قد يقال القياس انه اذا اراد ورثته دفع الفداء واخذ جميع الدية  
فلهم ذلك فليتنامل **من اسلم** من الكفار وذكر كان او انثى اى  
المكلمين اذ غير المكلم لا يقتل مطلقا حتي يحتاج الاحراز دمه ولاولاده  
ان كان صغيرا **قبل الاسر** اي من غير اسر **احراز ماله** اي عصب ماله  
عن ان يغنم **ودمه** عن ان يراق اي ونفسه عن القتل وكذا عن  
الرق وغيره ويمكن ان يراد بعصمة دمه عصمة نفسه عن جميع  
ماس **وصغار اولاده** الاحراز ويحاسبهم وان سفوا عن الاستقلال  
لانهم يتبعونه في الاسلام الارفاق وخرج الارفاق منهم تابع لاسر  
سيدهم لانهم من اسواله وكبار اولاده الاحراز لاستقلالهم في اختيار  
الامام بينهم كغيرهم وزوجته ولو حامله منه لاستقلالها فترقى

بالاسر

289  
بالاسر وينقطع نكاحه في الحال لزوال ملكها عن نفسها تزوال الملك  
الزوج عنها اولى وكذا حملها ان اسرت قبل اسلام اميه فلا يبطل  
رقه باسلام اميه كالمفصل وان حكم باسلامه ببعاله وخرج بقوله  
قبل الاسر من اسلم بعد الاسر وقبل اختيار الامام فانه يعصم دمه ويبقى  
للنيار في الباقي لكن انما يحجز الفداء ان كان غير في قوم اوله فيهم  
عبرة ولا يخشى على نفسه ودينه اي ان اراد الرجوع الي دار الكفر  
ثم ينبغي ان يعصم صغار اولاده ويحاسبهم مطلقا وان كان في ابدار الحرب  
لتبعيتهم له في الاسلام من غير استيلاء عليهم قبله فلا يسترق  
حرم وان ارق هو لتقدم اسره على اسلامه فلم يفارن حرينه اسلامه  
قبل اسره بخلافه ولا ينقل ملكه فيقيم بسببه عن ماله الا ان  
كان حربيا لانه حينئذ ماله حربي وكذا ماله ان اختار الامام فداه او  
المن عليه بخلاف ما اذا اختار رقه فليتنامل **ويحكم للصبي والعبيد** علي  
ان لفظ الصبي لغة يتناول الذكر والانثى كما نقله الاسنوي عن ابن  
حزم ومثله المحققون والمحققون **بالاسلام** اي باسلامه فلا هرا  
او باطناهنا وفيما بعده ومن ثم لو وصف الكفر هنا او فيما بعده  
بعد البلوغ والافاقه صار مرتدا **عند وجود واحد من ثلاثه**  
**اسباب ان يسلم احد ابويه** وان علا ذكر كان او انثى وارثا كان  
او غير وارثا كان او رقيقا وقد وقع السؤال عن زبي غائب  
واسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده ووقع النزاع في ان يبلغ ولده  
قبل اسلامه او بعده ولا يبعد بعد في الاصل لان الاصل في بقا  
الصبي الي الاسلام واما اصل بقا الكفر الي بلوغ الولد فقد ضعف



بوجود الاسلام فليتامل **او ان سبب مسلم** ولو سبى او حبنى ناور  
جماعة فيهم مسلم كذا **متفرع** **اعن احد ابني** اي عن كل منهما  
فان كان معه احدهما وان مات بعد ذلك بان كان في جيش واحد او غنمة  
واحدة وسبى معا او تقدم سبي الاصل وان لم يتجد السابي فله حكم  
باسلامه لان تبعية الاصل اقوي ولو سباه ذمي اي متفرع **اعن ابني**  
كما هو ظاهر لم يحكم باسلامه بل يكونه على دين سابيه اي فلو كان  
سابيه يهوديا او نصرانيا صار هو كذلك وان كان ابواه يهوديين  
او وثنيين مثلا ومن هنا يتصور عدم التقاطق بين الاول والاثنى  
او بعضهم في التصور والتصور وهذا مما يقع في مواضع فلو سبى ابواه  
بعد سبي الذي اياه ثم اسلم احكم باسلامه خلا لما قاله الحلبي وخرج  
بسبب ذمي ما لو سرقه فان قلنا بملكه كله فالحكم كذا كذا او هو  
غنيمة وهو الاصح حكم باسلامه لان بعضه للمسلمين وفيه نفس  
لان السبي لم يقع من المسلمين ويحوز الملك لا ينفذ الا ان ينزل  
وتوقع بعض السبي لهم منزلة سبيهم وهذا الكلام يتضمن الفرق  
بين سبي الذي وسرقته وان الثاني غنيمة دون الاول فليتامل  
المعنى الفارق وفي الروض وان سبي الذي الصبي وباعه او باعه  
السابي المسلم دون ابويه من مسلم لم يتبعه اي المشتري لفوات الوقت  
اي وقت التبعية لانها انما تثبت ابتداء الشئ والثانية زايدة على  
اصله وهذا الكلام يدل على ان السابي بملك جميع المسي ولا يكون  
غنيمة مسلما كان السابي او ذميا وفيه وفقة في المسلم بل قد يخالف  
ما صرح به في باب الجهاد كما تقدم من ان الصبيان ونحوهم اذا اسروا

دقوا او كون غنيمة الا ان يخص ذلك باسرا لا امام ولا يخفى بعده  
او يجعل البيع هنا على بيع ما يخصه منه **او ان يوجد** الصبي حال كونه  
**لقبطا** وقوله **بدا الاسلام** ومنها ما فتحها المسلمون واقرروها بيه  
الكفار على وجه الصلح او اقرروها بيه بعد ملكها بحزبه بشرط وجود  
سلم فيها في صورتين يمكن كونه منه ولو يجازا وان فناه متعلق بقوله  
يوجد بخلاف ما لو وجد بدلا وكفار فيحكم بكفره نعم ان سكنها مسلم كاسير  
مشتروا جرح حكم باسلامه ولا عبرة هنا بالاجتياز وخرج بالتشتر  
المحبس في التطورة فينتجه انه لا اثر له كما قاله الامام وهو ظاهر ان لم يكن  
في الحبس سبب امره كما قاله بعضهم ويبحث الاذرع ان المراد بالسكنى  
هنا ما يقطع حكم السفر قال بل ينبغي الاكتفاء بلث يمكن فيه الوقاع وان  
هذا الولد منه وحيث حكم باسلامه اللقيط فيبلغ ووصف كفا فهو كافرا  
صبي نعم قال الماوردي انه حيث لا ذمي في الدار يكون مسلما ظاهرا وبالطنا  
وقضيه انه اذا وصف الكفر بعد بلوغه كان مرتدا او اقام ذمي بينه  
بنسبه يتبعه في الكفر بخلاف ما لو اقتصر على الشئ فلا يتبعه فيه  
وان لحقه **فصل** في قسمة الغنيمة وهي ما حصل من الكفار بقتال  
ونحوه **ومن** خاطر من المسلمين ولو عين مملوكا نبي ورفيقا لمسلم وتبلغ  
الاذمية ولا يخفى بخلافه وغيره في كفاية المسلمين من بعض المؤمنين اما بان  
**قتل قتيل** منهم مقبلا على القتال او مدبر اعنه والحرب فابسه  
ولو امرأة وصيا ان قاتلا قتلا على وجه المظن بخلاف قتل اسير ونحو  
ونائم وغافل عن القتال والقتل بعد المضيمة او نحو ذمي من حصن  
او صف واما بنى الخانة او اغايه او اسره او قطع يده او رجله



او يد او رجلا لا يد او رجلا **اعطي** وجوب **بأسلبه** وهو المجنون  
وان اغري او لسيد الرقيق او اعجيبا اغري على الاوجه وهو  
شابه ويحق خفه والة الحرب كدرع وسلاح ومرجوب يقاتل  
عليه او يقاتل رجلا بمسكك عنانه والته كسرج ولجام وفقود  
وسوار فطور ومنطقة وهيمان بما فيه وخاتم ونفقة معه وجنية  
واحدة وسلاح عليها على الاوجه من تردد للامام لاحقية  
مشددة على ركوبه ولا يات فيها من تعد ومتاع ولا ولد مركوبة  
التابع له **وتقسمة الغنمة** اي ما بقي منها بعد ذلك اي بعد  
اعطا السلب وكذا بعد اخراج المون اللازمة لمونة الحفظ والقتال  
وغيرها ان لم يوجد متطوع ولا يزداد على اجرة المثل خمسة اقسام  
متساوية **فيعطي اربعة اقسام لمن شهد الواقعة** قبل الفتح بنية  
القتال وان لم يقاتل او قاتل وان حضر مينة غير القتال وان جرح  
او مرض في اثنا القتال وان ازمته الجرح او المرض بخلاف ما لو مات  
في اثنا فيطرحه الا ان مات بعد حيازة المال فالقياس انه يستحق  
نصيبه منه كما قاله الاذري **للفارس** اي من كان معه فرس  
صالح للقتال وان غصبه اذ لم يحضر ما لكة والا فلما لكة او  
وقائل عليه غيره او مات او جرح عن ملكه في الاثنان **لثلاثة اسهم** واحد  
له واثنان لفرسه **والواحد** اي الماشي ومثله راكب غير الفرس  
كالبعير والبغل **اسهم واحد ولا يسهم** مع شهود الواقعة على الوجه  
المذكور **الاثنان استكمل فيه خمس شرايط** جمع شريطة بمعنى شرطها  
ولو شفاها لا تخفى اعمى وزمن ومقطوع الاطراف فليس لهم الا الرضع

الاسلام **والملوغ والعقل والحسرية** الكاملة **والذكورة** الحقيقة او  
المتبينة بخلاف من شهد حاله على الوجه المذكور كاجير له ساجس  
ولا حضر بنية القتال فلا يسهم له وان استكمل فيه ما ذكر بل يرضع  
له **فان اختلف شرط من ذلك** المذكور وهو الحس بان كان كافرا ان  
حضر باذن الامام والاغزر ولا يرضع له ولم يستاجر ولا فليس له الا الاجرة  
او ميبا او مجنونا او كامل الرق او متبعضا في الارح وان كان مهايأة او انجي  
او حنثي لم يتبين ذكوره **وضع له** اي لمن شهد الواقعة من المذكورين  
ان كان فيه نفع وان حضر بغير اذن مالك امره ولم يقاتل ولا حضر بينه  
القتال اي اعطي الرضع وهو دون سهمته مجتهد الامام في قدره وينفقات  
فيه بحسب تفاوت النفع لكن لا يبلغ به سهم راجل قال في الروض ولو  
لفارس وقضية قول اصله وان كان فارسا فوجها ان بنا على انه هل يجزى  
ان يبلغ تعذيب حد العبد انه يبلغ به سهم راجل لكنه عقبيه بقوله  
وبالمنع قطع الما وردي وفاي الاذري ظاهر كلام الجمهور بالمنع وهو  
الاصح انتهى ولا يخفى ان هذا الخلاف في الفارس باعتبار ما يستحقه  
له ولفرسه فيكون الاصح وجوب بعض مجموع ماله ولفرسه عن  
سهم راجل لا يفعله مع قطع النظر عن فرسه ولا فلا معنى للمبالغة  
في عبارة الروض ولا التحقيص اصله حينئذ الخلاف بالفارس سائر فتأمل  
لتعلم انه يدفع ما وقع لبعضهم هنا وما في الكفاية انه يعتبر  
في استحقاق السهم الرضع ان لا يكون له سلب قد نزع فيه وان  
تبعه غيره فيه ومعلوم ان رضع الرقيق لسيدة ورضع المبعوض  
بينه وبين سيدة ان ان يكون بينهما مهايأة ويجزى في نوبه



نفسه فهو له وقياس ذلك انه لو حضر في نوبة سيده كان لسيده ولا يعطى بخذل ولا مرجح مطلقا **ويقسم للنفس الخامس على خمسة اسهم** متساوية **سهم** منها كان **لرسول الله صلى الله عليه وسلم** كان يتفق منه على مصالحه وما فضل منه بصرته في السلاح وسائر المصالح **ويصرف بعد المصالح العامة** كسد الثغور وعماراة الحصون والقناطر والمساجد وازراق القضاة والمجده بقدر من ذلك وجوب بالامصر فالاهم قال في التبيين واهمها سيد الثغور **وسهم لذوي القربى** له صلى الله عليه وسلم **وهو بنو هاشم وبنو المطلب** المومنون دون بني اهل عبد شمس وبني نوفل سوى القتي والفقير عند سمعة المال والاقدم الاحوج فالاحوج كما قاله الامام والذكر والاني لكن يفصل للذكر فله مثل حظ الانثيين وبحث الاذرع الحثي كالاني وانه لا يوقف له شيء والمعه وفق بقبية مضب ذكر **وسهم لليتامى** المسلمين الفقراء والمساكين واليتيم صغيرا لا اب له وان كان له جد ومنه ولد الزنا والمنق في الفيط تردد ويشترط ثبوت اليتيم والفقير والاسلام بالمدينة وكذا الابتداء لبنى هاشم او المطلب على الاوجه بخلاف مدعي السكنة او السفر فيصنف بلايين وان اتهم نعم ان ادعي تلف مال عرف او عيالا فالنفا تكليفه اليئنة **وسهم للمساكين** المسلمين المشاهدين للفقراء **وسهم لابن السبيل** المسلم الفقير والمراد به الجنس وتقدم بيانها في من يدفع له الزكاة ويجب ان يعم بالاغطا احاد كل صنف من هذه الاضاف الاربعة ولا يخص بالخاص في كل ناحية من فيها

منهم لكن يجوز التناوب بين احاد غير ذوي القربى بعدد الحاجة ولو قل الحاصل بحيث لو زرع لم يسد مسد اقدم الامح فالاحوج ولا يستوعب للضرورة ولو لم يوجد في بعض الاقاليم شيء او لم يف ما فيه من فيه نقل اليه بقدر ما يحتاج اليه في الشوق بين المنقول اليهم وغيرهم **فصل** في قسمة الغني وهو ما حصل من الكفار بلا قتال ونحو كجزية وعشر تجارة وما جلبوا عنده خروفا ومال مرقد قتل او مات **ويقسم مال الغني على خمس** من الاقسام **يصرف خمسة** بعد جعله ايضا خمسة اقسام **علي** من **يصرف عليهم سهم الغنيمة** وهو خمسها السابق **وتعطي اربعة اخماسه** الباقية وكانت هي وخمس الخمس للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته فجملة ما كان له من الغني احد وعشرون سهما **سهمها للمقاتلة في مصالح المومنين** وهم الاجناد المرصدون للجهاد بتعيين الامام لان في الجهاد مصالح المسلمين فيعطى كل واحد منهم وان كان عتيا قدر حاجته وحاجة مومنه من نحو فداء اصول وزوجات وعبيد خذمة اعتادها ان لم يكن بواحد وعبيد الحاجة للجهاد لا عبيد زينة وتجارة نفقة وكسفي وغيرها ويراعي حاله في مرونة وضدها والزمان والكان وعادة البلد في المطعم وما يعرض من غلا ورخص ويعطى الفارس فرسا احتاجه ومونة الادواب وزينة ولا من يتهاون زاد المال على حاجتهم قست الزيادة عليهم على قدر حاجتهم وله صرف بعضها الى نحو الحبار والسلاح والحصون وبنار باطات ومساجد اقتضاها



زاية ولعل هذا محل قول المصنف في مصالح المسلمين قال في الروضة  
ولا خلاف في جواز صرفها الى المرتبة من كفاية السنة القابلة انتهى  
وخرج بالمرصد بن الجهاد المتطوعة بالعرض اذا انشطوا فيعطون من  
الزيادة دون التي **فصل** في الجزية وهي تطلق على العقد المركب  
من الايجاب ويشترط صدوره من الامام او نائبه العام او فيه  
كاذبة في اقامته بدارنا على ان تبدل الاجزية وبينها وتقار  
والحكم الاسلام والقبول المتصل به كالبيع من كل منهما اي اومن  
وكيلهم كقبلت ورضيت وعلى المال الملتزم به وهو المراد في قوله  
**وشرايط وجوب الجزية** جمع شريطة **حسن حضال البلغ**  
**والعقل** فلا جزية على صبي ومجنون اطيع جنونه فان تقطع  
فان كان قليلا كساعة من شهر ويوم من سنة لزمته وان كان  
كثير اليوم ويوم لفقت الافاقة ان امكن فاذا بلغت سنة لزمته  
الجزية فان لم يمكن فالظاهر انه يجري عليه احكام المجنون ولو  
قل زمن الافاقة جدا فلا اثر لها كما بحث وهو ظاهر ولو لم يكن  
في اثنا الحول لزمه القسط مكره جفيف **والجزية** فلا جزية على  
من فيه رن ولو مكاتب او مبعوضا ولا على سيده بسببه فان عتق  
او بلغ الصبي احتاج لعقد فان ابي بلغ المأمن **والذكر** فلا  
جزية على امرأة ولا خنثى فان كان ذكر لزمته وهل يوجده منه  
جزية المسلمين المأمنين وجران قال الروضة ينبغي ان يكون  
الاصح الاخذ انتهى وصور غير واحد المسئلة بما اذا عقدت  
له حال خنثى روجه بان الجزية لا تجب بغير عقد ولهذا

صرحوا

صرحوا بانه لو اقام جزية بدارنا سنة فاكثرت بغير عقد لم يلزمه  
شيء لما مضى قال في اصل الروضة لان عماد الجزية القبول وهذا امر  
لم يلزم شيئا وبانه لو عقد لها احد الرعية لم يقتل المعقود له  
بالحقه بامثله فان اقام سنة فاكثرت بغير عقد شيء على الاصح بخلاف  
من اقام بعقد فاسد من الامام يسقط المسمى ويلزمه دينار لكل  
سنة ولا يصح الفرق بان الخنثى ملتزم لانه من ابن حاة الالتزام  
الذي هو فرع الذمة ولم يوجب تحديد تخصيصه بمن دخل في عقد  
الذمة تبعا لاصاله ثم بلغ واقام سنة فاكثرت من غير عقد غير  
مفيد لان لزوم المال هنا بغير ذلك يحتاج لسيد قومي من  
كلامهم وكذا بمن شرط دخوله معه في عقد الذمة نحو قريبه  
لان هذا بتسليم لزوم المال له بغير ذلك من غير اشتراطه عليه  
معقود له والكلام في غير المعقود له لا يقال لا يصح التصوير المذكور  
لانها اذا عقدت له حال خنثى بتميين ذكر ربه بين صحة  
العقد ولم يقع خلاف في لزوم العبرة في العقود بما في نفس  
الامر مع وقوع الخلاف هنا في اللزوم لانا نقول انما يصح ذلك لو لم  
يكن اعتبار نفس الامر في العقود مختلفا فيه وليس كذلك كما  
يعلم من الروضة وغيرها في شروط البيع ولهذا احتجوا قولنا بالصحة  
والبطالان فيما لو باع مال مورثه او زوج امته ظانا بحياته  
فبأن ميتا ولم يسم فيجوز ان يختلف هنا مع الاتفاق على اعتبار نفس  
الامر في العقود لذلك يخص ذلك فليتامل **وان يكون** من يراو  
عقد الجزية له **من اهل الكتاب** ولو باعته واحد ابويه



ولو الام بان تكون كتابية والاب وثنيا مثلا سوا اختار  
دين الكتابي منهما اوله يختار شيئا بخلاف ما اذا اختار من الوثني و  
ظاهر ان الكلام في المبالغ اذا الصبي لاجزية عليه ولا اختيار له ويتبع  
اشرف ابيه دينه وهم اليهود والنصارى حيث لم يعلم ان يهودهم  
او تنصرهم او يهود اصلهم او تنصر بعد الفسخ بان علم انه قبله  
او معه او شك فيه ولو بعد التبديل وان لم يختار المبدل المصلي  
والسامرة ان لم يكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفهم في اصول  
دينهم ومن زعم التساك بصحف ابراهيم وصحف شيت وزبور  
داود صلى الله عليه وسلم ولو بالابينة فلا تعقد لمن  
تهود هو او اصله بعد بعثة عيسى صلى الله عليه وسلم ولو بالابينة فلا تعقد لمن  
تهود هو او اصله بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم  
وسلم او يكون **من له شبهة كتاب** وهم المجوس وفي اصل  
الروضة وهل كان لهم للمجوس كتاب او شبهة كتاب فولا  
سبقا في الكتاب اظهرها الاول وقطع به بغصم انتهى وخرج بما  
ذكره من الكتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والملايكة  
والشمس فلا تعقد لهم وشمل كلام المصنف من بلغ سفينها فلو عقد  
لنفسه هو او وليه مع الشيخ الهرم والزني والاجير والراهب والاي  
والفقير الذي لا كسب له فاذا امت ستة وهو معسر ففي ذمته  
الي ان يوسر واذا وجد عقد الدمة لاحد تناول اماله وعبيده  
وزوجاته وصغار اولاده ومجاينهم وان لم يشترط دخولهم  
وكذا من له به علقه نحر قرابه ومصاهرة من النساء والبيان

والمجاين والارقان شرط دخولهم ويجوز عقد الذمة للمرأة  
والختى بلامال ويشترط عليهما التزام الاحكام ويعلمها انه  
لامال عليهما فان رغبا في بذله وهو هبة لا تلزم الا بالقبض  
**واقبل الجزية دينار** خالص مضروب عن كل واحد غني او فقير  
**في كحول** فلا يجوز العقد بغيره ولا باقل منه عند قوتنا  
اما عند ضعفنا فيجوز عقد ها باقل بالمصلحة واذا عقد  
بدينار فله ان يعتاض عنه ما قيمته دينار **وبوخذ من الرشيد**  
**المتوسط بين الفقير والموسر ديناران** **ومن الرشيد الموسر**  
**اربعة دنانير** بان ياكسبهما **استحبا باحتي** يوخذ منهما ذلك  
اما السفيه فلا يجوز عقده ولا عقد وليه باكثر من دينار فلو  
عقد الرشيد باكثر ثم سفه فله ان يلزمه الزيادة وجهان او جهما  
اللزوم واعلم ان الماكسة وهي المشاحة تكون عند العقد و  
عند الاخذ فالاولي ان ياكسه حتي يعقد عليه باكثر من دينار فان  
اجابه للاكثر وجب العقد به كما لو اجاب اليه بدون مأكسة  
او علم انه يجب اليه وان ابي الا العقد بدينار وجب موافقته  
واما النائية فعلى وجهين احدهما ان يعقد له بدينارين  
ثم عند الاستيفاء ياكسه في ياكذ منه اكثر فله الا يجوز ذلك  
كان المعقود له موسرا او صار من سرا بل يجب الاقتصا وعلي اخذ  
ما عقد به وثانيهما ان يعقد علي الاوصاف كعقدت لكم  
علي ان علي الغني اربعة دنانير وعلي المتوسط دينارين وعلي الفقير  
دينارا مثلا في الجميع ثم في اخر الحول ياكس من يسق في منه اذا ادعي انه



فقير او متوسط فيقول له بل انت غني فعليك اربعة مثلاً او  
من ادعى انه فقير فيقول بل انت متوسط فعليك ديناران مثلاً  
فان عاد وانتق على الغني او المتوسط اخذ منه اربعة او دينارين  
مثلاً وان ابي الاما ادعاه اخذ منه من حبه ما لم يثبت خلافه بطريقة  
المشروع ثم ان اطلق هذه الامور اعني الغني والمتوسط والفقير اعتبر  
وقت الاخت وان قيد بوقت اتبع والقول قول مدعي الفقر او المتوسط  
بيمينه الا ان تقوم بينة بخلافه او بعده له مال وهذا الوجه  
جائز فمن ذكر المحاكسة عند الاخت كما هو ظاهر كلام المصنف محال  
ما ذكر على هذا الوجه دون الوجه الاول والاخر ضعيف **ويجوز**  
للامام او نائبه بل يستحب وقيل يجب اذا امكنه ان يشترط  
الضيافة عليهم اذا عقدت لهم الجزية ببلادهم وكذا ببلادنا  
كما يشمله كلام المصنف واعتمده الاذرعى وان نقل الزاكر خلافه  
**ان يشترط عليهم** اي على الاغنياء والمتوسطين منهم دون الفقراء  
**الضيافة** لمن يمينهم من المسلمين **فضلاً** اي زيادة على مقدار اقل  
**الجزية** فلا يجزى جعلها منه على الاصح وبين في العقد قدر ايام الضيافة  
في العام كاية يوم فيه ومدة الاقامة من يوم او ثلاث وبيّن ان لا يزيده  
عليها وعدد الضيفان وجالة وفسا نا لعشرين من الرجال كذا ومن  
الفسا نا كذا على الواحد او النكذ كذا على الجميع بتوزعها بقدر  
الجزية او بمقتل بعضهم عن بعض وبين جنس الطعام والادم وقد  
ما كذا واحد وبين على الدواب لاجنبه ويجعل على نحو بن وحشيش ولا  
قدرة الا ان يذكر شعيراً او نحو قول كما هو ظاهر ولا يجب عند عدم تعيين

دواب كل علف اكثر من دابة لكل واحد وبين منازل الضيفان الدافعة  
للم والبر من نحو فصول منازل لهم او بيت من الاضيافة عليه او الكفاية  
وفي الدخاير عن الاصفا انه يشترط عليهم تزويد الضيفان كفاية يوم وليلة  
والضيف حمل الطعام من غير اكل الا المطالبة بعوضه **وتنقض عند**  
**الذمة** الحاصل بعقد الجزية والذمة العهد المتضمن الاحكام الاتي بعضها  
اي يقتضي شرعا **اربعة اشياء** اي وجوبها وهذا لا ينافي انه يقتضي زيادة  
على الاربعة ايضاً **ان يسدوا الجزية** اي المال المضروب عليهم لانه لا يلزم  
لهم فان امتنعوا من ادائها مع القدرة على وجه التغلب والمقاولة انقض  
عهدهم او مع الجز فيمهلون ولا ينتقض عهدهم او مع القدرة لا على الوجه  
المذكور فتؤخذ منهم قهراً ولا انتقاض **وان يجزى عليهم احكام الاسلام**  
كضمان النفس والمال والقرض فيلزمهم الانتقاد لما قال في اصل الروضة  
هكذا اطلقه الاضحا وحكي الامام عن العراقيين ان المراد انهم اذا فعلوا  
ما يجزمون فيعتقدون تخويله يجزى عليهم حكم الله تعالى فيه ولا يعتبر  
رضاهم وذلك كالزنا والسرقة فانها محرمان عندهم كشرعنا واما  
ما يعتقدون حله فقد سبق ان أحد الشرع لا يقيم على ديني على الاصح  
وان رضي بكمنا ولزكم بحوسي محرم له لم يتعرض له فان رفعوا النيا  
ورضوا بكمنا حكمنا وهاهنا يجب الحكم فيه القولان المعروفان انتهى  
فان امتنعوا من اجراء الاحكام بالقوة والعدة لا بنحو الذب انتقض عهدهم  
ومع عدم حذرهم بشرب الخمر يعذرون باظهاره كما ظهروا في التثليث  
واعتقادهم في المسيح وعزير وصلى الله عليهم ما وسلم واظهار الناقوس  
والحرير واعبادهم وقرأة التورية والاعجيل ونحوها ولا ينتقض عهدهم



بذكر وان شرط انتقامه به **وان لا يذكر** الله او رسوله او القرآن  
او بيتا او دين **الاسلام** او نحوها **الا بغير** فان سبوا الله او رسوله  
او القرآن او دين الاسلام او احدا من الانبياء او نحوها جعرا بما لا يتدينون  
به كالطعن في نسبه صلى الله عليه وسلم او نسبه الى الزنا فان شرط  
انتفاض عهدهم بذلك انتقض عهدهم والا فلا اماما يتدينون به كقولهم  
القرآن ليس من عند الله وان الله ثالث ثلاثة فلا انتقاض به مطلقا  
**وان لا يفعلوا ما فيه ضرر للمسلمين** كانوا اجاسوس ودلالة اهل  
الحرب على عونة لنا وقمع الطريق عليهم فان فعلوا شيئا من ذلك انتقض  
عهدهم ان شرط انتقاض العهد به والا فلا من انتقض عهده بقتال  
دفعه وقتاله لانه صار بذكره بيا والامام خيره بين القتال والوفاء  
والمن والفداء ولا يجب تبليغه مأمنه او بغير قتال وله سبيل تجديد  
العهد بغير الامام فيه بين بين القتال وغيره مما تقدم ولا يجب ابله  
مأمنه فان سار تجديد العهد وجب اجابته ومن انتقض عهده  
لم يطل امان ذراريه كالنساء والخثاني والصبيان والمجانين ولا يجوز  
سبهم ولا ارفاقهم ويجوز تقييدهم في دارنا فان طلب اذار الرب  
اجيب النساء والخثاني دون الصبيان والمجانين حتي يبلغوا او يفوقوا  
بطلبهم مستحق الحضانة **ويعرفون** اي يجب ان يميز اهل الزمة  
ولونسا في دارنا **بليس الغبار** بكسر المعجمة وان لم يشترط عليهم  
وهو ما يخالف لونه لون ثوبه كان يخطط في موضع لا يعتاد الحياطة فيه  
كالبن على ثوبه الظاهر ما يخالف لونه والاولى باليهود الاصفر وبالنصارى  
الازرق وبالمجوس الاسود وبالسامرة الاحمر **وشد الزنا** بضم الزاي

وهو

وهو خيط غليظ يشد به وسطه فوق الثياب نعم المرأة والخن بها  
الخنثي تجعله تحت ازارها وتطهر بعضه وقال الشيخ ابراهيم في  
الجمع بينهما ما بالغه في التمييز **وينعون** اي ذكورا اهل الزمة  
المكلفون **من ركوب الخيل** ان لم ينفردوا اعنا فان انفردوا ببلدة  
او قرية في غزوة او نافرجهان والا قرب ما قاله الا ذرعي عدم المنع  
وخرج بالخيل الحبيب والبغال ولو تقيسة والبرادين المستسنة  
**كتاب بيان الصيد** بمعنى الاصطياد اي ما يعتبر من  
حيث اصطياده ليجل هو **بيان الذبايح** جمع ذبيحة بمعنى ذبيحة  
من حيث ما يعتبر في ذبحها التحار واخذ الصيد نظر المقتله المصدر وجمع  
الذبيحة نظر الاختلاف في انواعها **وما قدر على ذكاته** من الحيوان البري  
بان قدر عليه **فذكاته** المحللة له تحصل بالقطع **في بالقطع** حلقه  
وهو اعلى عنقه **ولبته** وهي اسفل عنقه اي في احدهما وسياتي  
ان المعتبر قطع الحلقوم والمربي **وما لم يقدر على ذكاته** من الحيوان  
بان لم يقدر عليه كصيد متوحش وبغير نداء او تردي في بئر وله يكن  
قطع حلقومه ومربيه وشاشرت **فذكاته** المحللة له **عقده** اي جرحه  
برمي به بنجي سهم جرحا من هقا الروح **حيث** اي في اي موضع فيه **قدر**  
عليه اي على عقده فيه كرجله **ويستحب في الزكاة اربعة اشياء** اي الجمع  
بينها وهي **قطع كل الحلقوم** وهو مجري النفس دخلا وخروجا وقطع كل المري  
بالهضم وهو مجري الطعام والشراب تحت الحلقوم **وقطع كل من الرديين**  
بفتح الواو والدار وهما عرفان في منقعي العنق يحيطان بالحلقوم  
والمجري منها اي من هذه الاربعة دون غير **شيان** وهما قطع

فيه لجان الصيد اي يعني الصيد اي  
ما يعتبر منه بغير



كل الملقوم وقطع كل المري قطعاً متمحضاً بشرط وجود الحياة المستقرة  
عند ابتدائه وان لم يبق الياتها فلو قطع سكين مسموم بسم  
سوح او فارن القطع ماله مدخل في الهلاك كاخراج حشوته او انتزيع  
الحيوان عند ابتداء القطع الي حركة مذبح بنحو جرح او انهدام سقف  
او كلبان ضار او نحوها مرف بخلاف ما لو انتزيع الي ذلك بمرض وان  
كان سببه اكل نبات مضر والاجرة فيما الورفع بده لا يضرب الحيوان  
او غيره واعادها فوراً او انقلبت شفرته فردها ان لا يضر المتبادر  
من تعبيره بالقطع والعقر قصد ذلك فلو فقد المقصد كان كان بده  
سكين فسقط وانخرج به صيد ومات او احتك به وهو في بيده فانتقم  
حلقومه ومريئه او ارسل سراً لاختبار قوته او الي غرض قاصاب  
صيد او قتله حرم ولا بد من قصد عين الصيد او جنسه فلو اجاز سيفه  
قاصاب مذبح صيد او ارسل سراً في ظلمة راجياً صيداً فقتله  
حرم ولو رمى الي صيد قاصاب غيره ولو من عين جنسه او الي  
سرب طبا قاصاب واحدة حل او الي صدفه حجر او حريراً فا  
صابه حل او عينه لم يحل لانه قصد محرماً فعلم ان قصد المحرم  
انما يضر اذا كانت الاصابة لغير المقصود **ويحوز الاصطياد**  
اي يحل ويعتد به فيحل المصاد حيث لم يدرك فيه حياة مستقرة  
او اذ ركها وتعذر دبحه بلا تقصير بان سل السكين فمات  
قبلاً امكن ذبحه او امتنع بقوة ومات قبل القدرة عليه بخلاف  
ما لو تعذر بتقصير كان لم يكن معه سكين او غصبت او نسبت  
في العود **بكل جارية** اي كاسية **من سباع البهائم** كلب وفهد

**معلقة** وسيا في شرط تعلمها وكل جارية من جوارح الطيور معلقة  
على ما سياتي كبان وشاهين **وشرايط تعليمها** اي الجارية  
من السباع والطيور امور **اربعة** الاول **ان تكون اذا ارسلت**  
على الصيد بالنبال للمفعول اي اغراها احد عليه **استرسلت**  
بالنبال لفاعله اي قبلت اي قبلت الارسال بان هاجت باغريه  
والثاني **ان يكون اذا انزجرت** بالنبال للمفعول عن الزهاب  
الي الصيد ولو بعد شدة عدوها **انزجرت** اي قبلت الانزجار  
وانكفت عنه وهذا شامل لجارية الطير لكن نقل الشيفان  
عن الامام عدم اشتراطه فيها **والثالث** ان تكون **اذا اسكت**  
الصيد **سوا قتلت** الصيد بنحو تحاملها عليه يتقلها او لم تقطه  
**لم تأكل منه** ولو من نحو جلده بخلاف بنحو شعره ولم تقا تل  
صاحبها وانه حين اخذه منها ولم يهر في وجهه حينئذ  
كما يحثه ابن الرفعة **والرابع** ان **يتكرر ذلك** المذكور من الامور  
الثلاثة **منها** بحيث يظن تاديبها في عادة اهل الخبرة با  
لجوارح فان **عدم احد الشروط** المذكورة بان كانت اذا  
ارسلت لم تسترسل او اذا زجرت لم تنزجر على ما تقدم او  
اذا اسكت الصيد اكلت منه او لم تتكرر تلك الامور **لم**  
**يحل ما اخذه** من الصيد **الا ان يدركها حياة مستقرة**  
**فبذلك** فيحل ولو ظهر كونها معالة ثم اكلت من صيد عقب  
قتله بعد انصرافها وطول الزمان عرفاً بطل تعليمها من حين  
الاكل وحرم ما اكلت منه دون ما قبله ولو ابصرت سلت



المعلمة بنفسها واكملت مما قبلت لم تقدم في تعليمها وان حرم  
ما قبلت ويجوز اي يجزي **الزكاة** من ذبح او عقر **بكل ما** اي محدد **يجز**  
لحديد ونحاس ورمصاص وخشب وقصب وحجر ورجاج **الا** الزكاة  
**بالسنن والظفر** وسائر العظام ولا يجوز **وتحل** اي تجزي **زكاة**  
**كل مسلم وكتابي** تحل مناكحة اهل ملته ولو انثى ورفيقا واعمي  
وصبيا يطبق الزكاة ولو غير مميز ومجنون وسكران ذبحا او عقرانم  
ذبح الاعمي مكروه وعقره بنحو رمي سهم كصيدة بارسال نحو كلب  
حرام بخلاف البصير في ظلمة وما اقتضاه هذا الاطلاق من حل  
عقر غير المميز من نحر صبي او مجنون بنحو الرمي بسهم ومثله اصطيداه  
بالجارية هذا ما صححه في المجموع قال اما المميز فيحل اصطيداه  
قطعا اي برمي او جارية لكن الذي اقتضاه كلام اصل الرخصة  
وجزم به في الروض عدم **ولا يجوز وتحل ذكاة بحوسي** ولا  
كتابي لا تحل مناكحة اهل ملته ذبحا ولا عقر او لو شارك احد منهم  
مسما او كتابيا تحل مناكحته في ذبح او عقر او اصطيا وحرم **وزكاة**  
**الجنين** تحصل **بذكاة امه** فاذا وجد بيطنها بعد زجها ميتا او حيا  
حركته حركة مذبح حل بخلافها اذا بقي بها يضطرب زمانا طويلا  
حل وان خرج بعضه حيا حياة مستقرة تذبجت قبل انفصاله ومثله  
زكاة امه غير المفردة وهو ظاهر **الا ان يوجد** بعد زجها  
**حيا حياة مستقرة فيذكي** فلا الا بالذكاة **وما** اي وان جز  
**قطع** او انفصل بدون قطع **من حي فهو ميت** اي له وما عليه من  
نحر شعر وریش حكم ميتة ذلك الحي طهارة ونجاسة فيه الاذي

طاهرة والية الخروف نجسة نعم فارة المسك المنفصلة في الحياة  
طاهرة كالمسك بها **الا الشعير** والاصواف والاوز والارياش  
المنفصلة من الحيوانات المأكولة **المنتقع بها في المنار** **والملابس**  
**ولنحوها** اي نحر ما ذكر من المنار والملابس فانها طاهرة وافراد  
الصغير علي المعنى كما تقدم الاشارة في قتي كد وغير ذلك سائغ ومنه  
قوله تعالى لو ان لهم ما في الارض جميعا ومثله معه لا تقتوا به ذكر ذلك  
ابن هشام ولو شك في الشعور ونحوها وان كانت ملغاة بالارض هل  
انفصلت من حي او ميت او هل هي من مأكول او غيره او في طهارة نحر  
الالبان او العظام الملقاة حكم بطهارتها لانها الاصل بخلاف  
مالوشك في شاة مذبوحة ملغاة او في قطعة لحم او في انا فتح بالم  
تكن يحل يغلب فيه من تحل ذكاته اذ العادة حفظ الحلال من ذلك  
اما قطعة لحم ملقاة فتحرم مطلقا **فصل** في بيان ما تحل وما يحرم  
من الحيوان وما يحل للمضطر والحيوان قسمان مجري وهو ما لا يعيش  
الا في البحر وهو حلال باي صورة كان ككلب وحصار بخلاف ما يعيش  
في البر والبحر فان كان بصورة المأكول كالغنم حل والا فلا ويرى وهو  
ما ذكره بقوله **وكل حيوان استطابتة العرب** اهل اليسار و  
الطباع السليمة الساكنون بالبلدان والقرى في حال الرفاهية بشرط  
ان لا تغلب عليهم العياقة الناشئة عن النعم اي عدته طيبا  
فلا اعتبار بسلطان البوادي الذين ياكلون ما دب ودرج فهو  
**حلال** ويمكن تعميم هذا الحيوان البحر ايضا **الا واد الشعير** بتخميه  
بان دل عليه بصرحه او بالاستنباط منه فيحرم ولو فرض استطابتهم



اياه وقد يجعل الاستثنا منقطعاً وذلك كبغل وحمار  
 اهلي وهرة وخشبة اراهلية وريحانة وبغاة وفارة وحداة وعل  
 ايقع وغراب جيلي وهو العذاف الكبير لانه لا يسكن الا بالجبال  
 والعقوق وهو في لونين ابيض واسود طلي بل الذنب قصير الجناح  
 صوته العقعقة وكذا الغراب الصغير وهو اسود او رمادي على ما في  
 اصل الروضة لكنه اعترض بل قال الاسنوي انه غلط وسياتي حل  
 غراب الزرع **وكل حيوان استثنى العرب** الموصوفون بما ذكر  
 اي عدته خبيثاً فهو حرام كالحشرات كحية وضفدع **الاماورد**  
**الشرع باب احته** ايضا واستنباطا فهي حلال ولو فرض استصحابها  
 اياه وقد يجعل الاستثنا منقطعاً وكذلك الانعام والخيل وبقر  
 وحش وحمارة وطي وضب وارنب وقتفد وسمور وسنجاب  
 ونعامة وكركي وغراب زرع وهو اسود صغير يقال له الزاغ  
 وقد يكون محمر المنقار والرجلين وما تولد بين ما كولين كخيل وحمار وحشي  
 بخلاف ما تولد بين ما كول وغيره فهو حرام قال ابن الصباغ ولو استنبه  
 حيوان فلم يدرى ثم تولد فالاختيار ان لا يكون اريد اكله رجوع الى خلقه  
 فان اشبه ما يحل حل او ما يحرم حرم وفي تعليق البغوي ذكر القاضي  
 محي وجري عليه في الانى ان لو ولدت شاة شبه كلب ولم يعلم  
 انه تري عليها حل اذ قد يحصل الخلط على خلاف ضرورة الاصل  
 قال والزرع ان لا ينكح انتهى ويستبعد الحل لو ولدت شبه ادمي  
 ولم يعلم انه تري عليها ويدق الفرق في مجلساة تربت بلين كلبة  
 وفي فتاوى البغوي انه يحل شرب لبن فرس ولدت بغلا لانه

جزى منها وان كان الفحل حمرا والحاصل ان ما دل الشرح  
 صريحا او استنباطا على حله او حرمة فلا كلام فيه وبالمعنى على  
 شئ من ذكر يرجع فيه للعرب المذكورين فيحمل ما استنبطوه ويحرم ما  
 استثنى فان اختلفوا في الاثخان ولا ترجيح انتهى واعلم ان اسباب  
 الكثرة او شكا او لم يجدهم ولا غيرهم من العرب اعتبر باقرب الميول  
 شبهها به ضرورة او طبعاً او طبعاً فان استوى بينهما او لم يجد  
 ما يشبهه حل قال الرزكسي وكلامهم يقتضي انه لا بد من اخبار جمع  
 والظاهر الاكتفاء بخبر عدلين ويرجع في كل من العرب المرجوح دين فيه  
 ما لم يسبق فيه كلام العرب الذين كانوا في عهده صلى الله عليه  
 وآله وسلم فمن بعده فان ذكر استقرار حاله وعرف امره ومما ورد  
 الشرع بتجرع ما ذكره بقوله **ويحرم من السباع ما له ناب قوي**  
**يعدر به** على غيره للنهي عنه في جنس الصحيحين ككلب واسد  
 وذئب ونمر ودب وقرود وفيل ووشق بخلاف ما نابه ضعيف  
 كالضبع والثعلب وبقوله **ويحرم من الطير ما له مخالب**  
 بكسر الميم وسكون الخاء هو للطير كالظفر للانسان **قوي يخرج**  
**به** كالصقر والنس بخلاف ما له مخالب ضعيف كالحمام وغراب  
 الزرع **وبحل للمضطر** وغير المعاصي بسفرة وبالحق به والمشراف  
 على الموت بحيث لا يعيش وان اكل وهو من لم يجد حلا لا يخاف  
 من الجمع نلتف نفسه او يبيع تيمم ان ضعفا ينقطع به عن الرفقة  
 ويضيع او عيلى ضيره وجهده للجمع قال في اصل الروضة ولا يشترط  
 فيها فيما يخاف منه بعض فروع له لو لم ياكل بل يكفي غلبة الظن

الى



انتهى لكن حكى الامام عن صريح كلامهم لاكتساب الحق بترك نفسه وسلامتها  
على السوا فان اجري ذكر في غير تلك النفس مما ذكر كاهن القياس  
سقط اعتبار غلبة الظن راسا وقضية قولهم ويضع انه لا يكتفى  
بمجرد الوحشة وهو متجه وقوله في زمان **المختصة** اي المجاعة  
جري على الغالب اذ لا يتقيد الحكم بذلك **ان الكلام من الميتة** ولو ميتة  
سلم غير نبي بالنسبة لمسلم لم يجد غيرها سوى ما هو ظاهر في حياة  
كالخمار والمثاق وميتة ما هو نجس في حياته كالكلب والخنزير  
لكن لم يتبع الاكل من الثانية مع وجود الاولى ويتعين في ميتة  
الادبي المحترم اكلها بنية ان امكن ذكر فيمتنع طبخها وشيئها  
ويتخير في ميتة غيره **المحرمة** في الاختيار ما اي قدر **يسد** اكله  
**رمقه** بل يلزمه ذكره والحل لا ينافيه ويحرم عليه ان يشع الا  
يخاف بخنوره يتهم لو اقتصر على ما يسد رمقه او يتوقف قطع  
لبادية مهلكة على الشبع فيلزمه الشبع بان يتناول ما يكسر  
شورة الجوع لا بان لا يجد للطعام مساعا فان الاسوي ومن تبعه  
والمن بقية الروح كقوله جماعة وقال بعضهم انه المتوقف  
وبذلك ظهر كذا ان الشدة المذكور بالثنين المعجمة لا بالهمزة وتل  
الاذرع وغيره الذي يحفظه انه بالهمزة وهو كذلك في الكتب  
اي والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل في ذلك بسبب  
الجوع **ويستأن** ظاهره ان **حلالا** **السك** **والجراد** والمراد  
بالسك كذا ما لا يعيش الا في الماء وان لم يكن بصورة السمك الشد  
كلب وحمار نعم ان انتفخ الطافي بحيث يخشى انه يورث الاسقام

حرم للفرار

حرم للفرار او وجد سكة متغيرة في جوف سكة حرمت لانها  
صارت كاللوت والحق بخلاف ما اذا لم تتغير وحيل اكل مشوي  
صفاره برونه وان كره ومثله الجراد ولا يتجسس به الدهن  
قال الزكشي ولو شوي بخوص عصفور قبل اخراجه ما فيه القياس  
انه لا يلحق بصغار السمك انتهى وحيل ابتلاع سكة او جراحة  
حية كما صححه في الروض قال القموني ولا فرق بين ان تكون  
في بطنها روث وان لا قال الزكشي ولعل سببه ان الحياة  
تنتزع من النظر الى ما في جوفه ويشهد له صحة صلاة حامل  
الحج وروى المذكي انتهى وهذا يفيد حل ابتلاع كبير السمك  
حيما مع روثه بخلافه بعد موته كما هو حاصل ما اعتمدته في  
الروضة وحكى عنها في شرح الروض ان مثله الجراد في ذكر روثه  
نظرفان عبادتها لا تقيد ذلك كما يعلم بمراجعتها والمفروق بينها  
وبين الجراد ظاهر فان عيش السمك في البر عيش مذبوح **ودعا**  
ظاهر ان **حلالا** **الكبد** بفتح اوله وكسر ثانيه او بفتح اوله  
او كسر مع سكون ثانيه وينبغي جواز كسر اوله **والطحال** بكسر  
الطا **فصل** في بيان الاضحية **الاضحية** بضم الهمزة وكسر  
مع تخفيف الباء وتشديد هاء جمعها اضاحي بتشديد الباء  
تخفيفها ما يذبح من الغنم تقريبا الى امه تقعا في الوقت الاثني  
اي من حيث ذبحها في الوقت المذكور او بقدر مضاف اليها اي  
ذبح وبراؤها المتفحمة **سنة** مؤكدة لمسلم حركته او بعفده مكن  
غير محجور عليه بسفه وكذا ابليس كما هو ظاهر قادر بان يجد

Copy

ersity



ما يسن له المصدق معه وحيث سئل كره تركها وزنت بالنذر  
وكذا يخرج جعلتها اضحية وللأب والجدة وغيرهما التضحية  
من مالهما عن مولى ما هيئ كان موجبا عند دخول وقتها  
كما قاله البلقيني فالأخذ مما في الفطرة ومن قولهم لا يضحي عما  
في البطن كما لا يخرج عنه الفطرة فمن كان حاملا فذكر الوقت ثم  
انقصر بعده في يوم النحر أو بعده لم يتعلق به سنة الاضحية  
**ويحزى فيها** أي في الاضحية **الجدع من الضان** وهو ماله سنة  
تامة نعم ان اجذع أي اسقط سنة قبلها اجزا كما لو تمت قبل  
ان يجذع **والثني من المعز** وهو ما تم له سنتان **ومن الأبل**  
ما تم له خمس سنين **ومن البقر** وهو ماله سنتان وكما الجزع  
والثني الجزعة والثنية وقد يجعل الموصوفون ما يصدق  
عليهما في شملهما الجذع والثني ويخرج غير الجذع والثني مما  
ذكر فلا يحزى **ويحزى البذنة** أي الواحد من الأبل ذكر كان  
أو اثني **عن سبعة** أي سبعة اشخاص أو سبعة بيوت وإن  
أراد بعضهم الاضحية وبعضهم غيرها من القرب أو مجرد  
اللم ولهم تسعة اللب بناء على ان تسعته اقراز وهو ما اقتضاه  
كلام الروضة وأصلها وصحة في المجموع وكان تقييد اللحم  
بكونه بناء على المطبوخ يصير متفق ما يظهر فيها الوقت **السبعة**  
الاضحية وجوب المصدق من حصته كل لأنها بمنزلة سبع  
اضاح ولو كان أحدهم ذميا لم يقدر فيها قصده غير في اضحية  
أو غيرها **ويحزى البقرة** ذكر كانت أو أنثى **عن سبعة** على ما نقل

في البدنة

في البدنة **ويحزى الشاة** أي الجزعة من الضان والثني من المعز  
زكو كان أو أنثى **عن واحد** عنه أو عنه وعن أهل  
بينه كما قال في الروضة وأصلها إذا ضحى بها واحد  
عن أهل بيت تادي الشعار والسنة لجميعهم انتهى الأفضل  
سبع شياه ثم بدنة ثم بقرة ثم ضان ثم مفر وشاة أفضل  
من مشاركة في بدنة أو بقرة للأفراد بإراقة الدم وظاهره  
وان شاركه بأكثر من سبعة كسنة أسباع ويظهر  
في سبع سياة وجوب المصدق من كل لأن كلا اضحية ونسبها  
لوضعي بأكثر من سبع أو بأكثر من بدنة أو بقرة وفتح البيع  
اضحية وجوب المصدق من كل ولو استترك اثنان في  
شائتي لم يحز عن واحد منهما أو جماعة ظني أنهم سبعة في  
بدنة فبانوا ثمانية قال السند بنجي فالذي يقتضيه المذهب  
انها لا تجزئ اضحية ولو ضحى ببذنة أو بقرة عن شاة واجبة  
فما زاد عن السبع له حكم اضحية المقطوع **واربع** من المذكورات  
**لا تحزى في الاضاحي العورا البين عورها** وهو ذهب ضو  
أحد العينين فذهب ضو يما أو لي وخرج بالبين العشا وهي  
وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالبا والعشا وهي  
التي لا تبصر ليلا لأنها تبصر وقت الرعي ويؤخذ منه انها لو لم  
تبصر وقت الرعي لم يحز **والعرجا** وان حدث عرجها تحت  
السكين **البين عرجها** بان تكون بحيث تسبقها الماشية إلى  
الكلام الطيب وتتخلو عنها مجلات السير من ذلك **والمرقنة البين**



مرضها وهو ما يوجب هذا بخلاف السير وهو ما لا يوجب  
**والجنا** وهي التي ذهب عنها بضم الحاء وهو ما في عظامها من أجل  
شدة هذا بخلاف ما إذا كان بها بعض هذا ولا يذهب  
نحوها ولا يجزي الجري أو أن تلججها **ويجزي المكوي** والخفي والموج  
أي المرضوض عروق البيضتين **وفاقدة القرن** والمكسر **والقرن**  
ما لم يتعيب اللحم بكسره وإن كان ذو القرن أو لي والذهب  
بعض الأسنان بخلاف الذهب الكمال لأن ذكره يورث في الاعتلاف  
ونقص اللحم وقضية ذلك التعليل أن ذهباً بـ البعض لو أثر  
ذلك ضرر **ولا يجزي** الفاقد الأذن خلقة **ولا المقطوع الأذن**  
كل أو بعضاً بخلاف المستفوقها والمخروقة والمتفق بها حيث لم  
يذهب منها شيء وسكن عن فقد بعض الأذن خلقة **ولا المقطوع**  
**الذنب** أو الألية أو الضرع كذلك بخلاف فاقد ذكر ولا يجزي المقطوع  
بعض اللسان ولا يضر قطع فلقه يسيرة من غضن كبير كقخذ  
**ووقت** اجزا **الذبح** عن التقحية مبتدأ من معنى قدر وقت أقل  
يجزي من صلاة العيد وخطبته من دخول وقتها بأن تطلع  
الشمس ويضي ما يسع الأقل المذكور وإن لم يفعل ويسمى **الغروب**  
**الشمس** من آخر أيام التشریق الثلاثة بعد يوم العيد سن في ذلك  
الليل والنهار وإن كره الذبح ليل في الأضحية وعليها **ويستحب عند**  
**الذبح** ولو من نحر حايض **حسبها التسمية** بأن يقول بسم الله الرحمن الرحيم  
ولا يجوز أن يقول بسم الله ولا بسم الله واسم محمد ولا بسم الله ومحمد ولا  
الله بالجر لما فيه من إيهام التشريك نعم إن أراد أن يجي بسم الله وأنتك

باسم محمد فينبغي كما قاله الشيخان أنه لا يحرّم ويجعل إطلاقه  
من أنفي الجواز عنه على أنه مكروه لأن المكروه يرفع نفي الجواز  
المطلق عنه ولو قال بسم الله واسم محمد بالرفع لم يحرّم بل  
ولم يكن كما بحث **والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم**  
عقب التسمية ويكره تعدد ترك التسمية وكذا الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم كما في الرض **واستقبال القبلة بالذبح**  
بأن يوجه مذبجها إليها ويسن استقبال الذابح أيضاً **والتكبير**  
قبل التسمية وبعد التسمية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم ثلاثاً فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر ويترد بعد الثالثة  
وسلم الحمد وينبغي حصول أصل ستة التكبير مرة بل نازع الأذرع  
في طلب التثنية أخذ من حديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال  
بسم الله والله أكبر وقد يورث منه المنازعة أيضاً في طلب الصلاة  
ركونها قبل التكبير الذي اقتضاه كلامهم واستظهره في شرح  
الرض **والدعاء بالقبول** فيقول بعد التسمية والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم والتكبير اللهم هذا منك وإليك فتقبل  
مني وهذه السنن جارية في غير الأضحية أيضاً إلا التكبير فإنه  
خاص بالأضحية كما نقل عن المصنف وصرح به الماوردي حيث قال  
ويختار في الأضحية خاصة أن يكبر قبل التسمية وبعدها  
ثلاثاً لأنها في أيام التكبير ثم يختم بالتحميد وقضية تعليل  
تدرب التكبير مع غير الأضحية إذا وقع في أيام التكبير لأن  
يزيد بانها في أيام التكبير أن مشروعيتها خاصة بها ويجب



السنة عند المذبح او نحو ان ازارها قبله او عند المذبح عند الكليل  
او ذبحه **ولا ياكل** اي لا يجوز له اكل شيء **من الاضحية المندورة**  
ابتدا او عما في ذمته كان قال الله علي او ان شفي احد مرضي  
فمنه علي ان اضحي بهذه المشاة او بشاة او بدنة علي ان اضحي بهذه  
عما في ذمتي ثم ذبح المشاة او شاة عما في ذمته بعد تعيينها  
عنه او بدونه وكامله ذبحة ما لوقا جعلت هذه اضحية فان  
اكل شيئا مما ذكر عدم قيمته بنا علي ان اللحم متقوم فان قلنا  
بالاصح انه مثلي عزم مثله او اكل جميعه لزمه ذبح اخري **وياكل**  
المضحي عن نفسه ندبا من الاضحية **المتطوع بها** اي بعضها  
**ولا ياكل جميعها** الوجوب التصديق ببعضها كما سيأتي **ولا يبيع**  
اي لا يجوز له ولا يصح ان يبيع شيئا من الاضحية المتطوع بها  
كجلدها وقرنها وكالبصع غيره من وجوه التمليل وله الانتفاع  
بجلدها واتخاذ نحر دلو وغلامه وله اعارته لا اجارته **وطعم**  
**الفقر والمساكين** من المسلمين بالبلد بعضهم من لحمها ينافي ملكونه  
ملكها مطلقا والواجب اعطا ما يقع عليه الاسم ولو لو احد منهم  
ولا يجوز اعطا نحر الجلد ولا غير التي لا القدر الثابتة والافضل  
اعطا الجميع الا لفقرا يتبرك باكلها فانه سنة وله اعطا الاغنيا  
لكن يتصرفون فيه بغير الاكل **فصل في العقيقة والعقيقة**  
من حيث ذبحها **استحبة** لاصل تلزم نفقة المولود بفرض  
اعساره مما لنفسه لامن مال المولود اذا اليسر بها في السبعة  
بخلاف ما اذا اليسر بعد مدة النقاس وفيما اذا اليسر بعد

٩٥٢  
السابع في مدة النقاس تردد وحيث استحبنا له لم تقف عليه  
حتى يبلغ المولود فان بلغ حسن ان يعق عن نفسه **وهي الاضحية عن**  
**المولود** ذكرنا كان او انثى او ضئي ويدخل وقتها بولادة لكن الافضل  
ان يذبح **يوم سابعه** اي السابع من اليوم الذي ولد فيه او في ليلته  
وان مات قبله كما صرح به في شرح المذهب اخر الباب وان اقتضى كلام  
الروضة واصلها خلافة **عن الغلام** اي الذكر **شأتان** فساويان  
بصفة الاضحية وتجزي واحدة او سبع بقرة او بدنة والتقدير  
بالشأتين لانه اقل احوالا والا فالزيادة عليها افضل **وعن الجارية**  
اي الانثى **شاة** كذلك او سبع بدنة او بقرة وهذا اقل ما تجزي  
مطلقا وينبغي تفضيل الزيادة هنا ايضا والنفث كالانثى كما يجتهد  
الاسنوي لكن في البيان انه يذبح عنه شأتان وهو الاول لانه الاهتم  
الذي هو قاعدة اموره **ويطعم منها الفقراء والمساكين** اي من  
المسلمين بالبلد اخذ من قولهم ايضا كالاضحية في سائر الاحكام ومن  
ثم كان الواجب طعام ما يقع عليه الاسم ولو لو واحد لكن لا يجب اعطا  
التي بل ليس طبخها بجلد وحمل لحمها مطبوخا مع مرقاة الى الفقراء  
والمساكين افضل من دعايم اليها ولا غنيا التصرف فيها يهك  
اليهم منها بغير الاكل بخلاف الاضحية كما تقدم **كتاب**  
**السبق والري** يعني السابقة والمناضلة الا في التعبير بها وها  
سنة للرجال المسلمين ويجوز اخذ العوض عليهما علي ما ياتي  
بيانه **وتسع السابقة علي الدواب** كخيل وابل وبقرة وبغل  
وحمار ولو بعوض معلوم لا علي نحو بقرة وطيور ومصارعة ومشاكلة



بيد بعوض ولا على نحو مناطحة كباش وسهارة دكة ولو  
 بلا عوض **وتقع المناضلة بالسهم** العربية والعجمية ونحوها  
 كالمسلات والابر والرماع ولو بعوض وانما يصحان **اذا كانت**  
**المسافة** التي تقع المسافة او المناضلة فيهما مما لا ينذر قطعها  
 لواحد منهما وكانت **معلومة** بالزرع او المشاهدة للمتعاقدين  
 ان لم يقلب عرف شي او جعلت احد المتعاقدين والاصل الاطلاق  
 عليه ولا بد في كليهما ان لا ينذر سبق احدهما وفي المسابقة من  
 تساويهما في الوقت الذي يجريان منه والغاية التي يجريان  
 اليها فلو شرط تقدم موقف احدهما او غايته لم يصح وفي المناضلة  
 من ترتب رميها وبيان الباوي والافسد العقد وتساويهما  
 في الوقت الذي يرميان منه وكذا الغاية التي يرميان اليها ان  
 قصد الرمي الى غرض فلو تناضلا على ان يكون السابق لبعدها  
 رميا ولم يقصد اعرضها جازا ان استولى السهمان حقه ورزانه  
 والقوسان شدة ولينا **ويخرج العوض** المعلوم لها بروية العين  
 ووصف ما في الزمة اي يلزمه **احد المتسابقين** او المترايين  
**حتى اذا سبق** بالنبا للفاعل **استرد** اي لم يلزمه شي **وان**  
**سبق** بالنبا للمفعول **اخذ** اي استحقه **صاحبه** وهو السابق  
 كان يقول احدهما للاخر ان سبقتي فلانك علي هذا او كذا وان  
 سبقتك فلا شي لي عليك **وان اخرج العوض** معا بان التز  
 كل منهما لصاحبه ان سبقه كان شرطا ان من سبق منهما فله  
 على الاخر كذا **الميجز** لانه قمار فيفسد العقد **الا ان يدخل بينهما**

مخلا

٢٥٤  
**مخلا** اي ثالثا مكافيا لهما مركوبه يكافئ مركوبهما على انه ان  
**سبق** بالنبا للفاعل كلا منهما **اخذ** ما اخرج به كل منهما جالعا  
 او مرتبا وان سبق احدهما وجا الاول اخذ هو الاول عما اخرج به  
 المتاخر **وان سبق** بالنبا للمفعول بان سبقه او سبقه احدهما  
 وجا بينهما او مع المتاخر او جا الثلاثة معا **لم يعزم** شي  
 لواحد منهما بشئ ان جالعا او الثلاثة معا فلا شي لاحد  
 وان جا مترتبين قبله او جاهو مع المتاخر منهما او قبله  
 اخذ الاول فقط ما اخرج به وسمي الثالث محلا لانه محلل العقد  
 ونجرحه عن صورة القمار المحرم **كتاب الايمان**  
 بفتح الهمزة جمع يمين وهو تحقيق ما لم يجب وفوعه بذكر اسم الله او غيره  
 على ما سياتي وكان المراد بتحقيق ما ذكر التزام تحقيقه ولو بالادلة  
 على ذلك وان استحال تحقيقه فليتامل **والنذور** جميع نذر  
**لا تنفقد اليمين** الا من بالغ عاقل مميز او متعدي بنحو سكره مخار  
 فاصد فلا تنفقد من صبي او مجنون او نائم او مضى عليه او سكران  
 بغير تعد او مكره او فاصد لها كان سبق لسانه اليها ولا  
 تنفقد **الا بالله** اي بهذا الاسم الشريف الدال على المذا  
 العلي **يقال** عما لا يليق به كواسه وتابعه **او باسم من** يفيد  
**اسمايه** المختصة به به كالرحمن والحي الذي لا يموت والاله  
 وما كذب يوم الدين والذي اعبدته او اسجد له ومن نفسي بيده  
 والذي خلق الجنة وكذا من غير المختصة مما ينصرف اليه عند  
 الاطلاق كالرحيم والرب والمخالق والرازق والقادر والحق والمكبر



والجبار والمصور الا ان يرد به غيره تعالى وكذا مما لا ينصرف  
اليه تعالى عند الاطلاق كالشي والموجود والعالم والحى والعليم  
والحكيم والغنى والسميع والبصير ان ارافانه **تعا** **او بصفة**  
**من صفات ذات** كعظمة الله وعزة الله وكبريا الله وكلام  
الله وعلم الله وقدره الله وشيئة الله وارادة الله نعم لو نوي  
بالعلم المعلوم او بالقدر المقدور او بالبقية ظهور اثارها  
او بالكلام الحروف لم يكن يمينا وتتفقد بكتاب الله او بالتقرية  
او الاجيل الا ان يريد الفاظه وبالمصنف الا ان يريد الجدل  
والورق قال الزركشي المراد بالصفة التي ورد الشرع باطلافاها  
اما ما لم يرد به فينبغي ان يكون مبينا على جواز اطلاقه على الله  
تعالى والاشعري قال بالمنع وفضل القاضى ابن بكر وعينه بين  
ما يوافقهم نقضا فيمتنع وما لا يوافقهم فيجوز ثم قال من الصفات  
كونه تعا او لبيا وان واجب الوجود وهي كالزائده على الذات  
ومنها السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا في  
جهة ولما ر فيها شئ ثما والظاهر انفقاده بها لانها قديمة  
متعلقة بالله انتهى وحكي الرافعي ان بعض الحنفية قال لو قال  
بسم الله لا فعلن كذا فهو عيب ولو قال بصفة الله تعالى فلا  
لان الاول من ايمان الناس الا ترى القابل بقول الذي انزلت  
من عنده السور ثم قال وكذا ان تقول اذا قلنا الاسم هو المسمى  
فالحنن بالله تعا وكذا ان جعل الاسم صلة وان اراد بالاسم  
التسمية لم يكن يمينا وتو له بصفة الله يشبه ان يكون يمينا

الشرع هو

الا ان

الا ان يريد الوقف انتهى وكأنه اراد بالتسمية اللفظ وبالوصف  
قول الواصف في شرح المقاصد انهم اي اصحابنا المتكلمين  
يريدون بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الواصف انتهى فخرج  
بصفات ذاته الصفات الفعلية فلا تتعقد بها اليمين  
وهو ما اطلقه الجمهور وجزم به الرافعي في خلق الله ورزق  
الله قال ومثله اجاب الامام في راحيا الله لكن جزم الخفاف  
في الخصال بانها اي صفات الفعل يكون يمينا اذ انوها انتهى  
ولو قال ان فعلت كذا فاما ان السبعة لازمة لهما لي او فاما ان  
المسلمين لازمة لي فان نوي اطلاق بتعة الحجاج وعناقتها  
انفقدت يمينه بها وان نوي اليمين بالله تعالى او لم ينشأ  
لم ينفقد وكانت البيعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالمصافحة فلما ولي الحجاج رتبها ايمانا تشمل على ذكر اسم الله  
تعالى وعلى الطلاق والاعتاق والحج وصدقة المال وان خلق  
رجل بالله تعالى فقال احز يميني في يمينك او يلزمي ما يلزمك  
لم يلزمه شئ وان كان ذلك في الطلاق ونوي لزمه ما لزم  
المالك وخروج باسم الله تعالى وصفته غيرهما كاللبي والكعبة  
فلا ينفقد اليمين به وبكوه كما في شرح مسلم عن اكثر الاصحاب  
وان نقل مرة عن اكثر الاصحاب بتعا المص الشافعي الحرة ولو  
شك في عيب ما تنفقد به وغيره كوالله والكعبة فالمتجه  
عندي الان عقاد سوا قصد الحلق بكرا او اطلاق او بالجمع  
**ومن خلق بصدقة ماله** او نحوها من القرب بان التزم

شرح



ذلك على وجه اللجاج والعصب بان قصد بالالتزام  
المنع اولاً او تحقيق الخبر كقوله ان كلمت زيدا وان لم  
الكلمة او لم يكن الامر كما قلته فنده على عتق او عتق هذا  
العبد او صدقة او المصدق بكذا او صوم او صوم كذا  
ويسمي ذلك نذر اللجاج والعصب ويقال له عيّن اللجاج  
والعصب ولذا عبر المصنف بالخلق **فهو خير بين** ما التزم  
من **الصدقة** او غيرها **والكفارة** اي كفارة اليمين لان  
ذلك يشبه النذر من حيث انه التزام قرينة واليمين من حيث  
ان مقصوده اليمين ولا سبيل للجمع بين توجيها ولا تقطيعها  
اي ولا مرجح لتغليب احدهما على الاخر حتي يتعين موجه وجوب  
التخير وهذا ما رآه النوري وفي قول وصححه الراعي يتعين  
الكفارة لخبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين ولا كفارة في نذر  
البرر قطعاً فتعين حمله على نذر اللجاج ولقول جمع من الصحابة  
به بلا مخالف لهم وفي اخر يتعين ما التزمه لخبر من نذر رسمي  
فعليه ما سمي وعلى الاول فان اختار ما التزم ففي صورة  
العتق بحزبة اعتاق عبداً ان لم يعين واعتاق العبد  
ان عين ولو بغير صفة الكفارة وفي صورة الصدقة ان  
عين لزمه ما عين والاقل مقبول وفي الصوم ان عين لزمه  
ما عين والاقل يوم وان اختار الكفارة وارا عتق المعين  
اعتبر فيه صفة الاجزاء ولو كان المتعلق في الخلق غير قرينة  
فعليه بالحث كفارة يمين لانه يشبه اليمين دون النذر

فلو قال ان كلمته فنده على ان اطلقك فهو كقوله ان فعلت  
فواسمه لا اطلقك فتلزمه الكفارة بموت احدها بعد الفعل  
وقبل التطبيق فلو قال ان فعلته فنده على ان اكل الخبر لزمته  
الكفارة بموته بعد الفعل وقبل الاكل ولو قال العتق يلزمي  
او يلزمي عتق عبدي فلان او العتق لا نعلن او لا افعل فان لم  
ينشأ تعليقاً فهو لغو وان نواه تخير فان اختار العتق او عتق  
المعين اجزاء ولو بغير صفة الكفارة او الكفارة وارا عتق  
المعين اعتبر صفتها بخلاف ما لو قال ان فعلت كذا فعبد  
مرو فعله فيحقق قطعاً كما في المجموع لانه محض تعليق ليس فيه  
التزام بنحو على ولو قال العتق او عتق عبدي فلان او العتق  
يلزمي ما فعلت كذا فهو لغو لانه لا تعليق فيه ولا التزام والعتق  
لا يحلونه الا باحد هذين كذا قيل فيه نظر بل يتجه اعتباره  
ان نوي التعليق على معني ان كنت كذا فعلى العتق او عتق فلان  
لقبوله لهذا المعني فيخير فليتام **ولا شيء** من كفارة او نذر يلزم  
**في لغو اليمين** بان سبق لسانه الى لفظها بلا قصد او قصد الحلف  
على شيء فسبق لسانه لغيره كلبى واسه ولا واسه في نحو غضب او صلة  
كلام ولومع الجمع بينهما اذا الغرض عدم القصد **ومن حلف**  
على ان لا يفعل شيئاً عنه **ففعّل غيره** مما لا يشمل اسمه  
واطلق كان حلف لا يدخل بيتاً فدخل مسجد الرحما او لا يذهب  
فأغار او اوصي او لا يتصدق فذهب او اهدي او لا ياكل من  
هذه البقرة فاكل من لبنها او ولدها او من هذه الشجرة فاكل



من ورقها او طرف عصفها او لا ياكل لبنا فشربه او لا يشربه  
فاكله نجس او لا ياكل عتبا مثلا فشرب عصيره او مصه وري  
نقله او لا ياكل رطبيا فاكل قرا او بيرا او لا ياكل سمنا فشربه  
ذايبا او اكله في عصيدة لم تظهر فيها عينه او لا ياكل طعام  
زيد فاكله ضيافة او لا اكله هذا الصبي فكله بالغ او لا اكله هذا  
العبد فكله بعد عتقه او لا اكله عبد زيدا او زوجته او لا اذخل  
داره فكله العبد او دخل الدار بعد بيعه او اكله الزوج بعد  
طلاقها باينا او لا يدخل دار زيدا فدخل دار يسكنها بغير ملكه جارة  
واعارة او لا يلبس هذا الثوب فسل منه خيطا ثم لبسه **لم يحنث**  
بخلاف ما لو حلق لا يدخل بيتا فدخل خيمة او بيت شعر ولا يهب  
فصدق او اهدي واقبض او لا ياكل من هذه البقرة فاكل من لحمها  
او من هذه الشجرة فاكل من ثمرها او لا ياكل لبنا فاكله نجس او لا ياكل  
زوجه زيد فاكلها بعد طلاقها رجعي او لا يدخل دار زيدا فدخل  
دار املاكها او لا يسكنها او لا يزور كذا فادرك طهره وان مجده ولم  
ينزل منه الى جوفه فيحنث ولو حلق لا ياكل بطيخا فاكل الهندي وهو  
الاخضر فالوجه الحنث في هذه الازمان **ومن حلق علي ان لا يفعل**  
**شيا عينه كالبيع والشرا والترويع والتطليق والاعتاق والضرب**  
**واطلاق فامر غيره ففعله لم يحنث** فان اراد ان لا يفعل  
ولو بركيله حنث نعم لو حلق ان لا يتزوج او لا يراجع حنث بقعد  
وكيله او مراجعته ومثله في الاوجه ما لو حلق لا يرد زوجته الرجعية  
او البائن مجلع اذا اراد الرد الى نكاحه ولا حنث بالفاسد من بيع

وغيره

وغيره نعم يحنث بفاسد الحج او العمرة ولو حلق لا يبيع حمرا او مستقلة  
لم يحنث ببيعه لما ذكره الا ان اراد صورة البيع او لا يبيع فاسدا فباع  
فاسدا فنجره بان احدهما عدم الحنث وظاهر كلام الشيخين ترجيح  
وجزم به صاحب الانوار والثاني ورجحه الامام وهو الوجه للحنث ووضح  
ان الكلام عند الاطلاق فان اراد صورة البيع فلا تنقض في الحنث **ومن**  
**حلق علي ان لا يفعل امرين** عينيهما كان حلق لا ياكل هذين الرغبةين  
او هذا الرغبةين وهذا الرغبة او اللحم والمصعب والعنب او لا يلبس هذين  
الثوبين او هذا الثوب وهذا الثوب ولا ياكل زيدا وعمر **ففعلا احدهما**  
كان اكل احدهما الرغبةين او احدهما وبعض الاخر او اكل اللحم او العنب او  
احدهما وبعض الاخر او لبس احد الثوبين او لبسهما بعد قطع بعض احدهما  
او احدهما او كلهم زيدا او عمر فقط في الجبيع **لم يحنث** وانخلت اليمين بخلاف  
ما لو اعاد في يمينه حرف السقي كان حلق لا ياكل هذا ولا هذا الا ياكل زيدا  
ولا عمر ففعل احدهما يحنث ولا تنحل اليمين لانها يمينان حتى لو فعل  
الاخر لزمه كفارة اخري ولو حلق على فعلا امرين كان حلق لا ياكل اللحم  
والعنب او لا ياكل زيدا وعمر وهو يمين واحدة فلا يكفي في البر احدهما  
علي الوجه الذي اعقده غيره واحد وان نقل الشئ من عن المتولي  
خلافه فقد تنقض عاقبه **وكفارة اليمين هو اي المالك الحائث بخير**  
**فيها ابتداء بين ثلاثة اشيا عتق رقبة مؤمنة** ذكره انثي سليمة  
من العيوب المحلة بالعلم او الكذب او اطعام عشرة مساكين او  
نقرا **كل مسكين مدا** مما يجزي في الفطرة من غالب ثوب البلد  
في غالب السنة بان تعطيه ذكره على وجه التقليل او كسوته



**ثوابا** بان يعطى كل واحد علي وجه التملك ثوابا ليسا  
 لم يذهب قوته او مفعلا لزيته لا لئلا يجد بهما هلال النسخ بحيث  
 لا يدرى الا بقدر دوام البالي من صوف او قطن او كتان او شعر او حرير  
 ولو لرجل لا يجوز له لبسه والمراد به ما يسمى كسوة كلبس وان لم  
 يكن له كمر او عمامة وان صفرت او ازار او ورد او مفتحة او  
 منديل يحمل في اليد بخلاف ما لا يعتاد لبسه كالجلود وما لا  
 يسمى كسوة كمنديل وحق وقلنسوة وطاقية ولو اعطاهما شيئا  
 ما لا ينسخ من متجسسا العين كصوف مبيته او ما لا يصلح للصفا  
 للكبير او ما يصلح للرجل للمرأة او بالعكس او ما اعتيد في البلد  
 لللبسه لغالب الناس او نادرهم من نحو لبد وقوذة جاز وعليه  
 ان يعرفهم بالمتجسس حتي لا يصلوا فيه **فان** كان يحجوا وعليه  
 بسفه او فلس او **لم يجد** شيئا من الاسباب الثلاثة بان عجز عنها  
 بالوجه السابق في كفارة الظهار كان كان رقيقا **فصيام**  
**ثلاثة ايام** ولو بتفرقة يلزمه ولو غاب ماله انتظره ولم  
 يضم **فصل** في النذور وهو التزام قرينة غير واجبة عينا  
**النذر يلزم** اي يعتد به ان كان **في المجازات علي مباح**  
 بان علق التزام القرينة علي ما ليس بمعصية لا علي وجه اللجاج  
 فعلا له كان او لا **وكذا** ان كان في المجازاة علي **طاعة** بان علق  
 التزام القرينة لا علي وجه اللجاج علي طاعة **كقول الله** **ان شئ الله**  
**مريض** او ان اكلت الخبز يعني ان ليسه الله لي في الاول وان صليت  
 الفطر يريد ان ليسه الله لي في الثاني **فمنه علي** او فعلي **ان**

اصلي

**اصلي** او **اصوم** او **انصدق** او اعتق **ويلزمه من ذلك** الملتزم  
 من الصلاة والصوم والمصدق والاعتاق **ما يقع عليه الاسم**  
 شرعا عند الاطلاق وهو في الصلاة ركعتان وفي الصوم يوم وفي  
 المصدق اقل بقول وفي الاعتاق رقبة وان لم تجز في الكفارة فان  
 عين في شي مما ذكر فدر ابع ويلزمه في الصوم التبيت نعم لو نذر  
 قبل الزوال صوم يومه يلزمه وصم صومه وفي الصلاة القيام مع  
 القدرة ويمتنع فعلها علي الراحلة فان نذرهما من فعول او نذر  
 فعلها علي الراحلة جاز القعود في الاول وان كان القيام افضل  
 وفعلها علي الراحلة في الثاني وان كان فعلها علي الارض افضل  
 ولو ان يصلي ركعتين فضلي اربعاً بتسليم واحد وتشهد او تسعد  
 فطريقان قال في المجموع اصحهما وبه قطع المغويك الجواز وان  
 يصلي ركعة اجزائه او ركعات جازية بتسليمتين فان صلاها  
 بواحدة امر بتشهدتين وسجد لتترك الاول منهما للسهو نعم  
 ان نذر الاربع بتسليمتين لزمته كما في الاستقصا في صلاة  
 المقطوع او نذر صلاتين لم يجز به اربع ركعات بتسليمته واحدة  
**ولا نذر** ينقضي في فعل **معصية** كشرب خمر وزنا وصلاة بحد  
 اما بان يلزمه كمنه علي شرب الخمر الي اخره ولا حاجة لاستثنا  
 صحة نذر الواهن الموسر اعتاق المرهون لان الرابح عدم حرمة  
 وعلي الحرمة المرجوحة فهي خارج فلا تنفع الانقضاء ولهذا امر  
 نذر المدين المصدق بما يحتاجه لو فادينه وان حرم وكالمعصية  
 المكروه لذاته او لا يلزمه كصوم الدهر بشرطه وقضية كلام المصنف

نذر



عدم لزوم الكفارة قال الرزكسي ومحلله اذا لم ينويه اليمين كما اقتضاه  
 كلام الراغبين ان نوي به اليمين لزمته الكفارة بالحنث واما بان  
 يتعلق الالتزام عليه **كقوله** لا على وجه اللجاج والغضب **ان**  
**قلت** **فلا نأفقه** **علي** او **نعملي** **كذا** كالتصدق بكذا فان  
 نوي به اليمين فينبغي ان تجري فيه ما تقدم عن الرزكسي فان حال  
 وجه اللجاج والغضب تخير بين ما التزمه وكفارة اليمين وقد يتوهم  
 مخالفة هذا التفصيل لقوله ان تدر المعصية في الالباب لا يكون  
 اللجاجا وليس كذلك فليتامر **ولا يلزم النذر** اذا عقره  
**علي** فعمل مباح في اصله وان نوي به عبارة كعلي ان اكل اللحم واشرب  
 اللبن او اناام وان نوي بالاكل والتقوي على العبادة وبالنوم والتقوي  
 على التهجيد او **علي ترك مباح** كذلك **كقوله** **منه** **علي** **لا اكل اللحم**  
**ولا اشرب لبنا وما اشبهه** اي ما ذكر كعبه علي ان لا اناام ولو ترك  
 الفعل في الاول او اتى به في الثاني ففي وجوب الكفارة خلاف  
 والذي صحه في الشرحين والروضة وصوبه في المجموع عدم الوجوب  
 وقال في المنهاج كالمحرر لزمه كفارة يمين علي المزح قال في شرح الروض  
 وهو الموافق لما مر من لزومه في قوله ان فعلت كذا فندله علي ان  
 اطلقك وفي قوله ان فعلت كذا فندله علي ان اكل الخبز وفي قوله **منه** **علي**  
 ان ادخل الدار استهي **كتاب** **الاقضية** جمع قضى يعني  
 الحكم بين الناس **والشهادات** جمع شهادة **ولا يجوز** ولا يصح  
 ان يلي القضا فلا يجوز ولا يصح ان يولاه **الا من استكمل فيه**  
**خمس عشر خصلة الاسلام** فلا يصح قضا الكافر ولو ملئه **البلغ**

والعقل

٢٥٩  
**والعقل والحرية** فلا يصح قضا من فيه رق **والذكر** المحقة فلا يصح  
 قضا امرأة وخنثي **والعدالة** فلا يصح قضا فاسق **ومعرفة احكام**  
**الكتاب والسنة** بان يعرف ما يتعلق بالاحكام وان لم يحفظه عن  
 ظهر قلب لتوقف الاجهاد المشروط فيه حتى لا تصح تولية جاهل ومقلد  
 علي ذلك وغيره مما ياتي **ومعرفة الاجماع والاختلاف** في المسائل  
 التي يريد النظر فيها لميل لا يخالف الاجماع لكن لا يشترط ضبطه جميع من اضع  
 الاجماع بل يكفي ان يظن ان قوله في تلك المسألة لا يخالف الاجماع او  
 انه لم يتكلم فيها الاولون بل تولد في عصره **ومعرفة طرق الاجتهاد**  
 اي الامور التي يتوقف علي معرفتها غير ما تقدم وياتي كالعام والخاص  
 والمطلق والمقيد والمحل والمبين والمضد والمظاهر والناسخ والنسوخ  
 وسنن السنة واحاديثها ومتصلها من سرفقها ومرفوقها وغير  
 متصلها كرسائلها وحال روايتها قوة وضعفها نعم ما تواترت اهلوية  
 روايتها او حكم بها امام مشهور عرفت صحة مذهبه في المرحم والتقدير  
 او اجمع السلف علي قبوله لا يحتاج الي البحث عنه وكالتقياس جلية وغيره  
 صحيحه وغيره **ومعرفة طرف من لسان العرب** لغة ونحو او صرفا  
 وبلاغة بحيث يتمكن من فهم مقاصد الكتاب والسنة معرفة طرف من  
**تفسير كتاب الله تعالى** بان يتمكن من معرفة معاني ايات الاحكام منه  
**وان يكون سميعا** اي ذا سمع وان كان ثقیل السمع بخلاف من لا  
 يسمع بالكلية وان يكون **بصيرا** اي ذا بصر ولو بحيث يميز الصورة  
 ويعرفها اذا قربت منه بخلاف غيره كالاعمى ويشترط ايضا كونه ناطقا  
 بخلاف الاخرس وان فهمت اشارته وان يكون **كاتبيا** بان يحسن الكتابه



وهذا وجه والاصح عدم اشتراط ذلك بل يحى زكوة اميا لا يكتب ولا يجب  
ولا يقر المكتوب وان يكون **سيفظ** فلا يبع قضا مغفل ولا مختل نظر بنحو  
مرضا وكبر **ويجب ان يجلس القاضي في وسط البند** بفتح  
السين في الاشهر ليتساوي الناس في القرب منه وكان المراد بهذا التاوي  
كل مع نظيره فاهل الاطراف يتساوون وكذا من يليهم وهكذا قال  
الركشي وكأنه استوعبت خطته والانزل حيث تيسر قال وهذا اذا لم يكن  
فيه موضع يعتاد القضاة النزول فيه انتهى وقد يقال ظاهر كلامهم  
والمعنى انه لا فرق حيث تيسر الوسط وان يجلس في موضع واسع  
مصون من اذى محو حر وبرد وعبار **بارز** اي ظاهر للناس وان يجلس  
على مرتفع وان يتميز عن غيره بفراش ووسادة وان يكون **لا حاجب**  
**له رونه** اي دون ذلك الموضع اي من الدخول عليه فيه اي يكره ان يخاله  
بلا حاجة بخلاف ما لو احتاج لرجلة او في وقت خلوة **ولا ينقذ القضا**  
**في المسجد** بان يتخذ ذلك فيكره واقامة الحد فيه اشد كراهة  
وان اتفق حال دخوله قضية او قضايا فلا بأس بفصلها **ويسوي**  
وجوبا بين **الحضين** وان وكلا او تفاوتا في الفصل **في ثلاثة اشيا**  
**في المجلس** فلا يخص احدها بالمجلس ولا يرفعه على الاخر فيه وفي  
**اللفظ** اصلا وصفة فلا يخص احدها بنحو التحدث والمزاح معه  
او الالة القول له وفي **النظر** اي الملاحظة والمراعات بوجوه الاكرام  
فلا يخص احدها بنحو استماع كلامه او النظر اليه او القيام او طلاقة  
الوجه له او اجابة سلامه والاذن في دخوله او في التقدم بدخوله عليه  
نعم ان كان احدها كانا رفع السلم عليه في المجلس قال الشيخان ويشبه

ان يجري ذلك في ساير وجوه الاكرام قال في شرح الروض اي حتى في  
التقديم بالدعوى كما بحثه بعضهم وهو ظاهر ان قلت المضمون المسنون  
والا فلظاهر خلافه لكثرة من رالتاخير انتهى ورفع السلم في المجلس على  
سبيل الوجوب عند الماوردي وتبعه البارزي وغيره وتعبير  
غيره بالمواز لا ينافيه لكن لا يخفى ان جريان الوجوب في بقية وجوه  
الاكرام على وجه الاطلاق مستبعد اذ لا وجه لوجوب نحو التحدث  
والمزاح معه ولا لوجوب تخصيصه بدخوله عليه بل الكلام في جواز  
تخصيصه **ولا يجوز للقاضي ان يقبل الهدية** مثلا ممن له خصومة  
او يريد الخصومة وان اعتاد الاهداء قبل القضا وان لم يكن من  
اهل محل عمله وكذا ممن لا خصومة ولا اراد الخصومة ان كان من  
**اهل عمله** بان كان في محل ولايته وان لم يكن من اهل محل  
ولايته ولم يعهد ذلك منه قبل القضا فان عهده منه قبل  
القضا ولم يزد فيه على العادة او كان الاهداء في غير محل ولايته  
وان كان المهدي من اهل محل ولايته جاز القبول ولو ارسل  
الهدية من غير محل ولايته ولم يعهد منه ولا خصومة  
له اليه في محل ولايته ففي جواز القبول وجهان ورجح بعضهم  
التحريم ولو ارسلها من في محل ولايته كذلك اليه في غير محل ولايته  
ففي الجواز نظر ولعل القياس التحريم **ويجتنب ندبا القضا**  
**في عشرة من اصغ** فيكره له له القضا فيها وان نفذ **عند الغضب**  
ولو منه تعالى كما اقتضاه اطلاق المصنف والمجهول واطال الاذري  
في ترجيح وهو وجهه ويوافقه استقراب صاحب البحر لما مر به



الامام والبعوي وغيرها من استثنائه الذي قال البلقيني انه المعتمد  
نعم لا كراهة قطعا اذا دعت الحاجة الى الحكم في المال وقد يتعين الحكم  
على الفور في صور كثيرة **وعند البرج** المفرد **وعند العفش** المفرد  
**عند شدة الشهرة** **وعند الخزن** المفرد **وعند الفرج** المفرد  
مثلها المهر المفرد **وعند المرض** المولود **وعند دافعة الاخشين**  
البود والفايط ومثلها مدافعة الريح كما هو ظاهر **وعند غلبة النعمان**  
**وعند شدة الحر** **وعند شدة البرد** وفي كل حال يغير الخلق واذا  
حضر الخصمان بين يدي القاضي فله ان يسكت حتى يتكلم اوله ان  
يقول ليتكلم المدعي متكما قال الشيخان وان يقول للمدعي اذا عرقه  
نكلم والاوي ان يتولي هذا القول الا بين الواقف علي راسه او بين  
يديه **ولا يسأل القاضي المدعي عليه** اي لا ينبغي ان تساله الجواب  
**الابعد كمال الدعوي** الصحيحة من المدعي فحينئذ يساله الجواب  
بنحو اخراج من عواه وان لم يساله المدعي فان اقر لزمه ما اقر به من  
غير احتياج لحكم بخلاف البينة والمدعي ان يطلب من القاضي الحكم  
عليه فيحكم كان يقول له اخراج من حقه او كلقتك الخراج من حقه  
او الزمتك به ولو كانت صورة الاقرار مختلفا فيها احتج الحكم كما جحد  
البلقيني فليتامر ولا يحكم حتى يطالبه المدعي لان الحكم حقه فيستوفى  
علي اذنه وان انكر للقاضي ان يقول للمدعي انك بينة او شاهدة  
مع يمينك حيث ثبت الحكم بها او تحلف ان كانت اليمين في جانبه  
والاوي ان يسكت عن ذلك نعم ان جهل المدعي ان له اقامة  
البينة وجب اعلامه كما افهمه كلام المذهب وغيره قال البلقيني

ان علم

ان علم علمه بذلك فاسكوت اوي وان شك فالقول اوي وان  
علم جهله به وجب اعلامه فان قال لي بينة واقامها سمعها  
القاضي وحكم بها بما سياتي وان قال اريد تحليفه ولومع قوله  
لي بينة فله ذلك فان حلف فالقول قوله وان نكل حلف المدعي  
علي ما سياتي **ولكن لا يحلفه** القاضي **الابعد سوال المدعي**  
تحليفه لان الحق في اليمين له فاحتج لانه فان حلفه قبل  
سواله لم يعتد به علي الاصح وله بعد تحليفه اقامة البينة  
والشاهد مع اليمين ولو قال لا بينة لي واطلق او زاد  
لا حاضرة ولا غائبة او كل بينة اقيمها باطلة او كاذبة  
او زور ثم اتى ببينة قبلت لانه ربما لم يعرف او نسي ثم عرف  
او تذكر ولو قال سهودي فسقة او عبيد ثم جابعد  
وفان مضت مدة استبرا او اعتق قبلت شهادتهم والافلا  
**ولا يلحق خصما** مدعيا او مدعي عليه **حجة** له بان يضر الاخر  
كان يقول كذا **ولا يفهمه كلاما** يضر الاخر كان يقصد المدعي  
عليه الاقرار فيعرض له بالانكار او يقصد النكول فيجربه علي  
اليمين نعم اطلق الشيخان خلافا فيما لو علم المدعي كيف تصح  
الدعوي وجزم في الروض بالجواز قال في شرحه لكن الذي عليه  
الاكثر ووجه صاحب الانوار وقال الروياني وغيره انه  
المذهب عدم الجواز كما لا يخوز ان يعلمه احتجاجة ولو قال له استغن  
بمدينوب عنك فان اراد في الاحتجاج لم يجز وان اراد في تحقيق  
الدعوي جاز قاله الماوردي ولا يعين له من يستعين به ولا



بذبح عن احدها ما لزمه وان يشفع لاحدها عند الآخر ولا  
باس ان يسأل المدعي عن قبضه الدراهم المرعات ويندب  
له نذرها الى صلح برجي ويؤخر له الحكم بوجها ويؤمن يرضاهما لا يغير  
**ولا يتعنت بالشهادة** بزيادة البا اي لا يسد عليهم كان  
يقول لهم له تشهدون وما هذه الشهادة قال الشافعي ولا يجوز  
ان يتعنت الشاهد قال الماوردي وهو من ثلاثة اوجه الاول ان يظهر  
التكبر عليه والاستهزاء به وهو ظاهر الستر واقر العقل والثاني  
ان يسأله من اين علمت هذا وكيف تحممت ولعلك سمعت والمالك  
ان يتبعه في الفاظه ويعارضه لان فيه ميلا الى المشهود له واقضا  
الي ترك الشهادة ولا يجوز ان يصرخ على الشاهد ولا ينتهره **ولا**  
**تقبل الشهادة الا من ثبتت عدالة** وان رضي الخصم بغيره  
فان علم القاضي علة عدالة الشهود عمل بعلمه ولم يحج لتزكيته  
وان طلبها الخصم نعم لا يعمل بعلمه في اصله وفرعه لعدم قبول  
تزكيته لهما والاوجب عليه طلب تزكيته وان اعترف الخصم بعد  
الحكم ولو قال المدعي به عين مال فطلب المدعي اقرار الحاكم انتزاع  
وجعله مع عدل الى التزكية اجيب فان تلفت مع العدل لم يضمن  
هو ولا القاضي بل ان المدعي عليه ان يثبت المدعي لأكسبه وليس  
للقاضي جعلها مع المدعي فان فعل فتلفت عنده ثم ثبت له لم  
يضمنها المدعي عليه وان كان دينه يستوفى قبل التزكية فلو  
طلب المدعي الحجر قبلها لم يجب اليه وان كان يتهم بحيلة لان ضرر  
الحجر في غير المشهود به عظيم وقفيته كما في شرح الروض انه يجيبه

الى الحجر

الى الحجر في المشهود به وحده قال الزركشي وينبغي ان يستثنى ما لو كانت  
الحق لصبي او جفون او حجو ر عليه يسفه ولهذا قالوا في الفلاس ان الحاكم  
يحجر لمسلحتهم بلا القامس **ولا تقبل شهادة عدو على عدوه** وهو  
من يتحقق زوال نعمته ويفرح بمصيبته ويحزن بمسرته وذلك  
قد يكون من الجانبين وقد يكون في احدها فيختص برده شهادة على  
الآخر وقد تقضي العداوة الى الفتق فتدشها دته مطلقا ولا تقبل  
شهادته على قاذفه ولو قبل طلب الحد لظهور العداوة ولو شهد  
عليه فقد فسد المشهود عليه لم يؤثر فيحكم بها الحاكم ولو عاد من  
سيشهد عليه وبالغ في خصامه ولم يجبه ثم شهد عليه قبلت  
شهادته لئلا يتخذ ذلك ذريعة الى ردّها اما شهادة العدو  
لعدوه فمقبولة **ولا تقبل شهادة والد وان علي لولد** وان  
سفل **ولا شهادة ولد وان سفل لوالده** وان علا نعم لو ادعى  
السلطان على شخص بالبيت المال فشهد له به اصله او فرعه  
قبلت كما قاله الماوردي لعموم المدعي به وقضية كلامهم ان لو  
شهد لاحد ابيه على الآخر لم تقبل وبه جزم القرطبي لكن جزم ابن  
عبد السلام بقبولها وبه افاق ابن الجيميزي لان الوازع الطبيعي  
قد تعارض فضعفت التهمة المعارضة واعلم انه يجوز الدعوى  
على الغايب وقضا القاضي عليه في كلامه ليس عقوبة منه تعار وان  
كان في غير محل ولا يثبت بشرط ان لا يدعي المدعي اقراره وان يكن  
له بيعة ولو شاهد او عينا فيما يثبت بهما وان يحلف بعد اقامته  
البيعة وتعديلها ان الحق ثابت في زمته فيما اذا ادعى ديناً فان

بيان  
بشئني



Copy



ادعي غيره كعين حزن علي ما يليق بذلك وكالبينة علم القاضي دون الاقرار  
واليمين المردودة لتعذرهما هنا وحيث ثبت المال على الغائب وحكم به القاضي فان  
كان للغائب مال حاضر او دين ثابت علي حاضر وفاه القاضي منه اذا طلبه المدعي  
وان لم يكن له مال حاضر ولم يحكم وسال المدعي اسما الحال الي قاضي بلد الغائب  
اجابته فيكتب اليه كتابا يبين فيه سماع البينة ليحكم بها بعد عدلها ان يعد لها  
الكتاب ثم يستوفي الحق او ينهي الحكم ان حكم ليستوفي الحق ويذكر في الكتاب ما يميز به  
المشهور عليه والمشهور له او المحكوم عليه والمحكوم له من اسم ونسب وصفة وحلية  
واسما الشهود وتاريخه والمخبر جواز انهاء سماع شاهد واحد ليقيم اليه المكتوب  
اليه اخر او يمين المدعي ويحكم له وكذا انما عليه كما قاله السرخسي واعتمده البلقيني  
لان عمله لقيام البينة وخالف صاحب العدة لانه الان شاهد لا قاض ولا بد  
من شاهدين علي ما ينهي عنده المكتوب اليه كما قال **ولا يقبل كتاب**  
**قاضي قاض في الاحكام** اي في احكامه او الثبوت عنده **الا بعد شهادة**  
**شاهدين** ذكرين عدلين فلا يكفي غير رجلين ولو في مال فيقره الكاتب  
او غيره بحضوره ويقول اسشهد كما اني كتبت الي فلان بما فيه ولا يكفي اسشهد  
كما ان هذا خطي او ان ما فيه حكمي ويخرجان معه **يشهدان** عند المكتوب  
اليه بما فيه بعد حضور الخضم لان الاعتماد عليهما حتي لو خالفاه اوضاع او  
انحى ما فيه فالعبرة بهما والكتاب انما هو سنة ليعذر اياه ولو كتب ليعين فشهادة  
الشاهدان عند غيره امضاه لان الاعتماد علي الشهادة **فصل في القسمة**  
وهي تميز بعض الحصص من بعض **ويقتصر القاسم** ان كان هو الامام او منقطة  
او حكم الشريك في صحة كونه قاسما **الي سبعة** شرايط جمع شريطة بمعنى حصلة شري  
**الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة** وقوله

والنسب

578  
**والنسب** اي معرفة الحساب الشامل لمعرفة المساحة لا ينقسم من الحساب  
بحله ان نصب للقسمة مطلقا او لما يحتاج اليه وكذا يقتصر الي بقية ما يتوقف عليه  
قبول الشهادة من تحي ضبط ونطق وسمع وبصر لان نصبه لذلك ولا ينفك الزلم  
كالقضاء فان **تراصيا** المالكان او الشراكا الكاملون المالكون وابدل من الالف قوله  
**الشريكان** ان يعسما بانفسهما او يقتسمون بانفسهم جاز ذلك وان تراصيا  
او تراصيا **يمن** **يقسم بينهما** او بينهما جاز ذلك ايضا **لم يقتصر القاسم**  
**حينئذ الي ذلك** المذكور من الشرايط المذكورة بل يقتصر الي التكليف فقط  
لانه وكما عنهم فيكون رقيقا وامراة وفاسقا الا ان يكون منهم محجور عليه فيفتقر  
الي ما ذكره علي الامام حيث لم يجد متبرعا واتسع بيت المال فنصب قاسم فاكثري  
كله بحسب الحاجة ويرزق من بيت المال من سهم المصالح فان وجد متبرعا  
او تعذر بيت المال لضيقة او غيره لم ينصب احدا الا ان سال الشراكا وبعضهم  
واجرة عليهم حينئذ وان اكثر واسما وعين كل قدر الزمة وان اطلق  
السمي وزع عليهم بقدر الحصص المأخوذة **وان كان في القسمة تقويم**  
فان لم يجعل الامام القاسم حاكما في التقويم **لم يقتصر** بالنسبة للفعول فيه  
اي في التقويم باعتبار المقوم **علي اقل من** مقومين **اشين** يقسمان با  
نفسهما لا شراطا العود في المقوم لان التقويم شهادة بالقيمة ومنه يعلم  
ان اعتبار العود لاجل التقويم لا القسمة اذ يكفي فيها الواحد وان جعله  
حاكما بنفسه وله العار بجعله ان احسن التقويم **واذا ادعي احد الشريكين**  
مثلا او وليه ان كانت غلبة مولية في القسمة بل عليه طلبها حينئذ  
والا امتنع طلبها **شريكه** او وليه **الي قسمة** **مالا ضر فيه** اي في قسمة وكان  
حصته الداعي تطلع لما يقصد من ذلك المقسوم وان لم تطلع حصته



المدعى لذلك **لزم الآخر** وهو الشريك المدعى أو الولي المدعى وإن لم يكن  
لمولى فيها غبطة **اجابته** هي تلتزم الاجرة في مال المولى وإن لم يكن فيها  
غبطة بخلاف مال الوكالة حصته الداعي تصاح لما ذكر كما لو كان له حصته من دار  
لا تصاح للسكنى أو من حمام لا تصاح لكنهما حصاما فلا يلزم الاخر اجابته  
وخرج بالاضر في قسمته ما في قسمته من دار فان بطلت فبطلت بالقسمة  
كفيلس الجواهر والنياب لم يجب الحاكم اليها وينعها ان تولياها  
والاكسيف بكسر لم يجبها اليها ولا ينعمها منها **فصل** في احكام  
تتعلق بالدعوى **واذا كان مع المدعى بينة** ثبتت مدعاها ولو  
شاهد يمين كذلك **سمعا الحاكم** اي اصغى اليها **وحكمه** بسؤاله  
**بها** بعد ثبوت عدتها وبالتركية او بعلمه كما تقدم وله الحكم بسؤاله  
عقب ثبوت العدالة لكن الاولى ان يقول المدعى عليه هذا كذا دفع في  
البينة او غيرها وحسنة ثلاثة ايام فاقل ان طلب ذلك **وان لم يكن**  
**له بينة** ولا شاهد يمين **فالقول قول المدعى عليه مع عينة**  
بعد طلب خصمه وتخليق القاضي ينلغو قبل طلب الخصم او تخليق  
القاضي على حسب جوابه حتى لو ادعى عليه مال مضاف الي سيب كاتر فشه  
كذا فان اجاب بنفي السبب حلن كذلك او بلا تسحق على شيئا ولا يترتب  
تسليم شي حلن كذلك ولا يلزمه التعرض لنفي السبب فان تعرض له جاز  
ومحل تخليق المدعى عليه ما لم يبريه المدعى من اليمين واللام بخلفه الا  
بتجديد دعوى استقوط حقه منها في الدعوى الاولى **فان** حلن انقطعت  
الحسنه في الحال لا مطلقا فلو اقام المدعى بعد الحلن حجة ولو شاهدا  
ويمينا حكم بها وان استعمل عند استخلافه لم يمهل الا برضى المدعى او

عند ابتداء الجواب امهل الى اخر المجلس ان رآه القاضي وان **نكار عن**  
**اليمين** اي امتنع منها ووجد حكم بنكوله حقيقة كقول القاضي جعلتك  
ناكلا او نكلتك او حكما كقوله بعد امتناعه او سكوت المدعى اختلف  
واقباله عليه لتخليفه **ردت** اي اليمين اي ردها القاضي **على المدعى**  
ان كان المدعى لنفسه فلا اعتبار بخلفه قبل امر القاضي **فيخلف**  
**ويستحق** وحينئذ لا تسمع بينة المدعى عليه بخياد او ابراسوا  
كان المدعى عينا او دينيا لان اليمين المردودة كافتار المدعى عليه على  
الاظهر وان امتنع من الخلف بلا عذر سقط حقه من المطالبة ومن  
اليمين ولا ينفعه بعد ذلك الا البينة ولو شاهدا او يمين لو ليس  
له رد اليمين على المدعى عليه لان المردودة لا ترد وان لم يمتنع منه  
بلا عذر بل قال اريد اقامة بينة او النظر في حجابي مثلا امهل  
ثلاثا فان عاد بعد ذلك للحلف مكن منه وليس للمدعى عليه بعد النكول  
والحكم به العود الى الخلف الا برضى المدعى ولو رضى جاز له العود  
اليه لكن ان نكار لم يحلف المدعى يمين الرد لسقوط حقه برضا يمين  
الخصم ولو اراد العود اليه بعد النكول الخالي عن الحكم ولو بعد هربه  
وعوده مكن منه وخرج بقولنا ان كان يدعى لنفسه مالو ادعى على  
منهم بمال ميت وارثه بيت المال فانكروا ونكار او ادعى قيم الوقف  
او المسجد شيئا لهما فانكر المدعى عليه ونكار او ادعى الرعي على الواث  
ومينه للفقر فانكروا ونكار فيجس المدعى عليه في الصور والمثالث  
اليان يقر او يخلف ومالو ادعى ولي صبي او مجنون شيئا لمولى فانكر  
المدعى عليه ونكار فلا تخليق وينتظر بلوغ الصبي وافتاة المجنون



وكذا لو ادعى عليه شيء على موليه فانكر له يحلف ويستظهر ما ذكر ولو اثبت  
الولي ما ادعى به لموليه فادعى الخصم اد او نحوه اخذ منه حالاً وانكرت  
اليمين على بقي العلم الى الكمال الولي ولو ادعى على المحجى ر عليه نفسه له  
شيء وانكر خصمه ونكر فانه يحلف ويقول ويلزمه التسليم الى ولي  
ولا يقول الي **واذا تداعيا** اي شخصان **شيا في احدهما قال قول**  
**قول صاحب اليد** عملاً باليد فان اقام كل منهما بيئته بملكته له  
قدمت بيئته صاحب اليد من غير احتياج ليمين لتزجها بيده وسمي  
الداخل والآخر الخارج ولو اقام شاهدا وحلف معه قدم ايضا وان  
كانت بيئته الآخر شاهدين نعم ان شهدت بيئته الخارج بانه  
اشتراها من الداخل او من بايعه او ان احدهما عصبها منه قدمت  
بيئته الآخر لبطان اليد وكذا لو شهدت بان الداخل اقر له بالملك  
الا ان ذكرت بيئته الداخل انتقالاً ممكناً من المقر له اليه ولا تسمع  
بيئته الداخل الا بعد بيئته الخارج ولو قبل تعديلهما **وان كان الشيء**  
**الذي تداعياه في يدهما** ولا بيئته لاحدهما **تحالفا** اي حلف كل لآخر  
**وجعل بينهما** نصفين وكذا لو تكلا عن اليمين او اقام كل منهما  
بيئته مما في يد الآخر فقط فان اقام كل منهما بيئته بالجميع فكذلك  
لكن يحتاج المدعي اولا الى اعادة بيئته للمضيق الذي بينه لانه اثبت  
بالنسبة اليه قبل بيئته الخارج وان حلف احدهما فقط او اقام فقط  
بيئته به حكم له بجميعه سوا شهدت بيئته بالجميع الشيء الذي  
الذي بيد الآخر وان كان ذكر الشيء الذي تداعياه في يد ثالث فالقول  
قوله بيمينه لكل منهما فان اقام كل منهما بيئته سقطتا لتعارضهما

بحلف

٢٦٥  
فيحلف لكل منهما يميناً ولو اقر لاحدهما قبل البيئته او بعد ما قدمت بيئته وان  
كان لا بيد احدهما اقاما بينتين سقطتا لتعارضهما ايضا نعم يحلف تعارضا  
هنا وفيما لو كان بيدهما او يد ثالث ماله يسبق تاريخ احدهما فلا تشهدت  
احدهما بالملك من سنة والآخرى بالملك من التزجحت الاخرى ومن  
**حلف اي اراد الحلف على فعل نفسه** اثباتاً او نفياً **حلف على البيت**  
وتسره بقوله **وهو القطع** اي الجزم فلا يكفي حلفه على نفي العلم  
ومن **حلف اي اراد الحلف على فعل غيره فان كان ذلك الفعل اثباتاً**  
بان اريد اثباته **حلف على البيت والقطع** اي الجزم **وان كان**  
ذلك الفعل **نفياً** بان اريد نفيه **حلف على نفي العلم** ولا يكون الحلف  
على البت فان حلفه القاض على البت فقد ظلم وان اعتد به ولو ادعى  
عليه جناية عبده او بهيمته عليه فانكر حلف البت لان عبده ماله فعله  
كفعله ولذا سمعت الدعي عليه ولانه لا ذمة لبهيمة والمالك لا يضمن  
بفعلها بل بتقصيره في حفظها وهو امر يتعلق به ولو وقع النزاع فيما  
ليس بفعل احد كان طلعت الشمس او كان الطائر غراباً فانت طالق  
حلف على البت ايضا نعم لو ادعى الوديع التلف ورد اليمين على الودع  
المنكر حلف على نفي العلم وان لم يكن التلف فعلاً واحداً ولا يشترط في جواز  
البت الميقين بل يكفي الظن الموكد الحاصل من نفي نكول خصمه او خطابه  
او خطه هو ان لم يتذكر **فصل في الشهادة ولا تقبل الشهادة**  
**الا من اجتمعت فيه خمس خصال** **الا سلام** فلا تقبل شهادة  
كافر ولو على مثله وقد يغني عن هذا اشتراط العدالة وكانه لدفع  
التوهم اذ قد يوصف الكافر بالعدالة في دينه **والبلوغ والعقل** فلا



تقبل شهادة صبي ومجنون **والحرية** الكاملة فلا تقبل شهادة من فيه  
رق **والعدالة** راد بها ما يشمل المروءة بدليل ما يأتي فلا تقبل شهادته  
فاسق ولا من لامرورة له وعبارة المصنف لا تتأني اشتراط زيادة علي  
ما ذكر كالنطق وكان السكوت عنه لظن اشتراطه لانه اداء  
الشهادة وعدم الحجر بسفه وكان السكوت عنه لما قيل ان ما ذكر  
يعني عنه لانه اما ناقص عقل او فاسق وفيه نظر او ضعيف عقله  
لا يقتضي انتفاه حتى يعني عنه ذكر العقل وعدم التهمة وسياتي  
التعرض له اخر الفصل وعدم المداومة علي ترك الستة الراسية  
وتبيلات الصلاة وبحيث الاذرعى تخصيص ذلك بالحاضر ولا  
ولا تقبل شهادة كثير الغلط والنيان للتهمة ولا شهادة المغفل  
الذي لا يضبط اصلا او غالبا اذ لا يوثق بقوله نعم ان فسر شهادته  
وبين وقت الفصل الخمس مكانه قبلت لا انتفا التهمة **والعدالة خمس**  
**شرايط** جمع شريطة **ان يكون مجتبا للكبار** كالقتل والزنا واللواط  
وشرب الخمر وان لم يسكر وشرب المسكر من غيره وتعمد تقديم الصلاة  
علي وقتها او تأخيرها عنه اي كهر منهما فمضى اركبت واحدة بطلت  
عدالته ورددت شهادته وان يكون **غير مضر** ولو عني قليل من  
**الصغائر** كالنظر المحرم والكذب الذي لاحد فيه ولا ضرر والاشارة  
علي بيوت الناس وهجر المسلم فوق ثلاث بلا عذر فان اصر علي  
ما ذكر بان غلبت معاصيه علي طاعاته او استقيا بطلت عدالته  
ورددت شهادته بخلاف ما اذا غلبت طاعاته علي معاصيه وان  
يكون **سليم السيرة** جعله الشارح احترازا عن اهل البدع والا

هو او يشك عليه انهم ان كفروا ببدعتهم كنكري العلم بالمعروف  
او الجزيات وسكري حدوث الحق العالم او البعث او حشر الاجساد  
اعني عن ذلك اشتراط الاسلام وان لم يكفروا ببدعتهم كالتقاليين  
بخلق القرآن والتسايق للمصاحبة وكنكري زيادة صفات الله تعالى  
وخلقه افعال عبادته وجواز زوجه في الاخرة فالصحيح قبول شهادتهم  
نعم لا تقبل شهادة الخطاوية للمصلحة ليجوز نفي شهادته احدهم كصاحب  
بحر ردعواه اعتمادا علي انه لا يكذب لان الكذب عندهم كفر فان  
اتي الخطابي في شهادته بما ينفي الاحتمال كرايت قبلت شهادتهم  
ويكن حمل سلامة السريرة علي عدم العداوة المانعة من الشهادة  
اذا العدو غير سليم السريرة لعدوه ولا ينافي ذلك قوله السابق  
في بحث القاضي ولا تقبل شهادة عدو علي عدوه كما لا ينافي ذكره  
العدالة هنا قوله ثم ولا تقبل الشهادة الا من ثبتت عدالته  
وان يكون **مامونا عند الغضب** بان لا يرحضه الغضب  
عن الحق فلا تقبل شهادة غير المامون لسقوط الثقة بقوله  
وان يكون **محافظة علي مروءة مثله** فلا تقبل شهادة غير  
المحافظة عليها لانه ناقص العقل او قليل المبالاة وعلي التقديرين  
تبطل الثقة بقوله والمروءة تخلق الشخص بخلق امثاله في  
زمانه ومكانه فنترد الشهادة بتركه كان مسي في سوق مكشوف  
الراس والبدن ممن لا يليق به ذلك او اكل فيه او شرب من سقايته  
غير المستقي في الخروج او عطش شديد او مدرج له بلا ضرر  
محض من يحتشمه لا يخفى اخوانه وتلامذته او قبل جليلته



محضه الناس او ليس ما لا يليق به حيث لا يقتاد او حمل على الاظهر الى  
 البيت حيث لا يليق به سحالا اقتدا بالسلف او اكثر من الحكايا المنكحة  
 او من سوا العشرة مع المعاملين والاهل والجيران او من المضايقة في المسير  
 او اكل على لعب الشطرنج او الغنا او سماعه وكذا على انشاء الشعر واستناده  
 حتى ترك به مهمة او على الرقصة او الضرب بالدف او اتخذ غلاما او جارية  
 لمغني للناس ومن جمع الاكثر فيها العرف والامر في جميع ما تقر ويحتمل بالا  
 شخاص والاحوال والامكنة والازمنة فقد تستقيم من شخص وفي حال او  
 مكان او زمن ما لا يستقيم من شخص اخر او في حال او مكان او زمن اخر **فصل**  
**والحقوق التي يراد الشهادة بها ضربان حق الله تعالى وحق الادمي والاد**  
**الجنس بينهما فاما حقوق الادميين فهي منقسمة على ثلاثة اضراب**  
**ضرب لا يقبل فيه النساء مطلقا ولا يقبل فيه الا شاهدان ذكران**  
**وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال غالبا كالكفاح ورجعة**  
 وطلاق واعتاق واسلام وردة وبلغ وخلع ادعت المرأة على زوجها او  
 نقضا عدة بالانصر وعنف عن قصاص ولو على مال وان كان المفسود  
 حينئذ المال لان الجنانية في نفسها موجبة للقصاص لو ثبت والمال انما هو  
 بدل عند وكالة وصاية وقراض وشركة لان هذه الاربعة وان كانت  
 في مال القصد منها الولاية والسلطنة نعم ان اراد في الاخير اثبات حصه  
 من الزبح كفي رجل وامرأتان كما يجتبه ابن الرفعة اي او رجل وعين كافي القرب  
 الا بوضرب لا يقبل فيه النساء المتفرقات وانما يقبل فيه شاهدان  
 ذكران او رجل واحد وامرأتان او شاهد واحد وعين المدعي  
 على استحقاقه للشهود به بعد شهادة شاهده وتعدله ذكر او اجمعا

في يمينه صدق شاهده قبل ذكره الاستحقاق او بعده بخلافه ان شاهده  
 فيما شهد به لي واني استحققه او ابي استحققه وان شاهده بلسان فيما شهد  
 به لي فلان ترك اليمين وطلب يمين خصمه فله ذلك فان حلف خصمه سقطت  
 الدعوى ومنع هو من العود لليمين مع شاهده ولو في مجلس اخر ولا يمنع من اقامة  
 يمينه كاملة ولو اراد اليمين قبل حلف خصمه لم يمكن منه الا في مجلس اخر  
**وهو اي هذا الضرب ما كان القصد منه المال** بان كان المدعي به عينا  
 او دنيا او منفعة او عقدا ما لم يال او فسخه او حمله او فعلا مضمونا  
 بالمال كبيع وحوالة وضمان ورهن وسفعة ووقف وخلع ادعاء الزوج  
 واقالة واجل وخيار وجناية توجب مالا **وضرب يقبل فيه زيادة على**  
**قبول الرجلين رجل واحد وامرأتان** معه او اربع نسوة منفردات ولا  
 ولا يقبل فيه رجل وعين **وهو ما لا يطلع عليه الرجال غالبا** اختص معرفته  
 النساء او شاركهن فيه الرجال قليلا وذكر كالكفاح وشيابة وورق وقوف  
 وولادة ورضاع من الثدي فان كان من انما لم تقبل فيه النساء منفردات  
 وان قبلن في ان ذلك اللب من هذه المرأة وحيف ومراه الشينين بالمقد  
 في قولهما في محل اخر يتعد واقامة المينة عليه هو التعذر وعيوب  
 النساء تحت بناءين ولو جراحة كما صرح به في الروضة وهو ما لا يظهر  
 منهن غالبا بخلاف ما في وجه الحرة او كفرا فلا يثبت الا برجلين الا ان يقصد  
 به المال ما يبدو وعبد مرهنة الامة فانه ان لم يقصد به المال كان  
 قصد الرد بالعيب فيثبت بما يثبت به المال حتى برجل وعين ولا  
 يثبت بشي بامرأتين وعين **واما حقوق الله تعالى اي موجباتها**  
 اذ المشهود به موجب الحق لا نفسه **فلا تقبل فيها النساء** لا مستقرات



ولامع الرجل ولا الناهد واليمين وهي اي من جاراتها **علي ثلاثة اضراب**  
**ضرب لا يقبل فيه اقل من اربعة رجال وهو الزنا واللواط والبيان**  
البهيمة او البينة وقد يريد بالزنا ما يشمل جميع ذلك ويشترط تقيدهم  
له كزناياه ادخل حشفته او قدوها من مغطى عنها فيخرج هذه او فلانة  
الفلانية علي سبيل الزنا وان لم يقولوا كالمروء في المكحلة واعتبر جمع ذكر  
مكان الزنا وزمانه واعتبر في المتبذع المكان تبعا للشيخ ابي حامد وروي  
المأوردى انه ان صرح بعض الشهر بذلك وجب سوال الباقي عنه  
والافلاوي يجوز النظر الي الفرج لاجل الشهادة وهذا كله بالنسبة الى الحد او  
التعذير اما بالنسبة لسقوط الحضنة والعدالة ووقوع الطلاق للعلق  
بالزنا فيثبت برجلين دون غيرهما كمقدمات الزنا وكذا وطى الشبهة  
اذا قصده به الشب او شهد حسبة فان قصده به المال ثبت بما  
يثبت به المأجني بشاهد قمين وكفي في وطى الشبهة ان يقول وطىها  
بشبهة ولا يسترط ذكر ما تقدم في الزنا **وضرب يقبل فيه اثنان من**  
**الرجال دون غيرهم وهو ما سوي الزنا وما ذكر معه من منحيات**  
**الحد وكسب المسكر والرقعة وقطع الطريق والاقرار بالزنا وضرب**  
**يقبل فيه واحد من الرجال دون غيرهم وهو هلال شهر رمضان**  
فيثبت رمضان بشهادة واحد بالنسبة للصوم وتوابعه كالزواج و  
الاعتكاف والاجرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان دون ما عدا ذلك  
كطلاق وعنف واجل معلقات بشبهة الا ان تعلقت بالمشاهد  
او تاخر التعليق عن ثبوته كان قيل بعد ثبوته هو احد ان كان ثبت رمضان  
فانت طالق او انت حر وكشهر رمضان فيما ذكر شهر معين تدر صومه

كما اقتضاه اجرا النوري في مجموع خلاف رمضان فيه وحكامه الاستوي  
وغیره عن تصحيح الروياني وان اعترض بان الشهر خلافه وهل  
يقبل الواحد في طلوع فجر رمضان ليجب الامساك وفي اسلامه كان يقبل  
سوته ليصلي عليه وجهان بنا علي الاكتفاء في رمضان وقضية النبا القبول  
وقياس ذلك قبوله في هلال الحجة بالنسبة لوقوع عرفة وفي تعبير  
المفتي بشهر رمضان مراعات لقول الاكثرين بكونه ان يقال رمضان  
بدون شهر لكن رده النوري في مجموع بان الصواب خلافه كما ذهب  
اليه المحققون لعدم ثبوت منه فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في اخبار  
صحيحة **ولا يقبل شهادة الاعمي ولو علي زوجته** اعتقاد علي صوتها  
وان جازله وطبها بذلك بخلاف رواية اذا حصل الظن الغالب بفضله  
والاعمي من يدرك الاشخاص ولا يميزها **الا في حنة من اضع بالواحد**  
كما سيظهر **الموت والنسب** كذا رواه ابناي من اب او ام او قبيلة كذا رواه  
فلان او فلانة او من قبيلة كذا **والملك** لحن دار واراض معرفة **المطلق**  
ان لم يصف لسب فتقبل شهادته في هذه الامور وان لم يخف الخلقين  
واشارة اعتقاد علي سماع المشهود به متكررة مدة يغلب علي الظن معها  
مخبر ذلك من جمع مسلمين ولو ارقا وانا ثابري من توابعهم علي الكذب  
بحيث يحصل العلم او الظن بصدقهم بشرط عدم المعارض فلو انكر  
المنسوب اليه نسب المنسوب او طعن فيه بعض الناس ولو فاسقا امتنع  
اعتقاد السماع ولو ذكر بان بيان مستنده السماع لم يضر الا ان يظهر بذكره  
تردد في الشهادة ويؤخذ مما تقرران السماع اعم من التواتر  
الذي لا يتفك عنه العلم فلو تحقق احدى عدم اشتراط الاسلام



وخرج بتقيد الملك بالطلاق المضاف لسبب فان استفاض سببه كالبيع  
 لم ينع اعتمار السماع فيه الا الارث وجواز الاعتماد في الشهادة على السماع  
 المذكور هو الصحيح لكنه لا يتقيد بهذه الثلاثة بل بخبري في غيرها ايضا  
 كالعتق والولا والشكاح وكما يجوز الاعتماد على السماع في الشهادة يجوز  
 الاعتماد عليه في الخلف بل اولى **والترجمة** بان يترجم كلام الخصم او الشهود للثقة  
 لان الترجمة تقبيل ما يسمع فلم يجز لمعاينة وإشارة وكالترجمة اسما قاي  
 به صميم ويشترط فيها الاتيان بلفظ الشهادة كما يستفاد من كلام المصنف  
**وما شهد اي جعل الشهادة به قبل العيب** ان كان المشهود له من المشي  
 معروف في الاسم والنسب **والاعلى** الشخص في الامر **المصنوع** كان اقرا نسبا  
 لغيره في الاسم والنسب في اذنه بخي طلاق او مال وهو يصير فقبض يده مثلا  
 ثم عبي وتعلق به في الصورتين حتى شهد او وضع يده على ذكر بفرج فاشهد  
 مكنها حتى شهد عليها بذلك **ولا تقبل شهادة** منهم في شهادة  
 كشهادة **جار لنفسه** او من في حكم نفسه **نفعا ولا رافع عنها**  
 او عن من في حكمها **ضرر** كشهادة كعبده او اصله او نعمة بخلاف رغبة  
 واحنية وصدقة او عريم له ميت ان يجوز عليه بفلسي او من ضمنه هو ان  
 اصله او فرع يدبر اهله ويضرح دون التهمة قبل الحكم لا بعده فلو  
 شهد لاحنية بما اذمات وكان هو وارثه فان كان قبل الحكم لم  
 المال او بعده اخذه **كتاب العتق** بمعنى الاعتاق وهو ازالة  
 الرقبة عن الادبي **ويصح العتق** اي الاعتاق من كل شخص كامل الحرية  
 ذكر ان كان او انثى مالك **لم يعتقه** جازا التصرف في ملكه بان يكون  
 بالغ عاقل لا مجزا محجور عليه لم يتعلق بملكه حتى لازم لغيره فلا

يصح من فيه رفق ولا من غير مالك الا باذن المالك كما يفيد قوله في الوكالة وكما  
 لما زل الانوار التصرف فيه بنفسه جاز له ان يوكله فيه من يوكله ولا من صبي او مجنون  
 او عبي عليه او نائم او مكره او محجور بسفه او فلس ولا من مراهق معسر للقرن المهرج او  
 وارث معسر لقن تركه تعلق به ادين ويصح ايضا السفينة بالعتق واعتاق المسوق  
 والمكاتب **ويصح العتق** ويحصل **بصرح العتق** بمعنى الاعتاق **والحرر** وفك  
 الرقبة وما تصرف فيها كانت عتق او معتوق او اعتقتك او اعتقتك الله والله اعتقتك  
 او حر او محررا او حررتك او مفكوك الرقبة او فكلك الرقبة او فككت رقتك وما نفس  
 العتق والحرر وفك الرقبة كانت اعتاق او تحريرا وفك رقبة فكناية ولو كانت اتمه نسي  
 قبل ان يان الرقبة عليها مرة فقال لها يا مرة فان لم يخطر له الذبا باسمها القديم عتقت  
 وان قصد نذرها لم تعتق ولو كان اسمها في الحاضرة فان قصد النذرا او اطلق لم  
 تعتق وفي فتاوى الغزالي انه لو اجتاز المكاسر فخان ان يطالبه بالمكسر فقال له انه حر  
 وليس بعدد وقصد الاختيار لم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى وهو كاذب في  
 خبره قال في اصل الروضة ومقتضى هذا انه لا يقبل ظاهرا او صوبه الديري  
 ورده الاستسكان انه لو زاحمة امرأة في طريق فقال تاخري يا مرة فبانت امته لا تعتق  
 ولو قال العبد المجهول الممكن كون مثله انبأه الله انني لاعلى وجه الملاطفة فان  
 كان مجهول النسب عتق وثبتت نسبه ان كان صغيرا او صدقه فان لم يصدقه  
 عتق ولم يثبت النسب وان كان معروف النسب عتق ولم يثبت النسب بخلاف  
 ما قاله لغير الممكن كون مثله انبأه الله فلو قال يا انثى فانا يعتقون  
 نوي العتق وذلك لان العتق في هذه الصور من قبيل المواخذه بالآخر اريد الانشا  
 والكناية عطف على صريح **مع النية** حتى لا سلطان او لامك او لا يد او لا خدمة او  
 سيد اعليك او ازلت حكمي عنك ولو قال وهبتك نفسك ناويا العتق عتق



وان لم يقبل او نادى الفليكن عتق ان قبل فورا ولو اوصى له بركة فاشترط القبول  
بعد الموت **واذا عتق احد بعض عبيد بملك جميعه** معينا كان ذلك  
المعسر كيدا ولا بعض ربيع **عتق جميعه** وان كان معسرا وهل يرجع اليه  
في تعيين مقدار البعض في صورة البعض فيه نظرا والرجوع اليه غير بعيد ولو  
وكل وكلا في اعناق عبده فاعتق نصفه عتق نصفه ولم يسر الي باقية  
لان ما خالف امره كله كان القياس ان لا يعتق شي لكن تشوف الشارع الي  
العتق اوجب تنقيده ما اعتقه الركيذ ولم يترتب الشراية على ما ثبت عتقه  
على خلاف القياس ولان عتق الشراية قد لا يقوم مقام الشراية فيفق غرض  
المالك لانه قد يملكه في عتقه عن الكفارة فلو نفذنا عتق بعضه بالشراية  
لما اخرجنا عن الكفارة ولا احتاج المالك الي نصف رتبة اخرى بخلاف ما اذا قلنا  
بعث المضمون فقط فان المضمون الاخر يمكن عتقه بالمباشرة من الكفارة انتهى  
وقد يفرق بين كل من التعليدين بين عدم الشراية هنا والشراية فيما لو وكل  
احد الشريكين في اعناق نصف عبده او في اعناق حصته من مشترك بينهما  
وبين اخر فامثل وهو غير بعيد بل قد يلتزم ذكره على الثاني ايضا **وان عتق**  
**احد شركا اي نصيبا له في عبد او امته** سواء كان ذكر الشريك جميع حصته  
ام بعضها كما شمله كلام المفسر والحكم صحيح في الحالين كما لا يخفى كان قال نصيب  
منكر حر ونصفه حر وهو يملك نصفه واطلق سوا قلنا بالارح ان جعل  
على ملكه او بمقابله ان جعل على المتيوع او عتق جميع المشترك عتق  
نصيبه مطلقا ثم ان عتق ذلك وهو معسر بقي الباقي لشريكه ولا شراية  
ولا يرد على ذلك ما لو باع حصته من عبده بشرط الخيار له ثم اغنوه هو  
معسر باقية في زمن الخيار حيث يسري العتق الي البيع وذلك لانه

بالسرية

بالسرية يقع الفسخ فلا شركة حينئذ حقيقة بل حيث كان  
الخيار له وحده لم تحصل شركة مطلقا لان البيع لم يخرج عن ملكه  
وان عتق ذلك **وهو موسر بقيمة نصيب شريكه** يوم الاعناق  
بان ملك فاضلا عما يتروك للفلس ما بقي بقيمة نصيب شريكه يوم  
وان لم يملك غير وان كان مديونا واستقرت القيمة ماله حتى  
يضارب الشريك بقيمة نصيبه مع الغرماء فان اصابه بالمضاربة  
ما بقي بقيمة جميع نصيبه فذاك والا اخذ حصته ويعتق جميع  
العبد **سوي العتق الي باقية** بنفسه ولم يرد القيمة كما يدرك  
عليه قوله **وكان عليه قيمة نصيب شريكه** ماله يكن مستولدا بان  
استولدها شريكه معسرا او افلا سراية حينئذ لان النصيب  
المستولد لا يقبل النقل فان كان موسرا بقيمة ببعض نصيب شريكه  
اختصت السراية بذلك البعض ولو قال من تلك عشرة فقط  
لاحد شريكين متناصفين عبد اقيمته عشرون اعتق نصيبك  
عني على هذه العشرة تفعل عتق نصيبه عن المستدعي ولا سراية  
لزال ملكه عن العشرة وعدم ملك غيرهما او على عشرة في ذمتي  
نفعل عتق جميعه بنا على حصول السراية بنفس الاعناق  
وان الذين لا ينفعهم فلو كانت قيمته عشرة والحالة هذه  
عتق جميعه واستحق المستدعي منه عليه عشرة والاخر  
خمس لانها قيمة نصيبه فلو جرح على المستدعي فضرر باقي العشرة  
التي معه اثلاثا ولو عقده الشريك المعتق وجب قيمة نصيب  
الشركا على قدر الروس وان تفاوتت الاملاك كما لو كان لواحد

ان مو



نصف العبد ولا فريته ولا خسرته واعتق الاخيرات  
نفسهما معا كان توفنا معا او علقاه بصفقة واحدة عمر باقية حصته  
الشريك الثالث بالسرية ان ايسر امان ايسر احدهما فقط غيرها  
وحده وخرج بقوله اعتق ما لو عتق عليه بلا اعتاق فان لم يكن  
مختارا السب العتق بان ورث بعض اصله او فرع له يسر الحب  
باقية وان كان مختارا له بان ملكه بسرا او هبة او وصية سرية  
اليه ففي مفهوم اعتق تفصيل ويمكن ان يريد باعتق تسبب في  
العتق فيشمل الشق الثاني ايضا **من ملك بعوض او غيره ولو**  
**قهر او هو حر كله فخرج من فيه رق ولو مكاتب او مبعوثا وان كان عليه**  
**دين مستغرق واحد او اكثر من الدية بكسر الدال وان علوا ولو**  
**كفارا اسوا الذكور والاناث** **او مولودية بكسر الدال وان سلفوا**  
**ولو كفارا اسوا الذكور والاناث او منهما عتق عليه** مع دخوله في  
ملكه كما قاله ابو اسحق او مرتب على الملك كما قاله امام الحرمين ودخل  
في المريض مرض الموت للز ان ملك بلا عوض كارت عتق عليه من  
علي ما رجحه في المحررو والمنهاج لكن الذي في الشرحين والروض انه  
يعتق من راس المال وان ملك بعوض فان كان بلا عوض محابات  
عتق من ثلثه ولا يرث فان عليه مستغرق له عند الموت لم يعتق  
بإيصال في الدين وان كان محابات كان اشترى بخمسين ما يساوي  
ما به عتق مقدارها من الثلث او من راس المال على خلاف السابق  
والباقي من الثلث ولا يصح سوا الولي لولي احد اصوله او فرعه ولو  
وهب له احدهم او اوصي له به فان لم يجب نفقة الموهوب او الرقي

به كان يكون كاسب او الولي معسر الزم الولي القول وعتق على المولى  
فان ابي قبل له الحاكم فان ابي قبل هو اذا بلغ الوصية دون الهبة لطلاتها  
بترخي القول او وهب له بعض احدهم او اوصي له به قبله الولي له ان  
كان معسرا وخرج بالموالدين والمولودين بقية الافارب لعدم ورود  
نص فيهم وعدم كونهم في معنى من ورد فيه النص لانها البعوضة عنهم  
واما خبر من ملك دارهم محرم فقد عتق عليه فضعيف بل قال المسائي انه  
منكر والترمذي انه خطأ **فصل في الولا والاولاد** استيناف في  
قوله **والولا** بالفتح والمد وهو لغة القرابة وشرعا عضوة سبها  
نعمة العتق **من حقوق العتق** والاثارة المترتبة عليه فيثبت للعتق  
على العتق وان كان احدهما مسلما والاخر كافرا وان لم يتوارثا مادام كذلك  
**وحكمه حكم التعصيب بالنسب عند عدمه** اي التعصيب بالنسب بان  
له برجد عاصب من النسب وقول الشارح اي عند عدم العتق فينتقل  
الى عصبات العتق فيه نظري انه يورث به جميع المال ان لم يوجد  
احد من اصحاب الفروض او ما بقي بعد الفروض ان لم تستغري المال فان  
وجد عصبه من النسب لم يورث به شيء وفي غير ذلك كولاية التزويج ونحوه  
الدية **وينتقل** اي الولا عن المعتق من حيث فائدة كالات به والا فالولا  
نفسه لا ينتقل كان نسب الانسان لا ينتقل عنه **الى الزكور من عصبته**  
فيورثون العتق عند موت المعتق او قيام مانع به فان الولا يثبت لهم  
معد في حياته فلو اعاق مسلم نصرانيا ومات في حياته وله ابن نصراني ورثه  
فان ضابط من يرث العتق كل من لومات المعتق يوم موت العتق على  
دين العتق ورثه يقدم الاقرب فالاقرب من ورثته فلولومات المعتق



المعتق عن اثنين فمات احدها وخلف ابنا فالاولا لابن دون ابن الابن ولو  
مات الاخر وخلف تسعة بنين فالاولا بين العشرة بالتسوية فاذا مات المعتق  
ورثه اعشارا وخرج بالذكور من عصبة الاناث من عصبة كالا بن مع البنت  
من البنت والحاصل ان من يثبت له الولاء من ورثة المعتق عصبة المعتق  
بانفسهم دون عصبة بغيره ومع غيره فان المرأة لا تراث بالولاء الا من  
عتقها واولاده وعتقها به ثم بعد الذكور من عصبة معتقة ثم  
عصبة وهكذا واعلم ان الولاء على ضربين ولا مباشرة وهو الذي يثبت  
علي من مسه رفا لمن وقع عنه العتق ولاسراية وهو الذي يثبت على  
من له عيسه رفا من جهة اصوله لان النعمة على الاصل نعمة على الفروع  
وتفصيل ذلك في المطولات **فصل في التدبير وهو تعليق العتق بالموت**  
**ومن علق مختارا مكلفا ولو مفلسا وسفيرا وكافرا اصليا ومزنا عار**  
**الى الاسلام عتق عبده مثلا بالموت** بلفظ صريح فيه كان **قال بعده**  
مثلا ولو مكاتبنا **اد او متي مت** بضم التاء **فانت حر** او عتقا وعتقك حره او  
اعتقك او حررتك بعد موتى او دبرتك او انت مدبر او دبرت نصفك  
مثلا واذا مات في هذه عتق ذلك الجز فقط ولا يسري وفي دبرت بدك  
وجها ان اصحابها انه تدبير صحيح لجميعه لان كل نصف قبل التعليق صحيح  
الى بعض محله او كتابة مع النية كحليت سبيلك بعد موتى او اذا اوتيت  
مت فانت حرام او مسيب **فهو مدبر** اي معلق عتقه بالموت وبشي  
بذلك وكذا ولد الامة حيث كانت حاملا به في وقت التدبير والموت او في  
احدهما ولم يستثنه حال التدبير اذا كانت حاملا حينئذ فاذا استثناء صحيح  
ان ولده قبل موت السيد لا بعد ويصح تقييده كان مت في هذا الشهر لو

هذا

هذا المومن فانت حر فان مات عتق والا فلا ومعلنا كان دخلت الدار فانت  
حر بعد موتى فان وجدت العتقة ومات عتق والا فلا ويشترط الدخول  
قبل موت السيد فان قال ان مت ثم دخلت فانت حر وانت حر قبل او بعد  
يوم او شهر مثلا فليس بتدبير بل هو تعليق عتق بسنة واشترط في  
الاولي الدخول بعد الموت فان قال فيها ودخلت اشترط الدخول بعد الموت  
ايضا الا ان يراد قبله فعلم انه متى علق العتق بشي اخر بعد الموت ارقبه  
بوقت قبل الموت او بعده لم يكن تدبير او حكم المدبر انه **يعتق بدخوله**  
اي السيد لو هو الصفة **من ثلث** اي ثلث مال السيد بعد الدخول لانه  
تبرع يلزم بالموت فيكون من الثلث كالوصية **ويحرر** اي يحل ويبيع **له**  
اي السيد المدبر الرشيد ان يتصرف فيه بما يريد الملك كان **بيعه** او هبته  
او يوصي به لان عايشة رضي الله عنها باعت مدبرة سمرقند ولديها  
ذلك احد من الصحابة ولو لي السعفة ببيعه بالمصلحة وقول **في حياته**  
ايضا **وحيث زال الملك عنه** كان باعه بئا او بشرط الخيار للشرطي  
او انقطع الخيار او وهبه واقتضه **بطلان تدبيره** فان زال الملك  
عن بعضه فقط بقي التدبير في الباقي **وكلم المدبر في حال حياة السيد**  
**حكم العبد القراي** الخاضع من اسباب العتق كالتدبير ونحوه فله استخراجه  
وتزويج الامة ووطيها ولا يبطل التدبير بذلك فان اولدها بطل ولو  
قتل فله قيمته او حرج فله ارشده ولو كاتبه او دبر المكاتب صحيح وعتق  
فيهما بالاسبق من الموت واذا النجوم كاتبة ولده ولديه وان  
عتق بالموت **فصل في الكتابة وهي عقد عتق بلفظها يعرض بنجم بنجم**  
**فالكتابة مستحبة** لا واجبة والامر في اتيها بعد خطر وهو مقابلة



ماله بماله ومثله الاباحة على احد الاقوال فيكون استجابها من خارج وانما  
تستحب **اذا سالها العبد** ومثله الامة لموثق بتحصيل النجيم **وكان مامونا**  
لازغيره يصيب ما يحصله فلا يعتق وقد يؤخذ منه ضبط المامون بمن لا يصيب  
وكان **مكتسبا** او قادرا على كسب بغيره والنجيم لان غيره لا يوثق بتحصيله  
النجيم وبهذين الامرين ضرر الشافعي رضي الله عنه الخير في الالية فان انفت  
هذه الشروط كانت مباحة ولا تتركه بحال لكن بحث بعضهم انه لو كان  
فاستقا يصيب كسبه في الفسق ولو استقوى عليه السيد امتنع من ذلك كرهت  
حينئذ بل قد تحرم فليتأمل **ولا تصح** الكتابة الا بايجاب ككاتبك وقبول قول  
ولا تصح **الابال** في الذمة فلا تصح على المعين **معلوم** قدرا وصفة فيشترط  
تبيين التقدير ان لم يكن محل العقد فقد غالب واختلقت قيمة المنقود والا  
كفي الاطلاق ويصنف المعين بصفة السلم ولا بد ان يكون موجلا **الى اجل**  
اي وقت **معلوم** منعد **اقله بخان** اي وقتان بان يوجر بعضه الى وقت  
معلوم وبعضه الى وقت اخر كذلك تساوي البعضان او تفاوتا ككاتبك  
على مائة قودي نصفها في وقت كذا ونصفها الاخر في وقت كذا او قودي  
ثلث في وقت كذا وثلثيها في وقت كذا او على دينار وثلث صفته كذا  
قودي الدينار في وقت كذا او الثلث في وقت كذا ويشترط ان يقول فاذا  
ادبتها او ريت منفا فانت حر او بنوي ذلك وقبول العبد فور اقبلت **وي**  
اي الكتابة **من جهة السيد** متعلق بقوله **لازمة** فليس له نسخها الا  
بسبب كان عجز المكاتب عن العمل مما لا يجب حطه ولو بعض النجيم فلا يصح  
بنفسه او بالحاكم فلا تنسخ بغيره ولا يلزم الفور في هذا الصنع بل له  
تأخير ما شاكره الا عارفا في اصل الروضة وفي تعليق الشيخ ابو جلد

ان اذا

انه اذا ثبت عجزه باقراره او بالبينة فليس يدفع الكتابة وينبغي ان لا  
يشترط اقراره بالعجز ولا قيام البينة عليه لانه لا سند كانه ان امتنع  
من الادان ثبت حق الفسخ واذا لم يود فهو ممنوع ان لم يكن عامر انتهى  
واذا فسخ بالمقاضي فلا بد من ثبوت الكتابة وحلول النجيم عنده وكان  
امتنع من الادا بعد المحل مع القدرة عليه فليس يدفع الفسخ ولا يجوز على  
الاد او كان حل النجيم وهو غائب اي ولو الى دون مسافة القصر كما بحثه في  
المطلب كما في الكفاية او فوق مسافة العدوي كما هو القياس في شرح الروض ولو باذن  
السيد او غاب بعد حوله بغير اذنه فله الفسخ بنفسه ويشهد عليه ليل  
يكذبه المكاتب ولا يلزمه تأخير الفسخ وان عذر المكاتب بعدم الحضور  
لغير مرضه او خوف الطريق وكذا بالحاكم قال في اصل الروضة واذا رفع الى  
الحاكم فلا بد ان يثبت عنده حلول النجيم وبعد التحصيل ويجلته الحاكم  
مع ذلك لانه قضا على الغائب قال الصيدلاني يجلفه انه ما قبض النجيم منه  
ولامن وميله ولا ابراه اي ولا انظره فيه كما نص عليه الشافعي والرافعي  
ولا احواله ولا يعلم له مالا حاضرا وذكر الحوالة مني على من احواله  
بالنجيم ولو كان ما كان المكاتب الغائب حاضرا لم يود الحاكم النجيم منه ويمكن  
السيد من الفسخ لانه ربما عجز نفسه لو كان حاضرا ويورد المال انتهى  
واستشكل الاسنوي هذا الاحتمال مع قوله قبله انه يجلفه انه لا يعلم  
له مالا حاضرا بانها لا يجتمعا ان اقول ويستشكل ايضا مع قوله قبل  
وتعذر التفصيل فليتأمل والوجه ضعف ما في احد المحلين وفي اصل  
الروضة يحصل الفسخ بقول السيد فسخت الكتابة ونقضتها ورفعت  
وابطلتها وعجزت المكاتب انني وبهذا مع ما ياتي في قول المصنف وله



تعيير نفسه يعلم الفرق بين تعيير السيد وتعيير المكاتب وان الاول  
 نسخ بخلاف الثاني والكتابة من جهة العبد المكاتب متعلق بقوله جائزة و  
 حينئذ لا الامتناع من الاداء وان كان معه وفاؤه تعيير نفسه بقوله  
 انا عاجز عن كتابتي مع تركه الاداء او حينئذ فللسيد الفسخ كما قال في  
 النكاح فاذا عجز نفسه فللسيد الصبر والفسخ بنفسه وان شأ بالحكم  
 انتهى وهو صحيح في عدم انفساخها بمجرد التعيير والمكاتب **نفسها متى**  
**شأ** وان لم يعير نفسه **والمكاتب** اي لا لسيده كما يفيد تقديم المار  
 والمجرور وليس له المضرف في شئ مما في يد المكاتب بل ولا فيه نفسه فيمنع  
 عليه بيعه وهبته نعم ان رضي بالبيع مع وكان وضاه نسخا للكتابة  
 وقال البلقيني يصح بيعه من نفسه وترفع المكاتب ويعتق لا عن جهتها  
 فلا يستتبع كسبا ولا وولدا بانواع المقررات **فما في يده من مال**  
 ولو يغير اذن سيده لان مقصود عقد الكتابة تحصيل العتق وهو  
 اذ يحصل بالمضرف الامانة بمرع كبيع بدون عن المثل وكعبه و  
 صلقة ووصية وتعجيل روسس وجل واعاق ولوعن كفارة  
 وكتابة لرقبته وتبسط في اكله ولبس او فيه خطي كالشراسم لان  
 فيه تسليم راس المال في المجلس وانتظار المسلم فيه وتسليم العوض  
 قبل المعوض في البيع والشر فلا يصح الا باذن سيده لان احكام الاق  
 جارية عليه **ويجب على السيد ان يضع عنه من مال الكتابة ما يستعان**  
**به** في العتق ولو اقل بمقول ولو تعد السيد واتخذ المكاتب وجب  
 ذلك لكل منهما مائة علي ذلك الناسري في نكته والمسحب وضع الربع  
 والا فالسبع او يدفع المية ذلك فان دفعه اليه من المال المقبوض

المضرف هو

منه

منه او من جنسه وجب العتق او من غير جنسه جاز العتق ولم يجب  
 والوضع افضل من الدفع وفي النجم الاجبر افضل قال الماوردي ولو اراد  
 السيد ان يعطيه واراد العبد للطايب العبد لانه يروم تعجيل  
 العتق نعم لو ابراه عن النجوم او باعه من نفسه او اعتقه ولو عوض  
 لم يجب شئ وكذا لو كاتبه في مرض موته والمثل لا يحتمل اكثر من قيمته  
 او كاتبه علي منفعة كما قاله المحامي والرجائي ووقت الوجوب  
 ما قبل العتق فان اخر عتقه اثم وكان قضا ولومات السيد قبل المخرج  
 عن الواجب لزم الوارث او وليه ثم ان بقي المقبوض تعلق بعينه  
 حتي يقوم علي من النجس والاقدم الواجب علي الوصايا ولو اراد  
 المكاتب ما عدا قدر الواجب لم تسقط ولا تقاض ولا تعيير بل يرفع الامر  
 الي الحاكم ليفصله بطريقه **ولا يعتق** المكاتب ولا شئ منه **الا بادر جميع**  
**المال المعقود عليه** قال الاصطحري في ادب القضاء لو بقي منه حبة واحدة  
 فالكتابة باقية **بعد القدر الموضع**

**فصل في المسئلة واذا اصاب** اي وطى السيد الحر او البعض لا المكاتب  
 ولو مجنون او مكرها ومجبر عليه بسفه **امته** وان حرم وطئها النكاح  
 او فاسد او تزوج او عدم استبرأ او اسلا ميا وهو كافر او محرمة بينهما  
 بنسب او رضاع او مصاهرة او اسند خلعت ذكره او مائة المحترم وجبت  
 منه **فوضعت** لا فلامدة الحمل او لما فوقها في حياته او بعد موته بحيث  
 ينسب الوضع اليه حيا او ميتا ولو احدث توأمين وان لم ينفصل الاخر

ليس في هذا المحل الخالي نقص



مطلقا كما هو ظاهر لوجود مسمى الولادة لو ما يتبين فيه لاربع نسوة  
او رجلين او رجل وامرأتين من اهل الخيرة **شي من صورة خلق آدمي**  
كصنعة او بعضها فيها صورة آدمي وشي من صورته كما شملته عبادة  
المصنف واخذ الدميور والزر كشي من قول المنهاج او ما تجب فيه غرة  
انه لا يشرط انفصال جميعه فلو اخرج راسه وبا باقيه مجتمعا  
لذات السيد عتق قال الزركشي وبه صرح الدارمي هنا فقال وكذا  
لو وضعت عضوا وضعت الباقي او لم تضع استبري واقل فيه اخذ  
ومعني نظر ظاهر اما الاول فلان عبارة المنهاج هكذا اخذت حيا  
او ميتا او ما تجب فيه عدة و ظاهر انه لا يصدق على خروج راسه  
متصلا قوله ولدت ما تجب فيه غرة ولان قول الدارمي وضعت عضوا  
ظاهر في انفصاله عن الباقي وذلك في حكم الولادة المتبر بها في  
النصوص وفي كلامهم او هو ولادة لذلك العضو فيكون يقاس عليه  
خروج العضو متصلا بالباقي مع انه ليس ولادة ولا حكمها ثم راي السيد  
السمهرودي لما ذكر ما تقدم عن الدميوري والزر كشي قال قلت وفي الحاق  
الجنين راسه مع استمرار اجتنان باقيه بوضع العضو فيكون ذلك  
يفهم من تعبير المصنف او مقتضا عبارة نظرو وكذا اعتبار الولادة  
لما تجب به غرة ومجرد خروج الراس لا يسمي ولادة استبري واما الثاني  
فلانه ان كان المراد على العلم بوجود الحمل فليحكم بمجرى الموت بعقوبتها  
حيث علم وجوده وان لم يفصل منه شي مطلقا وان كان المدار  
على الولادة ولو حكما فمجرد خروج الراس لا يسمي ولادة ولا حكما وجعل  
المدار العلم بوجوده بشرط برود شي منه مما لا معنى له كما لا يخفى فليعلم

**حرام عليه بيعها وكذا ولدها** التابع لها ولا يبيع بل لو حكم حاكم  
بصفته نقض حكمه نعم يبيع بيعها من نفسها لانه عقد عتاقه لا من عتق  
عليه ولا من اقر بحريتها خلافا للزر كشي فيها لان الاول بيع حقيقة من  
الطرفين وان ترتب عليه العتق والثاني بيع حقيقة من طرف التابع الوصية  
بها ووقفها وندييها **وهنا** ولده يبيع لانه يسلط على البيع **وهبتها** لانها  
تنقل الملك ومما يمنع ايضا الوصية بها ووقفها وندييها وتقدم صحة  
كاتبها وفرض المصنف هذه الاحكام فيما بعد الوضع لا ينافي حريتها  
حال العمل ايضا **وجازله المصنف بالاستخدام والوطي والايجار**  
والاعارة والترزح بغير اذنها لبها ملكه عليها وقد يمتنع الوطي لعارض  
بان كان مسلة وهو كافر ويمتنع هذا التزويج ايضا او موطوءة ابنه او  
محرمله او كان بعضها وان اذن مالك بعصه وقد يمتنع الاستخدام  
وما ذكر معه بان كانت مكاتبته **واذا مات السيد عتقت** من حين  
الموت وان تاحر الوضع عند كارهه بعضهم وهو الظاهر **من راس**  
**ماله** لامن ثلثه وان احبلها في المرض او بخر عتقها ابنه او ارمي بها  
من الثلث كما جئته الزركشي **قبل ابناء الديون** واخرج **الوصايا** واخذ  
الميراث بمعنى انه يقدم عتقها على جميع ذلك حتى لو لم يملك غيرها  
لم يمنع ذلك عتق جميعها **ورلدها** الحادث بعد الاستيلاد من غيرها  
بمزوجيه او شبهة او زنا **بمنزلتها** في ان ملك للسيد وان  
يمتنع على السيد مخي ببعده وان يحوز له المصنف فيه بنحو الاستخدام  
لكن يمتنع عليه وطى بنتها لمستها بوطي امها وان يعتق بموت  
السيد وان ماتت امه في حياته نعم لو وطئها من غير حريتها



اوطنها زوجته المرة انفق ولدها حراً ولزمه قيمته للسيد  
 وخرج بالحادث بعد الاستيلاء والحادث قبله فلا يعتق  
 بموت السيد وله التصرف فيه بنحو البيع وبكونه من غير  
 الحادث منه فهو حر وان طننها زوجته الامة **ومن اصاب**  
 اي وطى **امه عينه بنكاح** لا غرو فيه بالحرية وان كانت امة  
 فرعه كان نكح حرامه بشرطه ثم ملكها فرعه فانه لا يفسخ نكاحه  
 بذلك وان حرم علي الاصل الحرنكاح امة **عنه** فرعه لانه يغتفر  
 في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء او ولدها **فولده منها مملوك**  
**لسيدها** لان الولد يتبع الام رقاً وحرية **وان اصابها اي وطى**  
 حرامه عينه **بشبهة** تقتضي حرية الولد كان طننها زوجته الحرة **فولده**  
**منها حر** عملاً بطنه **وعليه قيمته للسيد** بخلاف ما لو طننها  
 زوجته الامة او علم الحال فالولد رقيق نعم لو وطى امة فرعه  
 عالماً بالحال فانت بولد كان حراً حسيباً وان كان هو رقيقاً كما  
 نقله الشيخان عن القفال واقره وان قال القاضي انه رقيق  
 علي الصحيح من المذهب وعلي الاول يطالب بقيمة الولد بعد  
 عتقه الا ان يكون مكاتباً ففي الحال او مبعوضاً فنقسط الحرية  
 في الحال والباقي بعد عتقه وتصير مسئلة للاب الحر المالم  
 تكن مسئلة لفر **وان ملك الامة** الموطوعة له في النكاح **المطلقة**  
 منه **بعد ذلك** اي بعد تطليقها او ملكها بدون تطليقها **للم**  
**نصران ولد بالوطى** اي بسبب الايلاد بالوطى الواقع **في النكاح**  
 لانفق احبالها من سيدها وصارت ام ولد **بالوطى** اي بالاحبال

بسبب

بسبب الوطى **بالشبهة** كان وطىها ظاناً انها زوجته او امته  
 اذا ملكها بعد ذكر **علي احد القولين** لانها علفت بحر وهو سبب  
 في الحرية بعد الموت والامح انها لا تصير لانها علفت به في غير  
 ملكه فاستبسه ما لو علفت به في النكاح وامه تعالى اعلم وصلى الله  
 علي سيدنا محمد وعليه وصحبه وسلم



Copyright © King Abdulaziz University